السياسة الدولية

مجلة دورية تصدر عن مؤسسة الأهرام كل ثلاثة أشهر

العـــدد ٢٣

السنة السابعة

يناير ١٩٧١

رئيس التحرير :
د. بطرس بطرس غالى

مدير التحرير :
د. عبد الملك عودة

سكرتارية التحرير :
أحمد يوسف القرعى
نبيه الأصفهانى

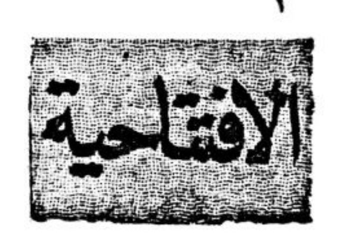
الادارة والتحرير والاعلانات
شارع الجلاء - القاهرة

الاشتراكات :
لسنة بالبريد العادى داخل الجمهورية ٨٠ قرشا ودول اتحاد البريد العربى ودول الدار البيضاء ١٠٠ قرش

الثمن ٢٠ قرشا



الفهـــرس



العمـــل الدبلـــوماسى المصرى فى المـــرحلة القادمـــة

لاشك ان قرار الجمعية العـــامة للأمم المتحدة الصادر فى بداية نوفمبر الماضى ، ذلك القرار الذى تبنته المجمـــوعة الافروآسيوية ويوغسلافيا ، وأيدته الأغلبية فى الجمعية العامة ، يعد انتصـــارا عظيما للوطن العـــربى ، على الرغم من امتنـــاع مجموعة من الدول العربية عن الاشتراك فى جلسة الجمعية العامة التى اصـــدرت هذا القرار ..

واذا كان القـــرار يعتبر انتصـــارا للدبلوماسية العربية من ناحية ، فانه من ناحية اخرى يرسم مؤشرا للعمل الدبلوماسى فى المرحلة القادمة ، فعن طريق دراســـة مواقف الدول الاعضاء فى المناورات التى دارت قبل صدور القـــرار ، وعن طـــريق دراسة البواعث التى جعلت بعض الدول تصوت لصـــالح القرار أو ضـــده ، فاننا نستطيع أن نلمس حقيقة سياسة هـــذه الدول أو تلك تجاه قضية فلسطين، وموقف الصهيونية والاستعمار منها ومن قضـــية الـــوطن العربى بصـــفة عامة ، ومن ثم نستطيع أن نخطط لعملنا الدبلوماسى فى المرحلة لقادمة .

وقد صدر القـــرار بأغلبية ٥٧ صـــوتا ضد ١٦ صـــوتا ، وامتنعت تسع وثلاثون دولة عن التصويت ، ولم تشترك فى عملية التصويت ثمانى دول ، كما لم تشترك فى الجلسة ســـبع دول ، فكأن الـــدول التى اشتركت فى التصويت سواء منها الموافقة أو المعترضة او المتنعـــة ١١٢ دولة من مجموع الدول الاعضاء البالغ عددهم ١٢٧ عضوا .

وفيما يلى نص القرار الذى اصـــدرته الجمعية العامة للامم المتحدة :

الجمعية العـــامة :

اذ تشعر بقلق شديد تجاه الموقف الخطير الذى يزداد خطورة وتدهورا فى منطقة
الشرق الاوسط ويشكل تهديدا خطيرا للسلام والامن الدوليين .. تعـــود وتؤكد ان
الاستيلاء على اراض بالتهديد او باستخدام القوة بعد أمرا لا يمكن الاعتراف به ..
وهى اذ تاسف لاستمرار الاحتلال للاراضى العربية منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ .
وتبدى قلقها لان مشروع القرار رقم ٢٤٢ الذى أصدره مجلس الامن فى ٢٢ نوفمبر
١٩٦٧ ، والذى تمت الموافقة عليه بالاجماع ، والذى يتضمن النصوص الخاصة بالتوصل
الى تسوية سلمية للموقف فى الشرق الاوسط لم يوضع حتى الان موضع التنفيذ .
وبعد أن تناولت بالبحث البند الوارد تحت عنوان [مشكلة الشرق الاوسط] .

« وان لنا فى هذه الاصدقاء وانصارا ، كما ان امامنا فيه لاعداء وخصوما . فاما الصديق والنصير فله الشكر والعرفان ، سمعان وفيرون الى الاتحاد السوفيتى وكثير من الدول الاشتراكيه الاخرى ، والدول غير المنحازه وفرنسا ، وغير قليل من الدول الافريقيه والاسيويه ..

وأما الخصم والعدو ، فلهم ان لم يتوبوا الى رشدهم وينهوا عدوانهم نار حرب مستعر ، لهم ذلك مهما طال الزمن وطلت المحن ...

من نص بيان الدكتور محمود فوزى امام مجلس الامه بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٧٠.

أولا — تؤكد مرة أخرى أن ضم الاراضى بالقوة أمر غير مقبول ، ومن ثم فانه يتعين ارجاع الاراضى التى احتلت على هذا النحو .

ثانيا — تؤكد من جديد ان اقامة سلام دائم وعادل فى الشرق الاوسط يتطلب تطبيق المبدأين التاليين :

أ — انسحاب القوات الاسرائيلية المسلحة من أراض احتلت ابان النزاع الاخير .

ب — وقف كافة الاقوال التى تدعو الى الحرب أو أى حالة من حالات الحرب وتوفير الاحترام والاعتراف بالسيادة وسلامة الاراضى والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة ، وبحق هذه الدول فى أن تعيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها بمنأى عن التهديدات أو أعمال القوة .

ثالثا — تعترف بأن احترام حقوق الفلسطينيين يعد أمرا لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة لاقرار سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط .

رابعا — تحث على التطبيق السريع والكامل لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ الذى يتضمن أحكاما تستهدف التوصل الى تسوية سلمية للموقف فى الشرق الاوسط .

خامسا — تناشد الدول المعنية بصفة مباشرة بأن تصدر تعليماتها لممثليها لكى يعاودوا الاتصال مع الممثل الشخصى للسكرتير العام ، مما يسمح له للقيام بمهمته متى أصبح ذلك ممكنا من أجل تنفيذ قرار مجلس الامن تنفيذا كاملا .

سادسا — توصى الاطراف المعنية بمد فترة وقف اطلاق النار لمدة ثلاثة شهور اخرى حتى تتمكن من اجراء اتصالات تحت اشراف الممثل الشخصى للسكرتير العام من أجل تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

سابعا — تدعو السكرتير العام الى أن يقدم تقريرا الى مجلس الامن خلال شهرين وان يقدم تقريرا اخر فى الموعد الذى يراه مناسبا الى الجمعية العامة للامم المتحدة عن الجهود التى يبذلها ممثله الشخصى وعن تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

ثامنا — تدعو مجلس الامن الى أن يفكر ، اذا اقتضى الامر ، فى أن يتخذ الاجراءات الكفيلة وفقا لميثاق الامم المتحدة بوضع قرار مجلس الامن موضع التنفيذ » .

ومن هذا القرار نستطيع أن نستخلص ما يلى :

— القرار يؤكد مبدأ اساسيا فى الامم المتحدة ، وهو أن الاستيلاء على الاراضى بالقوة عمل غير مشروع يخالف ميثاق الامم المتحدة ، ولهذا يتضح أن القرار يجلو نهائيا ذلك اللبس الذى أرادت الدبلوماسية الامريكية والدبلوماسية الصهيونية أن تبلبل به مفهوم بعض فقرات القرار رقم ٢٤٢ الصادر من مجلس الامن فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، اذ أنه وفقا للنص الفرنسى للقرار يتعين على اسرائيل الانسحاب من

جميع « الاراضى » التى احتلتها بعد ٥يونية سنة ١٩٦٧ ، ولكن قد يفهم من مدلول النص الانجليزى أن الانسحاب عن « أراض » تم احتلالها ، مما يسمح للمتعنت بأن يذهب الى حد القول بأن هناك بعض أراض يصح عدم الانسحاب منها، ومن تلك الثغرة نفذت البلبلة الاستعمارية .

٢ ــ القرار يستنكر استمرار الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية ، ويعتبر ذلك عملا غير مشروع . وفى هذا الاستنكار لطمة جديدة للسياسة الصهيونية التوسعية والدول التى تساندها .

٣ ــ القرار جاء بشىء جديد هام لم يرد فى قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ولا أى قرار آخر سبق ان أصدرته الامم المتحدة . وهذا الشىء الجديد الهام هو الاعتراف بحقوق الفلسطينيين الذين لم يعد المجتمع الدولى ينظر اليهم على أنهم مجرد لاجئين لايحتاجون الا الى المعونة او المساعدة ، ولكن ينظر اليهم على أنهم أصحاب وطن طردوا منه، وأنه لايمكن حل مشكلة الشرق الاوسط حلا عادلا دون أن تؤخذ فى الاعتبار حقوقهم .

٤ ــ القرار يطالب الاطراف المعنية بوقف اطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر أخرى تنتهى فى الخامس من فبراير سنة ١٩٧١، كما يطالب الأطراف المعنية بأن تتصل بالسفير يارنج كى يستطيع أن يعود الى ممارسة مهمته لحل القضية بالطرق السلمية ، على أن يقوم الامين العام للامم المتحدة بتقديم تقرير الى الجمعية العامة عن انجازات مهمة يارنج فى مدة شهرين من تاريخ صدور القرار .

تلك أهم النقاط التى تضمنها قرار ٤نوفمبر سنة ١٩٧٠ ، وهناك ملاحظات لابد لنا من الاشارة اليها هنا وهى :

اولا ــ عدم توافر الاجماع بين الدول العربية قبل التصويت على قرار ٤ نوفمبر على الرغم من المجهودات التى بذلت ، فقد قام الامين العام لجامعة الدول العربية برئاسة اجتماع ضم وفود الدول العربية الأربع عشرة ، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة تضم ثلاث دول عربية كانت قد رفضت قرار مجلس الامن الصادر فى نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، وثلاث دول عربية أخرى وافقت على هذا القرار ، فتتولى هذه اللجنة مناقشة آراء المجموعة العربية وتقدم توصياتها . وعلى الرغم من هذه المحاولات والجهود التى بذلت أثناء مؤتمر القمة الافريقى بأديس ابابا ، ومؤتمر عدم الانحياز بلوساكا ، فقد انقسمت المجموعة العربية ، وتعارضت مواقفها ، فسبع دول عربية صوتت لصالح القرار ، وسبع أخرى قاطعت جلسة التصويت على الرغم من أن القرار لصالح الدول العربية ، وكان تبريرها لهذا الموقف أنه لاحل للأزمة بغير الحرب فورا ، ولا حل آخر غير ذلك .

ثانيا ــ المجموعة الافريقية التى سبق أن صوتت فى مؤتمر أديس أبابا لمنظمة الوحدة الافريقية على قرار مماثل، وصوتت كذلك فى مؤتمر لوساكا على قرار على غراره ، عادت فانقسمت كذلك الى ثلاث مجموعات : مجموعة صوتت لصالح القرار مؤكدة بذلك تضامنها مع الامة العربية ، وهى : بورندى ، والكميرون ،

والكونغو كينشاسا ، ، والكنغو برازافيل،واثيوبيا ، وجابون ، وجمبيا ، وغانا ، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وفولتا العليا ،وكينيا ، وليبيا ، ومدغشقر ، ومالى ، وموريتانيا ، والمغرب ، وجزيرة موريس ،ونيجيريا ، واوغندة ، والسنغال ، وسيراليون ، والصومال ، والسودان ،وتنزانيا ، وتشاد ، وتونس ، وزمبيا ، والجمهورية العربية المتحدة .»

أما الدول الافريقية التى امتنعت عن التصويت فهى : افريقيا الوسطى ، والنيجر ، وليبيريا ، ولوسوتو ، وتوجو ،وساحل العاج .

واذا كان تفسير موقف ليبيريا مرده الى انها مرتبطة بالاستعمار الامريكى ارتباطا وثيقا مما دعاها الى اتخاذ هذا الموقف الوسط ، فان موقف لوسوتو يمكن تفسيره أيضا بأنها محاطة بدولة جنوب افريقيا العنصرية ، وأنها واقعة تحت نفوذها . اذا كان ذلك كذلك ، فان امتناع الدول الاربع الباقية الناطقة بالفرنسية غير مفهوم، ولهذا ينبغى أن يكون موضع اهتمام الدبلوماسية العربية لازالة ما قد يكون عالقا بأذهان هذه الدول من المؤمرات الصهيونية التى طفت بقوتها على المؤثرات الفرنسية .

ولكن الذى يثير الاهتمام حقا من جانب الدبلوماسية العربية هو موقف الدول الافريقية التى خرجت على التضامن الافريقى وانحازت علنا للجانب الاسرائيلى، وهذه الدول هى : مالاوى التى اعلنت رسميا فى أكثر من مناسبة صداقتها لحكومة التمييز العنصرى فى جنوب افريقيا ،واصبحت العميل الافريقى الاول للاستعمار .

وهناك أيضا دولة داهومى التى اتخذت، على الرغم من ارتباطها بالدبلوماسية الفرنسية المؤيدة للقضية العربية ، موقفا مناهضا للعرب ومنحازا لاسرائيل . لهذا غدا لزاما أن يشمل تحركنا الدبلوماسى هذه الدولة لمحاولة اقناعها بجانب الحق فى القضية العربية ، عسى ألا تعود الى مثل هذا الموقف مستقبلا .

خلاصة القول أنه يتعين على دبلوماسيتنا العربية الا تكتفى بهذا الانتصار الذى حققته داخل المجموعة الافريقية ، بل عليها أن تعمل على تدعيمه ، بأن توضح مثلا للرأى العام الافريقى كيف أن العلاقة الوثيقة بين مالاوى وجنوب افريقيا يفسر الموقف المعادى لمالاوى من قضية العرب .

ثالثا — أما مجموعة أوربا الغربية فأننا نجد فى مقدمة دولها التى صوتت لصالح قرار ٤ نوفمبر ، بل وقامت بدور هام فى سبيل اصداره ، دولة فرنسا ، حتى لقد علقت بعض الصحف الغربية على الدور الذى اضطلعت به بقولها أن فرنسا هى التى وجهت الى الولايات المتحدة الامريكية تلك اللطمة الدبلوماسية، فكانت عاملا على اسقاط المشروع اللاتينى ، وسحب المشروع الامريكى ، وانجاح المشروع الافرو آسيوى اليوغسلافى .

ومن الدول الغربية التى اسهمت أيضا فى اصدار القرار اسبانيا ، واليونان ، وقبرص ، وتركيا .»

اما باقي دول اوربا الغربية فقد آثرت أن تمتنع عن التصويت ، بحجـة أن الدول العربية منقسمة على بعضها ، وفي مقدمة هذه الدول ، انجلترا وايطاليا والنمسا وبلجيكا وايرلنده ولكسمبرج ، والدول السكندنافية الثلاث ، وفنلندا .

ونشاطنا الدبلوماسي تجاه هذه الدول يجب ان يتضاعف ، لانها قد امتنعت عن التصويت لتقف موقفا وسطا بين الجانبين العربيين ، ومن الخير للعرب أن تفهم هذه الدول وجه الحق في القضية فتتخلى عن هذا الموقف الوسط .

وهناك دولتان اوربيتان اتخذتا موقفا معاديا للعرب هما : هولنده وايسلنده فقد صوتت كل منهما ضد القرار تلبية لرغبات الصهيونية أو استجابة للضغوط الامريكية، وذلك يتطلب من الدبلوماسية العربية اعادة النظر في العلاقة مع هاتين الدولتين ومن نسج على منوالهما .

رابعا ــ اما المجموعة الاشتراكية فقد صوتت بالاجماع لصالح القرار ، مؤكدة بذلك صداقة هذه المجموعة للوطن العربي وحسن نواياها نحو العرب ، وفي مقدمة هذه الدول الاتحاد السوفيتي .

هذا ويلاحظ ان البانيا التي أعلنت ارتباطها الايديولوجي بالصين الشعبية ، امتنعت عن حضور جلسة الاقتراع . وامتناعها هذا قد يفسر على أنه صدى لموقف الصين ، ولذلك يجب على الدبلوماسية العربية أن تولي ذلك الامر كثيرا من عنايتها .

خامسا ــ أما مجموعة دول أمريكا اللاتينية ، فانه على الرغم من التضارب الذي ظهر في العمل الدبلوماسي العربي حيث ان الوفد المصري كان يعمل على اقناع ممثل كوبا بأن يستخدم نفوذه للتأثير على بعض دول امريكا اللاتينية التقدمية ، فان الوفد الجزائري كان يطلب منه في نفس الوقت الامتناع عن التصويت ، بل وأن يؤثر بدوره على بعض الدول لتمتنع مثله . . ومع هذا التناقض المثير للعجب والدهشة معا ، فان دولة شيلي قد صوتت لصالح القرار ، على حين امتنعت دول امريكا اللاتينية عن التصويت وفي مقدمتها البرازيل ، والارجنتين ، والمكسيك .

اما الدول التي صوتت ضد القرار اما بتأثير الدبلوماسية الامريكية ، واما بتأثير الدبلوماسية الصهيونية ، واما بتأثيرهما معا ، فهي : بوليفيا ، وكولومبيا ، وكستاريكا ونيكاراجوا ، وبنما ، وباراجواي ، وسلفادور ، واورجواي . ولا شك ان هذا مما يوجب على الدبلوماسية العربية ان تبذل جهدا مضاعفا في سبيل اقناع هذه الدول بالحق العربي ، مع تبيان ان الانقسام بين الدول العربية انما هو انقسام حول الاساليب التي يجب ان تتبع لتحرير الوطن العربي من الاحتلال والاذلال ، وليس انقساما حول الهدف ، لان ذلك ليس موضع خلاف بين جميع الدول العربية . ولو أن هذه الدول ارادت حقا أن تعترف بحق العرب على الرغم من انقسامهم ، لامتنعت عن التصويت بدلا من ان تصوت ضد القرار .

سادسا ــ بقيت بعد ذلك المجموعة الآسيوية وقد صوتت أغلبية دولها لصالح

القـرار ومنها : افغانســتان ، وبورما ،وسـيلان ، والصين الوطنيـة ، والهند ، واندونيسيا ، وايران، واليابان ، وماليزيا،ونيبال ، وباكستان . ولا شك أن هذا دليل قوى على التضامن الافريقى الاسيوى ،وعلامة على الترابط الوثيق بين آسـيا والوطن العربى .

اما الدول الآسيوية التى صوتت ضـد القرار او امتنعت عن التصويت عليه فهى اما دول اجنبية بالنسـبة للعـالم الافروآسـيوى بسبب ارتبـاطها بالعـالم الانجلوسكسونى وهى استراليا ونيوزيلندة،واما دول مرتبطة بالاستعمار الامريكى مما جعلها تفضل أن تقف موقف الامتنـاع عن التصـويت ، ومنها الفيلبين ، وتايلند ، وسنغافوره ، وكمبوديا ، ولاوس .

وخلاصة القول ان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة يسجل نصرا كبيرا للدبلوماسية العربية لم تحرز مثله منذ سنوات . ومهما قيل من ان دولتين من الدول الاربع الكبرى ذات النفوذ فى السياسة العالمية احداهما وهى الولايات المتحدة ، قد كافحت هـذا القرار وصوتت ضده ، والاخـرى وهى بريطانيا أنكرته من باب خلفى بأن امتنعت عن التصويت بخـلاف قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الذى صدر بالاجماع . ومهما قيل من أن قرار ٤ نوفمبر لم يخـرج عن كونه توصية سياسية غير ملـزمة ، فان ذلك كله لا ينافى كون القرار يمثل انتصارا كبيرا للوطن العربى ، وللعدالة الدولية ، وللسلام العالمى .

ان الجمعية العامة للامم المتحـدة ،وهى بمثابة البرلمان الدولى للعالم ، قـد سجلت على نفسها لأول مرة فى تاريخـها أن للفلسطينيين حقوقا ، ولم تعرفهم وتطلق عليهم اسم اللاجئين الذى ظل لصيقا بهم منذ قيام دولة اسرائيل ، فقد أعلنت هـذا الذى سجلته على الشعوب والامم أجمعين . .كما سجلت على نفسها استنكار الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية التى احتـلتها بعد عدوان الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧ وعدم مشروعية ضـم اى قطعـة أرض من هذه الاراضى اليها ، واعلنت ذلك أيضا على الشعوب والامم .

هذا الانتصـار يجب الافادة منـه فى المرحـلة القادمة ، بأن يكون منطلقا الى انتصارات جديدة تعززه وتقويه، لكى يتحقق الانتصار الدبلوماسى الأكبر المثل فى تحرير الوطن العربى من الاستعمار الصهيونى .

واذا لم يتيسر تحقيق هـذا النصر الدبلوماسى وفعاليته فى المرحلة القادمة ، فلا سبيل لنا الا خوض المعـركة ، وحين نخوضها فاننا « سنحارب لا حبا فى الحرب لذاتها ، ولا نسيانا لقول الله تعالى « وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله » ولكن استردادا للحقوق، وذودا عن الوطن،وصونا للشرف » *

رئيس التحرير

* من بيـان الدكتور محمود فوزى أمام مجلس الامة فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٠



الناصرية
وسياسة مصر الخارجية

د. بطرس بطرس غالى

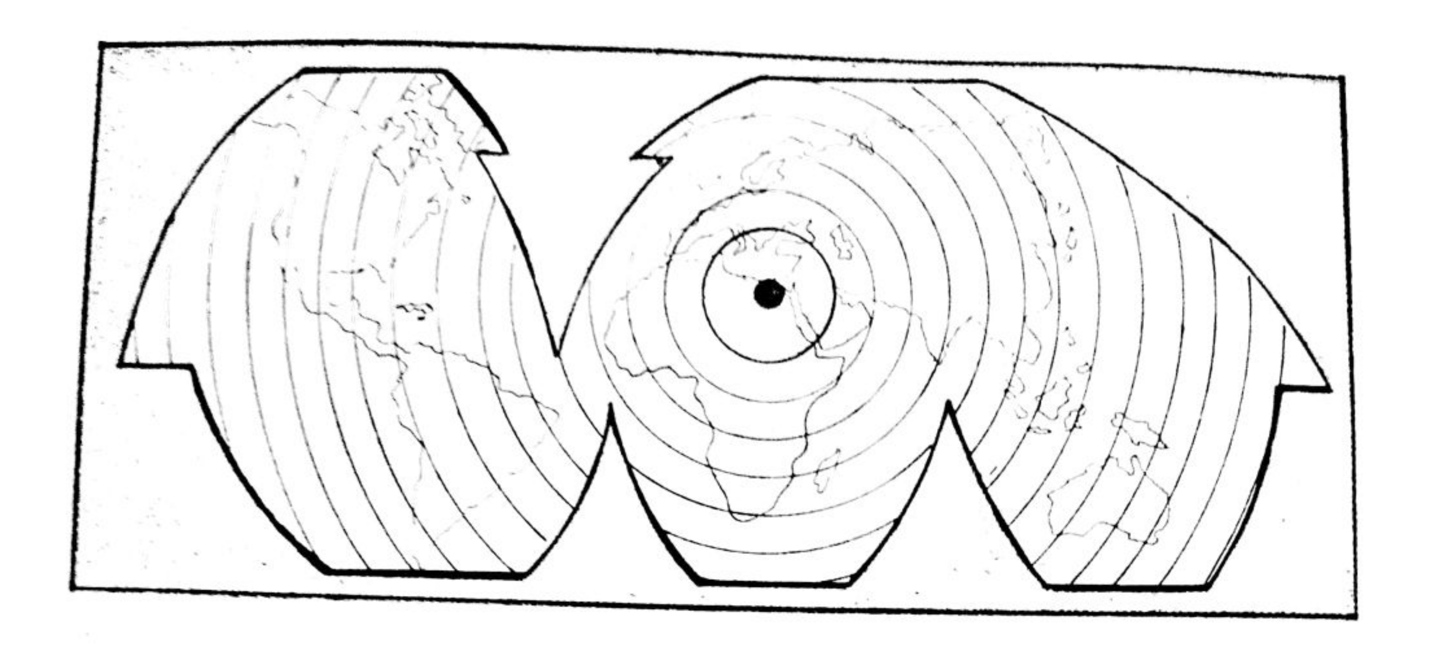
استاذ ورئيس قسم العلوم السياسية
بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

من الاقوال المأثورة عن نابليون ان الزعيم لايستطيع أن يسلك سياسة خارجية غير التى تمليها عليه جغرافية بلاده . ويتجلى مضمون هذا الرأى بوضوح فى الدور الذى قام به جمال عبد الناصر فى السياسة الخارجية المصرية فى الثمانية عشر عاما التى فرض فيها فلسفته على تلك السياسة ، وفرضت تلك السياسة مقتضياتها عليه .

ان التفاعل المستمر بين الواقع الجغرافى والتاريخى والقومى المصرى من ناحية وزعامة جمال عبد الناصر من ناحية اخرى ، والوضع السياسى الدولى من ناحية ثالثة يكشف لنا عن الخيوط التى نسجت منها سياسة مصر الخارجية فى الحقبة الناصرية من تاريخنا :

أن مصر من بين مختلف بلاد العالم تعتبر أكثرها تأثرا فى سياستها الخارجية بموقعها الجغرافى : فهى دولة افريقية مرتبطة بهذه القارة أشد الارتباط عن طريق نهر النيل الذى تقع منابعه فى قلب القارة ، وينتهى مصبه فى نهايتها من الشمال . وهى أيضا من دول البحر الابيض المتوسط لانها تطل عليه وتمتد شواطئها الشمالية عليه امتدادا يتيح لها أن تحسب فى عداد المجتمع الاوربى من الناحية المدنية والحضارية . وقد أجمع هيجل فى كتابه : « فلسفة التاريخ » وتوينبى فى كتابه « دراسة للتاريخ » على اعتبار شمالى افريقيا . وفى مقدمته مصر ، جزءا من المدنية الاوربية .

وفى بداية القرن السابع الميلادى دخل العرب مصر ، ومنذ ذلك الحين تحولت الى دولة اسلامية ، ثم الى دولة عربية . وبسبب ما استأثرت به من



تراث اسلامى عريق،وبسببقيام الازهر الذىهو أكبر واقدم جامعة اسلامية فى العالم ، لم تعد تعتبر دولة اسلامية فحسب وانما دولة اسلامية تحتل مكان الصدارة ومركز القيادة للدول الاسلامية كافة . وبسبب موقعها الجغرافى الفريد فى نوعه بين المشرق العربى والمغرب العربى ، وبسبب ضخامة عدد سكانها بالنسبة للدول العربية الاخرى ، وأخذها بأسباب المدنية والحضارة .. بسبب هذا كله لم تعد مجرد دولة عربية بل عقد لها لواء الزعامة على دول العالم العربى قاطبة .

وهذا الوضع الجغرافى والتاريخى كان له أكثر الاثر فى توجيه جمال عبد الناصر فى التخطيط لسياسته الخارجية ، ولقد كان مما قاله فى كتابه « فلسفة الثورة » : « لم يبقمفر أمام كلدولة من أن تجيل البصر حولها تبحث عن وضعها وظروفها فى المكان ، وترى ماذا تستطيع أن تفعل فيه ، وما هو مجالها الحيوى ، وميدان نشاطها ، ودورها الايجابى فى هذا العالم المضطرب » ثم يتساءل : « ما هو دورنا الايجابىفى هذا العالم المضطرب ؟ وأين هو المكان الذى يجب ان نقوم فيه بهذا الدور ؟ »

ثم يقول بعد هذا « واستعرض ظروفنا وأخرج بمجموعة من الدوائر لا مفر لنا من أن يدور عليها نشاطنا ، وأن نحاول الحركة فيها بكل طاقاتنا .. أيمكن أن نتجاهل ان هناك دائرة عربية تحيط بنا ، وأن هذه الدائرة منا ونحن منها ، امتزج تاريخنا بتاريخها ، وارتبطت مصالحنا بمصالحها .. أيمكن أن نتجاهل أن هناك قارة افريقية شاء لنا القدر أن نكون فيها ، وشاء أيضا أن يكون فيها اليوم صراع مروع حول مستقبلها ، وهو صراع

سوف تكون آثاره علينا سواء أردنا أو لم نرد ؟ أيمكن أن نتجاهل ان هناك عالما اسلاميا تجمعنا وإياه روابط لا تقر بها العقيدة الدينية فحسب وانما تشدها حقائق التاريخ » .

ويتضح من ذلك ان الرئيس جمال عبد الناصر لم يذكر فى كتابه الدائرة الاوروبية ، لانها فى رأيه تعتبر امتدادا للاستعمار الذى سيطر على الدوائر الثلاث السالفة الذكر فلا داعى لجعلها موضعا لتحركنا الدبلوماسى وكذلك لم يذكر الدائـرة الحيادية لانها لم تكن قد ظهرت وقت أن وضع كتاب فلسفة الثورة .

ومما يجب أن نضعه فى الاعتبار ان الرئيس فى حديثه عن الدوائر رتبها ترتيبا يبين مدى اهمية بعضها بالنسبة لبعض ، فقد وضـع الدائرة العربية فى المرتبة الاولى ، والدائرة الافريقية فى المرتبة الثانية ، ثم تلتها الدائرة الاسلامية

وفى الميثاق الوطنى الذى صدر فى منتصف ١٩٦٢ ، أى فى منتصف الحقبة الناصرية ، نرى توضيحا جديدا للخطوط العريضة للسـياسة الخارجيـة المصرية كما يريـد لهـا الرئيس عبد الناصر أن تكون ، فنرى الميثاق قد حرص على أن يفصل بين موضوع الوحدة العربية ، وموضوع السياسة الخارجية ، فخصص الباب التـاسع للوحدة العربية ، والباب العاشر للسيـاسـة الخارجية ليوضح ان الدائرة العربية تختلف من حيث طبيعتها ومن حيث اهميتها عن الدوائـر الاخرى ، ويؤكد ان الدائرة العربية لا تدخل فى السياسة الخارجية بقدر ما هى جزء أصيل من السياسة الداخلية ، وعندما تتحقق الوحـدة العربية ، فان العلاقات بين مختلف الاقطار العربية ستكون خاضعة لاحكام القانون الداخلى وليس لاحكام القانون الدولى . ولكن بما أن الوحدة العربية لم تتحقق بعد ، فقد ورد ذكرها فى الباب العاشر من الميثاق الخاص بالسياسة الخارجية لانها ستظل متصلة بها الى أن تتحقق الوحدة المنشودة .

وقد ورد فى الميثاق ذكر خمس دوائر تعتبر مجالا لتحركنا الدبلوماسى ونشاطنا فى السياسة الخارجية ، وهذه الدوائر الخمس هى : الدائرة العربية ، والدائرة الافريقية ، والدائرة الافـرو آسيوية ، والدائرة الاسلامية والدائرة العـالمية الممثلة فى الامم المتحدة .

ومما تجدر ملاحظته فى هذا التقسيم ، الترتيب الذى وردت به مجالات العمل السياسى فقد قدم ذكر الدائرة العربية ، ثم الدوائر التى تليها بحسب الاهمية : كما أنه مما يسترعى الانتبـــاه تلك العبارات التى صاحبت كل دائرة ففى المجـال العـربى يتحـدث الميثـاق عـن الوحــدة ، مشيرا بذلك الى ان الهدف هو توحيد مختلف البلاد العربية ، وفى المجال الافريقى عبر بكلمة « جامعة » يعنى بذلك أن الهدف هو اقامة منظمة دولية تتولى تنظيم العلاقات بين مختلف الدول الافريقية ، وفى الميدان الافرو اسيوى عبـر بكلمة « تضامن » ليكون مفهوما أن الهدف ليس هو اقامة تنظيم أفريقى آسيوى . ولكن الهدف هو ايجاد تضامن قوى فى ميـدان السياسـة الخارجية وداخل المنظمات الدولية العالميـة . وفى الميـدان الاسـلامى عبر بكلمة « رابطـة روحية » مشيرا بذلك الى التساند المعنوى بين الدول الاسلامية وبعضها بعضا . اما فى الميدان العالمى فقد استعمل كلمة « ولاء » لما فيها من دلالة على مبلغ احترام بلادنا لمبادىء الامم المتحدة واهدافها وتقديرنا لاحكامها الرامية الى صيانة السلام وحفظ الامن الدولى لا فى الميدان السياسى وحده ، بل وفى الميدان الاقتصادى والاجتماعى كذلك .

والى جانب التحرك الدبلوماسى لبلادنا ، ذكر الميثاق ثلاثة أهداف عامة للسياسة الخـارجية المصرية ، وهى وفق الترتيب الذى جاءت به :

١ ـ الحرب ضد الاستعمار ، وكشف الاقنعة عنه ، ومحاربته فى كل أوكاره .

٢ ـ العمل من اجل السلام لان جو السلام واحتمالاته هى الفرصة الوحيدة لصلاحيته لرعاية التقدم الوطنى .

٣ ـ التعاون الدولى من أجل الرخاء ، لان الرخاء المشترك لجميع الشعوب لم يعد قـابلا للتجزئة .

ولم يكتف الميثاق بذكر تلك الاهداف التى قال انها « الخطوط الثلاثة العميقة فى السياسـة الخارجية لبلادنا » ، بل قدم عدة مبـادىء هامة نستطيع بموجبها أن نحقق تلك الاهداف ، وقد ذكر من هذه الاهداف :

ـ محاربة الاحلاف العسكرية التى تريد أن تجر الشعوب رغم ارادتها الى فلك الاستعمار،

ــ مقاومة التمييز العنصرى .

ــ العمل من أجل نزع السلاح .

تلك بعض الآراء والتفسيرات التى ورد ذكرها فى الميثاق لتوضيح مجالات السياسة الخارجية المصرية ، ولرسم المبادىء والخطط التى يجب ان تلتزم بها وتسير وفقها لتحقق هذه الاهداف .

والآن وقد قدمنا الخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية كما رسمها جمال عبد الناصر منذ بداية الثورة وتضمنها كتابه « فلسفة الثورة » وكما رسمها بعدئذ فى « الميثاق الوطنى » ، نستطيع أن ندخل فى صميم دراستنا متبعين فيها التسلسل التاريخى بالنسبة لظهور الدوائر التى تتحرك فى حدودها سياستنا الخارجية ، فنبدأ بالدائرة الافريقية باعتبارها أسبق الدوائر ظهورا ، ثم نثنى بالدائرة الاسلامية منذ الفتح العربى ، ثم الدائرة الاوربية التى فرضت نفسها على بلادنا منذ الحملة الفرنسية ، ثم الدائرة العربية التى لم تستكمل هيكلها الا عقب الحرب العالمية الثانية .

ومع اننا نستطيع ذلك ، فاننا نفضل التسلسل القائم على اهمية مكانة كل دائرة فى التحرك الدبلوماسى المصرى فيما بين سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٧٠ فنبدأ بدراسة الدائرة العربية باعتبارها أهم الدوائر ، ثم ننتقل الى الدائرة الافريقية التى تليها اهمية والتى تعتبر مكملة لها ومرتبطة بها ارتباطا وثيقا ، ثم الدائرة الحيادية ، وسنتجنب التصدى لدراسة الدوائر الاخرى على الرغم من اهميتها فسنتجنب الحديث عن الدائرة الافرواسيوية التى أسهم جمال عبد الناصر فى ميلادها فى باندونج وساعد على نموها فى المحافل الدولية ، وعاون على منحها قاعدة شعبية عن طريق « منظمة تضامن الشعوب الافرو آسيوية »، وكافح فى سبيل انقاذها من التفكك حين وقع الصدام المسلح بين الهند والصين .

وكذلك سنتجنب الحديث عن الدائرة الاسلامية التى أراد لها أن تكون منظمة دولية دائمة تجمع شمل المسلمين ، وكافح فى سبيل حمايتها من سيطرة القوى الرجعية عليها .

وسنتجنب كذلك الحديث عن الدائرة العالمية الممثلة فى الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ، والتى قامت فيها مصر بدور هام فى تصفية الاستعمار ومكافحة التمييز العنصرى . ومناصرة الشعوب المغلوبة على أمرها .

سنتجنب دراسة سياسة جمال عبد الناصر فى تلك الدوائر فى هذا المقال ، راجين أن يتسع الوقت لدراستها فى مقال آخر . ليتاح لنا تركيز تحليلاتنا على ثلاث دوائر أساسية لفهم حقيقة الفكر الناصرى ، فيها ، وتلك هى : الدائرة العربية ، والدائرة الافريقية، والدائرة الحيادية .

اولا ــ الدائرة العربية أو عروبة مصر

لا شك أن اهتمام مصر بالعالم العربى ، مشرقه ومغربه ، يسبق سيطرة العرب ابان الفتح الاسلامى على هذه المنطقة . فالمعاهدة التى أبرمت بين الفرعون رمسيس الثانى وملك الحيثيين تدل على أن الترابط والتواصل بين أجزاء تلك المنطقة سبق عروبتها بقرون (١) وقد أكد الميثاق الوطنى ذلك الترابط والتواصل عندما قال : « منذ زمان بعيد فى الماضى لم تكن هناك سدود بين بلاد المنطقة التى تعيش فيها الامة العربية الآن . وكانت تيارات التاريخ التى تهب عليها واحدة كما كانت مساهمتها الايجابية فى التأثير على هذا التاريخ مشتركة ومصر بالذات لم تعش حياتها فى عزلة عن المنطقة المحيطة بها بل كانت دائما بالوعى وباللاوعى فى بعض الاحيان تؤثر فيما حولها وتتأثر به كما يتفاعل الجزء مع الكل ، وتلك حقيقة ثابتة تظهرها دراسة التاريخ الفرعونى صانع الحضارة المصرية والانسانية الاولى كما تؤكدها بعد ذلك وقائع عصور السيطرة الاغريقية الرومانية . وكان الفتح الاسلامى ضوءا أبرز هذه الحقيقة وأنار معالمها ، وصنع لها ثوبا جديدا من الفكر الوجدانى الروحى (٢)

وفى القرن الماضى كانت غزوات ابراهيم باشا ،

---

[١] معاهدة قادش هى اقدم معاهدة دولية مكتوبة فى التاريخ بين دولتين تصلنا كاملة النصوص بفضل النسخة المصرية التى وجدت فى تل العمارنه سنة ١٨٨٦ والنسخة الحيثية التى وجدت فى بغازكوى عاصمة خيتا ، وتتضمن اسس الدفاع المشترك التى وجدت فيما بعد فى مختلف الاحلاف العسكرية التى ابرمت بين الدول العربية فيما بين ١٩٥٠ و ١٩٦٧

[٢] انظر الباب الثالث من الميثاق

وكان استيلاؤه على سوريا، كان هذا وذاك تكرار للمخطط الذى رسمه تحتمس ورمسيس الثانى قبل ذلك بعشرات القرون ورمزا للتكامل الاستراتيجى بين منطقة الشام ومنطقة وادى النيل · الا أن سياسة محمد على تجاه العالم العربى قد اخفقت لانه لم يحاول تدعيم الروابط بين المنطقتين بأيديولوجية عربية ، كما أن انجلترا — وكانت من أقوى دول العالم — وقفت فى وجه الابقاء على الامبراطورية العثمانية لما لها من مصلحة فى تمزيق هذه الامبراطورية . وقد اضطر محمد على وخلفاؤه من بعده الى ان ينصرفوا عن الدائرة العربية الى الدائرة الافريقية الممثلة وقت ذاك فى وحدة وادى النيل · ويترتب على ذلك انفصال بين الحركة الوطنية المصرية ، والحركات الوطنية التى قامت فى كل من المشرق والمغرب العربى ، وتجلى هذا الانفصال بعد الحرب العالمية الثانية ، اذ قام التعارض والتباين بين الحركة التحررية الهاشمية المعتمدة على انجلترا والحركة التحررية المصرية المعتمدة على مقاومة انجلترا ·

ثم كان وعد بلفور ونشاط الصهيونية فى فلسطين من عوامل الاتجاه نحو العودة الى الدائرة العربية · وكان قيام جامعة الدول العربية أول مظهر قانونى وتنظيمى لدخول مصر من جديد فى الدائرة العربية · وكانت حرب فلسطين الاولى هى المحك الذى اظهر جوهر هذه العروبة، الا ان الذى خلق العروبة بمفهومها الحديث ، ذلك المفهوم القائم وفق مقتضيات النصف الثانى من القرن العشرين هو جمال عبد الناصر ·

وقد بسط عروبة مصر وفقا لمنطق عسكرى ، وتحليل عاطفى ، فقال فيما يخص المنطق العسكرى : « ان القتال فى فلسطين ليس قتالا فى أرض غريبة وليس انسياقا وراء عاطفة ، وانما واجب يحتمه الدفاع عن النفس (٣) » وقال فى تحليله العاطفى « ... وأحيانا أحس اننى انما أدافع عن بيتى وعن أولادى ··· وكان ذلك عندما التقى فى تجوالى فوق الاطلال المحطمة ببعض أطفال اللاجئين الذين سقطوا فى برائن الحصار بعد ان خربت بيوتهم وضاع كل ما يملكون ، بينهم طفلة صغيرة كانت فى مثل عمر ابنتى ، وكنت اراها وقد خرجت الى الخطر والرصاص الطائش، مندفعة امام سياط الجوع والبرد تبحث عن لقمة عيش ، أو خرقة قماش ، وكنت دائما أقول لنفسى قد يحدث هذا لابنتى. وكنت مؤمنا ان الذى يحدث لفلسطين كان يمكن أن يحدث وما زال احتمال حدوثه قائما لاى بلد فى هذه المنطقة ما دام مستسلما للعوامل والعناصر والقوى التى تحكمه الآن » (٤) .

وكان أول تحرك دبلوماسى لجأ اليه جمال عبد الناصر بشأن عروبة مصر قد تم داخل اطار المنظمة العربية التى كانت قائمة ، وهى جامعة الدول العربية ·

ولقد وقعت الدول العربية منذ ١٧ يونية سنة ١٩٥٠ معاهدة جماعية ترمى الى تدعيم العمل العربى المشترك عن طريق انشاء مجموعة من الهيئات العربية الجديدة ، ومنها مجلس الدفاع المشترك، واللجنة الاستشارية العسكرية المكونة من رؤساء أركان حرب الجيوش العربية ، واللجنة العسكرية الدائمة ، والقيادة العربية الموحدة وغير ذلك .. الا ان الدول العربية تأخرت فى ايداع وثائق التصديق لدى الجامعة ، ولذلك لم تصبح المعاهدة نافذة المفعول وفقا لاحكام المادة الثالثة عشرة من هذه المعاهدة الا فى ٢٣ اغسطس سنة ١٩٥٢ أى بعد قيام الثورة فى مصر بشهر .

وعقد أول اجتماع لمجلس الدفاع المشترك فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٣، وعقد الاجتماع الثانى فى ٧ يناير سنة ١٩٥٤ ، كما انعقدت اللجان العسكرية التابعة لهذا المجلس · وأثناء انعقاد مؤتمر رؤساء الجيوش العربية فى ١٥ اغسطس سنة ١٩٥٣ القى الرئيس جمال عبد الناصر خطابا عبر فيه عن آماله فى ان يعطى للضمان الجماعى العربى معناه الحقيقى (٥) .

---

[٣] فلسفة الثورة الفصل الثالث

[٤] فلسفة الثورة الفصل الثالث

[٥] مما قاله خطابه « لم يكن ميثاق الضمان الجماعى بين دول الجامعة العربية فى حقيقة الامر الا نتيجة طبيعية لهذه المبادىء ، واحساسنا بها جميعا[والمعانى التى يشير اليها هى الرغبة الجماعية فى الامن والمحبة والتعاون] . ثم اضاف : ان عليكم ان تحيلوا الافكار الواردة فى الميثاق الى حقائق حية ،عليكم ان تصنعوا من الحروف جنودا مدربين ، ومن الكلمات فرقا مستعدة ،ومن العبارات جيوشا متاهبة . عليكم ان تواجهوا المستقبل بما يجب ان يواجه به من خطط مرتبة متناسقة لا تطير المفاجآت صوابها : ولا تفقدها الاحداث اتزانها ..

وصاحبت تلك المحاولة لتدعيم العمل العربى المشترك على الصعيد العسكرى، محاولة أخرى لتدعيمه على الصعيد الاقتصادى، ووقعت بلادنا اتفاقية التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانسيت بين الدول الاعضاء فى الجامعة فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣، واتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية، وانتقال رءوس الاموال بين دول الجامعة العربية •

وفى ذلك الحين، تم التوقيع على اتفاقية الجلاء مع انجلترا فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ (٦) • واذا كانت هذه الاتفاقية يمكن أن تعتبر نصرا كبيرا لمصر، ونصرا كبيرا لدبلوماسية جمال عبد الناصر، فانها من جهة أخرى قد فتحت الطريق لضغوط غربية لدفع مصر وغيرها من البلاد العربية الى الدخول فى حظيرة المعسكر الغربى، وأدت تلك المحاولات الغربية الى وقوع أول معركة سياسية كبرى داخل الوطن العربى بين أنصار الانحياز للمعسكر الغربى، وانصار الارتكاز على القومية العربية، بين الذين يرون أنه لا يمكن قيام ضمان جماعى حقيقى دون ارتباط بالمعسكر الغربى، والذين يرون أن الضمان الجماعى العربى يجب أن ينبثق من المنطقة نفسها ويعتمد عليها •

وتركز هذا الخلاف بين القاهرة وبغداد، بين جمال عبد الناصر ونورى السعيد • وفى حديث أدلى به الرئيس جمال عبد الناصر الى مجلة « ذى يونيتد ستيتس اندورلد ريبورت » الامريكية فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٤ (٧) أبدى اعتراضه على أى معاهدة دفاعية تكون الدول الكبرى مشتركة فيها، وقدم حججا متعددة يعزز بها رأيه ومنها:

١ – حجة نفسية: « ان العرب يخشون من الوقوع تحت سيطرة الدول الغربية، وخوفهم هذا يجعل من الافضل أن تترك لهم التدابير الخاصة بأى نظام للدفاع عن المنطقة التى يعيشون فيها » •

٢ – حجة عسكرية: « فى وسع العرب متى حصلوا على الاسلحة اللازمة أن يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم » •

٣ – حجة سياسية فحواها أن الارتباط العسكرى مع الولايات المتحدة أو مع بريطانيا يعتبر نوعا من « الاستعمار المقنع » • وقد عبر بذلك عن ظاهرة الاستعمار الجديد الذى يعرف باسم « نيو كولونياليزم » •

واشار فى نهاية الحديث الى سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز فقال: ان حياد نهرو فى الهند سيساعد على انهاء الحرب الباردة، وان الهند قد تكون محورا لنظام للدفاع عن آسيا والشرق الاقصى، وان مصر تستطيع أن تقوم بدور مماثل فى الدفاع عن الشرق الاوسط •

واستمرت ضغوط المعسكر الغربى، وكان من أول نتائجها ابرام المعاهدة العراقية التركية فى ٢ ابريل سنة ١٩٥٤، تلك المعاهدة التى أدت فيما بعد الى قيام حلف بغداد الذى انضمت اليه انجلترا، وهى عضو بارز فى حلف الاطلنطى •

وليس هدفنا أن نذكر هنا أهم الحجج التى قدمها كل من الطرفين فى الخلاف الذى قسم الوطن العربى الى معسكرين (٨) ولكن الذى

---

[٦] انظر دراستنا المنشورة فى كتاب« كفاح الشعب والجلاء » – القاهرة سنة ١٩٥٤ من ص ١٠١ – ص ١٢٥ . والحديث منشور فى كتاب مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبدالناصر .

[٧] المجلد الاول من ص ٢٠٩ – ص٢١١

[٨] يمكن ايجاز اهم نقط الخلاف فيما يلى :

كان الجانب العراقى يرى ان حلف بغداد – كما سمى فيما بعد – له اهداف مماثلة لاهداف معاهدة الدفاع المشترك التى ابرمت فى اطار جامعة الدول العربية ، وهى الدفاع عن دول المنطقة ضد اى عدوان خارجى ومادامت الاهداف واحدة فى المعاهدتين فلا تعارض بينهما. وكان من رايه ايضا ان حلف بغداد مفتوح لجميع الدول العربية التى تريد الانضمام اليه ، وذلك يؤكد انه لا تعارض بين الالتزامات العسكرية والسياسية المترتبة على معاهدة الدفاع المشترك ، والالتزامات السياسية والعسكرية المترتبة على حلف بغداد ، ثم يقول انه قد ابرم بروتوكول خاص ملحق بالمعاهدة التركية العراقية فى صورة تبادل رسائل بين نورى السعيد وعدنان مندريس يؤكد فيها كل من الجانبين انه سيتعاون فى سبيل تنفيذ القرارات التى اصدرتها الامم المتحدة بخصوص قضية فلسطين .

اما الجانب المصرى فيرى ان العراق قد تعهدت بموجب احكام المادة العاشرة من معاهدة الدفاع العربى المشترك بالا تعقد اى اتفاق دولى يناقض هذه المعاهدة، والا تسلك فى علاقاتها الدولية مع الدول الاخرى مسلكا يتنافى مع اغراض هذه المعاهدة . وان انضمام العراق الى حلف بغداد متعارض مع ميثاق جامعة الدول العربية روحا ونصا ، لانها بموجب هذا الحلف تتعاون مع انجلترا العضو فى حلف الاطلنطى الذى يتعاون مع اسرائيل. ثم يضيف : ان العراق تعهدت بموجب موافقتها على قرار اصدرته اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية فى اول ابريل سنة ١٩٥٤ الا تشترك فى اى معاهدة مع دولة غير عربية .

يهمنا هنا ان هذا الخلاف شجع جمال عبدالناصر على ان يجاهد فى سبيل عروبة مصر خارج نطاق جامعة الدول العربية .

وقد اتجه نشاط الدبلوماسية المصرية الى ابرام معاهدات ثنائية مع بعض الدول العربية ، فعقدت معاهدة مع سوريا فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥ ، ومعاهدة مع السعودية فى ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٥٥ . وكانت كل من المعاهدة المصرية السورية ، والمعاهدة المصرية السعودية تتضمن نفس المبادىء التى تتضمنها معاهدة الضمان الجماعى العربى التى جمدت بعد انضمام العراق الى حلف بغداد .

ولم تكتف الدبلوماسية المصرية بهاتين المعاهدتين ، بل عملت على ابرام معاهدة ثلاثية بين كل من مصر والسعودية واليمن عقدت فى ٢١ ابريل ١٩٥٦ وكانت ترمى من وراء كل هذا الى اقامة ضمان جماعى عربى جديد يحل محل الضمان الجماعى الذى تجمد . كما كانت ترمى الى عزل العراق لمواجهة دعوتها الى الانحياز والارتباط بالمعسكر الغربى حتى لا تتسع دائرة الدول العربية الموالية للمعسكر الغربى .

وقد حدث فى تلك الفترة تاميم شركة قناة السويس ، ذلك التاميم الذى ادى فيما بعد الى العدوان الثلاثى الذى وقع من بريطانيا وفرنسا واسرائيل على مصر سنة ١٩٥٦ .

واذا كانت المعاهدات الثنائية أو الثلاثية التى أبرمت خارج نطاق جامعة الدول العربية لم تنفذ ، واذا كانت معاهدة الضمان الجماعى التى عقدت فى اطار الجامعة لم تنفذ ايضا ، فان الروح العربى كانت له الغلبة فلجأت الطائرات المصرية أثناء العدوان الى المطارات السعودية ، وفجرت أنابيب البترول فى سوريا .. وقد أكد ذلك جمال عبد الناصر فى خطبته المشهورة التى القاها فى القاهرة فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، والتى صرح فيها بأن مصر هى التى طلبت من الدول العربية المتحالفة الا تدخل فى المعركة لعدم فتح جبهة أخرى قد لا تستطيع تلك البلاد العربية أن تصمد فيها ، ثم أضاف : « هذا موقف الدول العربية التى تحالفنا معها ... موقف مشرف يدعو الى الاعتزاز والى الثقة » ثم استرسل فقال : « لماذا اقول هذا ؟ » ويجيب على تساؤله هذا بقوله : « لان الاعداء يقولون : « اين القومية العربية ؟ » رغبة منهم فى القضاء عليها » ثم يشرح العلاقة الوثيقة بين العدوان الثلاثى على مصر ورغبة الاستعمار فى القضاء على القومية العربية ، « الا أن القومية العربية حققت عكس ما كان يرمى اليه فبقيت القومية العربية وأثبتت فعاليتها » وتحققت واصبحت عملا بعد أن كانت قولا » .

ونرى بعد ذلك أن جمال عبد الناصر يشرح للرأى العام العالمى فى أكثر من مناسبة حقيقة عروبة مصر ، وحقيقة القومية العربية . ففى حديث ادلى به الى مراسل « الاسوشيتدبرس » بتاريخ ٣١ نوفمبر سنة ١٩٥٦ أبان أن القومية العربية حركة تكاملية اتحادية لا تختلف عن الحركات المماثلة التى قامت فى قارات أخرى من العالم ، فكما « أن الشعوب الاوربية تعمل فى سبيل الوحدة الاوربية ، وكما أن احدى وعشرين دولة مستقلة فى أمريكا الشمالية وامريكا الجنوبية قد ارتبطت فى اتحاد أمريكى ، فكذلك تعمل الدول العربية على تحقيق مثل أعلى للتعاون المثمر ، غير أن كل دولة عربية تحتفظ بكيانها وشخصيتها بمثل الطريقة التى تعمل بها مصر » . ثم اضاف الى ذلك قوله « ان فكرة الامبراطورية العربية انما هى قصة خيالية اجنبية ، وهى من قبيل الدعاية الاجنبية التى تقوم على الجهل أو ما هو اسوأ » .

ولم يهدأ الاستعمار ، فقد جاءت دعوة جديدة من الولايات المتحدة الامريكية لربط العالم العربى بمحوره ، وجاءت تلك الدعوة فيما سمى « مشروع أيزنهاور » كما حاولت الدبلوماسية البريطانية بدورها ادخال الاردن فى حلف بغداد !

ولم تسكت الدبلوماسية المصرية عن تلك المساعى الانجلوسكسونية ، وكان ردها فى صورة عقد معاهدة جديدة سميت « معاهدة التضامن العربى » أبرمت فى ١٩ يناير سنة ١٩٥٧ بين مصر والسعودية والاردن وسوريا لمدة عشر سنوات تقدم خلالها الدول العربية الموقعة على المعاهدة دعما ماليا لتستطيع أن تتخلص من سيطرة الاستعمار (٩) .

---

(٩) وفقا للمادة الاولى من البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة ، كان الدعم المالى ١٢ مليون جنيه ونصف سنويا تدفع منها سوريا مليونين ونصف ، وتدفع كل من السعودية ومصر خمسة ملايين .

وقد شرح جمال عبد الناصر مرة أخرى موقف بلاده من المحاولات الانجلوسكسونية الجديدة فقال ضمن تصريح له فى ٢٤ يناير سنة ١٩٥٧ « اننا نعارض أى أحلاف عسكرية خارج نطاق الدول العربية ، وانى أعتقد أن المعركة مازالت مستمرة ، وأننا نمر الان بمرحلة حاسمة ، فان قوى الاستعمار حاولت أن تضمنا الى أحلاف عسكريه أجنبية ، أى ادخالنا الى مناطق النفوذ الاجنبى ، الامر الذى لا نقبله » . ثم أضاف « ان حلف بغداد هو نقطة تحول فى تاريخ الشرق الاوسط ، وان جميع الشعوب العربية عارضته واعتبرته استمرارا للسيطرة الاجنبية » (١٠) .

وعندما رأت الولايات المتحدة الامريكية أن مصر لم تقبل مشروع ايزنهاور بل شجعت باقى الدول العربية على عدم قبوله ، وأصرت على تمسكها بسياسة عدم الارتباط بالمعسكر الغربى ، حاولت الولايات المتحدة عزل مصر واخراجها من الدائرة العربية ، وذلك عن طريق محاولة انشاء تجمع عربى جديد بزعامة الملك سعود ، وكانت زيارته للولايات المتحدة (فبراير سنة ١٩٥٧) تمهيدا لتلك المحاولة ، كما أن الاحداث التى وقعت فى الاردن فى أبريل سنة ١٩٥٧ كانت أيضا تمهيدا لتلك المحاولة ذاتها .

وبينما كانت دول المعسكر الغربى تحاول ربط العالم العربى بهذا المعسكر ، وقع حادث خطير فى تاريخ القومية العربية ، وهو قيام وحدة كاملة شاملة بين مصر وسوريا تحت اسم « الجمهورية العربية المتحدة » .

ففى أول فبراير سنة ١٩٥٨ اجتمع رئيسا الجمهورية السورية والجمهورية المصرية بالقاهرة واصدرا بيانا اعلنا فيه الوحدة بين الجمهوريتين ، وتم الاتفاق على اجراء استفتاء عام خلال ثلاثين يوما عن الوحدة وعن شخصية رئيسها . وفى ٢١ فبراير تم الاستفتاء فى كل من الجمهورية ، واسفر عن الموافقة على الوحدة ، وعلى انتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة .

وفى ٥ مارس سنة ١٩٥٨ صدر الدستور المؤقت لهذه الجمهورية ، متضمنا المقومات الاساسية للدولة العربية الجديدة ، وبعد ذلك بثلاثة أيام (٨ مارس سنة ١٩٥٦) وبعد مفاوضات قصيرة ، تم الاتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة اليمنية المتوكلية على اقامة اتحاد آخر سمى « اتحاد الدول العربية » بمقتضاه يلغى التمثيل الدبلوماسى بين الدولتين ، ويتبعان سياسة خارجية موحدة ، ويكون لهما جيش اتحادى موحد ، وسياسة اقتصادية واحدة (١١) .

ولم تظهر تلك الحركة الوحدوية بين مصر وسوريا واليمن فقط ، بل امتدت الى الاردن والعراق ، اذ أقيمت وحدة ثنائية بينهما فى ١٤ فبراير سنة ١٩٥٨ وعين ملك العراق رئيسا لهذا الاتحاد ، على ان تكون للاتحاد حكومة مركزية مسئولة امام برلمان اتحادى ينتخب من البرلمان العراقى والبرلمان الاردنى .

ففى أقل من بضعة أشهر ، تحققت ثلاث وحدات عربية ترمى كلها الى أن تكون خطوة نحو الوحدة الشاملة . وفى الخطب التى ألقاها جمال عبد الناصر خلال هذه الفترة تعبير عن الامال التى خامرت الشعوب العربية ، ففى احدى خطبه بمدينة حلب فى ١٩ مارس سنة ١٩٥٨ يقول : « هذه الموجات التى نراها الان ونحس بها فى جميع أرجاء الوطن العربى انما هى بداية الفوز ، وبداية النصر .. كلنا نشعر من صميم قلوبنا ان الجذر قد انتهى وبدأ المد ، بدأ عهد النهضة العربية الحقيقية ، وبدأ عهد الوحدة العربية الحقيقية (١٢) ، وفى الخطبة التى القاها بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٥٨ بعد عودته من سوريا يقول تعبيرا عن الروح التى سادت الوطن العربى : « عدت من سوريا .. عدت من الاقليم

---

[١٠] جاء هذا التصريح لبعض الصحفيين الصينين واذيع من راديو بكين بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٥٧ . ونص التصريح منشور بمجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر المجلد الاول من صفحة ٦٤٠ الى صفحة ٦٤١ .

[١١] قد القى جمال عبد الناصر هذه الكلمة بعد التوقيع على اتفاق الاتحاد العربى : « باسم الله وقع الاتفاق للاتحاد العربى بين المملكة اليمنية والجمهورية العربية المتحدة لاقامة الدولة العربية المتحدة ، وارجو الله أن يكون فى هذا الاتحاد قوة للعرب فى جميع الميادين . ان هذا الاتحاد انما يعبر عن آمال الامة العربية ، وانما هو ايضا تعبير عن الدعوة التى تنص على ان الاتحاد قوة ، هذا الاتحاد الذى نادت به الكتب السماوية وعبر عنه الاسلام ... »

[١٢] انظر مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ـ القسم الثانى ٧٠

السورى للجمهورية العربية المتحدة أحملّ معى التفاؤل والامل ٠٠ » (١٣) ٠

وعندما قامت ثورة العراق فى ١٤ يولية سنة ١٩٥٨ علق جمال عبد الناصر على هذا الحادث التاريخى بقوله : « الحمد لله ٠٠ فان الزحف المقدس الذى صممت عليه الامة العربية يسير قدما الى الامام من نصر الى نصر ٠٠ » (١٤) ٠

ولكن الاستعمار لم يطق صبرا على تلك الحركة الوحدوية العربية فسرعان ما تحرك ليقف فى وجه هذا الزحف المقدس ، وليعوق تلك المسيرة ، فنزلت قوات بحرية أمريكية فى لبنان ، كما نزلت قوات المظلات البريطانية فى الاردن ٠ وعلق الرئيس عبد الناصر على هذه التحديات فى دمشق قائلا : « فى سنة ١٩٥٦ اعتدت اسرائيل على مصر ، ووقف رئيس وزراء بريطانيا ليقول ان بريطانيا وفرنسا قررتا التدخل للفصل بين الجيوش المتحاربة ، للفصل بين جيش اسرائيل وجيش مصر .. واليوم .. تتكرر المهزلة ، وتتكرر المأساة ٠٠ اليوم يقولون ان هناك تدخلا من الجمهورية العربية المتحدة فى لبنان ، وانهم لهذا يحتلون لبنان ليدافعوا عن لبنان . ويقولون أيضا ان هناك تدخلا من الجمهورية العربية المتحدة فى عمان ، وانهم لهذا يحتلون عمان ٠٠ ان هذا ٠٠ هو الاستهتار ٠٠ ان هذا هو الاحتلال ٠٠ ان هذا هو الاستعمار » (١٥) ٠

والحق ان التدخل العسكرى الجديد القائم على التحالف بين الاستعمار البريطانى والاستعمار الامريكى قد نجح فى تعطيل حركة مسيرة الزحف المقدس ، وفوت على دول المشرق العربى فرصة تحقيق الوحدة . وعندما انسحبت القوات الاجنبية من عمان وبيروت ، كانت عجلة الزحف قد توقفت ، وما لبث ان شب خلاف بين القاهرة وبغداد اثر الانشقاق الذى وقع بين صفوف القيادة الثورية العراقية ، اذ أختلف عبد الكريم قاسم وعارف حول تفسير الارتباط بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق ٠ وعندما اخفق الانقلاب العسكرى فى الموصل فى مارس سنة ١٩٥٩ ، وهو الانقلاب الذى كان يهدف الى تحقيق الوحدة، زاد الخلاف بين القاهرة وبغداد ٠ وتوالت الاحداث وكان على رأسها وقوع الحركة الانفصالية فى دمشق فى سبتمبر سنة ١٩٦١ ، وانتهت الوحدة الثنائية ٠ وقد رفض الرئيس جمال عبد الناصر أن يستخدم القوة العسكرية لاخماد الحركة الانفصالية ، مع أنه كان قادرا عليها وقت ذاك ، معللا موقفه هذا بقوله : « الوحدة ارادة شعبية، ولا يمكن للوحدة أن تكون عملية عسكرية » ٠ وفى ١٥ اكتوبر سنة ١٩٦١ اعترفت القاهرة بالدولة السورية من جديد ، وطلب عبد الناصر أن تقبل فى الامم المتحدة وفى جامعة الدول العربية ، كما طلب من جامعة الدول العربية تشكيل لجنة لتقصى بعض الحقائق ، وبذلك وضع مهمة الاشراف على الحركة الوحدوية على عاتق الجامعة كما كانت الحال فى السنوات الاولى من قيام ثورة ١٩٥٢ ٠

وفى بيان رسمى موجه الى الامة العربية اذيع فى ٥ اكتوبر سنة ١٩٦١ أكد الرئيس ايمانه بالوحدة العربية على الرغم من كل تلك الهزات التى تعرضت لها وقال :

« ..وانى لاثق نفس ثقتى بالله أن هذه التجربة لن تكون الاخيرة ، وانما كانت التجربة عملية رائدة استفدنا منها الكثير فى تقديرنا ، وسيكون ما استفدناه ذخيرة للمستقبل العربى وللوحدة العربية التى أشعر أن ايمانى بها يزيد قوة وصلابة ٠٠ وانى لاثق فى حتمية الوحدة بين شعوب الامة العربية ثقتى بالحياة وثقتى بطلوع الفجر بعد الليل مهما طال .. » (١٦) .

والعودة الى الجامعة العربية لتكون من جديد اطار العمل الوحدوى العربى ومركزا لتسوية الخلافات التى تقع بين الدول العربية لم يكن يعنى قط أن مصر تخلت عن عروبتها ، أو أن جمال عبد الناصر قد يئس من العرب . ففى الخطاب الذى القاه فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٢ بمناسبة يوم الوحدة ، أى بعد نحو خمسة أشهر من تاريخ انفصال سوريا عن مصر قال : « هناك أيها الاخوة

---

[١٣] انظر مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر – القسم الثانى صفحة ٧٤
[١٤] انظر الخطبة التى القاها فى ١٨ يوليه سنة ١٩٥٨ بدمشق – المرجع السالف الذكر – القسم الثانى ص ١٤١.
[١٥] المرجع السالف الذكر – القسم الثانى – ص ١٤٤
[١٦] المرجع سالف الذكر – القسم الثالث – ص ٥٥.

من يتساءل .. لماذا نحتفل بيوم الوحدة فقد رأينا ما حدث لها فى سوريا ؟ سمعت هذا التساؤل ، وسمعت من يقول : لنترك العرب فى حالهم ، ولنذهب نحن الى حالنا .. علينا أن ندرك أن عروبتنا وعروبة مصر ليست مسألة ظروف متغيرة ، وانما عروبتنا حقيقة ثابتة .. كذلك علينا أن ندرك أن الوحدة ستظل هدفا .. ان وحدة الامة العربية أيضا طبيعية كطبيعة وجودنا ذاته .. (١٧) .

وفى هذه الخطبة أشار الى الاستراتيجية الجديدة التى يراها ضرورية لتحقيق الوحدة العربية المنشودة ، مفرقا بين وحدة الهدف ووحدة الصف فقال :

« هناك من يتكلمون اليوم عن وحدة الصف العربى .. لاى هدف « هل وحدة الصف العربى لخدمة الاستعمار واهداف الاستعمار ، أو وحدة الصف العربى لخدمة أهداف الامة العربية وتحقيقها ؟ وحدة الهدف هى اهم من وحدة الصف .. نحن نطالب بوحدة الهدف ، ولكننا ننظر الى الشعارات والنداءات التى تنادى بوحدة الصف بنوع من الشك ، ونوع من الريبة لان وحدة الصف مع الاختلاف فى الهدف انما تسوق الامة العربية كلها الى الخطر .. » (١٨) .

وقد شرح محمد حسنين هيكل أسلوب تطبيق هذه الاستراتيجية فى مقال له بجريدة الاهرام فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ففرق بين مصر الدولة ومصر الثورة ، فقال ان مصر الدولة يجب أن تتعاون مع الحكومات العربية مهما كانت ميولها السياسية فى اطار الجامعة العربية أو غيرها من المنظمات الدولية ، أما مصر الثورة فيجب أن تتخطى الحدود السياسية للاقطار العربية لتخاطب الشعوب مباشرة .

الا ان محاولة تركيز العمل العربى المشترك داخل اطار جامعة الدول العربية والمنظمات الاقليمية الفنية لم يثمر الثمرة المرجوة ، وكان اجتماع مجلس الجامعة فى شتورة على وشك ان يؤدى الى تفجير الجامعة ، بعد أن اعلنت مصر نيتها على الانسحاب منها على اثر المشادة التى دارت بين مندوبى مصر ومندوبى سوريا .

والانقلاب العسكرى الجديد الذى وقع فى العراق فى ٨فبراير سنة ١٩٦٣ والذى ادى الى سقوط حكومة عبد الكريم قاسم ، والانقلاب الذى وقع بعد هذا بشهر فى سوريا فى ٨ مارس سنة ١٩٦٣ كان كلاهما ممهدا لمحاولة جديدة فى سبيل اقامة وحدة جزئية خارج نطاق الجامعة بين مصر وسوريا والعراق . وهنا تقع تجربة جديدة فى تاريخ الحركة الوحدوية العربية ، وهى المناقشات التى دارت فى القاهرة فى شهرى مارس وابريل سنة ١٩٦٣ بين وفود الدول الثلاث من أجل اقامة دولة اتحادية ثلاثية جديدة . (١٩)

وصدر تصريح ١٧ ابريل سنة ١٩٦٣ معلنا مشروع الوحدة الجديدة (٢٠) ، ولكن سرعان ما دبت الخلافات بين الدول الثلاث ووقف المشروع .

والحق ان تلك الخلافات لم تكن مقصورة على هذه الدول ، ولكنها امتدت الى جميع الدول العربية . فهناك حرب اليمن التى كان من جرائها وقوع مجابهة خطيرة بين مصر والسعودية ، ووقع صدام مسلح بين الجزائر والمغرب اشتركت فيه الجيوش النظامية من كلتا الدولتين فى معارك دامية ، وكان الخلاف على اشده بين تونس والمغرب بعد أن اعترفت تونس باستقلال موريتانيا التى كانت تعتبرها المغرب جزءا لا يتجزأ منها .

وأثناء ذلك صدرت مبادرة جديدة من الرئيس جمال عبد الناصر ، هدأت من حدة الاوضاع المضطربة فى الوطن العربى ، ذلك بأنه دعا الى عقد مؤتمر قمة عربى . وفى الخطبة التى القاها

---

[١٧] المرجع سالف الذكر ــ القسم الرابع ــ ص ٤

[١٨] المرجع سالف الذكر ــ القسم الرابع ــ ص ٨

[١٩] محادثات الوحدة تمت على عدة مراحل ، فقد تمت خمس مقابلات ثلاثية فيما بين ١٤ و١٦ مارس سنة ١٩٦٣ ، وخمس مقابلات ثنائية بين مصر وسوريا فيما بين ١٩ و٢٠ مارس ، وعشر مقابلات فيما بين ٦ و١٤ ابريل ، كانت المقابلتان الاوليان بين مصر وسوريا ، اما المقابلات الباقية فكانت ثلاثية .

[٢٠] انظر دراستنا عن مشروع الوحدة الثلاثية فى مجلة « الاهرام الاقتصادى » عدد اول مايو ١٩٦٣ .

فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٣ بمناسبة عيد العلم التاسع ، اقترح على الدول العربية عقد مؤتمر قمة فى اطار جامعة الدول العربية ، وانعقد المؤتمر بالقاهرة فعلا فى ١٣ يناير سنة ١٩٦٤ ، وحقق نجاحا جديدا للقومية العربية · وقد عقب جمال عبد الناصر على هذا المؤتمر فى حديث له مع صحفى هندى بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٦٤ بقوله: لقد كان هذا المؤتمر .. أول مؤتمر عربى من نوعه وضخامته ، وسيكون الاول فى سلسلة من اجتماعات مماثلة ، فقد قررنا العودة الى الاجتماع فى اغسطس من العام الحالى بمدينة الاسكندرية ، كما اتفقنا على أن نجتمع مرة كل سنة فى نطاق جامعة الدول العربية التى بعثت الان فى شكل يكاد ان يشبه شكل اتحاد كونفيدرالى ·· تأتى بعد ذلك المكاسب الملموسة التى حققها المؤتمر وأولها أننا قررنا تنفيذ خطة تحويل مضادة لاستخدام مياه منابع نهر الاردن لصالح الدول العربية التى تقع هذه المياه فى أراضيها ، ونملك حق الاستفادة منها ، وقد نظمت المشروعات ، واعدت الاموال اللازمة لهذا الهدف ·· (٢١) ·

وفى هذا الحديث يشير الرئيس الى استراتيجية جديدة لتحقيق الوحدة ، فبعد وحدة الصف ووحدة الهدف ، ، أقترح اسلوب وحدة العمل ، ويقول فى ذلك :

« ان كل شىء يتوقف على وحدة العرب ، ولست اقصد الوحدة الدستورية ·· ولكنى أقصد وحدة العمل التى قد تكون مقدمة الى وحدة الهدف · أقصد التضامن القومى العميق ، الواسع النطاق الذى يكفى لمواجهة العدو ، ومحاربته فى آن واحد · ولقد كان اول واجب لنا ازاء هذا الهدف هو وقف خلافاتنا الداخلية ، وتصفية منازعاتنا ، واستئناف علاقاتنا الودية ، وكانت هذه المهمة بين ما تحقق من نتائج المؤتمر » (٢٢) ·

وانعقد مؤتمر القمة بعد ذلك عدة مرات ، وأنشأ هيئات دائمة مختلفة فى اطار جامعة الدول العربية ، منها : مجلس ملوك ورؤساء الدول ، ولجنة المتابعة المكونة من الممثلين الشخصيين للملوك والرؤساء ، وهيئة ادارة استغلال مياه نهر الاردن ، والقيادة العربية الموحدة . ولم يكتف جمال عبد الناصر بتلك الهيئات الجديدة لتنشيط العمل العربى المشترك ، بل لجأ فى الوقت نفسه الى اسلوب المعاهدات والارتباطات الثنائية ، فوقع اتفاقية دفاع مشترك مع سوريا فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٦ واتفاقية عسكرية مع الاردن بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٦٧ ، وانضم العراق الى هذه الاتفاقية فى ٤ يونيه سنة ١٩٦٧ ·

وفى صباح الخامس من يونيه سنة ١٩٦٧ وقع العدوان الصهيونى ، والذى يهمنا من النكسة العسكرية التى منى بها الوطن العربى على اثر هذا العدوان ، هو اثبات امرين :

الامر الاول ، مدى التضامن بين البلاد العربية من الخليج الى المحيط تضامنا يجعلها وقت الشدائد تنسى ما قد يكون بينها من احقاد ، ومدى الترابط بين دول المغرب العربى ودول المشرق العربى على الرغم مما طالما زعمه اعداء العرب من ان دول المغرب العربى لا تحقد على اسرائيل ·

والامر الثانى ، مدى السلطان الروحى للزعيم جمال عبد الناصر فى الوطن العربى الذى خرج كله فى شتى أرجاء البلاد العربية يومى ٩ و ١٠ يونية سنة ١٩٦٧ يطالب جمال عبد الناصر بأن يستمر فى قيادته بعد ان كان قد أعلن عزمه على التخلى عن الحكم . وما ذلك الا لان الرأى العام العربى قد أدرك عن وعى أن الهزيمة ليست هزيمة مصر ولكنها هزيمة الوطن العربى ، وأن ما حققته اسرائيل ليس من عمل يديها ، ولكنه من عمل الاستعمار ·

وبعد هذا تبدأ معركة جديدة قادها جمال عبد الناصر من أجل العروبة بعامة وعروبة مصر بخاصة ، اذ أنه طالما صرح بأنه يستطيع أن يسترد سيناء ويزيل آثار العدوان على الجبهة المصرية فى وقت قصير لو تخلى عن الجبهة الشرقية ، وترك عبء الدفاع عنها على عاتق من وقع عليهم العدوان هناك ، ولكنه ابى ذلك

---

[٢١] المرجع سالف الذكر ــ القسم الرابع ص ٥٠٩

[٢٢] المرجع سالف الذكر ــ ص ٥١٠

حفاظا على العروبة بمعناها الشامل ، وكافح فى السنوات الثلاث التى تلت هزيمة يونيــة سنة ١٩٦٧ من اجل عروبة مصر ومن اجـــل العروبة بوجــه عام ، وكان كفاحه على ثلاثة مستويات :

كافح على الصعيد العسكرى ، فعمل على اعادة بناء القوات المسلحة من جديد ، وحقق فى ذلك نجاحا مرموقا حتى استطاع فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٦٩ أن يعلن أمام المؤتمر القومى لـلاتحاد الاشتراكى العربى بداية مرحلة جديدة فى المجابهة العربية الاسرائيلية ، هى التى أطلق عليها اسم حرب الاستنزاف ، وتصاعد بالمعركة العسكرية حتى وصلت ، كما قال جمال عبد النــاصر ، الى « حرب من نوع جديد فى التاريخ ، حرب الالكترونيات فى النهــار ، وحرب الاشعة تحت الحمراء فى الليل (٢٣) .

وكافح على الصعيد الدبلوماسى العــربى بغية توحيد الصفوف ، وتسوية الخلافات بين الاقطار العربية ، فانعقد مؤتمر الخرطوم فى اغسطس سنة ١٩٦٧ ونجح فى تسوية بعض الخلافات العربية ، وقرر الدعم الاقتصادى لكل من مصر والاردن الى حين ازالة آثار العدوان ، واجتمع مجلس وزراء خارجية الدول العربية فى أغسطس سنة ١٩٦٩ ، واجتمع أيضا مؤتمر القمة العربى فى الرباط فيما بين ٢٠ ـ ٢٣ ديسمبر ســنة ١٩٦٩ ، ثم اجتماعات دول المجابهة التى عقدت فى سبتمبر ١٩٦٩ وفى فبراير ، يونيو ، أغسطس ١٩٧٠ .

ولم يقتصر التحرك الدبلوماسى النــاصرى على محاولة جمع شمل الصفوف العربية ، بل جاهد فى سبيل تصفية المنازعات التى وقعت بين المنظمــات الفلسطينية وبعض الدول العربية مثل الخلاف بينها وبين حكومة بيروت (اكتوبر ١٩٦٩) وبينها وبين حكومة عمان (سبتمبر سنة ١٩٧٠) .

وكافح كذلك على الصعيد الدبلوماسى الدولى فى اروقة الامم المتحدة ، حيث نجحت الدبلوماسية العربية فى احراز القرار ٢٤٢ الصادر من مجلس الامن فى نوفمبر سنة ١٩٦٧ والذى أصبح محور تحركنا الدبلوماسى . ولم يقف الامر عند حد العمل داخل اروقة الامم المتحدة ، بل امتد الى الصعيد الاسلامى ، فانعقد مؤتمر القمة الاسلامى فـــى الرباط فى سبتمبر سنة ١٩٦٩ وعلى المستوى البرلمانى الدولى ، فعقد مؤتمر بالقاهرة فى فبراير سنة ١٩٧٠ ، وعلى المســتوى الافريقى تجلــى التحرك الدبلوماسى العربى فى مؤتمرات القمة الافريقية التى انعقدت فى كينشاسا (سبتمبر سنة ١٩٦٧) وفى الجزائر (سبتمبر سنة ١٩٦٨) وفى اديس ابابا (سبتمبر سنة ١٩٦٩ و سنة ١٩٧٠) . وامتد هذا التحرك الى المجموعة الحيــادية ، فبدت اثاره فى المؤتمر التحضيرى لدول عــدم الانحياز الذى انعقد بدار الســلام فى ابريل سنة ١٩٧٠ ، وفى مؤتمر القمة لدول عــدم الانحياز الذى انعقد فى لوساكا فى ســبتمبر سنة ١٩٧٠ .

وفى جميع هذه المؤتمرات وتلك الاجتماعات الدولية ، جاهدت الدبلوماسية المصرية فى نشر مزيد من الاضواء الكاشفة لحقــائق القضــية العربية ، وفى الحصول على مزيد من التأييد الذى يمكننا من محو الصورة المضــللة التى غرســها الاستعمار فى اذهان الدول وهى الصورة التى أراد بها الاستعمار أن يلقى فى روع العــالم أن الوطن العربى هو المعتدى ، وأن اسرائيل ليست الا دولة صغيرة معتدى عليها .. وحققت الدبلوماسية العربية فى ذلك نجاحا فاق تقدير كل ما كان يرجو أكثر الناس تفاؤلا ، وتحــول الرأى العام العالمى الى جانب العرب بعد أن كان منحــازا بفعــل الاســتعمار الى جانب اسرائيل .

وفى نهاية هذه السنوات الثلاث من تلك المعركة القاسية المريرة التى قادها جمال عبد الناصر على المستوى العسكرى ، والمستوى العربى ، والمستوى الدولى ، فاجأ العالم بتحرك دبلوماسى جديد جرىء لم يكن يتوقعه العدو ولا حلفــاء هــذا العدو ، وذلك بالموافقة على الاقتراح الذى قدمه وليم روجرز وزير خارجيــة الولايات المتحــدة الامريكية ، ومضمونه وقف اطلاق النار لمدة ـ ثلاثة أشهر والعودة الى اتصال أطراف النزاع بالسفير يارنج .. ولم تنته مدة الثلاثة الشهور حتى كانت المنية قد اختطفت هذا الزعيم العظيم ، فى الوقت الذى كان يعمل فيه على تسوية النزاع المسلح الذى وقع بين حكومة عمان والمقــاومة الفلسطينية .

واخيرا لم يكن هدفنا من تلك الدراسة السريعة

(٢٣) انظر مقال الاستاذ محمد حسنين هيكل بعنوان « عبد النــاصر ومبادرة روجرز » بجريدة الاهرام عدد ١٩٧٠/١٢/٤

استقصاء جميع الاحداث والمواقف التى تجلو دبلوماسية جمال عبد الناصر من اجل عروبة مصر ، بقدر ما كان هدفنا ابراز ملامح من فلسفته من وراء كفاحه فى سبيل عروبة مصر ، وفى سبيل القومية العربية .

ثانيا : الدائرة الافريقية وافريقية مصر :

عبر العالم الزنجى الامريكى ديبوا الذى يعتبر أبا لفكرة الوحدة الافريقية عن العلاقة الوثيقة التى تربط بلادنا بافريقيا منذ اقدم عصور التاريخ (٢٤) ، ولهذا فان سياستنا تجاه افريقيا تمتد جذورها الى عصور ما قبل التاريخ حقا ، ففى عصر الفراعنة الاوائل ، كانت مصر والسودان واثيوبيا امبراطورية واحدة ، وعندما غزا الهكسوس مصر أصبحت افريقيا ملجأ للقيادات والاسر المصرية التى لم يطب لها العيش فى ظل استعمار الهكسوس . واحدى هذه الاسر اللاجئة هى التى كونت الاسرة الثانية عشرة التى تم على يدها انقاذ مصر من الهكسوس ، بل ان مؤسس الاسرة الثالثة والعشرين كان افريقيا أسود جاء من الجنوب ينشد اعادة المجد القديم لوادى النيل ، وحين استظلت مصر بظل الاسلام ، اتحدت تحت رايته مع القبائل الافريقية .

وفى العصور الحديثة اتبع محمد على ومن جاء بعده سياسة التقارب والامتزاج مع السودان ، وعندما أكرهت مصر فى عهد محمد على على التخلى عن آسيا عادت الى مضمون ما قاله السياسى البريطانى بالمرستون « يجب على مصر أن تبقى داخل قوقعتها الافريقية » . ومنذ ذلك التاريخ حتى قيام ثورة سنة ١٩٥٢ كانت سياستنا الخارجية تجاه افريقيا تنحصر فى تحقيق وحدة وادى النيل . وبعد ثورة سنة ١٩٥٢ تغيرت سياسة مصر تجاه افريقيا عامة والسودان خاصة تغيرا تاما يتجلى فى الامور التالية :

- فصل مسألة المطالبة بجلاء القوات البريطانية عن مصر ومسألة السودان ، على عكس ما كانت تطالب به الوزارات المصرية المتعاقبة حتى سنة ١٩٥٢ .

- الدبلوماسية المصرية أولت المسألة السودانية حق الاسبقية على مسألة جلاء القوات البريطانية عن مصر .

- وافقت على تطبيق مبدأ حق تقرير المصير فى السودان . وفى الخطبة التى ألقاها الرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٢ يولية سنة ١٩٥٥ يقول « فى الشهر القادم ، فى شهر أغسطس سيكون السودان حرا ، لن يكون فيه جندى اجنبى ، سيعود الى ابنائه ، ستكون لهم الكلمة فى تصوير مستقبلهم » .

- ربط سياستنا الافريقية بسياستنا العربية ربطا وثيقا عندما رحبنا بانضمام أول دولة افريقية سوداء ، وهى السودان ، الى جامعة الدول العربية فى يناير سنة ١٩٥٦ .

- لم تكتف مصر بذلك التعاون السودانى المصرى فى اطار الجامعة ، بل عملت على تعزيزه عن طريق ابرام اتفاقية مياه النيل فى نوفمبر سنة ١٩٥٩ .

وبعد ذلك خرجت الدبلوماسية المصرية تجاه أفريقية من نطاقها المحصور فى وادى النيل الى آفاق القارة الافريقية بأسرها ، وهذا الاتجاه جدير بالدراسة اذ يتضح فيه دور جمال عبد الناصر فى تحرير القارة الافريقية ، وجمع شملها .

اتجه التحرك الدبلوماسى المصرى نحو كل ما هو ثورى فى افريقيا ، فساند الحركات التحررية المسلحة حيثما كانت فى افريقيا ، ولم يبخل عليها بالمال أو السلاح ، وعمل على التقارب مع الدول الثورية الافريقية بتنظيم التعاون معها ، ووضع أسس للعمل المشترك ، كما عملت الدبلوماسية المصرية على جمع شمل الدول الافريقية فى الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الفنية التابعة لها .

وقد ساعد على ظهور هذا التحرك عوامل منها :

---

[٢٤] من قوله ما ياتى : « لقد بزغت فى اثيوبيا شمس الحضارة البشرية ، ومن هناك استفاض مشرقها الى ربوع وادى النيل ... ومن وراء حدود اثيوبيا امتدت فى وتسط افريقيا وجنوبيها كنوز الذهب فى أوفير ، وكذلك ازدهرت تجارة بونت الواسعة التى ارتبط بها الى حد بعيد رخاء مصر وثراؤها ... وقد جلبت مصر الرقيق من افريقيا السوداء كما اتت بهم من آسيا واوربا ، ولكنها جلبت ايضا من افريقيا السوداء مواطنين وزعماء ، وعندما فتحت مصر اقطار آسيوية استخدمت فى فتوحاتها جنودا افريقيين على اوسع نطاق ، وعندما تغلبت آسيا على مصر لجات مصر الى اثيوبيا كما يلجا الطفل الى امه ... »

الشعور بأن الكفاح من أجل استقلال افريقيا غير قابل للتجزئة ، فكل جزء من هذه القارة يترك اثرا فى غيره من الاجزاء الاخرى . فالمعونات التى كانت مصر تقدمها الى الجزائر او الكونغو او غيرهما من الاقطار الافريقية ، كان أساسها الشعور بأن الكفاح وحدة لا تتجزأ .

ومن العوامل التى ساعدت على هذا التحرك دور الدين الاسلامى ، ودور اللغة العربية فى احياء التراث الافريقى الذى كان الاستعمار الاوربى قد كبته . هذا ، ولا شك أن الدعوة الحيادية فى السياسة الخارجية ، والدعوة الاشتراكية فى السياسة الداخلية كانتا من اسباب ارتفاع قيمة الصورة المصرية الافريقية فى أعين الشعوب الافريقية الاخرى .

وكان من ابرز ظواهر التحرك الدبلوماسى المصرى فى افريقيا ، الاجتماع الدولى الذى انعقد بمدينة الدار البيضاء فيما بين ٣ ، ٧ يناير سنة ١٩٦١ واشترك فيه مع الرئيس جمال عبد الناصر كل من محمد الخامس ملك المغرب ، والدكتور نكروما رئيس غانا ، والدكتور سيكوتورى رئيس جمهورية غينيا ، والرئيس موديبو كيتا رئيس جمهورية مالى . ورئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية . وتم فى هذا المؤتمر توقيع عدة قرارات هامة منها : قرار بتأييد الجزائر فى نضالها ، وقرارخاص بالكونغو ، وقرار خاص باستنكار الاستعمار الصهيونى ، وقرار خاص باستنكار التجارب الذرية الفرنسية فى الصحراء الكبرى .

واهم منهذا كله انمؤتمر الدار البيضاء وضع الاسس لاقامة منظمة دولية افريقية تجمع بين الدول التى اشتركت فى المؤتمر وتلك التى تريد ان تنضم اليها ، كما أنه وضع مبادىء أساسية لتنظيم العلاقات الدولية بين الدولالافريقية بعضها بعضا . ومن هذه المبادىء :

ــ مبدأ الوحدة الافريقية الكاملة ، وقد ذكر هذا فى الفقرة الاولى من ميثاق الدار البيضاء الذى جاء فيه : « نحن رؤوساء الدول الافريقية المجتمعين فى الدار البيضاء ، ادراكا منا لمسئولياتنا نحو القارة الافريقية نعلنتصميمنا على العمل على نصرة الحرية فى جميع ارجاء افريقيا ، وتحقيق وحدتها » .

ــ مبدأ عدم الانحياز ، وقد سجلت ذلك الفقرة الثانية من ميثاق الدار البيضاء مبتدئة بذكر الاسباب الموجبة للاخذ بهذا المبدأ فقالت : « نؤكد ارادتنا فى صيانة وتعزيز اتحاد وجهات نظرنا ، ووحدة العمل بيننا فى الشئون الدولية ، والمحافظة على استقلالنا الذى احرزناه بمجهود شاق ، وسيادة دولنا ، وسلامة اراضيها ، وتعزيز السلام فى العالم بانتهاج سياسة عدم الانحياز » .

ولم يكتف ميثاق الدار البيضاء بتسجيل مبدأ سياسة عدم الانحياز ، بل رسم الطريق العملى لتحقيقها ، اذ قال فى الفقرة الثالثة : « عدم تشجيع بقاء القوات الاجنبية ، وانشاء القواعد لما فيها من خطر يهدد تحرير افريقيا ، والعمل أيضا على تخليص القارة الافريقية من صنوف التدخل ، واعمال الضغط الاقتصادى والسياسى » .

ــ مبدأ محاربة الاستعمار القديم والجديد ، وفى هذا الصدد تقول الفقرة الثالثة أيضا : « ونعلن عزمنا على تحرير الاقاليم التى لا تزال تحت السيطرة الاجنبية بتقديم المعونة والمساعدة اليها ، وعلى تصفية الاستعمار القديم والحديث بجميع صوره » .

ــ مبدأ التعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، وقد ذكرت ذلك الفقرة الخامسة من ميثاق الدار البيضاء فقالت : « ونؤكد عزمنا على مضاعفة جهودنا لاقامة تعاون دولى بين الدول الأفريقية فى ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة » .

واذا كانت هذه هى المبادىء العامة التى ارتبطت بها مصر فى سياستها مع الدول الافريقية ، فانما ذلك لاهداف رأت أنها ضرورية لمستقبلها . وقد اشار الرئيس جمال عبد الناصر الى بعضها فى الخطاب الذى القاه أمام مجلس الامة . بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٦١ بعد عودته من الدار البيضاء . ومن هذه الاهداف :

١ ــ التحرك المصرى فى افريقيا يساند التحرك العربى ، بل ان الوحدة الافريقية تساندها الحركة الافرو آسيوية ، وهذه وتلك تساعدان القومية العربية . وقد قال الرئيس جمال عبد الناصر فى ذلك « لقد امتد النضال العربى الى خط عريض ممتد من باندونج الى الدار البيضاء ، وأثبتت

الايام والتجارب أن هذا الخط العريض هو خط السلامة العربية ، وهو ايضا خط السلام » (٢٥) .

٢ — التحرك المصرى فى افريقيا ساعد على كشف التسلل الاسرائيلى فى القارة ، كما ساعد على كشف حقيقة الاستعمار الاسرائيلى . وفى هذا قال جمال عبد الناصر « ... كانت اسرائيل تتصور أنها قادرة على التسلل بليل الى القارة السوداء ، فاذا مؤتمر الدار البيضاء يظهرها صراحة أمام نفسها وأصحابها وصانعيها بصورتها الحقيقية التى وردت فى نص القرار الرسمى بشأنها وهو كما يلى : يلاحظ المؤتمر باستنكار ان اسرائيل دأبت على مناصرة الاستعمار ، كما جرى بحث للمسائل الهامة المتعلقة بافريقيا .. بالكنغو ، والتجارب الذرية فى افريقيا ... » (٢٦) .

٣ — التحرك المصرى فى افريقيا ساعد على حماية مؤخرة الجمهورية العربية المتحدة المتصلة بافريقيا . وقد قال جمال عبد الناصر فى ذلك « لقد أبان وفد الجمهورية العربية المتحدة بوضوح أن جمهوريتنا فى دفاعها الصامد عن البوابات الشمالية الشرقية للقارة الافريقية تؤمن أن مؤخرتها المتصلة بالقارة سوف تكون فى أمان من أى تسلل اسرائيلى باعتباره اسما مرادفا للتسلل الاستعمارى » .

٤ — التحرك المصرى فى افريقيا ساعد على تذويب الحدود الاصطناعية التى فرضها الاستعمار بين افريقيا العربية وافريقيا السوداء . وكما قال الرئيس جمال عبد الناصر « .. لم تعد الصحراء الكبرى التى اعتبرها الاستعمار خطا فاصلا بين أقسام القارة كما تصورها — بل كما أرادها عمدا وبسوء قصد — الا جسرا يصل ويربط امتداد الارض ، ويربط امتداد الامل ، ويربط امتداد الكفاح تحقيقا لهذا الامل » .

٥ — التحرك المصرى فى افريقيا ساعد على انتشار سياسة عدم الانحياز التى كانت محصورة فى بعض الدول الاسيوية وبعض الدول العربية ، فدعم التحرك الدبلوماسى المصرى تلك السياسة فى هذه القارة التى كانت فى مجموعها منحازة للمعسكر الغربى بحكم استعماره السابق لها .

وقد عبر الرئيس جمال عبد الناصر عن ذلك بقوله : « كنا نرى أن نجاح أهداف الكفاح الافريقى لا يتحقق بدفع افريقيا الى الحرب الباردة بين الكتل ، وانما تتحقق اهداف هذا الكفاح اذا تحولت افريقيا الى ارض لقاء بناء لا ارض صراع مدمر بين هذه الكتل » .

ولم يسلم التحرك الدبلوماسى المصرى من اعتراض القوى التقليدية التى كانت تتحكم فى القارة الافريقية وفى مقدمتها النفوذ الفرنسى الذى عمل على تكتيل الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية التى عرفت باسم مجموعة برازافيل للوقوف فى وجه هذا التيار الثورى الذى كانت تقوده مصر ، وكانت ذروة الخلاف مصدرها قضية الجزائر التى كانت تساندها مجموعة دول الدار البيضاء ، وتقف موقف الحذر منها مجموعة دول برازافيل .

وقد حاولت بعض الدول الافريقية التخلص من هذا التقسيم الجديد الذى منيت به القارة الافريقية ، وتجلت جهود تلك الدول فى المؤتمر الذى عقد فى منروفيا فيما بين ٨ و١٢ مايو سنة ١٩٦١ واشتركت فيه الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية التى تنتمى الى مجموعة برازافيل ، وسبع دول افريقية أخرى لا تنتمى الى أى مجموعة وفى مقدمتها نيجيريا واثيوبيا ، ولم تشترك مصر ودول مجموعة الدار البيضاء فى هذا المؤتمر ، فعقد مؤتمر ثان فى بداية يناير سنة ١٩٦٢ بمدينة لاجوس ، ولكن لم تشترك فيه مصر ودول منظمة الدار البيضاء فى آخر لحظة احتجاجا على عدم دعوة حكومة الجزائر المؤقتة لحضور هذا المؤتمر بحجة انها لم تحصل على استقلالها بعد .

وكان استقلال الجزائر عاملا مساعدا على التقارب بين افريقيا الثورية ، أى « افريقيا الدار البيضاء » ،وافريقيا المعتدلة أى«افريقيا برازافيل»، وتم تتويج هذا التقارب فى مؤتمر أديس أبابا الذى انعقد فى مايو سنة ١٩٦٣ والذى أدى الى انشاء منظمة الوحدة الافريقية التى جمعت شمل جميع الدول الافريقية ، والتى أسهم فى قيامها جمال عبد الناصر بنفوذه الشخصى فمثلا حين انقسمت الاراء حول الشكل التنظيمى للمنظمة

---

[٢٥] ، [٢٦] انظر مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبدالناصر — القسم الثالث ص ٣٦١ ، ص [٣٦٣]

الدولية الافريقية المزمع انشاؤها بين الذين ارادوها حكومة قارية للولايات المتحدة الافريقية ، والذين ارادوها مجرد تنظيم دولى تحتفظ داخله كل دولة بسيادتها ، أسهم جمال عبد الناصر بنظرته الواقعية والعملية فى حسم هذا الخلاف ، وعبر عن وجهة نظره بقوله : « ما نحتاج اليه هو محركات توليد الطاقة من آمالنا الضخمة ، ومن امكانياتنا غير المحدودة وتوجيهها ... وهنا حاجتنا الى العقل المنظم ، والاعصاب المحركة .. لتكن جامعة افريقية .. لتكن اجتماعات دورية لكل رؤساء دول افريقيا وممثليها الشعبيين .. ليكن اى شىء .. شىء واحد لا تريده الجمهورية العربية المتحدة هو أن تخرج من هنا بألفاظ حماسية ، أو بواجهات تنظيمية شكلية ــ فى هذه الحالة نخدع أنفسنا ولا نخدع غيرنا .. فى هذه الحالة نسىء الى افريقيا ، والى السلام .. بل وفى هذه الحالة نكون قد ضيعنا ما نملكه فعلا وهو رؤية مشاكلنا واجتماع ارادتنا » (٢٧) .

ولم يكتف جمال عبد الناصر بالاسهام فى انشاء منظمة الوحدة الافريقية ، بل ظل يساندها بدبلوماسيته الشخصية واشعاعه السياسى ، واحتضنها فى السنوات الاولى من قيامها ، وانعقد أول مؤتمر قمة لرؤساء الدول والحكومات الاعضاء فيها بمدينة القاهرة فى يولية سنة ١٩٦٤ ، وكان لاختيار القاهرة مكانا لاول مؤتمر لهذه المنظمة مغزى واضحا فى التدليل على ما بذله الرئيس جمال عبد الناصر فى سبيل قيام هذه المنظمة ، وفى هذا المؤتمر وضحت أهم المبادىء التى يجب أن تعمل فى اطارها هذه المنظمة ، ومن هذه المبادىء : القرار الخاص بقدسية الحدود السياسية الافريقية ، والقرار الخاص بسياسة عدم الانحياز ، وقرار بانشاء لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم .

وفى اطار منظمة هذه الوحدة وخارج اطارها قام جمال عبد الناصر بدور الوسيط فى العمل على تسوية كثير من المنازعات التى وقعت بين بعض الدول الافريقية ، فتوسط فى النزاع بين أثيوبيا والصومال ، وفى النزاع بين كينيا والصومال ، كما قام بدور هام فى النزاع الذى كان قد وقع بين غانا وغينيا فى أكتوبر سنة ١٩٦٦ حين قررت حكومة غانا اعتقال الوفد الغينى وهو فى طريقه الى مؤتمر القمة المنعقد بأديس أبابا ، وذلك على اثر هبوط الطائرة التى تقل هذا الوفد بمطار أكرا عاصمة غانا . وقبل أن تعدو عليه المنية ببضعة اشهر قام بدور الوسيط فى الخلافات التى قامت بين السودان وأثيوبيا .

ولم تنشر بعد أكثر الوثائق المتعلقة بتلك الدبلوماسية الحكيمة التى مارسها جمال عبد الناصر فى افريقيا ، وعندما يحين موعد نشر هذه الوثائق ، سيظهر ما كان للرئيس المصرى من نضال فى سبيل تسوية المنازعات الافريقية فى اطار افريقى منعا من تدخل الدول الكبرى ، وحتى لا يكون تدخلها سبيلا الى تغلغل الاستعمار الجديد فى القارة .

واذا كان جمال عبد الناصر قد قام بدور الوسيط الموفق فى سبيل العمل على استتباب السلام فى القارة الافريقية ، فانه أيضا قام بدور المساند لحركات التحرر فى القارة ضد الاستعمار العنصرى . فقد أمد تلك الحركات بالمعونة الفنية ، والسلاح ، والعتاد ، والخبراء ، كما ساعدها فى المحافل الدولية ، حتى لقد كانت القاهرة هى القلب النابض الذى يبعث الحياة فى كل حركات التحرر الافريقية . وكان من آثار ذلك أن استقلت البلاد الافريقية دولة اثر دولة ، وانتقلت حركات التحرر الى هذه الدول الجديدة لتكون أقرب الى جبهة القتال والنضال .

ان جمال عبد الناصر جعل افريقية مصر أمرا واقعيا وليس مجرد شعار يتردد .ولقد قال فى كتابه « فلسفة الثورة » : « اننا لن نستطيع بحال من الاحوال ــ حتى لو أردنا ــ أن نقف بمعزل عن الصراع الدامى المخيف الذى يدور اليوم فى أعماق افريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائة مليون من الافريقيين . لا نستطيع لسبب هام وبديهى هو أننا فى افريقيا ... لن نستطيع بحال من الاحوال أن نتخلى عن مسئولياتنا فى المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق الغابة العذراء ... » (٢٨) . وهذا الذى قاله فى

---

[٢٧] من خطبة الرئيس جمال عبدالناصر فى مؤتمر القمة الافريقية

[٢٨] انظر كتاب فلسفة الثورة الفصل الثالث .

أوائل سنوات الثورة ترجمه الى عمل وواقع طوال حياته . وجعل الدائرة الافريقية مكملة للدائرة العربية ومعززة لها .

ثالثا : الدائرة الحيادية وعدم انحياز مصر

تختلف الدائرة الحيادية عن الدائرتين السابقتين من حيث انها آخر دائرة ظهرت فى آفاق سياستنا الخارجية ، ومن حيث أنها لا ترتبط تجاه منطقة بعينها بقدر ما ترتبط بالسياسة العالمية عامة ، اذ انها ترمى ، عن طريق عدم الارتباط بالاحلاف العسكرية ، الى تدعيم منطقة العالم غير المنحازة ، والعمل على توسيعها حتى تنكمش رقعة البلاد المنحازة ، مما يخفف حدة التوتر الدولى ، ويبعد شبح الحرب ، ان لم يقض عليها .

والاتجاه الحيادى لمصر فى حقيقة الامر يسبق قيام الحرب الباردة بوقت طويل ، فجذوره تمتد الى التدخل الاستعمارى الاوربى فى بلادنا منذ منتصف القرن الماضى ، وكراهية الشعب المصرى للاستعمار ، ورغبتـــه فى التزام الحياد وعـــدم الانحياز ازاء كل حرب تدور بين الاستعماريين .

وموقف مصر فى الحرب العالمية الاولى والحرب العالمية الثانية انما هو تعبير صادق عن الفكر الحيادى الذى أجمل شعب مصر رأيه فيـه بقوله : « لا ناقة لى فى هذه الحرب ولا جمل » . وكانت حرب فلسطين من العوامل التى دعمت التيار الحيادى فى البلاد ، اذ وجدت أن كلا من المعسكرين المتناهضين قد أيد اسرائيل ، وبادر الى الاعتراف بها ، وعمـــل على ضـــمها الى الامم المتحدة (٢٩) .

ولم تتبلور سياسة الحياد هذه الا بعد أن استطاعت البلاد أن تتخلص من الاحتلال العسكرى البريطانى ، ومن آثار تسلط الاستعمار .

وقد اتسعت آفاق السياسة الحيادية المصرية حين التقت بسياسة الحياد الهندية ، وكان من مظاهر ذلك عقد معاهدة الصداقة الهندية المصرية فى ٦ أبريل سنة ١٩٥٥ .

وقد أشار جمال عبد الناصر الى موقف الهند وموقف مصر من الحرب الباردة منذ سنة ١٩٥٤ قبل مؤتمر باندونج فى الحديث الذى أدلى به الى مجلة « ذى يونيتد ستيتس نيوز آند ورلد ريبورت » والذى سبقت الاشارة اليه (٣٠) .

ثم جاء مؤتمر باندونج الذى انعقد فى ابريل سنة ١٩٥٥ ، وكان أول لقاء دولى بين جمال عبد الناصر وقيادات العالم الافروآسيوى ، وساعد هذا المؤتمر على تدعيم الحياد الايجـابى المصرى ، وربطه بالحركـة الافروآسيويـة ، وقد شرح ذلك جمال عبد الناصر حين قال : « ان المبدأ الثالث من مبادىء سياستنا الخارجية هو العمل على توسيع نطاق التعاون بين أعضاء الكتلة الاسيـوية الافريقية ، وان هذه الكتلة تستطيع أن تلعب دورا

---

[٢٩] موقف مندوب مصر فى الامم المتحدة ، وهو يومئذ الدكتور محمـــودفوزى ، يعد اول تعبير رسمى عن الحياد
الايجابى اذ امتنع عن التصويت عند اخذالرأى فى القرار الامريكى الذى يطلب من الامم المتحـــدة التدخل لحمـــاية كوريا
الجنوبية من عدوان كوريا الشمالية ،وكان ذلك فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٥٠ ،وقد عبر مندوب مصر عن موقفه بقوله انه
لم يكن يستطيع ابداء رأيه فى القرارالامريكى منذ ثلاثة ايام اذ لم تكن قدوصلت اليه تعليمات من القـــاهـــرة ثم
اضاف : اننى اليوم فى موقف يمكننى من التصريح باسم حكومتى ان مصر كانت ستمتنع عن التصويت فى القرار الذى
اتخذه مجلس الامن فى ٢٧ يونيه ...لو كان مندوب مصر فى امكانه ان يشترك فى التصويت .
وهذا الموقف يمليه السببان التاليان :اولا ان النزاع موضع النظر ليس فى الواقع سوى طور جديد من سلســـلة
الخلافات التى تهدد السلام العالمى والامن.وثانيا : انه كانت هناك عـــدة حالات عدوان على الشعوب ، وهتك للسيادة
والوحدة الاقليمية لدول اعضاء فى الامم المتحدة . وتلك الاعتداءات وهذا الهتك عرضا على الامم المتحدة ، ولم تتخـــذ
بشأنهما أى اجراء لانهائهما ، كما فعلت اليوم بالنسبة الى قضية كوريا .
وقد انتقد سير جلادوين مندوب بريطانيا فى مجلس الامن موقف مصر هذا ،زاعما ان الامم المتحدة لم تمتنع فيما
سبق عن التدخل فى انهاء حالات تراها حكومته عدوانا ، وان هذا لا يجوز ان يكون مبررا للامتناع عن مقاومة عدوان ،
لاسيما اذا كان واضحا وغير مشكوك فى وقوعه كعدوان كوريا الشمالية . وحينئذ اجاب الدكتور محمود فوزى انه حينما
كان يشير الى حالات عدم تدخل الامم المتحدة لانهاء عدوان ، كان يمر بخاطره العدوان الغاشم من الصهيونية العالمية
على شعب فلسطين المسالم .
يستخلص من تلك المناقشة ان الحياد الايجـــابى المصرى ينبع من مصـــدرين :احدهما عام وهو ان مصر اجنبية عن
الكتلتين المتناهضتين ، وبالتالى فهى اجنبية عن الخلاف الذى ينشب بينهما . والمصدر الثانى هو موقف الامم المتحدة والكتلتين
المتناهضتين من مأساة فلسطين ، مما يملى على مصر ذلك الموقف الحيادى تجـــاه قضايا الكتلتين فى منظمة الامم المتحدة .
[٣٠] المرجع السالف الذكر ، المجلد الاول من ص ٢٠٩ الى ص ٢١٠ .

هاما فى تخفيف حدة التوتر الدولى ، وتدعيم السلام والرخاء العالمى » (٣١) ٠

ولا شك أن من العوامل التى ساعدت على تدعيم الحياد الايجابى المصرى صفقة الاسلحة التى تمت بين بلادنا وتشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٥٥ . فقبل ذلك كانت مصر تعتمد فى تسلحها على المعسكر الغربى ، مما يجعلها تحت رحمة دول هذا المعسكر واشتراطاتها وضغوطها . أما فى ظل تلك الصفقة الجديدة التى كسرت احتكار السلاح ، فقد أصبح لسياسة عدم الانحياز مظهر جديد ٠

وكان مؤتمر بريونى الذى عقد فى يولية سنة ١٩٥٦ وضم رؤساء كل من الهند ومصر ويوغسلافيا بمثابة دفع جديد لسياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز ، فلم يعد مقصورا على الدول الافرو آسيوية التى تخلصت من التسلط الغربى ، ولكنه تلاقى مع سياسة دولة أوروبية تخلصت هى الاخرى من التسلط السوفييتى ٠ وعلق جمال عبد الناصر على هذا المؤتمر بعد أن شرح ما دار فيه بقوله : « وانتهى المؤتمر بانتصار كبير للسياسة التى تتبعها مصر ، وهى سياسة عدم الانحياز » (٣٢) ٠

وكان العدوان الثلاثى على مصر هو الخطوة الاخيرة التى قطعت ما بيننا وبين المعسكر الغربى من ارتباطات ، والتى دفعت سياسة عدم الانحياز دفعة قوية الى الامام ، اذ أن مصر ألغت اتفاقية سنة ١٩٥٤ مع انجلترا ، وصدر هذا الالغاء فى أول يناير سنة ١٩٥٧ بأثر رجعى من تاريخ العدوان ٠ بل لقد كان العدوان من العوامل التى ساعدت مصر على تمصير المنشآت الاقتصادية الفرنسية والبريطانية التى فى بلادها ، مما كان عونا على تعزيز الاستقلال الاقتصادى المصرى ، وكان هذا ضمن العوامل التى ساعدت على تدعيم سياسة عدم الانحياز ٠ ومنذ ذاك الوقت ، أخذت سياسة عدم الانحياز تنمو ، وأخذ دور مصر ينمو أيضا بنمو تلك السياسة ٠ وكثرت الدراسات العلمية ، والمناقشات الفقهية حول سياسة عدم الانحياز ، ومع ذلك فان خير تعبير عنها وأيسره هو الذى قدمه جمال عبد الناصر حين قال : « الواقع أنه ليس هناك من سبب يحملنا على الانضمام الى هذا المعسكر أو ذاك ، وان جوابى لمن يسألنى عما اذا كنت أفضل الولايات المتحدة أو روسيا هو أننى أفضل مصر ، فمصلحة بلادنا وحدها يجب أن تملى علينا خطتنا » (٣٣) ٠

وبرز بعد ذلك دور مصر فى تدعيم سياسة عدم الانحياز فى مؤتمرات القمة الثلاثة التى جمعت دول عدم الانحياز فى بلغراد (سبتمبر سنة ١٩٦١) وفى القاهرة (اكتوبر سنة ١٩٦٤) وفى لوساكا (سبتمبر سنة ١٩٧٠) ٠

وأسهمت الدبلوماسية المصرية فى اعداد المؤتمر الاول ، فكانت مصر من الدول الداعية مع يوغسلافيا وأندونيسيا ، وانعقد المؤتمر التحضيرى بمدينة القاهرة فيما بين ٥ و١٣ يونيه سنة ١٩٦١، ووضعت فى هذا المؤتمر التحضيرى خمسة معايير لعدم الانحياز (٣٤) تعتبر أول اسهام فقهى لوضع أسس علمية لسياسة عدم الانحياز ٠

وانعقد مؤتمر بلغراد ، وكان لجمال عبد الناصر فيه دور الوسيط بين التيارات السياسية المتعارضة ، فاستطاع أن يوفق بين الذين يرون أن الصراع بين الشرق الشيوعى والغرب الرأسمالى أهم وأخطر من الصراع ٠ بين الشمال المستعمر ، والجنوب الخاضع للاستعمار وبين الذين يرون عكس ذلك ٠ كما أنه عارض بلباقة دبلوماسية الذين كانوا ينادون بضرورة انشاء منظمة دولية تجمع شمل الدول الحيادية ، وقال فى ذلك أن من اهداف عدم الانحياز محاربة التكتلات وذلك مما يوجب علينا الا نفكر فى انشاء تكتل جديد من أجل مكافحة التكتلات القائمة ٠

[٣١] من خطاب للرئيس جمال عبدالناصر القاه فى ٢٢ يوليه سنة ١٩٥٥ ـ المرجع السالف الذكر ـ المجلد الاول ص ٣٨٠

[٣٢] المرجع سالف الذكر ص ٥٤٩

[٣٣] حديث مع جريدة الموند منشوربالمرجع سالف الذكر ص ٤٠٣

[٣٤] هذه المعايير هى : [١] انتكون الدولة قد انتهجت سياسة مستقلةقائمة على تعايش الدول ذات النظم الاجتماعية والسياسية المختلفة وعلى عدمالانحياز ، او اظهرت اتجاها يؤيد هذهالسياسة [٢] ان تؤيد حركات التحرر [٣] الا تكون عضوا فى حلف عسكرىجماعى عقد فى نطاق الصراع بين الدولالكبرى [٤] الا تعقد اتفاقية ثنائية مع دولة كبرى فى نطاق الصراع بين الدولالكبرى [٥] الا تكون قد سمحت لدولةاجنبية بانشاء قواعد عسكرية بها ٠

هاما فى تخفيف حدة التوتر الدولى ، وتدعيم السلام والرخاء العالمى » (٣١) ٠

ولا شك أن من العوامل التى ساعدت على تدعيم الحياد الايجابى المصرى صفقة الاسلحة التى تمت بين بلادنا وتشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٥٥ . فقبل ذلك كانت مصر تعتمد فى تسلحها على المعسكر الغربى ، مما يجعلها تحت رحمة دول هذا المعسكر واشتراطاتها وضغوطها . أما فى ظل تلك الصفقة الجديدة التى كسرت احتكار السلاح ، فقد أصبح لسياسة عدم الانحياز مظهر جديد ٠

وكان مؤتمر بريونى الذى عقد فى يولية سنة ١٩٥٦ وضم رؤساء كل من الهند ومصر ويوغسلافيا بمثابة دفع جديد لسياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز ، فلم يعد مقصورا على الدول الافرو آسيوية التى تخلصت من التسلط الغربى ، ولكنه تلاقى مع سياسة دولة أوروبية تخلصت هى الاخرى من التسلط السوفييتى ٠ وعلق جمال عبد الناصر على هذا المؤتمر بعد أن شرح ما دار فيه بقوله : « وانتهى المؤتمر بانتصار كبير للسياسة التى تتبعها مصر ، وهى سياسة عدم الانحياز » (٣٢) ٠

وكان العدوان الثلاثى على مصر هو الخطوة الاخيرة التى قطعت ما بيننا وبين المعسكر الغربى من ارتباطات ، والتى دفعت سياسة عدم الانحياز دفعة قوية الى الامام ، اذ أن مصر ألغت اتفاقية سنة ١٩٥٤ مع انجلترا ، وصدر هذا الالغاء فى أول يناير سنة ١٩٥٧ بأثر رجعى من تاريخ العدوان ٠ بل لقد كان العدوان من العوامل التى ساعدت مصر على تمصير المنشآت الاقتصادية الفرنسية والبريطانية التى فى بلادها ، مما كان عونا على تعزيز الاستقلال الاقتصادى المصرى ، وكان هذا ضمن العوامل التى ساعدت على تدعيم سياسة عدم الانحياز ٠ ومنذ ذاك الوقت ، أخذت سياسة عدم الانحياز تنمو ، وأخذ دور مصر ينمو ايضا بنمو تلك السياسة ٠ وكثرت الدراسات العلمية ، والمناقشات الفقهية حول سياسة عدم الانحياز ، ومع ذلك فان خير تعبير عنها وأيسره هو الذى قدمه جمال عبد الناصر حين قال : « الواقع أنه ليس هناك من سبب يحملنا على الانضمام الى هذا المعسكر أو ذاك ، وان جوابى لمن يسألنى عما اذا كنت أفضل الولايات المتحدة أو روسيا هو أننى أفضل مصر ، فمصلحة بلادنا وحدها يجب أن تملى علينا خطتنا » (٣٣) ٠

وبرز بعد ذلك دور مصر فى تدعيم سياسة عدم الانحياز فى مؤتمرات القمة الثلاثة التى جمعت دول عدم الانحياز فى بلغراد (سبتمبر سنة ١٩٦١) وفى القاهرة (اكتوبر سنة ١٩٦٤) وفى لوساكا (سبتمبر سنة ١٩٧٠) ٠

وأسهمت الدبلوماسية المصرية فى اعداد المؤتمر الاول ، فكانت مصر من الدول الداعية مع يوغسلافيا وأندونيسيا ، وانعقد المؤتمر التحضيرى بمدينة القاهرة فيما بين ٥ و١٣ يونيه سنة ١٩٦١، ووضعت فى هذا المؤتمر التحضيرى خمسة معايير لعدم الانحياز (٣٤) تعتبر أول اسهام فقهى لوضع أسس علمية لسياسة عدم الانحياز ٠

وانعقد مؤتمر بلغراد ، وكان لجمال عبد الناصر فيه دور الوسيط بين التيارات السياسية المتعارضة ، فاستطاع أن يوفق بين الذين يرون أن الصراع بين الشرق الشيوعى والغرب الرأسمالى أهم وأخطر من الصراع ٠ بين الشمال المستعمر ، والجنوب الخاضع للاستعمار وبين الذين يرون عكس ذلك ٠ كما أنه عارض بلباقة دبلوماسية الذين كانوا ينادون بضرورة انشاء منظمة دولية تجمع شمل الدول الحيادية ، وقال فى ذلك أن من اهداف عدم الانحياز محاربة التكتلات وذلك مما يوجب علينا الا نفكر فى انشاء تكتل جديد من أجل مكافحة التكتلات القائمة ٠

---

[٣١] من خطاب للرئيس جمال عبدالناصر القاه فى ٢٢ يوليه سنة ١٩٥٥ ـ المرجع السالف الذكر ـ المجلد الاول ص ٣٨٠

[٣٢] المرجع سالف الذكر ص ٥٤٩

[٣٣] حديث مع جريدة الموند منشور بالمرجع سالف الذكر ص ٤٠٣

[٣٤] هذه المعايير هى : [١] انتكون الدولة قد انتهجت سياسة مستقلةقائمة على تعايش الدول ذات النظم الاجتماعية والسياسية المختلفة وعلى عدم الانحياز ، او اظهرت اتجاها يؤيد هذه السياسة [٢] ان تؤيد حركات التحرر [٣] الا تكون عضوا فى حلف عسكرى جماعى عقد فى نطاق الصراع بين الدول الكبرى [٤] الا تعقد اتفاقية ثنائية مع دولة كبرى فى نطاق الصراع بين الدول الكبرى [٥] الا تكون قد سمحت لدولة اجنبية بانشاء قواعد عسكرية بها .

وقد أسهم فى الاعداد للمؤتمر الثانى لدول عدم الانحياز الذى انعقد فى القاهرة فيما بين ٥ و١٠ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ ، وكانت مصر هى الدولة المضيفة كما أسهم مع غيره من زعماء المؤتمر فى تسليط الاضواء على مشكلة تهدد السلام العالمى ويجب على دول عدم الانحياز أن تعنى بها ، وهى مشكلة التخلف . وقال فى هذا الصدد : « لا نريد أن ينتهى تقسيم العالم الى كتلة غربيـــة وكتلة شرقية لتقوم تقسيمات أخرى أكبر وأخطر .. كتلة من الفقراء وكتلة من الاغنياء .. كتلة مـــن المتقدمين ، وكتلة من المتخلفين . كتلة فى الشمال من الكرة الارضية من حقها الرخاء ، وكتلة فى الجنوب ليس لها غير الحرمان ... » (٣٥)

وقد أصبحت تلك القضية هى المحور الجديد لسياسة عدم الانحياز الى جانب مكافحـــة الاستعمار ، وغدت موضع اهتمام المؤتمر الثالث لدول عدم الانحياز الذى انعقد بمدينة لوساكا فى سبتمبر سنة ١٩٧٠ ، ولم يتمكن جمال عبد الناصر من الاشتراك فيه بنفسه ، ولكنه أشرف على اعداده وغذاه بتوجيهاته .

وهناك ملاحظة عن الدائرة الحيادية التى جعلها جمال عبد الناصر محور ســياستنا الخارجيـــة تدور حول ما قيل من أن علاقاتنا الوثيقة مع الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية من شأنها أن تضعف سياسة عدم الانحياز ، ويضعنا فى صورة الخارجين عن الدائرة الحيادية . وقد علق جمال عبد الناصر على هذا الذى قيل من خلال حديث له مع رئيس تحرير مجلة « لوك » الامريكية نشر فى ٤ مارس سنة ١٩٦٨ بقوله « .. مما لا شك فيه أننا نشعر بالصداقة نحو السوفيت أكثر مما نشعر بها نحو الغرب ، ولكننا مع ذلك غير منحازين) .

وتحركه الدبلوماسى نحو تدعيم علاقاتنا مع بعض الدول الغربية كفرنسا واسبانيا عن طريق اتصالات مباشرة ، أو عن طريق اتصالات تقوم بها دول عربية شقيقة ، دليل من أدلة تمسكه بسياسة عدم الانحياز ، وجهاده فى سبيل صيانة الدائرة الحيادية التى اراد أن تشمل العالم العربى ، لكى تصونه من الحرب الباردة . وهذا وذاك مما ينقض الملاحظة السابقة .

ان الدائرة الحيادية ستبقى ركنا من اركان الناصرية لا لاننا فقط ننتمى الى العالم الثالث الذى هو بسبب تخلفه ، فى حاجة الى أن يحتفظ بتوازن علاقاته مع دول المعسكر الشرقى ودول المعسكر الغربى ليتمكن من صيانة استقلاله الاقتصادى والسياسى ، ولا فقط لان وضعنا الجغرافى الذى جعلنا وسطا بين المعسكرين المتناهضين ، ووسطا بين العالم الغنى والعالم الفقير مما يفرض علينا أن نقوم بدور الوسيط على الصعيد الدولى لا لكل ذلك فحسب ، ولكن لان سياسة عدم الانحياز تتمشى مع الشخصية المصرية (٣٦) التـــى تعـــرف أن الانحياز ، أيا كان مداه ، يعنى فى النهاية فتح الباب للتسلط والاستعمار . فاذا كانت سياسة عبد الناصر قائمة على شعار « نعادى من يعادينا ، ونصادق من يصادقنا » فان هذا الشعار كان وفقا لفلسفته مرتبطا بالدائرة الحيادية ، ويتحرك فى اطارها .

وبعد ، فان هذه الدراسة ليست سوى محاولة سريعة لابراز بعض معالم العمل الدبلوماسى الذى قام به جمال عبد الناصر فى مدى ثمانية عشر عاما كان فيها القائم بدور البطل على مسرح السياسة الدولية .

ولاشك ان تلك الدراسة ينقصها بعض جوانب لم نتناولها اما لان المعلومات الوافية عنها لم تتوافر لدينا ، واما لانها فى حاجة الى دراسة متأنية مفصلة ليس هذا المقال مجالها .

---

[٣٥] من خطبة للرئيس فى مؤتمرعدم الانحياز الثانى منشـــورة بجـــريدةالاهرام عدد ١٩٦٤/١٠/٦ .

[٣٦] وقد وصف الدكتور جمال حمدانتلك الشخصية بقوله : « وهى بجسمهاالنحيلتبدو مخلوقا اقل من قوى ، ولكنها برسالتها التاريخية الطموح تحمل راساكثر من ضخم . وهى بموقعها على خطالتقسيم التاريخى بين الشرق والغرب تقع فى الاول ولكنها تواجه الثانى وتكادتراه عبر المتوسط ... واذا كان لهذاكله مغزى ، فهو ليس انها تجمع بين الاضداد والمتناقضات ، وانما انها تجمعبين اطراف متعددة غنية وجوانب كثيرةخصبة وثرى ، بين ابعاد وآفاق واسعة ، بصورة تؤكد فيها « ملكة الحد الاوسط »وتجعلها « سيدة الحلول الوسطى » ،تجعلها أمة وسطا بكل معنى الكلمة ، بكل معنى الوسط الذهبى ، ولكن ليس امتنصفا ! وسط فى الموقعوالدور الحضارىوالتاريخى ، فى الموارد والطاقة ، فى السياسية والحرب ، فى النظرة والتفكير .

دكتور جمال حمدان شخصية مصر .دراسة فى عبقرية المكان ــ مكتبة النهضةالمصرية ــ القاهرة ــ ١٩٧٠ ــ صفحة ٧

ولاشك أيضا ان تلك الدراسة ينقصها « البعد التاريخى » الذى هو أحد أركان الدراسات العلمية ، اذ لم يكن قد مضى على وفاة الرئيس الا أيام حين شرعنا فى اعداد هذه الدراسة ٠٠ ولكن على الرغم من ذلك كله ، فاننا نستطيع أن نقول ان اهم مساهمة اشترك بها جمال عبد الناصر فى السياسة الدولية لا تقف عند بعث عروبة مصر ، واخراجها من دهاليز قصور الملوك والامراء ، ومن الشعارات الكلامية للاحزاب السياسية ، ولا تقف عند اخراج افريقية مصر من صورتها المحدودة بحدود مجرى النيل لتمتد آفاقها الى أن تشمل القارة الافريقية كلها ، ولا تقف عند الكشف عن ابعاد سياسة عدم الانحياز وفرضها لتقف فى وجه أطماع الكتل المتصارعة على السيطرة على العالم ٠٠ لا تقف عند هذا كله ٠ ولكنه أضاف الى تلك الاعمال عملا لا يقل شأنا عنها ، بل لقد يفوقها بمضمونه ، وهو أنه رفع رأس رجل العالم الثالث عاليا ، ذلك الرجل الذى طالما وصف بأنه فطرى ، متخلف ، بعيد عن الحضارة والثقافة ، اجنبى عن النمو والرقى ٠ ذلك الرجل الذى ذاق مرارة الاستعباد ، وألم الاذلال والاضطهاد على مدى قرون حتى دوى صوت جمال عبد الناصر يقول : « ارفع رأسك ياأخى فقد مضى عهد الاستعباد » ، فرفعصوته عاليا ، مخاطبا من استعمروا بلاده ، واستذلوا آباءه واجداده مخاطبة الند للند .

ان جمال عبد الناصر قد أسهم بدور بطولى فى تحرير الشعوب المهضومة الحق ٠٠ الشعوب المستذلة ٠٠ الشعوب المستضعفة ٠٠ الشعوب التى كانت تباع وتشترى فى دهاليز المؤتمرات الاستعمارية ٠ ولولا ما بينه وبين اسبارتاكوس من فروق شاسعة لقلنا انه سبارتاكوس القرن العشرين ٠ ان اسبارتاكوس قد قاوم فيالق الجيوش الرومانية ، باحثا عن الحرية والعزة للمستذلين المستضعفين ، وظل يقاوم ويقاوم حتى راح شهيد هذه المقاومة ٠ وكذلك فان جمال عبد الناصر قاوم فيالق الاستعمار باحثا عن الحرية وعن العزة لامته ، وللعالم الذى ينتمى اليه وظل يقاوم ويقاوم حتى راح شهيد هذه المقاومة ٠



دراسة

الأكراد والوحدة الوطنية في العراق

د. أحمد عبد الرحيم مصطفى

أستاذ التاريخ الحديث ورئيس القسم بكلية الآداب جامعة عين شمس . أمضى ثلاث سنوات استاذا للتاريخ بجامعة الموصل فى العراق . متخصص فى تاريخ مصر الحديث ومثل الجامعة فى مؤتمر تاريخ مصر الحديث بلندن عام ١٩٦٥

في الوقت الذى تتجاوب فيه اصداء القومية العربية التى تهدف الى قيام وطن عربى موحد ومتحرر يشمل كل المناطق التى يتكلم سكانها اللغة العربية ويشعرون بآمال العروبة وامانيها ، تبرز مشكلة الاقليات القومية التى تقطن الوطن العربى وتحس بكيانها الخاص وتحاول تحديد وضعها داخل مختلف الاقاليم العربية وفى نطاق الوطن العربى الكبير حين تزول الاقليمية وتتلاشى الحدود المصطنعة التى خططتها يد التجزئة . ولعل من أبرز القوميات التى تدخل فى نطاق الوطن العربى القومية الكردية التى فرضت نفسها لفترة تزيد على نصف قرن ، بحيث اقنعت الحكام العرب فى العراق أخيرا بالاعتراف بها وافساح المجال لها على قدم المساواة مع الاغلبية العربية ـ هذا برغم ان الاغلبية العظمى من الاكراد تدخل فى نطاق دولتى ايران وتركيا اللتين فرضتا عليهم سياسة الادماج بل لقد أنكرت تركيا وجودهم كلية حين أطلقت عليهم اسم « أتراك الجبال » وبعثرتهم فى داخل الاناضول حتى لا يؤدى تجمعهم الى انعاش مطالبهم القومية .

ولقد أدى عدم التوصل الى حل نهائى للمشكلة الكردية فى العراق خلال ربع القرن الاخير الى مشكلات خطيرة أثرت فى تطور البلاد وشغلتها الى حد كبير عن الاسهام الايجابى الفعال في مجال النضال الثورى الوحدوى فى العالم العربى . ولعل مما عقد المشكلة الكردية فى العراق وقوع البلاد تحت النفوذ البريطانى فى أعقاب الحرب العالمية الاولى ، وتعمد الانجليز ضرب العناصر



المختلفة فى داخل البلاد بعضها ببعض ، تطبيقا لسياستهم المعروفة « فرق تسد » ، حتى يخلو لهم الجو وتستديم سيطرتهم على وادى الرافدين • قد يقال ان المشكلة الكردية لم تبرز قبل الاحتلال البريطانى ، وأن العرب والاكراد عاشوا جنبا الى جنب تجمعهم رابطة الدين والجوار والمصالح المشتركة • الا أن ذلك لا يحجب الحقيقية القائلة بأن الافكار القومية التى هبت على العالم فى أعقاب الثورة الفرنسية كان لها أثرها فى الشعوب التى مضت تؤكدذاتها وتشعربكيانها وتسعى الىتقرير مصيرها بنفسها • فاذا كان العرب قد تجاوبوا مع مشاعر القومية العربية ، فليس معنى هذا أنهم ينكرونها على غيرهم • واذا كانت تركيا وايران تنكران وجود مشكلة كردية بداخل كل منهما ، فليس معنى هذا أن الادماج قد تم ، وأن التاريخ قد أسدل ستاره • والذى يعنينا ـ على أى حال ـ أن نتتبع الاصول التاريخية لهذه المشكلة فى العراق ، فبدون ذلك يصعب تقييمها تقييما سليما يساعد على فهمها وادراك حلولها الواقعية •

تاريخ الاكراد :

يسكن الاكراد منطقة واسعة تمتد بين خطى عرض ٣٣ درجة و ٤٠ درجة شمالا وبين خطى طول ٣٧ و ٤٨ شرقا • وتقدر مساحة كردستان (بمعنى بلاد الاكراد) بـ ٤٠٩ر٦٥٠ كيلو مترا مربعا ، وتمتد فى داخل ثلاث دول هى تركيا وايران والعراق (١) • ويتكلم الاكراد لغة

(١) توجد ايضا اقليات كردية فىالاتحاد السوفيتى وسوريا وباكستان والهند •

متميزة هى اللغة الكردية التى أثبت العلم الحديث أنها ايرانية الاصل (٢) . ويختلف تقدير أعداد الاكراد اختلافا كبيرا ، خاصة وأنهم لم يخضعوا حتى الان للاحصاء الدقيق ـ فقد قدر المؤرخ الكردى محمد أمين زكى (٣) أعدادهم فى الثلاثينات من هذا القرن بحوالى أربعة ملايين ونصف ، منهم حوالى ٦٠٠ر٠٠٠ فى العراق . وفى خلال الستينات قدر محمد رشيد الفيل (٤) اعـــدادهـــم بما يتراوح بين ٠٠٠ ر ٥٠٠ر٨ و ٠٠٠ر٠٣٩ر٣ ، وقدرهم محمود الدرة (٥) بستة ملايين منهم مليون فى العراق ، وايجلتون (٦) بما يتراوح بين ٥ و ٦ ملايين منهم ٠٠٠ر٢٠٠ر١ فى العراق ـ هذا على حين يؤكد الكاتب الكردى هادى رشيد الجاوشلى (٧) أن عددهم فى العراق حوالى المليونين ، بمعنى أن مجموع الاكراد لا يقل عن ربع السكان .

ومنذ القرن السادس عشر ، توزع القسط الاكبر من الاكراد ما بين الامبراطوريتين العثمـانية والفارسية . وكانت كردستان طيلة القرن التاسع عشر مسرحا لصراع حاد بين الدولتين ، ثم تعقد الموقف حين تدخلت الدول الاوروبية فى شئون كردستان لتقوى نفوذها فيها فحاولت انجلترا وروسيا القيصرية أن تستغلا توتر العلاقات بين فارس والدولة العثمانية لتفرضا وساطتهما بين الدولتين ، واشتركتا فى تخطيط الحدود الفارسية ـ العثمانية خلال كردستان دون حاجة لمراعات حاجات ومطالب سكانها (٨) . ولقدمهدت السبيل للتغلغل الرأسمالى فى كردســتان الاعمــال التجسسية الدعائية التى قامت بها أعداد كبيرة من البعثات المسيحيـــة ، وبخـــاصة المبشرون الامريكان (٩) .

وقد شهد القرن التاسع عشر سلسلة من القلاقل فى كردستان ضد الفرس والاتراك علــى حــد سواء . ثم تطورت الحركة القومية الكردية نتيجة لانتشار الافكار القومية وتغلغل شعاراتها فــى اوساط الاكراد الذين تعلموا فى الاستانة واوروبا ، كما تاثرت بالحركات القومية للشعوب الارمنيـــة والبلغارية والعربية ، تأثرها بالمصلحين الترك والروس والايرانيين الذين كانوا يناضلون من أجل الدستور

فاتجه الوطنيون الاكراد الداعون الى التعاون مع المصلحين الترك والدستوريين الايرانيين ضــد الاستبداد بأمل الحصول على حقوقهم الدستورية وعلى نوع من اللامركزية لكردستان . وفى عام ١٩٠٨ تكونت جمعية (التعالى والترقى) الكردية التى ضمت رؤساء العشائر الكردية والعديد من الضباط والمثقفين والطلبــة الاكراد . وفــى عــام ١٩١٠ أسس الطلبــة الاكراد جمعيــة هيوا (الامل) التى أصدرت مجلة روزى كورد (يوم الكرد) ،وكان يحررها المثقفون الاكراد . وتأسست جمعية « العزم القوى » وجمعية « نشر المعارف الكردية » وجمعيـــة « استقلال الكرد » وجمعية « الشعب الكردى » . كما ظهرت خلال هذه الفترة صحيفة «لسان حال ثنائى كوردو تورك» . وصحيفة « الشمس الكردية » ، وافتتحت فــى استانبول مدرسة لتعليم اللغة الكردية . وانتهز النواب الاكراد بمجلس المبعوثان فى استانبول الاتجاهات الجديدة فى تركيا الداعية الى الحرية والاخاء والمساواة وطالبوا بحقوق الاكراد .

الا ان الاتحاديين الذين استولوا على الحكم فى تركيا بعد اعلان الدستور كانوا مشبعين باتجاهات قومية تعصبية ، فانتهجوا سياسة معادية للقوميات الرازحة تحت الحكم العثمانى ، مما ادى الى انتقال نشاط الاكراد الى خارج تركيا . وانتظمت القومية الكردية فى أعقاب الحرب العالمية الاولى فى منظمات وأحزاب وتكتلات جديدة قامت على

---

[٢] باسذيل نيكتين : الاكراد ـ تقديم لويس ماسينيون [بيروت ١٩٦٧] ،من ١٧ وما بعدها .
[٣] تاريخ الكرد وكردستان ـ ترجمة محمد على عونى [بغداد ١٩٣٦] ،الجزء الاول ، ص ٢٣ ـ ٥ ، ص ٣٦ .
[٤] الاكراد فى نظر العلم [النجف ١٩٦٥] ص ٤٦ وما بعدها .
[٥] القضية الكردية [بيروت ١٩٦٦] ،ص ١٧ .
[٦] Eagleton, The Kurdish Republic of 1946 (London 1963), p. 38.
[٧] القومية الكردية وتراثها التاريخى [بغداد ١٩٦٧] ، ص ٢٧ .
[٨] ن.ا. خالفين : الصراع على كردستان [المسالة الكردية فى العلاقات الدولية خلال القرن التابع عشر] ـ ترجمة دكتور احمد عثمان ابو بكر [بغداد ـ ١٩٦٩] ، ص ١٥٥ .
[٩] نفس المصدر ، ص ١٥٦ .

انقاض الاحزاب والجمعيات التركية القديمة • وهب الوطنيون الاكراد من رؤساء عشائر – أمراء ورجال دين وطنيين وضباط ومثقفين يطالبون بحقوق الشعب الكردى واستقلال كردستان تحت الاشراف البريطانى ، ثم بالاستقلال التام بعد تعرفهم على نوايا الاستعمار البريطانى (١٠).

تسويات الحرب العالمية الاولى :

ومن المشكلات التى واجهها الحلفاء بعد الحرب العالمية الاولى مشكلة تحقيق مطالب الارمن التى كانت تستهدف انشاء دولة أرمنية تمتد حدودها من ساحل بحر قزوين الى ساحل البحر الاسود وتنحدر غربا الى شاطىء البحر المتوسط فتشمل ولايات الاناضول (سيواس – ارضروم – خربوط – ديار بكر – بتليس – وان) • ولما كان الاكراد يؤلفون الاكثرية فى هذه الولايات فقد خشوا أن تلقى هذه المطالب عطف دول الحلفاء وتأييدها ، فيصبحون تحت رحمة الارمن • ولهذا ظهرت مساع وطنية من جانب بعض زعماء الاكراد لتحقيق رغباتهم القومية ، فقام الحزب الوطنى الكردى يطالب الهيئات الدولية التى احتلت الاستانة بتوحيد المناطق الكردية ومنحها حكما ذاتيا • وحين انعقد مؤتمر الصلح فى باريس اجتمع رؤساء الجمعيات الكردية وانتخبوا الجنرال شريف باشا – وكان يقيم فى باريس – ممثلا عاما يسعى لانجاح القضية الكردية لدى دول الحلفاء ، فقد اعتقدوا انهم بمقتضى البند الثانى عشر (١١) من مبادىء ولسون الاربعة عشر مهيأون للحصول على الاستقلال • ولهذا قدم شريف باشا مذكرة فى ٢٢ مارس ١٩١٩ الى المجلس الاعلى للحلفاء طالب فيها باستقلال كردستان ، ويجعل الشعب الكردى أمة واحدة •

وحين فرضت على تركيا معاهدة سيفر (١٠ أغسطس ١٩٢٠) جاء فى موادها ما يحقق مطالب الاكراد • فقد نصت المادة (٦٢) على أن تقوم لجنة مقرها الاستانة ، تتألف من أعضاء ممثلين عن كل من الحكومات البريطانية والفرنسية والايطالية خلال ستة أشهر من بدء تنفيذ المعاهدة ، بوضع مشروع للحكم الذاتى للمناطق التى تسكنها أغلبية كردية ، وهى المناطق الواقعة شرق الفرات وجنوب حدود أرمينيا الجنوبية التى ستثبت فيما بعد ، وشمال حدود تركيا مع سوريا وما بين النهرين • ونصت المادة (٦٤) على أنه اذا قدم الشعب الكردى فى حدود سنة ابتداء من تنفيذ هذه المعاهدة طلبا الى مجلس عصبة الامم معلنا فيه أن أغلبية السكان فى هذه المناطق ترغب فى الاستقلال عن تركيا • واذا وجد المجلس أن هؤلاء السكان جديرون بالاستقلال ، فان تركيا توافق على تنفيذ هذه التوصية وتتنزل عن كل الحقوق والامتيازات التى كانت تمارسها فى هذه المناطق ، على أن تشكل تفصيلات هذا التنازل موضوعا لاتفاقية منفصلة بين دول الحلفاء الكبرى وتركيا • واذا تم هذا التنازل فلن تعترض دول الحلفاء الكبرى على أى اندماج اختيارى يحصل بين هذه الدولة الكردية المستقلة وبين الكرد الذين يسكنون ذلك الجزء من كردستان الذى كان يدخل حينئذ فى ولاية الموصل •

وفى تلك الاثناء كان الانجليز قد احتلوا العراق ، وكان الاتراك قد فوضوا الشيخ محمود الزعيم الكردى الذى كان يتمتع فى مدينة السليمانية بنفوذ كبير ، بادارة منطقة السليمانية مع الحامية التركية فيها ليحكم باسم الدولة العثمانية ، وامدوه بالمال والسلاح بغية اثارة القلاقل ضد الانجليز • وكان يبدو أن السلطات العسكرية البريطانية على استعداد لاقامة منطقة يديرها الاكراد وكانت التعليمات الرسمية التى بعثتها الحكومة البريطانية فى ١٠ مايو ١٩١٩ الى القائم بأعمال المندوب السامى فى العراق – سير أرنولد ولسون – تخوله انشاء لواء عربى فى الموصل تحيط به دولة كردية تتمتع بالاستقلال الذاتى ويباشر فيها السلطة شيوخ الاكراد على أن يستنيروا بنصائح الضباط السياسيين البريطانيين ، وذلك على نمط الولايات الهندية (١٢) •

وحين تقرر وضع العراق تحت الانتداب البريطانى طبقا لمقررات مؤتمر سان

---

[١٠] جلال طالبانى : كردستان والحركة القومية الكردية [بغداد ١٩٧٠] ، ص ٤٨ – ٥٢ •

[١١] نص هذا البند على مايلى « تتأكد للقوميات التى يحكمها الاتراك صحبة آمنة وفرصة كاملة للتطور فى اطار الاستقلال الذاتى » •

[١٢] Hassan Arfa, The Kurds (London, 1966), pp. 111 - 112.

ريمو (١٩٢٠) نصت المادة (١٦) من صك الانتداب على أن بامكان الدولة المنتدبة أن تقيم حكومة مستقلة اداريا فى المقاطعات الكردية • وعندما تشكلت الحكومة المؤقتة فى العراق فى ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠ وبدأت بالاتفاق مع السلطات البريطانية تمهد للاستفتاء لتنصيب فيصل ملكا على العراق ، حاول الانجليز ضمان وضع خاص للاكراد تحت الاشراف البريطانى لترجح كفتهم فى مساوماتهم مع فرنسا التى وعدت فى اتفاق سايكس ـ بيكو بمنطقة الموصل ، ثم تنازلت عنها فى سان ريمو مقابل حصة فى بترولها • وفى تلك الغضون عاد الانجليز فعدلوا عن فكرة تشجيع استقلال الاكراد او حصولهم على الاستقلال الذاتى ، وذلك بعد أن مزقت تركيا ـ بزعامة كمال أتاتورك ـ معاهدة سيفروطالب ثوارها فى الميثاق الوطنى الذى وضعوه فى عام ١٩٢٠ بالسيادة على لواء الموصل • فقد كان الانجليز يخشون أن يؤدى قيام دولة كردية الى اغراء الاكراد بالانضمام من جديد الى الاتراك ، مما يؤدى الى زعزعة مركز الدولة العراقية الناشئة • وما لبثوا ان شنوا الهجوم المسلح على حكومة الشيخ محمود التى كانت الحكومتان العراقية والانجليزية قد سبق أن اعترفتا بحق الشعب الكردى فى تشكيلها ، واستمر القتال حتى عام ١٩٢٤ حين احتلت القوات البريطانية مدينة السليمانية والحقت منطقة كردستان الجنوبية بالعراق • وتم الاتفاق على أن يكون للمناطق الكردية فى ولاية الموصل وضع خاص : فتدرس فيها اللغة الكردية الى جانب العربية ، ويسمح باستعمالها فى المحاكم ، ويعين موظفو الحكومة فيها من الاكراد بقدر الامكان •

وبقيت مسألة الموصل معلقة ولم تحسم نهائيا الى أن اصدرت عصبة الامم فى عام ١٩٢٦ قرارها ووقعت معاهدة ثلاثية انجليزية ـ تركية ـ عراقية اعترفت بالحدود الفعلية القائمة منذ الهدنة باعتبارها الحدود الدائمة بين تركيا والعراق ـ وبذلك تم الحاق لواء الموصل نهائيا بالدولة العراقية الجديدة • وظل المندوب السامى البريطانى يتدخل نشطا فى شئون المناطق الكردية حتى نهاية الانتداب على العراق فى عام ١٩٣٢ (١٣) •

الا أن الوعود التى قطعها الانجليز للاكراد جعلتهم لا يقبلون الوضع الجديد • وفى فبراير ١٩٢٩ قدم ستة من النواب الاكراد فى المجلس النيابى العراقى عريضة الى رئيس الوزراء طالبوا فيها بتشكيل وحدة ادارية كردية خاصة تتمتع بالاستقلال الذاتى فى نطاق الدولة العراقية • وبعد مداولات مع المندوب السامى البريطانى رفضت الحكومة العراقية مطالب الاكراد ، وان يكن قد تم الاتفاق على ازالة أسباب الشكوى بسن قانون اللغات المحلية الذى يجعل اللغة الكردية لغة رسمية فى الاقضية التى يشكل فيها الاكراد أغلبية ساحقة • وتمرد الاكراد من جديد تحت زعامة الشيخ محمود ، الا أنهم هزموا ـ وانتهى دور الشيخ محمود وتمهد السبيل خلال الثلاثينات لتطورات وزعامات جديدة •

البرزانيون :

أما التطورات الجديدة فهى انتقال مركز ثقل الحركة الكردية وقياداتها من الريف الى المدينة ، حيث أصبحت قواعدها من كادحى المدن والطلبة والكسبة والتجار والمتعلمين الذين برزوا فى مقدمة صفوف الحركة الوطنية الكردية ، فى الوقت الذى واصل فيه حزب خويبون (الاستقلال) نضاله ونشاطه فى تركيا وسوريا • وكانت للطلبة الاكراد فى معاهد بغداد رابطة ثقافية اجتماعية وسياسية نوعا ما تجمعهم تحت اسم كومة لى لاوان (جمعية الشباب) ، فنمت بينهم روح التعاون وخدمة الثقافة الكردية • ويسجل عام ١٩٣٥ بداية انتشار الافكار الديمقراطية واليسارية بين شباب الاكراد فى العراق ، فقد كون المثقفون الاكراد علاقات وثيقة مع جماعة « الاهالى » الديمقراطية فى العراق التى كان من أقطابها الكامل الجادرجى (١٤) •

أما القيادة الجديدة فقد تبلورت فى البارزانيين الذين اكتسبوا أهميتهم لاسباب عشائرية ودينية • فقد كان جدهم الشيخ محمد من اعلام الطريقة النقشبندية وصاحب تكية ، فالتف حوله فى موطنه بارزان ـ وهى قرية نائية تقع فى كنف الجبال الشاهقة التى تفصل فضاء عقرة عن نهر الزاب الكبير ـ المريدون وطالبوا المعونة ، فما لبث أن

[١٣] C. J. Edmonds, Kurds, Turks and Arabs (Oxford, 1957), pp. 398 - 9.

[١٤] راجع جلال طالبانى ، المصدر السابق ، ص ٦٦ وما بعدها •

أصبح صاحب السلطة الدينية والزمنية على البارزانيين ٠

وانتقلت السلطة من بعده الى أولاده واحفاده حتى آلت الى الشيخ أحمد أخ الملا مصطفى المشهور ٠ واحتضنت الادارة البريطانية البارزانيين للافادة من بأسهم ، فتوسعوا فى السيطرة على العشائر الضعيفة المجاورة ، مما أدى الى نشوب القلاقل وتدخل الحكومة العراقية لوقف توسعهم ، وانشائها سلسلة من المخافر التى هاجمها البارزانيون هى والقرى الكردية المجاورة ٠ حينئذ قررت الحكومة العراقية شن حملة عسكرية ضد البارزانيين ، واحتل الجيش العراقى المنطقة كلها فى يونية ١٩٣٢ فهرب الشيخ أحمد الى تركيا وانتقلت الزعامة الى أخيه الملا مصطفى الذى لم يخلد الى السكينة ، فاحتلت القوات العراقية المنطقة من جديد فى عام ١٩٣٦ وفر الملا مصطفى الى الجبال ، ثم انتقل الى السليمانية على سبيل الضمانة وحفظا للسلام ٠

وحين نشبت الحرب العالمية الثانية هرب الملا مصطفى من جديد الى بارزان حيث أخذ يتألف الاتباع والانصار ويتصل بالقبائل المجاورة ويصالح خصومه السابقين ، معلنا أنه لا يسعى الى توسيع نفوذه الشخصى أو نفوذ البارزانيين بقدر ما يسعى الى تحرير الامة الكردية بأسرها، بما فى ذلك الاكراد الذين يقطنون تركيا وايران ، مستغلافىذلك ظروف الحرب وسخط الانجليز على عرب العراق الذين حاولوا طردهم والانضمام الى الالمان ٠ ونصح السفير البريطانى نورى السعيد بالنظر الى مطالب الاكراد بروح ودية ، كما طلب من الملا مصطفى الا يقوم بأى هجوم على السلطات العراقية بحكم أن العراق فى ذلك الحين كان متحالفا مع بريطانيا ٠ وأوقف الملا مصطفى هجومه على مراكز البوليس وأرسل نورى السعيد الى المنطقة الكردية وزير الدولة الكردى ماجد مصطفى ٠ وتمخضت المحادثات التى جرت بين الطرفين عن تقديم المقترحات التالية الى الحكومة العراقية :

١ ـ تشكيل ولاية كردية ممتازة تضم مناطق كركوك والسليمانية وأربيل ودهوك وخانقين وأقضية الموصل الكردية : زاخو وعمادية وعقرة وسنجار وشيخان ٠

٢ ـ تعيين وزير كردى يكون مسئولا امام الحكومة العراقية عن ولاية كردستان ٠

٣ ـ تعيين وكيل وزارة كردى فى جميع الوزارات ٠

٤ ـ تتمتع الولاية الكردية باستقلال ذاتى فى المسائل الثقافية والاقتصادية والزراعية ، وتكون السلطة الذاتية فى الولاية مصدرا لكل المسائل الداخلية باستثناء ما يتعلق منها بالجيش والبوليس (١٥) ٠

واعتبر الوزراء العرب فى مجلس الوزراء العراقى هذه المطالب ممعنة فى التطرف ، ورأوا ان الاستجابة لها من شأنها ان تضعف مركز الحكومة ماديا ومعنويا وتنمى الاتجاهات الانفصالية لدى الاكراد ٠ ولهذا لم تستجب الحكومة العراقية لمطالب البارزانيين الذين كانوا يستندون الى حزب الحرية الذى تزعمه الملا مصطفى ، وكان معظم أعضائه من العاملين فى الجيش العراقى او من المهنيين ٠ والى جانب حزب الحرية كان يوجد حزب « هيوا » الذى تأسس فى عام ١٩٣٥ وكان ذا اتجاه يسارى.وكانت صحيفة الحزبآزادى(١٦) ـ بمعنى الحرية ـ تنتهج نهجا شيوعيا واضحا وتطالب بقيام جبهة موحدة ضد الرجعية والاقطاع والامبريالية ٠ ولم يكن حزب « هيوا » (الامل) يكن شيئا من العطف على الزعماء القبليين والاقطاعيين ٠ ورغم اعترافه بالملا مصطفى زعيما للحركة الكردية ، الا أنه كان يشك فى نزعاته الدينية والدكتاتورية ، وان لم يكن يتردد فى استغلال زعامته الى أن يتحقق الاستقلال أو الاستقلال الذاتى وحينئذ يصبح استبعاده فى حيز الامكان ٠

وأصدر حزب الحرية وحزب هيوا مذكرات وتصريحات أرسلت الى الوكالات والسفارات وأهم المجموعات والشخصيات السياسة والثقافية

---

[١٥] انظر معروف جياووك : ماساتبرزان المظلومة [بغداد ١٩٥٤] ، ص١٥٧ وما بعدها ٠

[١٦] ظلت [مزادى] سرية منذ ذلكالوقت حتى اول مايو ١٩٥٩ حين تحولتالى لسان حال الفرع الكردى من الحزب الشيوعى العراقى ٠

ورجال الاعمال فى العراق . وفى اثناء اجتماع الامم المتحدة فى سان فرنسيسكو فى عام ١٩٤٥ ارسلت لجنة كردية الى المجلس خطابا ومذكرة وخريطة ، وعرضت مطالبها الخاصة بقيام كردستان الحرة المستقلة (١٧) . الا أن الامم المتحدة لم تستجب لهذا الطلب ، مما أضرم نيران الثورة من جديد . وتقدمت القوات العراقية ودارت المعارك بين الطرفين ، وهزم البارزانى وفر مع عشيرته بأسرها الى شمالى ايران حيث التحق هو وجماعته بمنطقة أذربيجان الايرانية التى كان يحتلها الجيش السوفيتى . ثم عاد الى العراق بعد جلاء السوفيت عن ايران وسقوط جمهورية مهاباد الكردية فى أذربيجان . وحين حاول استئناف القلاقل هزمته القوات العراقية فبارح العراق هو وبعض جماعته الى أن وصلوا الى الاتحاد السوفيتى حيث أقاموا باعتبارهم لاجئين سياسيين .

جبهة تحرير الاكراد :

وفى خريف عام ١٩٤٥ تأسس الحزب الشيوعى الكردى (شورش) الذى كان من وراء تشكيل جبهة تحرير الاكراد (روزكارى كورد) . وأصبحت الاحزاب والجماعات الكردية كلها يدا واحدة فى الجبهة وتحللت من تشكيلاتها ، باستثناء حزب شورش الذى احتفظ بتنظيماته الداخلية . وأخذ نفوذ جبهة تحرير الاكراد يزداد بالتدريج ، وسرعان ما شرعت فى العمل والتنظيم وتحولت الى جبهة وطنية كردية قوية أعلنت البرنامج التالى (١٨) :

اولا – توحيد وتحرير كردستان الكبرى . وبما أن مركز الجبهة فى كردستان العراقية ، فانها تكافح لنجاة العراق من نفوذ الاستعمار والحكومات الرجعية التى لم تزل من اكبر العوائق فى طريق تقدم اكراد العراق للوصول الى الغاية الكبرى وهى الحرية وحق تقرير المصير .

ثانيا – السعى لنيل الاستقلال الادارى لكردستان العراقية الذى هو خطوة كبيرة لتقرير مصير الاكراد .

ثالثا – السعى لرفع كل أنواع الاضطهاد والتفريق القومى الذى يتناول الاكراد والاقليات الاخرى .

رابعا – السعى لايجاد وتقوية العلاقات مع الاحزاب والمراكز الكردية خارج العراق لتوحيد المساعى للوصول الى الهدف الاسمى (حق تقرير المصير والتحرر) .

خامسا – السعى لاصلاح شامل للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، بتوفير الحقوق الديمقراطية ، وبرفع مستوى الزراعة والصناعة ونشر المعارف ، واحياء التاريخ والادب الكردى .

سادسا – تعميم استعمال اللغة الكردية فى كافة الدوائر والمدارس ضمن المناطق الكردية .

سابعا – العمل على ايضاح القضية الكردية لجميع الامم ، وخاصة امم الشرق الاوسط .

ثامنا – العمل على ايجاد العلاقات والتعاون مع الاحزاب والمنظمات الديمقراطية .

تاسعا – العمل على اقامة العلاقات السياسية مع الدول الديمقراطية لمكافحة خطط الاستعمار والرجعية وعملائهما الساعية لاحياء ميثاق سعد اباد ، ومكافحة كافة التكتلات الاستعمارية والرجعية التى تعرقل الحريات عامة ، وحرية الاكراد خاصة .

وحين اجتمع مؤتمر وزراء الخارجية فى موسكو أرسلت اليه جبهة روز كارى مذكرة شرحت فيها أهدافها ، وأرسلت مذكرة أخرى مسهبة بهذا المعنى الى هيئة الامم المتحدة التى انعقدت فى لندن . كما ارسلت مذكر عن طريق المفوضية المصرية فى بغداد الى الحكومة المصرية أيدت فيها « الحركة الوطنية التحررية الكبرى فى مصر » فى عام ١٩٤٦ ، وضمت صوتها الى صوت مصر فى المطالبة بالجلاء التام عن وادى النيل واشترك الاكراد فى المظاهرات التى نظمت فى بغداد تأييدا لنضال الشعب المصرى (١٩) .

وتحت تأثير حزب شورش وجبهة روزكارى ،

---

[١٧] عن هذه الجمهورية انظر كتابى ابجلتون وعرفه السابق ذكرهما .
[١٨] احمد فوزى : خناجر وجبال ـ قاسم والاكراد [١٩٦١] ، ص ١٠٢ وما بعدها .
[١٩] خناجر وجبال ، ص ١٠٥ .

لقحت الحركة التحررية للشعب الكردى بالافكار التقدمية الجديدة ، واصبحت الماركسية اللينينية الفلسفة المفضلة لدى الشباب المثقف والعاملين فى حقل الحركة التحررية الكردية وساعد على ذلك وجود السوفيت فى جزء من كردستان ايران ومساندتهم لنضال الشعب الكردى هناك . وحين أعلنت جمهورية مهاباد فى اذربيجان الايرانية ، قام الحزب الديمقراطى الكردستانى مفتتحا بتأسيسه صفحة جديدة من كفاح الشعب الكردى المنظم ، هو عهد تنظيم الاحزاب الطليعية الديمقراطية الكردستانية . وقد أيقظ قيام الحزب الديمقراطى الكردستانى فى مهاباد وانجازاته ونضالاته وقيامه بتأسيس جمهورية كردستان ، الشعور القومى لدى الشعب الكردى على نطاق كردستان كلها ، فوسع وعزز الحركة التحررية الكردية وأسهم فى جعلها حركة جماهيرية ، وأحيا فى نفوس الاكراد جميعا امال التحرر والحرية والوطنية والديمقراطية(٢٠)

الحزب الديمقراطى الكردستانى (البارتى) :

وفى الاتحاد السوفيتى، قامت هيئة تحت الرئاسة الفخرية للملا مصطفى البارزانى وأصدرت بيانا دعت فيه الوطنيين والجمعيات الكردية فى العراق للنضال والاتحاد لتأسيس حزب ديمقراطى طليعى جديد . وتكون مؤتمر الحزب من أعضاء مؤتمرى روزكارى وشورش الذين قرروا تشكيل الحزب الديمقراطى الكردستانى المعروف باسم البارتى . وكان منهاج الحزب وميثاقه الوطنى(٢١) تأكيدا على اهداف الشعب الكردى فى نيل حقوقه القومية والديمقراطية ضمن الوحدة الوطنية للعراق ، كما أكد الاخوة العربية الكردية ، ودعا الى الكفاح المشترك بين الشعبين العربى والكردى ضد الاستعمار والرجعية والحكم الموالى للاستعمار والرجعية، ومن أجل تحرر العراق واستقلاله الناجز ، واقامة نظام ديمقراطى برلمانى سليم فى العراق . ودعا المنهاج الى اجراء اصلاحات فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، ونص على تأميم الصناعات الثقيلة والمصادر الصناعية والمعدنية والبنوك ومكافحة الامية ونشر التعليم العالى وتأسيس جامعة كردستان وتنمية اللغة الكردية وآدابها ونشر الثقافة فى كردستان وجعل اللغة الكردية رسمية فى المدارس والدوائر . وفى المؤتمر الثالث للحزب (١٧ ديسمبر ١٩٥٣) أدخل بندا خاصا بالاصلاح الزراعى والقضاء المبرم على النظام الاقطاعى .

وما لبث ان دب النزاع بين البارتى وبين الحزب الشيوعى العراقى الذى أنكر كون الاكراد امة متميزة ، وبالتالى حق الشعب الكردى فى تقرير مصيره بنفسه ، وذلك على اعتبار أن الحزب الشيوعى العراقى هو قائد نضال الشعب العراقى عربا واكرادا . واعتبر الشيوعيون البارتى حزب البورجوازية القومية ، بينما أصر البارتى على اعتبار نفسه حزبا طليعيا ديمقراطيا يمثل مصالح الفلاحين والكادحين والكسبة والمثقفين الثوريين. الا أن الحزب الشيوعى ما لبث أن عدل موقفه ، فأقر مؤتمره المنعقد فى عام ١٩٥٦ كون الاكراد أمة وحق تقرير المصير للشعب الكردى وحق وجود حزب ديمقراطى ، وثبت وجوب كفاح الشعبين العربى والكردى المشترك ضد الاستعمار من اجل الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير وبمشروعية طموح الشعبين العربى والكردى الى التحرر والوحدة القومية . كما تبنى الاستقلال الذاتى لكردستان العراق حيث أقر أن الاستقلال الذاتى وفق اتحاد اختيارى كفاحى أخوى تدبير موقوت بظروفه تقتضيه مصلحة الشعبين العربى والكردى ، وبصورة جلية مصلحة الشعب الكردى نفسه — وهو بهذا المعنى ليس حلا نهائيا للمسألة القومية الكردية ولا يمكن أن يكون بديلا عن حق تقرير المصير للامة الكردية . كما اعترف الحزب الشيوعى العراقى فيما بعد بأن الحركة التحررية القومية للشعب الكردى ذات مضمون ديمقراطى عام لانها منبعثة من طموح الامة الكردية الى التحرر والوحدة القومية ولانها موجهة ضد الاضطهاد القومى وضد الاستعمار وعملائه — كذلك فهى حليف لا غنى عنه لنضال الطبقة العاملة والجماهير الشعبية وكافة القوى الديمقراطية فى بلدان الشرق الاوسط فى الكفاح ضد الاستعمار ومن أجل الديمقراطية .

ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ :

لم يشهد العراق فى الفترة الممتدة بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٥٨ قلاقل قبلية أو انتفاضات قومية ،

---

[٢٠] جلال طالبانى ، المصدر السابق، ص ٧٧ .

[٢١] نفس المصدر ، ص ٨٦ وما بعدها .

فقد عمد نورى السعيد الى الكبت والضغط تمهيدا لربط العراق بعجلة الاحلاف الاجنبية ، وفجأة قامت الثورة فى العراق وقضت على نورى السعيد والنظام الملكى، ورحب بها الاكراد منذ اليوم الاول بعد ان اعلنت أنها على استعداد لانتهاج سياسة متحررة ازاءهم ، وطالبوا بالاستقلال الذاتى • وفى ٢٧ يولية أعلن الدستور المؤقت الذى نص على أن العرب والاكراد شركاء فى الوطن العراقى وأكد حقوقهم القومية فى نطاق الوحدة الوطنية ، وعاد الملا مصطفى ورفاقه من الاتحاد السوفيتى ، وأعلن برنامج الحزب الديمقراطى الكردستانى الذى أصدر صحيفته خه بات (النضال) التى ساندت الثورة وزعيمها عبد الكريم قاسم • وشكل البارزانى وأنصاره والشيوعيون العراقيون حلقة للاتصال بين قاسم والاتحاد السوفيتى ، وقدمت له الحكومة الاسلحة لتمكنه من التصدى لاعداء الثورة : شيوخ العرب والاغوات الاكراد وملاك الاراضى الموالون للملكية وانصار القومية العربية الداعون للوحدة مع مصر ، وصرح لاعضاء البارتى بامتلاك السلاح، وانضم كثير من رفقاء البارزانى فى الاتحاد السوفيتى الى قوات « المقاومة الشعبية » التى كان الشيوعيون يلعبون فيها دورا بارزا والتى وضعت قيادتها فى يد كولونل كردى•

ولما كان البارزانى قد عاد وشيكا من الاتحاد السوفيتى حيث تلقن فكرة استقلال كل الاكراد بتركيا وايران والعراق ، فانه قرر عقد مؤتمر كردى عام فى بغداد يحضره مندوبون عن أكراد العراق وايران وتركيا ، وتكون مهمته وضع برنامج لتحقيق الاستقلال الذاتى ثم الاستقلال التام لكل الاكراد • الا أن هذا الهدف لم يكن يتمشى مع أهداف الشيوعيين العراقيين الخاصة بالعمل على طبع العراق بالطابع الشيوعى •ولم يرحب عبد الكريم قاسم بمشروع البارزانى، فهو على استعداد لتحويل العراق الى دولة عربية كردية كاجراء مضاد لاتجاهات الوحدة مع مصر وقتذاك دون أن يصل به الامر الى حد الموافقة على انفصال المناطق التى يسكنها الاكراد وانضمامها الى المناطق الاخرى التى يسكنها الاكراد فى تركيا وايران •

وبعد فشل المحاولة الاولى التى قام بها عبد السلام عارف ورشيد عالى الكيلانى وكان هدفها القضاء على عبدالكريم قاسم، ازدادت حاجته الى الاكراد لكى يتسنى له أن يوازن العناصر الموالية لسياسة الرئيس جمال عبدالناصر التى كان عددها كبيرا فى الجيش• وفى ٨ مارس ١٩٥٩ ثارت الموصل بزعامة الضابط عبد الوهاب الشواف — وحينئذ أصبح قاسم فى موقف حرج : فلو أرسل حاميات من بغداد لقمع الموصل ، لثارت عليه العناصر القومية فى بغداد ولهذا طلب من شيوعيى الموصل أن يضربوا الشواف ومن البارزانيين أن يهجموا على الموصل ويسحقوا حركة الشواف قبل أن تصل الى المدينة قبيلة شمر الموالية لثورة الشواف التى كانت قد تحركت من سوريا • وحث البارزانى الاكراد على الزحف من الجبال دفاعا عن أنفسهم فى وجه « الشوفنية العربية » (٢٢) ، وحاصر الاكراد الموصل وساندهم الشيوعيون وقضى على حركة الشواف • وكان الاكراد حين قاموا بذلك يأملون أن يساعدهم عبد الكريم قاسم فى الحصول على الاستقلال الذاتى • وفى يوليه ١٩٦١ قدم البارزانى باسم الحزب الديمقراطى الكردستانى عريضة طالب فيها بالاستقلال الذاتى الموسع فى نطاق الدولة العراقية ، على أن ينفق فى كردستان قسط كبير من عائد صناعة البترول فى منطقة كركوك — الموصل • ورفض مجلس قيادة الثورة العراقية هذا المطلب على اعتبار انه يمس وحدة العراق السياسية والاقليمية ، خاصة وأن قبوله كان من شأنه أن يشجع الشيعة على المطالبة بالاستقلال الذاتى (٢٣) .

وحينئذ انفصم التحالف المؤقت بين قاسم والاكراد ، فلم يبق أمامه سوى محاولة حكم العراق باتباع أسلوب فرق تسد ، وانقلب على اليسار ، وبدأ يتقرب من زعماء الزيباريين الاعداء التقليديين للبارزانيين ومنافسيهم فى السعى الى تزعم اكراد العراق (٢٤) • ولم تلبث الحرب ان

---

[٢٢] Uriel Dann, Iraq under Qassem (New York, 1969), p. 172 & p. 174.

[٢٣] Arfa, op. cit., p. 135.

[٢٤] Eliezer Be'eri, Army Officers in Arab Politics and Society (London and New York, 1970), pp. 189 - 191.

نشبت بين الاكراد والحكومة العراقية ٠ وحينئذ كان الشعور القومى الكردى قد اشتد ساعده ٠ فانحاز كثير من شباب القبائل الى الثوار ، كما انضم اليهم عدد من الجنود وصف الضباط والضباط الاكراد العاملين فى الجيش العراقى . واستمر القتال حتى سقوط عبد الكريم قاسم فى فبراير ١٩٦٣ ٠

عبد السلام عارف والاكراد :

ابدى عبدالسلام عارف استعداده للتفاوض مع الاكراد ومنحهم الاستقلال الذاتى بشروط معقولة ٠ وحين تقدم الاكراد بمطالبهم ، انزعجت الحكومة العراقية من تشددهم وذكرت أنها لن تبت فى المسألة الا بعد أن تتضح نتائج المفاوضات الثلاثيه بين مصر وسوريا والعراق ٠ وسمحت الحكومة العراقية لجلال طالبانى - أحد اقطاب الثورة الكردية - بالحضور الى القاهرة حيث اجتمع بالرئيس جمال عبد الناصر الذى لم يرتبط معه بشىء محدد مع استمرار مايبديه من عطف على القضية الكردية. ثم قدم الوفد الكردى الى الوفود المصرية والسورية والعراقية مذكرة بتاريخ ٨ ابريل ١٩٦٣ جاء فيها ما يلى :

أولا - فيما اذا بقى العراق بدون تغيير فى كيانه ، يقتصر مطلب الشعب الكردى فى العراق على البيان الصادر من الجمهورية العراقية بشأن الحقوق القومية للشعب الكردى على اساس اللامركزية ٠

ثانيا - اذا انضم العراق الى اتحاد فدرالى يجب منح الشعب الكردى فى العراق حكما ذاتيا بمفهومه المعروف غير المتأول ولا المضيق عليه ٠

ثالثا - اذا اندمج العراق فى وحدة كاملة مع دول عربية اخرى يكون الشعب الكردى فى العراق اقليما مرتبطا بالدولة الموحدة على نحو يحقق الغاية من صيانة وجوده ٠ وينفى فى الوقت نفسه الانفصال ويضمن تطوير العلاقات الوثيقة بين الشعبين الشقيقين نحو مستقبل أفضل (٢٥)٠

وبعد أسبوع واحد من تصديق الحكومات الثلاث على ميثاق الدولة الاتحادية الذى تم التوقيع عليه فى القاهرة فى يوم ١٧ ابريل ١٩٦٣ تقدم الوفد الكردى المفاوض الى الحكومة العراقية بمشروع معدل لمقترحاته السابقة (٢٦) اشترط أن يتضمن الدستور العراقى نصوصا لجهاز تشريعى أعلى للجمهورية ولرئيس الجمهورية والحكومة وتنظيم الجهاز المختص بممارسة الشعب الكردى لحقوقه القومية فى الامور التشريعية والتنفيذية والقضائية فى منطقة كردستان التى يجب أن تكون لها ماليتها المتكونة من الموارد المحلية وحصة كردستان بنسبة عدد سكانها الى عدد سكان العراق من الموارد العامة - كما طالب الوفد الكردى بأن يكون نائب رئيس الجمهورية كرديا وينتخبه شعب كردستان بالطريقة التى ينتخب بها رئيس الجمهورية العراقية ، وان يمثل شعب كردستان فى المجلس الوطنى العراقى بعدد من النواب يتناسب مع نسبة عدد سكانه الى سكان العراق ، على أن تطبق النسبة العددية فيما يتعلق بعدد الوزراء والموظفين وفى الجامعات والكليات العسكرية وكليات الشرطة ٠

وأبدت الحكومة العراقية استعدادها لقبول بعض مطالب الاكراد ، كأن تصبح لغتهم رسمية فى كردستان الى جانب العربية،وأن يفتتح المزيد من المدارس الابتدائية والثانوية والعليا بل وجامعة كردية فى كردستان ، وأن يفضل الموظفون الاكراد على غيرهم فى المناطق الكردية ٠ الا انها لم تقبل المطالب العسكرية والمالية التى تقدم بها الاكراد ، على اعتبار أن قيام تشكيلات عسكرية كردية وحصول الاكراد على الاستقلال المالى مما يغريهم بالتفكير فى الانفصال ٠ وفى تلك الاثناء أخذ الاكراد يتسلحون ، واستؤنف القتال فى يونيه ١٩٦٣ ، وأنشأت الحكومة قوة « فرسان صلاح الدين الايوبى » ، وهى قوات غير نظامية اشترك فيها الاكراد المناوئون للبارزانيين ، كما أنشأت قوة « فرسان خالد بن الوليد » ، وهى أيضا قوات غير نظامية اشترك فيها بعض رجال القبائل العربية فى لواء الموصل ٠ وأرسلت سوريا قوات للاشتراك فى الحرب ضد الاكراد ٠ الا أن الرئيس عبد الناصر تدخل سياسيا فأوقف القتال فى فبراير ١٩٦٤ وتم تبادل الاسرى ، ووعدت الحكومة

---

[٢٥] جلال طالبانى ، المصدر السابق ، ص ٢٠ - ٢١ ، محمود الدرة،المصدر السابق ، ص ٢١٥ - ١٧ ٠

[٢٦] انظر نص المشروع فى عدد الدرة ، ص ٢١٨ وما بعدها ٠

العراقية بحل المنظمات العسكرية الكردية التابعة لها ٠ وفك الاكراد الحصار المضروب على بعض القوات العراقية وعادت الادارة العراقية الى المنطقة الكردية ، وأعلنت خطة لاعمارها ٠

وما لبثت حكومة عبد السلام عارف ـ بعد تنحية البعثيين عن مراكز الحكم فى أكتوبر ١٩٦٤ ـ أن أصدرت دستورا مؤقتا جاء فيه أن « الشعب العراقى جزء من الامة العربية هدفه الوحدة العربية الشاملة » ٠ وعد الاكراد ذلك تراجعا عما نص عليه الدستور المؤقت لثورة ١٤ تموز من حيث أن العرب والاكراد « شركاء » فى الوطن العراقى ، فما لبث البارزانى أن قدم مذكرة الى عبد السلام عارف فى ١١ أكتوبر ١٩٦٤ طالب فيها « بحق الشعب الكردى فى الحكم الذاتى ضمن جمهورية عراقية دستوريةوديمقراطية »، وطالب بحل الفرسان وتجريدهم من السلاح واعادتهم الى أماكنهم ٠ وطالب ـ فى حالة قيام وحدة اواتحاد بين الجمهورية العراقيةوأى قطرعربى آخر بأن تصبح ولاية ـ او محافظة ـ كردستان اقليما يتمتع بنفس الحقوق التى تتمتع بها الاقاليم المكونة للوحدة او الاتحاد وتلتزم بنفس واجباتها (٢٧) . وردت الحكومة العراقية على هذه المطالب بطلب حل قوات الانصار الكردية « البشمركة ، ولم تصل المباحثات بين الطرفين الى نتيجة ، واستؤنف القتال فى أوائل عام ١٩٦٦ ٠

الاتفاقية الاخيرة :

وفى السنوات الاخيرةوسع البارزانىسيطرته على كردستان ، فأصبح زعيما لتحالف قبلى وللحزب الديموقراطى الكردستانى فى نفس الوقت ٠ وسارت حكومة عبد السلام ثم عبد الرحمن عارف على نفس الخطة القديمة : ضرب البارزانبين بالزيباريين وغيرهم من القبائل التىلا تقبل سيطرة البارزانيين ، مع اغداق الاموال عليهم وصيانة سلطاتهم وامتيازاتهم العشائرية ، وقصف مواقع الثوار بالطائرات وارسال الطوابير العسكرية لاخضاعهم ٠ ولكنها لم تصب فى ذلك نجاحا كبيرا نظرا لوعورة المناطق الجبلية التى كان البارزانيون على علم وثيق بتفاصيلها ، واتقانهم اساليب حرب العصابات ٠ وبدا الملا مصطفى البارزانى وكأنه الرئيس غير المتوج لكردستان حيث أخذ يجبى الرسوم والضرائب والاتاوات ويرهب خصومه ويجتذب الشباب الاكراد الذين انخرطوا فى الحزب الديمقراطى الكردستانى ٠ بل لقد حاول الملا مصطفى أن يظهر بمظهر المحرر لكل العراق : فطالب بالديمقراطية الكاملة وبالحياة البرلمانية فى كل أنحاء العراق وتبنى قضية الاقليات القومية والدينية الاخرى فى العراق ٠

وفى أكتوبر ١٩٦٩ قدم البارزانى مذكرة الى هيئة الامم المتحدة(٢٨) شكا فيها من « الحرب العنصرية التى يشنها حكام العراق ضد الشعب الكردى » واتهم الحكام البعثيين بمحاولة ابادة الشعب الكردى ومحوه محوا تاما كشعب يسعى الى الاحتفاظ بلغته وثقافته وقوامه القومى ٠ والحق بالمذكرة ملاحق تورد النصوص التى تضمنت حقوق الاكراد منذ معاهدة سيفر [١٩٢٠] . واحتوى الملحق السادس على تنديد بالوضع الصحى والتعليمى فى كردستان ، كما تضمن الملحق السابع وقائع عن « الحالة المؤسفة التى يعيشها المسيحيون العراقيون تحت حكم البعثيين » ٠ ويبدو أن حكومة البعث الحاكم فى العراق قد أحست بآثار حملة الرأى العام العالمى منذ عمليات الشنق الجماعى العلنى التى أجرتها ، فحاولت تعديل سياستها الداخلية وفق الاتجاهات التى يشير اليها ضغط اليسار العراقى ٠

وفى ١١ مارس ١٩٧٠ صدر البيان الذى اعترف « بالوجود الشرعى للقومية الكردية » على ان يتكرس هذا الاعتراف نهائيا فى نصوص الدستور المؤقت ونصوص الدستور الدائم ٠ وأقر البيان جميع الحقوق الثقافية واللغوية للقومية الكردية ، فأوجب تدريس اللغة الكردية فى جميع المدارس والمعاهد والجامعات ودور المعلمين والمعلمات والكلية العسكرية وكلية الشرطة، كما أوجبتعميم الكتب والمؤلفات الكردية العلمية والادبية والسياسة المعبرة عن المطامح الوطنية

---

[٢٧] انظر نص المذكرة فى عبدالدرة ، المصدر السابق ، ص ٣٦٠ ـ ٣٧١ ٠
[٢٨] طبع كتيب يتضمن هذه المذكرةفى مطبعة خه بات .

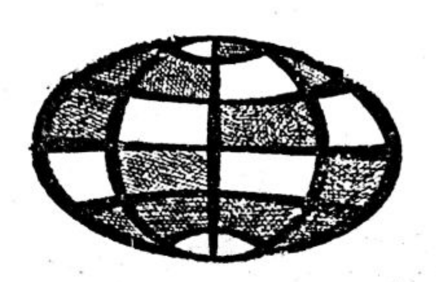
والقومية للشعب الكردي وتأسيس مديرية عامة للثقافة الكردية • ونص على ان تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية فى المناطق التى يشكل الاكراد غالبية سكانها ، وتكون اللغه الكردية لغة التعليم فى هذه المناطق وتدرس فى كافة المدارس التى تدرس باللغة الكردية ، كما تدرس فى بقية انحاء العراق كلغة ثانية فى الحدود التى يرسمها القانون • وتقرر ان يشارك الاكراد فى الحكم ، وان لا يتعرضوا للتمييز فى تقلد الوظائف العامة، على ان تراعى النسبة العادلة ومبدأ الكفاءة ونسبة السكان ، وان يكون الموظفون فى الوحدات الادارية التى تسكنها كثرة كردية من الاكراد او ممن يحسنون اللغة الكردية • أما فيما يتعلق بالاعمار فقد تقرر تشكيل هيئة من ذو الاختصاص للنهوض بالمنطقة الكردية من جميع الوجوه وبأقصى سرعة ممكنة وتعويضها عما أصابها فى السنوات الاخيرة وتطبيق الاصلاح الزراعى فيها •

وجرى الانفاق على تعديل الدستور المؤقت بحيث ينص على ان الشعب العراقى يتكون من قوميتين رئيسيتين هما القوميتان العربية والكردية ، وأن يقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردى القومية وحقوق الاقليات كافة ضمن الوحدة العراقية ، وان يكون احد نواب رئيس الجمهورية كرديا ، ويسهم الشعب الكردى فى السلطة التشريعية بنسبة سكانه الى سكان العراق

وتم الاتفاق على توحيد المحافظات والوحدات الادارية التى تقطنها كثرة كردية وفقا للاحصاءات الرسمية التى سوف تجرى ، وتسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الادارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردى فيها لمجمل حقوقه القومية ضمانا لتمتعه بالحكم الذاتى •

ولقد رحب الشعب العراقى فى مجموعه بالاتفاقية التى انهت حربا اهلية استمرت ٩ سنوات . واعلنت صحيفة خه بات (٢٩) ان هذه الاتفاقية ــ اذا سار كل شيء على ما يرام ــ ستعود على الشعب العراقى بعربه وأكراده وعلى الحركة الوطنية العراقية بفوائد ومكاسب كثيرة ، ولن يقتصر أثرها على العراق ، بل سيتعداه الى نطاق القوميتين الشقيقتين العربية والكردية . كما رحبت الدوائر العربية خارج العراق بالاتفاقية وعدتها مقدمة للاسهام الايجابى من جانب العراق فى معركة التحرير • وعدتها الدوائر التقدمية نموذجا لحل مشكلة القوميات المتعددة فى داخل الوطن العربى •

وكلنا أمل فى أن يعمل كلا الجانبين على تطبيق نصوص الاتفاقية باخلاص وجدية ، حتى يتجنب العراق الفتن الداخلية التى أثرت كثيرا فى تطوره الداخلى وعرقلت جهوده ودوره الايجابى المرموق فى معركة التحرير العربية ضد الرجعية والامبريالية والصهيونية •



---

(٢٩) العدد رقم ٥١٦ه اذار ١٩٧٠ م



نكبة فلسطين
فى الفكر السياسى العربى

على الدين هلال

عضو بعثة كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة للحصول على الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة ماكجيل بكندا

من

الملاحظ انه بينما صدرت عدة دراسات اسرائيلية تحلل موقف المثقفين العرب من نكبة فلسطين وترصد التفسيرات المختلفة التى قدموها لما حدث (١) فان احدا من المفكرين العرب لم يتقدم للكتابة فى هذا الموضوع .

وهذه المقالة لا تعدوا أن تكون محاولة لدراسة موقف قطاع من المثقفين العرب من واقع كتاباتهم، وعرض للتفسيرات التى قدموها للنكبة .

ويستحسن منذ البداية ان نقوم بتحديد المصطلحات المستخدمة فى هذه الدراسة · أما ما نشير اليه باسم النكبة ، فهو سقوط المجتمع العربى

---

[١] انظر باللغة العبرية

Yehoshafat Harkabi, Ha-Aravim.

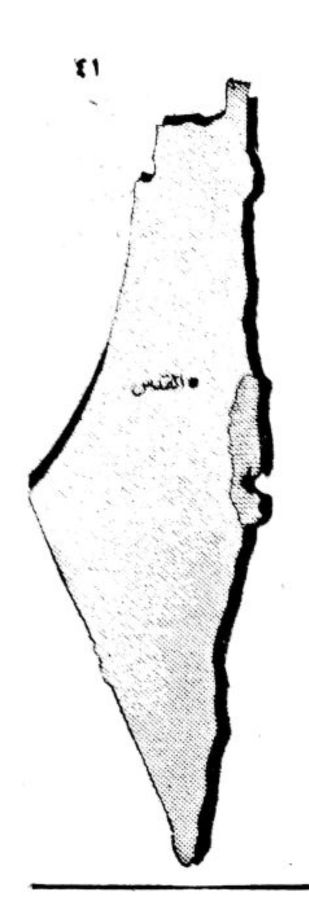
B'sikhsukh Israel-Arav (Tel Aviv : Dvir Publishers 1968).

وكذلك لنفس المؤلف مجموعة مقالات ترجمها من العربية الى العبرية مع تلخيص وتعليق باللغة الانجليزية انظر

Lekah Ha'aravim miterusatam (Tel Aviv, Am oved, 1970).

Shimon Shamir, The attitudes of Arab Intellectuals to the six days war, in the proceedings of the 1969 annual conference of American Academic Association for Peace in the middle East, pp. 5 — 32.

وهذه هيئة تتبنى وجهة النظر الصهيونية والاسرائيلية ، ولكن تدعى الحياد .



فى فلسطين تحت معاول الغزو الصهيونى الذى بدأ فى التسلل منذ بداية القرن العشرين والذى يتمثل عسكريا وسياسيا فى احداث مايو ١٩٤٨ كذلك ترمز الى المواجهة العربية لاسرائيل فى الفترة التى تلت قيام دولة اسرائيل حتى عدوان يونيو ١٩٦٧ والاحداث التى تلت ذلك .

ونشير الى موقف المثقفين العرب من التفسيرات التى قدموها لهذه الاحداث ، ونسارع الى القول بأن هذه الدراسة لن تتعرض إلا للتفسيرات العلمية الجادة · كما يجدر القول بأن الدراسة لا تدعى انها حصرت كل الكتابات الجادة ، بل ان الاراء المذكورة هى على سبيل المثال فقط ·

فى عام ١٩٤٨ حدثت اول مواجهة فاصلة جادة بين عناصر الغزو الصهيونية بمقوماتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وقوى المجتمع العربى بظروفه الاقتصادية والاجتماعية فى ذلك الوقت ·

وأيا كانت الظروف التى اكتنفت حرب فلسطين ، فان هذا الحدث التاريخى كان نقطة تحول فى التطور العربى ، واحساس المثقفين العرب بمشاكل مجتمعاتهم ·

ثم جاءت احداث ١٩٦٧ لتطرح من جديد مشكلة الوطن العربى على مثقفيه ومفكريه · وبدأ العقل العربى من جديد يعيد النظر فى القضايا التى طرحتها النكبة عام ١٩٤٨ ويطيل التفكير فى المتاعب التى اعتورت طريق التطور الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع العربى فى الفترة ما بين ١٩٤٨ و ١٩٦٧ ·

ثلاثة تيارات :

عندما بدأ المفكرون العرب يشرحون ماذا حدث سواء فى ١٩٤٨ او فى ١٩٦٧، كان اسهل الحلول وأحبها للقلوب هو ان يرجعوا كل شىء الى دور

الاستعمار والسيطرة الغربية على الدول العربية ·
هذا الاتجاه هو تعبير مرضى عن حالة الشلل الفكرى التى اعترت قطاعا من المثقفين العرب الذين يفسرون التاريخ المعاصر لوطننا على أساس وجود « مؤامرة » عالمية ضد التقدم العربى ، دون أن يكلفوا انفسهم مؤونة النظر الى المشاكل الحقيقية للمجتمع ، وقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاوضاع السياسية والتنظيمية التى تعيش فى ظلها الشعوب العربية المختلفة .

تيار ثان فسر ماحدث على أساس وجود اخطاء فى « التكتيك » أو فى أسلوب العمل . ومن الامثلة على ذلك الكاتب اليسارى غسان كنفانى الذى كتب يقول « ان العرب لم يرموا بقوتهم جميعهم فى المعركة ، وان هذا يعنى ببساطة اننا لم نهزم · بالنسبة للعرب ليس من المبالغ فيه ان يقال بأنهم خاضوا حربا « بالدوريات » ضد كل طاقة العدو ومؤازريه مجتمعة ، وبمقدار ما تعنى هذه الحقيقة من الخطأ ، تعنى من وجهها الاخر من الامل . وبمقدار ما تعنى من انها كانت خسارة لمعركة تعنى بأنها احتمال لربح كبير · ويشير الكاتب الى ما يسميه باستعلاء المثقفين عندما يشيرون الى الجانب الحضارى للمعركة ، ويقدم امثلة من ديان بيان فو والجزائر وفيتنام (٢) · كاتب يسارى آخر هو انور عبد الملك يشير ايضا الى نموذج فيتنام ، ولا يعطى اهتماما كبيرا للجانب الحضارى (٣) · نفس الموقف اتخذه الشاعر العراقى اليسارى عبد الوهاب البياتى الذى قال « وأنا اعتقد أن جهود العرب لو تضافرت فى كل مكان لاستطعنا ان ننتصر فى معركتنا او نرد على النكسة على الاقل · وانا اعتقد ايضا ان سبب هزيمتنا لا يعود الى التخلف التكنولوجى او الحضارى كما يزعم البعض ، فهناك شعوب مثل شعب كوريا وشعب فيتنام قد استطاعت الصمود امام الامبريالية الامريكية ، بل واستطاعت الحاق الهزيمة بها · وذلك لا يعود كما اعتقد الى التقدم التكنولوجى او الحضارى لهذين البلدين لانهما بلدان متخلفان ، وانما الى الايديولوجية الحديثة التى يؤمن بها هذان الشعبان ، والى تكاتف وتضافر وتعاون ابناء هذين الشعبين » (*) .

أما التيار الثالث – وهو محور هذه الدراسة – فهو ينطلق من نظرة علمية لتطور المجتمع ، مؤداها اولا ان كل خير يمكن أن يصاحبه شر ، وان كل مصيبة يمكن أن تكون بداية تغير الى طريق أفضل ، وان العنصر الحاسم فى أى حدث تاريخى هو دور العامل الانسانى وقدرته على تحليل التطور التاريخى الذى يحدث امام عينيه ، وتحديد المتغيرات التى تدخلت لخلق وايجاد هذا الحدث . ثم على ضوء ذلك كله يحدد دوره كعنصر خالق ومبدع فى حركة التطور . وثانيا أن حركة التطور الاجتماعى والتاريخى لا تعرف المفاجآت أو الاحداث الخارقة ، ولكنها تحدث نتيجة لتخمر بطىء وتراكم لجزئيات بسيطة ، وحتى عندما تبدو النتائج مفاجئة لنا جميعا ، فانها فى الحقيقة نتاج تفاعل طويل · يترتب على ذلك انه فى تحليل أى حدث تاريخى ، يجب معرفة التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تستتر خلفه ، وتخلقه فى لحظة معينة ·

وسنعرض الان لبعض نماذج من فكرنا العربى ، تناولت بالتفسير والتحليل معنى النكبة ، نقول سنعرض لكل من هذه الاراء بأمانة دون أن يعنى ذلك موافقتنا على كل ما جاء فيها ·

نماذج من الفكر العربى :

لعله يجب بدء هذه النماذج بالدكتور قسطنطين زريق الذى استعمل كلمة النكبة للدلالة على ما حدث فى فلسطين ، والذى أصدر فى اغسطس ١٩٤٨ كتابه الهام بعنوان «معنى النكبة» (٤) الذى لخص فيه الموقف بانه تضمن انهيارا فى القيم ، وتشكيكا للعرب فى حكوماتهم وقياداتهم وفى انفسهم كأمة (٥) . أكد ان النصر على الغزوة الصهيونية لن يتم فى معركة واحدة ، وانما هو كفاح ذو مراحل متعددة ، وا ساليب مختلفة ، وان النصر يكمن فى التغير الموضوعى لحالة العرب

---

[٢] مجلة الحرية البيروتية عدد ٣٦٨ بتاريخ ٢ يوليو ١٩٦٧ .
[٣] انظر مقالا له بمجلة :
New Left Review, No. 45, October 1967.
[*] مجلة الحرية البيروتية عدد ٣٩٠ بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٦٧ .
[٤] اعتمدنا فى هذه الدراسة على الطبعة الثانية للكتاب التى صدرت عن دار العلم للملايين . والجدير بالذكر ان الكتاب ترجم الى الانجليزية
The meaning of Disaster, translated by R.B. Winder (Beirat : Khayat, 1956).
[٥] معنى النكبة ص ٧

السائدة ونوع التفكير، وانماط التصرف والسلوك.

وبعد ان ينحي باللائمة على اولئك الذين صوروا المعركة مع الصهيونية كنزهة عسكرية ، والذين يتهربون من رؤية نقاط الضعف في الحياة العربية، والذين يرفضون اتخاذ العلم منهاجا للحياة والسلوك ، والذين يفسرون ما حدث بنقص في الدعاية أو بنقص في الاستعداد (٦) .

بعد ذلك كله يقول الدكتور زريق ان النكبة ـ كأى حدث تاريخي آخر ـ لها نوعان من الاسباب : اسباب قريبة واسباب بعيدة . اما الاسباب القريبة ، فيمكن تلخيصها في نقص الاحساس بالخطر ، وعدم تجنيد كل موارد الامة عسكريا وسياسيا واقتصاديا ، وعدم الاهتمام بالدعاية ، وعدم اشتراك الشعوب في النضال (٧) .

ولكن السبب الحقيقي والاصيل هو الوضع العربي ، ويقول الدكتور زريق أنه لايمكن مواجهة الغزوة الصهيونية الا بتبديل « أساسي في الوضع العربي وانقلاب تام في أساليب تفكيرنا وعملنا وحياتنا بأكملها » (٨) وانه لكي يدخل العرب العصر الحديث ويتحدثوا لغته ويشاركوا فيه لابد من اتخاذ أربع خطوات هامة هي :

١ ـ اقتباس الالة واستخدامها في استثمار مواردنا على اوسع نطاق ممكن .

٢ ـ فصل الدولة عن التنظيم الديني فصلا مطلقا .

٣ ـ تدريب العقل وتنظيمه ،بالاقبال على العلوم الوضعية والتجريبية .

٤ ـ فتح الصدر واسعا لاكتساب خير ما حققته الحضارات الانسانية من قيم عقلية وروحية ، اثبت صحتها الاختبار الانساني .

اما السبل الممهدة لحدوث هذا التغيير والمساعدة له ، فهي تشجيع الجهد الوطني في استغلال موارد البلاد ، ونشر العلم والثقافة ـ بكافة الوسائل وتوسيع مدى الحريات السياسية والاجتماعية والفكرية ، واصلاح سبل الادارة ، وغير ذلك من وسائل التطور والتقدم .

ويرى زريق ان اية حرب مع اسرائيل لن تؤدى الى نصر مادام العرب على حالهم . ولذلك يجب أن يحاولوا حمايةما يمكن حمايته من الكيان العربي ، حتى يتم التبدل الاساسي في الحياة العربية والذهنية العربيةالامر الذى يجعل مجابهة اسرائيل ممكنة (٩) .

في « معنى النكبة » قام الدكتور زريق ببلورة صافية لرد حضارى على الغزوة الصهيونية يقوم على مبادىء الفلسفة الليبرالية ـ العلمانية وعقلانية عصر التنوير اللتين عرفتهما اوربا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، واللتين يمثلهما الدكتور زريق ومدرسته أفضل تمثيل .وقد جاءت احداث ١٩٦٧ لتدفع الدكتور زريق الى اعادة نشر آرائه في صورة جديدة تحت عنوان « معنى النكبة مجددا » (١٠) وفيه أكد من جديد على معنى المواجهة الحضارية بين العرب واسرائيل ، وانه يجب الاقرار بأن المجتمع العربي ينتمي حضاريا الى مرحلة مختلفة عن تلك التى ينتمى اليها المجتمع الاسرائيلى ، وان العلم الحديث هو مصدر القوة التى يجب ان ينتهجها العرب كاسلوب تفكير ونظام حياة (١١) .

ان السؤال الاساسى الذى مازال يواجه مجتمعنا العربى هو كيف يمكن ان نقلب هذا المجتمع من « مجتمع انفعالى توهمى ميثولوجى شعرى الى مجتمع فعلى تحقيقى عقلانى علمى ؟

كيف يمكن ان نتحدث فيه هذه الثورة التى تضمن له السلامه والقدرة والكرامة فى العالم الحديث (١٢) والحل كما يراه الدكتور زريق هو الاخذ بالحضارة الحديثة ، وبالذات فى مجالات العلم والعقلانية والانتاج . الحل هو تأسيس مجتمع علمى عقلانى مبدع ، وضرورة التركيز على الانتاج والتخطيط والبحث وحشد الكفاءات البشرية والمادية .

قدرى حافظ طوقان (١٣) سار فى نفس اتجاه الدكتور زريق من حيث تأكيد الاسلوب العلمى

---

[٦] المرجع السابق ص ١٠ ـ ١٤

[٧] المرجع السابق ص ١٨ ـ ٤٠

[٨] المرجع السابق ص ٤٢

[٩] المرجع السابق ص ٤١ ـ ٥٠

[١٠] بيروت ـ دار العلم للملايين اغسطس ١٩٦٧

[١١] معنى النكبة مجددا ص ١٢ ـ ١٣

[١٢] المرجع السابق ص ١٤ ـ ١٧

[١٣] قدرى حافظ طوقان : بعد النكبة بيروت ـ دار العلم للملايين يناير ١٩٥٠

وضرورة اتخاذه منهجا للحياة ، على نفس الاسس الفلسفية الليبرالية التى بنى عليها الدكتور زريق تفكيره . يقول الاستاذ طوقان ان العلم وحده هو سيدهذا الكون «ولن يقدرللعرب تقدم الا اذا تولى امورهم عقليات علمية تعرف معنى العلم والتنظيم والارقام » (١٤) ويقول ان الدعاية العربية صورت لنا اليهود على أنهم مجموعة من العصابات ، وان العرب يمكن ان يصلوا الى تل ابيب فى اسبوع . لقد نسينا ان العلم لا يقابل الا بالعلم ، والتنظيم لا يقاوم الا بالتنظيم . الذى انتصر فى هذه المعركة هو العلم والتنظيم ، والذى انهزم هو الفوضى والارتجال . لقد تخيل العرب انهم يستطيعون مقاومةاليهود ودحرهم ، وان هزيمتهم قريبة المنال لا تحتاج الى كبير جهد أو عناء ، فساروا فى مقاومتهم على هذا الاساس ، ونسوا أن الحديد لا يفله الا الحديد . والعلم لا يقابله الا العلم ، والتنظيم لا يقاوم الا بالتنظيم ، فانتصر عليهم الاعداء . وليس غريبا ان ينتصروا وان يكون انتصارهم ساحقا ، بل الغريب أن يكون الامر خلاف ذلك ، فينتصر العرب ، وسلاحهم ما نعرفه من جهل وغرور وفوضى ، وينهزم الاعداء ، وسلاحهم ما نعرفه من علم وفهم وتنظيم (١٥) وهكذا يركز الكاتب على دورالعلم فىبناء الحياة الحديثة وحاجة العرب الى الاسلوب العلمى ويؤكد على دورالتربية والتعليم باعتبارهما أساس تنشئة الجيل الجديد (١٦) .

فى الفترة ما بين ١٩٥٠ ، ١٩٦٧ صدرت ثلاثة كتب هامة تعالج مشكلة التطور والحضارة فى الوطن العربى .وجوهر الكتب الثلاثة واحد ، وهو وجود أزمة حضارية وفكرية يواجهها مجتمعنا العربى . أما الكتاب الاول ، فهو أزمة الفكر العربى لاسحق موسى الحسينى (١٧) وفيه يؤكد علىوجود ازمة فكرية فى الوطن العربى،ويعتبر هذا أمرا طبيعيا فى حياة الامم التى تختبر فترات الانتقال من حياة قديمة الى حياة حديثة . ويرجع هذه الازمة الفكرية الى انتشار التعليم ، وتصارع الاراء والمذاهب الحديثة ، نتيجة زيادة الاحتكاك بالغرب ، وان ذلك قد ادى الى وجود أزمة فكرية وروحية ، والى الاحساس بالتخلف المادى(١٨) .

الكتاب الثانى ، هو ازمة التمدن العربى ومؤلفه محمد وهبى(١٩) الذى يرىمن خلالسبره لاغوار النفسية العربية ومشاكلها على مستوى العقل والشخصية ، ان قضية العرب هى قضية تمدن (٢٠) فالحياة العربية ، رغم كل القرائن الكاذبة ، حياة تقف وراء العالم المتحضر فى العلم والاخلاق والقيم . فهناك مثلا عدم فهم لمعنى التقدم الذى ننشده ، وهناك عدم ادراك لمظاهر الفساد الحقيقية فىمجتمعنا . وجماهيرنا مازالت يحكمها الانفعال والتأثرالسريع وروح الطفرة ، وهى اليوم عزلاء من مثاليتها ، ومن أى ايمان برسالتها (٢١) ويركز الكاتب على وجود ازمة قيم ، مظاهرها ذلك النزوع الغيبى الموجود فى سائر الاقطار العربية ، وسيادة الخرافات والجهل والسطحية ، وسيطرة مفاهيم بدائية لمعنى الشرف والكرامة وقداسة التقاليد والعادات . ويصل فى النهاية الى القول « ان عظمة الحضارة الغربية ليست فيما قدمته من تقدممادى وحسب ، ولكن جوهرها يتمثل فى قوة الخلق التى صدرت عنها تلك المظاهر ، وقوة الخلق هذه هى الفكر العلمى . التمدن هو ليس الآخذ بنتاج الحضارة العربية ، دون أن نكتسب قوة الخلق التى يمكن ان تولد مثل هذا النتاج ، وان تحافظ عليه » .

اما الكتاب الثالث ، فهو ازمة المجتمع العربى المعاصر بقلم مدثر عبد الرحمن الطيب (٢٢) الذى يشير الى أن جتمعنا العربى يعانى أزمة حادة عنيفة ، وهى ليست مجرد أزمة اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية ولكنها أزمة حضارية شاملة اصابتنا فى فترة المائة والخمسين عاما الاخيرة ،

---

[١٤] المرجع السابق ص ٣
[١٥] المرجع السابق ص ٧١
[١٦] عرض المؤلف لنفس الافكار فىكتاب اخر بعنوان وعى المستقبل ــ بيروتدار العلم للملايين ١٩٥٣ .
[١٧] بيروت ــ دار بيروت للطباعةوالنشر ١٩٥٤
[١٨] ازمة الفكر العربى ص ٣ ــ ٤
[١٩] بيروت دار العلم للملايين١٩٥٦
[٢٠] ازمة التحدى العربى ص ١٤
[٢١] المرجع السابق ص ٣١ ــ ٤١
[٢٢] بيروت ــ دار الطليعة للطباعةوالنشر ١٩٦١ .

حيث توالت علينا فيها النوازل والمحن. وهو يعتقد أن الازمة الرئيسية اليوم هى الصدام الحاصل بين مثلنا وتقاليدنا القديمة الموروثة التى فقد كثير منها حيويته وفعاليته ، والمثل الجديدة الوافدة التى لم تتمكن بعد من ضرب جذورها فى الارض العربية . والعلاج كما يراه هو ، أن نجدد أنفسنا من الداخل ، وان نحدث ثورة فى تفكيرنا ونظرتنا الى العالم والى انفسنا. ثورة تكون غايتها تحديد موقفنا من تراثنا القديم، ومن هذه القيم الحديثة الوافدة .

والشرط الاساسى فى رأيه لنهضة حقيقية تتوافر فيها عناصر الابداع والحيوية والاصالة والديناميكية هو تحقيقثورة خلقية ثقافية حضارية شاملة تتغير بها نظرتنا الى الحياة والى انفسنا ، وتتغير بالتالى اساليبنا فى معالجة ما قد يعترض طريقنا منمصاعب ، وتحقيق ما يداعب اخيلتنا من آمال (٢٣)

بعد يونيو ١٩٦٧ عادت هذه القضايا تطرح نفسها من جديد بعنف على مفكرينا ومثقفينا . ففى القاهرة اثار احمد بهاء الدين على صفحات المصور قضية المجتمع العصرى ، وفى بيروت بدأت مجلة آداب حوارا طويلا حول معنى احداث ١٩٦٧ خلال شهرى يوليو واغسطس من نفس العام وفى دمشق دعتمجلة المعرفة الى ندوة للمثقفين العرب فى الفترة ما بين ٤ ـ ٨ نوفمبر ١٩٦٧ حضرها مثقفون واساتذة جامعات من معظم الاقطار العربية ، وكذلك بعض المفكرين الاجانب ، مثل المستشرق الفرنسى جاك بيرك . وكذلك دعت مجلة الكاتب العراقية الى حوار مماثل فى شهرى مارس ـ ابريل ١٩٦٨ . وصدر عديد من الكتب لعل من أهمها كتاب د . نديم البيطار بعنوان من النكسة الى الثورة (٢٤) وكتاب د . صادق جلال العظم بعنوان النقد الذاتى بعد الهزيمة (٢٥) .

من الاراء التى طرحت فى هذا الصدد (٢٦) ما قاله الشاعر اللبنانى ادونيس الذى ارجع ما حدث الى الروح العربية المتخلفة التى ظلت تعيش حياتها التقليدية الراكدة دون تغيير او تبديل وكذلك انتقد د . عبد الله عبد الدائم العقل العربى الذى يرى امكانية التغير فى ليلة واحدة والذى ينتظر حدوث المعجزات نتيجة عمل عبقرى بفعل ساحر او قائد . ومنير البعلبكى أثار قضية اساءة تقدير القوة العسكرية الحقيقية للعدو وامكاناته التخطيطية ، واضاف ان العرب تصوروا اسرائيل مجتمعا منقسما ممزقا بالتناقضات التى تجعله غير قادر على البقاء ، وكمجموعة من العصابات الجبانة التى تعيش على الاعانات والتعويضات وكان الاستعداد العسكرى للمعركة متأثرا بهذه الصورة عن العدو .

احمد بهاء الدين أثار قضية المجتمع العصرى (٢٧) بكل ما يتضمنه هذا المجتمع من قيم اخلاقية وقدرات تكنيكية واكد ان احدا من المجتمعات العربية لا يمكن وصفه بالعصرى . ويضيف محمود أمين العالم بأن المقصود بالعصرية ليست مجرد التصنيع ، بل سيادة العقلية الصناعية ، ويذكر انه قامت فى بلادنا مئات المصانع الجديدة ، ووضعت الاسس لمجتمع صناعى متقدم ، ولكن العقلية الصناعية لم تتحقق لها السيادة بعد ، فالتخطيط مازال غريبا على حياتنا العامة والخاصة ، وريفنا مازالت تسوده القيم الاقطاعية القديمة ، ومدننا مازالت تسيطر عليها القيم الفردية (٢٨) .

من الدراسات الهامة التى ظهرت كتابا البيطار والعظم اللذان اشرنا اليهما سلفا ، وكلاهما يمثل خطوة هامةفى تطور الفكر السياسى والاجتماعى العربى . اما البيطار فانه يبنى دراسته على الاسس النظرية والفلسفية التى سبق أن عرضها فىكتابين سابقين له (٢٩) وملخص رأيه أن النكبة هى نتاج اوضاع عربية معينة ، وأن أية معالجة صحيحة لا تفترض اقتلاع الوجود العربى

---

[٢٣] ازمة المجتمع العربى المعاصر ٩ — ١٨
[٢٤] بيروت — دار الطليعة مارس١٩٦٨ .
[٢٥] بيروت — دار الطليعة سبتمبر١٩٦٨ .
[٢٦] من مناقشات مجلة الاداب البيروتية .
[٢٧] المصور بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٦٧
[٢٨] المصور بتاريخ ٥ مارس ١٩٦٨
[٢٩] د. نديم البيطار هو استاذجامعى يقوم بتدريس علم الاجتماع ويعيش فى الخارج . وقد طرح فكره فى كتابين، الاول يعرض فيه للنظرية العامة للثورة بعنوان الايديولوجية الانقلابية بيروت ـ المؤسسة الاهلية للطباعة والنشر ، ثم فى كتاب ثان طبق هذه الافكار على نكبة فلسطين ، وعنوان الكتاب الفعالية الثورية فى النكبة بيروت ـ دار الاتحاد ١٩٦٥

التقليدى كله من الجذور ، وان الانتصار على الغزو الصهيونى دون تدمير الاوضاع التى رافقت النكبة مستحيل لانه يعنى نقضا وتزييفا للتاريخ (٣٠) . وهو يضع يده على الانحرافات فى حركة الثورة العربية فى الفترة الماضية ، ويدين الانحراف الفكرى الذى يتمثل فى فكر العبارات المنمقة والتخريجات اللفظية والشعارات ويسميه بالفكر التبشيرى ، بمعنى أنه فكر يعبر عن آمال واشواق واحلام ، وليس فكرا ثوريا حقيقيا . كما يدين الانحراف الايدولوجى ويقصد به عدم وجود فكر عربى ثورى قادر على نقض الحياة التقليدية الراكدة والاحلال محلها . ويدين ثالثا الانحراف الذاتى ، ويقصد به تهرب الانسان العربى من مواجهة الاسباب الحقيقية للازمة ، والجرى وراء اسباب وهمية ، ومن ثم فان مواجهة النكسة فى طبيعتها الحقيقية وابعادها الاساسية تتطلب نقدا ذاتيا عميقا لا يقدر عليه سوى المثقف الثورى . ويدين اخيرا الانحراف الاستراتيجى ، وفى رأيه ان القضية الاستراتيجية الاولى التى تاخذ اسبقية على أية قضية اخرى هى اقامة الدولة الثورية الوحدوية العربية ، وانشاء مجتمع جديد يتحرر من التخلف ، ويمتنع على الاستعمار . ويدعو الكاتب النظم الثورية العربية الى تجاوز ذاتها ، وتصحيح عجزها ، واقامة وحدة سياسية ثورية تتبعها وحدة خارجية ووحدة دفاعية تامة (٣١) .

العظم من ناحية أخرى يشير الى امراض الشخصية العربية والتى تتمثل فيما اسماه عالم الاجتماع المصرى حامد عمار بظاهرة « الفهلوة » التى تعبر عن نفسها فى مظاهر سلوكية معينة مثل ادعاء القدرة على حل كل الامور ، والاستهانة بالصعاب ، وفتور الهمة عن مواجهة اول مشكلة ، والسطحية ، والتهرب من تحمل المسئولية عند وقوع الكارثة ، وربط ذلك بالبنيان التقليدى للمجتمع العربى (٣٢) .

ويشير الكاتب الى أخطاء التطبيق الاشتراكى فى الاقطار العربية التى اتخذت الاشتراكية منهجا لها ، ويعالج عديدا من هذه المثالب على مستوى النظرية والتطبيق (٣٣) كما يثير قضايا العلم والتخطيط ومساواة الرجل والمرأة .

تشخيص الازمة

من هذا العرض الموجز لبعض نماذج مختارة من فكرنا العربى ، يمكن القول ان مثقفينا - رغم اختلافهم فى تشخيص الازمة او وصف وسائل العلاج - قد ادركوا وجود ما نسميه بالازمة الحضارية منذ عام ١٩٤٨ وليس فقط فى اعقاب يونيو ١٩٦٧ . فالازمة واضحة وما حدث هو احدى النتائج التى يمكن ان تفسر على ضوء هذه الازمة العامة . وهو احد المؤشرات التى توضح طريق المستقبل وتساعد على اعادة النظر فى الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للوطن العربى .

ويمكن ان نورد فى هذا الصدد خمس ملاحظات اساسية نختتم بها هذه الدراسة . وتشكل من وجهة نظرنا فى مجموعها الاطار الحضارى للمواجهة العربية — الصهيونية (٣٤) :

١ — ان النكبة العربية ، واقصد بها ذلك الصراع الدائر منذ بداية القرن العشرين والذى تصاعد فى الثلاثين عاما الاخيرة بين « غزاة وارثين للتاريخ اليهودى وممثلين للحضارة الاوروبية ومؤمنين بالعقيدة الصهيونية » وبين شعب فلسطين والامة العربية كلها . هذه النكبة تفسيرها الرئيسى ليس قوة العدو ، ولكن الضعف العربى . وسواء اخذنا بمنهج تحليلى جدلى . أو بمنهج مثالى كالذى يقدمه مالك بن نبى فى كتابه وجهة العالم الاسلامى ، فان كلاهما يتفق على أن الاسباب الداخلية هى العامل الاساسى فى تحليل أى حدث تاريخى ولا يمكن لنا أن نفسر تطورا تاريخيا طويلا كهذا ببساطة وان نرجع كل الاخطاء الى دور الاستعمار او الخيانة فقط .

---

[٣٠] من النكسة الى الثورة ص ١٥

[٣١] انظر المرجع السابق الانحراف الفكرى ص ٢٥ — ٥٨ ، الانحراف الايدولوجى ١٠٩ — ١٥٠ ، الانحراف الذاتى ١٩٩ — ٢٤٢ ، والانحراف الاستراتيجى ٢٨٢ — ٢٩٦ .

[٣٢] النقد الذاتى بعد الهزيمة ص ٦٩ — ٩٢ .

[٣٣] المرجع السابق ١٢٦ — ١٧٣

[٣٤] حول معنى الحضارة والمواجهة الحضارية انظر :

V.F. Lenzen and others.
civilization (university of California Press, 1959), pp. 45 — 68, 147 — 176.

ولتوضيح معنى المعركة الحضارية ، اشير الى مقال لكاتب جـزائرى ـ عبد الـلـه شريـط ـ بعنوان « يجب ولا يجب » (٣٥) يثير فيه قضية ان الجزائر تحررت من السلطة العسكرية والسياسية الفرنسية ، ولكن النظام الادارى والنفوذ الثقافى والتراث الفكرى والادبى الفرنسى مازالت سائدة ، فضلا عن اللغة .

ثم يكتب مشيرا الى قضية فلسطين « ولنفرض اليوم اننا انتصرنا فى يوم خمسة جوان ١٩٦٧ على اسرائيل وقضينا عليها كدولة ، وان الاوضـاع الدولية حملتنا ـ كما هو طبيعى ـ على أن نبقى على شعب اسرائيل يعيش فى فلسطين ولو تحت نظام دولة عربية ذات سيادة . دولة عربية تحكم شعبا من الاميين هم العرب ، وشعبا من المثقفين وهم اليهود . ستكون الصناعة الناهضة والفلاحة المتطورة والتجارة الماهرة والاطارات الاداريـة المدربة وحياة اللهو المغرية متأثرة كلها بالاساليب اليهودية ، ان لم يسيطروا عليهـا سيطـرة مباشرة ـ كما هو فى الجزائر وبلاد المغرب عموما بالنسبة للتأثير الفرنسى وكما كانت الحال عند العباسيين العرب بالنسبة للتأثير الفارسى ، ان المعركة المسلحة والانتصار فيها شىء ، والمعركة الحضارية والفوز فيها شىء آخر ، ويظهر اننا لم نستخلص بعد اى درس فى هذا المـوضوع الخطير » .

٢ ـ ان التخلف العربى ـ الذى هو السـبب الاصيل فى النكبة ـ ذو شقين :

(ا) عدم وجود ما يسمى بالمجتمع العصرى فى أى من البلاد العربية ، واعنى بذلك عمليا نسبة التعليم والامية ، والمهارات العلمية والتكنولوجية والقدرة على الاحتفاظ بمستوى من العلم يتناسب مع سرعة التقدم العلمى فى العالم ، والعادات والتقاليد الاجتماعية وسيطرة المفاهيم الغيبية على قيم العلم والتخطيط والاوضاع القبلية والاقطاعية فى عديد من اجزاء الوطن العربى ، واخيرا النظم السياسية التقليدية فى الوطن العربى (٣٦) .

لكن الاشارة الى عدم وجود المجتمع العصرى يجب أن لا تدفعنا الى انكار كل تقدم حدث فى السنوات العشرين الاخيرة . فهناك بالطبع عملية نهضة حضارية وعلمية فى بعض البلاد العربية ، وبالذات فى الجمهورية العربية المتحدة ، ثـم بدرجات متفاوتة فى سوريا والجزائر ، ولكن بقية اجزاء الوطـن العـربى ، وبـاستثناء بعض الاصلاحات هنا وهناك ، مازال يعيش حيـاة تقليدية .

وبالنسبة للبلاد التى بدأت عملية النهضة ، هناك بالطبع بعض الشوائب . . من ذلك مثلا اننا مازلنا عاجزين عن فهـم روح العصر التى هى العلـم والتكنولوجيا ، فالقضية ليست ان نستورد المصانع والالات ، ولكن ان يشعر العربى انه سيد هذه الالة ، وانه يستطيع ان يحيلها الى اجزاء ويعيد تركيبها مرة اخرى . القضية اذن ليست مجرد تصنيع ، ولكن قضية الروح العلمية والعقليـة العلمية ، فهذه قيمة تسود المجتمع كله ، ولا تترك مجالا للديماجوجية ، أو الدعاية الرخيصة فى أى مجال فى مجالاته يرتبط بذلك ان تقدم أى مجتمع لا يقاس بتقدم فئة او طبقة معينة ، ولكن بحركة المجتمع كله ، والتقدم فى بلادنا العربية لباس ترتديه الفئات المثقفة كما ترتدى الازياء ، اما الشعب فمازالت افكار وتراث العصور الوسطى تعشش فى عقله ، وعندما يشير بعضـهم الى النموذج الصينى للثورة ، فانه يقصـد ضرورة وجود استنفار كامل لكل القوى البشرية فـى المجتمع ، وتعبئة كلية للموارد بحيث يشعر كل فلاح وكل بدوى فى اقصى زاوية من مجتمعنا العربى بحدوث التغيير (٣٧) .

---

[٣٥] مجلة المجاهد الثقافى الجزائرية العدد الثالث نوفمبر ١٩٦٧ .

[٣٦] حول مشاكل المجتمع العصرى فى الوطن العربى انظر : **Manfred Halpern, The politics of social change in the Middle East and North Africa (Princeton University Press, 1963), J.H. Thompson and R.D. Reischaur, eds., Modernization of the Arab World (D. Van Nostand Company, 1966) and Hisham Sharabi, Modernity and the Arab World», Middle East Forum, vol. XLIV, No. 3 (1968), pp. 21 — 26.**

[٣٧] حول هذه الفكرة انظر **Karl W. Deutsch, « Social mobilization and political Development», American Political Science Review, vol. LX, No. 3. (September 1961), pp. 494 — 514.**

بالنسبة للتجربة الصينية فى هـذا العدد ، انظر **Stuart R. Schram, The Political Thought of Mao Tse Tung (New York: Praeger, 1963) and Joan Robinson, The Cultural Revolution in China (Penguin Books, Jerasalem Post,**

هنا يجب ان نتذكر ايضا ان على الوطن العربى ان ينتشل ذاته من هوة التخلف التى يعيش فيها، بل وان يتنافس مع مجتمع ديناميكى متطور هو اسرائيل ، والصراع الحضارى بين المجتمعين هو صراع شامل ، والمواجهة تشمل كل مجال بما فى ذلك الجيش ومستوى الجامعات ، واحترام قيمة العلم والعلماء ، والقدرة على التعبئة والتخطيط ، ونسبة التعليم ومساواة الرجل بالمرأة الى غير ذلك . ولنتذكر ايضا ان اسرائيل تستفيد من كل الخبرة اليهودية فى العالم ، وبالذات فى الولايات المتحدة .

ولتوضيح صورة العدو الحضارية ، اود ان اقدم عدة امثلة ذات دلالة ، فعندما ارادت اسرائيل بعد حرب يونيو ان تنشىء « التلفزيون » اسندت اداراته الى د . الياهو كاتز استاذ مساعد علم الاجتماع بجامعة شيكاغو وهى من اكبر الجامعات الامريكية ـ والخبير فى تحليل الرأى العام وأدوات الاتصال (٣٨) وعندما احتلت اسرائيل سيناء عام ١٩٥٦ كان نائب الحاكم العسكرى لقطاع غزة هو د . ايمانويل ماركس استاذ الانثروبولوجيا بجامعة تل ابيب والمتخصص فى شئون البدو والذى صدر له فى عام ١٩٦٧ كتاب عن بدو النقب (٣٩) نشرته جامعة مانشستر الانجليزية كذلك نشرت جريدة جيروساليم بوست الاسرائيلية فى ٤ سبتمبر ١٩٦٧ ان ٦٠٠ موظف حكومى كبير سيبدأون فصولا لتعلم اللغة العربية ، وان هذه الدراسة تشرف عليها وزارة التعليم .

وفى كتاب صغير يتضمن جرعة من الحقائق المرة بعنوان « التقدم العلمى فى اسرائيل » يذكر يوسف مروه (٤٠) ان اساتذة الجامعة العبرية فى القدس يعملون فى أكثر من ١٦٠٠ مشروع وبحث، وان المجلات العلمية فى العالم نشرت حوالى الفى مقال فى ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ حول نتائج الابحاث الجارية فى الجامعة ، وان اسرائيل تعتبر من المراكز الدولية لابحاث التركيب النووى ، وان مستوى معهد وايزمان للعلوم لا يقل عن مستوى اهم الجامعات الامريكية . وتتلقى مكتبة المعهد اكثر من ٤٥٠ مجلة علمية سنويا من شتى انحاء العالم، بالاضافة الى مكتبة علمية ضخمة تضم اكثر من خمسين الف مجلد . كما ان زيارات كبار العلماء الدوليين لاسرائيل لم تنقطع ، وهناك دعوات مستمرة لكبار علماء العالم لزيارة الجامعات والقاء المحاضرات فيها .

ويشير المؤلف الى انه فى مدرسة النظائر المشعة فى وانتدج (انجلترا) يبلغ عدد الخبراء العرب الذين تدربوا فى الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٥ : ٤٦ خبيرا (٢٧ من ج . ع . م) ١٣ من العراق ٣ من سوريا، ١ من المغرب، ١ من السودان ١ من لبنان بينما ارسلت اسرائيل ٤٨ خبيرا للتدريب فى هذه المؤسسة . ومن احصاء اجراه المؤلف للمؤتمرات العلمية فى الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٦٥ بلغ عدد هذه المؤتمرات ٥٥٠٢ شاركت الولايات المتحدة فى ٩٤ فى المائة منها ، واسرائيل فى ٨٨ فى المائة وبريطانيا فى ٨٦ر٥ فى المائة والمانيا فى ٨٤ فى المائة وفرنسا فى ٨١ فى المائة والاتحاد السوفيتى فى ٧٢ فى المائة وهذا يعنى ان اسرائيل شاركت فى هذه الفترة فى ٤٨٤٢ مؤتمرا علميا محتلة بذلك الرقم الثانى بعد الولايات المتحدة مباشرة . لقد اوردت هذه الامثلة لكى تتضح صورة العدو الذى نواجهه ، والاسلوب الذى يمارسه فى العمل ، وفى هذا ما يشير الى حدة وعنف الصراع الذى يواجهنا (٤١) .

ومن الناحية الاخرى ، يجب ان نذكر ان صورة الانسان العربى الصحيحة ليست هى صورة ابن القاهرة او ابن بيروت ، وهما تموجان بالنشاط والحياة ، ولكن هى صورة الفلاح المصرى ورجل البدو الليبى أو اليمنى. هؤلاء هم غالبية العرب، وهؤلاء هم صورة تخلفنا الذى يجب أن نثور عليه (٤٢) .

(ب) لابد ان يرتبط بالتغير من مجتمع تقليدى الى مجتمع عصرى تغير فى طبيعة العلاقات

---

[٣٨] Jerusalem Post, December 4, 1967.

[٣٩] Jerusalem Post, September 4, 1967.

[٤٠] اصدار مركز الابحاث الفلسطينية ، بيروت ١٩٦٧ .

[٤١] المرجع السابق ص ١٠ ، ٢٨ ، ٤٤ ـ ٤٥ ، ٥٧ ـ ٥٨ .

[٤٢] حول منجزات العرب العلمية فى الفترة الاخيرة ، انظر Wasif Hijab, «Arab Scientific Activities in the Last Hundred years», Middle East forum, vol. VLIII, No. 4 (1966), pp. 33 — 42.

الاقتصادية والاجتماعية من الاقطاعية او الرأسمالية الى الاشتراكية ولا يكفى العرب ان تبدأ اليوم عمليات تنوير وتعليم وتصنيع ، بل لابدان يكون ذلك فى اطار التحول الى الاشتراكية . فحتمية الحل الاشتراكى فى الوطن العربى ، وعجز النظام الرأسمالى عن تحقيق التنمية الاقتصادية اصبح من مسلمات الفكر العربى الحديث .

٣ ـ ان من القضايا الهامة المتعلقة بنهضتنا الحضارية ، علاقة هذه النهضة بالماضى العربى الاسلامى . وهناك تيار فى فكرنا العربى يفسر كلا من القومية العربية والاشتراكية على انها احياء لماض مجيد ، وحضارة زاهية ، حققها العرب فى ماضيهم .

وهذه القضية ـ علاقة النهضة بالتراث ـ مطروحة على مفكرينا ومثقفينا منذ عشرينات هذا القرن وقد دارت عديد من المناقشات على صفحات الجرائد والمجلات حولها ، ولا نقدم فى هذا الصدد الا اثارة المشكلة دون محاولة تقديم اية حلول او آراء

ومن المثقفين العرب الذين اهتموا بهذا الموضوع ، هشام شرابى استاذ التاريخ بجامعة جورج واشنطن الامريكية ، وله آراء هامة تستحق التأمل . اذ يعتقد ان هناك ازمة عميقة تكمن فى داخل كل مثقف عربى ، احد أسبابها أن معرفة العربى لتاريخه وتراثه وحاضره مستمدة من كتابات الغربيين عن العرب ويرى انه خلف الكبرياء والزهو اللذين يمارسهما المثقف العربى ، يوجد فراغ حضارى كامل ، فالعربى رغم انه اكثر الناس ترديدا لماضيه ، فهو فى الحقيقة مقطوع الصلة به من الناحية العلمية ، والحقيقة ان المثقف العربى انقطع عن تراثه ، وأصبحت كل المصطلحات الحديثة التى يستعملها من ديمقراطية واشتراكية وماركسية هى بنت المجتمع الاوربى ، وخلاصة حضارته .

ان تيار الثقافة الاسلامية الذى التف حول الغزالى قد وضع حدود العقل فى اطارات ضيقة ، اما المعتزلة وابن رشد وابن خلدون الذين هم بحق « يونانيو » المسلمين ، فقد انفصلوا عن تيار الوعى العربى . اضف الى ذلك ان الاصوات التى ارتفعت بالاعتراض مثل على عبد الرازق وطه حسين وخلاف وبخيت فقد اضطهدت وهؤلاء هم رموز هزيمة العقل فى الوطن العربى

٤ ـ ان الاشارة الى وجود تخلف حضارى لا يعنى ـ بأى حال من الاحوال ـ تأجيل الصدام العسكرى مع اسرائيل ريثما تتحقق النهضة فى الوطن العربى فالحقيقة ان الشعوب المتحضرة الحية لا تخلق الا من خلال المعارك ، ومن واقع القتال . والشعوب التى تحرص على مكاسبها وانتصاراتها تكون قد دفعت ثمنا غاليا لها من أرواح أبنائها . أما النهضة التى تأتى سهلة هينة ، فانها تنهار ايضا فى سهولة ويسر . ان التحدى الاسرائيلى ـ رغم كل الاثار المخربة والضارة التى انتجها ومازال ينتجها ـ قد اسهم فى انضاج حركة التطور فى مجتمعنا العربى ، ومازال يمارس دوره فى انضاج التنمية والجماهير العربية ، ومن ثم فان الانتظار وحده لا يجدى ، والحل الحضارى لا يعنى أن ننتظر ، بل أن الاشتراك فى النضال ، هو وحده الذى ينقى الروح الثورية من ادرانها ، ويضع الطاقة الثورية العربية موضع الامتحان .

ان اياما حافلة بالاحداث تنتظرنا فى المستقبل ، وعلينا أن نواجه هذه الايام بصراحة عارية قد تؤلم بعض الناس ولكن كما يقول جبران خليل جبران « ان ما تشعرون به من الالم هو انكسار القشرة التى تغلف ادراككم . وكما ان القشرة الصلدة التى تحجب الثمرة يجب أن تتحطم حتى يبرز قلبها من ظلمة الارض الى نور الشمس هكذا انتم ايضا يجب ان تحطم الالام قشوركم قبل ان تعرفوا معنى الحياة » .





العلاقات الدولية بين الجزائر وفرنسا

د. صلاح العقاد

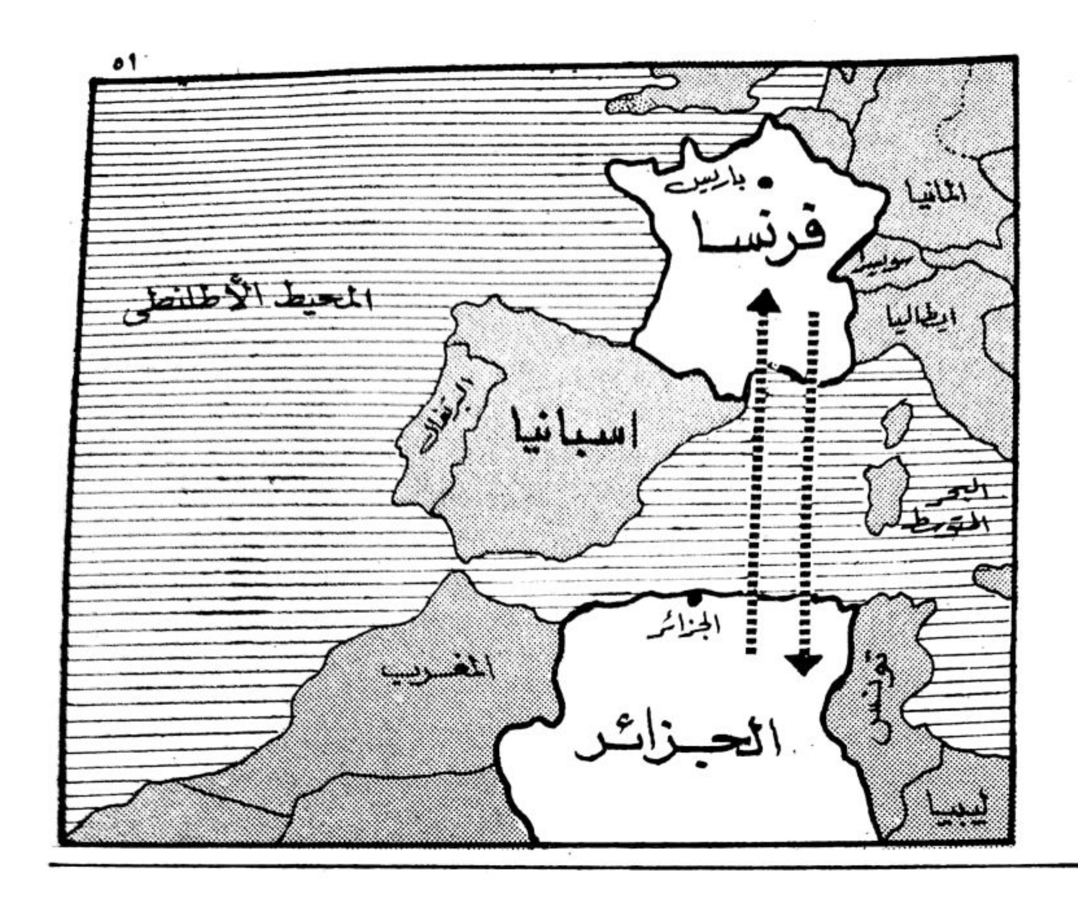
أستاذ التاريخ الحديث
بكلية البنات جامعة عين شمس

إن مرارة حرب التحرير التى استمرت أكثر من سبع سنوات ، جعلت الكثيرين يتوقعون استحالة قيام علاقات طيبة بين فرنسا والجزائر حينما تحصل هذه الاخيرة على الاستقلال. والذى حدث هو العكس ، فقد نشأ تعاون بين البلدين فى مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والفنية . واستمرارهذا التعاون الوثيق، رغم وقوع ازمات عنيفة فى بعض الاحيان ، يدل على أن كلا من الجزائر وفرنسا يشعر بأنه مضطر لاستمرار هذا التعاون (*)

أما كون الجزائر مضطرة الى التعاون مع فرنسا ، فذلك راجع الى المشكلات التى خلفها العهد الاستعمارى . وكانت خطة منظمة الجيش السرى اليمينية المتطرفة هى أن تدمر المؤسسات العلمية والادارية والاقتصادية الهامة قبل أن يعلن استقلال الجزائر ، وبذا يشعر الوطنيون عند تسلم السلطة بعجزهم عن ادارة البلاد ، وبالتالى تفسد سياسة الرئيس ديجول التى سلمت بروح واقعية بهذا الاستقلال .

ونظرا الى أن حركة الجيش السرى كانت موجهة فى نفس الوقت الى نظام الحكم فى فرنسا ، فقد تعمد ديجول عدم سحب الموظفين والفنيين اللازمين لاستمرار الادارة والانتاج فى الجزائر (١) لمجابهة

(1) Pickles, Dorothy : Algeria and France. London 1964.



هؤلاء المستوطنين المتطرفين على الاقل • ومن المعروف انه طوال العهد الاستعمارى لم تكترث السلطات الفرنسية بتدريب جيل من الوطنيين الجزائريين على الاعمال الفنية والادارية • ومن هنا كانت حاجة الجزائر فى بداية عهد الاستقلال الى استمرار وجود معظم الموظفين الفرنسيين وفيهم عدد كبير من المدرسين • يضاف الى ذلك اندماج الاقتصاد الجزائرى فى الاقتصاد الفرنسى ، ومن المتعذر تحقيق الاستقلال الاقتصادى دفعة واحدة ، كما ان عدد الجزائريين الذين كانوا يعملون فى فرنسا عند اعلان الاستقلال بلغ نحو ٣٥٠ الفا ، وكان لابد من تسوية وضع هؤلاء لان لهم وزنا اقتصاديا كبيرا ، كما سنشير الى ذلك فى ثنايا البحث •

أما بالنسبة لفرنسا ، فان الاضطرار الى التعاون يحتاج الى تفسير . ذلك أنه حتى من قبل الثورة الوطنية الكبرى ، كان الوجود الفرنسى فى الجزائر يمثل عبئا بالنسبة لميزانية الدولة، ولكن اذا تأملنا فى أسباب هذه الاعباء نلاحظ أنها ناجمة عن الامتيازات والاستثناءات التى كان يتمتع بها المستوطنون على حساب دافع الضرائب الفرنسى(٢) ولو استغلت الجزائر استغلالا منظما

(٢) انظر تحليل العلاقات الاقتصاديةفى العهد الاستعمارى فى Hilderbert Isnar : Le Maghreb. Paris 1966.

لصالح السكان ، لما حملت الميزانية الفرنسية هذه الاعباء • وكما هى الحال فى معظم الدول النامية التى استقلت حديثا ، بقيت كثير من المشروعات العمرانية تحت ادارة دولة الاستعمار السابقة • وعلى رأس هذه المشروعات البترول الذى بدأ تصديره قبل اعلان الاستقلال بعام واحد • ومما لا شك فيه ان اسلوب تفكير الرئيس ديجول ـ الذى يعطى مكانا بارزا لتراث فرنسا التاريخى ـ قد دفعه الى المحافظة على الوجود الفرنسى بشكل ما فى الجزائر ، حتى ولو كان هذا الوجود مقصورا على العلاقات الاقتصادية والثقافية ، دون التمسك بمظهر من مظاهر النفوذ السياسى ، أو حتى الامتيازات العسكرية التى أنهيت بعد الاستقلال بزمن قصير •

الدعائم الاولى للعلاقات

كانت اتفاقيات ايفيان التى وقعت فى ١٨ مارس سنة ١٩٦٢ الدعامة الاولى للعلاقات الفرنسية الجزائرية ، ولو ان كثيرا من بنودها لم يوضع موضع التنفيذ • كما انها اعتبرت عند الوطنيين الجزائريين مجرد مرحلة [٥] والحق ان روح الواقعية سادت المفاوضين من الطرفين للوصول الى هذه الاتفاقات •

فالوطنيون الجزائريون قبلوا التنازلات ، لانهم ادركوا انه من المستحيل الحصول على جميع المطالب الوطنية دفعة واحدة • كذلك اتسمت سياسة ديجول بالروح الواقعية ، اذ اعترفت بجبهة التحرير كمفاوض شرعى ، ووافقت على مبدأ تقرير المصير دون الاستسلام للمعارضة القوية التى نشأت بين صفوف المستوطنين والعناصر اليمينية فى فرنسا • ولم يخف أول مؤتمر وطنى جزائرى عقد فى طرابلس (٣) بعد توقيع الاتفاقيات بأيام صفتها المرحلية ، وكان المؤتمر يمثل اعلى سلطة سياسية فى ذلك الوقت ، ويضم القادة العسكريين والسياسيين • ومما جاء فى قراراته ان الاستقلال نفسه مجرد مرحلة ، والهدف هو الثورة الاشتراكية • وكان ذلك ايذانا باحتمال استيلاء الدولة الجزائرية على بعض املاك الفرنسيين الزراعية وغيرها •

ومع ذلك فمن المفيد ها هنا تحليل اهم بنود هذه الاتفاقيات ، على الاقل تلك التى استمر معمولا بها فترة من الوقت •

تضمنت الاتفاقيات تصريحا عاما عن حق تقرير المصير ، وتسع اتفاقيات مفصلة ، الذى يهمنا منها هو الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية والثقافية ، وتلك التى تشتمل على ضمانات لحياة المستوطنين الفرنسيين فى الجزائر المستقلة • ومع ان هذه الاتفاقية الاخيرة لم تكن تشكل خطرا على استقلال الجزائر بسبب مغادرة الغالبية العظمى من المستوطنين ، فانها سرعان ما عدلت هى الاخرى • وتمكنت الحكومة الجزائرية من مصادرة الاملاك الشاغرة التى تركها أصحابها وآثروا عدم العيش فى ظل الدولة الجزائرية المستقلة •

وعدم تأثر الحكومة الفرنسية لهذه المصادرات ، دليل على أنها حينما عقدت الاتفاقية واجهدت نفسها فى الحصول على هذه الضمانات ، انما فعلت ذلك من قبيل حفظ ماء الوجه امام خصوم استقلال الجزائر ، وكانت فرنسا تلح قبل عقد الاتفاقيات على أن يتمتع المستوطنون بجنسيتين فرنسية وجزائرية ، مما يشكل انتهاكا لسيادة الجزائر • وقد سويت تلك المسألة المعلقة على النحو التالى : منح المستوطنون مهلة قدرها ثلاث سنوات يظلون خلالها رعايا فرنسيين ، ويستطيعون فى نفس الوقت ممارسة الحقوق المدنية الجزائرية وحدها ، وبعد هذه المدة عليهم أن يختاروا بين الجنسيتين • فاذا اختاروا الجنسية الجزائرية ، أصبحوا مواطنين لهم ما للجزائريين من حقوق وعليهم ما عليهم من الواجبات • ومع ذلك فعلى الجزائر أن تراعى مميزاتهم الخاصة فى الشئون الثقافية واللغوية والدينية ، وان يحتفظوا بقانون احوالهم الشخصية •

وقد وصف هؤلاء المستوطنون باسم « الجزائريين الخاضعين للقانون المدنى العام » ، ولابد أن يكون لهم تمثيل عادل فى المجالس ذات الصبغة السياسية أو المدنية ، وكذلك فى وظائف الدولة •

واذا بلغ عددهم فى قرية خمسين شخصا فأكثر

---

[٣] Maurice Allais : L'Algérie D'Evian Paris 1962.

دون أن يحصلوا على مقعد فى المجلس المحلى ، فلابد أن يعين منهم مندوب يمثلهم . واذا كانوا يشكلون الاغلبية فى احدى الدوائر ، امكنهم ان يديروا الشئون البلدية فيها .

كذلك نصت الاتفاقية على ضرورة تمثيلهم فى القضاء بجميع درجاته ما دام احـد الماثلين فى المحاكمة ينتمى الى فئة « الجزائريين التابعين للقانون المدنى العام » . واذا كان هناك محلفون فى القضاء الجنائى ، فلابد أن يكون ثلثهم من هذه الفئة . واذا كانت المحكمة تتألف من قاض واحد ، فيجب أن يعين له مساعد من المستوطنين . كما نصت الاتفاقية على أنه لايجوز مصادرة املاكهم الا بعد دفع تعويض عادل يتفق عليه مقدما .

وعلاوة على ذلك كله ، تقام محكمة للضمانات تتكون من قاضيين ود'يين وآخرين من فئـة « الجزائريين التابعين للقانون المدنى العـام » ، وذلك للنظر فى كيفية تنفيذ الضمانات. على انه بعد خروج غالبية المستوطنين ، فان الحاجة لم تعد تدعو الى اقامة مثل هذه المحكمة. ومن جهة أخرى فان الحكومة الجزائرية خصصت للاوربيين فى الجمعية الوطنية ، وهى أهم مؤسسة سياسية ، ستة عشر مقعداً من بين ١٩٦ وهى نسبة تزيد على أهمية المستوطنين العددية عند الاستقلال . ومن حيث الواجبات ، فقد اعفت الاتفاقية الاوربيين الذين يختارون الجنسية الجزائرية من الخدمة العسكرية لمدة خمس سنوات . أما اذا اختاروا الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية فانهم يعتبرون اجانب ويتمتعون بنفس الضمانات التى يكفلها القانون الدولى للاجانب . وفضلا عن ذلك ، فقد نصت الاتفاقية على امتيازات خاصة : حق دخـول الجزائر والاقامة فيها بمجرد حمل البطـاقة الشخصية ، وحق التملك والاشتغال بجميع المهن اشتغالا مثمرا ، وحق نقل الاموال خارج البلاد على الا يضر ذلك بالاقتصاد الجزائرى . ولا يجوز التمييز بينهم وبين الجزائريين فى الضرائب أو قوانين الاصلاح الزراعى ، مع مـلاحظة ان للجزائريين تسهيلات مماثلة بخصوص الاقـامة والعمل فى فرنسا .

اما التعاون المالى والاقتصادى (٤) ، فقد جاء فى مقدمة الاتفاقية الخاصة به ان فرنسا تقدم اعانة مالية بقدر ما لها من مصالح فى الجزائر . وتشمل هذه الاعانة التعويضات التى تدفع للاوربيين نتيجة لتطبيق قانون الاصلاح الزراعى أو التأميم . وتذكر الاتفاقية انه يجب أن تكون الاعانة مساوية لمعدل المشروعات التى يجـرى تنفيذها فى السنوات السابقة على تقرير المصير ، ويشار بذلك الى أهم المشروعات التى كانت قد تقررت قبيل الاستقلال للاعمار ، وهو مشروع قسنطينة .

وتنص الاتفاقية على مبدأ الافضلية فى المعاملة بالنسبة للرسوم الجمركية . ويتفق على السلع الجزائرية التى تعفى تماما من الرسوم الجمركية فى فرنسا . وسيترتب على هذا النص وضـع ترتيبات خاصة بين الجزائر والسوق الاوربية المشتركة .

وحسب الاتفاقية تدخل الجزائر فى منطقـة الفرنك ، وعلاوة على ذلك يخصص لها جزء من العملات الحرة الاجنبية التى تحصل عليها فرنسا ، وتنص الاتفاقية على اقامة مؤسسة فى المستقبل لاصدار النقد الجزائرى . وستتمكن الجزائر بعد اكتشاف البترول من التخلص من التبعية للفرنك ، بدليل انه حينما تقرر تخفيض قيمة الفرنك سنة ١٩٦٨ لم يتأثر الدينار الجزائرى ، وبقى محتفظا بقيمته التى تعادل فرنكا جديدا قبل التخفيض .

أثر سـيـاسة ديجـول على العلاقات الجزائرية الفرنسية

لا شك أن خروج المستوطنين من الجزائر بأفواج متلاحقة قد جنب العلاقات الجزائرية الفرنسية كثيرا من الازمات . فهؤلاء المستوطنون هم الذين كانوا يقفون حجر عثرة فى سبيل تطبيق التعاون المثمر بين البلدين. وعندما شعروا بأن الاستقلال صار أمرا محتوما ، أخذوا يغادرون البلاد تباعا وبأعداد غفيرة فهبط عددهم من مليون سنة ١٩٥٤ عند بدء الثورة الى ١٥٠ الفا سـنة ١٩٦٢ عند اعلان الاستقلال ، واستمر خروجهم بعد ذلك حتى أصبحوا لا يزيدون عن خمسين ألف فرد .

ومن بين هؤلاء عدد كبير من السيـدات

---

(٤) Hervé Bourgas : L'Algérie A L'Epreuve du Pouvoir — Paris 1967.

المتزوجات بجزائريين ، آثرن الاحتفاظ بجنسيتهن الفرنسية حتى لا يفقدن مميزاتهن فى المرتبات والمكافآت وامكان تحويل جزء من العملة الى الخارج .

وقد كان امر نقل المستوطنين لاموالهم من أعقد المشكلات التى أوشكت أن تثير توترا فى العلاقات بين الجزائر وفرنسا . اذ أن الاتفاقية الاقتصادية ـ كما رأينا ـ تقر مبدأ حرية نقل الاموال ، مع اضافة تحفظ مؤداه الا يضر ذلك بالاقتصاد الجزائرى . ومن الواضح أن نقل أموال سائلة دفعة واحدة كان من شأنه أن يخرب اقتصاديات البلاد ، الامر الذى يحدو الجزائر الى أصدار تشريع بوضع رقابة على نقل الاموال تخضع له الفرنسيين ، مما يعنى تعديلا ضمنيا لاتفاقيات ايفيان . ومن جهة أخرى كان تحدى المستوطنين للمصالح الاقتصادية الجزائرية سببا فى ألا تلح الحكومة الفرنسية فى طلب تعويض عن مليونين ونصف من الهكتارات صادرتها الحكومة الجزائرية من أملاك المستوطنين فى مارس سنة ١٩٦٣ (٥) . كما رفض الرئيس ديجول طلب المعارضة اليمينية فى الجمعية الوطنية باستقطاع هذا التعويض أولا من المساعدات الاقتصادية للجزائر .

والواقع أن سياسة ديجول ازاء الجزائر انما هى جزء من نظرته العامة لدول العالم الثالث ، فهو يرى أن من أكثر أسباب الاضطرابات الدولية تعرض دول العالم الثالث للمتاعب الاقتصادية .

وفى المجال السياسى المحض التقت وجهة نظر ديجول مع الحكومة الجزائرية فى عدة مواقف دولية . فمع أن فرنسا استمرت عضوا فى حلف الاطلسى ، الا أن ديجول كان يعتبر هذا الحلف أداة للنفوذ الامريكى ، وهو يرفض أن تحل دولة كبرى محل فرنسا فى مستعمراتها السابقة ، ومن ثم مال الى تحييد حوض البحر الابيض المتوسط ، بل انه كان يرغب فى اقامة رابطة ما بين شعوب هذا الحوض ، وفى ذلك ما يحقق أمنه بطريقة أفضل من انتقال الحرب الباردة اليه .

ولم تعتنق الجزائر مبدأ وجود هذه العلاقة الخاصة لشعوب البحر الابيض المتوسط ، وهى النزعة المتوسطية التى قبلها مثلا الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة ، الا أن الجزائر التقت مع ديجول فى رغبته فى حياد الحوض الغربى للمتوسط ازاء الصراع الدولى . واستاءت كلتا الدولتين من الولايات المتحدة حينما زودت الاخيرة المملكة المغربية بالاسلحة اثناء النزاع على الحدود مع الجزائر .

وكان راى الحكومة الفرنسية أن ذلك التسليح سينقل الحرب الباردة الى شمال افريقيا ، اذ سيدفع الجزائر الى البحث عن السلاح لدى الكتلة الشرقية ، وهو ما حدث بالفعل .

لذلك وقفت فرنسا موقف الحياد من هذا النزاع على الحدود ، وهذا الحياد هو فى الواقع بمثابة تأييد لوجهة النظر الجزائرية ، اذ أن الجزائر هى التى خرجت بالقسم الاكبر من الصحراء الكبرى بينما طالبت جارتاها ، تونس والمغرب ، بأجزاء من هذه الصحراء ، بحجة أن هذا التخطيط رسم حينما كانت الجزائر ألصق بالسيادة الفرنسية .

وعند وقوع حرب يونيو سنة ١٩٦٧ اتهمت الدوائر الصهيونية فرنسا بأنها انحازت الى العرب طمعا فى الامتيازات البترولية . والواقع أن فرنسا لم تفعل أكثر من انهاء عهد طويل من السياسة المتحيزة لاسرائيل ، فمنعت تصدير السلاح اليها لانها كانت البادئة بالعدوان .

وكان لمجرد التحول وقع حسن لدى كثير من الدول العربية ومن بينها الجزائر التى قطعت بتلك المناسبة علاقاتها مع الولايات المتحدة . على أن الخلاف على السياسة البترولية كان هو الذى يأتى من حين الى آخر ليعكر صفو هذه العلاقات .

تصفية القواعد العسكرية :

يمكن القول أن قبول الجزائر للقواعد العسكرية كان جزءا من السياسة المرحلية التى اضطرت اليها عند توقيع اتفاقيات ايفيان . ذلك لان سياسة

---

[٥] نشر النص الفرنسى للاتفاقيات فى مجلة القانون الدولى المصرية سنة ١٩٦٤ ، كما نشرت الترجمة العربية الكاملة فى كتابنا « الجزائر المعاصرة » القاهرة سنة ١٩٦٤ .

الجزائر كانت معروفة منذ عهد الحكومة المؤقتة التى اشتركت فى مؤتمر الدار البيضاء سنة ١٩٦٠، وهو المؤتمر الذى دعم سياسة الحياد وعدم الانحياز فى شمال أفريقيا •

ومما يسترعى الانتباه، أن الجزائر حينما طالبت بتعديل اتفاقية القواعد العسكرية لم تصادف معارضة كبيرة من الجانب الفرنسى • لذلك لم تؤثر هذه القضية تأثيرا كبيرا على العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال، بل على العكس كانت الخلافات حول المسائل الاقتصادية هى التى تسببت فى معظم الازمات التى حدثت بين البلدين • وتختلف الجزائر فى ذلك عن دول الشرق العربى أو حتى عن تونس التى اصطدمت بفرنسا صداما عنيفا بسبب قاعدة بنزرت • وفى رأينا أن سبب هذا الخلاف هو الفترة الزمنية المتأخرة التى عاصرها استقلال الجزائر • فمنذ سنة ١٩٦٢ تتطور المفاهيم الاستراتيجية بسرعة، وهو ما عرفه الجنرال ديجول بادراكه الواعى • ومن أبرز هذه التغيرات قلة أهمية القواعد العسكرية بعد ظهور الصواريخ العابرة للقارات •

وكانت اتفاقيات ايفيان قد حددت مواعيد جلاء القوات الفرنسية بالتدريج، فتخفض فى السنة الاولى الى ثمانين ألفا ثم يتم جلاؤها عن البلاد بعد سنتين، أى عند انقضاء المهلة التى أعطيت للاوربيين لاختيار جنسيتهم •

ولعل أبرز ما اشتملت عليه هذه الاتفاقية هو استئجار قاعدة المرسى الكبير، وهى قاعدة بحرية كان يرتكز عليها الاسطول الفرنسى فى الحوض الغربى للمتوسط، وتقع على الساحل الغربى قرب الحدود المغربية • وبمقتضى الاتفاقية، تستأجر فرنسا القاعدة لمدة خمسة عشر عاما قابلة للتجديد، مع النص على أن أراضى القاعدة جزء من التراب الجزائرى • وتتبع القاعدة مطارات ومنشآت عسكرية حولها تخضع لنفس نظامها • ووفقا لهذا النظام يكون للفرنسيين وحدهم حق التحليق فوقها واستخدام مياهها الاقليمية والاشراف على الامن فيها واستخدام شبكات المواصلات اللاسلكية الخاصة بها • وأعطى للفرنسيين حق الاستيلاء على الابنية اللازمة داخل منطقة القاعدة مع دفع التعويضات المناسبة •

والى جانب القاعدة، تحتل فرنسا بعض المواقع فى الصحراء الكبرى لمدة خمس سنوات أهمها فى كولمبى شار قرب الحدود المغربية وفى ريجان، ولها أن تستخدم المحطات الفنية القائمة بها • وتشير هذه العبارة الى محطات التجارب النووية، ولو أن الاتفاقية لم تذكر صراحة حق فرنسا فى اجراء هذه التجارب • وكان من المتوقع أن تثير مسألة التجارب النووية أزمات خطيرة بين الجزائر وفرنسا، ذلك لان الحكومة الفرنسية لحقت متأخرة بالنادى الذرى، وكانت ترغب فى أن تمارس تجاربها بحرية مطلقة دون التقيد بالحدود التى وافقت الدول الكبرى الاخرى عليها: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا •

وقد أجرت فرنسا تجاربها الاولى فى الصحراء الكبرى فى سنة ١٩٦٠ فأثار ذلك ضجة لدى جميع الدول الافريقية المحيطة بالصحراء، وانضمت جبهة التحرير، وهى ما تزال بعد تتحدث كحكومة منفى، الى فريق المحتجين • ولهذا تركت مسألة التجربة النووية غامضة بدون تحديد فى اتفاقيات ايفيان • ولكن ما كادت الجزائر تظفر بالاستقلال حتى أعلنت حكومتها فى مارس سنة ١٩٦٣ عدم موافقتها على اجراء التجارب النووية فى أراضيها •

والواقع أن الحكومة الفرنسية كانت قد استعدت لمجابهة هذه المعارضة الافريقية، وأخذت تنقل معدات التجارب الى جزيرتى هايتى وخاليدونيا الجديدة اللتين تقعان فى أعماق المحيط الهادى بعيدا عن المناطق المأهولة، على أنها استبقت قواعدها فى الصحراء الكبرى لاجراء تجارب أبحاث نووية لا تتضمن عمليات تفجير •

ومع ذلك فان الابحاث العلمية تتطلب الاحتفاظ بهذه القواعد البعيدة عن العمران • تدل على ذلك أرقام المساعدات العسكرية التى استمرت فرنسا تقدمها للجزائر حتى سنة ١٩٦٨ أى بعد أن استقر الرأى على الجلاء عن قاعدة المرسى الكبير • وقد نشرت هذه الارقام فى الكتاب السنوى المفصل الذى تصدره الحكومة الفرنسية عن شمال أفريقيا (٦) • وتتضمن هذه المساعدات ثلاثة

---

(٦) Annaire de L'Afrique de Nord. 1968.

النـــــوع	الجزائر « بالمليون »	المساعدات الخارجية « بالمليون »
مساعدات التدريب	٤ / ١١	٣٩
نفقات الفنيين الفرنسيين والبعثات العسكرية	٤ / ٢٠	٤٦
مساعدات مباشرة كالتسليح	٤ / ٢٢	٣٩
المجموع الكلى	٣ / ٥٤	١٢٤

أشكال . والجدول السابق يوضح المساعدات مقارنة فى كل شكل منها بمجموع المساعدات العسكرية التى تقدمها فرنسا لمختلف الدول الاجنبية .

على انه بعد عام ١٩٦٨ تدخلت عدة عوامل جعلت فرنسا تقلل باطراد كبير من مساعداتها العسكرية المحضة للجزائر ، منها تصفية قاعدة المرسى الكبير وزيادة مخصصات البترول واتجاه الجزائر الى استيراد الاسلحة من الاتحاد السوفيتى ، وذلك بعد فترة قصيرة من التوتر الذى حدث مع الاتحاد السوفيتى فى أعقاب حرب يونيو سنة ١٩٦٧ .

وبينما احتفظت فرنسا ببعض التسهيلات فى استخدام قواعد الصحراء لاغراض فنية محضة فى مقابل الاعانات المذكورة ، تم تصفية قاعدة المرسى الكبير دون اثارة معارضة تذكر . وكانت الحكومة الجزائرية قد أخذت تطالب بتعديل اتفاقيات ايفيان الخاصة بالقاعدة منذ سنة ١٩٦٦ . ومما يسترعى الانتباه ان حكومة ديجول استجابت لهذه الرغبة فى وقت بدأ فيه الاسطول السوفيتى يظهر فى حوض المتوسط ، مما يدل على ان سياسة ديجول كانت تتجنب التورط فى الصراع بين الدولتين الكبيرتين ، وكان رأيه تحييد الحوض الغربى للمتوسط . يؤكد هذا الاتجاه لدى الرئيس الفرنسى موقفه من تسليح الولايات المتحدة للمغرب بمناسبة موضوع الخلاف على الحدود بينها وبين الجزائر (٧) ، فقد لفتت الحكومة الفرنسية نظر واشنجتن الى أن ذلك التسليح سيدفع بالجزائر الى الاعتماد أكثر فأكثر على المعونة العسكرية السوفيتية .

كذلك يقارن موقف الحكومة الفرنسية بالحكومة الايطالية ، فبينما تقبلت الاولى تعهدات الجزائر بعدم استخدام قوة أجنبية لقاعدة المرسى الكبير ، أبدت الحكومة الايطالية تخوفها من احتمال استفادة الاسطول السوفيتى من تلك القاعدة ، مما يشكل خطرا على أمن ايطاليا فى نظر أحزابها اليمينية .

هجرة العمال الجزائريين

ان ظاهرة الهجرة العمالية الجزائرية الى فرنسا قديمة . فقد اتخذت شكلا جماعيا منذ سنة ١٩١٢ . ومنذ ذلك الحين تلاحقت وفود المهاجرين حتى وصلت الى ٣٥٠ ألفا فى سنة ١٩٦٢ يعيش معظمهم فى المدن الصناعية الفرنسية ، ولاسيما ليل وليون ومارسيليا وضواحى باريس . وقد أوجد الاستقلال بعض المشاكل لهؤلاء العمال ، اذ كانوا يتمتعون فى الماضى بحرية التنقل والعمل باعتبارهم رعايا فرنسيين ، كما التحقوا بالنقابات الفرنسية ولا سيما الـ C.G.T الشيوعية .

وقد حرصت الحكومة الجزائرية على بقاء هذا العدد الكبير من أبنائها ، أولا لان عودتهم تشكل هزات اجتماعية ، وثانيا لان بقاءهم مصدر دخل كبير للبلاد من العملات الصعبة (٨) . لذلك نصت اتفاقيات ايفيان على أن يتمتع العمال الجزائريون بنفس الحقوق التى للفرنسيين ماعدا الحقوق

[٧] Maghreb : Documents, Algérie, Maroc, Tunisie, Jauvier Fevrier 1968.
[٨] P. Bourdieu : Travail et Travailleurs en Algérie. Paris 1967.

السياسية • بل ان الجزائر المستقلة حرصت على ايجاد حرية للتنقل لوجود فائض من اليد العاملة غير الفنية• فيستوعب الاقتصاد الجزائرى نحو مليون شخص ، بينما يوجد عرض لليدالعاملة غير الفنية يقدر بنحـــو مليون و ٧٠٠ الف . وهناك تفاوت كبير فى الاجور بين اليد العاملة الفنيةوبين غير الفنية ، مما يدفع بالاخيرة الى البحث عن العمل فى الخارج •

وتتنافس تونس والمغرب على تصـــدير اليد العاملة الى فرنسا • وعن طريق التسهيلات التى تمنحها هذه الاخيرة يمكن التنقل بين دول السوق الاوربية المشتركة ، وخاصة بلجيكا ، لســهولة اللغة ، مما يفتح مجالات واسعة للعمل .

وبعد الاستقلال لوحظ أن أصحاب المهن والفنيين هم الذين فكروا فى العودة الى أوطانهم. ولمتزد نسبة هؤلاء على ١٠ فى المائة • وفى مقابل ذلك استمرت نسبة الهجرة بين اليد العاملة • غير الفنية عالية ، حتى ان السلطات الفرنسية أخذت تنزعج لهذه الهجرة سنة ١٩٦٤ ووضعت قيودا بحجة الحجر الصحى (٩) ، وحددت عـدد المهاجرين بألف شهريا . واحتجت الجزائر بشدة على وضع هذه القيود التى تتنافى وروح اتفاقيات ايفيان وكثيرا ما كانت فرنسا تستخدم مسألة الهجرة العمالية الجزائرية فى أوقات الازمات السياسية أداة للضغط على الجزائر • وقد حدث ذلك عند المطالبة بتعديل اتفاقيات البترول سنة ١٩٦٥ • وبهذه المناسبة حصلت الجزائر على موافقة فرنسا لهجرة ٣٠ ألف عامل سنويا •

وقد تأزمت العلاقات بين البلدين من جديد أوائل سنة ١٩٦٨ وربطت فرنسا بين اضطرابات الطلبة والعمال فى باريس خلال شهر مايو من ذلك العام وبين وجود تلك اليد العاملة المهاجرة غيـر المستقرة ، فعادت من جديد تهدد بتقييد الهجرة ، الى أن توصل البلدان الى اتفاق فى يناير سنة ١٩٦٩ ينظم الهجرة على النحو التالى :

تتعهد فرنسا بقبول هجرة ٣٥ الف عـامل سنويا ، وتقوم بتأهيلهم مهنيا ، وتتأسس مكاتب فى فرنسا لهذا الغرض ، واذا وفق العامل فى ايجاد عمل يمنح حق الاقامة خمس سنوات • اما اذا فشل فى التأهيل أو فى ايجاد عمل يسحب منه حق الاقامة بعد ثلاثة أشهر • وتجتمع لجنة مشتركة من البلدين كل شهرين لتنظيم هجرة العمال واقامتهم أو اعادتهم الى بلادهم •

وتبذل الحكومة الجزائرية قصارى جهـدها لاستمرار ارتباط هؤلاء العمال ببلادهم ، فهـم يرسلون الى ذويهم عادة جزءا كبيرا من أجورهم . كما انهم يشكلون فى المستقبل طبقة من العمال المهرة الذين تحتاج اليهم البلاد احتياجا شديدا • ولهذا الغرض تعقد تحت رعاية جبهة التحرير مؤتمرات لهؤلاء العمال الذين ينضوون تحت منظمة تعرف بأصدقاء الجبهة ، ويؤخذ رأيهم أحيانا فى بعض المشكلات الوطنية •

العلاقات الاقتصادية

تصور الليبراليون فى فرنسا انه من الممكن استمرار التعاون مع الجزائر على أساس اتاحة الفرصة لاستثمارات رأس المال الخاص فى اطار اقتصاد جزائرى حر • وكانوا يعولون على وجود بعض عناصر تؤيد هذا الاعتقاد فى الجمعيـة الوطنية الاولى ، الا أن الســلطة انتقلت بعد الاستقلال الى معتنقى الاشتراكية والتخطيط(١٠)

وقبل مضى عام واحد على الاستقلال ، اتخذ فى مارس سنة ١٩٦٣ قرار مصــادرة الامــلاك الشاغرة ، وانطبق هذا القرار على ٢ر٥ مليون هكتار من أملاك المستوطنين الذين غادروا البلاد وعرضوا اقتصادها للتخريب ، ونقلوا معهـم رءوس أموال ضخمة • وكان ذلك مسوغا كافيا لكى تستولى الحكومة على تلك الاراضى دون تعويض • وبهذه المناسبة تقدم عدد كبير من أعضاء الجمعية الوطنية بالمطالبة بتعديل اتفاقيات ايفيان حتـى لا يتعرض القرار للمؤاخذة .

ومما هو جدير بالملاحظة ان فـرنسا قطعت معونتها المالية عن تونس عند وقوع أول ازمة

---

[٩] Maghreb : Documents, Algérie, Maroc, Tunisie Mal — Juin 1964.

[١٠] Buy, F. : La Republique Algerienne democratique et populaire, Paris 1965.

سياسية بعد الاستقلال ، وذلك بمناسبة التسهيلات التى كانت تمنحها للثوار الجزائريين سنة ١٩٥٧ وفعلتحكومة ديجول نفس الشىء مع المغرب الذى اتهمت حكومته بتدبير اغتيال المهدى بن بركة على الاراضى الفرنسية فى سنة ١٩٦٥ .

أما بالنسبة للجزائر فلم يظهر رد فعل من هذا النوع بعد صدور قرار الاستيلاء . ويمكن تفسير ذلك بأحد أمرين : أولا ان الاوساط الرأسمالية المحيطة بعهد الجمهورية الخامسة تمثل البورجوازية المستنيرة التى دخلت فى المؤسسات المالية الكبرى كشريك مع الدولة . وتفضل هذه البورجوزاية نوع التعاون الاقتصادى القائم مع الجزائر والذى يعتمد على الاستثمارات شبه الحكومية فى القطاع الصناعى ولا سيما صناعة البترول . أما ملاك الاراضى والبورجوازية المحافظة التى كانت تقف موقفا عدائيا من الرئيس ديجول فان معظم استثماراتها كانت تستخدم فى المغرب (١١) والامر الثانى هو ما كانت تتوقعه فرنسا من فوائد من وراء امكانيات استغلال البترول فى الجزائر . وليس هدف رجال الاعمال الفرنسيين هو الاستثمار فحسب ، بل ان اتساع المشروعات الصناعية كاقامة فروع لشركة رينو وللجرارات الزراعية ، يؤدى الى ربط الجزائر بصورة مستديمة بمناهج الصناعة الفرنسية وتدرب العمال والمهندسين على أساليب هذه الصناعة .

وكانت اتفاقيات ايفيان ، كما أشرنا ، تنص على ان تقدم فرنسا مساعدات اقتصادية تبلغ فى مجموعها قيمة المشروعات الجارية . وبناء عليه قدرت فى السنة الاولى من الاستقلال بمليار فرنك . وكانت هذه المساعدات تثير سنويا عند طرح الميزانية معارضة فى الجمعية الوطنية الفرنسية ، فخفضت قليلا حتى أعيد تنظيمها عندما وقعت اتفاقية جديدة لاستغلال البترول سنة ١٩٦٥ ، وقد حددت أنواع المساعدات فبعضها يكون حرا تستطيع الحكومة الجزائرية أن تتصرف فيه كما تشاء ، وبعضها الاخر يرتبط بتنفيذ مشروعات معينة ، ويتمثل النوع الثالث فى أموال سائلة لتعزيز الميزانية . والجدول التالى يبين سير هذه المساعدات بأنواعها من ١٩٦٥ الى ١٩٦٩ .

ومن المفروض الا يتأثر الاقتصاد الجزائرى بهذا التناقض ، نظرا لازدياد عوائد البترول باطراد . وتستهدف الخطة الرباعية التى وضعت خطوطها سنة ١٩٦٩ تحقيق الاستقلال الاقتصادى فى نهاية الامر (١٢)

ان ارتباط الاقتصاد الجزائرى بالفرنسى انما هو من مخلفات العهد الاستعمارى . فان السياسة الاستعمارية لم تحرم البلاد من اقامة صناعات فحسب ، بل تدخلت فى انتاجها الزراعى ، بحيث صار يخدم حاجات الامبراطورية . واوضح مثل على ذلك هو تحويل ٤٠٠ الف هكتار من أجود الاراضى فى أواخر القرن الماضى الى زراعة الكروم بمناسبة انتشار آفة زراعية اصابت كروم جنوب فرنسا .

المساعدات الاقتصادية التى تقدمها فرنساللجزائر (٦٥ — ١٩٦٩)

النوع	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
مساعدات اقتصادية حرة	٢٠٠	١٣٠	١٠٠	١٠٠	٩٠
مساعدات تقيد بمشروعات محددة	٢٧٥	١٠٧	١٠٩	٥٢	٥٠
مساعدة مالية للميزانية	٥٧	٥٢	٣٣	٢٥	٢٠
المجموع الكلى	٥٣٢				١٦٠

[١١] Samir, Amin : L'economie du Maghreb Paris 1966 vol. 2.

[١٢] Annaire Economique de L'Algérie. Alger 1970.

وحينما تغلب المزارعون على هذه الافة ، نشأ تنافس بين المستوطنين وبين المزارعين الفرنسيين كانت حكومة باريس تتحمل أعباءه ارضاء للمستوطنين الذين هددوا وقتا ما بالانفصال اذا لم تستمر الحكومة الفرنسية فى منح تسهيلات دخول النبيذ الجزائرى الى فرنسا ، وهو أرخص تكلفة من النبيذ المنتج داخل البلاد • اذن كيف تتصرف الجزائر فى هذا المحصول بعد الاستقلال ؟ (١٣) وهل تستمر الحكومة الفرنسية فى تحمل اعباء هذه الزيادة فى الانتاج كما كانت تفعل مع المستوطنين ؟

لقد شعرت الحكومة الفرنسية بأن ثمة التزاما ادبيا باعتبار انها هى المسئولة فى الماضى عن اقامة هذه المزارع التى لا تحتاجها الجزائر ، فتعهدت بشراء ٨ ملايين هيكتولتر ، أى غالبية المحصول • وظلت تعتبر هذا الشراء نوعا من أنواع المساعدة الاقتصادية ، وتستخدمه عند وقوع الازمات لتهديد الجزائر كما حدث سنة ١٩٦٨ • فقد جعلت التعاقد على الشراء شهريا بحد اقصى قدره ٣٠٠ر٠٠٠ هيكتولتر • لذلك استهدفت الخطة الرباعية تحويل جزء من مزارع الكروم الى حبوب •

ومن جهة أخرى سعت الجزائر لتنويع اسواق النبيذ فتعاقدت مع الاتحاد السوفيتى على شراء ٥ ملايين هيكتولتر سنويا وهو ما يوازى ٥٠ فى المائة من المحصول . ولا شك أن التوسع فى تصدير البترول قد رجع بمشكلة الكروم الى الدرجة الثانية من الاهمية ، وبعد ان كان يقدر بـ ٥٠ فى المائة من صادرات الجزائر لم يعد يشكل سوى ١٥ فى المائة عام ١٩٧٠

البترول وأزمة العلاقات الفرنسية الجزائرية

من أبرز النتائج التى ترتبت على ظهور البترول ، تحول الميزان التجارى بين فرنسا والجزائر لصالح الاخيرة ، وذلك رغم التجهيزات التى تقوم بها فرنسا للصناعة الجزائرية. وكانت معظم الواردات الفرنسية فى الماضى تتمثل فى اشباع الحاجات الاستهلاكية للمستوطنين ، أما الان فتكاد تقتصر على التجهيزات الصناعية •

منحت تراخيص التنقيب عن البترول فى العهد الاستعمارى • ويختلف عرف اللاتين عن الانجلوسكسون فى نظرته للثروة الباطنية (١٤) فبينما تعتبرها الانجلوسكسون خاضعة للملكية الخاصة المقابلة على سطح الارض ، يرى اللاتين انها جزء من الملكية العامة ، وبالتالى فالدولة هى صاحبة الحق فى اصدار القوانين وعقود الامتياز دون تحمل أى تعويضات •

وقد منحت الحكومة الفرنسية تراخيص التنقيب الاولى لاربع شركات خصص لكل منها ١٥٠ الف كيلومتر مربع بالتساوى ، وهى جميعا فرنسية • ودخلت شل كشريك فى اثنتين منها ، وكان نصيبها بالنسبة لمجموع الشركات الفرنسية ، وعلى رأسها شركة الدولة Compagnie Francaise de petrol ٢٥ فى المائة • ولم يكن الاكتشاف الاول سنة ١٩٥٤ مشجعا • فقد توصل الى وجود الغاز الطبيعى وليس البترول • كما أن موقعه فى عين صلاح كان بعيدا عن الساحل • ثم تبدل الموقف عند اكتشاف حقل عجيلة القريب من الحدود الليبية سنة ١٩٥٦ فنشطت أعمال التنقيب ، وبدأ حقل عجيلة فى الانتاج بعد أن ربط بخط أنابيب يصله بخليج قابس على الساحل التونسى ، وذلك فى اكتوبر سنة ١٩٦٠ وتلا ذلك اكتشاف اعظم شأنا فى حاسى مسعود ، وأوصل الحقل بخط أنابيب مع بجاية • والواقع أن مشكلة تصدير البترول الجزائرى كانت تتوقف على انشاء شبكة أنابيب ، نظرا لبعد الحقول نسبيا عن الساحل ، اذا ما قورنت بحقول ليبيا •

ومن الواضح أن الامتيازات الاولى قد منحت فى العهد الاستعمارى ، ومع ذلك فقد اعتبرت ارباح البترول جزءا مكملا لميزانية الجزائر والصحراء كوحدتين قائمتين بذاتهما . فتقرر تطبيق مبدأ المناصفة بين الشركات وبين ميزانيتى الجزائر والصحراء • وقد فصلت هذه الاخيرة فصلا تعسفيا عن الجزائر • ورخص لادارة الجزائر بالتصرف فى ١٢ر٥ فى المائة من كميات البترول، على الا يزيد نصيبها من الارباح فى نهاية الامر على ٥٠ فى المائة واحتسب سعر البترول على

Perroux. F. : Proplemes de L'Algérie Independante — Paris 1964. [١٣]

A. Durand : La politique petrolière Internationale Paris 1963. [١٤]

أساس السعر الفعلى فى الاسواق العالمية • وقد ثبتت اتفاقيات ايفيان هذه الامتيازات ، ونصت بالاضافة الى ذلك على تمتع الشركات الفرنسية بحق الاولوية خلال ست سنوات ، وذلك فى حالة تساوى العروض المقدمة من شركات البترول المختلفة •

وقد ورثت الدولة الجزائرية حقوق فرنسا فى منح الامتيازات الجديدة • ولعل أهم اضافة تحققت فى اتفاقيات ايفيان هى النص على انشاء هيئة فنية مستقلة لها شخصية اعتبارية تسهم الدولتان فى تمويلها ، ويكون القصد منها وضع الخطط لاستثمار الصحراء بطريقة علمية ، وتطوير الاستغلال ، والنظر فى العروض المقدمة من الشركات من الناحيتين الفنية والادارية ، وتشرف كذلك على صيانة منشآت البترول والانابيب (١٥) •

لقد عرف مبدأ المناصفة فى الارباح منذ أوائل الخمسينات فى الشرق العربى • ولكن كانت قد ادخلت عليه تعديلات تدريجية لصالح الدول المنتجة ، بحيث جاءت اتفاقيات ايفيان بخصوص البترول اقل مراعاة لصالح الجزائر بالمقارنة الى عقود الأمتيازات الجديدة فى الشرق العربى ولاسيما ذلك النظام الذى ينسب الى رجل الاعمال الايطالى « ماتى » والذى اعطى فرصة للدول المنتجة كى تسهم فى جميع مراحل صناعة البترول بحيث تحصل فى النهاية على ٧٥ فى المائة من الارباح • وكان لابد من انتظار تكوين رأس مال وطنى فى الجزائر يسمح بتأسيس شركة وطنية •

ومنذ أن تأسست شركة وطنية للبترول تعرف بسونتراك سنة ١٩٦٤ بذلت الحكومة الجزائرية قصارى جهدها لتعديل اتفاقيات ايفيان • وتمكن الطرفان من الوصول الى اتفاقية هامة جديدة فى ٢٩ يوليوسنة ١٩٦٥ ، وهى الاتفاقية التى ما زالت فرنسا تتمسك ببنودها حتى الان ، رغم انها قد تضمنت نصا بامكان التعديل بعد خمس سنوات •

ثبتت اتفاقية سنة ١٩٦٥ (١٦) استمرار عقود الامتياز القائمة ومدتها خمسون سنة • وتمنح علاوة على ذلك للشركات الفرنسية تسعة عقود جديدة فى مناطق سبق التنقيب فيها ، واستثنيت منها منطقة غنية بالبترول تعرف بحوض بركاوى • فتقرر أن تسهم فى استغلالها الشركة الوطنية الجزائرية سونتراك • كذلك عدلت الاتفاقية نظام حساب سعر البترول ، فلا يرتبط بالسعر الفعلى للاسواق العالمية ، بل يقدر على أساس سعر حكمى هو٢ر٠٨ ٪ دولارللبرميل تسليم عنابة، وهو نفس السعر الذى تحاسب على أساسه الشركات العاملة فى الشرق العربى • ورفعت النسبة المخصصة للدولة صاحبة الانتاج الى ٥٣ فى المائة بالنسبة لعام ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ترتفع بعد ذلك الى ٥٤ فى المائة سنة ١٩٦٨ ، ٥٥ فى المائة ابتداء من سنة ١٩٦٩ • وألغيت الميزة التى كانت تتمتع بها الشركات الفرنسية ، وبمقتضاها تستطيع تأجيل سداد العوائد عنجزء من الارباح لمدة خمس سنين من أجل تكوين احتياطى أو تجديد منشآت •

وبالنسبة للغاز الطبيعى ، كانت الجزائر تصر دائما على أنه لا يندرج تحت اتفاقيات البترول ، ولابد من عقد اتفاقيات منفصلة بشأن استغلاله • وقد تم ارضاء الجزائر الى حد كبير فى هذا المضمار ، فاتفق على أن تقوم الشركات الفرنسية بأستخراج الغاز لحساب الحكومة الجزائرية وهذه هى التى تتولى تسويقه • ولا يجوز أن تزيد أرباح الشركات الفرنسية من هذه الاعمال عن١٢ فى المائة • ويشبه هذا النظام ما عرف فيما بعد فى استغلال النفط فى بعض دول الشرق العربى بأسم نظام المقاولة •

واحتوت الاتفاقية على مبدأ هام جديد ، وهو تكوين شركات تسهم فيها الجزائر بنصف رأس المال دون أن تندمج فى الشركة الفرنسية، ويكون مجلس ادارتها بالمناصفة بين رعايا الجنسيتين • وتحددت لهذه الهيئة المشتركة مناطق معينة لاجراء التنقيب ، ولها أن تشترك مع شركات الامتياز القديمة فى مناطقها • ومن أهداف هذه الهيئة تدريب الجزائريين على أعمال استغلال البترول وتسويقه •

---

[١٥] C.F. Algeria in Middle East and North Africa Europa Publication 1970.

[١٦] انظر النص فى Revue Algerienne de Science Juridique politique et Economique Alger 1966.

وعندما شرع فى تنفيذ هذا النص ، طلبت الجزائر تأجيل الاسهام بـ ٥٠ فى المائة والاكتفاء بتقديم ٤٠ فى المائة من رأس المال • ومن المفروض أن تؤول الى هذه الهيئة المشتركة جميع مناطق الامتياز التى تظل مدة خمس سنوات دون اجراء تنقيب فيها ، أو دون أن تتوصل الشركات صاحبة الامتياز الى اكتشاف البترول بها .

ومن المبادىء الهامة التى تضمنتها اتفاقية سنة ١٩٦٥ اخضاع ارباح الشركات لمراقبة النقد حسب التشريع الجزائرى • وبذا سبقت الجزائر كثيرا من دول الشرق العربى المنتجة للبترول الى تقييد حرية الشركات فى التصرف فى ارباحها •

وحسب التشريع الجزائرى الصادر فى سنة ١٩٦٤ يتعين على الشركات الاجنبية أن تستبقى فى البلاد ٥٠ فى المائة من أرباحها على الاقل . وقد توصلت الحكومة الجزائرية الى هذا النص بعد مساومات طويلة مع المفاوض الفرنسى • ومدة الاتفاقية هو ١٥ سنة ، الا انه يجوز البحث فى تعديلها بعد خمس سنوات • وأخيرا تتضمن الاتفاقية ملحقابخصوص المساعدات الاقتصادية ، وهو الذى اشرنا الى محتوياته من قبل •

لم يكن هذا الاتفاق فى صالح الجزائر من جميع الوجوه ، وخاصة فيما يتعلق بتحديد سعر البترول ، فقد قدر بـ ٢٫٠٨ فى المائة بينما كانت الشركات العاملة فى الشرق العربى تبنى حساباتها على أساس أن سعر البرميل ٢٫٦٥ فى المائة ، هذا مع الاخذ فى الاعتبار انالجزائر أقرب الى مواقع الاستهلاك ولاسيما فرنسا • ومن الواضح أن الحكومة الجزائرية تساهلت فى هذا الموضوع عند عقد الاتفاقية مقابل المساعدات الاقتصادية التى تم الاتفاق عليها فى ملحق خاص ، والتى كانت لازمة لخطة التصنيع • لذلك ما كاد يحل عام ١٩٦٨ حتى تضافرت عدة عوامل جعلت الحكومة الجزائرية تعيد النظر فى موقفها (١٧) •

من ذلك أولا : تشكك الحكومة الجزائريةفى أن تكون الشركات الفرنسية تتعمد التباطؤ فى الانتاج . وقد نجم هذا التشكك عن المقارنة بالزيادة الهائلةالمطردة التى تتحقق فى انتاج النفط بليبيا ، ثم سعى الشركات الفرنسية للحصول على امتيازات جديدة فى كل من ليبيا والعراق بقصد تنويع مصادر الانتاج • وسنشير فيما بعد كيف أن سياسة تنويع مصادر البترول كانت قائمة فى ذهن المشتغلين بهذهالصناعة فى فرنسا ، ولكن لا يحول ذلك دون اعتبار الجزائر أفضل مصدر للاستهلاك الفرنسى •

ثانيا : استطاعت الجزائر الحصول على عروض افضلمن اتفاق سنة ١٩٦٥ بوساطة احدى الشركات الامريكية وهى جيتى التى حصلت على أكبر عقد للتنقيب فى سنة ١٩٦٨ . ومن بين الميزات التى تضمنها عقد شركة جيتى تحديد سعر البرميل بمايتراوح بين ٢٫٦١ فى المائة ، ٢٫٦٥ فى المائة حسب ميناء الشحن ، وهو سعر مماثل لما هو معمول به فى موانى الشرق العربى •

وفضلا عن ذلك تعهدت شركة جيتى بانفاق ٧٥ فى المائة منأرباحهاداخل الجزائر ، وليس ٥٠ فى المائة كما هو واردفى عقود الامتيازات الفرنسية • كذلك تعهدت شركة جيتى بانفاق ١٦ مليون دولار فى مدى خمس سنوات ، وذلك فى مقابل استغلال منطقة مساحتها ١٥ ألف كيلومتر مربع بالاشتراك مع شركة سونتراك ، وفى حالة اكتشاف البترول بكميات تجارية ، يكون للشركة الوطنية الجزائرية حرية التصرف فى ربع الانتاج . ومما أزعج الشركات الفرنسية ، ان بعض الشركات الامريكية الصغيرة تعاقدت فى نفس ذلك العام مع الجزائر على أساس دخول سونتراك بـ ٥١ فى المائة من رأس المال ، مما يضمن لها السيطرة على مجلس الادارة •

ثالثا : ازدياد الطلب على بترول شمال افريقيا بعد أن أغلقت قناة السويس وضعفت امكانيات التصدير من الخليج العربى على الاقل فى السنوات الاولى التى تلت النكسة وقبل التوسع في بناء الناقلات الكبيرة .

وقبل أن يطرح موضوع البترول على بساط البحث ، قامت الجزائر باتخاذ عدة اجراءات أممت بمقتضاها شركات فرنسية عاملة فى الجزائر فى بعض القطاعات مثل قطاع الصناعة الغذائية

---

[١٧] شرحت جريدة المجاهد الناطقةباسم جبهة التحرير والتى تصدر باللغة الفرنسية اسبابهذه الاشياءفى سلسلة من المقالات [ ] ديسمبر سنة ١٩٦٧ [ ]
Al-Mujahid 18 - 19 - 20/12/1968.

والفنادق ، وشملت هذه الاجراءات شركات التوزيع البترولية ، لكن دون المساس بشركات الاستغلال ، ووصلت العلاقات الى أدنى مستوى بلغته منذ الاستقلال ، وتأجلت زيارة لوزير الخارجية الفرنسى كان المقرر القيام بها فى أكتوبر ، ثم أوقف تصدير بترول الشركات الفرنسية فترة من الوقت خلال شهر نوفمبر ، مما دفع بالجانب الفرنسى الى التعجيل بزيارة وزير الخارجية ، وبدأ سلسلة جديدة من المفاوضات ، تلك المفاوضات التى استمرت أكثر من عام وكان محور الخلاف فيها هو تحديد سعر البترول ٠ ولكن بجانب هذه القضية الرئيسية كانت تبرز مشكلات فى التفاصيل تزيد من مهمة المفاوضين تعقيدا .

فقد طلبت فرنسا مثلا أن تستبدل بالمناطق التى لم يكتشف فيها البترول حسب اتفاق سنة ١٩٦٥ مساحات أخرى مماثلة ، غير ان الحكومة الجزائرية أصرت على أن تستنفد الامكانيات فى المناطق الاصلية أولا (١٨) ٠

وذكر المفاوض الجزائرى كيف ان الشركات الفرنسية نفسها قدمت عروضا أفضل بكثير لكل من ايران والعراق ، وقبلت تطبيق نظام المقاولة ، وهى ان تعمل لحساب الشركات الوطنية مقابل جزء بسيط من الربح ٠ وفضلا عن ذلك ، فان الشركات الفرنسية تحقق أرباحا طائلة بلغت ثلاثة مليارات من الفرنكات ٠

كذلك لم تنفذ فرنسا تعهدها بشراء ٨٠ فى المائة من انتاج النبيذ الجزائرى٠ واقترحت الجزائر أن تزيد فرنسا من استثماراتها فى أعمال التنقيب ، والا فانه يجب التخلى عن جزء من المساحة الممنوحة للامتياز اذا ما أرادت فرنسا تخفيض الاستثمارات

وكانت حجة المفاوض الفرنسى ازاء هذه المطالب هى أن الشركات الفرنسية استثمرت منذ بدء أعمال التنقيب فى الجزائر ٦ر٦ مليار فرنك ، فهى اذن لم تغط بعد رأسمالها ، ولذلك فانها لاتستطيع زيادة الاستثمارات أو تحمل مزيد من الضرائب ٠

وفى بداية سنة ١٩٧٠ لاحظت الجزائر دخول عنصرين فى السياسة البترولية الفرنسية وهما : التنقيب عن مصادر جديدة فى الجابون وظهور احتمالات لاكتشاف بترول بكميات تجارية هناك ، ثم محاولة الضغط على الجزائر بزيادة انتاج البترول فى ليبيا ٠ ولحسن الحظ كان النظام السياسى فى ليبيا قد تغير ، ويعى النظام الجديد بقيمة التعاون بين الدول المنتجة للبترول ، لدرجة انه امر بتحديد الكميات المنتجة ، وقرر التعاون مع الجزائر تعاونا تاما للاتفاق على سعر موحد، حتى قبلت الشركات الامريكية العاملة فى ليبيا رفع سعر البترول ٠ وقد شجع موقف ليبيا الجزائر على أن تتخذ خطوتين هامتين خلال صيف سنة ١٩٧٠ ٠

فبمناسبة الذكرى الخامسة لقيام النظام الحالى فى الجزائر فى ١٩ يونيو، تقرر للمرة الاولى تأميم بعض شركات الانتاج الفرنسية بحيث غدت الجزائر تسيطر على ١٠ فى المائة من الانتاج وكانت اجراءات التأميم السابقة تقتصر على أعمال التوزيع أو مد الانابيب أو التكرير ٠ وبمقتضى التأميمات المتنوعة التى صدرت فى هذه المناسبة ، أمست الجزائر تسيطر على ١٠ فى المائة من الانتاج ، ٨٠ فى المائة من التكرير ، ٣٥ فى المائة من أنابيب المنطقة الشرقية ٠

هذا بالنسبة للبترول ، أما فيما يختص بالغاز الطبيعى ، فان شركة سونتراك دخلت منذ البداية كشريك متساو مع الشركات الاجنبية ٠

أما الاجراء الثانى فهو رفع سعر البترول بقرار حكومى فى ٢١ - ٧ - ١٩٧٠ بحيث تلزم الشركات الفرنسية بدفع ٨٨ر٢ دولار للبرميل ٠ وقد اعتبرت الحكومة الفرنسية هذا الاجراء مخالفا لاتفاقية سنة ١٩٦٥ (١٩) التى تقضى باحالة الخلافات على التحكيم ٠ وأجابت الحكومة الجزائرية بأن فرنسا قد أخلت من قبل بالتزامها ، اذ لم تدفع الزيادة المقررة منذ يناير سنة ١٩٦٩ والتى ترفع بمقتضاها الضريبة من ٥٤ فى المائة الى ٥٥ فى المائة .

ويلاحظ ان مركز الجزائر قد تدعم فى هذه القضية بعد اتخاذ قرار رفع سعر البترول، فمن

---

(١٨) انظر عرض وجهات النظر فى .Le Monde 12/3/1969

(١٩) Le Monde 24/7/1970.

جهة أعلنت الحكومة الليبية فى ١٩٧٠/١٠/٢٠ أن جميع الشركات العاملة فى ليبيا قد قبلت رفع سعر البترول ، ومن بينها الشركة الفرنسية . فأصبح من الصعب على هذه الشركة أن تتمسك بسعر أقل فى الجزائر ، ومن جهة أخرى انعقد مؤتمر بترول عربى فى الجزائر فى ٢١ ـ ١٠ ـ ١٩٧٠ وأوضح بلعيد عبد السلام وزير الصناعة الجزائرى سياسة بلاده البترولية ، وكيف أن الوصول الى سعر مجز يتوقف على اتخاذ موقف موحد من الدول المنتجة ، وذكر ان الزيادة التى قبلت بها الشركات العاملة فى ليبيا ، وهى ٣٠ سنتا ليست كافية وطالب بأن يكون الحد الادنى لسعر البرميل هو ٣ر٢٤ دولار ، على ان يرتفع تدريجا فى خلال خمس سنوات .

ومهما بلغت مشكلات البترول تعقيدا واثرت على العلاقات الجزائرية الفرنسية ، فانه يبدو واضحا أن مصالح فرنسا تقتضى الاستمرار فى التعاون مع الجزائر فى ميدان الصناعة البترولية ، وذلك للاسباب الاتية :

أولا : ان فرنسا تشترى البترول الجزائرى بالفرنك ، بينما تستورده من الدول الاخرى بالعملات الاجنبية .

ثانيا : ان آبار البترول فى الجزائر تعد من حيث الموقع أقربها الى فرنسا ، وبالتالى فان نفقات النقل تقل ، ويمكن بذلك تعويض الزيادة فى سعر البترول .

ثالثا : ان الشركتين الرئيسيتين فى فرنسا لم تبلغا حدا من القوة بحيث تستطيعان منافسة الشركات الامريكية العملاقة التى تحتكر صناعة البترول العالمية ، ولذا فان احتمالات التنويع تتعدى بصعوبة المستعمرات السابقة التى ترتبط مع فرنسا بصلات خاصة .

رابعا : كانت بريطانيا والولايات المتحدة تقبلان وحدهما على استيراد الغاز الطبيعى من الجزائر لاستخدامه فى بعض الصناعات ، ولاسيما الادوات المنزلية . ويبدو ان الصناعة الفرنسية أخذت تتأهب هى الاخرى لاستخدام الغاز على نطاق واسع باعتباره أقل تكلفة ، بدليل ان فرنسا تعاقدت على أكبر صفقة لاستيراد الغاز الطبيعى فى تاريخ الجزائر ، ويبلغ حجمها ٣٥٠٠ مليون متر مكعب ابتداء من عام ١٩٧٢ .

التعاون الثقافى

أهملت الادارة الفرنسية العنصر الوطنى فى خططها التعليمية ، ورغم وجود جامعة فى مدينة الجزائر منذ مطلع هذا القرن ، فان عددا لا يكاد يذكر من بين الوطنيين هو الذى تمكن من الحصول على شهادات عالية . ولم تغير السلطات الاستعمارية سياستها التعليمية الا فى السنوات القليلة التى سبقت الاستقلال وكرد فعل على الثورة الوطنية الكبرى . فطبق نظام الالتزام على الجزائريين فى المرحلة الابتدائية : ومنح عدد من شبانهم فرصا للالتحاق بجامعة الجزائر التى كانت تعتبر احدى الجامعات الفرنسية .

ونخرج من هذه المقدمة بنتيجة غير متوقعة ، وهى أن انتشار اللغة الفرنسية ، كلغة حديث وكتابة وثقافة ، لم يسر فى الجزائر الا فى الفترة التى اقترنت بالاستقلال . ولو حدث واستمر اهمال تعليم الجزائريين الى هذا الوقت لما صادفت الحكومة الجزائرية مشكلة تعريب التعليم أو الادارة بنفس الدرجة ، اذ كانت تستطيع أن تبدأ البناء بأكمله معتمدة على المستعمرين ، لان ذلك هو الذى يتمشى مع السياسة العامة للدولة .

أما تغيير نظام تعليمى فى جميع مراحله ، فذلك يتطلب بعض الوقت ، كما ان معظم الجزائريين الذين كان بوسعهم أن يحلو فى الادارة محل الفرنسيين لا يستطيعون استخدام غير اللغة الفرنسية .

لهذه الاسباب القهرية ، رحب المفاوض الجزائرى بفكرة التعاون الثقافى عند توقيع اتفاقيات ايفيان ، رغم ما تضمنه ذلك التعاون من بعض مظاهر النفوذ الثقافى الفرنسى . فقد جاء فى الاتفاقية ان لفرنسا الحرية الكاملة فى انشاء المدارس والمعاهد والمكاتب الجامعية ، وأن تراعى الجزائر فى توزيع أقسام كلياتها الجامعية التوزيع المتبع فى فرنسا . وفى مقابل ذلك حصلت الجزائر على بعض الميزات مثل تسهيل التحاق الجزائريين بالمعاهد الفرنسية ، واعطائهم منحا دراسية ودورات تدريبية .

ان رغبة الجزائر فى التعريب لم تؤثر على العلاقات الجزائرية الفرنسية، (٢٠) لانفرنسا لم تعارض سياسة التعريب بطريق مباشر ، وان كانت تشجع المثقفين ثقافة فرنسية على ان يعارضوا هذه السياسة . ويلعب اليساريون الفرنسيون دورا خفيا فى اجتذاب المثقفين الجزائريين الى التمسك بالثقافة الفرنسية . ولا يمكن عزل هذه القضية الثقافية تماما عنالاغراض السياسية، فان فرنسا رغم تسليمها بحق دول المغرب فى الاستقلال والسيادة الكاملة ، الا انها لا ترحب باتجاه هذا المغرب الى المشرق العربى ، بحيث لا تتكون كتلة سياسية قوية على الشاطىء الجنوبى لحوض المتوسط. وهىتفضل على ذلك قيام اتحاد مغربى يجمع مستعمراتها الثلاث السابقة : الجزائر وتونس والمملكة المغربية ، حيث تجد مجالا افضل للنشاط الثقافى والاقتصادى معا .

ومما يسترعى الانتباه ان أنصار الثقافة الفرنسية منالجزائريين أنفسهم يسيرون فى هذا الاتجاه ، ويذكرون ان للمغرب خصائص معينة تميزه عن المشرق ، بينما يرى أنصار التعريب ان المغرب الكبير ان هو الا خطوة نحو الوحدة العربية الشاملة ٠ ونخلص من ذلك الى أن الخلاف حول التعريب يعبر عن انقسام حاد داخل المجتمع الجزائرى نفسه . ولكل من أنصار التعريب وأنصار الاعتماد على اللغة الفرنسية حججه . فالمتفرنسون يحتجون بأن استخدام اللغة الفرنسية يسهل الانفتاح على العالم، ويتيح للجزائر فرصا قيادية بين الشعوب الافريقية الناطقة بالفرنسية ، كما أن الجزائر بحاجة فى نهضتها الصناعية الى التكنوقراطيين ، وان الفرنسية مازالت هى اللغة الوحيدة المتبعة فى الاقسام العلمية بالجامعة ، وسيظل خريجو هذه الاقسام معتمدين على اللغة الفرنسية لفترة طويلة من الزمن .

كذلك يتعلق معظم اليساريين بالثقافة الفرنسية ، ويرون أنه عن طريقها يمكن الاتصال بالفكر اليسارى العالمى ، ويسود اعتقاد بين المثقفين الجزائريين بأن الثقافة العربية تغذى أصحابها بالفكر المحافظ ٠ وفى رأينا أن القضية أكثر تعقيدا من ذلك ٠

فنحن نسلم بأن الاحتكاك العميق بين المجتمع الجزائرى والمجتمع الفرنسى قد أتاح للاول فرصا للنضج السياسى والنقابى بصفة خاصة ، مما لا يتوافر بمناطق أخرى من البلاد العربية ٠ ولكن من الناحية العملية ايضا توجد مصالح مشتركة بين البورجوازية الجزائرية ورءوس الاموال الفرنسية ، مما لا يجعل المتفرنسين هم بالضرورة رواد الحركة الاشتراكية فى الجزائر ٠وأخيرا يحتج المتفرنسون بأن مدرس الفرنسية أو المواد الاخرى التى تستخدم فيها تلك اللغة أفضل تأهيلا من مدرس العربية ٠

والحق أن الجزائر كان عليها أن تعتمد اعتمادا أساسيا على دول المشرق ، ولاسيما الجمهورية العربية المتحدة لتطبيق سياسة التعريب ، وذلك لفترة طويلة قبل أن يتخرج جزائريون مستعربون مؤهلون للتدريس ٠

وينتمى أنصار التعريب عادة الى أبناء الطبقة المتوسطة ، وخاصة فى الشرق الجزائرى « اقليم قسطنطينة » حيث كان لجماعة العلماء نفوذ كبير ٠ وقد أتاحت الثورة الجزائرية لعدد من المجاهدين فرصة التعلم فى المعاهد العربية بالمشرق ، ولذلك كان لقدامى المجاهدين دور كبير فى دفع الجامعات الجزائرية الى تبنى التعريب ، فأجبروا السلطات الجامعية على قبولهم بدون التقيد بالشهادة الثانوية ، بحجة أن الجزائر مازالت بحاجة الى اطارات فنية ، وبالتالى لابد من التغاضى عن شرط الشهادة الثانوية لملء هذا الفراغ ٠

ويتهم قدامى المجاهدين الجامعة بأنها حصن للارستوقراطية ، وحينما زحفت هذه الفئات الجديدة الى الجامعات الجزائرية ، أصبح الطلاب فى الاقسام الفرنسية بكليتى الاداب والحقوق يشعرون بقلق شديد على مستقبلهم ٠ ولذلك كثرت الاضرابات فى هذه الاقسام ، وكان من أشهرها اضرابسنة ١٩٦٨ فقيلأن ذلكدليل على تأثرطلبة الاقسام الفرنسية بكل مايجرى فى فرنسا. ومن المعروف أن الطلبة اليساريين قاموا فى مايو سنة ١٩٦٨ بأعنف المظاهرات ضد حكومة ديجول ، ولكن ربما كانت هناك علاقة بين هذا الاضرابفى الجامعة الجزئراية وبين قرار هام أصدره الرئيس

---

(٢٠) انظر كتابنا المغرب العربى ،مكتبة الانجلو القاهرة ١٩٦٩ م.

بومدين فى ابريل سنة ١٩٦٨ يقضى بالزام الموظفين بمعرفة العربية ابتداء من يناير سنة ١٩٧١ .

ذلك أن سياسة الحكومة الرسمية ، وخاصة فى عهد بومدين الذى نشأ فى الازهر ، لا تتردد ازاء قضية التعريب ، وقد عارضت الجزائر سياسة الفرنكفونية التى ارادت فرنسا أن تروج لها بين مستعمراتها السابقة ، بحيث تنشأ علاقات اقتصادية وثقافية خاصة بين الدول الافريقية المتحدثة بالفرنسية . ومما هو جدير بالذكر أن الحكومة التونسية وافقت على الارتباط بالفرنكفونية ، مع أن اللغة الفرنسية أقل ذيوعا فى تونس على المستوى الشعبى منها فى الجزائر .

ان نشر الثقافة الفرنسية هو جزء من سياسة فرنسا التقليدية ، ولذلك فان المساعدة التى لم تستخدم للضغط على الجزائر هى استمرار تزويدها بالمدرسين الذين تحتاج اليهم . وقد رأينا فيما تقدم كيف استخدم استيراد النبيذ وحرية تنقل اليد العاملة لتهديد الجزائر عند احتدام الخلاف بسبب تحديد سعر البترول .

وعندما قررت الحكومة الجزائرية فى يوليو سنة ١٩٧٠ رفع سعر البترول على نحو ما رأينا ، أثارت فرنسا للمرة الاولى مشكلة مرتبات المدرسين ، ولكنها لم تهدد بسحبهم ، بل بحرمانهم من الميزات التى كانوا يتمتعون بها ، وهى حصولهم على مرتباتهم الاصلية فى فرنسا ، علاوة على المرتبات الاضافية التى يتلقونها من الحكومة الجزائرية . واذا نفذت هذه الخطة فان كثيرا من المدرسين لابد أن يترددوا فى العمل بالجزائر . ويبلغ عدد المدرسين الفرنسيين ١٠ فى المائة بالمرحلة الابتدائية حيث طبق التعريب الى السنة الرابعة ، ولكن النسبة ما زالت مرتفعة بالثانوى وتتراوح بين ٥٠ فى المائة ، ٦٠ فى المائة .

لقد كان استبدال الفنيين الفرنسيين فى القطاعات الاخرى أقل ارباكا للجزائر منه فى قطاع التعليم . يدل على ذلك تضاؤل نسبة الموظفين الفرنسيين على مدى ست سنوات . فبينما كان عدد الموظفين الفرنسيين فى سنة ١٩٦٣ عشرة آلاف هبط فى سنة ١٩٦٩ الى ٢٧٣١ . وقد وضعت أسس التعاون الفنى فى اتفاقية خاصة عند الاستقلال ، حاولت التوفيق بين سيادة الجزائر واستمرار ممارسة الموظفين الفرنسيين لبعض الوظائف الهامة . وبمقتضى هذه الاتفاقية ، تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر الموظفين الذين هى فى حاجة اليهم ، وتقدم الجزائر كشفا بهذه الوظائف كل سنتين وهى مدة العقد . ويتبع الموظفون السلطات الجزائرية ، ولا يجوز لهم الاشتغال بالسياسة ، كما لا يجوز للحكومة الجزائرية طردهم من البلاد الا بعد اخطار مسبب . وحددت اتفاقية تالية تنظيم مرتباتهم وتوزيع الاعباء المالية بين البلدين .

وخطة الجزائر منذ الاستقلال تقوم على تنويع مصادر التعاون الفنى لسد النقص الكبير الذى خلفه الاستعمار فحرم البلاد من تكوين اطارات وطنية . فغالبية الاطباء والمهندسين وأساتذة الجامعة من جنسيات متعددة ، بعضهم ينتمى الى البلاد العربية ، وآخرون الى الكتلة الشرقية ، الى جانب المتعاونين الفرنسيين .

وقصارى القول أن الجزائر لم تمر بمراحل تدريجية للحصول على الاستقلال ، بل انتقلت دفعة واحدة من وصفية المستعمرة المباشرة الى الدولة كاملة السيادة ، وتحقق ذلك فى وقت تغيرت فيه طبيعة العلاقات بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية ، فالاولى ترغب فى استغلال مشترك لموارد المجموعة الثانية ، وينشأ الخلاف عادة حول مدى استفادة كل فريق من هذا الاستغلال المشترك .

لذلك فان القضايا التى يثيرها موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية هى فى الغالب قضايا اقتصادية ، وهى نموذج جدير باهتمام كل من يريد أن يتعرف على صراع الدول النامية من أجل ازالة اثر الاستعمار ، وهى الظاهرة التى شاعت فى اللغات الاوربية باسم Decolonisation

وفى رأينا أن هذه الظاهرة قد غدت لها الاولوية على موضوع الاستقلال السياسى .



المنظمات الدولية وتمويل التنمية في العالم الثالث

د . ابراهيم شحاته

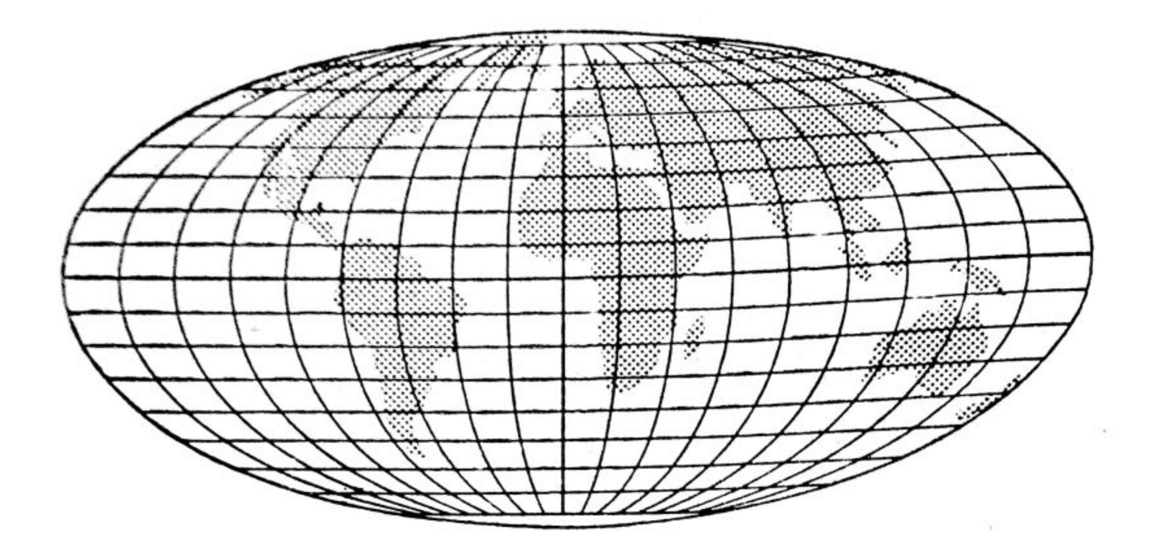
مدرس القانون الدولى
بكلية الحقوق جامعة عين شمس

تنمية الدول المتخلفة تعتمد الى حد كبير على التمويل الداخلى ، رغم النداءات المبكرة بضرورة زيادة التمويل الخارجى للتنمية فى هذه الدول الى اكثر من ضعف التمويل الداخلي المتاح فيها ، حتى يمكن لها مواجهة الحد الادنى لحاجاتها الاجمالية فى مجال التمويل (١) · ولم تنجح حتى الان المجهودات الكثيرة الرامية الى الزام الدول الغنية بتخصيص حد ادنى من ناتجها القومى الاجمالى لمساعدة الدول النامية فى مجالات التنمية (٢) ومع ذلك فقد تنوعت مصادر التمويل الخارجى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتعددت انماطها على نحو لم يعرف من قبل · ولعل أعم تقسيم لهذه المصادر هو الذى يحددها بثلاثة انواع : ١ ــ التمويل عن طريق القروض والمعونات التى تقدمها الحكومات والهيئات العامة الاجنبية

---

[١] انظر فى ذلك الارقام الواردة فى دراسة للجنة خبراء عينتها الامم المتحدة سنة ١٩٥١ ونشرت فى :
(U.N. Secretariat). Measures for the Economic Development of Underdeveloped Countries. Report by a Group of Experts appointed by the Secretary-General of the United Nations. (UN Pub. Sales No. 1951.11.B2) (1951).

وقد لاحظت دراسة احدث ان «النصيب الاكبر من الموارد التى تتجه للتثمير ، واعله يتارجح بين ٦٦ بالمائة و٧٥ بالمائة من المجموع ، مصدره الاقتصاديات النامية ذاتها ولا ياتى من البلدان الصناعية المتقدمة من غربية وشرقية سوى الرصيد،



بطـــــريق مبـــاشر ٢ ــ التمويل عن طـــريق الاستثمارات الاجنبية الخاصة . ٣ ــ التمويل عن طـــريق المنظمـــات الدوليـــة (٣) . واذا كنـــا سنقتصر هنا . على معالجة بعض الجوانب العامة للمصدر الاخير ، فانه يغدو من المفيد ان نناقش اولا مكان هذا المصدر بين المصدرين الاخرين ، خاصة وانه يعتمد بالضرورة ، كما سنرى ، على منبعى تمويل هذين المصدرين ، أى على رأس المـــال الحكومى ورأس المال الخاص .

لقد برزت فكرة انشاء منظمة دولية هدفها الوحيد تمويل التنمية فى وقت مبكر نسبيا اعتبارا على الاقل من سنة ١٨٨٩ حين بدأت مناقشة مشروع انشاء بنك تنمية لدول امريكا اللاتينية . الا ان اول منظمة دولية تنشأ فعلا لهذا الغــرض

أى بين ٢٥ بالمـــائة و٣٥ بالمـــائة مـــن المجموع » . يوسف صايغ ، تمويل الانماء فى البلدان النامية ، فى الموارد المالية والانماء فى لبنان [منشـــورات ندوة الدراسات الانمائية ، ص ٢٩ ، ٣٦ [١٩٦٧] .

[٢] قبلت الدول الاعضاء فى « لجنة مساعدات التنمية DAC » [الدول الغربية الرئيسية واليابان] المبدأ الذى تبناه مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD فى مارس ١٩٦٨ والذى يقضى بتخصيص ١ ٪ من الناتج القومى الاجمالى GNP للدول الفنية لاغراض تنمية الدول الاقل تقدما . ومع ذلك فان ما انفقته تلك الدول على هذا الفرض خلال عام ١٩٦٨ [حـــوالى ١٣ بليون دولار] يمثل فقط ٠ر٧٧٪ من ناتجها القومى الاجمـــالى ، أى دون الهـــدف

كانت « البنك الدولى للانشاء والتعمير » الذى انشىء بموجب اتفاقية بريتون وودز (١٩٤٤) كأحد النتائج المباشرة لانتصار الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية ، وحددت اهدافه بالمساعدة فى اعادة بناء الدول التى تضررت من الحرب وبالعمل لتمويل التنمية فى الدول الاعضاء التى تحتاج الى هذا التمويل ، مع تشجيع الاستثمارات الاجنبية الخاصة والنمو المتوازن للتجارة الدولية (٤) . وقد تحول البنك بعد سنوات من تمويل الدول الاوروبية الى مؤسسة لتمويل التنمية فى الدول النامية دون سواها ، ثم توسع بانشاء مؤسستين تابعتين اولهما شركة التمويل الدولية IFC (سنة ١٩٥٦) التى خصها باقراض المشروعات الخاصة والاسهام المباشر فيها (٥) . وثانيتهما مؤسسة التنمية الدولية IDA (سنة ١٩٦٠) التى مكنها من تمويل مشروعات التنمية الطويلة المدى بشروط ميسرة جدا ، وقصرنشاطها على الدول الاقل تقدما من بين سائر الاعضاء فيها (٦) ثم تعاقبت الى جانب هذه المؤسسات الثلاث المعروفة باسم « مجموعة البنك الدولى » سلسلة من البنوك الاقليمية (منظمات تمويل دولية على مستوى اقليمى) بدأت بالبنك الاوروبى للاستثمار (سنة ١٩٥٨) وصندوق التنمية الاوروبى (سنة ١٩٥٨) ثم شملت على التوالى بنك التنمية للدول الامريكية(سنة ١٩٦٠) ، وبنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادى (سنة ١٩٦١) ، والبنك الاسيوى للتنمية(سنة ١٩٦٦) ، والبنك الافريقى للتنمية(سنة ١٩٦٦) وبنك التنمية لشرقى افريقيا (سنة ١٩٦٧) وصندوق المعونة المتبادلة والضمان لدول غرب أفريقيا (سنة ١٩٦٧) ، وهيئة تنمية الانديان (سنة ١٩٦٨) وبنك التنمية الكاريبى سنة ١٩٧٠ (٧) وما زالت مشروعات أخرى لبنوك تنمية اقليمية قيد البحث او

— المشود بحوالى ٣ر٨ بليون دولار . OECD. 1969 **Review,** development assistance, p. 39 (Dec. 1969)

ومن ناحية اخرى تقدر المعونات المقدمةمن الدول الشيوعية الى كافة الدول الاخرى الاقل تقدما بحوالى ٣ر٠٪ من دخلها القومى . نفس المرجع ، ص ٦٣.كما تقدر الدراسات ضرورة زيادة انتقالرؤوس الاموال الصافية [العامة والخاصة] من دول لجنة مساعداتالتنمية الى الدول الاقل تقدما بنسبة ٨٪على الاقل سنويا ، حتى يمكن ان تصل فى سنة ١٩٧٥ الى هدف اسهام الدولالاولى بما يوازى ١ ٪ من ناتجها القومىالاجمالى فى تنمية الدول الاخيرة .
OECD. 1968 Review. p. 32 (Dec. 1968).

[٣] انظر فى هذا التقسيم والاهميةالنسبية لكل مصدر ، ابراهيم شحاته :الحدود السياسية للتمويل الخارجى ، مصر المعاصرة ، العدد ٣٣٤ ، ص ٥٥ ـ٧٣ [اكتوبر ١٩٦٨] . وقد بلغ حجمالتمويل المقدم فعلا من اعضاء « لجنة مساعدات التنمية » الى الدول الاقلتقدما فى عام ١٩٦٨ ما يلى : ٦٥٨٦مليون دولار عن طريق المصدر الاول و٥٣١٢ مليون عن طريق المصدر الثانىو٨١٤ مليون عن طريق المصدر الثالث [الى جانب ٣٢٥ مليون تقريباقدمتها دول التخطيط المركزى على اساسثنائى] راجع الجداول التى استخلصت منها هذه الارقام فى : OECD. 1969 **Review,** op. cit., 38, 40 — 41.

[٤] راجع نص المادة الاولى منالاتفاقية المنشئة للبنك :
Text of Articles of Agreement of the International Bank for Reconstruction and Development Art. 1 (Purpoges)

[٥] فى التفصيلات المتعلقة بانشاءنشاط « شركة التمويل الدولية » ،انظر :
Baker, J.C., **The International Finance Corporation** (1968).

[٦] تنص الاتفاقية المنشئة لمؤسسةالتنمية الدولية [او « الاتحاد الدولىللتنمية » ، كما تسمى بالعربية احيانا] على انها تقدم التمويل لتنمية « المناطقالاقل تقدما فى العالم والداخلة فىعضويةالمؤسسة » . وقد فسرت هذه العبارة لتشمل فقط « بعض » دول الجدول ٢الملحق بالاتفاقية والذى يغطى الدولالنامية الاعضاء ، واقتصرت قروض المؤسسة حتى الان على دول لم يتجاوزنصيب الفرد فيها من الناتج القومىالاجمالى ٣٠٠ دولار سنويا [باستثناء حالتين هما كوستاريكا وشيلى حيث يزيدالمبلغ قليلا عن ذلك] . انظر فىالتفصيلات المتعلقة بهذه المؤسسة :
Weaver, J.H., **The International Development Association, A New Approach to Foreign Aid** (1965).

[٧] راجع فى التفاصيل الخاصة بهذهالبنوك :
Singh, M., **Regional Development Banks, International Conciliation,** No. 576 (January, 1970); (IBRD/IDA), **Multilateral Regional Financing Institutions** March, 1968).

ويلاحظ ان التواريخ المذكورة فى المتنتوضح تاريخ بدء نشاط كل مؤسسة .ويمكن ان يضاف الى المؤسسات المذكورة البنك الاقليمى المسمى « البنك الدولىللتعاون الاقتصادى » الذى انشأته دولالكتلة السوفيتية وبدأ نشاطه فى مطلع عام ١٩٦٤ ، اذ كانت معظم وظائفهتتعلق بتقديم الائتمان [بعروبلات القابلةللتحويل] اللازم للتجارة الخارجية للدول الاعضاء مع قيامه احيانا بدور الوسيطفى تمويل بعض المشروعات المشتركة .

تحت التنفيذ، كما هى الحال بالنسبة للبنك الصناعى لافريقيا الوسطى . والصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى .

والى جانب هذه المنظمات جميعا ، بدأت منظمات دولية أخرى لم تنشأ فى الاصل لاغراض التمويل ، تدخل فى مجالات تمويل التنمية بصفة عامة أوفى مجال محدد ، تقديرا منها لاهمية ذلك لتحقيق الاغراض العامة او المتخصصة التى انشئت المنظمة من اجلها . ومن هذا ما قامت به الامم المتحدة من انشاء مشروعات للتمويل اولها « البرنامج الموسع للمعونة الفنية » (انشىء فى سنة ١٩٤٩ وبدأ نشاطه فى سنة ١٩٥٠) الذى اختص بتقديم المعونات الفينة للدول النامية الاعضاء . ثم « الصندوق الخاص للامم المتحدة » (انشىء فى سنة ١٩٥٨ وبدأ نشاطه فى سنة ١٩٥٩) الذى اختص بتمويل المشروعات السابقة على الاستثمار ، وقد ادمج هذان المشروعات منذ اول سنة ١٩٦٦ فى « برنامج الامم المتحدة للتنمية » UNDP ثم تلى ذلك قرار انشاء « صندوق الامم المتحدة لتنمية رأس المال » الذى صدر فى سنة ١٩٦٦ وان لم يبدأ تنفيذه حتى الان . ومن هذا ايضا النشاطات المتعددة التى تمارسها الوكالات الدولية المتخصصة فى مجال تمويل التنمية ،اما على استقلال واما بالمشاركة مع منظمات التمويل الدولى (خاصة بوصفها الجهاز المنفذ لبرامج المعونة الفنية او البرامج السابقة على الاستثمار) .

وسواء انشئت المنظمة الدولية اصلا كمؤسسة تمويل او مارست هذا النشاط تحقيقا لاهدافها الاخرى ، فان هذا الاتجاه نحو الجماعية فى مصدر التمويل الخارجى (باعتباره يأتى من هيئة دولية متعددة الاطراف) ، بالمقابلة للثنائية المعتادة (فى حالة تقديم التمويل من حكومة أو هيئة عامة أجنبية) يثير تساؤلا حول أسبابه ونتائجه .

اولا : الثنائية والجماعية فى علاقات التمويل :

ان من الطبيعى ان تفضل الدول الغنية تقديم قروضها ومعوناتها للدول الاخرى بطريق مباشر ، أى على أساس ثنائى ، وهو ما يحدث الان بالنسبة الى تسعين فى المائة تقريبا من المساعدات الحكومية الدولية . وبالرغم من ان السبب الاول لذلك هو رغبة كل دولة فى استخدام برامج المعونة كأداة فعالة فى سياستها الخارجية ، فان من السهل ان نجد لهذا التفضيل أسبابا أو تبريرات أخرى ذات طابع اقتصادى وعملى (٨) . فالدولة الغنية يهمها ان تصطحب المعونة بتصريف منتجاتها ، وهو ما تحققه عن طريق ربط المعونة بصادرات من فائض انتاجها ، مما يبطل او يخفف الاثر السلبى للمعونة على ميزان مدفوعاتها . كما أن كل دولة من الدول الغنية تميل عادة الى الاعتقاد بأن اجهزتها اكثر كفاءة من اجهزة المنظمات الدولية ، الامر الذى يجعل تقديم المعونات بطريقة مباشرة يستغرق من وجهة نظرها ، نفقة ووقتا اقل ويحقق فاعلية اكثر . اضف الى ذلك ان بعض الدول الغنية تستشعر مسئوليات خاصة تجاه بلاد معينة [مستعمرات سابقة، دول داخل منطقة نفوذ خاصة، الخ) مما يعطى اولوية واضحة لتقديم معونات مباشرة لهذه البلاد على أساس ثنائى . كما ان بعض تلك الدول قد يرى ان منظمات التمويل الدولية تحجم من حيث المبدأ عن الدخول فى مشروعات يهم هذه الدول تمويلها ، او أنها تتخذ مواقف جامدة لا تريد هذه الدول اتباعها ، او انها تخضع لسيطرة دول اخرى معينة، او تتبع سياسات لا توافق عليها الدولة، مما يبرر فى النهاية تفضيلها لان تقدم هى المعونات بنفسها لمن تختارهم من منتفعين بالشروط والاوضاع التى تعتقد انها الانسب او الاكثر تحقيقا لمصلحتها . وفى كلمة ، فان المعونة على أساس ثنائى تترك للدولة التى تقدمها مجالا من حرية التصرف تفتقده كثيرا فى حال ما اذا قدمت المعونة عن طريق منظمة تمويل دولية .

واذا كانت هذه الاسباب جميعا قد ادت الى بقاء التمويل الدولى ثنائيا فى صورته الغالبة ، فان التوصل حتى الان الى حجم من التمويل الجماعى

---

[٨] انظر مناقشة لهذه الاسباب فى : Pearson, L.B. & Others, Partners in Development, Report of the Commission on International Development 209 (Praeger Paperback ed., 1969).

[مذكور فيما بعد بإسم تقرير بيرسون

يتجاوز بليونى دولار فى السنة (٩) ، وتقديم بعض الدول الغنية نسبة متزايدة من مساعداتها عن طريق المنظمات الدولية (١٠) ليقوم دليلا على مدى التداخل القائم فى العلاقات الدولية المعاصرة وغلبة اعتبارات التنظيم والتعاون الدوليين على النظرة الضيقة للمصالح الذاتية فى بعض الحدود • ويرجع التوسع فى التمويل الجماعى ، على الاخص ، الى المطالبات المستمرة للدول الفقيرة بأن تقدم المساعدات عن هذا الطريق ، حيث لا ترتبط عندئذ بشروط ومصالح دول معينة بالذات ، ولا ترتب الاثار السياسية والنفسية الناجمة عن وضع الدولة المستفيدة كصاحبه اليد السفلى فى مواجهة دولة تقدم لها المساعدة بيد عليا بالضرورة ، وحيث يكون للدول المستفيدة صوت ولو خافت داخل ادارة هيئة التمويل ، بعكس الحال فى المساعدات التى تقدم مباشرة من دولة اجنبية معينة • كذلك فان الدول الغنية رأت فى بعض الاحوال فائدة فى تدعيم منظمات التمويل الدولية (١١) وشجعها على اغتنام هذه الفائدة ان التصويت فى معظم المنظمات المذكورة يرتبط بمقدار المساهمة المالية فيها ، مما يحفظ للدولة المساهمة دورا فى توجيه المنظمة ورسم سياستها • كما ان المنظمات الدولية نفسها قد شجعت الاتجاه نحو التمويل الجماعى وشاركت فيه بأنصبة متفاوتة ولكنها متزايدة ، خاصة بعد ان اصبحت العضوية الغالبة فى هذه المنظمات للدول النامية لفقيرة •

ومهما قيل فى عيوب التمويل الجماعى عن طريق المنظمات الدولية (سواء من ناحية بطء الاجراءات وكثرة التعقيدات البيروقراطية ، أو من ناحية التأثر بالاتجاهات السياسية لكبار المساهمين او باعتبارات الاسواق المالية الخاصة التى تقترض منها المنظمة) فلا شك فى أن أستخدام الاجهزة الجماعية كوسيلة لتقديم المساعدات للدول النامية له من المزايا ما يجعله خليقا بما يحظى به من تأييد فى كثير من الكتابات المعاصرة فضلا عن المطالبة المستمرة بالتوسع فيه من جانب الدول النامية ذاتها . ويرجع ذلك على الاخص الى ان منظمات التمويل الدولية لا تعتبر نفسها ، ولا تعتبرها الدول النامية بصفة عامة ، أدوات لتحقيق السياسة الخارجية لدولة أو دول معينة ، الامر الذى يسبغ على أعمالها ثقة ، كثيرا ما تفتقدها هيئات المعونة الوطنية فى الدول الغنية • وقد ترتب على ذلك امتداد نشاط هذه المنظمات على نطاق جغرافى أوسع دون الخضوع لكل التحيزات التى تصطحب المعونة الثنائية • كذلك فان التمويل الجماعى يتم فى الغالب حرا من القيد المتعلق باشتراط شراء البضائع الممولة من بلد معين بالذات ، وهو القيد الذى يصطحب التمويل الثنائى فى معظم الاحوال ، والذى قد يؤدى الى جانب التضحية بأنسب الاسعار ، الى خضوع برامج المعونة لضغوط أصحاب المصالح الخاصة فى الدول الغنية ، بل وأحيانا الى فتح مجالات الفساد والرشوة فى الدول المستفيدة ، مما يؤثر ولا شك تأثيرا سالبا على قضية التنمية • وكذلك فان المشروع المطلوب تمويله قد يكون من الضخامة والتعقيد بحيث يتعين

---

[٩] بلغ مجموع ما « التزمت » مصادرالتمويل الجماعى بتقديمه فى سنة ١٩٦٨ما قيمتــه ٢١٦١ مليون دولار [مقــابل ١٧٧٧ مليون فى العام السابق] . انظر OECD. 1969 Review, Op. Cit., P. 313.
ويلاحظ هنا ان البنك الدولى قد اتجه فىالسنوات الاخيرة بالذات الى زيادة حجمالقروض التى يقدمها وفقا لخطة مكنمارا، رئيسه الحالى ، فى مضاعفة مقدار هذهالقروض خلال خمس سنوات [١٩٦٨ ــ١٩٧٢] .

[١٠] يذكر تقرير بيرسون ، ص٢١٤ــ ٢١٥ ، ان المساهمات فى المنظماتالدولية المعنية بالتنمية تبلغ ١٠ ٪ من مجموع المساعدات الاقتصــادية الدوليةالرسمية . ويوصى التقرير بان تصل هذهالنسبة الى ٢٠٪ فى عام ١٩٧٥ ممايؤدى الى توجيه ثلث الزيادة الاجمالية التىيطالب بها التقرير فى حجم المعــوناتالحكومية الى هذا الطريق . ويلاحظ ان الدول الاسكندنافية بالذات تقدم حوالى٥٠٪ من مساعداتها للدول النامية عنطريق منظمات التمويل الدولية .

[١١] يمكن تعداد المزايا التالية ،من وجهة نظر الدولة الغنية ، لتقديممعوناتها عن طريق منظمة دولية : [١] لن تتعرض الدولة للانتقادات التى لابدان تتعرض لها فى حالة التمويل المباشرمن جانب من تتأثر مصــالحهم بالتغيرات الناجمة عن العمليات الممولة [٢] لنتتعرض الدولة للاحراج السياسى فى كلمرة يرفض فيها طلب التمويل وهــو ما يحدث فى حالة التمويل المباشر وما يرتبهى كثير من الاحيان اثارا سياسية غيرمرغوب فيها [٣] اذا قــدمت الدولة تمويلها فى شكل قرض للمنظمة الدولية،فان تعاملها مع الاخيرة سيكون اقرب الىالاسس التجارية منه فى حالة ما اذا اقرضت الدول المستفيدة مباشرة ، كماان فرصتها فى استرداد القرض وفوائدهستكون اكبر [٤] لن تتعــرض الدولة للموقف السىء الذى قد تصل اليه فىحالة التمويل المباشر حيث تضطر احياناالى الاستمرار المتواصل فى تمويل دولة معينة حتى يمكنها اســترداد حقوقهــاالسابقة عليها . انظر فى تفصيل بعضهذه المزايا ، Weaver ، المرجع المســابق ، ص ٨٠ ــ ٨١ والمراجــعالمشار اليها فيه .

أن تسهم فى تمويله هيئة دولية لها قدرات تعجز عن توفيرها هيئات التمويل الوطنية . مما يجعل للتمويل الجماعى أفضلية تفرضها الاعتبارات الفنية نفسها . ثم أن منظمات التمويل الاقليمية قد ارتبطت فى كثير من الاحيان بمجهودات التكامل الاقتصادى على اساس اقليمى ، واثبتت فعاليتها فى دفع عمايات التكامل فى أجزاء كثيرة من العالم ، وهو أمر يندر أن تلتفت اليه برامج المعونة الخاصة بدولة معينة . وأخيرا فان المنظمات الدولية تمنح الدول النامية المستفيدة منها ذلك الشعور العظيم بأن ما تحصل عليه ليس احسانا تتلقاه أو محاولة لكسب نفوذ لديها ، انما هو حق معلوم تحصل عليه بموجب عضويتها فى المنظمة ليس الا .وهذا الشعور لايعنى فقطدأبا مستمرامن جانب الدولة النامية على مطالبة المنظمة بتمويل أقتصادياتها وعلى الاستجابة لمطالب المنظمة فى هذا الشأن باعتبارها مطالب فنية وليست قيودا سياسية ، وانما يعنى أيضا توفير جو أفضل للتعاون الدولى المتحرر من الخوف الذى فرضته على الدول الفقيرة تجارب علاقاتها الماضية مع الدول الاغنى .

ويبقى لطريق التمويل الجماعى ميزة خطيرة اذا نظرنا الى علاقته برأس المال الخاص فى الدول الغنية . فبعض المنظمات الدولية للتمويل تعتمد الان على الاقتراض من الاسواق المالية الخاصة فى الولايات المتحدة وأروبا الغربية . ويترتب على ذلك تحويل مبالغ ضخمة من رؤوس الاموال الخاصة عن طريق هذه المنظمات الى أغراض التنمية فى العالم المتخلف ، فى نفس الوقت الذى يضمن فيه أصحاب رؤوس الاموال هذه أستثمارا مأمونا تكفله الامكانيات المالية للمنظمة المقترضة ، ولا تصادفه اى من المخاطر التى ربما قابلها المستثمر الخاص اذا لجأ الى الاستثمار مباشرة فى نفس الدول المستفيدة من عمليات المنظمة . هذا فضلا عن أن دخول منظمة دولية فى تمويل مشروع معين كثيرا ما يكون فى ذاته حافزا لمشاركة رؤوس أموال أجنبية ، ما كانت لتقدم علي هذه المشاركة ، لولا الثقة الناجمة عن وجود المنظمة الدولية وقبولها تمويل المشروع .

وعلى ذلك ، تبدو الجماعية فى التمويل الخارجى كوسيلة متعددة المزايا تنتقل بموجبها رؤوس أموال عامة وخاصة الى الدول التى تحتاج اليها عن طريق المنظمة الدولية المعنية ، محققة بهذا **الانتقال غير المباشر** مزايا اقتصادية وسياسية لمصدر رأس المال وللمستفيد منه ، لم تكن لتتحقق يقينا فى حالة الانتقال المباشر بطريق ثنائى . ومع ذلك فان مزايا هذه الجماعية لم تؤثرحتى الان فى غلبة الاتجاه الثنائى ، حيث تدل أحدث الاحصاءات ، كما رأينا ، على ضآلة حجم الاستثمارات المقدمة عن طريق المنظمات الدولية، اذا قورنت بالحجم الكلى للمساعدات الحكومية المباشرة أو للاستثمارات الاجنبية الخاصة .

ثانيا : انماط المنظمات الدولية لتمويل الانماء :

بالرغم من أن معظم المنظمات الدولية تقوم الان بدور مافى تمويل الانماء ، فانه من المناسب أن نقصر الحديث عنا على المنظمات المتخصصة فى تمويل برامج أو مشروعات التنمية فى الدول النامية . وفى هذا المجال الاخير فقط نجد الان عددا كبيرا من المنظمات يسمح بتقسيمها الى عدة انماط طبقا للنطاق الجغرافى لنشاطها ، ولنطاق العضوية فيها ، ولطريقة الاسهام فى مواردها المالية ولانواع وسياسات التمويل التى تختص بها ، حسب التفصيلات الاتية :

١ ـ العالمية والاقليمية فى نشاط منظمات التمويل :

يتوقف وصف منظمة التمويل بالاقليمية أو العالمية على ما اذا كان نشاطها التمويلى يقتصر علىمجموعةاقليميةمعينة منالدول امانهمفتوح لكل دولة تتوافر فيها الشروط ، بصرف النظر عن موقعها الجغرافى أو انتمائها الاقليمى . وقد ظهر التفكير فى انشاء منظمات تمويل اقليمية الى جانب البنك الدولى فى كثير من الاحوال كتعبير عن شعور الدول النامية بالحاجة الى مصادر أخرى للتمويل الجماعى لا تخضع للقيود التى التزمها هذا البنك خاصة فى فترة عمله الاولى (١٢) . ذلك أن تجربة البنك الدولى فى

[١٢] انظر Singh ، المرجع السابق ، ص ٨ — ١٥ .

الاربعينات والخمسينات أثبتت ان ماقدمه من مساعدات للدول المذكورة لم يكن كافيا من الناحية الكمية أو مرضيا من الناحية النوعية ، فضلا عن أن البنك لم يبد اهتماما كبيرا فى هذه الفترة بسياسات وبرامج التنمية للدول المتخلفة ، وبالمشكلات المالية لبرامج التعاون الاقليمى فيما بينها • فقد ركز البنك نشاطه حتى سنة ١٩٤٨ • (سنة العمل بمشروع مارشال الامريكى) على تمويل مشروعات اعادة تعمير أوروبا بعد الحرب ، كما أستمر حتى منتصف الخمسينات فى تقديم قروضه لدول متقدمة نسبيا مثل أستراليا وجنوب أفريقيا وايطاليا واليابان ولم يقدم للدول الفقيرة قروضا الا فى حدود ضيقة لم تتجاوز ٣٠٠ مليون دولار سنويا حتى سنة ١٩٥١ (١٣) ،

وبلغت لاول مرة حوالى ٧٠٠ مليون دولار فى ١٩٥٧ـ١٩٥٨ • كذلك اتبع البنك فى عملياته التمويلية سياسة محافظة للغاية ارضاء للاسواق المالية الغربية التى يعتمد على الاقتراض منها ، فرفض تمويل كثير من المشروعات بحجة أنها غير مقنعة من الناحية الفنية ، فى الوقت الذى لم يقدم فيه خدمات لمساعدة الدول الفقيرة فى اعداد ودراسة المشروعات المطلوب تمويلها • كما تمسك البنك بحرفية نصوص الاتفاقية المنشئة له ، فاقتصر على تمويل مشروعات معينة ، بمعنى الاسهام فى الموارد المادية الرأسمالية دون غيرهامن النفقات ،

كما تمسكبعدم تمويل النفقات المحلية المطلوبةلهذه المشروعات • وقد اجتمعت هذه الاسباب لتخلق لدى كثير من الدول النامية شعورا بالضيق وخيبة الامل ازاء البنك ، أكده اتخاذه أحيانا موقف الموجه لهذه الدول ومحاولته فرض سياسات اقتصادية واجتماعية معينة على بعضها ، وتحيزه لفترة طويلة لتمويل المشروعات الخاصة ، كما سنرى •

وبالرغم من أن البنك حاول تلافى الكثير من هذه العيوب ، فوسع من نطاق عملياته ، ثم انشأ شركة التمويل الدولية ومؤسسة التنمية الدولية للاسهام فى مشروعات التنمية فى الدول المتخلفة بشروط أيسر من تلك التى يفرضها فى عملياته ، فقد ظل الاتجاه نحو انشاء بنوك أقليمية قويا ومؤثرا لاسباب ثلاثة على الاخص : اولها عدم كفاية ما تقدمه مجموعة البنك الدولى من مساعدات لمواجهة الحد الادنى لاحتياجات التنمية فى الدول النامية ، **وثانيها** ، شعور هذهالدول بأنهاتلعب دورا هامشيا فى ادارة هذه المؤسسات العالمية التى يرتبط التصويت فيها بمقدار الاسهام فى الرأسمال ، **وثالثها** تجاهل منظمات التمويل العالمية للشعور المتزايد بين الدول النامية بأهمية التعاون الاقليمى فيها بينها ، حتى يمكنها تمويل المشروعات اللازمة للتنمية ، على أساس سوق واسعة نسبيا تسمح بنجاح صناعات هذه الدول ، وبتخفيض تكاليف انتاجها للسلع البديلة عن السلع المستوردة من الدول المتقدمة •

وعلى ذلك تعاقب انشاء بنوك التنمية الاقليمية الخاصة بالدولالناميةابتداءمنبنكالتنميةبين الدول الامريكية (سنة ١٩٦٠) (١٤) وانتهاء ، حتى الان ، بالبنك الكاريبى (سنة ١٩٧٠) • واثبتت تجربة هذه البنوك فوائد عديدة بالرغم من أنها لم

---

[١٣] ادى هذا الوضع الى مطالبةمجموعة الخبراء التى عينها الامين العامللامم المتحدة فى سنة ١٩٥١ لبحثالموقف بأن يقدم البنك معونات الى الدول الناميةلا تقل قيمتها عن بليون دولار سنويا ،وعلى ان تنشأ الى جانب البنك منظمة تمويل عالمية اخرى باسم « صندوق الامم المتحدة الخاصللتنمية الاقتصادية SUNFED ليقدم حوالى ٣ بليون دولار سنويا كمعونات تبرعية » وذلك لتدعيم المواردالرأسمالية للدول النامية . راجع التقريرالمشار اليه فى هامش [١] سابقا ، ص ٨٢ ، ٨٤ — ٨٥ .

[١٤] وقعت فى سنة ١٩٥٧ اتفاقيةلانشاء بنك اقليمى عربى باسم « المؤسسةالمالية العربية للانماء الاقتصادى » ولكن هذه الاتفاقية لم تنفذ فى اى وقت ،وانشىء فى السنة ذاتها « الصندوقالاوروبى للتنمية » بهدف مساعدة دول واقاليم نامية فيما وراء البحار ، وذلكبموجب اتفاقية الجماعة الاقتصاديةالاوروبية . وقد باشر نشاطه فى سنة ١٩٥٨ كقسم ادارى فى اللجنة الخاصةبالجماعة المذكورة وليس كمؤسسةمستقلة . اما البنك الاوروبى للاستثمار الذى انشىء بموجب الاتفاقية ذاتها وباشرنشاطه ايضا فى سنة ١٩٥٨ فقد انشىءاصلا لتمويل التنمية الاقليمية بين الاعضاء فيه من الدول المتقدمة [دول السوقالاوروبية المشتركة] ثم بسط نشاطهاعتبارا من سنة ١٩٦٢ لعدد من الدول النامية المنتسبة للسوق المذكورة . راجع

IBRD, Multilateral Regional Financing Institutions 63-86 (1968).

وواضح ان المؤسستين الاخيرتين تتجهان،فى حدود معينة ، الى العالمية فى مجالنشاطهما رغم انتماء جميع الاعضاء الى مجموعة اقليمية خاصة .

تقدم حلا عمليا لكل الانتقادات التى وجهت الى مجموعة البنك الدولى ، بل اتبعت فى كثير من الاحيان نفس النمط الذى يسير عليه البنك ، خاصة من حيث الاقتصار على تمويل مشروعات معينة ، والاقتصار على تمويل تكاليف هذه المشروعات بالعملات الاجنبية ، مدفوعة فى ذلك بنفس الاسباب التى دعت البنك الدولى الى اتباع هذه القيود · أما الفوائد العملية التى نجمت عن نشاط البنوك الاقليمية فأهمها زيادة حجم المبالغ المخصصة للتمويل الدولى للتنمية فى اطارات تشارك فيها الدول النامية بصورة أكثر فعالية فى ادارة وتوجيه التمويل ، وفى جو من التعاون الاقليمى الذى يسهل فيه تبادل المشورة وتفهم أحوال الدول المستفيدة بدرجة أكبر من الوضوح والصراحة · هذا الى جانب العمل الهام الذى تؤديه البنوك المذكورة فى دفع مشروعات التكامل الاقتصادى بين الاعضاء فيها ، وفى الاسهام مع مصادر التمويل الاخرى فى تطوير أستراتيجية دولية للتنمية · كما أثبت العمل أن ثمة مجالا واسعا لتعايش منظمات التمويل الاقليمية مع المنظمات العالمية ، بل ولتعاونها معها فى سبيل تحقيق الاهداف المشتركة لها جميعا · فقد انشىء كل من البنك الافريقى للتنمية والبنك الاسيوى للتنمية بمبادرة من اللجان الاقتصادية المختصة للامم المتحدة ، وافادت البنوك الاقليمية كلها من التجربة الرائدة للبنك الدولى . واذا كانت المنظمات الثلاث الرئيسية من هذه البنوك (الامريكى اللاتينى والافريقى والاسيوى) لم تقدم حسب أحصاءات ١٩٦٧ ، أكثر من ١١ فى المائة من مجموع ما صرفته مؤسسات التمويل الجماعى خلال السنة ، فان الكثيرين يأملون فى التوسع المستمر لنشاط هذه المنظمات الاقليمية ، وخاصة فى مجالات التعاون المشترك والتكامل الاقتصادى بين الاعضاء فيها ، حيث يمكنها أيضا أن تعمل فى هذه المجالات بالوكالة عن مجموعة البنك الدولى (١٥) ·

ب ــ نطاق العضوية فى منظمات التمويل :

رأينا أن تقسيم منظمات التمويل الدولية الى عالمية واقليمية يتوقف على مجالات نشاطها وليس على العضوية فيها ، والحق أن العضوية فى كل منظمات التمويل العالمية تتصف أيضا بالعالمية بمعنى أنه ليس من شروطها انتماء العضو الى مجموعة معينة من الدول · اما منظمات التمويل الاقليمية فيمكن تقسيمها من حيث العضوية الى أنواع ثلاثة :

(١) منظمات تقتصر العضوية فيها على دول متقدمة ، ومثالها بنك الاستثمار الاوروبى حيث العضوية فيه للدول الاعضاء فى الجماعة الاقتصادية الاوروبية (السوق الاوروبية المشتركة) وان لم يقتصر نشاطه حاليا على هذه الدول · ومثل « الصندوق الاوروبى للتنمية » (مع مراعاة أنه ليس مؤسسة مستقلة فى عضويتها عن لجنة السوق المذكورة) · كما يدخل فى هذا النوع أيضا « الجماعة الاوروبية للفحم والصلب » الى الحد الذى تعتبر فيه منظمة دولية لتمويل التنمية ·

(٢) منظمات تكون العضوية فيها مفتوحة لدول نامية ودول متقدمة على السواء ، بالرغم من استهدافها فقط خدمة دول نامية معينة · وتفتح العضوية فى هذه المنظمات للدول المتقدمة كوسيلة لاكتساب موارد مالية من هذه الدول ولتوفير الثقة فى التعامل مع المنظمة . ومن هذه المنظمات بنك التنمية بين الدول الامريكية الذى انشىء لتمويل التنمية فى دول أمريكا اللاتينية وفتحت العضوية فيه أيضا للولايات المتحدة التى قدمت أكبر حصة فى رأسماله وحازت بالتالى على نسبة ضخمة من الاصوات فى ادارته (٤٢ر٥ فى المائة حاليا) (١٦) ومنها كذلك البنك الاسيوى للتنمية الذى ، وان اشترط ان تغطى الدول الاقليمية ٦٠ فى المائة من رأسماله ، فتحت العضوية فيه على أوسع نطاق ، فلم يشترط فيها الا أن يكون العضو من بين « الاعضاء والاعضاء المنتسبين فى اللجنة الاقتصادية للامم المتحدة لاسيا والشرق الاقصى ECAFE والدول الاقليمية الاخرى والدول غير الاقليمية المتقدمة والتى تكون أعضاء

---

[١٥] يقترح تقرير بيرسون مثلا ، المرجع السابق ، ص ٢١٧ ، ان تقوم بنوك التنمية الاقليمية بدور « المقاولين من الباطن » بالنسبة للبنك الدولى ، وان تتولى ، بتمويل منه ، بعض اوجه نشاطه الحالية فى الاقاليم الداخلة فى اختصاصها .

[١٦] تقتصر العضوية فى البنك المذكور على الدول الاعضاء فى منظمة الدول الامريكية (OAS) ، وقد وقعت الاتفاقية المنشئة له ٢٠ دولة امريكية لاتينية والولايات المتحدة ويبلغ عدد الاعضاء فيه حاليا ٢٣ عضوا .

فى الامم المتحدة أو فى أى من وكالاتها المتخصصة» وقد ترتب على ذلك ان دخلت فى عضوية هذا البنك حتى الان عشرون دولة « اقليمية » ، من بينها ثلاث دول متقدمة (اليابان وأستراليا ونيوزيلندا) تغطى ٦٠ فى المائة من رأس المال وثلاث عشرة دولة من الدول المتقدمة الاخرى (كل الدول الغربية المتقدمة تقريبا عدا فرنسا) . كذلك الحال بالنسبة الى البنك الكاريبى للتنمية الذى فتحت العضوية فيه أمام كل « الدول والاقاليم فى منطقة الكاريبى ، وكذلك الدول غير الاقليمية التى تكون أعضاء فى الامم المتحدة أو فى وكالاتها المتخصصة أو فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (١٧)

٣ـ منظمات تكون العضوية فيها مقصورة على دول نامية معينة ، ومثال ذلك « بنك التكامل الاقتصادى لامريكا الوسطى » ، و« البنك الافريقى للتنمية » ، و « هيئة تنمية الانديان » ، حيث اقتصرت العضوية فى كل حالة على الدول الداخلة فى المنطقة الاقليمية التى تخدمها المنظمة . وترجع محاولة قصر العضوية على الدول المستفيدة فى هذه الحالات الى رغبة هذه الدول فى السيطرة على مقدرات المنظمة ، وفى تفادى التعقيدات السياسية المترتبة على خضوع المنظمة لنفوذ الدول الغربية المتقدمة اذا أتيح لها الدخول فى عضويتها بحصص كبيرة . الا أن اقتصار العضوية فى منظمات التمويل على الدول النامية يفرض عليها بالضرورة قيدا خطيرا من حيث الموارد المالية المتاحة لها . ولا يرجع ذلك فقط لضآلة حجم الحصص التى يمكن أن تسهم بها الدول المذكورة أو للصعوبات التى قد تحول دون هذه الدول والوفاء بالتزاماتها تجاه المنظمة (كما أثبتت تجربة البنك الافريقى للتنمية) ، وانما يرجع أيضا الى أنه فى هذه الحالة لن يكون بين الاعضاء من يتمتعون بملاءة مالية مقنعة يستند اليها الغير عند تعامله معها . ولا شك أن هذا الاعتبار يؤثر تأثيرا سالبا على الثقة فى القدرة المالية للمنظمة ، ويضعف بالتالى فرصة لجوئها الى الاقتراض من الاسواق المالية الخاصة .

ويلاحظ أن المنظمات التى تقتصر العضوية فيها على الدول النامية قد حاولت فتح باب الحصول على موارد تكميلية من غير الاعضاء ، سواء عن طريق الاقتراض أو عن طريق الهبات ، وهو ما نجح فيه مثلا « بنك التكامل الاقتصادى لامريكا الوسطى »(١٨) . الا أن ذلك لا يغطى مزية وجود دول غنية متقدمة بين الاعضاء فى المنظمة لما لهذا من أثر واضح فى تدعيم ثقة الدائنين المحتملين لها . كذلك فان بعض المنظمات المذكورة . كبنك التنمية لشرق افريقيا ، قد أجازت قبول هيئات أجنبية فى عضويتها الى جانب الدول الاقليمية الاعضاء ، وذلك كمحاولة لدعم المنظمة بمصادر اضافية دون اخلال بسيطرة الدول الاعضاء على ادارتها وتشغيلها (١٩) .

ج ـ الأسهام فى الموارد المالية لمنظمات التمويل :

تنقسم منظمات التمويل الدولية من حيث طريقة الأسهام فى مواردها المالية الى نوعين رئيسيين : المنظمات ذات الرأسمال ، والمنظمات التى تعتمد على المساهمات الاختيارية :

١ ـ ففى معظم المنظمات تتكون الموارد المالية المتاحة للتمويل من الرأسمال المدفوع للمنظمة والقروض التى تقترضها بضمانة رأس المال (أو بالادق بضمانة ذلك الجزء منه الذى يمثل الفرق بين

[١٧] يقصد من النص الاخير السماح لدول مثل المانيا الغربية وسويسرا وكذلك الفاتيكان بالانضمام الى عضوية البنك المذكور ، باعتبارها جميعا اعضاء فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وليست اعضاء فى الامم المتحدة .

[١٨] انشا البنك المذكور فى سنة ١٩٦٥ صندوقا خاصا باسم « صندوق امريكا الوسطى للتكامل الاقتصادى » كحساب مستقل داخل البنك ومولة بصورة رئيسية عن طريق قروض من برنامج المعونة الامريكية [وكالة التنمية الدولية AID] وبنك التنمية بين الدول الامريكية. انظر Singh ، المرجع السابق ،ص ٦١ — ٦٣ ودراسة البنك الدولى المشار اليها فى هامش [١٤] سابقا ،ص ٣٩ ـ ٤٠ .

[١٩] يقصر نظام البنك المذكور العضوية الاصلية فيه على كينيا وتانزانيا واوغندا ،ولكنه يجيز ، بموافقة اغلبية مجلس المديرين ، قبول عضوية [« اية هيئة او مشروع او ادارة ما دامت الدول الاعضاء تحتفظ بجزء من راس المال لايقل عن ٥١ ٪ من كل الراسمال المكتتب فيه » . وقد قبلت بالفعل بناء على هذا النص عضوية بنوك خاصة اجنبية والبنك الافريقى للتنمية . انظر نفس المرجع السابق ، ص ٦٣ .

رأس المال المكتتب ورأس المال المدفوع) (٢٠)
وأرباحها من العمليات التى تجريها ، وذلك الى
جانب اقساط السداد التى تستردها من المقترضين
منها وحصيلة بيع السندات التى قد تحصل عليها
منهم مقابل القروض • ويفترض ذلك ، كما هو
الحال بالنسبة لمجموعة البنك الدولى ولكل البنوك
الاقليمية ، أن للمنظمة رأسمال تسـهم الدول
الاعضاء فى تغطيته بالنسب التى تحددها • ويكون
الاسهام فى رأس المال اجباريا بالنسبة لكل عضو ،
بمعنى أنه شرط من شروط العضوية ، حيث يكون
الاعضاء فى المنظمة هم المساهمون فى راسمالها كما
يكون للمنظمة وقف العضوية واسقاطها عن العضو
الذى يتخلف عن الوفاء بما يتقرر دفعه من حصته
فى الرأسمال • وتعتبر المنظمات الدولية للتمويل
التى تتبع هذا النمط المعتاد بمثابة شركات مساهمة
دولية ، الامر الذى ينعكس على طريقة ادارتها
والتصويت فى مجالسها الحاكمة والعلاقة بين
الاعضاء (حملة الاسهم) فيها (٢١) •

وليس ثمة نمط موحد مع ذلك لمنظمات التمويل
ذات الرأسمال بشأن الطريقة التى يتكون بها
رأسمالها ، حيث يتوقف الامر على التوفيق بين
حاجة كل منظمة للموارد السائلة من جهة ، ومدى
رغبة الاعضاء ، وقدرتهم المالية على مواجهة هذه
الحاجة من جهة أخرى • وقد تبنت اتفاقية البنك
الدولى صيغة مؤداها ان يدفع كل عضو ٢ فى المائة
من حصته بالذهب أو الدولار الامريكى و ١٨ فى
المائة منها بعملته المحلية (مع التعهد بحفظ قيمتها
الذهبية) ويظل باقى الحصة (٨٠ فى المائة) تحت
طلب البنك بالقدر اللازم لمواجهة التزاماته ازاء
دائنيه (٢٢) • واتبعت هذه الصيغة فى منظمات
تمويل أخرى كبنك الاستثمار الاوروبى وبنك التنمية
بين الدول الامريكية والبنك الاسيوى للتنمية • ولكن
مع اختلاف فى النسب المقررة (٢٣) • فى حين
اتبعت بعض البنوك الاقليمية • كالبنك الافريقى
للتنمية وبنك التنمية لدول شرق أفريقيا ، صيغة
أبسط مؤداها دفع كل عضو لنصف حصته (على
أقساط محددة) وبقاء النصف الباقى كرأسمال
ضامن تحت الطلب • كذلك لم تتبع صيغة البنك
الدولى فى المؤسستين التابعتين له • فقد اشترط
نظام « شركة التمويل الدولية » أن تدفع حصة
كل عضو بالذهب أو الدولار الامريكى فى موعد
معين أو فى المواعيد التى تحددها الشركة •
واشترط نظام « مؤسسة التنمية الدولية » أيضا
دفع كل عضو لحصته بالكامل على خمسة أقساط ،
مع التفرقة بين نوعين من الاعضـاء : الـدول
الصناعية المتقدمة (دول الجدول ١) وتدفع كامل
حصتها بالذهب أو عملة قابلة للتحويل • والدول
الاقل تقدما (دول الجدول ٢) وتدفع ٩٠ فى المائة
من حصتها بالعملة المحلية و ١٠ فى المائة بالذهب
أو عملة قابلة للتحويل •

---

[٢٠] يفرق عادة ، بالنسبة لرأسمال منظمات التمويل الدولية ، بين « رأس المال المقرر او المصرح به او القانونى »
الذى يمثل اقصى ما يمكن ان يصل اليه رأسمال المنظمـة ، و « رأس المـال المكتتب » وهو ما يتم اكتتاب الاعضاء
فيه ، و « رأس المال المدفوع » وهو ما يتم دفعه بالفعل مـن رأس المـال المكتتب ، و « رأس المال الضامن » وهو
الفرق بين ما تم الاكتتاب فيه من رأسمال وما دفع منه بالفعل . ويمثل رأس المال الضامن التزاما على كل عضو بدفع باقى
حصته كلها او بعضها بنـاء على طلب المنظمة كلما اقتضت ذلك حاجتهـا الى مواجهة التزاماتها . ويسـتخدم هـذا
الرأسمال عمليا لضمان التزامات المنظمة قبل مقرضيها او من تصـدر ضـمانات لصالحهم .

[٢١] تتبع هذه المنظمات جميعا النمط التنظيمى للبنك الدولى حيث يكون لكل منها جمعية عمومية تمثل فيها كل الاعضاء
وتسمى عادة بمجلس المحـافظين او مجلس ادارة او مجلس تنفيذى تختاره الجمعية العمومية ويكون لكل عضو فيه
عدد من الاصوات يعادل الاصوات المقررة للدول التى يمثلها . وتتحدد اصوات كل عضو فى المنظمة على اساس عدد من
الاصوات مقابل عضويته ، يضاف اليها عدد من الاصوات بحسب حصـته فى الرأسمال .

[٢٢] انظر نص المادة ٢ قسم ٥ [أ] و ٧ [أ] من الاتفاقية المنشئة للبنك الدولى . وقد تغيرت النسب المذكوره
فى الواقع بعد ان ضوعف راس المال المكتتب للبنك فى سنة ١٩٥٩ ونص على ان الزيادة تكون كلها من قبيل راس المال
الضامن ، مما يجعل مجموع نسبة راس المال المدفوع الى رأس المـال المكتتب ١٠ ٪ بدلا من ٢٠ ٪ . انظر :
IBRD, Information on Increase in Authorized Capital Stock of the International Bank for Reconstruction and Development and Subscription Thereto (1959).

[٢٣] بينما تبلغ النسبة بين رأس المال المدفوع وراس المال الضامن ١ : ٩ فى حالة البنك الدولى كما رأينا ، فان
هذه النسبة تبلغ ١ : ٣ فى حالة البنك الاوروبى و ١ : ٦٣ ر٣ فى حالة البنك الامريكى و ١ : ١ فى حالة البنك الاسيوى .
راجع دراسة البنك الدولى المشار اليها فى هامش ١٤ ، ص ٦ . كذلك فانه بينما تبلغ نسبة ما يدفع بالذهب او العملات
القابلة للتحويل الى ما يدفـع بالعملة المحلية للعضو فى حالة البنك الدولى ١ : ٩ فان هذه النسبة تصل الى ١ : ٢
فى حالة البنك الاوربى و ١ : ١ فى حالة البنك الامريكى والبنك الاسيوى .

ولما كانت طريقة تكوين رأسمال المنظمة، فثمة اختلاف آخر بين المنظمات المذكورة من حيث قدرتها على الاقتراض من الاسواق الخاصة · فبالرغم من أن الاتفاقيات المنشئة لهذه المنظمات تقرر لها الحق في الاقتراض ، فإن القدرة العملية على ممارسة هذا الحق تتوقف ، خاصة في حالة الاقتراض من الاسواق الخاصة ، على السمعة المالية للمنظمة ومدى الثقة في قدرتها على السداد · وتقديرا لهذه الصعوبة ، فقد نصت بعض الاتفاقيات على حق المنظمة في الاقتراض من الاعضاء فيها في حدود معينة كما هي الحال في اتفاقية البنك الاوروبي للاستثمار والبنك الافريقي للتنمية · كما لجأت بعض المنظمات الى الاقتراض من حكومات غير الاعضاء فيها (مثل اقتراض بنك التكامل الاقتصادي لامريكا الوسطى من الولايات المتحدة) وحصلت « شركة التمويل الدولية » على قروض من البنك الدولي نفسه (بعد أن أباح نظامها ذلك في تعديله سنة ١٩٦٥) ، في حين لم تنجح حتى الان في الاقتراض من الاسواق الخاصة عن طريق طرح سندات فيها سوى منظمات البنك الدولي والبنك الاوروبي والبنك الامريكي والبنك الاسيوي ·

٢ ــ والى جانب منظمات التمويل ذات الرأسمال ، هناك مشروعات تمويل دولية أخرى لم يتسن اتفاق الدول المشتركة فيها على الاسهام الاجباري المسبق في مواردها المالية ، فاكتفى بالاخذ بمبدأ الاسهام الاختياري مع احاطته ببعض الضمانات التي تكفل ، بقدر الامكان ، تدفق المساهمات على أساس دوري يضمن استمرار المنظمة في عملها · ومن ذلك مشروعات التمويل التي أنشأتها الامم المتحدة مثل « الصندوق الخاص » و« البرنامج الموسع للمعونة الفنية » (الموحدان الان في « برنامج الامم المتحدة للتنمية ») (٢٤) ومثل « صندوق الامم المتحدة لتنمية رأس المال » · ففي هذه المشروعات جميعها تكتفي النصوص المنظمة لها بمعالجة مصاريف كل منها وطريقة تغطية هذه المصاريف دون ذكر لرأسمال مقرر · وفي هذا الصدد يفرق نظام الصندوق الاخير (الذي لم ينفذ حتى الان) بين المصاريف الادارية ومصاريف العمليات ، فعلى حين تتحمل المصاريف الادارية الميزانية العادية للامم المتحدة تتم تغطية مصاريف العمليات عن طريق المساهمات الاختيارية وحدها التي تقدم ، نقدا أو عينا ، من جانب الدول الاعضاء في الامم المتحدة أو الاعضاء في الوكالات المتخصصة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية · وتوفيرا لهذه المساهمات « الاختيارية » بصورة منتظمة لم يفت النظام أن ينص على أن يدعو الامين العام للامم المتحدة الى مؤتمر سنوي تقوم فيه الدول الاعضاء باعلان المساهمات التي تتقدم بها (٢٥) ·

ولا تخضع المنظمات التي تتبع هذا النمط الثاني للاعتبارات التي يفرضها النمط الاول المبني على المساهمة في رأسمال معين بحصص محددة سلفا ·

وعلى ذلك نجد « برنامج الامم المتحدة للتنمية » يديره مجلس واحد يتكون من ٣٧ عضوا تختارهم الجمعية العامة للامم المتحدة (١٩ منهم يمثلون الدول النامية و ١٧ يمثلون الدول الاكثرتقدما وواحد يختار بالتناوب بين المجموعتين) ويكون لكل عضو فيه صوت واحد · كذلك الحال بالنسبة « لصندوق تنمية رأس المال» الذي يتكون مجلسه التنفيذي من ٢٤ عضوا تختارهم الجمعية العامة على أساس التمثيل المتساوي لكل من الدول المتقدمة اقتصاديا والدول النامية مع مراعاة المساواة بين اعضائه في التصويت ·

---

[٢٤] نص قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٢٠٢٩ [الدورة العشرون] بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٦٥ الذي ادمج البرنامجين المذكورين على احتفاظ كل برنامج منهما مع ذلك بنوع من الاستقلال في ظل الاطار الموحد .

[٢٥] راجع في التفصيلات المتعلقة بهذا الصندوق ، ابراهيم شحاته ،صندوق الامم المتحدة لتنمية رأس المال السياسة الدولية ، العدد ٨ ، ص ١٠٦ ــ ١١٢ [ابريل ١٩٦٧] .

ولا يجب ان ينظر الى المساهمات الاختيارية كوسيلة عديمة الجدوى لتوفير الموارد حيث اثبتت تجربة « برنامج الامم المتحدة للتنمية » فعالية جمع المساهمات الاختيارية على اساس سنوي مما مكن البرنامج من تقديم مساعدات فنية للدول النامية بلغت قيمتها حتى الان حوالي ١٢٠٠ مليون دولار الى جانب ٦٤٠ مليون دولار استخدمت في تنفيذ مشاريع سابقة على الاستثمار . انظر :

U.N.D.P., The activities of the United Nations Development Programme in 1969, Report by the Administrator (DP/L. 130), 30 April, 1970.

ولا تعنى التفرقة بين النمطين المذكورين من منظمات التمويل ان المنظمات التى تعتمد على المساهمات الاجبارية (الراسمال) لا تلجأ ايضا الى المساهمات الاختيارية كمصدر تكميلى • بل بالعكس نجد كثيرا من هذه المنظمات (كل البنوك الاقليمية ومؤسسة التنمية الدولية) تلجأ الى الجمع بين الوسيلتين ، فقد ابتكرت مؤسسة التنمية الدولية ما يسمى بعملية « التجديد » واستهدفت منها جمع تبرعات اختيارية من الدول الغنية الاعضاء • (دول الجدول ١) لزيادة موارد المنظمة على اساس دورى (٢٦) وقد صادفت هذه العملية صعوبات تقليدية خاصة بما تقتضيه من موافقة كل دولة فى كل مرة طبقا للاجراءات الدستورية فيها ، الامر الذى يدعو الان الى البحث عن وسائل بديلة لتزويد المؤسسة بموارد مالية متجددة فى المستقبل (٢٧) • كذلك نجد بنوكا اقليمية عديدة قد لجأت الى فكرة « الصندوق الخاص » الذى يمول عن طريق المساهمات الاختيارية من الاعضاء او غيرهم ويخضع استعماله لشروط ايسر من شروط العمليات المعتادة • ومن ذلك الصندوق الذى انشأه « بنك التنمية بين الدول الامريكية » باسم « صندوق التقدم الاجتماعى » فى ١٩٦١ والذى تكون فى الواقع من مبالغ قدمتها الولايات المتحدة لتمويل مشروعات وبرامج فى مجالات اجتماعية معينة ، وايضا مجموعة العمليات الخاصة التى يديرها البنك نفسه بمبالغ اسهمت بها دول غير اعضاء فيه طبقا للشروط التى قدمت على أساسها هذه المبالغ (٢٨) • كذلك الحال بالنسبة الى « البنك الاسيوى للتنمية » الذى يقسم اعماله الى « عمليات عادية » تمول عن طريق الراسمال والقروض ، و « عمليات خاصة » تمول عن طريق المساهمات الاختيارية التى يتلقاها البنك كما هى الحال مثلا فى « الصندوق الزراعى الخاص » الذى انشأه لتمويل التنمية الزراعية فى جنوب شرقى اسيا • بل ان « بنك التكامل الاقتصادى لامريكا الوسطى » ، والعضوية فيه مقصورة على الدول المستفيدة منه ، قد نجح فى الحصول على معونة من الولايات المتحدة التى اسهمت فى تمويل « صندوق امريكا الوسطى للتكامل الاقتصادى » التابع للبنك المذكور ، وهو مثل يتطلع الى اتباعه كل من « البنك الافريقى للتنمية » و «بنك التنمية لشرق افريقيا » •

د- انواع وسياسات التمويل

تختص بعض منظمات التمويل الدولى ، بموجب النصوص المنظمة لها ، بانواع معينة من التمويل تختلف حدودها بحسب نظام كل منظمة • فتقتصر بعض المنظمات على تمويل المشروعات والبرامج الاجتماعية دون سواها ، كما هى الحال بالنسبة « للصندوق الاجتماعى الاوروبى » الذى انشأته اتفاقية السوق الاوروبية المشتركة • وتختص مشروعات اخرى بتقديم المعونة الفنية او تمويل المشروعات السابقة على الاستثمار ، كما هى الحال فى « برنامج الامم المتحدة للتنمية » وفى كثير من برامج الوكالات المتخصصة • كذلك من المنظمات ما تفرض عليها الاتفاقيات المنشئة لها الاقتصار على تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية دون الاجتماعية كما هى الحال بالنسبة « لشركة التمويل الدولية » كما ان معظم بنوك التنمية الدولية تختار هذه السياسة فى عملياتها العادية ، وكذلك التزمها البنك الدولى نفسه حتى ادخل رئيسه الحالى سياسته الجديدة الخاصة بالاهتمام بمشروعات التعليم والسكان • وعلى العكس من ذلك نجد منظمات تستهدف بنصوص صريحة تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء كما يتضح مثلا من تسمية « الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى » • والحق أن التفرقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية فى هذا المجال لا تستند الا على أسس عملية ، حيث تحتاج دراسة مشاريع التنمية الاجتماعية الى نوع مختلف

---

[٢٦] اتفق على اول تجديد Replenishment وقدره ٧٥٠ مليون دولار فى١٩٦٤ وتم فى الفترة بين ٦٥ — ٦٧ ثم اتفق على التجديد الثانى وقدره ١٢٠٠مليون دولار فى ١٩٦٨ واصبح نافذاعسارا من يوليه ١٩٦٩ •

[٢٧] راجع بعض الخطوات المقترحةفى هذا الصدد فى Weaver ، المرجع السابق ، ص ١٥٨ — ١٦٤ • وتقرير بيرسون ، ص ٢٢٣ — ٢٢٦ • وتتركزاهم الاقتراحات فى تقديم قروض طويلةالاجل وبدون فوائد الى مؤسسة التنمية الدولية من جانب الدول الغنية ، وفى تنازل هذه الدول عن جزء من « حقوق السحب الخاصة » المقررة لها لدى صندوق النقد الدولى لصالح مؤسسة التنمية الدولية •

[٢٨] فى تفصيل ذلك راجع نفس ،المرجع السابق ، ص ٢٧ — ٢٩ •

من الخبراء ، كما يصعب قياس العائد الاقتصادى لها بالطرق المتبعة فى تقييم المشاريع الاقتصادية ، فضلا عن انه ليس لها دخل نقدى محقق يمكن الاستناد اليه فى سداد اعباء التمويل . اما فيما وراء ذلك فيكاد يكون من المسلم الان ان التنمية لا تتجزأ ، حيث ان المشروعات الاجتماعية تستهدف تنمية العنصر الانسانى الذى هو الزم العناصر للتنمية الاقتصادية ذاتها .

كذلك تختلف المنظمات فيما اذا كانت تقتصر على تمويل « مشروعات معينة » وهو الغالب فى منظمات التمويل الدولية (حتى تلك التى كان من بين دواعى انشائها عدم الرضا عن سياسة البنك الدولى فى هذا الصدد) ام يمتد نشاطها الى تمويل « برامج التنمية » او بصفة اعم « خدمة خطة عامة للتنمية او مواجهة المقتضيات العامة للتنمية » كما اجاز ذلك مثلا نظام صندوق الامم المتحدة لتنمية رأس المال (٢٩) .

ويرجع التمسك بتمويل مشروعات معينة فقط الى الاعتقاد بأن ذلك يكفل استعمال التمويل فى الاستخدامات المنتجة ، اذ يمكن عن هذا الطريق وحده ان تدرس المنظمة الممولة اوجه الانفاق المطلوبة على نحو دقيق ، وان تراقب بنفسها الصرف عليها ، وان تحكم بالتالى على أثر التمويل فى الانتاج القومى للدولة المستفيدة . كذلك فان اقراض مشروعات معينة يفترض فى الغالب امكان قيام المشروعات الممولة بسداد القروض من ارباحها ، وهو اعتبار هام من ناحية ضمانات السداد وله أثره بالتالى على سمعة المنظمة المقرضة فى الاسواق المالية . وقد ظهر مؤخرا مع ذلك نوع من التساهل فى هذه المسألة ، وذلك بتقديم منظمات التمويل قروضا الى بنوك التنمية الوطنية لتستثمرها بمعرفتها فى مشروعات داخلية معينة ، مع الاكتفاء برقابة عامة على استعمال البنوك المقترضة لهذه القروض . وبالرغم من ان التمويل فى هذه الحالة ينصرف فى النهاية الى مشروعات معينة ، الا انه لا يكون كذلك فى العلاقة المباشرة بين منظمة التمويل والبنك المحلى المقترض منها .

ولبعض المنظمات سياسة تفضيلية معينة بشأن المشروعات التى تمولها ، وهى سياسة قد تفرضها عليها النصوص ، او تختارها لنفسها ، تمشيا مع اغراضها العامة فى ظل الظروف الواقعية المحيطة بنشاطها . ومن ذلك ان « مؤسسة التنمية الدولية » تقتصر على تمويل المشروعات الاساسية التى يحتاج تنفيذها الى وقت طويل ولا يكون لها عائد سريع ، ويهتم البنك الدولى بصفة خاصة بمشروعات النقل والطاقة والمشروعات الزراعية ، فى حين تهتم « شركة التمويل الدولية » بالمشروعات الصناعية الانتاجية . كذلك تقتصر المنظمة الاخيرة ، بموجب نصوصها ، على تمويل مشروعات القطاع الخاص ، حين لا تلتزم المنظمات الاخرى هذا القيد وان كان بعضها قد فضل – من حيث المبدأ – التعامل مع القطاع الخاص او القطاع العام (٣٠) .

واكثر من ذلك فان بعض المنظمات قد انشئت

---

[٢٩] يلاحظ هنا الوضع الخاص« لصندوق النقد الدولى » الذى وان لم ينشأ اصلا كمنظمة تمويل ، الا انه يختص – تحقيقا لاهدافه الاخرى – بتقديم تسهيلات ائتمانية للأعضاء فيه فى حالات معينة ، ولا تقدم تسهيلات الصندوق لمواجهة احتياجات مشروع معين او حتى برنامج محدد للتنمية ، انما تقدم لتغطية العجز المؤقت فى ميزان المدفوعات للدولة المقترضة . انظر :
Articles of Agreement of the International Monetary Fund, Article I (V), (VI);
Article V, Sec. 3.

[٣٠] ظل البنك الدولى لوقت طويل يبدى تفضيلا واضحا للقطاع الصناعى الخاص كلما امكن تنفيذ المشروع عن طريقه ، مع ما فى ذلك من تحيز واضح لاتجاه اقتصادى وسياسى محدد ، وان حاول تبرير ذلك بحجة عكسية مؤداها رغبته فى ان يتمادى بقدر الامكان تمويل المؤسسات العامة التى تخضع للضغوط السياسية فى الدول التابعة لها . انظر خطاب السيد وودز ، رئيس البنك الدولى السابق ، امام المجلس الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدة فى ٢٦ مارس ١٩٦٥ [مطبوعات البنك الدولى ، ص٧] وقد اعترف فيه بأن هذه السياسة من شأنها الاضرار بدول معينة ووعد باعادة النظر فيها والبحث فى الطرق التى يمكن بها ضمان الادارة الفعالة للمشروعات الصناعية العامة . ويلاحظ ان « مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية » قد اوصى فى اجتماعه الاول [جنيف ، ١٩٦٤] بوقف التمييز ضد القطاع العام فى سياسات المعونة ، والاستجابة لاحتياجات هذا القطاع فى الدول النامية. وقد بدأ يسود هذا الاتجاه فى كثير من منظمات التمويل الدولية ، كما انه المتبع منذ البداية فى « مؤسسة التنمية الدولية » وفى « برنامج الامم المتحدة للتنمية » .

لتمويل قطاع اقتصادى معين دون سواه ، كما هى الحال فى المنظمة الاوروبية للفحم والصلب ، والشركة الاوروبية لتمويل معدات السكك الحديدية (ايروفيما) ٠

واخيرا فان المنظمات تختلف فى طبيعة التمويل الذى تقدمه ، فعلى حين تقتصر معظمها على تقديم القروض (بشروط تختلف من منظمة الى اخرى وقد تختلف طبقا لطبيعة المشروع ونوع المقترض) ، فان بعض المنظمات تقدم معونات مجانية الى جانب القروض (كما هى الحال فى برنامج الامم المتحدة للتنمية) ، كما ان بعضها يملك ، الى جانب الاقراض ، ان يسهم مباشرة فى المشروعات التى يمولها كما هى الحال بالنسبة لشركة التمويل الدولية وللبنك الاوروبى للاستثمار (٣١) ٠

واذا كانت هذه جميعا اوجه اختلاف فى سياسات وانواع التمويل الذى تقدمه المنظمات الدولية ، فثمة اوجه تشابه كبير بين هذه المنظمات فى مجالات اخرى (٣٢) وهو تشابه يفرضه عليها الهدف المشترك وضرورات الحيطة فى العمل محافظة على تأييد الاعضاء فيها (وخاصة كبار المساهمين فى مواردها المالية) ، وعلى ثقة الاسواق المالية الخاصة التى قد تعتمد عليها فى الاقتراض٠ كما يؤكد هذا التشابه ويدعمه الدور الرائد الذى يلعبه البنك الدولى فى هذا الصدد حيث يعتبر سلوكه فى كثير من المجالات مثلا تحتذيه منظمات التمويل الاخرى ٠

فتسير كل منظمات التمويل تقريبا على نمط البنك الدولى فى عدم تمويل نفقات أى مشروع بالكامل ٠ وهنا نجد بعض المنظمات تعلن صراحة انها تتوقع من المقترضين منها تغطية الشطر الاكبر من نفقات المشروعات التى يطلبون اسهام المنظمة فى تمويلها (شركة التمويل الدولية مثلا) فى حين تتمسك منظمات اخرى بمبدأ عدم تغطية التكاليف بالعملات المحلية للمشروع الممول من القرض الا فى احوال استثنائية شاذة ٠ ويتأسس المبدأ الاخير ، الذى يثير كثيرا من الجدل بين منظمات التمويل والمقترضين ، على ضرورة بذل المقترض جهدا خاصا لتوفير العملات المحلية اللازمة ، كما يعتبر ضابطا يحد من اندفاع الدول النامية فى الاقتراض من المصادر الخارجية دون حساب لاعباء الديون التى قد لا يتحملها اقتصادها القومى ، أو لحدود القدرات الانسانية المتوفرة لديها واللازمة لتشغيل المشروعات التى تنجزها عن طريق القروض الخارجية ٠ اما النقد الموجه لهذا المبدأ ، فيعتمد عادة على القول بأن الدول التى تعانى من عجز فى العملات المحلية اللازمة لمشروعات التنمية فى الوقت الذى تتوافر لديها عروض التمويل الخارجى ، هى تلك الدول التى تتبع سياسات مضادة للتضخم وتكتسب ثقة الممولين الخارجيين ، وبالتالى تكون اولى من غيرها بالمساعدة ، ويكون فى حرمانها من التمويل لعجزها عن مواجهة النفقات المحلية المطلوبة عقاب لها على حسن تصرفها ٠ واذا كان الجدل حول هذه المسألة لا يزال محتدما ، فقد اخذت كثير من منظمات التمويل ببادرة البنك الدولى فى التوسع فى مفهوم التكاليف الاجنبية ، بحيث يغطى التكاليف غير المباشرة من هذا النوع (تكاليف العنصر المستورد فى [المشتريات المحلية] ، كما ذهب بعضها ، وخاصة بنك التنمية بين الدول الامريكية ، الى التوسع فى حالات تمويل التكاليف المحلية الخالصة ٠

كذلك تقوم منظمات التمويل بصفة عامةباجراء دراسات تفصيلية فى كل حالة تشترك فيها فى تمويل مشروع معين ، ليس فقط حول اربحية المشروع ومدى الحاجة اليه فى اطار الاقتصاد القومى للدولة المقترضة ، وانما ايضا حول قدرة المقترض [والضامن ان وجد] (٣٣) على السداد

---

[٣١] يمنع نظام البنك الاوروبىللاستثمار مع ذلك قيامه « بشراء اسهم الراسمال » فى المشروعات التى يمولها ، وقد ورد نفس هذا المنع فى اتفاقية« شركة التمويل الدولية » ، الى ان عدلت فى سبتمبر عام ١٩٦١ ، لتتيح لها المساهمة فى رأسمال المشروعاتالخاصة . راجع
Baker, The International Finance Corporation 38 - 40 (1968).

[٣٢] انظر فى السياساتالمشتركة لمنظمات التمويل الدولية :
Delaume, G.R., International Machinery for Financing Economic Development, 28 George Washington Law Review 533, 546 - 55 (1960).

[٣٣] تشترط معظم منظمات التمويلالدولية الحصول على ضمانة حكومةالمقترض فى كل حالة لا يكون القرض فيها مقدما الى الحكومة ذاتها . ويستثنىمن ذلك « شركة التمويل الدولية » التىخولها نظامها اقراض المشروعات الخاصة دون ضمان حكومى .

ورغبتهما الجادة فيه. وتفرض المنظمات المعرضة شروطا عديدة ، تكاد تكون واحدة فى نصوصها ، ترمى من ورائهاالى ضمان تنفيذ وادارة المشروع الممول على الوجه الاكمل (باعتبار ان فى ذلك تحقيقا لاهدافها) وضمان استرداد اصل القرض والفوائد فى المواعيد المتفق عليها · وتكتفى معظم المنظمات بأن تحصل من المقترض الحكومى على ما يسمى « بالتعهد السلبى » ، اى تعهده بعدم انشاء اى حق عينى تبعى على اى من ممتلكاته كضمان لاى قرض خارجى آخر الا اذا تقرر الحق نفسه تلقائيا بنفس المقدار وبذات درجة الاولوية للمنظمة المقرضة (٣٤) · كما تفرض منظمات التمويل احيانا ضمانات أخرى على المقترض (خاصة اذا لم يكن مضمونا من جانب حكومته) كرهن بعض ممتلكاته ، او تخصيص جزء من دخله لصالح المنظمة حتى يتم الوفاء بالقرض · وكثيرا ما تثير المطالبة بمثل هذه الضمانات اعتراضا من جانب المقترضين ، خاصة انها قد تبدو غير مقنعة فى حالة ما اذا كان القرض مقدما الى حكومة ذات سيادة او مضمونا منها · الا انه يقصد من وراء اقتضاء هذه الضمانات عادة – الى جانب توفير اقصى ضمان لسداد القرض وفوائده وتفادى وضع المنظمة المقرضة فى مرتبة ادنى من اى دائن آخر – ان تكتسب عملية التمويل نفس الطابع التجارى الذى تتسم به العمليات المصرفية المعتادة · ولهذا اهمية خاصة فى كسب ثقة الاسواق المالية التى تعتبر مصدرا مستمرا،حالا أومحتملا،لتمويل هذه المنظمات · كما انه يسهل على المنظمة بيع السندات التى تحصل عليها احيانا من المقترضين منها والتى تمثل الدين الذى يلتزم به المقترض ازاء المنظمة · هذا الىجانب ان احاطة القروض بالضمانات المالية الكافية يجعل من الايسر حصول المقترض الخاص على الضمان الحكومى الذى قد تستلزمه المنظمة ، اذ تشعر الحكومة الضامنة عندئذ انه سيكون لديها عند الاقتضاء كافة الضمانات الكفيلة باسترداد ما قد تدفعه الى المنظمة المقرضة وفاء بدين المقترض الاصلى ·

وثمة اتجاه عام كذلك فى تحديد فوائد القروض التى تقدمها المنظمات التى تعتمد فى عملياتها التمويلية على ما تحصل عليه هى من قروض فى الاسواق المالية الخاصة ، حيث لا تستطيع هذه المنظمات عند تحديد فوائد قروضها الانمائية ان تتجاهل مقدار ما تدفعه من فوائد على قروضها من الاسواق المذكورة. وليس معنى ذلك ان المقترض من المنظمة يتحمل بالضرورة نفس العبء المالى الذى كان يتحمله لو لجأ الى السوق الخاص مباشرة ، بل تظل قروض المنظمة مشتملة على عنصر تبرعى لا تقدمه الاسواق الخاصة (٣٥) · ويرجع ذلك الى ان المنظمة لا تعتمد بصورة مطلقة على هذه الاسواق ، بل تضيف ما تحصل عليه منها الى مواردها الاخرى وتقدم قروضها من مجموع ذلك · هذا فضلا عن ان منظمات التمويل الدولية تقترض عادة بفائدة اقل من تلك التى يمكن للدول النامية الاقتراض مباشرة على أساسها (باعتبار ان المنظمة تقترض مبالغ اكبر وتتمتع بقدر اعلى من الثقة) · بل انه بافتراض ان المنظمة تقرض بنفس الفائدة السارية فى الاسواق العالمية فسوف تظل للدول النامية ميزة فى التعامل معها ، خاصة مع صعوبة قيام هذه الدول بالاقتراض مباشرة من

---

[٣٤] انظر معالجة اكثر تفصيلا للتعهد السلبى « «negative pledge» والضمانات المكملة فى :
Delaume, G.R., Legal Aspects of International Lending and Economic Development Financing 251 - 256 (1967).

[٣٥] مثلا ، فى حالة البنك الدولى ، ارتفعت الفائدة على قروضهمع ارتفاع الفوائد فى الاسواق العالمية ، فكانت ٥ر٥ ٪ فى سنة ١٩٦٥ ، ٦ ٪ فىسنة ١٩٦٧ ، ٤ر٦ ٪ فى سنة ١٩٦٨ ، ٧ ٪ اعتبارا من سنة ١٩٦٩ . ولا زالت قروض البنك تحتوى مع ذلك على عنصرتبرعى بلغ – طبقا لاحصاءات DAC ٣٢ ٪ سنة ١٩٦٥ و ٢٥ ٪ سنتى ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، [بالمقارنة بالعنصرالتبرعى البالغ ٨٦ ٪ فى حالة القروضمن « مؤسسة التنمية الدولية » و ٤٧ ٪ فى حالة القروض الثنائية من دول لجنةمساعدات التنمية] . راجع O.E.C.D., 1969 Review, op. cit. 81 - 82.

ويلاحظ ان العنصر التبرعى لا يتحددفقط على اساس سعر الفائدة ، وانماتراعى فيه أيضا العمولات الاضافية ، ومدة السداد ، وفترة الامهال التىتسبق اول اقساط السداد .

الاسواق المالية الخاصة (٣٦) وتقتضى بنوك التنمية الدولية جميعا الى جانب الفوائد مقابلا للخدمات الادارية فى تنفيذ القروض ، كما تقتضى فى معظم الاحوال عمولة اضافية مقابل الالتزام بمبلغ القرض تسرى من تاريخ نفاذ اتفاقية القرض وتظل سارية على كل المبالغ التى تبقى بغير سحب • ويستثنى من ذلك بصورة خاصة « مؤسسة التنمية الدولية » التى لا تقتضى أية فوائد على قروضها وتكتفى بفرض نسبة ضئيلة مقابل خدمات تنفيذ القروض •

واخيرا فان منظمات التمويل الدولية تلتزم جميعا ، بموجب نص ذى صياغة واحدة تقريبا فى الاتفاقيات المنشئة لها ، بألا تتدخل ، هى أو موظفيها فى المسائل السياسية لاى دولة عضو ، والا تتأثر فى قرارتها بالصفة السياسية للدولة العضو « حيث تحكم هذه القرارات الاعتبارات الاقتصادية وحدها التى توزن فى حيدة من أجل تحقيق اغراض المنظمة » (٣٧) • وتثير مسألة الحيدة السياسية لمنظمات التمويل جدلا طويلا حيث يصعب فى كثير من الاحوال فصل « الاعتبارات الاقتصادية » عن ملابساتها السياسية • كما ان هذه المنظمات تخضع بالضرورة لتحيزات مجالسها الحاكمة التى تسيطر عليها فى الغالب الدول الغربية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة ، فضلا عن انها قد تعتمد فى تمويلها المتجدد على الاسواق المالية الخاصة فى الدول الغربية ، كما ان كبار موظفى المنظمات العالمية ينتمون فى الاغلب الى الدول الغربية (٣٨) • ومن السهل ان نتبين من واقع عمليات مجموعة البنك الدولى مثلا نوعا من التحيز للدول النامية التى تحافظ على علاقات طيبة مع دول المعسكر الغربى وتتبع سياسة اقتصادية غير معادية للاستثمارات الاجنبية (٣٩) . الا انه يلاحظ ان منظمات التمويل قد بدأت ، تحت الانتقادات المستمرة من الدول النامية ، تعمل لتأكيد استقلالها فى مواجهة كبار المساهمين فيها ، وهو ما حاول مثلا الرئيس الحالى لمجموعة البنك الدولى اثباته عن طريق خطوات جديدة مثل وعده بتقديم مساعدات كبيرة للجمهورية العربية المتحدة بعد قليل من قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة ، وما اثبته بالفعل رئيس « بنك التنمية بين الدول الامريكية » فى مناسبة حديثه (٤٠) •

---

[٣٦] لم يتجاوز المتوسط السنوى للسندات التى طرحتها الدول النامية فى الاسواق الخارجية فى الفترة من ١٩٦٢ الى ١٩٦٦ ، مبلغ ١٧٥ مليون دولار .وتعتبر الولايات المتحدة هى السوق الرئيسية لبيع هذه السندات ، التى يغلب طرحها من جانب دول أمريكا اللاتينية ، وتليها سويسرا ، التى لم يسوق فيها مع ذلك سوى سندات للارجنتين وبيرو والكونغو [قبل استقلالها] . وبالرغم من التوسع السريع فى السوق المالى الالمانى ، فان الارجنتين هى الدولة النامية الوحيدة التى طرحت سندات هناك . أما السوق الفرنسى فلم تسوق فيه الا سندات ساحل العاج وجابون . وفى السوق البلجيكى طرحت فقط سندات الكونغو قبل استقلالها ، كذلك لم تطرح فى السوق الهولندى الا سندات الاقاليم التابعة لهولندا . وفى غير ذلك لم تطرح فى الفترة المذكورة أية سندات للدول النامية . راجع :
(UN Secretariat), Foreign Investment in Developing Countries, UN Pub. Sales No. E. 68 II D2, E/4446 (1968).

[٣٧] أنظر ، مثلا ، المادة ٤ قسم ١٠ من اتفاقية البنك الدولى ، والمادة ٤ قسم ٩ من اتفاقية شركة التمويل الدولية ، والمادة ٥ قسم ٦ من اتفاقية مؤسسة التنمية الدولية ، والمادة ٣٦ قسم ٢ من اتفاقية البنك الاسيوى للتنمية ... الخ •

[٣٨] أكثر من ذلك وجود ارتباطبين بعض كبار موظفى هذه المنظمات والاسواق المالية الخاصة فى الدول الغربية ، الامر الذى دعا الى القول مثلا بوجود علاقة خاصة بين البنك الدولى وبنك تشيز مانهاتن الامريكى ، نتيجة تعيين جون ماكلوى الرئيس الاسبق للبنك الدولى رئيسا لبنك تشيز مانهاتن فى عام ١٩٥٣ ، بعد قليل من تعيين ايوجين بلاك نائب رئيس بنك تشيز رئيسا للبنك الدولى ! انظر : Wright Mills, C., The Power Elite 290 (1959).

[٣٩] نسب الى الولايات المتحدة بالذات ، محاولة التدخل فى ادارة البنك الدولى ، الى الحد الذى قيل معه ان استقالة السيد يوجين ماير أول رئيس للبنك [وهو أمريكى] ، كانت احتجاجا على هذا التدخل . أنظر : Weaver, The International Development Association 83 (1965).

[٤٠] للولايات المتحدة حاليا ٤٢ر ٪ من الاصوات فى مجلس المحافظين والمجلس التنفيذى للبنك المذكور ، مما يعطيها مركزا رئيسيا فى ادارته ، خاصة وان القرارات الهامة تحتاج الى أغلبية خاصة . ومع ذلك فقد حدث مؤخرا ان قدم هذا البنك قرضا الى حكومة بيرو بعد تاميمها لشركة امريكية كبرى ، وتهديد الولايات المتحدة لها بقطع المعونات الامريكية عنها . وقد أفادت تقارير صحفية ان المندوب الامريكى فى المجلس التنفيذى للبنك اعترض على منح القرض لبيرو ، ثم اضطر الى سحب اعتراضه ازاء تمسك رئيس البنك بموقفه ، وتهديده بالاستقالة حفاظا على سمعة البنك كمؤسسة دولية لا كاداة لتحقيق السياسة الخارجية للولايات المتحدة . نفس المرجع السابق ، ص ٢٤ ، هامش ٤ •

وجدير بالذكر ان شعور الدول النامية بخضوع مجموعة البنك الدولى لنوع من التحيز السياسى ، كان احد الاسباب التى ادت الى اصرارها على انشاء صندوق الامم المتحدة لتنمية رأس المال ، الذى يديره ، كما اسلفنا ، مجلس تنفيذى تتساوى فى عضويته وفى التصويت فيه الدول المتقدمة والدول النامية · وقد نص نظام هذا الصندوق بتفصيل غير عادى على أن المساعدات التى يقدمها لن تستخدم كوسيلة للتدخل الاقتصادى أوالسياسى الى المسائل الداخلية للدول المستفيدة ، ولن تتاثر باعتبارات تتعلق بطبيعة الانظمة الاقتصادية والسياسية لهذه الدول، وعلى ان هذه المساعدات « ستكون من النوع ومن الشكل الذى يتفق ورغبات الدول المستفيدة كما تكون خالية من أى شروط غير مقبولة لهذه الدول، سواء ، أكانت هذه الشروط سياسية ، او اقتصادية ، أو عسكرية، أو غير ذلك » . واذا كانت صياغة هذه النصوص تعكس معاناة الدول الفقيرة من أوضاع التمويل الدولى فى حالته الراهنة والحالة النفسية لتلك الدول ازاء هذه الاوضاع، فربما كان ما بها من اسراف ، أحد الاسباب التى ادت الى احجام الدول الغنية عن تأييد هذا المشروع ، مما حال دون تنفيذه حتى الان ·

ثالثا : التنسيق بين المنظمات الدولية للتمويل :

واضح من التعدد الكبير فى المصادر المتاحة حاليا للتمويل الخارجى لاقتصاديات الدول النامية ، ان ثمة حاجة قوية الى التنسيق بين هذه المصادر · والطبيعى ان يستهدف هذا التنسيق مصلحة الممولين فى التوصل الى اقصى فعالية لما يقدمونه من تمويل ، ومصلحة الدول النامية ذاتها فى تحقيق هذه الفعالية ، وفى تفادى الاتجاه نحو التشدد فى شروط التمويل الذى قد ينشأ نتيجة للتضارب فى الشروط التى يفرضها كل مصدر مع انعدام التنسيق الواعى بينها (٤١) ·

ويتم التنسيق حاليا بين المصادر الغربية للتمويل الثنائى عن طريق « لجنة مساعدات التنميه DAC » التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، والتى تحاول التوفيق بين الخطوط العامة لسياسات التمويل المتبعة فى اعضائها الستة عشر (التى تقدم حوالى ٩٠ فى المائة من المعونات الثنائية الدولية) ، مع محاولة وضع معايير لاداء كل منها فى مجال المعونات الخارجية وتقديم البيانات الاساسية وفق اسس محاسبية موحدة ومقبولة لديها جميعا · كذلك يتم التنسيق بين مصادر التمويل الثنائى فى دول الكتلة السوفيتية عن طريق « مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة CMEA اما مشروعات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المعنية بتمويل مشروعات التنمية ، فيتم التنسيق بينها عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدة الذى انشا منذ وقت مبكر « اللجنة الادارية للتنسيق ACC المكونة من الامين العام للامم المتحدة ومديرى الوكالات المتخصصة · وتراجع هذه اللجنة تقارير الوكالات المذكورة على أساس سنوى ، كما تفتح المجال للمشاورات فيما بينها لتنسيق نشاطها وللعمل المشترك كلما تبنت هذه الوكالات خطة موحدة لتحقيق غرض معين (٤٢) · كذلك انشات الجمعية العامة للامم المتحدة بموجب قرارها الذى ضم الصندوق الخاص الى البرنامج الموسع للمعونة الفنية فى برنامج الامم المتحدة للتنمية ، هيئة تسمى « المجلس الاستشارى بين الوكالات لبرنامج الامم المتحدة للتنمية » · ويجتمع هذا المجلس برئاسة مدير البرنامج المذكور ، كما يشترك فى عضويته الامين العام للامم المتحدة ومديرو الوكالات

---

[٤١] « اذا ترك التمويل الخارجى بغير تنسيق بين مصادره ، فسوف يغلب الاتجاه نحو الشروط الاشد ، ما لم تتخذ مجهودات واعية لوقف هذا الاتجاه أوعكس مساره . ويرجع ذلك الى انه فى حالة الاختلاف الكبير فى الشروط بين مصادر التمويل ، فان مصدر التمويل الطويل الاجل يكون ، الى حد ما ، واحيانا الى حد كبير ، قد مول سداد الالتزامات ذات الأجل الاقصر للمقترض بدلا من تمويله التنمية » .

Rubin, S. J., Some Implications of Present Aid Programs 12 (Paper Presented to the Bellagio Meeting of Legal Advisers of Foreign Public Lending and Aid Agencies, August, 1968).

[٤٢] راجع نص قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم ٦٦٥ لسنة ١٩٥٨ .

ECOSOC Res. No. 665, A (XXIV); E/3108 (B/S 1958)

وانظر ايضا : Alexandrowicz, C.H., World Economic Agencies 279-287 (1962).

الدولية المتخصصة ، ووكالة الطاقة الذرية او ممثلوهم . ويدعى للاشتراك فيه ايضا مدير صندوق الامم المتحدة للاطفال ومدير برنامج الغذاء العالمى . «وحتى تمنح الهيئات المشتركة فرصة المشاركة الكاملة فى عملية اتخاذ القرارات ووضع السياسة بطريقة استشارية فان كافة الجوانب الهامة لبرنامج الامم المتحدة للتنمية يجب ان تعرض على (هذا) المجلس » (٤٣) .

والى جانب هذين الوجهين للتنسيق (فيما بين مصادر التمويل الثنائى ، وفيما بين المصادر العالمية للتمويل) فهناك وسائل ابتكرها البنك الدولى للتنسيق بين التمويل الذى يقدمه وما تقدمه مصادر التمويل الاخرى بالنسبة لدول نامية معينة (٤٤) . وأولى هذه الوسائل هى الكونسرتيوم ، أى تجمع الدول والمنظمات الدولية التى تقدم المعونات لدولة معينة فى اطار مشترك يسمح بدراسة خطط التنمية للدولة المستفيدة ، وتبين دور كل طرف من تمويل هذه الخطط مع تنسيق المساعدات التى يقدمها الاعضاء فى الكونسرتيوم . وقد أنشىء الكونسرتيوم الاول سنة ١٩٥٨ لتنسيق المعونات التى تقدم للهند فيما بدا آنذاك كعملية انقاذ ، ثم اكتسب اهمية كبيرة بعد ذلك حيث أمكن عن طريقه تقديم التزامات للخطة الخمسية الثالثة فى الهند (١٩٦١ – ١٩٦٦) بلغت قيمتها ٥ر٥ بليون دولار . كما تكرر هذا المثل الناجح بانشاء كونسرتيوم ثان للباكستان تحت اشراف البنك الدولى . وتبنت « منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية » الفكرة نفسها عندما أشرفت بعد ذلك على تكوين كونسرتيوم لكل من اليونان وتركيا . اما الوسيلة الثانية التى أخذ بها البنك الدولى للتنسيق بين المعونات المقدمة لدول نامية مختارة من الاعضاء فيه فهى « المجموعة الاستشارية » وهى ، مثل الكونسرتيوم ، تجمع للدول والهيئات المعنية بتمويل التنمية فى دولة معينة ، مع تركيز أقل على فكرة الحصول على تعهدات هذه المصادر بشأن مشروعات أو برامج معينة . وقد أنشأ البنك الدولى حتى الان مجموعات استشارية لثلاث من الدول العربية هى : تونس والسودان والمغرب ، الى جانب المجموعات الاستشارية لدول أخرى مثل كولومبيا ونيجيريا . كذلك تبنت « لجنة مساعدات التنمية » فكرة المجموعات الاستشارية ، فأنشأت واحدة لشرق افريقيا (أى لمنطقة اقليمية من ثلاث دول) ومجموعة أخرى لصالح تايلاند . وأخيرا فثمة اطارات مبعثرة للتنسيق العام بين المعونات المقدمة لمناطق اقليمية معينة (مثل خطة كولومبو للتنمية الاقتصادية التعاونية فى جنوبى وجنوب شرقى آسيا) ، ولجنة التحالف من أجل التقدم التابعة لبنك التنمية بين الدول الامريكية ، أو لمشروع معين (مثل التعاون الذى تم فى تمويل مشروع حوض نهر الميكونج فى جنوب شرقى آسيا) .

الا ان ما ابتكر حتى الان من وسائل واطارات للتعاون والتنسيق بين مصادر التمويل الخارجى لايزال بعيدا عن توفير الاهداف المرغوبة (٤٥) . فباستثناء العدد القليل من الكونسرتيوم والمجموعات الاستشارية،ليس هناك من اطار موحد للتنسيق بين مصادر التمويل الثنائى ومصادر التمويل الجماعى . بل ان التنسيق الذى يتم حاليا داخل كل من هاتين الفئتين يعانى من ثغرات كثيرة ويكاد ينعدم بين المصادر الغربية والمصادر الشرقية للتمويل . ولا زال هناك تكرار غير لازم فى مجهودات مصادر التمويل التى كثيرا ما تعد كل منها تقارير ودراسات حول موضوعات واحدة دون مشاركة فعالة أو تشاور مسبق فيما بينها . وهناك من ناحية أخرى احجام وتردد بين هذه المصادر فى الدخول سويا فى تمويل مشترك لمشروعات معينة ، مما قد يترتب عليه عدم تنفيذ هذه المشروعات لعدم قدرة أو رغبة منظمة واحدة فى تمويلها . كذلك فان مراجعة نتائج المعونات المقدمة من مصادر التمويل المختلفة لا تتم على أسس مشتركة ، سواء بالنسبة لكل دولة مستفيدة أو بصفة عامة . وأهم من هذا فان اطارات التنسيق الحالية لا تهتم بالتفاعل بين المعونات المقدمة على أساس ثنائى أو جماعى ، وبين مجالات أخرى للتنمية لا تقل أهمية عن هذه

---

[٤٣] نص قرار الجمعية العامة : UN. Gen. Ass. Res. A/2029 (XX), 25 Nov. 1965, Item 6.

[٤٤] راجع فى تفاصيل هذه الوسائل : Friedmann, Kalmanoff and Meagher, **International Financial Aid** 136 150 (1966).

[٤٥] انظر على الاخص فى شرح أوجه النقص فى الاطار الحالى للتنسيق بين مصادر التمويل الدولى ، تقرير بيرسون ، المرجع السابق ، ص ٢٢٧ – ٢٢٩ .

المعونات مثل مجالات التجارة الدولية ، والحركة الدولية لرأس المال الخاص • وعلى ذلك يغدو من الضرورى البحث عن اطار جديد يضم مصادر التمويل الدولى الرسمى جميعا ، ويربطها بسياسات التجارة الدولية والسياسات النقدية وسياسات حركة رؤوس الاموال الخاصة ، بحيث تخدم هذه السياسات جميعا قضية التنمية بدلا من أن تعوقها • ويتعين الاتجاه فى هذا الاطار الجديد الى وضع أسس موحدة ترتبط بمعايير للاداء مقبولة من مصادر التمويل المختلفة ، ويمكن عن طريقها التوصل الى تقديرات سليمة لاهداف التنمية ومقتضياتها ، كما ينبغى مراجعة السياسات والبرامج التى تتبعها مصادر التمويل على أسس موحدة وموضوعية تمكن من تقييم دور كل منها فى تنمية الدول النامية • ويتعين أيضا أن يتم العمل فى هذا الاطار الجديد طبقا لبرامج تمويل طويلة المدى يمكن معها ادخال قدراكبر من الترشيد والاستقرار فى أعمال هيئات التمويل وفى برامج الدول المستفيدة •

وقد اقترح فى الفترة الاخيرة ، فى أكثر من مناسبة (٤٦) ، التوصل الى الاهداف المذكورة عن طريق خلق منظمة دولية جديدة تكون مهمتها الاشراف على برامج المعونات الدولية ايا كان مصدرها ، وتوجيهها الى تحقيق أهدافها ، مع البحث المستمر فى آثارها الحقيقية فى خدمة التنمية • الا انه من الممكن أيضا التوصل الى هذه النتائج عن طريق الاجهزة القائمة أو لجنة مشتركة بينها ، تفاديا لمساوىء الحل البيروقراطى الذى ينادى دائما بمواجهة كل مشكلة تطرأ فى المجال الدولى عن طريق انشاء جهاز دولى جديد •

خاتمة : مراكز التاثير فى قرارات منظمات التمويل الدولية

بعد هذا العرض المجمل لبعض الجوانب العامة للتمويل الخارجى للتنمية عن طريق المنظمات الدولية وللمشروعات التى تستهدف تمويل التنمية فى المنطقة العربية بالذات ، ننتهى الى سؤال عملى حول الاعتبارات التى تؤثر فى قرارات منظمات التمويل الدولية بشأن عملياتها فى الدول المستفيدة من نشاطها • ولاشك فى أهمية هذا السؤال خاصة بالنسبة للمسؤولين عن التنمية فى الدول النامية ، حيث يتوقف نجاحهم فى التعامل مع المنظمات المذكورة عادة على مدى ادراكهم لهذه الاعتبارات ، ومراعاتهم اياها •

ان تجربة ربع قرن من التمويل الجماعى عن طريق البنك الدولى ، والتجربة الاقصر لمنظمات التمويل الاخرى ، تثبت بصفة عامة ان هناك ، رغم الاختلافات الضرورية بين المنظمات المتعددة ، أربعة مراكز يتحدد على أساسها مدى اقبال منظمة التمويل الدولى على بسط نشاطها الى دولة معينة ، ويصعب بغيرها تفسير ظاهرة تمتع بعض الدول النامية بحظوة خاصة فى هذا الشأن :

١ ـ ويتعلق المركز الاول بالوضع الاقتصادى للدولة طالبة التمويل ومدى الجدية فى مجهودات التنمية بها ، كما تقدرهما منظمة التمويل • وقد يمكن نظريا القول بأن أولى الدول بالتمويل هى افقرها وأقلها تنظيما ، أو أن على منظمات التمويل أن تراعى نوعا من العدالة النسبية فى التوزيع الجغرافى لعملياتها • الا أن ما يحدث عملا هو تدفق التمويل الجماعى الدولى على الدول التى أثبتت بالفعل انها جديرة بثقة المنظمات الممولة ، نظرا لجدية المسؤولين فيها لدى خوضهم ميدان تجربة التنمية ، وبلوغها مستويات معقولة من الاداء ، واستعدادها لسماع النصح الفنى واتباعه ولو تعارض مع الشعارات السياسية ، وقبولها للتضحيات التى تفرضها عملية التنمية ، وما تقتضيه على الاخص من رفع مستوى الادخار على حساب الاستهلاك ، وتغيير الهياكل الاجتماعية الموروثة • وليس معنى هذا بالضرورة ، تفضيل الدول الاقل تخلفا على الاكثر تخلفا ، انما معناه ، بوجه خاص ، ان حاجة البلد النامى الى التمويل ليست هى مركز الاهتمام الاول أو الوحيد ، اذ يجبها عادة حرص مصدر التمويل على أن يتحقق

---

[٤٦] دعا تقرير بيرسون الى ان يقوم رئيس البنك الدولى بالدعوة الى مؤتمر يعقد فى سنة ١٩٧٠ ، لمناقشة خلق جهاز كفء للتنسيق الدولى بين المعونات . كما اثيرت بعد ذلك بقليل فى مؤتمر « جمعية التنمية الدولية » المنعقد فى نيودلهى [نوفمبر سنة ١٩٦٩] ، فكرة انشاء منظمة دولية للمعونة تختص ، بين أشياء أخرى ، بالتنسيق بين البرامج الحالية للمعونات الدولية .

لنشاطه فائدة مؤكدة ، وهو ما يشك كثيرا فى حدوثه فى الدول التى تفتقر الى الجدية فى مجهوداتها الانمائية ، وتتدنى فيها مستويات الاداء ، وتسودها الفوضى الادارية والفساد •

٢ ـ اما المركز الثانى ، فيتعلق بالمشروعات المطلوب تمويلها ، فكلما كان المشروع مناسبا لاغراض مصدر التمويل ومدروسا بطريقة كافية ومبشرا بنتائج مرضية سواء فى عائده الداخلى أو فى عائده على الاقتصاد القومى للدولة طالبة التمويل ، كلما اتسعت فرصته فى القبول • وعلى العكس من ذلك فان عدم الاقتناع بالمشروع المطلوب تمويله هو اكثر الاسباب ورودا فى قرارات منظمات التمويل الدولية الصادرة برفض طلبات التمويل • ويلاحظ أن هذا السبب يرتبط كثيرا بالسبب الاول (الوضع الاقتصادى للدولة) حيث أن المنظمة الممولة لا تنظر الى المشروع بمعزل عن الهياكل الاقتصادية فى الدولة التى ينفذ فيها ، أو بغض النظر عن معلوماتها عن مستويات الاداء فى هذه الدولة ودرجة مديونيتها وأشخاص المسؤولين فيها •

٣ ـ والى جانب الاعتبارين السابقين ، تأتى مسألة عملية بحتة تتعلق بمدى المبادرة والنشاط فى التقدم بطلبات التمويل ، وفى طريقة التقدم بها ، سواء من حيث تخير المنظمة المناسبة لكل طلب ، أو تخير الوقت المناسب للتقدم بالطلب بعد جس نبض المسؤولين فى المنظمة ، أو التقدم لها عن طريق أشخاص مناسبين واجراءات مناسبة ، بحيث يتولد لدى المنظمة ـ منذ البداية ـ انطباع بكفاءة وجدية من تتعامل معهم فى الدولة طالبة التمويل • واذا كانت هذه المسائل تبدو بديهية ، فان العمل كثيرا ما يثبت عكس ذلك • فليس من النادر أن تتقاعس الدولة النامية سنوات طويلة عن التقدم بطلبات التمويل ، وكأنها تنتظر ان تأخذ المنظمات زمام المبادرة فى تقديم العروض لها كما يحدث أحيانا فى القروض التجارية ، وهو ما يصعب حدوثه فى وقت تتنافس فيه دول أخرى كثيرة على الموارد المحدودة لمنظمات التمويل • وليس من النادر ، من ناحية أخرى ، ان تصل الى المنظمة طلبات تمويل من جهات مختلفة فى دولة واحدة بطريقة تدل على انه لم يحدث أى تنسيق سابق بينها ، أو أن تقدم الطلبات لها عن طريق دبلوماسيين تقليديين ليس لهم المام بالمشروع المطلوب تمويله ، ولا تربطهم اية صلات مهنية أو شخصية بالمختصين فى المنظمة الممولة ، أو أن تقابل بعثات المنظمة الى الدولة النامية بغير اكتراث بمعاونتها فى أداء مهمتها • أو أن تعرقل عمدا عن أداء هذه المهمة بحجب المعلومات اللازمة عنها •

٤ ـ وفى النهاية فان منظمة التمويل الدولى ، كظاهرة حكومية دولية ، قد تخضع لتحيزات بعض الحكومات الاعضاء فيها ممن تكون لها أهمية خاصة فى المجالس الحاكمة للمنظمة ، بالنظر لحصصها الكبيرة فى مواردها المالية • وليس من الضرورى أن تتدخل هذه الحكومات فى أعمال المنظمة بطريقة سافرة ، حيث تتجه ادارة المنظمة بدافع الحرص الطبيعى الى الحذر فى سلوكها ، بحيث لا تقدم على عمليات يمكن ان تثير السخط الشديد ، أو تلقى المعارضة القوية من جانب الدول التى لا يمكن للمنظمة أن تستمر فى عملها بغير التعاون معها •

يضاف الى ذلك ان المنظمات التى تعتمد على الاقتراض من الاسواق المالية الخاصة كمصدر رئيسى لمواردها المالية ، لا تستطيع ان تتجاهل رد فعل أعمالها على هذه الاسواق ، بل يفرض عليها هذا الوضع ضرورة العمل لكسب ثقة وود الاسواق المذكورة ، وهو أمر لا تستطيع تحقيقه اذا استمرت مثلا فى تمويل دول تخل بالتزاماتها ازاء هذه الاسواق • بل ان هذا الوضع قد فرض على البنك الدولى أحيانا دور الوسيط بين المستثمرين الاجانب ودول نامية معينة لتسوية أية منازعات بين الطرفين قبل أن يتمكن من تقديم التمويل المطلوب لهذه الدول •

وهناك دائما احتمال لتعارض الاعتبار الاخير مع الاعتبارات الثلاثة السابقة ، وذلك عندما تتقدم مثلا دولة ، لاشك فى جدية مجهوداتها الانمائية ، بطلب تمويل مشروع درس بعناية وقدم بطريقة مناسبة ، ولكن فى وقت لم تكن تتمتع فيه هذه الدولة ، لسبب أو آخر ، برضاء الدول صاحبة الصوت الاقوى فى المنظمة ، أو برضاء الاسواق التى تستمد منها المنظمة مواردها المتجددة • فعندئذ تواجه منظمة التمويل باختبار صعب لمدى استقلالها فى العمل عن مؤثرات واقعية تقيدها بالضرورة ، وهو اختبار اثبتت التجربة ان النجاح فيه يتوقف الى حد كبير على مقدرة ودبلوماسية المسؤولين عن ادارة كل منظمة •

دراسة

الأمن الأوروبي والمعاهدة السوفييتية الألمانية

نبية الأصفهاني

سكرتيرة تحرير مجلة السياسة الدولية ، تخرجت بكلية الآداب جامعة القاهرة ودرست بقسم الاجتماع بمعهد الدراسات العليا بجامعة باريس وشاركت فى تحرير مجلات مغربية وجزائرية

تسعى الحكومة السوفيتية بكل طاقاتها الى اقامة نظام أمن فى أوروبا . ويكفى أن نذكر النداءات المتكررة التى وجهتها موسكو الى الغرب من خلال مختلف المنظمات الدولية ، لندرك ان فكرة الامن الاوروبى قد اصبحت تسيطر بالفعل على الدبلوماسية السوفيتية ، او بصفة أدق ، اصبحت تمثل احدى الاعمدة الثابتة للسياسة الخارجية السوفيتية ٠

وتمسك الاتحاد السوفيتى بفكرة الامن الاوروبى يوضح اصراره على تسوية جميع المسائل الاوروبية المعلقة منذ الحرب العالمية الثانية ، وبصفة خاصة المشكلة الالمانية التى اصبحت ، منذ ان جرى تقسيم المانيا عقب هزيمة الرايخ الثالث ، تشكل الارضية التى قامت عليها كافة الجهود التى بذلت فى اوروبا فى سبيل الامن : وفى كل اقتراح طرح بهدف اقرار الامن فى القارة ، كانت المشكلة الالمانية بمثابة القاسم المشترك الذى لا غنى عنه ٠

والجدير بالذكر ان فكرة الامن الاوروبى طرأت عليها تطورات هامة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ٠ فقد تعددت عناصرها على مر الاعوام ، وتكيفت بسائر الاحداث التى استجدت على القارة الى ان تبلورت فى شكل عقد مؤتمر للامن الاوروبى على النحو الذى طرحه الاتحاد السوفيتى ٠ اما المشكلة الالمانية فقد كانت تلازم ، بكافة تطوراتها ، الجهود التى بذلت خلال العشرين عاما الاخيرة لاقرار الامن فى اوروبا ٠ وعلى هذا يمكننا ان نعد المعاهدة السوفيتية الالمانية التى تم توقيعها فى موسكو فى ١٢ اغسطس ١٩٧٠ خطوة عملاقة الى الامام فى سبيل عقد مؤتمر الامن المنشود ٠



المبحث الاول

تطور فكرة الأمن الاوروبى

ان فكرة الامن الاوروبى لم تنبع فى الاصل عن الاتحاد السوفيتى ، بل عن المشكلة الالمانية . كما أنها ليست وليدة الظروف التى اوجدتها الحرب العالمية الاخيرة ، بل هى من تراث عصبة الامم : ففى عهد هذه المنظمة التى كانت تتطلع الى اقرار سلام عالمى ، كان الرئيس التشيكوسلوفاكى ادوارد بينس اول من دعا الى اقامة « نظام أمن اوربى » وكان الهدف من هذا الاقتراح منع بعث العسكرية الالمانية ، ودرء خطر حرب عالمية أخرى عن اوروبا ، اى ان الهدف كان ايجاد وسيلة لاحتواء المانيا داخل حدودها . وقد لاقى هذا الاقتراح آنذاك استجابة من جانب فرنسا التى أخذت تدعو الى اتخاذ التدابير الكفيلة بصد أى دولة تقوم بعدوان مسلح على أخرى ، وذلك عن طريق انتماء جميع الدول الاوروبية الى نظام أمن جماعى ، يلزمها بفض النزاعات القائمة بينها بالطرق السلمية فى اطار عصبة الامم .

وكان هذا الاقتراح يبدو أكثر واقعية من فكرة العالمية التى كانت تسعى اليها عصبة الامم ، ولكنه بالرغم من ذلك كان مازال يفوق مستوى العلاقات الدولية القائمة فى عهد هذه المنظمة والتى لم تكن بعد لتتجاوز مستوى العلاقات الثنائية والأحلاف المحدودة . لهذا لم تنجح فكرة الأمن الاوروبى وغرقت تحت سيل الاتفاقات الثنائية والاحلاف الى أن قامت الحرب العالمية الثانية ، وكانت بمثابة نهاية فكرة الامن الاوروبى ومعها عصبة الامم ايضا .

ولكن يلاحظ أيضا انه حتى فى عهد عصبة الامم ، كان الاتحاد السوفيتي من أشد المتحمسين لفكرة « الامن الجماعي الموحد » اذ كان لا يدعو فقط الى اقامته فى اوروبا ، بل فى آسيا ايضا . ولكنه بدأ يدرك على مر الايام مدى ضعف عصبة الامم وعدم قدرتها على مواجهة السياسة التوسعية التى تحالفت من أجلها كل من المانيا وايطاليا واليابان . وأخيرا وفى عام ١٩٣٨ اقتنع الاتحاد السوفيتي بأن عصبة الامم ليست الاداة الفعالة التى يمكنها أن تحقق الامن لافى أوروبا ولا فى القارات الاخرى . فكان ان شرع فى التحول عنها . وفى ١٠ مارس سنة ١٩٣٩ القى خطابه الشـــهير الذى مهــد الطريق أمام التعــاون السوفيتى الالمانى . وهــكذا تخلى الاتحـــاد السوفيتى عن فكرة الامن الاوروبى .

١ ــ مبدأ توازن القوى والامن الاوروبى

انتهت الحرب العالمية الثانية بهزيمة المانيا النازية واحتـــلالها من جـــانب الحلفاء الاربعة [الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحـــاد السوفيتى] فاستحدث فى اوربا وضع جديد : خرجت القارة منقسمة الى كتلتين يفصل بينهما خط ايديولوجى لا يلتزم بالحدود الجغرافية التى كانت عليها الدول فى الماضى . وكان هذا الخط الفاصل يمر فــى قلب المانيا المحتـــلة ، بل وفى قلب برلين أيضا ، ونتجت عن هذا الانقســـام الايديولـــوجى عـــدة عـــوامل دوليـــة اصبحت تتحكم فى الســـياسة العالميـــة ، اهمها مبـــدأ توازن القوى بين الغرب والشرق . ورأت الولايات المتحدة ضرورة دعم الكتلة الغربية عسكريـــا واقتصاديا بهدف منع « توغل الشيوعية داخل اوروبا » ، ونتج عن هذا الصراع ما سمى بالحرب الباردة التى جرفت فى ثناياها فكرة الامـــن الاوروبى .

وفى ٤ أبريل سنة ١٩٤٩ تم تسجيل انقسام اوروبا بشكل واضح ، عندما قررت الولايـــات المتحدة ربط الجزء الغربى من القارة بها ، فأقامت حلفا عسكريا شـــمل ١٤ دولـــة اوروبيـــة وأمريكية (كندا والولايات المتحدة) تقع فيما سمى بمنطقة شمال الاطلنطى . وكان الحلف بمثابة اعلان صريح عن اقرار الحرب الباردة ، وبدء السباق نحو التسلح ، بحجة الدفاع عن العالم الغربى فقد كان العدو الذى لم يذكر فى الاتفاقية معروفا لدى الجميع . ولاول مرة لم يكن المانيا بل الاتحاد السوفيتى والنظام الذى يمثله .

وبالطبع قام الاتحاد السوفيتى بشبه حملة ضد حلف شمال الاطلنطى ، واتهمه بأنه جهاز هجومى يعمل على فرض حصار حول الاتحاد السوفيتى والديموقراطيات الشعبية ، ولكن جميع هـــذه الجهود لم تلق أذنا صاغية من قبل الدول الغربية المتحالفة فمضت هذه الاخيرة فى التسلح . وهكذا تحولت فكرة الامن الاوروبى بعد ان حل « الخطر الشيوعى » محل الخطر الالمانى ، من ضرورة اقامة نظام اوروبى لاحتواء المانيا داخل حدودها ، الى ضرورة ايجاد توازن بين الكتلتين من حيث القوى العسكرية ، بعد ان ضمت كل واحدة منهما شطرا من المانيا .

ولم يمض عام على مولد حلف شمال الاطلنطى حتى بدأ اتجاه الولايات المتحدة الى الاستعانة بالطاقات العسكرية الالمانية لخوض الحـــرب الباردة ، فأخذ الحلف يمهد الطريق لانضـــمام الشطر الغربى من المانيا . وكانت الخطوة الاولى لتحقيق هذا الهدف ، العمل على اقامة دولة المانية يرتبط مصيرها بالغرب . وهكذا ولدت الجمهورية الالمانية الفيدرالية فى شكل دولة دون سيادة كاملة فـــى بادىء الامر ولنذكـــر هنا ما كتبه احـــد المتخصصين فى الشئون الالمانية : « فى ١٩٤٩ ولدت الجمهورية الفيدرالية فكانت الاخت التوأم للحلف الاطلنطى . اما الاب فكان الحـــرب الباردة » (١) ثم شرع الحلفاء الغربيون فـــى الخطوة التالية المثلة فى التخلى التدريجى عن وصايتهم على المانيا الفيدرالية ، مقابل مزيد من ترابط الجمهورية الفيدرالية مع المصير الغربى . ولم يبق سوى شىء واحد من سيادة المـــانيا الفيدرالية ، احتفظ به الحلفاء لانفسهم ، وهـــو الحق فى اتخاذ قرار حول مشكلة تقسيم المانيا وبرلين . وكانت حكومة بون فى ذلك تعتمد على مساندة الغرب لتحقيق وحدة المانيا ، ولذلك رضيت بهذا الوضع .

Karl Kaisr — German Foreign Policy in transition Oxford University Press [1]
(1968).

٢ ـ فكرة الامن الاوروبى وانضمام المانيا الفيدرالية الى الحلف الاطلنطى

وكان الهدف الاساسى من وراء انشاء المانيا الفيدرالية تمهيد الطريق أمام انضمامها الى الحلف الاطلنطى ، لتسهم بكل ما أوتت من طاقات عسكرية وامكانيات اقتصادية فى دعم التحالف الغربى أمام الكتلة الشرقية • وكان رد الفعل السوفيتى الاستعانة بفكرة الامن الاوروبى كما ابداها فى الماضى الرئيس التشيكوسلوفاكى ادوارد بينيس لمنع انضمام المانيا الغربية الى الحلف الاطلنطى • وقد تجلت الجهود الدبلوماسية السوفيتية فى هذا الامر على النحو الاتى :

١ ـ عندما انعقد مؤتمر وزراء الخارجية للدول الاربع الكبرى فى برلين (أول فبراير ١٩٥٤) تقدم مولوتوف وزير الخارجية السوفيتى بمشروع امن اوروبى يرمى الى ربط جميع الدول الاوروبية ـ مهما كان لونها السياسى ـ بمعاهدة دفاع مشترك ، ولكن الدول الكبرى الثلاث لم تستجب لهذا الاقتراح •

٢ ـ وفى ٣١ مارس ١٩٥٤ تقدم الاتحاد السوفيتى فى محاولة اخيرة بطلب الى الدول الثلاث الكبرى للانضمام الى الحلف الاطلنطى ! فسارعت وزارة الخارجية الامريكية بنشر بيان وصف هذه المحاولة بانها « مناورة مكشوفة تستهدف القضاء على مشروع الجيش الاوروبى » وتلت هذا البيان مذكرة رسمية من كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا تعلن رفض طلب الاتحاد السوفيتى الانضمام الى الحلف الغربى • وما كاد يتثبت الاتحاد السوفيتى من ان الحلف الاطلنطى مقفول فى وجه الشيوعيين ، حتى تقدم بمذكرة جديدة اقترح فيها عقد مؤتمر عام لدراسة قضية الامن فى اوروبا (٢٤ ـ ٧ ـ ١٩٥٤) (٢) •

وبينما يحاول الاتحاد السوفيتى جاهدا منع دخول المانيا الفيدرالية الحلف الاطلنطى ، فقد مضت الدول الغربية فى خطتها • ففى لندن عقدت مؤتمرا اسفر عن عدد من الاتفاقيات ، اختصت

بتحديد الوضع الجديد الذى ستكون عليه المانيا الفيدرالية • واهم ما جاء فى هذه الاتفاقيات(٣) :

ـ انهاء نظام احتلال المانيا الفيدرالية مع ابقاء القوات الاجنبية على اراضيها بمقتضى اتفاقية •

ـ قبولها داخل منظمة الحلف الاطلنطى لدعم كيانه "

وعندما حان موعد توقيع هذه الاتفاقيات فى باريس ، تقدم الاتحاد السوفيتى فى محاولة أخرى بمذكرة الى الدول الغربية الكبرى تضمنت الاقتراحات الاتية : ضرورة اعادة توحيد المانيا على أسس سلمية وديموقراطية ، وسحب القوات التابعة للدول الاربعة الكبرى من المانيا (الشرقية والغربية) ، واخيرا الدعوة الى عقد مؤتمر عام لبحث كيفية وضع نظام للامن الجماعى فى أوروبا • (٤)

وكان رد الدول الغربية على هذه المقترحات انه ليس فى نيتها العدول عن التصديق على اتفاقيات لندن : اما من حيث عقد مؤتمر رباعى او مؤتمر اوروبى للامن ، فهناك شروط أولية هى : ضرورة توقيع الاتحاد السوفيتى على معاهدة مع النمسا ، وبالتالى سحب قواتها من هذه الدولة ، وتوضيح موقف الحكومة السوفيتية تجاه مبدأ الانتخابات الحرة بالنسبة للشعب الالمانى بأكمله • اما من حيث المسائل الاخرى التى تتعلق بالامن الاوروبى فيجب ان تعالج من خلال الاتصالات الدبلوماسية • وفى ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٥٤ وافقت الدول الاوروبية الغربية على اتفاقيات باريس ولندن الخاصة بالتوسع فى منظمة الحلف الاطلنطى ، وبانضمام المانيا الفيدرالية اليه •

وفى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٤ قامت الحكومة السوفيتية بمحاولة عقد مؤتمر لدراسة قضية الامن

---

[٢] د. بطرس بطرس غالى :دراسات فى السياسة الدولية ـ ١٩٦١ـ الفصل الرابع ـ الاحلاف العسكرية والسياسة الدولية •

[٣] Keesing's Contemporary Archives, Sept. 25I. Oct. 2 1954 p. 13797 Oct. 2 Oct.9 1954 p. 13809.

[٤] Keesings Contemporary Archives Nov. 6 — Nov. 13 1954 p. 13876.

الاوروبى ، فدعت ٢٣ دولة اوروبية الى عقد مؤتمر فى موسكو . ولكن عندما انعقد المؤتمر لم يشترك فيه سوى الجمهوريات الشعبية ومراقب من الصين الشعبية . وظهر جليا ان الانقسام الذى حدث فى اوروبا لم يعد يسمح بعقد مؤتمر للامن على المستوى القارى ، وان فكرة توازن القوى بين الكتلتين قد اصبحت الصيغة الوحيدة التى تعبر عن الامن . لهذا لم تمض ايام على فشل الدعوة السوفيتية ، حتى عقد الاتحاد السوفيتى مؤتمرا آخر فى موسكو تقرر فيه انشاء قيادة موحدة لكافة جيوش الديموقراطيات الشعبية والاتحاد السوفيتى . وفى منتصف العام التالى ١١ ـ ١٤ ـ ٥ ـ ١٩٥٥ تم التصديق على اتفاقيات باريس ولندن ، وانضمت المانيا الفيدرالية الى الحلف الاطلنطى . اما وارسو ، فقد تم التوقيع على حلف عسكرى جديد يربط بين الاتحاد السوفيتى وجميع الديموقراطيات الشعبية . وكان حلف وارسو حلفا سياسيا اكثر مما هو عسكرى ، وقد انضمت اليه المانيا الشرقية فكان بمثابة رد الكتلة الشيوعية على ضم المانيا الفيدرالية الى الحلف الاطلنطى .

٣ ـ الامن الاوروبى ومبدأ ضمان

الوضع الراهن فى اوروبا :

ويلاحظ انه بالرغم من فشل جميع المحاولات التى بادر بها الاتحاد السوفيتى لمنع انقسام القارة الاوروبية الى كتلتين متناهضتين ، فان السوفيت لم يتخلوا عن فكرة الامن الاوروبى منذ الحرب الباردة ، ولكنها بدأت تتبلور فى شكل جديد ، فان ميثاق حلف وارسو تضمن فقرة تشير الى ان « الحلف سينتهى العمل به بمجرد قيام معاهدة أو منظمة اوروبية تجمع بين دول القارة وتكون بمثابة اتفاق أمن يشمل اوروبا . (٥) ومثل هذا الاقرار يعنى انه لاول مرة يربط السوفيت فكرة الامن الاوروبى بضرورة الاعتراف وضمان الوضع الراهن فى اوروبا ، اى تقسيمها الايديولوجى ، وهو مبدأ سيغدو فيما بعد العمود الفقرى للسياسة الخارجية السوفيتية . ومن أهم نتائجه انه يسجل تقسيم المانيا .

٤ ـ المفهوم الغربى للامن الاوروبى :

وكان الغرب قد بدأ يلتفت هو ايضا الى فكرة الامن . ففى جنيف حيث انعقد مؤتمر للقمة ضم وزراء خارجية الدول الاربع الكبرى ، تقدم الوزير البريطانى انتونى ايدن بثلاثة مقترحات اختصت « بالامن الجماعى » اهم ما جاء فيها اعادة توحيد المانيا (٦) وفيما يلى موجز لهذه المقترحات :

١ ـ ابرام حلف أمن بين الدول الاربع الكبرى والمانيا ـ بعد توحيدها ـ مع الالتزام بمعاونة الجانب المعتدى عليه ، وعدم بذل معاونة للمعتدى .

٢ ـ التشاور حول وضع كافة القوات الاسلحة المرابطة على اراضى المانيا (الشرقية والغربية على حد سواء) وكذا الدول المجاورة لها ، مع اقامة نظام تفتيش على جانبى الخط الفاصل بين الكتلتين .

٣ ـ انشاء منطقة منزوعة السلاح على طول الخط الفاصل بين الشرق والغرب مقتطعة من الجانبين .

٥ ـ رد الفعل السوفيتى حول مبدأ توحيد المانيا :

والتقط السوفيت الاقتراح الذى طرح فى مؤتمر جنيف والخاص بانشاء منطقة منزوعة السلاح ، وكانت تجانب خط « اودرنيس » لهذا عندما عقدت دول حلف وارسو الدورة الاولى للجنة السياسية الاستشارية التابعة للحلف فى أول فبراير ١٩٥٦ ، تبنى مولوتوف وزير الخارجية السوفيتى هذا الاقتراح وكان المشروع الذى وضعه مولوتوف تحت عنوان « معاهدة عن الامن الجماعى فى أوروبا » يتضمن أيضا :

ـ مبدأ عدم الاعتداء والتسوية السلمية للنزاعات القائمة بين الدول .

---

[٥] Dr. B. Boutros Ghali — Contribution à une thèorie Générale des Alliances — Paris — 1963 — Chap. III p. 85 — 105.

[٦] Aussen Politik (Review) Vol. 21 3/70 Hamburg — Article : Boris Meissner : The Soviet Union and Collective Security.

— اجراء استشارات واتخاذ اجراءات وقائية فى حالة وجود خطر يهدد السلام فى اوروبا ٠

— بذل المساعدة فى حالة وقوع اعتداء مسلح على القارة ٠

— عدم الاشتراك فى تحالفات او اتفاقيات يتناقض مضمونها مع مضمون حلف للامن الاوروبى الشامل ٠

ولكن فى عام ١٩٥٧ تقدم وزير الخارجية البولندى آبل رباسكى بمشروع آخر تضمن اقامة منطقة منزوعة السلاح ولكنها تنحصر فى منطقة اوروبا الوسطى ٠ فكان رد الولايات المتحدة على هذا المشروع انه لا يقدم حلا كاملا لمشكلة الامن فى اوروبا ، بالاضافة الى انه لا يجد حلا لمشكلة المانيا التى تعد من أهم أسباب التوتر الدولى ٠ ومن جهة اخرى ، فان المنطقة المقترح تجريدها من السلاح فى المشروع لا تمنع من احتمال وقوع اعتداء مفاجىء ٠ لهذا فالاقرب الى المعقول ان تمتد هذه المنطقة من « انجلترا الى جبال الاورال » ٠ وفى نوفمبر ١٩٥٨ ابدى راباسكى استعداده لاجراء تعديل فى مشروعه بحيث يتم تنفيذه على مرحلتين : الاولى تكتفى بفرض رقابة على انتاج الاسلحة النووية فى المنطقة المقترحة والثانية يتم خلالها تخفيض القوى العسكرية مع تجريد المنطقة من الاسلحة النووية.ولم يلق هذا المشروعايضا استجابة من الدوائر الغربية ٠

ويلاحظ بصفة عامة ان أهم تطور حدث فى فكرة الامن الاوروبى من وجهة النظر السوفيتية خلال هذه الفترة ، هو ربط توحيد المانيا بها ٠ وكان المشروع الذى وضعه مولوتوففى ذلك الوقت تحت عنوان « معاهدة عن الامن الجماعى فى اوروبا » يتضمن اساسا :

— مبدأ عدم الاعتداء والتسوية السلمية للنزاعات ٠

— اجراء استشارات واتخاذ اجراءات وقائية فى حالة وجود خطر يهدد السلام فى اوروبا ٠

— بذل المعاونة فى حالة وقوع اعتداء مسلح فى القارة ٠

— عدم الاشتراك فى تحالفات او اتفاقيات يتناقض مضمونها مع مضمون حلف الامن الاوروبى الشامل ٠

ولكن عندما تولى خروشوف الرئاسة ، وخلف بولجانين مولوتوف فى زارة الخارجية ٠ اجرى الرئيس السوفيتىتعديلاتفىالمشروع باضافه بند خاص بالتعاون الاقتصادى والثقافى ٠ وهكذا اكتملت جميع العناصر التى يستوجبها نظام الامن الجماعى على المستوى الاقليمى طبقا لما تضمنه الباب الثامن من ميثاق الامم المتحدة ٠

وفى ١٥ يوليو ١٩٥٨ اقترح خروشوف ابرام معاهدة صداقة وتعاون بين الدول الاوروبية كخطوة تمهيدية للوصول الى التحالف الاوروبى المنشود ٠

٦ — موقف السوفيت من التقارب بين بون وباريس :

وفى ٢٣ يناير ١٩٦٣ ابرمت معاهدة عسكرية بين فرنسا والمانيا الفيدرالية ، وكانت فرنسا تعمل على الحد من السيطرة الامريكية داخل الحلف الاطلنطى ، فحاولت اجتذاب بون اليها عن طريق اتفاقية ثنائية ، على ان تكونبمثابة نموذج للدول الاوروبية الغربية ٠ ويبدو أن الاتحاد السوفيتى كان قد ادرك بان الوجود الامريكى فى اوروبا لم يكن مكتوبا له الدوام ، وبالتالى كان حريصا على ان لا تبرز اى دولة اوروبية اخرى — والمانيا بالاخص — عندما يحين وقت الانسحاب الامريكى ٠ لهذا بادرت موسكو بمهاجمة الاتفاقية العسكرية المبرمة بين فرنسا والمانيا الفيدرالية ، فبعث بمذكرة الى كل من حكومتى باريس وبون ٠ وقد نصت المذكرة الموجهة الى الحكومة الفرنسية على ان المعاهدة المبرمة ستؤدى الى زيادة فى حدة التوتر الدولى ، وأنها تنقض التعهد الذى اتخذته الدول الاربع الكبرى ابان الحرب باقتلاع جذور العسكرية النازية الالمانية حفاظا منها على السلام العالمى ، وأن العقيدة العسكرية لالمانيا الفيدرالية وضعت لهدف واحد هو أشعال حرب نووية شاملة موجهة ضد الاتحاد السوفيتى والديموقراطيات الشعبية ، وذلك حتى يتم لحكومة بون « استرجاع حدود الراين كما كانت فى عهد هتلر » ٠ (٧)

اما المذكرة الموجهة للحكومة الالمانية ، فقد ركزت على جزء من الاتفاقية تضمنت شمول

Keesings' Contemporary Archives Feb. 5 — Feb. 18 1963.

[٧]

سريانها على برلين الغربية فوصفتها بأنها فترة «استفزازية» . «اذ ان برلين العربية ليست ولايمكن ان تعد جزءا من أراضي المانيا الغربية . وان القوانين التي تسنها سلطات بون لا تشمل، ولا يمكن ان تشمل، هذه المدينة ، وانه «ليس لحكومة بون الحق في التكلم باسم برلين الغربية فيما يخص الشئون الداخلية » . (٨)

وبالطبع لم يمنع الاحتجاج السوفيتي تصديق فرنسا والمانيا الفيدرالية على المعاهدة .

٧ ـ الأمن الاوروبى وخطر التجارب النووية :

وكان العالم قد أدرك خلال عام ١٩٦٣ مدى الخطر على الانسانية الناجم عن التوسع في انتاج الاسلحة النووية . لهذا وفي ١٠ اكتوبر سنة ١٩٦٣، توصل كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا الى اتفاق على معاهدة حظر التجارب النووية . اما فرنسا فقد مضت في هذه التجارب لدعم مركزها بجانب الدول الثلاث الكبرى .

والواقع ان الاتحاد السوفيتى منذ ان قرر احلال التعايش السلمى محل الحرب الباردة ، كان قد برز على رقعة السياسة الدولية في شكل الدول العملاقة التى تقف في مواجهة الولايات المتحدة ، فأصبح يتطلع الى الوصول الى اتفاق مع هذه الاخيرة حول اوروبا . ومما دعم هذا الاتجاه ما بدأ من الرئيس الفرنسى دى جول من سياسة اكدت استقلاله تجاه الولايات المتحدة ومحاولاته التقارب الى الاتحاد السوفيتى . وفي ١٩٦٦ أعلن دى جول عن فكرته بشأن « اوروبا التى تشمل الدول التى تقع من المحيط الى جبال الاورال » . ومنذ ذلك التاريخ تبلورت فكرة الامن الاوروبى في السياسة الخارجية السوفيتية في شكل الدعوة الملحة الى عقد مؤتمر للامن الاوروبى ، والى دعم التعاون بين الدول الاوروبية مهما كان نظامها السياسى . أى ان ضرورة ضمان وجود دولتين المانيتين ذاتا سيادة وكذا تثبيت الوضع الراهن في أوروبا كل منهما يشكل ، من وجهة النظر السوفيتية ، عقبة في سبيل الامن والتعاون على المستوى القارى .

وفي بوخارست حيث عقد اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية التابعة حلف وارسو في ٦ يوليو ١٩٦٦ اصدرت الدول المشتركة اعلانا عن دعم السلام والامن في اوروبا ، تضمن الدعوة الى « اقامة نظام امن اوربى عندما يتم حل منظمتى حلف شمال الاطلنطى وحلف وارسو » والى عقد مؤتمر اوروبى لمناقشة المسائل المتعلقة بالامن في اوروبا لتمهيد الطريق امام التعاون الاوروبى » . كما ركز ايضا اعلان بوخارست على ضرورة الالتزام بمبدأ « فض النزاعات بالطرق السلمية واحترام سيادة واستقلال جميع الدول ، وبمبدأ « المساواة في الحقوق بين جميع الدول وعدم التدخل في الشئون الداخلية لكل دولة .

وفي ١٧ مارس ١٩٦٩ كررت دول حلف وارسو من خلال اللجنة السياسية الاستشارية التابعة للحلف المنعقدة في بودابست ، النداء الى التعاون بين جميع الدول الاوروبية . في كافة الميادين ، ولصالح رخاء سكان القارة بأجمعهم .

وكانت دول حلف وارسو المنعقدة في براج في ١٩٦٨ قد وجهت نداء لعقد مؤتمر للامن الاوروبى ، لا تشترك فيه سوى الدول الاوروبية يسجل تقسيم المانيا الى دولتين . ولكن الغرب رفض الاستجابة الى هذا النداء ، لانه كان يرى أن وجهة النظر الشيوعية تنحصر في الحفاظ على ما حصلت عليه الكتلة الشرقية منذ الحرب ، وفي الوقت نفسه في اجراء مساومات ومفاوضات حول ما يمكن الغرب من نفوذ في برلين (٩)

٨ ـ المؤتمر المنشود بمثابة حوار بين الشرق والغرب تشترك فيه الدول المحايدة .

وفي بداية عام ١٩٦٩ بعث السوفيت فكرة الامن الاوروبى في ثوب جديد ، اذ لم يعد المؤتمر في نظرهم مقصورا على الدول الاوروبية ـ بما فيها الدول المحايدة ـ بل اصبح يشمل ايضا مشاركة الولايات المتحدة وكندا ، اى انه لم يعد مشكلة اوروبية بحتة ، بلتحول الى حوار بين الشرق والغرب لتسوية العديد من المشاكل المعلقة قبل

---

(8) Keesings' Contemporary Archives Feb. 5 — Feb. 13 1963.
(9) Le Monde - 30/9/1970.

تخفيض حجم القوات المسلحة فى اوروبا وتحديد استعمال الاسلحة الاستراتيجية .. الخ ..

واستجابة لاتجاهات الحكومة السوفيتية بادرت حكومة فنلندا المحايدة بدعوة ما لا يقل عن ٣١ دولة الى الاجتماع والعمل على تهيئة الظروف الملائمة لعقد مؤتمر للامن الاوروبى . فاستجابت جميع الدول المدعوة للفكرة باستثناء البانيا . وبدا واضحا للعالم ان الوقت قد حان لاقرار نوع من التعايش بين الدول يحل محل الحرب الباردة . وكان هذا التطور الجديد بمثابة اعلان من طرف الاتحاد السوفيتى والدول التى تقف وراءه عن استعدادها لايجاد تسوية نهائية للمشكلة الالمانية بالوسائل السلمية (١٠)

٩ ـ المقترحات الاخيرة لحلف وارسو :

وفى مايو ١٩٦٩ تبلور هذا الاتجاه عندما اقترحت دول حلف وارسو المجتمعة فى براج مرة اخرى ، عقد مؤتمر للامن الاوروبى مع طرح جدول للاعمال تضمن نقطتين اختارتهما الدول المجتمعة على انهما قد تشكلان قاعدة مشتركة للبدء فى اقرار الامن فى القارة ، وهما : اولا ـ عدم الالتجاء الى العنف والقوة فى حل النزاعات القائمة بين الدول . ثانيا ـ الاتفاق على التعاون الاقتصادى والعلمى على الصعيد الاوروبى . ويلاحظ ان النقطتين قد ادرجتا بالفعل فى المعاهدة السوفيتية الالمانية التى ابرمت فى ١٢ اغسطس ١٩٧٠ .

وكان موقف الدول الغربية تجاه هاتين النقطتين للبدء بعقد مؤتمر للامن الاوروبى يشوبه الحذر :

ـ اشترطت حكومة المانيا الفيدرالية ضرورة مناقشة المشكلة الالمانية قبل عقد المؤتمر المنشود على أن تكون تسوية هذه المشكلة بمثابة خطوة تمهيدية لتصفية الجو لعقد المؤتمر . ولهذا اقترحت حكومة بون عقد اتفاق مع الحكومة السوفيتية يسجل ضرورة عدم الالتجاء الى القوة وهو ما تحقق لها فى ١٢ اغسطس ١٩٧٠ ـ ويمكن تفسير هذا التمسك من طرف المانيا الفيدرالية بهذا الاتفاق ، بأن حكومة بون كانت ترى ان فكرة المؤتمر المقترح من السوفيت ما هى الا مناورة سوفيتية للحصول على الاعتراف بالمانيا الشرقية من « الباب الخلفى » وبالتالى تثبيت الوضع الراهن فى اوروبا ، اى تقسيم المانيا وبرلين بصفة دائمة .

ـ رات بريطانيا ضرورة ادراج موضوعات مثل مبدأ ضمان السيادة الوطنية لكل دولة ونزع السلاح على المستوى الاقليمى ضمن جدول الاعمال المقترح فى براج .

ـ كانت فرنسا تخشى التوسع فى فكرة مؤتمر الامن الاوروبى وتحولها من مشكلة اوروبية الى محادثات بين الكتلتين تقف على قمتهما دولتان عملاقتان وقد بدا لها أن الاثنتين تعملان على اقتسام اوروبا فيما بينهما . لهذا ابدت فرنسا الميل الى البدء بالمحادثات الثنائية او المتعددة الاطراف كتمهيد اولى يمكن التوسع فيه تدريجا ليشمل القارة .

اقتصر الرد الامريكى على القول بان جدول الاعمال المقترح فى براج « غير مناسب » .

وامام تعدد الموضوعات التى اغفلها جدول اعمال براج ، ظهر اتجاه الى عقد عدة مؤتمرات . ويبدو ان الاتحاد السوفيتى قد اقتنع بمثل هذا التطور الجديد ، لهذا قام نائب وزير الخارجية السوفيتى « فلادمير سيميونوف » فى ١٤ نوفمبر ١٩٦٩ بزيارة الى هلسنكى (فنلندا) واجرى محادثات مع الرئيس الفنلندى اعلن خلالها ان « دول حلف وارسو ترغب بالاجماع فى عقد مؤتمر للامن ، وذلك فى اقرب فرصة ممكنة » . كما ناقش الوسائل الكفيلة برفع التحفظات التى ابدتها الدول الغربية ، وخاصة تلك النابعة عن الاعتقاد الخاطىء ـ على حد قول الوزير السوفيتى ـ بان موسكو تقوم بمناورة دبلوماسية تستهدف الحد من نفوذ الولايات المتحدة فى اوربا والتركيز على تسوية اوروبية بحتة . (١١)

ويبدو فى الواقع ان تمسك الاتحاد السوفيتى بفكرة عقد مؤتمر للامن دون ابطاء يرجع اساسا

---

[١٠] Le Monde — 14/12/1969 — Article Jean Schwoebel : De la session de Vienne à celle d Hleinki.

[١١] د. اسماعيل صبرى مقلد ـ مقال « القضية الالمانية فى المجال الدولى » ـ مجلة السياسة الدولية ـ عدد ١٢ ـ ابريل ١٩٦٨ ـ ص ٥٤ ـ ٧٩

الى الرغبة الملحة فى ايجاد تسوية للمشكلة الالمانية ، ولوضع برلين وتقنين العلاقات بين الالمانيتين ، وهو ما يراه امرا ضروريا لكى يأمن جبهته الغربية حتى تتاحله الفرصة للتفرغلشئون اخرى داخلية وخارجية • وتدخل فكرة عقد مؤتمر للامن الاوروبى ايضا ضمن هذه الخطة ، على أن يناقش المؤتمر المذكور مسائل عامة ، يمكن أن يتمخض عنها اتفاق جماعى • مثل اعداد اتفاقية جماعية بعدم الالتجاء الى القوة فى كامل القارة والعمل علىتنمية الصلاتالتجارية والثقافيةحتى يتم تهيئة الجو الملائم للوصـــــول الى التقارب السياسى المنشود • كذلك يقترح السوفيت اجراء محادثات للحد من الاسلحة الاستراتيجية كاجراء آخر للتعجيل بعقد المؤتمر للامن الاوروبــى • ولنذكر انه فى حالة الوصول الى اتفاق ما بين الدول الكبرى حول تنظيم مدى وكيفية استعمال صواريخ IZIRV فيما بينها ، فسوف يصبح من اليسير التوسع فى هذا الاتحاد ، بحيث يشمل تسوية عدد كبير من المشاكل الاوروبية المعلقة • اما جدول الاعمال المقترح فى براج فما هو على حد قول الوزير السوفيتى ـ سوى مرحلة اولى تمهيدية لعقد عدة مؤتمرات للامن الاوروبــى ، سوف يتاح من خلالها مناقشة كافة المسائل المتعلقة بالامن فى القارة •

المبحث الثانى

سياسةألمانيا الفيدرالية والامن الاوروبى

يأتى تاريخ تولى حكومة ويلىبراندت [حكومة التحالف الاشتراكى الديموقراطى والليبرالى ـ فى المانيا الفيدرالية أكتوبر ١٩٦٩ فى الوقت الذى أصبحت فيه المشكلة الالمانية جوهر المنـاقشات الدائرة حول عقد مؤتمر الامن الاوروبى •

والجدير بالذكر أن ألمانيا الفيدرالية ، وان كانت لم تحد لحظة واحدة عن الهدف الاكبر الذى كانت تسعى اليه منذ نشأتها [١٩٤٩] وهو اعادة توحيد ألمانيا على النحو الذى كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية ، الا أن التغيرات التى كانت تطرأ على الاوضاع الدولية كانت تنعكس حتما بشكل واضح على اختيار الاساليب التى يمكن ان تؤدى أكثر من غيرها الى تحقيق الهدف القومى •

١ ـ توحيد المانيا فى ظل الحرب الباردة ••

عندما قرر الغرب اقامة دولة المانية على خط المواجهة بين الكتلتين ، كان يأمل فى الواقع فى ان تتولى الجمهورية الفيدرالية مهام عسكرية لدعم الاستراتيجية التى وضعها لمواجهة ما يدعون بأنه الخطر الشيوعى • اما ساسة ألمانيا الفيدرالية فكانوا من جهتهم يرون فى ربط مصير الدولة الجديدة بالغرب ، وفى خوض الحرب الباردة بجانب الدولة الغربية ، خير ضمان لتحقيق مطالبهم القومى ، أى توحيد ألمانيا • وعلى هذا الاساس رضيت المانيا الفيدرالية بالانضمام الى الحلف الاطلنطى والقيام بمهمة المعين الاوروبى الرئيسى للولايات المتحدة فى دعم استراتيجيته العسكرية الممثلة فى الحلف الغربى • وكانت حكومة بون قد نجحت فى اقناع الغرب بأن التوحيد هو أحد الشروط الاساسية التى لابد أن تسبق أى تخفيف فى حدة التوتر ، على أن يتم على مرحلتين : أولا ضرورة القضاء على النظام القائم فى المـانيا الديموقراطية • وثانيا اجراء انتخابات حرة قد تؤدى حتما الى اعادة وحدة الشعب الالمانى داخل دولة موحدة • وكانت المرحلة الاولى تفتـرض خوض الحرب الباردة الى النهاية ، ولذا الاشتراك الفعال فى سباق التسلح •

ويلاحظ أن فكرة اعادة تسليح ألمانيا هذه لم تكن تلقى ترحيبا كبيرا فى أوروبا ، وخاصة الدول التى عانت أكثر من مرة من العسكرية الالمانية • فقد كانت فرنسا مثلا تعارض بشدة فكرة فنشاء جيش المانى فى بدايتها • ولكن عندما تورطت الولايات المتحدة فىالحرب الكورية ، تقدم دين انتيسون فى اجتماع مجلس وزراء شمال الاطلنطى المنعقد فى سبتمبر ١٩٥٠ بطلب رسمى لتسليح المانيا متعللا فى ذلك بأنه ضرورة حيوية يقتضيها الدفاع عن غرب أوربا

وكان رد فعل فرنسا العمل على تحييد الخطر الالمانى ، فتقدمت بمشروع انشاء مجتمع للدفاع الاوروبى يقوم علىوجود جيش اوروبىمندمج ـ بما فيه الجيش الالمانى ـ تحت قيادة وزير دفاع أوروبى ، وخاضعا لرقابة أوروبية ديموقراطية • وهو ما سمى بمشروعبليفين الذىكان فىالواقع ينقل على المستوى العسكرى الاوروبى الغربى الاسس التى أقيم عليها مجتمع للفحم والصلب الاوروبى • وفى بادىء الامر لم تستجب كل من الولايات المتحدة وألمانيا الفيـدرالية لمشروع بليفين •

ولكن عندما أصرت فرنسا على اقامة مجتمع للدفاع الاوروبى ـ وهى الدولة التى كانت تعد بالنسبة للحلف الاطلنطى أكبر واهم ركائزه فى

أوروبا – رأت الولايات المتحدة أنه من الحكمة تلبية هذا المطلب . وفى مايو ١٩٥٢ وقعت معاهدة مجتمع الدفاع الاوروبى بعد أن تم ربطه بالحلف الاطلنطى . كما أكدت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا عزمهما على ابقاء قوات لهما فى أوروبا الى أجل غير محدود ، وكجزء من مسئولياتهما داخل الحلف الاطلنطى (١٢) .

وكانت ألمانيا الفيدرالية ترى فى المشاركة فى مجتمع الدفاع الاوروبى ما يدعم خطواتها نحو استعادة كيانها فى القارة الاوروبية ، وما يعجل بتحللها من بعض قيود التبعية التى فرضها الاحتلال عليها .

وعندما انتهت الحرب الكورية وقلت الضغوط العسكرية على الولايات المتحدة ، كانت فرنسا تجتاحها تيارات قومية متطرفة نتيجة هزيمتها فى حرب الهند الصينية . ونما الشعور فى فرنسا بالتشكك فى فعالية التنظيمات الفيدرالية أو التكاملية – ومنها مجتمع الدفاع الاوروبى – فاضطرت فرنسا تحت ضغوط هذه التيارات الى اثارة موضوع ابعاد ألمانيا الفيدرالية عن الحلف الاطلنطى من جديد وايقاف تسليحها . وازاء هذه الازمة التى أثارتها فرنسا ، تحركت الدبلوماسية البريطانية فى محاولة ضمان تسليح ألمانيا موافقة فرنسا . فتوصلت الى اجراء تعديلات فى اتفاقية بروكسيل بحيث تضم ألمانيا وايطاليا ، فكانت هذه الخطوة بمثابة التمهيد لانضمام ألمانيا الى الحلف الاطلنطى ، اذ أن الاتفاقية فى صورتها المعدلة كانت ترتكز أساسا على منظمة الحلف الاطلنطى فى الدفاع . وحتى يتم انضمام ألمانيا الى اتفاقية بروكسيل المعدلة – (التى سميت فيما بعد بمعاهدة اتحاد غرب أوروبا – تعهدت هذه الاخيرة بأن لا تنتج أسلحة ذرية أو كيمائية أو بيولوجية أو الصواريخ البعيدة المدى وبعض أنواع من الالغام وقاذفات القنابل والسفن الحربية . كذلك حدد عدد الفرق العسكرية الالمانية المشتركة فى الحلف الاطلنطى بـ ١٢ فرقة . وعلى أساس هذه التعديلات والتعهدات وافقت أخيرا فرنسا على انضمام ألمانيا الغربية الى الحلف الاطلنطى ، وقد تم ذلك بمقتضى اتفاقيات لندن وباريس (١٩٥٤) .

ويلاحظ أن اتفاقيات لندن وباريس قد أضيف اليها اعلانان : الاول يتضمن التزام الحكومة الالمانية الفيدرالية باحترام مبادىء الامم المتحدة وبعدم الالتجاء الى استعمال القوة المسلحة لاعادة توحيد ألمانيا أو تغيير الحدود التى تفصل بينها وبين الدول المجاورة لها ، وأن تعمل على حل خلافاتها مع الدول الاخرى بالوسائل السلمية .

أما الاعلان الثانى فيتضمن اعتراف الدول الثلاث الكبرى بأن جمهورية ألمانيا الاتحادية هى صاحبة الحق الشرعى فى تمثيل ألمانيا كلها ، وكذا التعهد بالعمل على تحقيق الوحدة الالمانية بالطرق السلمية .

وفى ضوء جميع هذه الاعتبارات ،بدا واضحا بالنسبة لحكومة بون أن حل مشكلة اعادة توحيد ألمانيا يكمن فى التحالف مع الغرب ، وفى التفاوض من مركز القوة . وكانت النتيجة أنه لم يمض عام على توقيع اتفاقيات باريس حتى صدر قرار اتخذته الحكومة الالمانية عرف فيما بعد بنظرية هالشتاين . وفى الوقت نفسه دأبت حكومة بون على دعم علاقاتها بالولايات المتحدة ، بينما اتجهت أوروبا الغربية الى الاندماج الاقتصادى والسياسى ، فأنشأت فى ١٩٥٨ السوق الاوروبية المشتركة ووجدت ألمانيا الغربية نفسها تحتل مكانة مرموقة فيما بين الدول الاعضاء فى هذه السوق .

أما موقف الاتحاد السوفيتى من فكرة التوحيد فانه منذ أن أقام دولة ألمانيا الديموقراطية ، أخذ يسعى الى اعتراف الغرب بها ، والى انهاء الاحتلال الغربى لبرلين . ولهذا قام فى نوفمبر ١٩٥٨ بتوجيه انذار الى الغرب تضمن نية الاتحاد السوفيتى فى العمل على انهاء الاحتلال الرباعى على برلين وتحويلها الى مدينة ، وذلك قبل نهاية ستة شهور ، أى أن الغرب سيضطر الى التعامل مباشرة ورسميا مع حكومة ألمانيا الشرقية للاتفاق حول الترتيبات التى تضمن حق الوصول الى برلين . وكان الاتحاد السوفيتى يرى الوحدة الالمانية فى شكل اتحاد فيدرالى يضم الالمانيتين مع تمثيل متكافىء للدولتين .

وكان موقف ألمانيا الفيدرالية من الانذار السوفيتى أن عارضت تغيير وضع برلين ، وأصرت على أن يحتفظ الغرب بحقوقه والتزاماته فى برلين ، وكانت فرنسا من أشد المؤيدين لهذا الموقف من طرف حكومة بون ، اذ كانت ترى فى أوروبا المتحدة دعما لقوة فرنسا فى المحيط

(١٢) المرجع السابق

الدولى • أما موقف الولايات المتحدة فقد صرح جون فوستر دالس بأنه من الممكن التباحث مع المانيا الشرقية حول موضوع الممرات المؤدية الى برلين، على أساس ان هذه الدولة وليد للاتحاد السوفيتى ، وأن الوحدة الالمانية من الممكن تحقيقها بوسائل أخرى غير الانتخابات الحرة • واقترحت عقد مؤتمر من وزراء الخارجية لاقتراح الاسس الكفيلة بتسوية مشكلتى المانيا وبرلين • وقد عقد مؤتمر وزراء الخارجية فى جنيف فى منتصف عام ١٩٥٩ وحضره وفد من ألمانيا الشرقية ، وهكذا بدأت الولايات المتحدة تتخلى عن مشروعها الخاص باعادة توحيد ألمانيا ، وانصرفت عن موضوع تسوية المشكلة الالمانية الى بحث حل لازمة برلين • وجاء الاقتراح الغربى فى المؤتمر متضمنا اجراءين :

الاول : تعهده بعدم تسليح القوات التابعة له والمرابطة فى برلين بالاسلحة النووية ، وبعدم اقامة قواعد للصواريخ فى المدينة •

ثانيا : ان يكف الحلفاء عن نشاطهم الدعائى فى القطاع الغربى من برلين على شرط أن يتعهد الاتحاد السوفيتى بالمثل فى قطاعهم •

وكانت النتيجة ان رفض الاتحاد السوفيتى تجديد اعترافه بحقوق الحلفاء فى برلين ، وطالب بضرورة انهاء احتلال المدينة •

٢ ـ الوحدة الالمانية فى عهد التخفيف من حدة التوتر

وفى عام ١٩٦١ كان جون كيندى قد انتخب رئيسا للولايات المتحدة ، فبادر الى العمل على التخفيف من حدة التوتر فى العلاقات السوفيتية الامريكية عن طريق مفاوضات ثنائية تجرى مباشرة بينه وبين الرئيس خروشوف وتتناول المشكلة الالمانية ويتلخص الموقف السوفيتى فى هذه المفاوضات فى ابداء شرط أساسى يجب أن يسبق وحدة ألمانيا ، وهو التعاون بين حكومتى الدولتين الالمانيتين بعيدا عن الضغوط والمؤثرات والتدخل التى تمارسها الدول الاخرى فى شئون الشعب الالمانى •

ومن أهم نتائج هذا التقارب السوفيتى الامريكى ، أن حكومة بون ادركت ان مقتضيات الحوار الذى بدأ بين الدولتين العملاقتين ـ الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ـ قد يؤدى فى النهاية الى التضحية بالوحدة الالمانية فى سبيل التخفيف من حدة التوتر • وبالاضافة الى ذلك ، استجدت عوامل دولية على أوروبا سرعان ما أبرزت « عدم واقعية » هذه السياسة :

١ ـ كانت الدول الاوروبية قد وصلت الى درجة من النمو تفترض انطلاقة جديدة لا تلتزم بالحدود الفاصلة بين الكتلتين • وكانت ألمانيا الفيدرالية تقف على قمة هذا النمو الاوروبى وتحتل مكانة مرموقة داخل السوق المشتركة •

٢ ـ منذ أن قررت الولايات المتحدة خفض حجم قواتها المرابطة فى أوربا ، برزت ألمانيا الفيدرالية فى شكل القوة العسكرية الاوروبية القادرة على تولى الدفاع عن مصالح الغرب •

٣ ـ اعادة النظر فى السياسة الخارجية الالمانية

وقد انعكست هذه العوامل التى استجدت على أوروبا فى شكل تعديلات تدريجية أدخلتها ألمانيا الفيدرالية فى سياستها الخارجية تجاه دول شرق أوروبا ، وذلك بعد أن أدركت استحالة تحقيق هدفها القومى ـ التوحيد ـ بالاعتماد على التكتل الغربى •

وعندما تنحى ارهارد عن الحكم وأجريت انتخابات فى نوفمبر ١٩٦٦ أسفرت عن تعيين كيسنجر مستشارا لالمانيا الفيدرالية، بدأت حكومة بون تعيد النظر فى تكتيكات السياسة الخارجية الفيدرالية ، وأخذت تسعى الى التقارب الى دول شرق أوروبا ، وتجتهد فى اقامة علاقات دبلوماسية معها • كل هذا دون أن تتخلى عن ارتباطاتها بالحلف الاطلنطى (١٣) • وهو ما أسماه المستشار كيسنجر بالسياسة السلمية فى المجال الخارجى لتخفيف حدة التوتر بين الشرق والغرب ، والحد من سباق التسلح • ويلاحظ أن هذه السياسة تعد فى ظاهرها مطابقة لاصل سياسة الالتزام السلمى التى نادى بها الرئيس كيندى فى بداية الستينات • وقد تبلورت هذه السياسة الخارجية الجديدة فى عدة مجالات :

---

(١٣) المرجع السابق

(أ) اقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الشيوعية

وفى عام ١٩٦٧ أجرت حكومة بون أول استفتاء لنظرية «هالشتاين» التى كانت تفترض عدم اقامة علاقات دبلوماسية مع أى دولة تعترف بالمانيا الشرقية ـ باستثناء الاتحاد السوفيتى ـ فأقامت لاول مرة علاقات دبلوماسية مع دولة تنتمى الى الكتلة الشيوعية وهى رومانيا ، أى أنه لاول مرة مثلت ألمانيا فى شكل دولتين (١٤) ٠

ثم أخذت حكومة بون تتخلى شيئا فشيئا عن سياستها الجامدة تجاه الشرق ، وبدأت تعمل على التقارب من الدول التابعة للكتلة الشرقية ٠ فعبأت لهذا الغرض كافة جهودها الدبلوماسية ، وهى مقتنعة بأن هذا التقارب قد يكون وسيلة أفضل للوصول الى التخفيف من التوتر الدولى الذى سيمهد الطريق أمام التوحيد على المدى البعيد ٠ وقد أثبتت الاحداث بأن مثل هذا التخفيف كان ممكنا دون الالتزام بالوحدة كشرط أساسى له ، ولكن كان من الواضح أيضا استحالة اقامة نظام مستقر فى أوروبا دون تسوية المشكلة الالمانية ٠ وكان أهم ما يعترض هذا التقارب الذى شرعت فيه حكومة بون ، الاعتراف بتقسيم ألمانيا الى دولتين أى الاعتراف بالوضع الراهن فى أوروبا من حيث ألمانيا ٠

وكان موقف الاتحاد السوفيتى من هذا التقارب أنه رأى فى الاعتراف بالتقسيم خير ما يدعم بصفة دائمة الوضع الراهن فى أوروبا ، وهو ما كان يسعى اليه منذ أن استجاب «للالتزام السلمى» والتقارب بين الشرق والغرب الذى دعت اليه الولايات المتحدة ، فأقام عليه فكرة عقد مؤتمر للامن الاوروبى ٠ لهذا أخذت موسكو تحث الدول الثلاث التى لديها مشكلة حدود مع ألمانيا الفيدرالية وهى : بولندة وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الديموقراطية ، على الاستجابة لدعوة بون للتقارب اليها ٠ ومما زاد من ارتياح السوفيت الى هذا التحرك الالمانى الجديد أن الحكومة الفيدرالية التى كان يرأسها ويلى براندت الاشتراكى الديموقراطى كانت تلوح بامكانياتها الصناعية الضخمة ، وتدعو الى تنمية الروابط الاقتصادية مع سائر دول الشرق الاوروبى ، مما كان يدعم مبدأ التعاون الذى تضمنته فكرة الامن الاوروبى من وجهة النظر السوفيتية ٠

(ب) التقارب الى ألمانيا الديموقراطية

وقد أسفرت الجهود الدبلوماسية التى بذلتها حكومة ويلى براندت عن أول مقابلة تمت بين رؤساء الدولتين الالمانيتين فى ايرفورت (مارس ١٩٧٠) التى تعد أولى ثمار سياسة الانفتاح نحو الشرق والتى شرع فيها ويلى براندت ٠ فقد كانت المقابلة بمثابة أول لقاء من نوعه بين مسئولى دولتين تنتمى كل واحدة منهما الى كتلة تناهض الاخرى ٠ فقد كانت بون طوال العشرين عاما التى تلت نشأتها تصر على اعتبار ألمانيا الشرقية « منطقة محتلة من السوفيت الشيوعيين » ٠ أما ألمانيا الديموقراطية فكانت تتهم بون « بالعمل على احياء العسكرية الالمانية الانتقامية البغيضة » وأهم ما استجد فى مقابلة ايرفورت اعتراف ويلى براندت بوجود دولتين ألمانيتين تضمان الشعب الالمانى ، ولم يمض على مقابلة ايرفورت أكثر من شهرين ، حتى تلتها مقابلة أخرى جرت فى « كاسل » (٥ مايو ١٩٧٠) عبر خلالها الطرفان عن وجهتى نظرهما ، فكانت بمثابة أول حوار يحدث بين الدولتين الالمانيتين ٠

ويلاحظ أن حكومة بون لم تتخل عن هدف التوحيد فى ايرفورت ولا فى كاسل ، وان كان التكتيك المتبع للوصول اليه قد اختلف ٠ ففى الوقت الذى كانت تعد فيه الاعتراف بالدولتين الالمانيتين ، كانت تركز على وحدة الامة الالمانية ، وعلى ضرورة العمل على دعم العلاقات بين الشعبين الالمانيين (١٥) ٠

[جـ] تسوية المشاكل المعلقة

مع بولنده وتشيكوسلوفاكيا

ولم يقتصر التحرك الدبلوماسى الفيدرالى على ألمانيا الشرقية ، بل شمل أيضا الدولتين

[١٤] Karl Kaisr — German Foreign Policy in transition Oxford University Press — 1968 p. 76 — 107.

[١٥] نبية الاصفهانى : سياسة المانيا الغربية تجاه اوروبا الشرقية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ٢١ يوليو ١٩٧٠

الاشتراكيتين اللتين كانت لديهما مشاكل حدود مع ألمانيا الفيدرالية مثل بولندة التى كانت تطالب بون بالاعتراف القانونى بخط أودرنيس الفاصل بينها وبين ألمانيا الديموقراطية · وتشيكوسلوفاكيا التى تريد أن تأمن عدم تدخل بون فى شئونها الداخلية · وقد كللت الجهود الدبلوماسية الالمانية بالنجاح بفضل الموقف الذى اتخذه الاتحاد السوفيتى والذى كان يرمز أساسا الى تمهيد الطريق أمام عقد مؤتمر للامن الاوروبى ، وذلك بتصفية المشاكل المعلقة على طول خط المواجهة بين الكتلتين ·

(د) التقارب الى الاتحاد السوفيتى

وهكذا أخذت حكومة بون فى جميع خطواتها تحاول ايجاد تسوية للمشاكل المتصلة بينها وبين الدول الشيوعية المتاخمة لها ، على أساس « الاعتراف بالاوضاع الحقيقية فى أوروبا » و « لصالح التخفيف من حدة التوتر » ، كما أشار الى ذلك البيان المشترك الذى صدر من الجانبين الالمانى والسوفيتى اثر المباحثات التى جرت بينهما منذ ٢٤ ديسمبر ١٩٦٩ · وقد جاء اصدار هذا البيان المشترك فى ٢٢ مارس ١٩٧٠ أى فى نفس الفترة التى جرت خلالها مقابلة « ايرفورت » بين الدولتين الالمانيتين ، وهو يربط المحادثات السوفيتية الالمانية بالهدف الرئيسى الذى حث موسكو على الدعوة الى عقد مؤتمر للامن الاوربى .

المبحث الثالث

المعاهدة السوفيتية الالمانية

وفى ١٢ أغسطس ١٩٧٠ أسفرت الجهود السوفيتية والالمانية المتبادلة عن اعداد معاهدة عدم اعتداء وتعاون تم التوقيع عليها فى موسكو · وأهم ما جاء فيها يعكس ، على مستوى اتفاق ثنائى بين دولتين تنتمى كل واحدة الى معسكر ، ما يراه السوفيت شرطا أساسيا لعقد مؤتمر للامن الاوروبى ان لم يكن الهدف من عقده وهو ضرورة الالتزام بالوضع الراهن فى أوروبا وما تضمنه اقتراح دول حلف وارسو فى براج من جدول أعمال ابتدائى ، وهما النقطتان اللتان سبق أن ذكرناهما (٣١ أكتوبر ١٩٦٩) (١٦) :

— فان المادة الاولى من المعاهدة تضع شرطا أساسيا لاقامة علاقات طبيعية بين الدولتين المعنيتين ، وهو ضرورة اتخاذ الوضع الموجود بالفعل وقت توقيع المعاهدة ، كنقطة بداية تؤدى الى قيام مثل هذه العلاقات .

— تعهد الجانبان بمقتضى المادة — ٣ بعدم المساس بالحدود الحالية ، كما يقرران على أن ليس لديهما أى مطالب اقليمية تجاه أى دولة أخرى وانهما لن يثيرا مثل هذه المطالب فى المستقبل ، وان جميع حدود دول أوروبا كما بدت وقت توقيع المعاهدة لن تكون موضع أى انتهاك INVIOLABILITE بما فيها خط « اودرنيس » ·

— ويلتزم الجانبان بمقتضى المادة — ٢ بحل جميع النزاعات بالوسائل السلمية وبعدم الالتجاء الى التهديد بالقوة أو بتطبيقها ليس فقط فيما يخص علاقاتهما المتبادلة ، ولكن فيما يتعلق أيضا بكافة المسائل التى ترتبط بالامن الاوروبى ·

— اما من حيث التعاون فان المعاهدة تعكس النقطة الثانية المقترحة فى براج ، وهى العمل على تحسين التعاون بين الدولتين والتوسع فيه بما فى ذلك العلاقات الاقتصادية والروابط العلمية والفنية والثقافية (المادة — ١) ·

وفى ضوء ما تضمنته المعاهدة المبرمة بين حكومتى موسكو وبون ، يتضح لنا الهدف الاساسى الذى أبرمت من أجله :

ففى نظر السوفييت ، تمثل المعاهدة نموذجا يرسم الخطوط العامة لما يجب أن يكون عليه كل اتفاق ثنائى بين دولتين تعملان على اقرار الامن الاوروبى ، وفى الوقت ذاته نواة لما يجب أن يلتزم به مؤتمر الامن المنشود ·اما حكومة بون فهى تسعى أساسا عن طريق الاعتراف بالوضع الراهن فى أوروبا وكذا عن طريق تعهدها بعدم الالتجاء الى القوة فى حل المنازعات مع الدول الاخرى ، الى تهيئة المناخ السياسى الملائم للحصول على قبول الاتحاد السوفيتى باجراء مفاوضات مع الدول

---

[١٦] Le Traité du 12 Aout 1970 entre la R.F.A. et l'Union des Kep. Socialistes Soviétiques — Office de Presse ce d'Information du Gouvernement Fédéral.

الكبرى الاخرى (فرنسا ـ بريطانيا والولايات المتحدة) حتى يتم الوصول الى حل لمشكلة برلين على نحو يرضيها • ومثل هذه المفاوضات تستلزم أيضا من طرف حكومة بون بث الطمأنينة فى نفوس الدول الغربية الثلاث التى تشارك الاتحاد السوفيتى فى ممارسة نفوذها فى برلين • لهذا راعى المستشار ويلى براندت ادراج مادة فى المعاهدة السوفيتية الالمانية تؤكد عدم اعتراضها لما لكل من الدولتين المعنيتين من « التزامات سابقة تجاه الدول الاخرى من معاهدات واتفاقيات ثنائية أو متعددة الاطراف » كذلك أصر المستشار الفيدرالى على ارفاق مستندين بوثيقة المعاهدة : الاول رسالة موجهة منه الى السيد كوسيجين تضمنت بالحرف الواحد « الاعلان بأن هذه المعاهدة لا تتعارض مع أهداف السياسة التى تسعى اليها الجمهورية الفيدرالية الالمانية التى تستهدف اقرار حالة سلام فى أوروبا ، يسترجع بمقتضاها الشعب الالمانى وحدته عن طريق ممارسة حق تقرير المصير بحرية تامة » (١٧) أما المستند الثانى فهو مذكرة من الحكومة الفيدرالية الى الدول الغربية الثلاث تؤكد « أن الطرفين المتعاقدين قد اتفقا على أن لا تمس المعاهدة « المقدر لها الوجود » حقوق ومسئوليات « حكومات الدول الغربية الكبرى على مجموع ألمانيا وبرلين » (١٨) •

وأخيرا وحتى لا تبقى مشكلة برلين معلقة وتضيع فى دروب الامن الاوروبى ، اشترط المستشار براندت أن التصديق على المعاهدة لن يتم الا بعد موافقة الاتحاد السوفيتى على تقديم شروط بالنسبة لبرلين يؤيدها البرلمان الفيدرالى (بوندستاج) ومثل هذا الشرط يعنى بصفة نهاية بالنسبة للجمهورية الفيدرالية أن أى حل لمشكلة برلين لايمكن أن يأتى نتيجة لعقد مؤتمر للامن الاوربى ، بل هو شرط أساسى لكى يتحقق عقد هذا المؤتمر •

١ ـ أبعاد المعاهدة فى مجال الامن الاوروبى :

تشير جميع الظروف الدولية والاوروبية التى أدت فى النهاية الى وجود الوفدين الالمانى الفيدرالى والسوفيتى حول مائدة واحدة لتوقيع

معاهدة عدم اعتداء وتعاون ، الى أن هذه المعاهدة تعد دون شك خطوة عملاقة الى الامام تخطاها الاتحاد السوفيتى فى سبيل عقد مؤتمر للامن الاوروبى على النحو الذى اقترحه ، وان كان الطريق الى هذا المؤتمر مازال مليئا بالصعاب •

وسنذكر أولا ما يمكن أن يتحقق فى مجال مؤتمر الامن بعد أن تم التوقيع على هذه المعاهدة •

٢ ـ المعاهدة نموذج لاتفاقيات أخرى مماثلة :

ان الصيغة التى وضعت بها معاهدة موسكو تعد فى الواقع دعوة موجهة للمستشار براندت لتوقيع معاهدات ثنائية مماثلة مع دول أخرى تنتمى الى الكتلة الشرقية ، مما قد يؤدى فى النهاية الى دعم علاقات الجمهورية الفيدرالية مع سائر دول الكتلة الشرقية على الصعيد الدبلوماسى والاقتصادى والتكنولوجى والعلمى والثقافى •

وما من شك فى أن التوسع فى مثل هذه الاتفاقيات الثنائية بين دول الكتلتين قد يسهم فى النهوض بفكرة عقد مؤتمر للامن الاوروبى على النحو الذى يرغبه السوفيت، وكما بدا فى مؤتمر حلف وارسو الذى انعقد فى براج (أكتوبر ١٩٦٩) من أن تبدأ بايجاد قاعدة مشتركة للتفاهم بين الشرق والغرب ، تليها خطوات أخرى تتناول بالتدريج كافة المشاكل المعلقة بين الكتلتين •

لهذا ما كاد يتم التوقيع على معاهدة موسكو حتى دعا الاتحاد السوفيتى زعماء وأحزاب وحكومات دول الكتلة الشرقية الى عقد مؤتمر فى العاصمة السوفيتية ، وذلك فى ٢٠ أغسطس ١٩٧٠ • وقد تناول المؤتمر مناقشة العلاقات المحتمل اقامتها مع حكومة المستشار براندت ، على أساس أن التوسع فى مثل هذه الاتفاقيات الثنائية سيكون خطوة ايجابية أخرى تؤدى الى التخفيف من حدة التوتر بين الكتلتين ، مما قد يسهم فى التعجيل بعقد مؤتمر للامن الاوروبى • وفى البيان الذى صدر اثر هذا المؤتمر أشار المشتركون « بمعاهدة نبذ استخدام القوة التى وقعت بين الاتحاد السوفيتى وألمانيا الفيدرالية » كما أعربوا عن « اعتزامهم اتخاذ خطوات ايجابية

[١٧] Le Traité du 12 Aoûu 1970. — Office de Presse & d'Information du Gvt. Fédéral.
[١٨] Le Traité du 12 Août 1970 — Office de Presse & d'Information du Gvt. Fédéral.

أخرى لتنفيذ اقتراح عقد مؤتمر للامن الاوروبى فى أقرب فرصة ممكنة » (١٩) ·

(أ) مع بولندا :

وكانت حكومة جومولكا (بولندا) أول من طلب من بون الشروع فى محادثات تتناول صياغة معاهدة ثنائية تضمن بمقتضاها الاعتراف النهائى من قبل المانيا الفيدرالية بخط حدود اودرنيس وهو ما تعهدت به هذه الاخيرة فى معاهدة موسكو · وتلكأت بون بعض الشىء فى تلبية هذه الدعوة مرددة أن مثل هذه المحادثات لا تخلو من « مشكلات دقيقة » منها وضع الاقليات الالمانية التى تقيم فى بولندا · والجدير بالذكر هنا ان موقف الجانبين تجاه خط أودرنيس — وهو الخط الفاصل بين بولندا وألمانيا الشرقية التى اعترفت به منذ البداية ولكن بولندا كانت تخشى دائما تطلعات بون الى توحيد ألمانيا (-) يختلف فى بعض جوانبه · فاذا كان البولنديون يطالبون بأن تكون المعاهدة التى يوقعونها مع بون بمثابة تتويج للاعتراف النهائى بخط أودرنيس ، فان الالمان الفيدراليين يرون ان مسألة تحديد حدود بلادهم بصفة نهائية أمر من صميم اختصاص الدول التى انتصرت فى ١٩٤٥ وأجرت تقسيم ألمانيا · ومن الجهة الاخرى ان ابرام مثل هذه المعاهدة - كما هى الحال بالنسبة لمعاهدة موسكو - يجب أن يحظى أولا بموافقة ثلثى أعضاء البرلمان الفيدرالى (البوندستاج) طبقا لما تضمنه الدستور الفيدرالى ·

وعلى هذا اتفق الجانبان على البدء فى عقد اجتماعات تمهيدية للمحادثات المنشودة بين وزيرى الخارجية البولندى والالمانى الفيدرالى ، وذلك على هامش دورة الجمعية العامة للامم المتحدة للاتفاق على موعد المفاوضات ، ثم على المستوى الذى ستجرى عليه. وقد تم الاتفاق على مستوى وزير الخارجية وأخيرا وفى ١٨ نوفمبر ١٩٧٠ وقع الجانبان مشروع معاهدة عدم اعتداء وتعاون شبيهة فى أكثر من ناحية بتلك التى أبرمت فى موسكو ·

(ب) ومع تشيكوسلوفاكيا

ولتشيكوسلوفاكيا حدود مشتركة مع الجمهورية الفيدرالية · وقد أصبح ممكنا الان بمقتضى المعاهدة السوفيتية الالمانية ، الاعتراف أيضا بهذه الحدود ، كما أنها سوف تقضى على الغيوم التى كانت تشوب العلاقات الالمانية التشيكوسلوفاكية ، وهى ذات طابع سياسى ، ونابعة عن اتهامات وجهت الى حكومة بون « الانتقامية » بالتدخل فى شئون تشيكوسلوفاكيا الداخلية . ولكن مثل هذه الاتهامات لم يعد لها مكان بعد التوقيع على المعاهدة السوفيتية الالمانية ·

(جـ) ومع ألمانيا الديموقراطية

وبعد التحول الذى طرأ على موقف حكومة بون تجاه ألمانيا الشرقية حجر الزاوية فى المعاهدة السوفيتية الالمانية · كان تخلى الساسة الفيدراليين عن سياسة التوحيد للوصول الى التخفيف من حدة التوتر فى أوروبا ، واحلال سياسة التقارب الدبلوماسى مع دول الشرق الاوروبى محلها مع الاعتراف بالوجود الفعلى لالمانيا الديموقراطية للوصول فى النهاية الى توحيد ألمانيا ، كان العامل الرئيسى الذى جعل الاتفاق مع الاتحاد السوفيتى أمرا ممكنا ·

أما ما يمكن أن تحققه المعاهدة فى مجال العلاقات بين الالمانيتين ، فمن العسير حتى هذه اللحظة التكهن به · وان كان يبدو أن حكومة برلين الشرقية قد اكتفت حاليا بالاعتراف الفعلى الذى حصلت عليه من حكومة بون ، وهى الان تحاول الاستفادة به للحصول على حق التمثيل فى هيئة الامم المتحدة ، وكذا فى مختلف المنظمات الدولية التى تجمع بين الكتلتين · أما من حيث تمثيلها فى مؤتمر الامن الاوروبى ، فقد ضمنت لها المعاهدة السوفيتية الالمانية هذا الحق ·

٣ - التوسع فى التعاون الدولى

ومما يدعم مركز المعاهدة السوفيتية الالمانية فى المحيط الدولى - وخاصة فيما يتعلق بالامن الاوروبى - أن ما تضمنته من التزامات متبادلة بين الدولتين المعنيتين لا يقتصر على المجال السياسى ، بل يشمل أيضا ميادين أخرى ذات فعالية لا يستهان بها فى حياة المجتمعات العصرية ، وهى تلك التى تخص العلاقات الاقتصادية والروابط العلمية والتكنولوجية والثقافية ·

ويلاحظ أن التعاون فى مثل هذه الميادين يتوقف الى حد كبير على ضرورة ازالة العراقيل السياسية

---

[19] Le Monde. 21/9/1970.

التى تقف فى وجه أى توسع فى هذه العلاقات والروابط ، وخاصة اذا كانت الدولتان المعنيتان تتعارضان من حيث النظام السياسى ، كما هى الحال بالنسبة "المانيا الفيدرالية والاتحاد السوفيتى • أما بالنسبة لاوروبا ، فلا شك أن عدم اعتراف المانيا الفيدرالية ـ من الوجهة القانونية ـ بخط الحدود الفاصل بالفعل بين الكتلتين لم يكن فقط من العوامل التى ساعدت على تأزم الاوضاع السياسية فى القارة ، بل كان أيضا من أهم الحواجز التى عرقلت حركة التوسع فى العلاقات الاقتصادية وتبادل الخبرات العلمية والتكنولوجية والثقافية بين دول الكتلتين التى تفترضها اليوم الانطلاقة الجديدة فى النمو على مستوى القارة •

لهذه الاسباب جاء التعهد الذى تضمنته المعاهدة « بالاعتراف بحدود جميع الدول فى أوروبا دون استثناء كما تبدو داخل حدودها اليوم » (المادة ـ ٣) بمثابة ازاحة حاجز سياسى هام كان يقف فى وجه التعاون الاقتصادى والعلمى والتكنولوجى والثقافى بين دول الكتلتين •

وقد يطرح هنا سؤال : الى أى مدى يمكن أن يسهم التعاون من هذا النوع فى التخفيف من حدة التأزم فى أوربا واقرار الاستقرار والامن فى القارة ؟ لا شك فى أن الالتزامات السياسية التى تحيط بهذا التعاون سوف تنعكس على الشكل الذى سيتخذه بما يضمن سيره فى طريق السلام والامن لصالح جميع الدول فى القارة . كما أنه من المحتمل من جهة أخرى أن يؤدى فى النهاية الى ايجاد أكثر من وجه تشابه بين اقتصاديات دول تتعارض من حيث نظامها السياسى ، ما قد يساعد لا محالة فى خلق المناخ الدولى المناسب لتسوية باقى المشاكل المعلقة التى تقف حجر عثرة فى طريق الامن الاوروبى المنشود •

٤ ـ التصديق على المعاهدة

تلك هى اذن العناصر الايجابية التى تجعل من المعاهدة السوفيتية الالمانية خطوة الى الامام فى طريق الامن والسلام الاوروبى لو لم تتضمن الوثيقة أيضا عنصرا سلبيا قد لا يحد من فعاليتها الا أنه قد بدأ خلال الاشهر التى تلت توقيعها يشل الجهود التى تبذل فى سبيل تحقيق الهدف الاساسى الذى يسعى اليه الاتحاد السوفيتى ، وهو لعقد مؤتمر للامن الاوروبى • وهذا العنصر السلبى هو الشرط الذى وضعته حكومة بون للتصديق على المعاهدة : ضرورة الوصول الى تسوية مرضية لمشكلة برلين قبل كل شىء . ويذهب المستشار براندت الى أبعد من طرح هذا الشرط بل انه يضعه على مستويين : دستورى ودولى . فقد صرح بأن التصديق على المعاهدة مرتهن منجهة بالحصول على تأييد ما لا يقل عن ثلثى أعضاء البرلمان الاتحادى (البوند ستاج) أى أن على المستشار الفيدرالى أن يحصل على أصوات من المعارضة ، وهذه الاخيرة لا سبيل لاقناعها بنجاح السياسة الجديدة الالمانية الا اذا تحققت « تسوية مرضية لمشكلة برلين » • ومن جهة أخرى فان التزامات الجمهورية الفيدرالية تجاه الدول الاربع التى انتصرت عليها فى الحرب العالمية الثانية تفرض على هذه الاخيرة تولى مسئولية ايجاد التسوية المنشودة •

وبالتالى أصبح كل شىء مرتهنا بتسوية مرضية لمشكلة برلين بعد أن انتقل الى المدينة المقسمة ثقل الصراع بين الكتلتين • وفى ٩ أكتوبر ١٩٧٠ كانت الدول الاربع الكبرى قد عقدت فى برلين الغربية اجتماعها الثامن دون الوصول الى نتيجة ملموسة • بينما وقف وزير الخارجية الفيدرالى « والترشيل » يصرح أمام البوند ستاج « بأن العلاقة « وثيقة » بين التصديق على المعاهدة وتسوية مرضية لوضع برلين » وبأن « أهمية المفاوضات حول برلين بالنسبة لسياسة التخفيف من التوتر فى أوروبا لا يستهان بها » وبأن « الحكومة الفيدرالية ترى أن المحادثات الرباعية الجارية الان من الممكن أن تؤدى الى نتيجة ايجابية ، وهى نتيجة ذات أهمية اذ أن معاهدة موسكو لن يتم التصديق عليها دون تسوية مرضية لبرلين ، لان بين المشكلتين علاقة سياسية وثيقة » (٢٠) •

٥ ـ مشكلة برلين

واذا أردنا أن نطبق مبدأ الاعتراف بالوضع الراهن فى أوروبا الذى تضمنته المعاهدة السوفيتية الالمانية على برلين ، فسنجد مفارقات فى مفهوم هذا اللفظ عند الطرفين المعنيين :

ففى نظر السوفيت ، يعنى الاعتراف بالوضع

[٢٠] Le Monde — 9/10/1970 Article : La 8ème réunion entre les 4 puissances de Berlin s'est terminée sans résultat.

الراهن قبل كل شىء احتفاظ الكتلة الشرقية بكامل الجزء الشرقى من المدينة الذى أصبح عاصمة ألمانيا الشرقية والذى لم يعد بأى حال موضع أى تفاوض أو مساومة · أما الجزء الغربى فان وجوده فى قلب الجمهورية الديموقراطية الالمانية (١٣٠ ميلا من حدود ألمانيا الفيدرالية) يجعل منه وحدة سياسية مستقلة تماما عن ألمانيا الفيدرالية ، مثل الفاتيكان ، أى دولة داخل دولة لها الحق فى الحصول على عضوية قائمة بذاتها فى الامم المتحدة بجانب الالمانيتين ، وان كانت فى النهاية لابد أن تضم الى ألمانيا الشرقية · لهذا تسعى موسكو للحصول على الاعتراف الدولى بالكيان السياسى المستقل لبرلين الغربية ، كخطوة أولى ·

أما حكومة بون ، فان الاعتراف بالوضع الراهن يتركز فى الروابط التى حاولت دائما أن توجدها فى الجزء الغربى من المدينة طوال فترة الحرب الباردة ، منها : نظام النقد الغربى الذى أدخل فى برلين الغربية ، والوحدات الصناعية التى أنشأتها فى المدينة والتابعة لاقتصادها · كذلك راعت حكومة بون ايجاد تمثيل سياسى لها فى برلين الغربية ، كما اعتادت أن تمثلها هذه الاخيرة فى الشئون الدولية . وبالاضافة الى كل هذا ، كانت برلين الغربية تقبل معظم القوانين التى يقرها البوندستاج فى بون · لهذا يصر الالمان الفيدراليون على ضرورة التزام موسكو باتفاقيات ١٩٤٥ التى تضمنت حق الحلفاء بحماية فى برلين ، وبحرية الانتقال الى المدينة ، وثانيا بالاعتراف رسميا بالروابط القانونية والاقتصادية والسياسية التى ذكرناها · وثالثا بضرورة السماح لمواطنى برلين الغربية بالانتقال الى برلين الشرقية ·

وفى ضوء هذه الاعتبارات ، يمكننا أن ندرك مدى الصعوبات التى مازالت حتى هذه اللحظة تعرقل الجهود التى تبذل لايجاد تسوية لمشكلة برلين · والسؤال الذى يلوح الان فى الافق هو : الى أى مدى ستطغى مشكلة برلين على مؤتمر الامن الاوروبى الذى يسعى اليه السوفيت بكافة جهودهم ؟ وهل ستبقى المدينة التى وصفها أحد المعلقين السياسيين بأنها تمثل « ترمومتر » العلاقات بين الشرق والغرب مركزا للمواجهة بين الشرق والغرب ، أم ستتحول الى نقطة التقاء بين الكتلتين ؟ لا ينكر أحد أن أوروبا اليوم ، بالرغم من أنها تسعى لاقرار صورة ما من التعايش السلمى ، مازالت تجتاحها تيارات متضاربة أوجدتها فترة الحرب الباردة ، ومنها الاحلاف العسكرية التى سجلت على مر الايام تقسيم القارة · منذ أن تم التوقيع على معاهدة موسكو تحاول منظمة الحلف الاطلنطى أن تحد من فعاليتها على الصعيد الاوروبى ، وتضع أمامها ضرورة الحد المتبادل من الاسلحة الاستراتيجية ، والخفض المتبادل فى حجم القوات العسكرية كشرط أساسى لعقد مؤتمر للامن الاوروبى · أما ماتخشاه هذه المنظمة أكثر من أى شىء آخر ، فهو أن تسارع الدول الغربية محتذية حذو ألمانيا الفيدرالية فتستجيب لدعوة الاتحاد السوفيتى لابرام اتفاقيات ثنائية مماثلة ، بهدف الحصول على بعض المزايا السياسية والاقتصادية · وقد حذر الامين العام لمنظمة الحلف الاطلنطى فى ٢١ سبتمبر الماضى الدول الغربية من الاندفاع فى مثل هذا الاتجاه الذى يراه « قد يخدم الدبلوماسية السوفيتية ، ولكن على حساب منظمة الحلف الاطلنطى » · كذلك أشار الامين العام بضرورة « التعجيل بوحدة أوروبا الغربية والحفاظ على التحالف الاطلنطى وعلى توازن القوى فى اوروبا » .

وعلى أية حال ، فما من شك فى أن الوضع الاوروبى قد بلغ مرحلة لم تعد تسمح سوى بالتفاهم بين الكتلتين ، وخاصة بعد أن قررت الولايات المتحدة اجراء خفض فى حجم قواتها المرابطة فى غرب أوروبا خلال عام ١٩٧١ · فحتى هذه اللحظة مازالت الدول الاوروبية الاعضاء فى الحلف الاطلنطى تختلف فى الرأى حول الكيفية التى ستسهم بها فى أعباء الدفاع الجماعى عن غرب أوروبا · ان ألمانيا الفيدرالية لا تريد أن تثير فيما بين دول الكتلة الشرقية الشعور بأن العسكرية الالمانية قد بعثت من جديد، ولهذا أبدت الرغبة فى الاسهام المالى دون اجراء زيادة فى حجم قواتها · أما بريطانيا فهى تفضل الاسهام بقواتها العسكرية والحد من التزاماتها المالية داخل الحلف · وبصفة عامة ، فان أوروبا الغربية تواجه اليوم مشكلة تكاليف الدفاع عن نفسها ، وهنا يأتى الرد السوفيتى المتمثل فى المعاهدة السوفيتية الالمانية والذى يفتح المجال أمام التفاهم بين الكتلتين ، نظير الحفاظ على تقسيم القارة الذى نتج عن الحرب العالمية الثانية · ولهذا قد نتساءل : الى أى مدى ستستجيب الدول الاوروبية الى هذه الدعوة ؟ ان جميع البوادر تشير الى أن مثل هذا التفاهم من الممكن الوصول اليه ، وان كانت الصعوبات مازالت قوية وتحتاج الى جهود دبلوماسية طويلة المدى ·



أفـــريقيـا ومشـــكلة اللاجــئين

نعنى باللاجئين هنـــا الافـــراد الذين يضطرون لترك ديارهم ودولهـــم واللجوء الى دول أخـــرى سواء فرديا أوجماعيا،وسواء تحت تأثير الاضطهاد أو الضغط المادى أو المعنوى أو حتى المتوهم أو المتوقع . فالالتجاء يتضمن اذن الهجرة من بلد الى آخر اراديا أو قسرا لمـــدة لا يعرف نهايتها على وجه التحديد ، وقد تصبح نهائية لا عودة فيها . وتجـــدر التفرقة بين المهـــاجر واللاجىء : فالاول شخص ارتضى الهجـــرة أى الانتقال الى دولة جديدة والاستيطان بها ، وله عمله فى دولته الجديدة ، كما أن له مركز قانونى بها . أما الاخر فليس له مركز قانونى فى الدولة اللاجىء اليها ، كما أنه فقد الحماية الديبلوماسية لدولته الاصلية . وقد يكون السبب فى الالتجاء الحرب ـ مثل حرب التحـــرير فى المناطق التى مازالت تحت الحكم البرتغالى أو الحروب الاهلية كما كانت الحال فى نيجيريا والكونغو ـ أو قد تكون أسبابا سياسية أو عنصرية أو اقتصادية كما هى الحال فى كثير من لاجىء الدول المستقلة .

ومشكلة اللاجئين مشكلة عامة ليست مقصورة على افريقيا فحسب · ولدينا المثل الحى على نحو المليونى لاجىء فلسطينى الذين يكونون المشكلة التى مازالت مشكلة الساعة منذ أكثر من عشرين عاما فى الشرق الاوسط والجديرة بالحل · كما ان أوربا عرفت هذه المشكلة حيث كانت مركزة بها بصفة أساسية فى النصف الاول من القرن العشرين وعقب الحرب العالمية الثانية نتيجة تدميرات الحرب والاوضاع السياسية التى نشأت فى اوروبا بعد ذلك ·

أما فى افريقيا فالمشكلة جديدة وجـــديرة بالاهتمام ، وهى نتاج طبيعى لمرحلة تصـــفية الاستعمار وبناء الدولة القومية والوحدة السياسية وما تميزت به من تعدد الانقلابات العسكرية · وقد ذكى من المشكلة فى الكثير من الاحيان عدم وجود وعى قومى لدى الغالبية من الشعوب الافريقية ، وأن الدول الافريقية مصطنعـــة ، وحـــدودها مصطنعة، خلقت عشوائيا بمعرفة ولمصلحة الدول

المستعمرة ، فكان من الطبيعى وجود أفراد فصلتهم الحدود عن بقية قبائلهم وعشائرهم، مما يدفعهم عند وجود أى تهديد داخلى الى ترك دولهم والالتجاء الى الدول المجاورة حيث بقية أفراد عشيرتهم ٠

والقلة من اللاجئين الافريقيين تتمثل فى المثقفين او الطليعة لجماعة اللاجئين ، وهم بالطبيعة أكثر شعورا وحساسية بالاحداث السياسية وغيرها ، وينظمون انفسهم فى حركات تحرير لمناهضة الحكم القائم فى بلادهم من الخارج٠ أما الغالبية ــ الذين يمثلون جوهر المشكلة ــ فهم من الفلاحين الذين يعتبرون الى حد كبير ضحية الاحداث ، ويهاجرون خوفا من الصراع المسلح فى معظم الحالات الناتجة عن ثورة المجموعة الاولى على سلطة الحكومة ٠

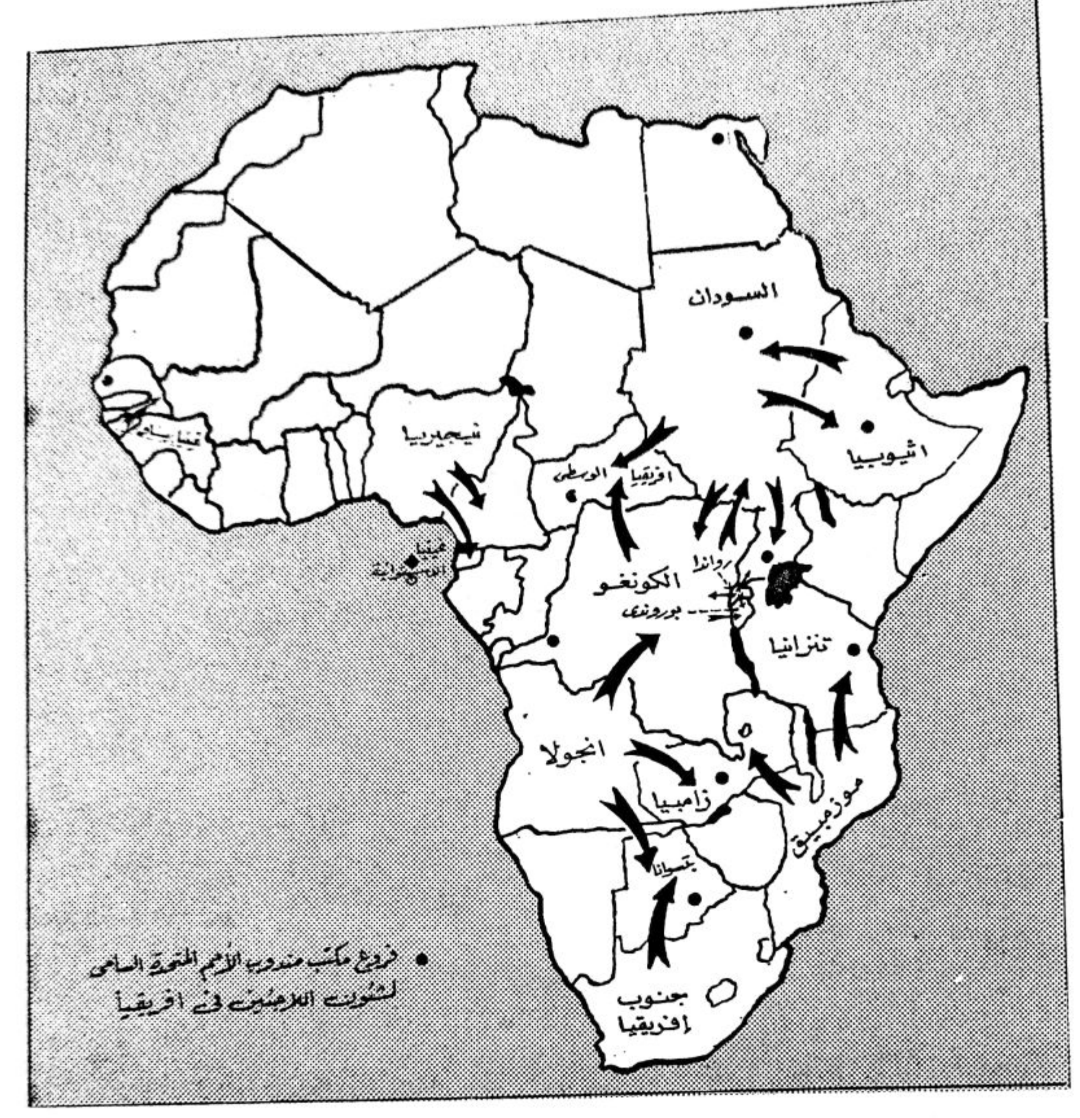
ويتولى الاشراف على مشكلة اللاجئين الافريقيين مكتب مندوب الامم المتحدة السامى لشئون اللاجئين وقد انشىء سنة ١٩٥١ ومقره جنيف ٠ وهذا المكتب ليس بوكالة متخصصة بل جزءا من الامم المتحدة ٠ ويعتبر منظمة مؤقتة على أساس افتراض أن مشكلة اللاجئين ليست مشكلة أزلية ، وهو يجدد كل خمسة أعوام . وقد انتخب المندوب السامى الحالى : الامير صدر الدين اغا خان (من ايران) من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة سنة ١٩٦٥ بالاجماع ٠ وتعاون المندوب السامى لجنة تنفيذية مكونة من ٣١ عضوا ٠٠ وللمكتب ٤٠ فرعا فى العالم ، منها ١٤ فى أفريقيا ، بالاضافة الى مكتب اتصال اقليمى فى اديس أبابا ٠ ومع أن المكتب انشىء بغرض حل مشاكل اللاجئين الاوروبيين أساسا حيث لم تكن قد تبلورت بعد مشاكل اللاجئين فى أفريقيا وآسيا ــ الا أن له تفويضا عالميا حيث يدخل فى اختصاصه تقديم الحماية القانونية للاجئين فى كافة انحاء العالم ، وايجاد حلول دائمة لمشكلاتهم . ويعتبر اللاجئون الافريقيون حاليا اهم جماعات اللاجئين فى العالم الذين يشملهم اشراف المكتب ٠ ويلاحظ أن عمل المكتب لا يشمل اللاجئين الذين يتمتعون بحماية او مساعدة أجهزة او وكالات اخرى تابعة للامم المتحدة (كاللاجئين الفلسطينيين الذين يدخلون ضمن اختصاص الاونروا ، وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم) ٠ ويعتبر مكتب مندوب الامم المتحدة السامى لشئون اللاجئين اداة تخطيط وتنسيق فيما يتعلق بحل مشاكل اللاجئين٠ ويتعاون فى هذا الصدد مع حكومات الدول المعنية ، وكذلك الهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، وعلى وجه الخصوص الوكالات المتخصصة للامم المتحدة كمنظمة العمل الدولية وهيئة اليونسكو ومنظمة الاغذية والزراعة وكذلك يتعاون مع المنظمات الاقليمية كمنظمة الدول الافريقية والمجلس الاوروبى ٠ وتقوم ميزانية مشاريع مكتب مندوب الامم المتحدة السامى لشئون اللاجئين على الهبات الاختيارية للدول المختلفة ويلاحظ ان النصيب الاكبر يأتى من جانب الدول الغربية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية وألمانيا الغربية وفرنسا وانجلترا وكندا والدول الاسكندنافية ٠ وقد بلغ اشتراك ج ع ٠ م فى ميزانية سنة ١٩٧٠ ، ٦٩٠٠ دولار . وأنفق هذا المكتب نحو ٣ ملايين من الدولارات على اللاجئين الافريقيين سنة ١٩٦٩ وقرر مثلها فى سنة ١٩٧٠ ويقدر هذا المبلغ بأكثر من نصف مجموع ما ينفقه على اللاجئين فى العالم ٠

هذا ووفقا لبرنامج سنة ١٩٧٠ خصص لاوغندا أكبر المبالغ التى تنفق فى أفريقيا (٩٥٠ ألف دولار) تليها اثيوبيا (٦٤٩ الف دولار) ثم تنزانيا(٤٥٨ الف دولار) ثم السودان(٤٢٠ الف دولار) ٠ هذا ويشير برنامج سنة ١٩٧١ الى زيادة فيما تقرر انفاقه على اللاجئين بمبلغ ٧٠٠ر٠٠٠ ألف دولار وذلك لتنفيذ برامج التوطين الريفى فى الكونغو كينشاسا التى بها نحو نصف مجموع اللاجئين الافريقيين والتى خصص لها وحدها مليون و ٢٠٠ ألف دولار٠

وقد بلغ عدد اللاجئين فى أفريقيا سنة ١٩٧٠ وفقا لبيانات مكتب مندوب الامم المتحدة السامى لشئون اللاجئين نحو مليون لاجىء ٠

والارقام التالية توضح أهم مجموعات اللاجئين :

٣٨١ الف لاجىء من انجولا فى الكونغو ــ كينشاسا وتنزانيا واوغندا وزامبيا وبوتسوانا ٠



■■ بلغ عـــدد اللاجئين فى افريقيا نحو مليون لاجىء عام ١٩٧٠ والخريطة توضح اتجاه تحركات هؤلاء اللاجئين، كما تبين المكاتب الفرعية لمكتب مندوب الامم المتحدة السامى لشئون اللاجئين حيث يوجـد ١٤ مكتبا فرعيا ، كما يوجد مكتب اتصال اقليمى فى اديس ابابا . ■■

١٦٠ الف لاجىء من رواندا فى بـوروندى وتنزايا واوغندا والكونغو ـ كينشاسا .

١٧٢ الف لاجىء من جنوب السودان فـى جمهورية افريقيا الوسطى والكونغو ـ كينشاسا واوغندا واثيوبيا .

٦٧ الف لاجىء من الكونغو ـ كينشاسا فى بوروندى وجمهورية افريقيا الوسطى وتنـزانيا واوغندا .

٧٣ الف لاجىء من غينيـا (غينيا ـ بيسو المسماة بالبرتغالية) فى السنغال .

٥٠ الف لاجىء من نيجيريا فى غينيـا الاستوائة وغرب افريقيا .

٣٢ الف لاجىء من موزمبيق فى تنـزانيا وزامبيا .

٣١ الف لاجىء من اثيوبيا فى السودان .

ومن ثم فان نصف اللاجئين الافريقيين تقريبا يأتى من مناطق مازالت تحت الحكم البرتغالى وتكافح للحصول على استقلالها، اما النصف الاخر فيأتى من دول افريقية مستقلة اهمها رواندا والسودان ثم الكونغو. ومن الطبيعى ان يتغير عدد اللاجئين على أثر الاضطرابات الداخلية أو الخارجية أو تغير نظم الحكم. فمثلا فى سنة ١٩٦١ كان هناك ما يزيد على ٢٠٠ الف لاجىء جزائرى فى مراكش وتونس، ولكنهم ما لبثوا ان عادوا الى ديارهم بعد حصول الجزائر على الاستقلال سنة ١٩٦٣. كما انه فى الفترة من ١٩٦٤ الى سنة ١٩٦٧ كان هناك عدد كبير من اللاجئين الصوماليين المقيمين فى كينيا التجأوا الى الصومال، ولكن بتهدئة مشكلة الحدود عن طريق التقارب بين حكومتى الصومال وكينيا عاد هؤلاء.

وكذلك الحال بالنسبة لبيافرا والالاف من لاجئيها وعودة الكثيرين بعد انتهاء الحرب الاهليـــة واستقرار الاوضاع٠٠ وهكذا٠ ويلاحظ ان هناك من لجأوا الى الاستيطان التلقائى فى دول مجاورة لدولتهم الاصلية مع أفراد عشيرتهم عبر الحدود واستقروا ولم يعودوا يمثلون مشكلة٠ ومن ناحية اخرى يلاحظ ان اللاجئين الافريقيين يتركزون فى الكونغـو ـ كينشاسـا (٤٧٥ الـف لاجـىء) اوغندا (٢٠٠ ألف لاجىء) بوروندى (٧٢ الف لاجىء) السنغال (٦٦ ألف لاجىء) تنزانيا (٤٦ ألف لاجىء (غينيا الاستوائية (٤٠ ألـف) السـودان (٣٨ ألـف) جمهـورية افـريقيـا الوسطى(٣٠ ألـف) اثيوبيا (٢٠ ألـف) وزامبيا (١٦ ألف) ، وذلك لاسباب جغرافية نظرا لقرب هذه الدول من دول الاصل التى جاء منها اللاجئون بالاضـافة الى عـوامل بشرية أساسها التقارب بين الجماعات البشرية فى الدولتين اللتين يلجأ منها واليها ٠

أساليب مواجهة مشكلة اللاجئين الافريقيين :

نظرا لاختلاف طبيعة المشكلة بالنسبة للاجئى المناطق المستعمرة عنه بالنسبة للاجىء الدول المستقلة ، فسنتناول تحليل كل على حدة ، فى محاولة لتوضيح كيفية مواجهة المشكلة فـى الحالتين ٠ ولكن قبل التعرض لهذه النقطة يجب التفرقة بين عدة أساليب لحل مشكلة اللاجئين عامة :

أولا : عودة اللاجئين لوطنهم اراديا اما فرادى واما جماعات : وهو يعتبر الحل الامثل لمشكلة اللاجئين ، ولكنه رهن بموافقة كل من اللاجئين او بعضهم ، والاهم موافقة دولة الاصـل اى التى هاجروا منها ـ على عودتهم ٠ ومع أنه الحل الامثل الا أنه صعب التحقيق الا فى حالات لاجئى المناطق غير المستقلة بحصولها على الاستقلال وتغير الظروف التى دفعت الجماعة الى الهجرة كما حدث بالنسبة للاجئى الجزائر قبل الاستقلال حيث أسهم مكتب مندوب الامم المتحدة السامى لشئون اللاجئين فى عودتهم كما سبق ذكره ٠

ثانيا : الاستيطان التلقائى أو البدائى : ويعنى هجرة اللاجىء الى دولة مجاورة عبر الحدود ، وغالبا ما يكون لاجئا الى بقية أفراد عشيرته أو قبيلته التى قسمتها الحدود كفاصل مصطنع ٠ وبمعنى آخر فالاستقرار أو الاستيطان تلقائى ، ولا يترتب عليه تغير فى البيئة التقليدية التى عاشها اللاجىء ٠ ويتم عندما يجد اللاجىء فى البلد التى رحل اليها أولا الارض التى يمكن أن يقيم عليها المسكن ويبدأ العمل فى الارض ٠ وهذا الاستيطان التلقائى غالبا ما يكون بالقرب من حدود دولة الاصل ٠ والمشكلة فى أفريقيا ليست مشكلة أرض حيث أنها وفيرة فى معظم الحالات ، ولكنها مشكلة خدمات يحتاجها الافراد كالخدمات الصحية والتعليمية وغيرها ، بالاضافة الى توفير الادوات اللازمة للزراعة والمعيشة ٠ والاستيطان التلقائى أقل تكلفة من غيره ، فهو لا يتطلب البدء فى مشروعات جديدة ، بل مجرد تعزيز الخـدمات الموجودة ٠ ولكنه غالبا ما يكون غير مأمون حيث يسهل الاشتباك بين اللاجئين ودولة الاصل ، وغالبا ما يكون مرحلة مؤقتة لعودة اللاجىء لـدولته الاصلية أو لتوطينه توطينا منتظما ٠

ثالثا : التوطين المنتظم : وهو يتطلب تدخلا من دولة الايواء لنقل اللاجئين الى مناطق جديدة تختارها دولة الايواء ، وغالبا ما تكون هذه المناطق فى الداخل بعيدة عن منطقة الحدود وقليلـة السكان ٠ وهذا الحل أكثر تكلفة حيث يتطلب البدء فى مشاريع عمرانية جديدة ومشاريع زراعيـة وغيرها ٠

ويرى الخبراء أنه يجب انتهاز الفرصة فى هذه الحالة لبدء مشاريع قيادية فى الزراعة وغيرها لتعويض اللاجىء عن فقده بيئته التقليدية . وهذه المشاريع وان كان الهدف والاثر المباشر لها هو الاسهام فى توطين واستقرار اللاجئين ورفـع مستوى معيشتهم ، الا أن هدفها غير المباشر والاثر فى الامد الطويل هو مدها تدريجا للداخل ليستفيد منها أهالى البلد الاصليون ٠ والتوطين المنتظم يعتبر أفضل فى الحالات التى لا أمل يرجى منها فى عودة اللاجئين ـ كما هى الحال فى مشكلة رواندا كما سيرد ذكره والهدف منه اعداد اللاجىء لحياة جديدة فى دولة جديدة ، وتهيئة الظروف المناسبة لذلك ٠

واخيرا فان الالتجاء الى دولة ما لا يعنى أن اللاجىء لا يستطيع الهجرة الى غيرها . وهناك حالات متعددة لهجرة لاجئين من الدولة التى لجأوا اليها أولا الى دول افريقية اخرى ، ومن اهم الامثلة على ذلك ترك بعض اللاجئين الرونديين للكونغو ـ كينشاسا ، التى هاجروا اليها فى أول الامر ، الى اوغندا للاستيطان بها . ومثل ذلك هجرة بعض لاجىء السودان فى افريقيا الوسطى الى الكونغو ـ كينشاسا وغيرها . ومن الملاحظ أن افريقيا لم تشهد الالتجاء على نطاق واسع داخل افريقيا بعيدا عن دولة الاصل ، على عكس الحال بالنسبة للاجئين الاوروبيين وذهاب الكثيرين منهم الى ما وراء البحار الى الولايات المتحدة الامريكية وكندا ونيوزيلندا .

١ ـ اللاجئون من المناطق الواقعة تحت الحكم البرتغالى :

وهم يمثلون نحو نصف لاجىء افريقيا ، قد اضطروا للجوء نتيجة لحرب التحرير والثورة المسلحة ضد الحكم الاستعمارى البرتغالى التى بدأت فى انجولا سنة ١٩٦١ وفى غينيا ـ بيسو سنة ١٩٦٣ وفى موزمبيق سنة ١٩٦٤ . وبصفة عامة يمكن القول بأن الحكومات الافريقية ومكتب مندوب الامم المتحدة السامى لشئون اللاجئين تبنوا حل الاستيطان التلقائى بالنسبة لهؤلاء اللاجئين .

فلاجئو غينيا ـ بيسو يتوطنون تلقائيا فى كازمانس بالسنغال ، وقد اندمجوا هناك حيث ينتمون لنفس القبائل والعنصر وهناك نحو أربعة آلاف فى داكار يزمع تحويلهم الى كازمانس حيث أن معظمهم بلا عمل . وحيث أن تدفق اللاجئين فى هذه الحالة مستمر (حوالى ٦ آلاف لاجىء كل عام) فالمشكلة مستمرة بطبيعتها . والمساعدة التى يقدمها مكتب المندوب السامى لشئون اللاجئين للحكومة السنغالية فى هذا الشأن تتكون أساسا من تعزيز الخدمات الخاصة بالنواحى الصحية وبناء المدارس وحفر الابار وبناء الطرق والكبارى .

وقد ارتفعت هذه المساعدة الى ١٤٠ الف دولار سنة ١٩٦٧ وبلغت ١٠٢ الف دولار فى ميزانية سنة ١٩٦٨ كما وصلت الى ١٧٠ الف دولار سنة ١٩٧٠ . وفى هذا العام تم نقل اختصاص مكتب المندوب السامى الى الحكومة السنغالية حيث تتولى الاشراف على مشاريع الخدمات الخاصة بتوطين اللاجئين بها .

والمشكلة مشابهة فى طبيعتها وحلها فيما يتعلق بنحو ٣٢٥ الف لاجىء من انجولا ، فهم يستقرون تلقائيا فى أدنى الكونغو ـ كينشاسا . ولا يوجد هناك مشروع لتوطينهم ، ويقوم مكتب المندوب السامى بتقديم المساعدات (الصحية والتعليمية وغيرها) لهؤلاء اللاجئين . وقد بلغت ميزانية سنة ١٩٦٧ ٥٠ الف دولار . كما يقوم ايضا بمساعدة البعثات الدينية فى بناء المدارس والمستوصفات وغيرها هذا ويتضمن برنامج المكتب لسنة ١٩٧١ تنفيذ مشاريع التوطين للاجئى انجولا فى الكونغو ، وبالمثل بالنسبة لباقى اللاجئين الافريقيين بها من الدول الاخرى .

أما لاجئو موزمبيق فى تانزانيا وزامبيا ، فان المساعدة التى يقدمها مكتب المندوب السامى تمر عن طريق الاتحاد المسيحى اللوثرنى العالمى (وهو منظمة دولية خاصة مختصة بتنفيذ مشاريع التوطين الريفى) وهناك ٣ مناطق فى تنزانيا وواحدة فى زامبيا يعيش فيها نحو ٢٤ الف لاجىء . ويلاحظ فى حالة تنزانيا التدفق المستمر الملحوظ للاجئين منذ اوائل سنة ١٩٦٩ من موزمبيق اليها . وقد اسهم مكتب المندوب السامى بمبلغ ٣٦٠ الف دولار فى تانزانيا سنة ١٩٦٧ و ٢١٥ الف فى نطاق ميزانيته لسنة ١٩٦٨ كما خصص نحو ٥٠٠ الف فى نطاق ميزانية سنة ١٩٧٠ اما فى زامبيا فقد أسهم بمبلغ ٥٠ الف دولار سنة ١٩٦٧ و ٢٠ الف دولار سنة ١٩٦٨ كما بلغ الاسهام ١٦٢ الف دولار سنة ١٩٧٠ لمساعدة وتوطين لاجئى انجولا وموزمبيق وناميبيا بها .

ومن الطبيعى ان تحل مشكلة اللاجئين من المناطق الواقعة تحت الاستعمار البرتغالى بتحرير هذه المناطق وحصولها على الاستقلال كما حدث بالنسبة للاجئى الجزائر مثلا . حقيقة قد لا تكون

العودة بالنسبة للجميع ، حيث ان الاغلبية تعيش فى مناطق هى عليمة بها ، وفى نفس جماعاتها القبلية وقد يفضل بعضهم البقاء ولكن المشكلة كمشكلة لاجئين ستزول .

٢ ـ اللاجئون من الدول الافريقية المستقلة .

أ ــ مشكلة لاجئى رواندا : وهى المشكلة التى شغلت الكثيرين من المهتمين بالشئون الافريقية ، وكذلك المنظمات الدولية والجمعيات الدينية والانسانية . وليس هدفنا التعرض لتفاصيل وأساس المشكلة، ولكنها باختصار نتيجة للتحرك الاجتماعى والوعى السياسى لدى الغالبية من الشعب الرواندى ، وهم الهوتو الذين يمثلون اكثر من ٨٠ فى المائة من السكان والذين كانوا فى ظل الحكم البلجيكى (وصاية دولية) تحت سيطرة الاقلية وهم التوتس الذين كانوا يمثلون وحتى الاحداث الدامية التى بدأت سنة ١٩٥٩ واستمرت بعد الاستقلال ــ الارستقراطية الحاكمة والمسيطرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا . وقد ازدادت الاضطرابات بعد الانتخابات العامة فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦١ وفقا لما حددته الامم المتحدة والتى اكدت الرغبة فى استقلال رواندا فى شكل جمهورية، وأكدت نجاح الهوتو فى التعبير عن رغبتهم، كما اكدت بداية ممارستهم لقوتهم السياسية . وقد بدأ الصراع بين التوتس بمحاولتهم استعادة سلطتهم التقليدية من الضياع، وبين الهوتو بمحاولتهم الحصول على السلطة بالاستقلال اعتمادا على قوتهم العددية . وقد تبلورت الاحداث الدامية التى قتل فيها الالاف من التوتس ، ولجأ الكثيرون الى الانتحار الجماعى . ومن ثم بدأ الالتجاء على نطاق واسع اولا نحو اوغندا على امل تنظيم صفوفهم والعودة ثانية، الأمر الذى لم يحدث. وقد كانت مثلا للهجرة الشاقة، فالغالبية اضطرت لترك ثرواتها ولم تأخذ معها الا القليل من المتاع وبعض الماشية. وفى بداية سنة ١٩٦٣ بلغ عدد اللاجئين من التوتس ١٣٠ الفا مقسمين بين ثلاث دول هى الكونغو كينشاسا، واوغندا، وتنجانيقا التى اصبحت فيما بعد تنزانيا.

اما فى بوروندى ، فان عدد اللاجئين الذى كان محدودا فى بداية العام تعدى ٢٠ الف فى نهاية سنة ١٩٦٣. ومن مجموع هؤلاء اللاجئين الروانديين الذى بلغ نحو ١٥٠ الف لاجىء ، نحو ١٠٠ الف كانوا فى حاجة للمساعدة حتى يتمكنوا من الاقامة والاندماج تدريجا فى الحياة الجديدة ، وقد كانوا فى حاجة على وجه الخصوص للادوات المعيشية والمواد الاستهلاكية والادوية .

وتمشيا مع اتفاقية الامم المتحدة لسنة ١٩٥١ التى تحدد مركز اللاجىء ، وتحت اشراف مكتب المندوب السامى واشراف منظمة الصليب الاحمر الدولية ، وتمشيا مع موافقة دول الايواء ، فقد رؤى أنه بمراعاة الاوضاع السياسية والاجتماعية فى رواندا ، فان الاستقرار السياسى والاجتماعى للتوتس لن يتم الحصول عليه الا اذا ترك اللاجئون منهم نهائيا أى أمل فى العودة . ولهذا فقد اتبع بالنسبة الى اللاجئين الروانديين حل التوطين المنتظم ، وأصبحت المشكلة تتمثل فى كيفية ايجاد الظروف الملائمة لمعيشتهم واستقرارهم فى دول الايواء لاندماجهم فيها .

ووفقا لاخر تقارير مكتب المندوب السامى فيما يتعلق باللاجئين الافريقيين ، قدر عدد اللاجئين الروانديين بـ ٥٤ ألف فى بروندى ، ٢٤ الف فى الكونغو ــ كينشاسا ، و ٦٨ الف فى أوغندا ، نصفهم لا يحتاجون لمعونة ، او يحصلون على مجرد مساعدة استثنائية .

اما غالبية اللاجئين من التوتس الروانديين فى تنزانيا (ويبلغ عددهم نحو ١٧ألف) فلم يعد ينظر اليهم هناك كلاجئين اذ اندمجوا فى المجتمع هناك .

اما بقية التوتس رواندا ويبلغ عددهم نحو ٣٠٠ الف شخص ، فالقليل منهم فقط هاجر سنة ١٩٦٦ــ١٩٦٧ وقد بدأت الحالة تتحسن تدريجا ، وتقبل هؤلاء سلطة الاغلبية الهوتو .

اما عن برامج الادماج والاستيعاب للاجئين الروانديين تبعا للتوطين المنتظم ، ففى كل من تنزانيا وأوغندا اضطلعت الحكومات بالعمل الاكبر فى عملية الاستيعاب . ولم يسهم مكتب المندوب

السامى فى مشاريع التوطين الريفى الخاص باللاجئين الروانديين فى سنة ١٩٧٠ الا بعشرين ألف دولار • أما اوغندا فقد ازداد اهتمام مكتب المندوب السامى بمشاريع التوطين بها بعد ازدياد عدد اللاجئين الافريقين اليها ، ليصل الى نحو خمس لاجئى افريقيا • ومن ثم خصص نحو ٧٦٠ ألف دولار سنة ١٩٧٠ للاجئين الروانديين بها • اما فى الكونغو بوروندى فقد طلبت الحكومة اسهام المنظمات الدولية • وقد اسهمت فى عملية الادماج والتوطين تحت اشراف مكتب المندوب السامى منظمة العمل الدولية وهيئات دينية ، كما قدمت الدول وبخاصة بلجيكا والولايات المتحدة الامريكية مساعدات ملموسة • كذلك اهتم مكتب المندوب السامى بمسألة توطين اللاجئين الروانديين فى الكونغو ، حيث انشئت ٦ مناطق للتوطين ، وخصصت لها أكبر المبالغ التى انفقت فى افريقيا سنة ١٩٧٠ كما سبق ذكره •

وفى الكونغو ، حيث أهم مشاريع التوطين ، كان اللاجئون أساسا مركزين فى منطقة الكيفو KIVO الوسطى والشمالية ، وقد استفادوا من مساعدات كل من مكتب المندوب السامى ومنظمة الصليب الاحمر • ولما كانت هذه الاخيرة لا تستطيع بحكم طبيعتها الاستمرار فى الاشراف على التوطين الريفى ، فقد تولته منظمة العمل الدولية ، كما عاونت فى المشروع هيئة اليونسكو ومنظمة الاغذية والزراعة • وقد قامت السلطات المحلية بجلب المساعدات ، وتكونت مجالس فنيين باشراف المنظمات الدولية وبمساعدة رؤساء القبائل - الزعماء التقليديين — فى المنطقة . كما قدمت بعض المساعدات من البعثات التبشيرية وبخاصة البعثات السويدية والنرويجية • وشرعت تبنى المدارس وأحضر لها المدرسون ، وبدأت تنمية المنطقة الريفية وجلبت لها الالات والمعدات • وقد استفاد اصحاب البلد ، أى اهالى المنطقة الاصليين ، من ادخال الالات وتنمية المنطقة • والمناطق المختارة لهذا الادماج الريفى بها ١٥,٠٠٠ لاجىء و١٣ الف مواطن • كما ان امتداد المشروع للداخل ، كما هو مخطط له ، يشمل ايضا نحو ٢٠ الف لاجىء • والهدف المباشر للمشروع هو ادماج اللاجئين فى الدائرة الاقتصادية المحلية • وقد قدر المشروع ٤٠٢ الف دولار ، وبالاضافة الى ذلك اضاف مكتب المندوب السامى اعتمادات بنحو ١٩٨ ألف دولار • وقد تم فى المنطقة انشاء هيئة للتنمية الريفية عين لها رئيس ، وتتولى السلطة بمساعدة الهيئات الدولية • ولكن الاضطرابات ما لبثت أن اندلعت فى المنطقة سنة ١٩٦٤ وانتشرت الى منطقة اللاجئين وقتل نتيجتها رئيس المشروع وكذلك المشرف الاقليمى للاجئين المعين من قبل المندوب السامى عندما حاولا تهدئة الموقف • وعلى أثر ذلك توقف تنفيذ المشروع مؤقتا ، كما قررت حكومة الكونغو - كينشاسا طرد الاجانب - اللاجئين - ووضع ممتلكاتهم تحت الحراسة فى المنطقة • ومع ان هذا الاجراء لم ينفذ ، الا ان بعض اللاجئين لجأوا الى اوغندا • واخيرا فى سنة ١٩٦٦ حفظ قرار الطرد ، وبدأ الاستمرار فى تنفيذ المشروع وتوسيعه • وقد جاء فى آخر تقارير مكتب المندوب السامى سنة ١٩٧٠ انه قارب على الانتهاء •

أما فى بوروندى فقد انفق مكتب المندوب السامى نحو ٢٠٠ الف دولار للتنمية الخاصة بادماج اللاجئين الروانديين هناك وتمثل سنة ١٩٦٨ نهاية المساعدات المالية المباشرة من الامم المتحدة لمشروع اقرار اللاجئين وتوطينهم •

ب - لاجئو جنوب السودان : ومشكلة جنوب السودان معروفة لدينا ، وهى مشكلة اوجدها الاستعمار البريطانى بتأكيد الاختلافات بين الاغلبية العربية المسلمة فى الشمال والاقلية النجروية التى تعتنق المسيحية والاسلام والديانات التقليدية فى الجنوب • وكلنا يعلم النشاط البريطانى فى الجنوب قبل استقلال السودان سنة ١٩٥٦ والنشاط الهدام للبعثات التبشيرية التى استترت وراء الدين لبث الفرقة السياسية بين الشمال والجنوب • ويدعى زعماء الانشقاق على الحكومة والشمال بانه من الناحية الاجتماعية فان العلاقة بينهم وبين الشمال عودة للعبودية ، وان الهدف - كما يدعوه - هو القضاء على المسيحية فى الجنوب ، وأن موارد الجنوب - لاسباب سياسية لا فنية - غير مستغلة جيدا[١] •

أما عن وضع اللاجئين السودانيين ، فيختلف من دولة لاخرى ، وان كان الاتجاه العام نحو توطينهم توطينا منتظما مع فتح باب العودة للوطن

للراغبين فى ذلك • فمثلا فى جمهورية افريقيا الوسطى ، استقر لاجئو جنوب السودان بدائيا فى بامبوتى التى لا تبعد اكثر من ثلاث كيلو مترات عن الحدود السودانية • ولم يتم ذلك الا بعد عدة حوادث على الحدود وبعد ضغط من الحكومة السودانية على حكومة جمهورية افريقيا الوسطى قررت اتباع حل التوطين المنتظم بنقل اللاجئين السودانيين الى الداخل لنحو ٢٠٠ كم الى مبوكى• وقد انشئت فيها منطقة توطين ريفى، وذلك باسهام السلطات المحلية ومساعدة منظمة الصليب الاحمر الدولية ومكتب تنمية الانتاج الزراعى• وقد اصبح بها بالفعل سنة ١٩٦٨ تسعة آلاف لاجىء ، بينما بقى عدد مساو تقريبا فى بامبوتى يعملون فى الزراعة ويرفضون الانتقال للمناطق الجديدة فى مبوكى• وذهب بعضهم الى الكونغو ـ كينشاسا بينما ذهب جزء آخر الى ادغال افريقيا الوسطى •

وقد خصص مكتب المندوب السامى مبلغ ٥٢٠ الف دولار سنة ١٩٦٧ و٦٠٠ الف سنة ١٩٦٨ لمشروع التوطين الريفى هذا فى مبوكى • يضاف الى هذا المبلغ اسهام منظمة الصليب الاحمر .وفى هذا العام انفق مكتب المندوب السامى ٢٠٠ الف دولار لتعزيز هذا المشروع •

أما فى الكونغو ـ كينشاسا فقد استوطن اللاجئون السودانيون، ويبلغ عددهم نحو ٤٠ ألف ، بالقرب من الحدود السودانية ، ولكن الحكومة هناك قررت نقلهم الى الداخل • وفى هذا طلبت مساعدة مكتب المندوب السامى للقيام بوضع مشروع التوطين المنظم . وبالفعل رحب المكتب بالمشروع وخصص له مبلغ ٣٥٠ ألف دولار فى سنة ١٩٦٨ • ويستفيد اللاجئون من برنامج المساعدة الذى تتولاه البعثات الدينية والذى يسهم فيه مكتب المندوب السامى بمبلغ ٥٠ ألف دولار •

وفى اوغندا ، وفى السنوات الاخيرة ، تدفق اللاجئون السودانيون فى جماعات من عدة آلاف فى بعض الاحيان حتى وصلوا الى أكثر من ٧٠ ألف لاجىء • ومن ثم دعته الحال باستمرار اعادة النظر فى مشروع التوطين الذى أقامته الحكومة بالمساعدة المالية من مكتب المندوب السامى التى ارتفعت الى ١٧٠ الف دولار سنة ١٩٦٧ و٧٠ ألف دولار سنة ١٩٦٨ • وهناك ٤ مناطق للتوطين فى اوغندا للاجئين السودانيين فى الشمال والشرق تتضمن نحو ١٤ ألف لاجىء •

أما اثيوبيا فلم تستجب فى بادىء الامر لنداء مكتب المندوب السامى لتوطين العشرين ألف لاجىء سودانى بها توطينا منتظما • ويتركز اللاجئون السودانيون فى منطقة « جامبيلا » القريبة من الحدود وقد خصص مكتب المندوب السامى مبلغ ٦٤٩ ألف دولار فى سنة ١٩٧٠ لتحسين أحوال هؤلاء اللاجئين وتوطينهم • وتم هذا بموجب اتفاقية وقعت مؤخرا فى يونيو سنة ١٩٧٠ •

هذا وعلى خلاف الوضع بالنسبة لرواندا ، فان حكومة السودان تشجع عودة اللاجئين للوطن • وقد أكدت منظمة الوحدة الافريقية أن العودة للوطن تعتبر أحسن الحلول بالنسبة للاجئين السودانيين • وفى مؤتمر أديس أبابا فى نوفمبر سنة ١٩٦٧ الخاص بمشكلة اللاجئين الافريقيين ، لم يشر فقط الى أن هذا هو الحل الامثل لحل مشكلة اللاجئين السودانيين حلا جذريا ، حيث لا يوجد سبب حقيقى لهجرتهم ، كما ان الحكومة السودانية ترحب بعودتهم • بل أوصى أيضا بأن التسهيلات التى تعطى للاجئين فى دول الايواء ، فيما يتعلق بتوطينهم ، يجب أن تعطى فى دولة الاصل للاجئين الذين يختارون العودة اليها ، أى الاسهام من جانب المنظمات الدولية المعنية بمشاكل اللاجئين فى اعادة توطين اللاجئين فى دولة الاصل بعد عودتهم اليها • وقد تقدم وفد السودان بهذين الاقتراحين الجديدين فى طبيعتهما بالنسبة لمشكلة اللاجئين الافريقيين . واوضحت السودان ان الاختيار المعطى للاجئين ليس متعادلا ، حيث أنه فى دولة الايواء يمكنهم الاستفادة من كافة الخدمات التى تقوم بها البرامج الخاصة بالتوطين الريفى ، بينما دولة الاصل لا يمكنها ، بدون مساعدة من جانب الجماعة الدولية ، تقديم خدمات مماثلة لهؤلاء الذين يختارون العودة •

ومع أن هذا الحل يعتبر أحسن الحلول ، الا أن عدد الذين يختارون العودة ما زال ضئيلا • ولكن من ناحية اخرى فان سياسة حكومة السودان تقوم

على سرعة استيعاب (ادماج) الجنوب فى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، ومحاولة كسب ثقة الاهالى بتوزيع الاراضى فى جزيرة آبا عليهم ، والبدء فى تنفيذ مشروع لتنمية الجنوب (يحتاج تنفيذه لعشر سنوات) ووعد اللواء جعفر نميرى باعطاء الاستقلال الذاتى للمنطقة ، كلها أولئك عوامل تسهم فى تهدئة الوضع فى الجنوب وفى القضاء على الاوهام التى من أجلها هاجر الالاف . والمشكلة التى تواجه الحكومة فى الجنوب حاليا فى محاولة تنفيذ مشروعات التنمية هى نقص الايدى العاملة . ولا مراء أن استجابة الجماعة الدولية لمساعدة السودان فى مشروع التنمية فى الجنوب يسهم فى انجاح المشروع . وبمرور الوقت ستحل مشكلة اللاجئين السودانيين مع استمرار الحكومة فى هذه السياسة بعودة الغالبية للوطن .

جـ ـ مشكلة لاجئى الكونغو : وقد بدأت أولى موجات الالتجاء للخارج قبل خروج البلجيكيين من الكونغو بحصوله على استقلاله . وكان من هؤلاء اللاجئين على وجه الخصوص المرتبطون بالسلطة الاستعمارية خوفا مما قد يلحق بهم من الوطنيين بعد الاستقلال . أما الموجة الاهم فكانت على اثر أحداث الكونغو سنة ١٩٦٤ فقد اتجه بعض اللاجئين نحو جمهورية أفريقيا الوسطى حيث منحوا حق الايواء ، أما الغالبية فقد اتجهت صوب بوروندى وأوغندا والسودان وتنزانيا . وقد قدر عدد اللاجئين الكونغوليين أساسا بمائة ألف لاجىء . وقد استوعب هؤلاء الموجودون فى تنزانيا وأوغندا والى حد ما بوروندى بسهولة، نتيجة لاصلهم المشترك مع السكان الاصليين .

وبعد تهدئة الوضع وانتهاء أزمة الكونغو ، عاد الكثيرون لدولة الاصل ، ولكن بعضهم ما زال غير راغب فى العودة ، بعد أن تعددت التغييرات الحكومية والانقلابات العسكرية منذ الاستقلال،كما أن بعضهم نفته الحكومة ، وبالتالى لا يمكنه العودة حاليا على الاقل .

وقد شهدت سنة ١٩٦٨ خروج عدد آخر من اللاجئين بعد أحداث ثورة المرتزقة فى الكونغو واتجه هؤلاء الى رواندا .

د ـ مشاكل متفرقة : بالاضافة الى ما تقدم سرده من مشاكل رئيسية ، هناك بعض جماعات من لاجئى الدول المستقلة مثل نحو ٥٠ الف لاجىء من نيجيريا من الاقليم الشرقى الذى حاول الانشقاق والذى عرف باسم بيافرا بعد الحرب الاهلية بها ، وهم يوجدون خاصة فى غينيا الاستوائية وغرب أفريقيا . وعلى الرغم من عودة الكثير من اللاجئين بعد القضاء على حركة الانشقاق وتأكيد سلطة حكومة الاتحاد ، الا أن هؤلاء ما زالوا لا يرغبون فى العودة . وقد خصص مكتب المندوب السامى ١٠٠ ألف دولار سنة ١٩٧٠ ينفق فى خصائص اللاجئين وهناك أيضا نحو ٣١ ألف لاجىء من أثيوبيا فى السودان أنشئت مشاريع لتوطينهم ، خاصة فى كال النحال [المقاطعة الاستوائية] وخصص لذلك من قبل مكتب المندوب السامى مبلغ ٤٢٠ الف دولار فى ميزانية سنة ١٩٧٠ . كما أن هناك نحو ١٥ ألف لاجىء من زامبيا يتركزون اساسا فى منطقة كاتنجا بالكونغو ـ كينشاسا حيث ينتمون لنفس الجماعات هناك ،كما يوجد نحو نفس هذا العدد على وجه الخصوص من لاجئى جنوب أفريقيا وناميبيا ويتركز الكثيرون فى بوتسوانا . أما فى الجمهورية العربية المتحدة ، فهناك لاجئون أفريقيون متفرقون وقد خصص للاجئين فى ج . ع . م . عامة من قبل مكتب المندوب السامى مبلغ ٤٣ الف دولار فى ميزانية سنة ١٩٧٠ وان كان من الملاحظ ان هذا المبلغ يخصص أيضا لجماعات أخرى من اللاجئين فى ج . ع . م . كالارمن .

٣ ـ مشكلة اللاجئين المثقفين السياسيين :

ان المشكلة ، كما تناولناها ، تتعلق بالغالبية العظمى من اللاجئين . وقد أسهمت المنظمات الدولية ، وعلى وجه الخصوص مكتب المندوب السامى وكذلك دول الايواء المختلفة ، فى توطينهم وحل مشاكلهم . ولكن هناك مشكلة تتعلق بالاقلية النشيطة من اللاجئين من المثقفين الذين يعملون بالنشاط السياسى وينظمون حركات التحرير فى الخارج ، سواء أكانوا من لاجئى الدول المستقلة أو المناطق التى مازالت تحت حكم الاقلية البيضاء فى جنوب افريقيا (أى المناطق التى ما زالت تحت الحكم البرتغالى وجنوب أفريقيا وروديسيا) .

ومن الطبيعى أن مكتب المندوب السامى لايدخل فى نطاقه الاشراف على هذه الاقلية النشيطة سياسيا، لان عمله يهدف الى معالجة مشكلة اللاجئين كمشكلة انسانية واجتماعية لا سياسية • وتجدر الاشارة الى أن لائحة اللاجئين الافريقيين التى وضعتها منظمة الوحدة الافريقية سنة ١٩٦٩ تختلف عن اللائحة الدولية للاجئين التى وضعت سنة ١٩٥١ والتى يسير على هديها مكتب مندوب الامم المتحدة السامى لشئون اللاجئين، حيث ادخلت اللائحة الافريقية ضمن تعريف اللاجئين من يعمل بالنشاط السياسى • بل أنها وضعت خاصة لتشمل هؤلاء، باعتبارهم ظاهرة هامة فى مشكلة اللاجئين الافريقيين لا يجب اغفالها، وان كانت قصرته على النشاط السياسى الموجه ضد بقايا الاستعمار فى أفريقيا وليس ضد الدول الافريقية المستقلة •

والامثلة عديدة على تنظيمات أنشأها اللاجئون السياسيون فى الخارج وتعمل بنشاط، من ذلك الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (مبالا) والحزب الافريقى لاستقلال غينيا والرأس الاخضر (بايجك) وجبهة تحرير موزمبيق [فريليمو] واللجنة الثورية لموزمبيق (كوريمو) • وهناك أيضا تنظيمات خاصة بجنوب افريقيا مثل اومكونتو المرتبطة بالمجلس القومى الافريقى وبوبو المرتبطة بالحزب المنافس له وهو مجلس الوحدة الافريقية ومنظمة شعب جنوب غرب أفريقيا (سوابو) والاتحاد الوطنى لجنوب غرب أفريقيا (سوانو) • اما تلك الخاصة بروديسيا فأهمها : الاتحاد الافريقى لشعب زمبابوى [زابو] والاتحاد الوطنى الافريقى لزمبابوى (زابو) • وهناك أيضا وغيرها من تنظيمات اللاجئين من دول مستقلة •

ومشكلة المثقفين اللاجئين من المناطق التى ما زالت تحت حكم الاقلية البيضاء أبسط من تلك التى يواجهها الطبيعة من اللاجئين من الدول الافريقية المستقلة • فهم يستخدمون فى منظمات وحركات التحرير، والبعض فى التنظيمات شبه العسكرية التى تعد للمقاومة المسلحة، بينما البعض يبعثون لدراسات ادارية وغيرها لاعداد انفسهم لتولى مسئولية الادارة فى البلاد فى المستقبل عند الاستقلال • والمشكلة التى تواجه هؤلاء اللاجئين هى مشكلة مالية خاصة بتمويل حركات التحرير، بالمساعدة التى يحصلون عليها من منظمة الوحدة الافريقية ضئيلة • وهناك من يحصل على مساعدات من دول اجنبية أهمها الصين والاتحاد السوفيتى • أما عن الدول الافريقية فبعضها يقدم المساعدات لبعض من هذه الحركات التحررية، سواء عن طريق الايواء أو تمويل حركات التحرير • فتنزانيا تساعد جبهة تحرير موزمبيق والاتحاد الوطنى الافريقى لزمبابوى • اما الكونغو — برازافيل فتساعد الحركة الشعبية لتحرير أنجولا، وغينيا تساعد الحرب الافريقى لاستقلال غينيا والرأس الاخضر الخاص بتحرير غينيا — بيسو • أما زامبيا فتساعد الحركة الشعبية لتحرير أنجولا والاتحاد الافريقى لشعب زمبابوى • والجزائر تساعد معظم الحركات الافريقية • ونفس الامر بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة التى كانت دائما ملجأ للحركات التحررية فى أفريقيا، حيث تضم « الرابطة الافريقية » بالقاهرة ممثلى حركات التحرير الافريقية •

أما عن اللاجئين المثقفين من الدول الافريقية المستقلة فمشكلتهم أعقد • فالتنظيمات السياسية التى ينتمون اليها غالبا مالا ترحب دول الايواء بنشاطها حفاظا على العلاقات مع دول الاصل • ويتوقف الوضع تجاههم على درجة العلاقات بين الدولتين وما يطرأ عليها من تغيير • أما عن الوظائف التى من الممكن أن يشغلوها فى دولة الايواء، أى المؤهلين لها، فهى محجوزة لمواطنى الدولة غالبا، والبعض يعمل فى النواحى الادارية والتعليمية لجماعة اللاجئين ومشروعات توطينهم • وقد أوصت بعض الدول الافريقية فى مؤتمر اللاجئين الافريقيين السابق الاشارة اليه والذى عقد فى أديس أبابا سنة ١٩٦٧ بانشاء مكتب لتعليم اللاجئين الافريقيين وتشغيلهم، على ان يعمل فى نطاق السكرتارية العامة لمنظمة الوحدة الافريقية، وهو يهدف الى اتاحة الفرص للطلبة من اللاجئين لتلقى تعليمهم فى الدول الافريقية المختلفة وتشغيل ذوى الكفاءة الفنية من اللاجئين • وقد تم بالفعل انشاء هذا المكتب سنة ١٩٦٧ وبلغت ميزانيته ١١٣ الف دولار سنة ١٩٧٠ تدفعها على وجه الخصوص الدول الاسكندنافية •

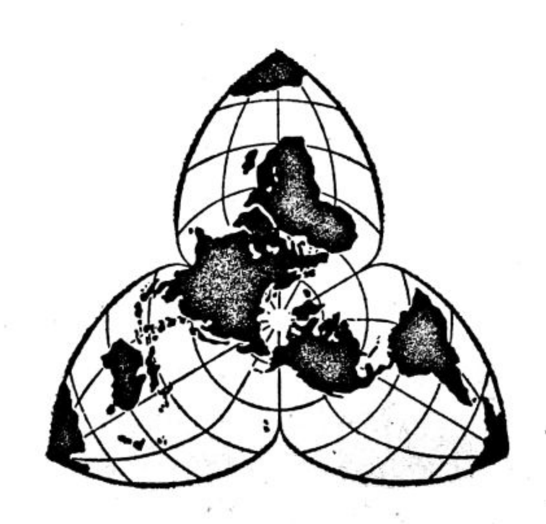


ومما تجدر ملاحظته أخيرا أن مشكلة اللاجئين فى أفريقيا عامة تسبب مشاكل لكل من دولة الاصل - حيث الدول الافريقية تعانى أساسا من نقص الايدى العاملة - ولدولة الايواء ، فيما يتعلق بتوطينهم وادماجهم فى الدائرة الاقتصادية والسياسية ٠

على أنه مما يثلج الصدور أن مشكلات اللاجئين من الدول المستقلة تناقش بحرية بين الدول الافريقية ، مما يسهل حل المشكلة ولا يخلق وضع توتر بين دولتى الاصل والايواء ويسهل عملية التوطين ٠ فالحساسية التقليدية فيما يتعلق بالكلام عن مشكلة اللاجئين وحلها بين دولتى الاصل والايواء غير موجودة فى افريقيا تقريبا ٠ فمنذ سنوات عندما كانت المشكلة مركزة فى أوروبا ومتعلقة باللاجئين من الدول الشرقية الى الغربية ، كان من غير المتصور عقد اجتماعات بين دول الاصل ودول الايواء للبحث عن الوسائل المناسبة لحل المشكلة ٠ كما كان خياليا بالنسبة لمكتب المندوب السامى للاجئين أن يفكر فى زيارة عواصم دول الاصل لهذا الغرض ٠ أما فى أفريقيا فالعكس صحيح ، خاصة فيما يتعلق بموقف الحكومة السودانية من مشكلة اللاجئين السودانيين ٠ ومكتب مندوب الامم المتحدة لشئون اللاجئين يتعاون تعاونا وثيقا مع دول الاصل التى تؤيده فى الجمعية العامة للامم المتحدة مع حث الدول المختلفة على زيادة معوناتها لمشروعاته من أجل توطين اللاجئين وحل مشاكلهم ٠

كما أنه مما يقابل بالغبطة أن المشكلة القائمة حاليا بالنسبة لما لا يقل عن نصف اللاجئين الافريقيين - وهم لاجئو المناطق الواقعة تحت الاستعمار البرتغالى - ستنتهى حتما بالاستقلال ٠

د٠ حورية مجاهد



تقارير

مسقط وعمان والتطورات السياسية الأخيرة

أُعلن في مسقط في اواخر شهر يوليو الماضي عن عزل سعيد بن تيمور سلطان مسقط وعمان ، في انقلاب مسلح ، وقد اعلن ابنه قابوس توليه زمام الحكم بعد ساعات من وصول والده المخلوع الى لندن . وقد قام بتنفيذ الانقلاب الحرس الخاص الذى يتألف من قبيلة الحواسنة التى كانت تعارض بشدة بقاء قابوس سجينا بصورة فعلية منذ عودته من بريطانيا التى تلقى فيها علومه ، وكان والده قد سجنه بعد أن اتهمه بالدعوة لاراء ثورية . ولم يكن انقلاب مسقط وعمان أمرا مفاجئا ، بل كان متوقع الحدوث . ويرجع ذلك الى السياسة المحافظة التى تتسم بالرجعية الشديدة التى دأب السلطان السابق على اتباعها والتى لم تعد مسايرة لتطورات المنطقة . وقد اشارت بعض التعليقات فى الصحافة البريطانية الى توقع حدوث تغير فى الحكم فى مسقط قبل وقوع الانقلاب الاخير ، حيث أوردت ان شركات البترول اصبحت تفضل حاكما عصريا على رجل أوتوقراطى ، واذا لم يغير سعيد بن تيمور أسلوبه ، فقد يلقى عما قريب مصير الشيخ شخبوط .

ومن الملاحظ أن ردود الفعل لدى بريطانيا والدوائر الصحفية البريطانية أوضحت عدم معارضة بريطانيا لهذا الاتجاه ، اذ اعتبرت ان ما حدث من شأنه أن يزيد الاستقرار فى مسقط وعمان . وبالرغم من أن بعض خبراء وزارة الخارجية البريطانية قد اشاروا الى أنهم لا يتوقعون أن تكون سياسة قابوس متفقة تماما مع سياسة بريطانيا ، الا أنهم يدركون أن تسلمه الحكم هو أهون الشرين ، فقد كان بقاء سعيد بن تيمور كفيلا باثارة المشاكل أمام السياسة البريطانية .

واذا كانت التطورات الحالية فى مسقط وعمان تقع بعد فترة طويلة من العزلة والجمود الذى اقتضته مصلحة بريطانيا فى هذه المنطقة ، فان ما حدث الان يرتبط بالموقف فى الخليج العربى بصفة عامة فى ضوء التكامل الذى يربط بين أجزاء هذه المنطقة ، هذا التكامل الذى لاشك فيه تاريخيا وجغرافيا واقتصاديا . ولتفهم التطورات الاخيرة فى المنطقة خاصة فى مسقط وعمان ، فاننا سنلقى نظرة جغرافية وتاريخية عليها وعلى سياسة بريطانيا ازاءها .

وصف جغرافى للمنطقة

الى الشرق والجنوب الشرقى من شبه جزيرة العرب ، يقع خليجان كبيران هما : خليج عمان والخليج العربى ، تقوم على سواحلهما مدن هامة ، ورؤوس وخلجان فرعية ومضائق وجزر وأشباه جزر . وقد كانت - ومازال - لهذه المنطقة خطورتها فى التاريخ ، فهى مرافىء تجارية ، ومواقع استراتيجية وعسكرية ، وعلى أطراف صحاريها وتحت سطح مياهها توجد كنوز معدنية أهمها فى الوقت الحاضر البترول ، وهى الى جانب هذا وذلك تقع فى أحد ممرات الطرق العالمية الكبرى .

وقد بدأت أهمية بلدان الخليج العربى فى الظهور على مسرح الاحداث فى الاونة الاخيرة ، نظرا للتطورات الهائلة والسريعة التى تتعرض لها المنطقة خاصة فى النواحى السياسية . والخليج العربى يضم امارات ساحلية ارتبطت حياتها بالبحر ، وتأثرت بوضعها

الجغرافى تأثرا عميقا • وأهم الامارات فى هذه المنطقة : الكويت والبحرين وقطر ، تليها فى الاهمية مشيخات ساحل عمان التى تعرف بالمشيخات السبع وهى : أبو ظبى ودبى والشارقة والعجمان وأم القيوين رأس الخيمة والفجيرة ثم سلطنة مسقط وعمان .

وتمتد عمان مع امتداد الساحل الجنوبى الشرقى لشبه جزيرة العرب ، وتطل بذلك على الخليج العربى وخليج عمان والمحيط الهندى وبحر العرب • يحدها من الشمال الخليج العربى وشبه جزيرة قطر ، ومن الشرق خليج عمان ، ومن الجنوب المحيط الهندى وبحر العرب ومن الغرب المملكة العربية السعودية والربع الخالى .

وتتألف عمان من ثلاث مناطق سياسية ، لكل منطقة منها وضعها الخاص وهى : عمان الداخلية (الامامة) ، ومسقط وتوابعها ، والساحل المتصالح •

نبذة تاريخية :

تعرضت منطقة الخليج منذ القدم ـ شأنها شأن باقى الدول العربية الاخرى ـ الى الاطماع الاستعمارية والغزوات الاجنبية ، فقد واجهت غزو البرتغاليين ثم الهولنديين فالفرنسيين وأخيرا البريطانيين •

وقد اتجهت الاطماع البريطانية الى منطقة الخليج باعتبارها خط دفاع أمامى عن مستعمرة الهند ، وطريقا من طرق المواصلات الامبراطورية ، أى أنه كان وسيلة لخدمة مصالح بريطانيا .

وظلت بريطانيا تعمل بثبات على تدعيم نفوذها وسيطرتها على المشيخات العربية فجعلت من المقيم البريطانى فى المنطقة حاكما فعليا يفصل فى المنازعات بين الشيوخ ، ثم اتجهت الى ابرام المعاهدات المانعة مع حكام المنطقة ، والتى تقضى بالا يتنازلوا عن أية أراض ، والا يتعاقدوا مع اية حكومة أخرى غير الحكومة البريطانية ، حيث كانت بريطانيا تخشى من منافسة بعض القوى الاخرى لها فى المنطقة (المانيا وفرنسا) •

كما عملت بريطانيا على توطيد نفوذها فى مسقط وعمان ، بالتغلب على المقاومة العربية فى السواحل العمانية بمعاونة سلطان مسقط الذى ارتبط مع بريطانيا بسلسلة من المعاهدات والاتفاقات . الا أن الانجليز لم يتمكنوا من السيطرة على المناطق الداخلية (عمان) ففضلا عن وعورة المنطقة الجبلية والنفوذ الدينى المتغلغل فيها ، لم تجد بريطانيا مصلحة ملحة فى غزوها بعكس منطقة مسقط ومنطقة الساحل المتصالح .

ففى عام ١٨٣٩ وقعت بريطانيا معاهدة مع امام مسقط ، نصت على أن رعاياها يمنحون الحرية الكاملة فى الدخول والاقامة والمتاجرة فى أراضى سلطان مسقط •

وفى عام ١٨٥٤ تنازل السلطان لانجلترا ـ فى عهد الملكة فكتوريا ـ عن جزائر كوريا موريا .

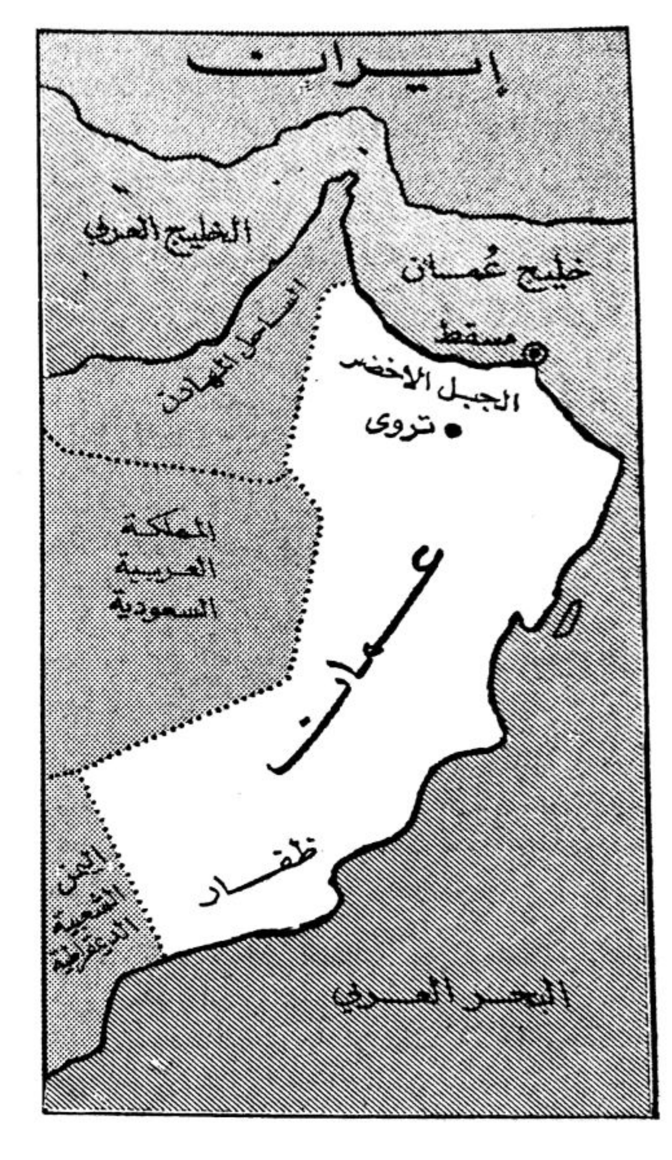
ولما اكتشف البترول فى المنطقة ، عقدت بريطانيا معاهدة مع السلطان للانفراد باحتكار انتاج الزيت فيها .

وهكذا تعددت المعاهدات بين بريطانيا وسلطان مسقط حتى بلغت فى حوالى قرنين من الزمان احدى وعشرين معاهدة حصلت بمقتضاها بريطانيا على امتيازات اقتصادية وسياسية .

وتقوم العلاقات الحالية بين مسقط وبريطانيا على أساس اتفاق عام ١٩٥١ ومدته عشر سنوات والذى تجدد العمل به فى عام ١٩٦١ ، بالاضافة الى اتفاق عام ١٩٥٧ الذى يتضمن أن تقدم بريطانيا معونتها العسكرية والاقتصادية والثقافية لمسقط على أساس أن يقابلها منح بريطانيا تسهيلات لاقامة قواعد عسكرية فى أراضى السلطان .وأهم قاعدة عسكرية لبريطانيا الان فى مسقط تقع فى جزيرة مصيره على الساحل الشرقى للسلطنة •

وقد أحكمت بريطانيا سيطرتها على هذه المناطق عن طريق المقيم العام والوكلاء السياسيين الذين كانوا يتبعونه ويتمتع هؤلاء الوكلاء بالسلطة المطلقة تحت ستار تقديم النصح والارشاد للحكام .

كما تحتفظ بريطانيا فى مسقط بفرقة انجليزية كمعاونة للسلطان فى تثبيت الاوضاع الداخلية ، هذا فضلا عن القوات التى تحتفظ بها فى قواعدها بالمنطقة •



واذا كانت بريطانيا قد أحكمت سيطرتها على مسقط ، فانه بالنسبة لامامة عمان استطاعت بريطانيا القضاء على الامامة فى بعض الفترات ، الا أنها عادت مرات أخرى الى الظهور ، وكافحت فى سبيل تأكيد سيادتها واستقلالها عن حكم سلطان مسقط • وتعد معاهدة السيب عام ١٩٢٠ الحجة القوية التى يستند اليها أهل عمان فى تأكيد سيادتهم واستقلالهم الذى اعترفت به بريطانيا فى هذه المعاهدة

وقد بدأت بريطانيا منذ عام ١٩٥٣ ـ على ضوء احساسها بأهمية المناطق الداخلية خاصة بعد اكتشاف البترول ـ فى تنفيذ سياسة جديدة فى المنطقة تهدف الى تأكيد اندماج مسقط وعمان ، وقدمت المساعدات العسكرية لسلطان مسقط الذى قام بالقضاء على الامامة فى عمان ، وفى تلك الفترة احتلت بريطانيا واحة البوريمى باسم شيخ ابى ظبى •

وقد عرضت القضية العمانية على الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن ، الا أنه لم يصدر بشأنها قرار حاسم بالرغم من المجهودات الكبيرة التى قامت بها دول الجامعة العربية لدعم كفاح عمان ماديا ومعنويا •

المصالح البترولية البريطانية :

وقف البريطانيون فى وجه جميع مظاهر التسلل الاقتصادى او اليأس الذى ارادت الدول الاخرى ان تمارسه فى المنطقة • وكان طبيعيا تبعا لذلك أن تحاول بريطانيا الاستئثار باستغلال ثروة النفط • وبالفعل عقدت اتفاقات مع معظم الحكام العرب ، يتعهدون بمقتضاها بألا يسمحوا لشركات غير بريطانية بالتنقيب عن البترول فى أراضيهم الا بموافقة الحكومة البريطانية •

وقد أقر سلطان مسقط فى عام ١٩٣٢ بألا يستغل آبار الزيت ، وألا يمنح امتيازات البحث عنه بغير استشارة الممثل البريطانى ، وقد قامت الشركات البريطانية باحتكار ذلك .

وفى يوليو عام ١٩٥٣ منح امتياز البحث عن الزيت فى منطقة (ظفار) لشركة انجليزية أيضا فى فترة امتياز طويلة (ينتهى امتياز الزيت فى مسقط وعمان عام ٢٠١٢) .

والبحث عن البترول فى مسقط وعمان صادفته صعوبات كثيرة أمكن التغلب عليها بمرور الوقت .

ففيما بين عامى ١٩٥٦ ـ ١٩٦٠ أنفقت شركات البترول العالمية حوالى ١٢ مليون دولار فى البحث وفى حفر أربعة آبار فى المنطقة الجنوبية الداخلية ، وقد أمكنها فعلا اكتشاف البترول فى هذه الفترة ، ولكن بكميات لا تسمح بالانتاج على أسس تجارية •

ولقد كان البحث غير المجدى فى منطقة الفهود هو الذى أشاع عدم التأكد من وجود البترول فى السلطنة ، ولكن تم بعد ذلك اكتشاف البترول فى ييبال على بعد ٣٧ ميلا جهة الغرب من الفهود ، وفى ناتيه على بعد ٢٥ ميلا جهة الشرق .



وقد تم انتاج البترول فى هذه المنطقة بصورة سريعة وملحوظة منذ عام ١٩٦٧ نظرا للفترة التى اوقف خلالها ضخ البترول من منطقة الخليج ، وغلق قناة السويس ، هذا الى جانب الحرب الاهلية فى نيجيريا ، بما أجبر مجموعة امتياز شل دبرتيش بتروليوم على زيادة انتاجها من البترول فى مسقط التى لم تلتزم بايقاف الضخ خلال حرب يونيو ١٩٦٧ .

وقد أدت العوامل السابقة الى توجيه النظر الى أهمية استغلال بترول مسقط وعمان . ففى حين كان معدل الانتاج فى عام ١٩٦٨ : ٢٤٠ الفبرميل فى اليوم ، أصبح فى بداية ١٩٦٩ يقدر بحوالى ٣٠٠ ألف برميل فى اليوم (أى حوالى ١٥ مليون طن فى السنة) كما يتوقع الخبراء معدلايصل بين ٣٠٠ ، ٣٥٠ الف برميل يوميا فى السنوات المقبلة

كذلك يجرى البحث عن البترول بكميات تجارية فى منطقة (لكوير) بالقرب من حدود أبى ظبى ، كما قامت شركة البترول العالمية IPC بحفر آبار فىبعض المناطق [عفار ، وغابةوحايمة]، وأعطى امتياز آخر لمنظمة اتحاد البترول IPDO ظفار على حدود جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية .

وقد منحت شركة البترول الالمانية (ونترشال) امتيازا للبحث عن البترول تحت سطح البحر فى مساحة ٣٥٠ ميلا بطول السلطنة على ساحل عمان ، وبدأت أول عملية حفر عام ١٩٦٨ ، وما زال العمل مستمرا الا أنه لم يتم بعد الانتاج بصفة تجارية .

ويصدر بترول مسقط وعمان عن طريق ميناء الفحال ، ويمكن فى هذا الميناء تحميل ناقلات بترول بمعدل يزيد عن ستة آلافطن فى الساعة .

وقد ارتفعت العوائد المالية التى تعود على السلطنة من البترول من ٨ ملايين دولار عام ١٩٦٧ الى ٢٤ مليون عام ١٩٦٨ والى اكثر من ٣٠ مليون عام ١٩٦٩ . وقد بلغ دخل مسقط من النفط هذا العام حوالى ٨٠ مليون دولار ، ويقدر خبراء البترول أن هذا المبلغ سيتضاعف خلال عامين . ويعد هذا الرقم كبيرا جدا اذا قيس بموارد السلطنة قبل اكتشاف البترول فيها والتى كانت حوالى مليون جنيه فقط تدفعها بريطانيا ايجارا للمعسكرات وللتنمية فى المشروعات المحدودة .

ومن ناحية اخرى ، فان احتياطى آبار المنطقة الذى يقدر بحوالى ٢٠٠ مليون برميل ، يعد عاملا هاما فى اضفاء أهمية كبيرة على المنطقة ، سواء بالنسبة للمصالح والتحركات الغربية فيها ، او بالنسبة لمستقبل المنطقة بصورة عامة .

بريطانيا تعيد تنسيق سياستها فى منطقة الخليج العربى :

اتبعت بريطانيا فى فترة استعمارها للخليج سياسة فرق تسد ، فقسمته الى وحدات سياسية متناثرة ، وجعلت لكل وحدة حكما مستقلا ، كما أوجدت لكل ادارة ملحقات تابعة لها بعيدة كل البعد عنها ، حتى أصبحت المنازعات بين الامارات ودسائس السياسة البريطانيةفى المنطقة تشكل اهم خطوط تاريخها الحديث .

وقد شهدت منطقة الخليج العربى فى الفترة الاخيرة تطورات سياسية واسعة نتيجة لبروز حركة التحرر الوطنى فى هذه المنطقة (عدن ، عمان ، الخليج) وارتباطه بحركة القومية العربية ، فضلا عن الصحو الثورى الذى عم آسيا وافريقيا بصفة عامة .. كل هذا أدى ببريطانيا الى محاولة اعادة تنسيق سياستها تجاه منطقة الخليج .

وعلى ضوء ما سبق ، عملت بريطانيا على المبادرة بالاشتراك بصورة أو بأخرى فى تقدير مستقبل الاوضاع السياسية للمنطقة ، ترتيبا على ضوء احساسها بأهمية هذه المنطقة وتفاعل التيارات العربية فيها ، فضلا عن رغبتها فى تأمين هذه المصالح فىمواجهة تحركات القوىالاخرى فى المنطقة .

وقد وضح ذلك فى السياسة التى اتبعتها بريطانيا فى منطقة الخليج ، اذ اقترحت انشاء اتحاد بين امارات الخليج يكون فى حقيقة أمره مؤمنا للمصالح البريطانية بصفة أساسية ، رغم واجهته الشكلية كاتحاد يخدم مصالح المنطقة . وقد تعثر هذا الاتحاد فى خطواته الاولى نظرا لاختلاف الحكام على بعض النقاط الحساسة ، مما

أدى الى تأجيل الاجتماع الذى كان مقررا عقده فى أكتوبر الماضى لاجل لم يحدد بعد •

وقد اتخذت بريطانيا قرارا — فى فترة حكومة العمال السابقة — يقضى بضرورة انهاء الوجود العسكرى البريطانى شرقى السويس على أن يتم ذلك فى نهاية عام ١٩٧١ ، وقد اتخذت بريطانيا قرارها هذا لا عن رغبة فى الانسحاب ذاته ولكن اضطرارا اليه ، وابتدات فى تنفيذ ترتيباتها الخاصة بذلك ، وقام « ويليام لوس » المبعوث البريطانى بجولة فى منطقة الخليج وفى الدول المحيطة بالمنطقة لاستطلاع الاراء بشأن هذا الانسحاب ، وأوصى لوس فى تقريره الذى قدمه للحكومة البريطانية — على ضوء زيارته للخليج — بضرورة التزام حكومة المحافظين الراهنة بتنفيذ قرار حكومة العمال السابقة • والمعروف أن الجمهورية العربية المتحدة وكذلك الكويت والسعودية وبعض دول اتحاد امارات الخليج تعارض فى بقاء الوجود البريطانى فى المنطقة ، وتنادى بمنح شعوبها حق تقرير المصير •

الا أن الفترة الاخيرة شهدت تغيرا فى السياسة البريطانية فى المنطقة ... تغيرا يشكل تراجعا عن الانسحاب ، فقد ألغى هيث قرار ويلسون بسحب القوات البريطانية من شرقى السويس •

وقد أشار الكتاب الابيض الذى صدر عن حكومة المحافظين فى أواخر أكتوبر الماضى بأن بريطانيا تنوى تأجيل الانسحاب من هذه المناطق ، وتدعيم قواتها العسكرية فيها .

ويكشف هذا التحرك البريطانى الاخير عن محاولة بريطانيا تأكيد وجودها الفعلى فى شرقى السويس خدمة لمصالحها بصفة خاصة ، وللمصالح الغربية بصفة عامة ، فى ضوء الاحساس بخطورة تحركات القوى الاخرى التى تزايد تاثيرها فى الفترة الراهنة •

وعلى ضوء ما سبق ، فان التطورات التى شهدتها المنطقة بصفة عامة ، والتطورات الاخرى الخاصة بمسقط وعمان — بعد الانقلاب الاخير — يرتبط بالصراع على المصالح فى المنطقة •

ففى الجانب العربى ، يرتبط الوضع فى الخليج ، وفى مسقط وعمان ، بالمصلحة العربية بصفة عامة والتى تقضى بضرورة تصفية الاستعمار وازالة الوجود الاجنبى وتصفية قواعده فى العالم العربى ، نظرا لان هذه المنطقة تعد الوحيدة التى مازال بها وجود غربى فى الوطن العربى •

ومن ناحية اخرى ، ترتبط المصلحة العربية بضرورة استعادة الثروات الوطنية وتوجيهها لصالح الشعب العربى فى هذه المناطق •

وفى مقابل ذلك ، فانه من زاوية المصالح الغربية ، نلاحظ أنه اذا كانت هذه المنطقة فى الماضى وسيلة لغاية (وسيلة لحماية مصالح الامبراطورية البريطانية ولتامين مواصلاتها فى الهند) فان اهميتها لم تقل — من وجهة النظر البريطانية — بصورة كبيرة فى الفترة الحالية نظرا :

١ — لارتباطها بمصالح بريطانيا الاستراتيجية فى المنطقة ذاتها فى مواجهة الحركات التقدمية •

٢ — لان القواعد البريطانية فى الخليج تشكل جناحا عسكريا يؤمن التحرك البريطانى فى الخليج العربى وفى المحيط الهندى .

٣ — لاهميتها كطريق لمواصلات جنوب شرقى آسيا عبر رأس الرجاء الصالح ، وخاصة فى الاونة الراهنة نظرا لاستمرار اغلاق قناة السويس .

وقد أدى ذلك الى تراجع بريطانيا عن الانسحاب من هذه المناطق كما أشرنا منذ قليل .

واذا كانت مسقط وعمان قد ظلتا فى عزلة مفروضة عليهما عن منطقة الخليج العربى ، وعزلة أخرى عن مسايرة التقدم الحديث ، فان قدرتهما على الاسهام بدور هام فى أحداث المنطقة وفى توفير التقدم لشعبها خاصة بعد التطورات السياسية فيهما ، لترتبط بمدى قدرتهما على ادراك ضرورة السير فى الاتجاهات التالية :

١ — حل مشكلة الوجود البريطانى فيهما بصورة تتفق مع التحرك العربى •

٢ — الخروج من نطاق العزلة السياسية عن الخليج العربى ، وايجاد صيغة ملائمة للتعاون الوطنى فى هذه المنطقة •

٣ — حل المشاكل السياسية الداخلية ، ومحاولة علاج الحساسية التى نتجت عن ضم عمان بالقوة الى مسقط •

٤ — استغلال الامكانيات الوطنية فى الخروج من العزلة واللحاق بركب التقدم الحديث •

علية السيسى

تقارير

شيلى واليسار الجديد فى أمريكا اللاتينية

اجتمع برلمان شيلى فى ٢٤ اكتوبر ١٩٧٠ فى جلسة غير عادية من أجل تحديد اسم الرئيس الذى سيخلف السنيور ادوارد فراى زعيم الحزب الديمقراطى المسيحى والذى تولى السلطة فى شيلى منذ عام ١٩٦٤ . وقد أسفرت الجلسة التى عقدها البرلمان على هيئة مؤتمر ، عن فوز السناتور سلفادور الليندى مرشح الجبهة الشعبية التى تمثل تحالف اليسار بأغلبية ١٥٣ صوتا ، مقابل ٣٥ صوتا حصل عليها جورج الليساندرى مرشح الحزب الوطنى ، وامتناع سبعة أعضاء عن التصويت . ويعد سلفادور الليندى خامس رئيس لجمهورية شيلى يصل الى السلطة عن طريق اقتراع يجريه البرلمان . ومن المعروف أن الليندى لم يحصل على الاغلبية المطلقة فى انتخابات الرئاسة التى جرت فى شهر سبتمبر الماضى ، اذ احرز ٣ر٣٦ فى المائة فقط من مجموع الاصوات ، بينما حصل جورج الليساندرى مرشح الحزب الوطنى على ٩ر٣٤ فى المائة وحصل رادومير توميك مرشح الحزب الديمقراطى المسيحى على ٨و٢٧ فى المائة . وما دام اى منهم لم يحصل على الاغلبية المطلقة ، فان الدستور يقضى بضرورة انعقاد البرلمان فى جلسة طارئة للتصديق على نتائج هذه الانتخابات .

ومما يجدر ذكره انه قد اجرى تعديل دستورى سنة ١٩٢٥ خول البرلمان بمقتضاه حق التصديق على الاقتراع الشعبى . ومنذ تطبيق ذلك الاجراء لاول مرة فى سنة ١٩٣٨ عندما تم انتخاب الرئيس بيدروا جويرو سيردا ، اصبح امرا تقليديا أن يؤكد البرلمان انتخاب الشخص الذى أحرز أغلبية الاصوات . ومع ذلك فان البرلمان ليس ملزما باختيار صاحب أغلبية الاصوات ، اذ فى استطاعته أن يختار واحدا من بين المرشحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الاصوات تلى عدد ما حصل عليه المرشح الاول .

وقد اعتمد الليندى فى فوزه داخل البرلمان على أصوات الجبهة الشعبية التى يمثلها ٨٨ عضوا من ٢٠٠ عضو مضافا اليهم أصوات الديموقراطيين المسيحيين الذين يمثلهم ٧٥ عضوا فى البرلمان . وكانت قد دارت بين الليندى والحزب الديموقراطى المسيحى مباحثات انتهت الى قبول نواب الحزب بالاجماع مساندة الليندى داخل البرلمان ، ولكن بعد الاتفاق على ادخال تعديلات معينة على الدستور لضمان الحرية الفردية ، واحياء أحزاب المعارضة الشيلية ،وضمان حرية الصحافة واستقلال النقابات والجامعات .

كما كانوا قد طالبوا الليندى بالتنازل عن حقه كرئيس للدولة فى تعيين قادة القوات المسلحة ، على أن ينقل هذا الحق الى القوات المسلحة ذاتها ، بحيث يتحتم حصولها على موافقة البرلمان . ولكن الليندى رفض هذا الطلب مؤكدا حرصه على التمسك بجميع حقوق وصلاحيات رئيس الدولة . وقد انتهى الامر بتأييد الحزب الديموقراطى المسيحى لاليندى داخل البرلمان ، مما أدى الى حصوله على الاغلبية المطلقة وفوزه برئاسة جمهورية شيلى لمدة ستة أعوام قادمة تنتهى فى ١٩٧٦ .

وقبل أن نتطرق الى تحليل الدلالات التى يشير اليها انتخاب الليندى رئيسا لجمهورية شيلى ، سواء بالنسبة للاوضاع السياسية والاقتصادية

داخل شيلى ، أو بالنسبة لسياستها الخارجية ، لابد لنا أن نشير الى الملامح العامة التى تنفرد بها شيلى عن باقى دول أمريكا اللاتينية والتى ساعدت فى النهاية على الوصول الى هذه النتيجة ، خاصة وان شيلى تنفرد بعدة مميزات ، سواء فى موقعها الجغرافى المعزول نسبيا عن باقى دول القارة ، أو امكانياتها الاقتصادية الضخمة .

البنية العامة لدولة شيلى :

والمعروف ان شيلى تشغل الطرف الجنوبى الغربى من أمريكا اللاتينية اذ تمتد بطول ٢٦٠٠ ميل على الشاطىء الغربى للقارة ، وهى معزولة عن الخارج بوساطة السد الطبيعى المتمثل فى جبال الانديز فى الشرق والمحيط الهادى فى الغرب . ويعتمد اقتصاد شيلى على استغلال مناجم النحاس ثم الزراعة . ويمثل النحاس ٧٠ فى المائة من الدخل القومى ، اذ تنتج شيلى ١٢ فى المائة من الانتاج العالمى من النحاس . ويلى النحاس فى الاهمية نترات الشيلى الطبيعى ، وتقدر صادرات شيلى منه بحوالى ٣٥ مليون دولار سنويا .

كذلك تنتج شيلى نحو ٥ر٥ مليون طن خام حديد سنويا وأيضا الفحم . أما بالنسبة للزراعة ، فهناك حوالى ٣٠ فى المائة من السكان يعملون فى الحقول ، وتقدر مساحة الاراضى الصالحة للزراعة فى شيلى بحوالى ٥ر٢٧ مليون فدان . كما توجد مراعى طبيعية تبلغ حوالى ٤٩ مليون فدان ، ومع ذلك تستورد شيلى مواد غذائية بحوالى ٥٠ مليون جنيه سنويا . وبالرغم من أهمية الزراعة فى شيلى ، فان عائد الارض ضعيف للغاية . ويرجع ذلك الى سوء توزيع الملكيات الزراعية ، اذ أن واحد فى المائة من الملاك فى شيلى يسيطرون على ٦٠ فى المائة من الاراضى الزراعية . وفى امكانهم طرد العمال الذين يعملون بلا أجر مقابل التعيش على قطعة من الارض المستأجرة . وترتفع نسبة الامية والبطالة فى الريف التشيلى بوجه خاص ، حيث تعيش الغالبية العظمى منهم بدخل سنوى لا يزيد عن ٣٠ دولارا .

وتنفرد شيلى بتركيب سكانى تميز ، اذ يمثل الخليط الاسبانى والهندى ٧٠ فى المائة من سكانها الذين يبلغون ١٠ ملايين نسمة . منهم ٢٥ فى المائة اوربيون و ١٥ فى المائة هنود ، وقد ساعد ذلك على انعدام المشكلات العنصرية فى شيلى . وتعد شيلى احدى دول امريكا اللاتينية القليلة التى تتمسك بالتقاليد الديمقراطية والدستورية ، مما جعلها أكثر دول القارة استقرارا من الناحية السياسية .

القوى السياسية فى شيلى

وتطبق شيلى النظام الديمقراطى الليبرالى الذى ينص عليه دستور ١٩٢٥ ، اذ أن رئيس الجمهورية ينتخب لمدة ست سنوات انتخابا مباشرا عن طريق الاقتراع العام ، وهو الذى يختار الوزراء . ويتولى السلطة التشريعية مجلسان احدهما مجلس الشيوخ [٤٥ عضوا] يمثل كل مقاطعة من المقاطعات الانتخابية ٥ أعضاء ، ومجلس النواب (١٥٥ عضوا) . ولابد أن يتولى البرلمان التصديق على نتائج انتخابات رئيس الجمهورية .

وفيما يتعلق بوضع الجيش فى شيلى ، فان الدستور ينص على أن يقوم رئيس الجمهورية بتعيين القادة العسكريين فى مختلف المجالات العسكرية . والتقليد الذى تنفرد به شيلى عن سائر دول امريكا اللاتينية هو ابتعاد الجيش عن التدخل فى السياسة . ومما يجدر ذكره ان شيلى لم تتعرض لانقلابات عسكرية منذ عام ١٩٣٢ .

وتنقسم القوى السياسية فى شيلى بين الجبهة الديموقراطية اليمينية ، وتضم حزب المحافظين الاتحادى والحزب الليبرالى والجناح اليمينى من الحزب الراديكالى . أما جبهة التحالف اليسارى فتضم جميع اتجاهات اليسار ابتداء من الحزب الشيوعى والحزب الاشتراكى والجناح اليسارى لكل من الراديكاليين والديموقراطيين المسيحيين عدا بعض المستقلين .

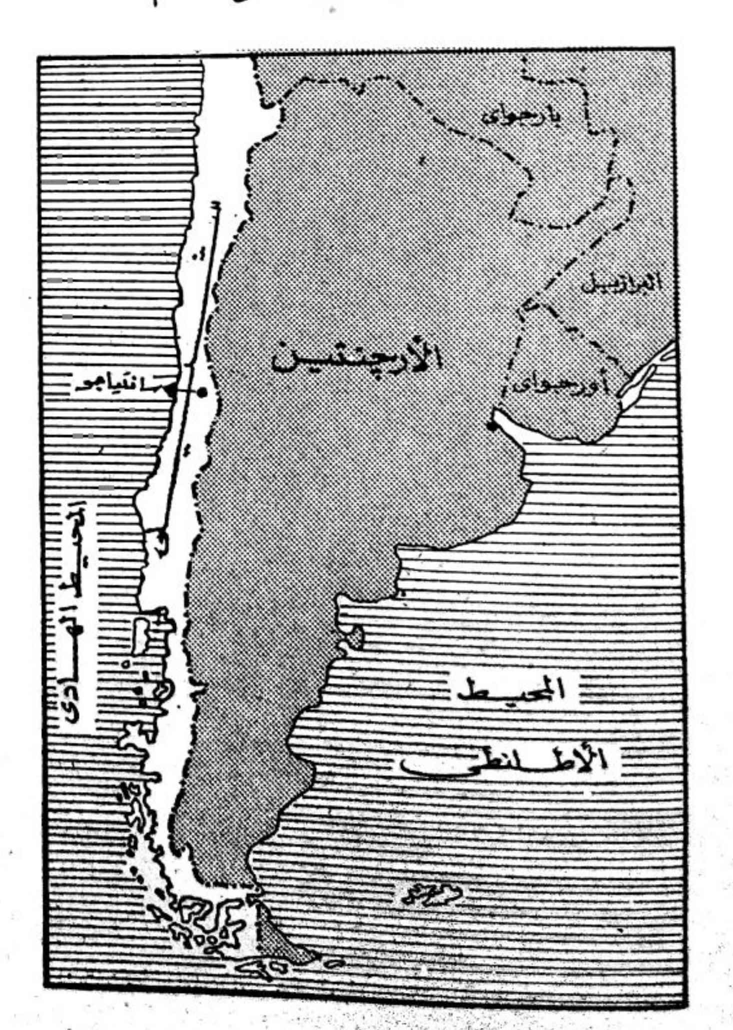
ويمثل حزب المحافظين الاتحادى والحزب الليبرالى أقصى اليمين فى شيلى ، وبضمان كبار ملاك الاراضى ورجال الاعمال وأنصار الكنيسة الكاثوليكية .

اما الحزب الراديكالى فهو حزب الطبقة

المتوسطة والبورجوازية الصغيرة وصغار الموظفين . وقد انشقت عنه منظمة العمل الشعبى المستقل بزعامة رفائيل فرود ، وهى تمثل الان أحد اجنحة الجبهة الشعبية .

وفيما يتعلق بالجبهة اليسارية التى يعد الحزب الشيوعى ابرز ممثليها ، فيعتبر هذا الحزب اكبر الاحزاب الشيوعية فى أمركا باللاتينية واكثرها تنظيما ، ويضم ٤٥ ألف عضو كما أنه يعد ثالث حزب شيوعى فى العالم الغربى بعد الحزب الشيوعى الفرنسى والايطالى . ويؤمن بتحقيق الاشتراكية عن طريق الاساليب البرلمانية ، ولذلك انشقت عليه بعض الفصائل التى تمثل اليسار الثورى الذى يؤمن بالكفاح المسلح مثل حركة اليسار الثورى التى تؤمن بالعمل المباشر وتمارس نشاطها الثورى فى بعض المدن القريبة من العاصمة ، ومجموعة كالدرون الاشتراكية وتمارس نشاطها فى الريف .

أما اتجاه الوسط فيمثله فى شيلى الحزب الديموقراطى المسيحى الذى أنشىء عام ١٩٥٧ .



وبالرغم من صلاته بالكنيسة الكاثوليكية ، فانه يتبنى برنامجا اصلاحيا ذا صفة اشتراكية . وقد انشق عنه تيار برئاسة جاك كوكلول (وزير الاصلاح الزراعى فى حكومة الليندى الجديدة] بسبب خلافات عقيدية تتعلق بالسياسة الاصلاحية ومدى جدواها بالنسبة لشيلى . وقد قام بتشكيل حركة العمل الشيلى الموحد التى انضمت الى الجبهة الشعبية .

التحالف اليسارى فى شيلى :

والواقع ان نجاح الليندى فى الوصول الى الحكم لا يعنى ان هذه هى المرة الاولى التى يصل فيها اليسار فى شيلى الى السلطة . ففى سنة ١٩٣٨ تألفت جبهة شعبية من الراديكاليين والاشتراكيين نالت الاغلبية فى انتخابات الرئاسة ، ولكن رئيس الجمهورية بيدرو اجيرو مسيروا ماتسنة ١٩٤١ قبل ان ينجز الاصلاحات التى نص عليها برنامجه الانتخابى ، بالاضافة الى انه وقف طوال فترة رئاسته افصى يمين الجبهة ورفض انضمام الشيوعيين اليها . وفى اعقاب الحرب العالمية الثانية ، ومع انتشار حكم الجبهات الشعبية ، اسفرت انتخابات الرئاسة فى شيلى فى سبتمبر ١٩٤٦ عن فوز مرشح الائتلاف اليسارى جابرييل جونزا ليز ، وتكونت لاول مرة فى شيلى حكومة ضمت ثلاثة وزراء شيوعيين ، ولكن الاستعانة بالشيوعيين لم تدم طويلا ، اذ سرعان ما انتهزت الحكومة فرصة قيام عدة اضرابات فى مناجم الفحم ووجهت التهمة باشعالها الى الشيوعيين ، وقامت بأستبعاد كثير منهم من المناصب الحكومية كما قام رئيس الجمهورية بتشكيل وزارة جديدة استبعد منها الشيوعيين . بل ونجح تحت ضغط النواب الليبراليين والمحافظين فى استصدار قانون من البرلمان سنة ١٩٤٨ عرف بأسم (قانون الدفاع عن الديموقراطية) ينص على اعتبار الحزب الشيوعى حزبا غير قانونى وقد ساعد تدهور الاوضاع الاقتصادية فى شيلى والفساد الادارى الذى انتشر اثناء فترة حكم الجبهة الشعبية بزعامة جونزا ليز ، على نجاح الجنرال كارلوس ابانيز فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٥٢ . وقد جاء على رأس تحالف عريض ضم المحافظين والليبراليين

والراديكاليين الذين تكتلوا خلفه ، أملا فى ان يتمكن ايبانيز بما عرف عنه من حزم ، من تطبيق برنامج اصـــلاحى لانقاذ شيـــلى من الازمـــة الاقتصادية والقضاء على التضخم ، خاصة ان ايبانيز كان قد حكم شيـــلى من قبـــل كدكتاتور عسكرى خلال الفترة من ١٩٢٧ ـ ١٩٣١ ولكن لم يتمكن ايبانيز من تطبيق أية برامج اصـلاحية وتميزت فترة حكمه بارتفاع الاسعار ٢٥ ضعفا عما كانت عليه سنة ١٩٤٦ . وقد لعبت المشكلات الاقتصادية دورا هاما فى انتخابات عام ١٩٥٨ حيث تقدم اربعة مرشحين : جورج الليسندرى مرشح الائتلاف الليبرالى المحافظ ، وسـلفادور الليندى مرشح التحالف اليسارى الذى ضـم الشيوعيين وكان قد صدر قانون يسمح لهـم باستئناف نشاطهم كحزب ، وذلك فى أواخر حكم ايبانيز ، ومرشح الوسط .وكان يساندهم الحزب الديموقراطى المسيحى بزعامة ادوارد فراى ، ثم المرشح الراديكالى . ولم يحصل كل من المرشحين اليمينى واليسارى على أغلبية مطلقة ، ولكن اجاز البرلمان اكثرهم اصواتا ، وكان جورج الليسندرى الذى شكل حكومة من رجال الاعمال والفنيين .

وقد تميزت فترة حكمه بكثرة الاضرابـات احتجاجا على تجميد الاجور وارتفاع الاسعار ، بالاضافة الى وقوع ثلاثة زلازل وماأعقبها من فيضانات وكوارث اقتصادية .

وقد شهدت هذه الفترة (من ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) نهوضا قويا للتيارات اليسارية فى امريكا اللاتينية كلها ، تحت تأثير الثورة الكوبية ، كما شهدت تكتل دول القارة للقيام بعمل جماعى ضد حكومة الثورة فى كوبا ، اذ عقدت منظمة الدول الامريكية المؤتمر الشهير فى بونتادل ايست فى يناير ١٩٦٢ حيث اتخذت قرارها التاريخى الخاص بفرض حصار اقتصادى على كوبا ومقاطعتها دبلـوماسيا .. ورغم ان شيلى عرضت هذا القرار فانها قد التزمت به وفى تلك الفترة ومن اجل مواجهة الثورة الكوبية اعلن الرئيس كيندى برنامج (التحالف من اجل التقدم) الذى ينص على تقديم مليار دولار سنويا لمساعدة الانظمة الاصلاحية فى امريكا اللاتينية . وكانت الولايات المتحدة تعتبر شيلى حجر الزاوية بالنسـبة لنجاح هذا البرنامج .

تجربة الحزب الديموقراطى المسيحى

اسفرت انتخابات ١٩٦٤ عن فوز مرشح الحزب الديموقراطى المسيحى السنيور ادوارد فراى الذى خاض المعركة الانتخابية تحت شعار [الثورة فى الحرية) وقد حصل على ١٫٤٦٣٫٥٣٠ صوتا ، مقابل ٩٧٥٫٦٩٠ صوتا حصل عليها سلفادور الليندى مرشح التحالف اليسارى الذى تمثلـه الجبهة الشعبية . وقد أدى غياب مرشحى اليمين وانسحاب المرشح الراديكالى جوليو دوران عن الانتخابات الى حصول ادوارد فراى على تأييد زعماء حزبى المحافظين والليبرالى الذين حرصوا على التصويت لصالح فراى لهدف اساسى وهو اسقاط المرشح الماركسى سلفادور الليندى . وبعد فوز فراى واطمئنان هؤلاء الى ابعاد خطر الجبهة الشعبية ، بادروا سراعا الى ابداء معارضـتهم للاصلاحات التى تضمنها بـرنامج المـرشح الديموقراطى المسيحى . ولذلك فان فوز ادوارد فراى لم يكن نتيجة لانهيار اليسار ، بقدر ما كان ثمرة لتكتل اليمين الذى ركز جميع امكانياته حول المرشح الديموقراطى المسيحى من أجل الحيلولة دون وصول المرشح اليسارى الى الحكم .

وقد استطاع الرئيس ادوارد فراى فى خلال ست سنوات ، وهى فترة توليه السلطة ، انجاز بعض الاصلاحات الاساسية التى تضمنها برنامجه الانتخابى ، وابرزها تأميم مناجم النحـاس ، وتطبيق قانون الاصلاح الزراعى .

وفيما يتعلق بالتأميم ، فقد وقع الرئيس فراى فى نوفمبر ١٩٦٦ قرارا بانشاء اول شركة مساهمـة شيلية لانتاج النحاس ، وهى شركة منـاجم التينيئيت برأس مال مشترك شيلى ـ أمريكى تتمثل فيها مصالح شركة كونيكيت الامريكية بنسبة ٤٩ فى المائة . وتسهم السلطات الشيلية بالباقى وقدره ٥١ فى المائة . وأهمية هذا القرار تنحصر فى انها تتفق مع السياسة التى بدأ الرئيس فراى تنفيذها لاشراف شيلى على اقتصادياتها دون اللجوء الى تأميم المصالح الاجنبية . وقد قـابلت الشركات الامريكية هذا الاجراء بأرتياح شديد ، على اعتبار انه بديل لسياسة التأميم الكامل التى تطالب بها الجبهـة الشعبية . وفيمـا يتعلـق بالسـياسة

الزراعية ، فقد وعد الرئيس فراى بأعطاء الارض لما لايقل عن مائة الف من العمال الاجراء الذين يبلغ عددهم ٣٥٠ الف فى الريف . وقد انقضت ثلاث سنوات قبل ان يتمكن الرئيس فراى من الشروع فى تنفيذ برنامجه ، اذا اصطدم قانون الاصلاح الزراعى بمعارضة ، قوية فى البرلمان ، مما ادى الى عرقلته فترة طويلة . وكان القانون يهدف فى المدى القصير الى منح الملكية الزراعية لطبقة من المعدمين ، اما فى المدى البعيد فقد كان يهدف الى زيادة الانتاج الزراعى وتوفير ٥٠ مليون جنيه من العملة الصعبة كانت تنفقها شيلى سنويا لاستيراد مواد غذائية .

وقد تم توزيع ٣٠ ألف فدان فقط على الفلاحين وتوطين أسراتهم كما تضاعف استيراد شيلى من المواد الغذائية بسبب انهيار انتاج الاراضى الزراعية ، نتيجة للجفاف الذى اعترى شيلى خلال العامين الاخيرين ، والزيادة السريعة فى عدد السكان .

وقد وقعت خلافات عميقة داخل الحزب الديموقراطى المسيحى سنة ١٩٦٨ حول أسلوب تطبيق الاصلاح الزراعى وبطء السياسة الاصلاحية التى تطبقها حكومة فراى ، مما دفع عددا من اعضاء الحزب الى الانشقاق عليه وتشكيل منظمة العمل الشعبى الموحد التى انضمت الى الجبهة الشعبية كما سبق ان اوضحنا ... واذا كانت حكومة الرئيس فراى قد فشلت نسبيا فى تطبيق قانون الاصلاح الزراعى بشكل شامل ، فان ذلك لا يجعلنا نتغاضى عن الايجابيات .

فقد شهدت هذه الفترة ميلاد نقابات العمال الزراعيين ، ونشوء جمعيات تعاونية تضم حوالى ٣٠ الف من الفلاحين ، ولم تكن هذه التنظيمات موجودة من قبل . كما ادخل الرئيس فراى تحسينات على نظم المدارس الشعبية وتمكن من زيادة عدد الملتحقين بالجامعات الى ضعفى اعدادهم السابقة بعد تنفيذ قانون اصلاح التعليم العالى . كما توسع فى مشروعات الرعاية الصحية (انخفضت نسبة الوفيات فى الاطفال من ١١٣ الى ١٠٢ فى الالف) كذلك قام بانشاء اكثر من ٢٦٠,٠ ألف وحدة سكنية ، وأسهم فى ازالة كثير من مدن الاكواخ التى كانت تحيط بأطراف العاصمة سنتياجو .. وقد أدت هذه الاجراءات وغيرها الى انقاص ما كانت تسيطر عليه الفئة التى تمثل قمة الهرم الاجتماعى من الثروة القومية من ٢٥ فى المائة الى ٢٠ فى المائة ورفع ماتسيطرعليه الفئة التى تمثل قاعدة الهرم الاجتماعى من ٢,٥ فى المائة الى ٥ فى المائة من الثروة القومية فى الفترة نفسها .

ومع ماكان يتمتع به نظام الرئيس فراى من مساندة الولايات المتحدة فقد ضاعفت هذه الاخيرة المعونة الاقتصادية لشيلى ، بحيث أصبح نصيبها منها اكبر من باقى دول امريكا اللاتينية ، علاوة على المركز الممتاز الذى تتمتع به شيلى بين الدول التى تتلقى معونات التنمية عن طريق منظمات الامم المتحدة .

ولاشك انه لولا هذه المعونات لم يكن الرئيس فراى ليستطيع تحقيق هذه الانجازات العديدة فى مجالات الاسكان والتعليم والصحة والتعدين والاصلاح الزراعى . ومع كل ذلك فقد ثبت ان منهج (الاصلاح فى ظل الشرعية) لم يعد يكفى لانجاز عملية التحول الاجتماعى وتقديم حلول جذرية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية العديدة التى تعانى منها شيلى . فقد زادت تكاليف المعيشة بنسبة ١٥٤ فى المائة خلال الخمس السنوات الاخيرة . وسجلت حكومة الرئيس فراى فشلا واضحا فى مكافحة التضخم الذى ارتفع فى العام الماضى حتى وصل الى ٤٢ فى المائة سنويا .

وقد شهدت فترة حكم الرئيس فراى موجة من الاضرابات شملت قطاعات البريد والكهرباء والمناجم والمدارس مطالبة بزيادة الاجور . وقد وجه النقد الى الرئيس فراى لاستعانته بالجيش فى فض الاضراب الذى نشب فى مصانع النحاس سنة ١٩٦٦ وأسفر عن مقتل ثمانية أشخاص ، مما جعل كاسترو يقول عن فراى (لقد وعد بتحقيق ثورة بدون دماء ، ولكنه سفك الدماء بدون تحقيق الثورة) . كما قام الجيش فى اكتوبر ١٩٦٩ بحركة تمرد اعرب فيها عن احتجاجه على سوء الاوضاع الاقتصادية . وقد اتهم الرئيس فراى الجيش بمحاولة تدبير انقلاب ، ولكن الجبهة

الشعبية فسرت مظاهرة الجيش بأنها تعبير عن السخط العام على الاوضاع الاقتصادية ، وعجز النظام القائم عن تحقيق التنمية والتقدم للبلاد ٠

دلالة انتخاب الليندى

واذا كانت نتائج انتخابات الرئاسة فى شيلى التى جرت فى سبتمبر الماضى قد اكدت فشل التجربة الاصلاحية ، فى شيلى لعدم فوز المرشح الديموقراطى المسيحى ، فانها ابرزت شيئا هاما ، وهو ان نجاح الليندى فى الحصول على الاغلبية داخل البرلمان كان مرتهنا بموقف الديموقراطيين المسيحيين منه اذ لولا مساندتهم اياه مقابل تعهده بمراعاة الضمانات الديموقراطية التى حددوها له لتغير الموقف الى حد كبير ٠

ومما يجدر ذكره ان البرنامج الانتخابى للمرشح الديموقراطى المسيحى قد تضمن كثيرا من الاصلاحات ذات الصبغة الاشتراكية ، كما انه يختلف كثيرا عن برنامج الدكتور الليندى الذى أكد فى اكثر من مناسبة أن عنايته الكبرى ستوجه للعمال والفئات الكادحة ، وان امتيازات الطبقة الوسطى ستلغى ٠ كما اعلن انه ينوى العمل داخل الاطار الديموقراطى كما فعل طوال حياته ، انه ليست لديه النية لفرض نظام شمولى ، بل انه يهدف الى تأمين الضروريات الاساسية للانسان فى شيلى ، حتى تتحقق له حريته الحقيقية ٠

والمعروف أن الليندى تدوصل الى السلطة على رأس تحالف واسع يضم اهم القوى السياسية ذات الانتماءات اليسارية المتعددة ، بدأ بالحزب الشيوعى والحزب الاشتراكى والجناح اليسارى فى الحزب الراديكالى وحركة العمل الشعبى الموحد التى تضم يسار الحزب الديموقراطى المسيحى وحركة العمل الشعبى المستقل ٠

وقد ترك هذا التعدد فى الاتجاهات اليسارية تأثيره الواضح على الخطوط العامة للبرنامج الذى تقدم به الليندى تحت اسم برنامج الاصلاح اليسارى ويتضمن :

١ ـ انشاء حكومة تضم كافة الاحزاب والحركات اليسارية ، مع الاحتفاظ بحقوق المعارضة التى تمارس فى اطار القانون ٠

٢ ـ حرية الكلمة والاجتماعات والصحافة ، وحرية تشكيل الجمعيات ، وحرية اضراب العمال ٠

٣ ـ الاشراف على وسائل الاعلام وتحريرها من الطابع التجارى والاحتكارات ٠

٤ ـ انشاء مؤتمر وحيد ليحل محل المجلسين الحاليين ، وبذلك يتم القضاء على عيوب الحكم الدكتاتورى والفساد التشريعى ٠ ويقوم هذا المؤتمر باختيار هيئة العدل العليا والسلطة القضائية ٠

٥ ـ تغيير النظام الاقتصادى الحالى باخر ذى طابع اشتراكى ينقسم الى ثلاثة قطاعات ، قطاع حكومى وقطاع خاص وآخر مشترك ٠ وتأميم النحاس والحديد والفحم ، وتأميم كافة المنتجات الاساسية ٠

٦ ـ يضم القطاع الحكومى الشركات التى ستنزع ملكيتها والتى تتضمن كافة الوان النشاط التى تؤدى الى التطور الاقتصادى للبلاد مثل توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية والنقل الجوى والبحرى ووسائل المواصلات وتكرير وتوزيع البترول والصناعات الكيماوية الثقيلة وصناعة الورق ٠ كما يضم هذا القطاع النظام المالى للدولة عن طريق تأميم البنوك وشركات التأمين والتجارة الخارجية والاحتكارات الصناعية والاستراتيجية والاحتكارات المشتركة بين التشيليين والاجانب ٠

٧ ـ ترك الصناعات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص ٠

كما اشار البرنامج الى ضرورة اعادة صياغة قانون الاصلاح الزراعى ، بحيث ينص على نزع ملكية جميع المزارع التى تزيد عن ٢٠٠ مكتار ، ومصادرة كل الموجودات الخاصة بهذه المزارع ، واخضاعها للنظام التعاونى ٠

وقد جاء تشكيل الحكومة الجديدة بمثابة تأكيد

لما سبق ان اعلنه الليندى من ان (حكومته لن تكون شيوعية او اشتراكية بل حكومة وحدة وطنية) • فقد عهد بأربع وزارات الى الاشتراكيين وثلاث وزارات الى الشيوعيين وثلاث وزارات الى الراديكاليين ووزارة واحدة الى حركة العمل الشعبى الموحد واثنتين الى حركة العمل الشعبى المستقل • ولوحظ أنه قد عهد بالوزارات الفنية والاقتصادية مثل وزارات المالية والعمل والاشغال الى الحزب الشيوعى ، وعهد بالوزارات السياسية مثل الخارجية والداخلية وسكرتارية الحكومة الى الحزب الاشتراكى • وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، فقد اعلن الدكتور الليندى انه ينوى اقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع كافة دول العالم ، بغض النظر عن مواقفها السياسية ما دامت تحترم حق تقرير المصير ومصالح شيلى •

كما وعد باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع كوبا فى وقت قريب ، واعرب عن نيته فى اقامة علاقات دبلوماسية مع كل من فيتنام الشمالية والصين الشعبية والمانيا الديمقراطية ، وأكد فى ذات الوقت حرصه على الاحتفاظ بعلاقات ودية مع الولايات المتحدة •

وتشير معظم الدلائل الى حرص الليندى على انتهاج سياسة واقعية والاستناد فى تطبيق برنامجه اليسارى الى السلطات التى يمنحها الدستور والقوانين التشيلية لرئيس الجمهورية كما انه قد سيحاول الاستفادة من بعض الاصلاحات الدستورية التى استحدثها الرئيس السابق فراى •ومن بين هذه الاصلاحات بند يتيح للرئيس ان يلجأ الى الامة اذا رفض البرلمان اصلاحاته الدستورية المقترحة ، وبند آخر يتعلق بمد حق الانتخاب ليشمل منهم فى الثامنة عشرة من العمر • كما تشير الدلائل الى اهتمام الليندى بالنصيحة التى بعث بها اليه كاسترو بعد نجاحه فى الانتخابات وتتضمن خمس نقاط هامة ابرزها : الاحتفاظ بصادرات النحاس داخل منطقة الدولار ، واضفاء رعاية خاصة للفنيين والخبراء فى صناعة تعدين النحاس ، وعدم قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة ، والحرص على الاحتفاظ بحسن العلاقات مع القوات المسلحة التشيلية ، وعدم الاسراف فى استخدام الشعارات الثورية •

صدى فوز الليندى داخل شيلى :

هذا وقد أثار فوز الليندى موجة من ردود الفعل الحادة لدى قوى اليمين داخل شيلى بلغت ذروتها باغتيال الجنرال رينيه شنايدر قائد عام الجيش الذى يعد من اشد المؤمنين بالتقليد الشيلى الخاص بابقاء الجيش بمنأى من السياسة ، وذلك قبل تصديق البرلمان على انتخاب الليندى بيومين فقط ، مما دفع الرئيس السابق فراى الى اعلان حالة الطوارىء فى البلاد •

وقد اتخذت ردود الفعل مظاهر متعددة تستطيع اجمالها فيما يلى : ١ ـ انتشار أعمال العنف والانفجارات فى المطارات وضد السفارات ووقوع عدة حوادث دبرها اليمين ضد بعض اعضاء البرلمان • كما قامت عدة مظاهرات معادية •

٢ ـ بادرت الطبقة المتوسطة الى سحب مدخراتها من البنوك بمعدل مذهل • فقد تم سحب ٨٧ مليون استرلينى خلال الاسبوع الاول من فوز الليندى •

٣ ـ ترك حوالى ١٤ ألف شيلى البلاد خلال الاسابيع الاولى من سبتمبر •

٤ ـ هبطت نسبة المبيعات فى الاقمشة بمعدل ٣٠ فى المائة والاثاث ٨٠ فى المائة والسيارات ٧٥ فى المائة • كما انخفضت العملة التشيلية •بنسبة ٥٥ فى المائة من الدولار فى السوق السوداء •

وفيما يتعلق بموقف اليسار الثورى فقد اوقفت حركة اليسار الثورى ـ التى تتزعم الكفاح المسلح ـ جميع عمليات العنف الى ان تعلن الجبهة الشعبية حتى لا تتسبب فى خلق ظروف قد تعوق فوز المرشح الماركسى • كما اعلنت انها قررت ايقاف جميع عمليات العنف الى أن تعلن الجبهة الشعبية بزعامة الدكتور الليندى انها ستحتفظ بخط سياسى واضح وحازم • اذ تخشى الحركة ما سيترتب

على الضمانات التى منحتها الجبهة الشـعبية للديموقراطيين المسـيحيين من تنـازلات قـد تتعـارض مع مصـلحة الجماهير • وكذلك تعتقد الحركة أن دورها ما زال قائمـا لحماية نظام الليندى ضد اى تهديد داخلى او خارجى ، يهدف الى الحيلولة دون تطبيق برنامج التحالف اليسارى •

موقف الولايات المتحدة

اعلنت وزارة الخارجية الامريكية ان واشنطن على استعداد للتعاون مع رئيس دولة يتم اختياره دستوريا ايا كان خطه السياسى •• وقد أكدت الولايات المتحدة بهذا التصريح انها لاتخشى قيام حكومة ماركسية فى شيلى من ناحية احتمال تحالف هذه الحكومة مع حكومة كوبا مما يهدد أمن وسلامة الولايات المتحدة • خاصة وان كاسترو حريص على الا يقوم بأى عمل يفسح الطريق لتدخل امريكى فى شيلى • ولهذا فقد اعلن انه لن يحضر حفل تنصيب الليندى رئيسا للجمهورية ، علاوة على أنه نصح الليندىبضرورة الاحتفاظ بالعلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة • كما ان الاتحاد السوفيتى يرفض التدخل فى الشئون الداخلية لدول امريكا اللاتينية وقد سبق ان اعلن انه يعتبر كل من يريد منه ان يفعل ذلك عدوا للاتحاد السوفيتى •

من هنا يتضح ان الولايات المتحدة لا تخشى احتمال قيام تحالف بين شيلى وكوبا ، كما انها لا تتوقع تدخلا سوفيتيا فى شئون شيلى ، ولكنها تخشى الاثار التى ستترتب على قيام حكومـة ماركسية فى شيلى من ناحيتين

اولا : تهديد مصالحها الاقتصادية فى شيلى ، والتى تتمثل فى شركات النحاس والحـديد والتليفونات والفنادق والسيارات ، حيث يبلغ حجم استثماراتها ٣ر٢ بليون دولار ، بالاضافة الى احتمال ابعاد معظم الامريكيين مـن المناصب القيادية فى هذه الشركات • خاصة وان برنامج الليندى قد نص على انتهاج سياسة تأميم شاملة لجميع وسائل الانتاج الرئيسية •

ثانيا : أن تصبح شيلى نموذجا للتغيير الثورى فى دول امريكا اللاتينية ولا سيما بالنسبة للبرازيل والارجنتين بالاضافة الى احتمال مساندتها لقوات الثوباماروس فى اورجواى وحرب العصابات فى بوليفيا •

واذا كان من المستبعد احتمال ان تتـدخل الولايات المتحدة تدخلا عسكريا مباشرا فى شيلى على غرار تدخلها العسكرى فى الدومينيكان سنة ١٩٦٥ ، وذلك لعدة اسباب ابرزها صعوبة هذا التدخل من الناحية الجغرافية ، بالاضافة الى خشية الولايات المتحدة من ازدياد تدهور سمعتها فى دول امريكا اللاتينية اذا كان هذا الاحتمال مستبعدا ، فان ذلك لايعنى احتمال لجوء الولايات المتحدة الى قطع المعونة الاقتصادية عن شيلى ، وتبلغ ٥ر٢ مليون دولار ، او فرض حصـار اقتصادى على تصدير النحاس الذى تتجه ٩٠ فى المائة من صادراته الى اسواق اليابان واوربا الغربية •

موقف دول امريكا اللاتينية

يكتسب فوز الدكتور الليندى فى انتخـابات الرئاسة التشيلية دلالة هامة بالنسبة لدول امريكا اللاتينية وذلك من زاويتين : اولهما انه يرمز الى فشل الانظمة الاصلاحية فى القارة ،ويبرهن على اتجاه معظم دول امريكا اللاتينية ، فى سعيها من اجل الوصول الى حلول جذرية لمشكلاتهـا الاقتصادية والاجتماعية المتعددذ ، الى الحلول المتطرفة فى اليسار واليمين •

وقد زادت سرعة الاستقطاب فى القارة • منذ اواسط الستينات اولا بظهور الحكومات العسكرية ذات النزعة المحافظة المتطرفة فى البـرازيل والارجنتين ثم الحكومة اليسارية فى بيرو ،عام ١٩٦٨ والواقع انه منذ ان اصبحت الثورة الكوبية نموذجا وبديلا لكل النظم التى تسيطر عليهـا المصالح الامريكية ولا تؤيدها سوى أقلية من الاقطـاعيين ورجـال الكنيسـة الكاثـوليكية والعسكريين ، أصبح السؤال المطروح على حكومة واشنطن ما هو البديل ؟ وقد وضعت حكومة كيندى ثقة كبيرة فى مقدرة الاحزاب غير الشيوعية فى



اليسار الديموقراطى على تحقيق تغييرات اجتماعية وسياسية سريعة وجوهرية · واحرز زعماء مثل بيتاتكور فى فنزويلا وادوارد فراى فى شيلى وبيلوندى فى بيرو نجاحا ملحوظا فى الاصلاح الزراعى · والتعليم والصحة ، يدعمهم فى ذلك برنامج المساعدات الامريكية الذى عرف باسم التحالف من اجل التقدم · ولكن سرعان ما ظهر ان هذه التغييرات الاصلاحية أقل بكثير من احتياجات هذه الدول ومتطلباتها فى المرحلة الراهنة ·

وعلى ذلك فان تشكيل حكومة من الجبهة الشعبية تضم وزراء شيوعيين واشتراكيين وراديكاليين فى شيلى لايعد حادثا منفصلا عما يدور فى باقى دول امريكا اللاتينية ، بل يؤكد بداية التغير فى علاقات القوى فى نصف الكرة الغربى· فالبرنامج الذى أعلنهاللبندى عنمكافحة التخلف والتبعية ، تاسم مشترك مع حكومتى بيرو وبوليفيا · فقد اعلن فيلاسكو القيارادو بعد سنتين من توليه السلطة فى :يرو عن حرصه على تخفيض امتيازات الطبقات القديمة المرتبطة بالشركات والبنوك الاجنبية التى تتحكم فى اقتصاد بيرو · كذلك يشير تطور الاحداث فى بوليفيا الى هزيمة الاتجاه الاصلاحى الذى كان يتزعمه الجنرال اوفاندو الذى تولى السلطة بمساندة التحالف اليسارى الذى يضم الطلبة والعمال والضباط الشبان ، ثم نجح رجال الاعمال المحافظون وقادة الجيش فى اعادته الى اتجاه الوسط ، وانتهى الامر بالاطاحة بحكومة اوفاندو ، وتشكيل حكومة وطنية ثورية برئاسة الجنرال ثورنر الذى بدأ سلسلة من المشاورات مع نقابات العمال والتحالف اليسارى من الطلبة والعمال والضباط ، واصدر برنامجا للحكم يتضمن تأميم البنوك وتأليف حكومة شعبية واعادة الحريات الديموقراطية ·

اما الدلالة الثانية التى يشير اليها فوز الليندى بالنسبة لامريكا اللاتينية فهى انه يعد أول اختيار عملى لوجهة النظر التى تتبناها الاحزاب الشيوعية التقليدية فى امريكا اللاتينية ، وهى امكانية تحقيق الثورة الاشتراكية عن طريق صناديق الاقتراع ، وذلك فى بلد ينتمى الى قارة تأخذ فيها عملية التحول الاجتماعى والاقتصادى طابعا ملحا والواقع أن تجربة الليندى تعد اختبارا هاما واساسيا بالنسبة لقدرة اليسار الماركسى على احداث تغييرات اساسية فى بقية جهاز الدول عن طريق الوسائل البرلمانية ·

ولاشك أن نجاح هذه التجربة سيضيف اضافة جديدة للتراث الثورى فى أمريكا اللاتينية ، وقد يفتح آفاقا جديدة امام الاحزاب الشيوعية التقليدية التى انتقلت قيادة الثورة منها الى الاتجاهات الثورية الجديدة التى تتبنى اسلوب الكفاح المسلح ·

عواطف عبد الرحمن



تقارير

سياسة رومانيا الخارجية تجاه اسرائيل

حطيط

التطورات التى طرأت على العلاقات بين رومانيا واسرائيل فى السنوات الاخيرة باهتمام المجتمع العربى على المستويين : الرسمى والشعبى ومرد هذا الاهتمام الى الموقف الذى وقفته رومانيا خروجا على الموقف الاجماعى للدول الاوربية الشيوعية [الاتحاد السوفيتى ، البانيا ، يوغسلافيا ، المانيا الديمقراطية ، بولندا ، المجر ، تشيكوسلوفاكيا ، وبلغاريا] من الصراع العربى - الاسرائيلى .

ونتناول فى هذا التقرير الموجز العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين ، بادئين بالتعرف على أهم العوامل المؤثرة فى تطور هذه العلاقات ، ثم نتناول تطور العلاقات فى فترة ما قبل يونيو ١٩٦٧ ، ثم موقف رومانيا من ازمة الشرق الاوسط التى نشبت بنشوب حرب يونيو ١٩٦٧ ، واخيرا نتابع تطور العلاقات فى الاونة الاخيرة .

اولا : العوامل المؤثرة فى العلاقات بين رومانيا واسرائيل

من الناحية النظرية ، تتحدد معالم السياسة الخارجية لرومانيا من النصوص والوثائق والبيانات المنشورة لينكولاى شاوسسكو السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى الرومانى ورئيس مجلس الدولة ، والتى تأكدت فى اعلان ٢٢ اغسطس ١٩٦٨ الذى أصدرته الجمعية الوطنية الكبرى لجمهورية رومانيا الاشتراكية عن المبادىء الرئيسية لسياسة رومانيا الخارجية .

وتنص هذه المبادىء على اقامة وتنمية العلاقات مع كل دول العالم ، بصرف النظر عن نظمها الاجتماعية والسياسية ، وعلى أساس مبادىء الاستقلال والسيادة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية والمنفعة المتبادلة .

وفى دراسة عن السياسة الخارجية لرومانيا كتبها كورنيليو مانيسكو وزير خارجيتها ونشرت فى مجلة انترناشيونال افيرز [اكسفورد - يناير ١٩٦٩] ، نتبين ان هناك تأكيدا على التوسع المتزايد فى العلاقات الدولية لرومانيا فى السنوات الاخيرة ، فقد أقامت علاقات جديدة مع نحو عشرين دولة ، حتى بلغ عدد الدول التى تقيم رومانيا معها علاقات دبلوماسية ٨٦ دولة . أما علاقاتها الاقتصادية والتبادل التجارى والتعاون الفنى والعلمى مع مختلف البلدان ، فقد ازداد حتى تناول اكثر من مائة دولة من اعضاء الاسرة الدولية .

ومن الملاحظ ان مشكلة الامن الاوربى تحظى فى المقام الاول باهتمام السياسة الرومانية كما أن رومانيا تهتم اهتماما خاصا بتمديد علاقاتها الاقتصادية والتجارية ، ومن ثم نجد أن تجارتها الخارجية قد نمت خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٧ بنحو ٨ر١١ فى المائة . كما حدثت تغيرات هامة نوعية فى هيكل تجارة رومانيا الخارجية فالصادرات أصبحت تضم تجهيزات وآلات ومنتجات كيماوية وسلعا أستهلاكية بلغت نسبتها فى عام ١٩٦٠ نحو ٦ر٢٤ فى المائة من اجمالى التبادل ، ثم ارتفعت لتصل الى ٥ر٣٤ فى المائة فى عام ١٩٦٦ .

واذا انتقلنا الى سياسة أسرائيل الخارجية الفيناها تمثل امتدادا لاهدافها السياسية

والاقتصادية والعسكرية الى ماوراء اطارها الجغرافى ، كما انها تمثل انعكاسا للواقع الموضوعى القائم فى فلسطين المحتلة ، ولجملة الاحداث والتحالفات والبرامج التى أدت الى قيام اسرائيل كيانا غريبا عن الارض التى تقوم عليها وعن المحيط الذى تعيش وسطه ٠

وتستهدف السياسة الخارجية لاسرائيل عدة اغراض فى مقدمتها تثبيتوجودها وضمان امنها، وتشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين ، والاتصال بيهود العالم ، وتثبيت الوضع الاقتصادى وتأمين ورود السلاح اليها ، وكذلك الخروج من العزلة التى يحاول العرب ضربها من حولها ٠

وبالتالى يمكن القول أن أبرز أهداف السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه العالم الشيوعى تتحدد فى مطلبين : ــ

١ ــ الاتصال بالجاليات اليهودية فى أوربا الشرقية وفى الاتحاد السوفيتى والعمل على فتح الباب للمهاجرين من هناك الى اسرائيل ٠ والواقع أن هذه الجاليات اليهودية تمثل بالنسبة لاسرائيل احتياطيا هاما ، اذ أن نسبة اليهود هناك تبلغ حوالى ٢٣ فى المائة من يهود العالم ، وهى أكبر نسبة لليهود بعد الولايات المتحدة مباشرة ٠

ولا ترجع أهميتهم الى ضخامة عددهم فقط ، وانما لانهم يمثلون المصدر الوحيد الباقى للهجرة لاسرائيل ، بعد أن نضب معين الهجرة من افريقيا وآسيا ، وبعد ان اتضحت تماما الصعوبات التى تحول بين هجرة يهود أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بسبب اتجاههم الى الاندماج فى مجتمعاتهم ٠

٢ ــ اقامة العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول هذه المنطقة التى تعد فى مجموعها سندا قويا لوجهة النظر العربية ومن ثم فان التسلل اليها يعتبر من وجهة نظر اسرائيل تغلغلا له أهميته فى الخطوط الخلفية للجبهة المشايعة للعرب ٠

وحتى تكتمل لنا النظرة الموضوعية الى العلاقات السياسية بين كل من رومانيا واسرائيل ، كعلاقة ديناميكية بين طرفين يتبادلان التأثير والتأثر ، ينبغى علينا أن تبحث عن مجموعة العوامل المؤثرة فى التغيرات التى تطرأ عليها ٠

يمكن القول أن هناك أربعة عوامل رئيسية تؤثر فى تطور العلاقات بين البلدين ، وهذه العوامل هى :

ــ التطور الداخلى فى رومانيا

ــ علاقات رومانيا بدول الكتلة الشرقية

ــ علاقات رومانيا بدول المعسكر الغربى

ــ أوضاع الجالية اليهودية فى رومانيا

التطور الداخلى فى رومانيا

تمثل مجموعة التطورات الداخلية فى رومانيا أهم مؤثر فى اتجاهات السياسة الخارجية الرومانية وهذه التطورات تتلخص فى انتهاج رومانيا لما يسمى بسياسة الاستقلال الاقتصادى عن دول الكوميكون [المنظمة الاقتصادية لدول شرق اوربا] والتى تبلورت بصدد ما يسمى « اعلان الاستقلال الاقتصادى » فى أبريل ١٩٦٤ فقد أكدت رومانيا معارضتها « لتقسيم العمل الاشتراكى » فى اجتماع اللجنة المركزية لحزب العمال الرومانى فى مارس ١٩٦٣ ، حيث ذكر البيان الختامى للاجتماع أن رومانيا تريد الاستمرار فى عملية التصنيع وبناء الصناعة الثقيلة ٠ وفى أبريل ١٩٦٤ أصدرت اللجنة المركزية للحزب بيانا عارضت فيه السياسة الاقتصادية التى يتبعها الاتحادالسوفيتى فىالكوميكون ، خشيةأن يؤدى التخصص الى تحويل رومانيا الى دول زراعية او ذاتصناعةخفيفة فقط ، بالاضافة الى استخراج البترول

ثم تدعم اتجاه الاستقلال الاقتصادى بموت الرئيس الرومانى جورجى دريجى فى ١٩ مارس ١٩٦٥ اذ خلفه فى السلطة شيفاكوستويكا رئيسا وشاوسسكو سكرتيرا عاما للحزب الشيوعى الرومانى وأعقبت ذلك تغيرات داخلية ودستورية عام ١٩٦٥ فقد تحول حزب العمال الى حزب شيوعى ، وبدلا من الجمهورية الديمقراطية الشعبية سميت جمهورية رومانيا الاشتراكية ، كما استبعدت فى الدستور الجديد العبارات التى تشير الى دور الاتحاد السوفيتى كمحرر لرومانيا ٠

لقد استهدفت الخطة الخمسية الحالية فى

رومانيا (١٩٦٥ ـ ١٩٧٠) زيادة الانتاج الصناعى بنسبة ٧٣ فى المائة والارتفاع بالانتاج الزراعى بمعدل ٣٢ فى المائة وقد عبر قادة الحزب الشيوعى الرومانى فى عام ١٩٦٦ عن تأكيدهم لانتهاج سياسة مستقلة وذلك فى خطاب طويل القاه شاوسسكو فى ٧ مايو من ذلك العام وتحدث فيه باسهاب عن العلاقات بين الحزبين السوفيتى والرومانى .

وسعت رومانيا ابتداء من عام ١٩٦٦ الى فتح الباب أمام الاستثمارات الرأسمالية الغربية ، فانشأت مصنعين للسماد بوساطة شركتين من المانيا الغربية وكذلك مجزرا ومصنعا لتعبئة اللحوم [للتصدير للولايات المتحدة] عن طريق شركة امريكية .

وجملة القول أن رغبة رومانيا فى تدعيم ما يسمى بالخطر « الاستقلالى » قد انعكس على علاقتها بالمعسكر الشرقى وتقاربها مع الغرب وانتعاش ظروف الجالية اليهودية الرومانية ، الامر الذى مهد لمزيد من التقارب مع اسرائيل .

علاقة رومانيا بدول الكتلة الشرقية

فى ٢٥ يناير ١٩٤٩ أعلن انشاء الكوميكون كمنظمة اقتصادية بين الدول الاشتراكية ، ثم بدأ الحديث عن التخصص وتقسيم العمل فى دورة مجلس الكوميكون عام ١٩٥٦ وقد أيدت التخصص الدول الصناعية المتقدمة مثل تشيكوسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية ، وعارضته الدول المصدرة للمواد الخام وظهر ذلك بوضوح فى موقف رومانيا والصين اللتين أبديتا معارضة لفكرة التخصص اى اجتماع زعماء أحزاب الدول الشيوعية فى يونية ١٩٦٢ .

ومن ثم عملت رومانيا على تعزيز هذا الخط فى خلال السنوات التالية ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ . وفى هذا الصدد نجد التقرير الخارجى الذى أصدرته مجلة الايكونومست (٩ أبريل ١٩٧٠) يشير الى ظهور معارضة مباشرة ، الى جانب التأكيد التقليدى على موقف رومانيا من السيادة ، من قبل الاوساط السياسية الرومانية تجاه تحذيرات قادة الوفد السوفيتى فى مؤتمر الحزب الشيوعى الرومانى عام ١٩٦٩ حول « التاكتيكات الغادرة لبناء رؤوس جسور للامبريالية » . وقد عارضت مجلة لوبتادى كلاسا (الصراع الطبقى) الشهرية التى يصدرها الحزب الرومانى (عدد يناير ١٩٧٠) القول بأن اقامة علاقات مع الغرب يعنى بناء جسور للامبريالية .

وقد نوه تقرير الايكونومست المذكور بأن توقيع معاهدة الصداقة بين الاتحاد السوفيتى ورومانيا ـ وهو الامر الذى تم فعلا فى يوليو ١٩٧٠ ـ يعنى تسامحا متزايدا من قبل الاتحاد السوفيتى ازاء الاتجاه « غير الارثوذكسى » لسياسة رومانيا .

علاقة رومانيا بدول المعسكر الغربى

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فانه فى الوقت الذى كانت فيه علاقات رومانيا بالدول الاشتراكية تميل الى التقلص ، كانت علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الدول الغربية تتزايد فى النمو . ولقد أشرنا فيما تقدم الى تشجيع رومانيا للاستثمارات الوافدة من الدول الرأسمالية . وتشير الاحصاءات (وفقا للتقرير الخارجى للايكونومست بتاريخ ٧ أغسطس ١٩٦٩) الى ان تجارة رومانيا مع الغرب خلال الخمس السنوات الماضية فى توسع مطرد حتى وصل الى ٤٦ فى المائة من تجارتها مع بلاد غير شيوعية ، هذا بالاضافة الى تزايد معاملاتها مع المانيا الغربية. وقدرت المجلة المذكورة ان يصل نحو ٦٠ الف سائح غربى الى رومانيا عام ١٩٦٩ مقابل ٢٤٩ ألفا فى ١٩٦٨ .

كذلك شهدت العلاقات الرومانية مع المعسكر الغربى تطورا جديدا بزيارة الرئيس الامريكى نيكسون لرومانيا فى أغسطس من العام الماضى ، هذه الزيارة التى رأت بعض الدوائر الغربية ان لها اهميتها الرمزية فى تدعيم ما يسمى بخط رومانيا « الاستقلالى » ، هذا بالاضافة (وفقا لتقرير الايكونومست السابق) الى نتائج المفاوضات فى المجال الاقتصادى والثقافى وتقوية أمل رومانيا فى أن تلعب دور الوسيط بين الشرق والغرب ، وأملها فى أن تنال شرط الدولة الاولى

بالرعاية وهو الامتياز الذى منحته الولايات المتحدة لكل من يوغسلافيا وبولنــــدا فقط فى العالــم الشيوعى • وكذلك رغبة رومانيا فى الافادة من التكنولوجيا الامريكية •

أوضاع الجالية اليهودية فى رومانيا

تعتبر الجالية اليهودية فى رومانيا أكبر جالية يهودية (١٢٠ ألف نسمة) فى دول شرق أوربا بعد الاتحاد السوفيتى ، ورغم ذلك فان نسبة الجالية اليهودية الى عدد سكان رومانيا (أكثر من ١٩ مليون عام ١٩٦٧] تعتبر نسبة ضئيلة [٠ر٦ فى المائة) بيد ان أثر الجالية اليهودية فى موقف رومانيا لا يتوقف على عددهم فحسب ، وانما يتوقف كذلك على عوامل أخرى لعل أهمها درجة رقى اليهود ونفوذهم ومدى اندماجهم فى المجتمع الرومانى •

وعلى صعيد المشاركة اليهودية فى الحكم ، ورغم ان « الكتاب السنوى اليهودى ١٩٦٦ » لا يشير الىوجوداىأثرلسياسة لا ساميةفىرومانيا، فقد اقيلت ثلاث شخصيات يهودية من مناصب اقتصادية مرموقة عام ١٩٦٥ وهم ميخائيل تيرى وكان يشغل منصب وزير التجارة الخـــارجية ، وميخائيل فلورسكو وكان يشـــغل منصب وزير الصـــناعة البتروكيماوية ، وجورجى جاستون ماران وكان يشغل منصب رئيس « المجلس القومى للتصميم » الا انه استبقى فى منصب نائب رئيس الوزراء •

ومن جهة أخرى أكد « الكتاب السنوى اليهودى الامريكى » ان السلطات الرومانية استمرت فى عام ١٩٦٥ فى سياسة اطلاق سراح المعتقليـن السياسيين التى بدأتها عام ١٩٦٢ وأكد الكتاب ان من بين الذين أطلق سراحهم « بعض اليهود الموقوفين لنشاطهم الصهيونى » •

وفى عـــام ١٩٦٦ اســـتمــر اتجـــاه رومانيا « الاستقلالى » داخل الكتلة الشرقيـة ، وازدادت صلاتها بالكتلة الغربيــة ، وانعكست اتجاهات التقارب الرومانى الغربى على علاقات رومانيا باسرائيل ، وعلى جو الانفراج المطــرد لنشاط الجالية اليهودية فى الداخل •

وقد أعلن حاخام رومانيا الاكبر ، موسى روزين فى مقابلة صحفية له مع مراسل صحيفة « جويش كرونيكل » فى ٣ مارس ١٩٦٦ ان وضع اليهود فى رومانيا « تحسن جدا » • ويلاحظ انه يوجد فى رومانيا ٧٢ منظمة يهـــودية وحوالى الثلاثمـــائة كينس ، ويدير شئون الجالية « اتحاد الجاليات اليهودية » الذى يترأسه الحاخام روزين ، ويعتبر الاتحاد رسميا ، الممثل الشرعى لليهود الرومانيين تجاه السلطات • كما تصدر الجالية اليهودية مجلة خاصة بها باللغات الثلاث : الرومانية والعبرية واليديش •

■■ صادرات رومانيا الى الدول العربية مقارنة باسرائيل [القيمةبالمليون دولار] . ويوضح الجدول أن أيا من الدول العربية يزيد مقدار ما تستورده من رومانيا على ماتستورده اسرائيل منها ■■

الدوله	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
ج ع م	٥ر١١	٣ر١٧	٦ر٢٠	٠ر٣٧
لبنان	٤ر٨	٠ر٨	٣ر١٦	٨ر٣٩
سوريا	١ر٦	٩ر٧	٨ر٥	٥ر٩
ليبيا	١ر٢	٠ر٣	٥ر٤	٦ر٤
العراق	٦ر٢	٩ر١	٩ر٣	٧ر٢
السودان	٣ر٢	١ر٢	٤ر٣	٩ر٤
مجموع الدول العربية الست	٨ر٣٣	٢ر٤٠	٥ر٥٤	٥ر٩٨
اسرائيل	٣ر١	٦ر١	٤ر٢	٧ر٥

وقـد سمحت السلطات الرومانيــة للجالية اليهــودية بالاشــتراك فى المــؤتمر الثامن والستين « لاتحاد الجاليات اليهودية الارثوذكسية فىأمريكا » الذى افتتح فىواشنطن فى٢٣ نوفمبر ١٩٦٦ ، ومثل الجالية اليهودية الرومانية الحاخام الاكبر روزين ، الذى ألقى كلمة فى المؤتمر دعا فيها الزعماء الدينيين اليهود فى العالم اجمع الى عقد اجتماع فى بوخارست فى فبراير ١٩٦٧ . وقال ان اجتماعا كهذا سيتيح تفاهما اكبر وتعاونا أوثق بين الجاليات اليهودية فى أوربا الشرقية وجاليات الغرب؛ ويسهم فىاقامة « جسر روحى سليم » بين الجانبين . وأكـد أن الجاليــة اليهـــودية فى رومانيا « هى جزء متكامل من الجالية اليهودية العالمية » وهى فى رومانيا « تطور بحرية حياة يهودية دينيةوثقافية مستقلة » . واضاف ان يهود رومانيا يحتلون مراكز هامة فى جميع مستويات الحكم والصناعة والعلم والفنون .

والواقع ان الجالية اليهودية تلعب دورا مؤثرا فى الحياة العامة فى رومانيا ، وبالتالى ينتظر ان يكون لها دورها المؤثر فى توجيه دفة السياسة الرومانية للتعاطف مع اسرائيل الا أنه ـ فى تقديرى ـ لا تصح المبالغة فى دور الجالية اليهودية لاسيما ان رومانيا جمهورية اشتراكية تعتنـق الماركسية اللينينية ، وقد يكون دور الجـالية اليهودية بمثابة نشر الشراع فى اتجاه الريح .. ريح العلاقات الدولية لرومانيا بيـن الشرق والغرب .

ثانيا : تطور العــلاقات بين رومانيــا واسرائيل فى فترة ما قبــل يونية ١٩٦٧

ان المتتبع لتطور العلاقات الدولية بين كل من رومانيا واسرائيل ، يذكر أن رومانيا سحبت ممثلها الدبلوماسى لدى اسرائيل عام ١٩٥٦ على اثر العدوان الثلاثى على مصر . ثم عادت العلاقات الى طبيعتها بين البلدين فى عام ١٩٥٧ حيث ظلت رومانيا ممثلة بقائم بأعمال حتى ٢١ فبراير ١٩٦٦ حين قدم أول وزير مفوض رومانى يعين فـى اسرائيل أوراق اعتماده لرئيس اسرائيل زالمان شازار .

وقد ألقى الوزير المفوض، بهذه المناسبة، كلمة قال فيها انه يأمل فى الاسهام فى تطوير العلاقات بين رومانيا واسرائيل « تمشيا مع خط سياسة حكومته الداعية الى السعى للسلام والتعاون مع جميع الدولدون تمييز بسبب أنظمتها المختلفة » .

ورد شازار على كلمة الدبلوماسى الرومانى فقال ان حكومته تأمل أن ترى حلولا سلمية لجميع المشاكل الاقليميةوخلافاتالحدود . وأشار الى ان المهاجرين الرومانيين كانوا من أوائل المزارعين اليهود الذين حضروا الى « اسرائيل » قبل ٨٥ عاما ، وأضاف ان موجات الهجرة التالية ساعدت علـى الابقــاء علـى « رباط روحـى » بيـن البلدين .وهكذا يبين أن تعيين أول وزير مفوض لرومانيا فى اسرائيل ، قد اعتبر من قبل الاوساط السياسية الاسرائيلية بمثابة تعبير عن حسن النية والرغبة فى زيادة التعاون بين البلدين ، خاصة وأن رومانيا ظل يمثلها فى اسرائيل طوال تسع سنوات قائم بالاعمال فقط .

ولقد شهدت العلاقات الاسرائيلية مع رومانيا بعض التحسن خلال عــام ١٩٦٦ ، اذ ذكرت صحيفة « معاريف » بتاريخ ١٩ مايو ١٩٦٦ أن رومانيا أظهرت أكثر من مرة خلال السـنوات الاخيرة سياستها المستقلة فى عدد من المؤسسات الدولية ، وضربت الصحيفة مثلا بموقف رومانيا فى الدورة الواحدة والعشرين للامم المتحدة أثناء التصويت على الاقتراح العربى بشأن تعيين قيم على أملاك الغائبين فى اسرائيل ، اذا امتنعت رومانيا عن التصويت .

أما على صعيد العلاقات الثقافية والرياضية ، فقد زار اسرائيل فى فبراير ١٩٦٦ فريق الجيش الرومانى لكرة القدم لمنازلة منتخب اسرائيل . كما أن الملحق الثقافى فى السفارة الرومانية فـى اسرائيل أهدى متحف الالات الموسيقية فى القدس المحتلة فى ديسمبر ١٩ آلة موسيقية رومـانية شعبية .

ويكشف تطور العلاقات الاقتصادية بين رومانيا واسرائيل أكثر ما يكشف عن ذلك التقارب المتزايد بين البلدين فى مجال العلاقات الاقتصـادية والتجارية .

ان نظرة سريعة على التجارة الخـارجية الرومانية تبين أنه على الرغم من التقدم الذى

احرزته رومانيا فى ميدان الصناعة خلال العقد الاخير، الا انها مازالت تعتمد فى صادراتها على البترول والمنتجات الزراعية بصفة أساسية ٠

واذا درسنا حركة التعامل التجارى بين كل من رومانيا واسرائيل ، فاننا نجد اسرائيل تحتل مركزا متأخرا فى مجالى الصادرات والواردات ٠ وقد نظم التبادل التجارى بينهما بموجب اتفاقيتى تجارة ودفع عقدتا عام ١٩٥٤ تجددان تلقائيا ، وقد بلغ الحد الاقصى لقيمة التبادل التجارى بين البلدين نتيجة لهاتين الاتفاقيتين حوالى ٤ ملايين دولار ٠

وبحلول عام ١٩٦٧ انتقلت العلاقات بين رومانيا واسرائيل الى مرحلة أكبر بكثير من مرحلة الاتفاقيات التجارية ، حيث تميزت بالتعاون الاقتصادى متعدد الوجوه والواسع النطاق ، واقترنت به بعد ذلك أواصر التعاون السياسى

وشهد عام ١٩٦٧ زيارات متبادلة بين المسئولين فى كلا البلدين ، ففى أبريل زار سابير وزير الاقتصاد الاسرائيلى رومانيا وعاد من هناك ليؤكد ان المفاوضات التى أجراها « تفتح صفحة جديدة فى علاقات اسرائيل ورومانيا ، وأن حجم التبادل التجارى المتفق عليه بينهما ابتداء من ١٩٦٧ سيبلغ عشرة أضعاف حجم التجارة السابق » ٠

ثالثا : موقف رومانيا من أزمة الشرق الاوسط :

كان لاحداث الشرق الاوسط عام ١٩٦٧ أثرها الواضح فى تحديد الموقف الدولى للسياسة الرومانية ، فمع تصاعد التهديدات الاسرائيلية للدول العربية فى مايو ١٩٦٧ وتدهور الوضع الى حافة الحرب فى المنطقة ، ظهرت بوادر عطف رومانى رسمى على اسرائيل ، اتخذ فى هذه المرحلة ، طابع «الحياد» الظاهرى بين الجانبين المتنازعين ، وذلك خلافا لموقف باقى دول الكتلة الاشتراكية ٠

فى ٣١ مايو ذكرت وكالة الاسوشيتدبرس فى نبأ لها من فيينا أنه من « الملاحظ » أن رومانيا ، خلافا لدول الكتلة الشرقية الاخرى ، امتنعت اذاعتها عن مهاجمة دور اسرائيل فى تصعيد التوتر فى الشرق الاوسط ، وانها تكتفى باذاعة « الوقائع » فقط ٠

كما أكدت رومانيا موقف التعاطف مع اسرائيل بامتناعها عن شجب العدوان الاسرائيلى على الدول العربية فى المؤتمر السرى الذى عقدته الدول الشيوعية فى موسكو فى ٩ يونيو ١٩٦٧ ، وبامتناعها عن توقيع البيان الذى صدر عن المؤتمر والذى دعا الى انسحاب اسرائيل من الاراضى المحتلة ٠ وقد قالت « الجيرزاليم بوست » أن رومانيا رفضت توقيع بيان موسكو رغم أن السكرتير العام للحزب الشيوعى الرومانى شاوسسكو ورئيس الوزراء ايون جورجى حضرا الاجتماع ٠ وكذلك امتنعت رومانيا عن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل أسوة بباقى الدول الاشتراكية ٠

وفى ١٠ يونيو ١٩٦٧ أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الرومانى تصريحا دعت فيه الجانبين العربى والاسرائيلى الى التفاوض المباشر لتأمين السلام فى الشرق الاوسط وتدعيمه ٠ وتجاهل التصريح الرومانى الاشارة الى مؤتمر القمة الشيوعى الذى عقد فى موسكو قبل يوم واحد ٠

وفى الامم المتحدة ، دعا مورير رئيس وزراء رومانيا ، اسرائيل الى الانسحاب الى ما وراء خطوط الهدنة ، غير انه لم يعتبر هذا الانسحاب غير مشروط ، فدعا اسرائيل والعرب الى اجراء « مفاوضات مباشرة » لتسوية النزاعات القائمة بينهما ، وحذر من استعمال القوة لتأكيد « حق ما » ، بيد أنه لم يخص اسرائيل بتهمة العدوان ٠

ثم استمرت رومانيا فى انتهاج سياسة منفصلة عن الكتلة الشرقية تجاه الازمة العربية ـ الاسرائيلية ، وامتنعت عن حضور مؤتمر قمة شيوعى ثان عقد فى بودابست من ١٠ـ١٢ يوليو ، وخصص لاظهار دعم دول الكتلة الشرقية للعرب فى « نضالهم ضد العدوان » ٠ كما أكدت رومانيا دعوتها لمفاوضات مباشرة بين العرب واسرائيل أثناء زيارة رئيس الوزراء الرومانى ، مورير ، ووزير الخارجية كورنيليو مانيسكو لهولندا فى يوليو عام ١٩٦٧ ، وذلك فى البيان المشترك الذى صدر عن الجانبين ٠

فى هذه المرحلة ، ظهرت بوادر رغبة رومانية

لتوسيع نطاق اتجاه « الاستقلال » السياسى عن دول الكتلة الشرقية لتشمل المجال العسكرى أيضا ، فألقى السكرتير العام للحزب الشيوعى الرومانى ، شاوسسكو ، خطابا فى المجلس الوطنى الرومانى ، فى ٢٤ يوليو ١٩٦٧ دعا فيه الى الغاء حلفى الاطلنطى ووارسو ، والى انسحاب جميع القوات العسكرية ، بما فيها السوفييتية ، من الاراضى الاجنبية . وقال شاوسسكو أن رومانيا اختارت « موقفا انفراديا » فى مؤتمر القمة الشيوعية فى ٩ يونيو ، ورفضت توقيع البيان المشترك « لانه تضمن بعض وجهات النظر غير المتفقة مع موقف حزبنا وحكومتنا » . واضاف أن الرومانيين بصفتهم « أصدقاء للعرب » أظهروا دوما تضامنهم معهم ، الا أنه يود أن يقول « لاصدقائه » بصراحة : « اننا لا نشارك الاوساط التى تحبذ تصفية دولة اسرائيل » ، دون أن يشير الى علاقة هذا الموقف برفض رومانيا شجب العدوان الاسرائيلى .

صفوة القول أن رومانيا حددت موقفها من مشكلة الشرق الاوسط ، طبقا لما جاء على لسان وزير خارجيتها كورنيليو مانيسكو فى دراسته التى نشرتها مجلة انترناشيونال أفيرز السابق الاشارة اليها ، من أن « الحكومة الرومانية تعتبر قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، اطارا صحيحا لتسوية مشكلة الشرق الاوسط . وفى رأى الحكومة الرومانية أن أية تسوية للموقف فى الشرق الاوسط تتطلب بالضرورة تنفيذ هذا القرار بلا تأخير ، وعلى القوات الاسرائيلية أن تنسحب من المناطق المحتلة ، وأن تتم تسوية مشكلة اللاجئين العرب من فلسطين ، من أجل ضمان الوجود الحر والنمو الطليق لكل دولة فى المنطقة . ان القرار لا يقدم حلا سهلا للمشكلة ، وتنفيذه يعتمد كلية على رغبة الاطراف المتنازعة فى الانتفاع بالفرصة التى يقدمها للوصول الى فهم كاف للمصالح المشروعة لكل الاطراف المعنية » .

رابعا : تطور العلاقات بين رومانيا واسرائيل فى الاونة الاخيرة

وفى ضوء الموقف السياسى لرومانيا من أزمة الشرق الاوسط ، نستطيع أن نتابع التطورات التى طرأت على العلاقات بينها وبين اسرائيل . ابتداء من سبتمبر ١٩٦٧ عادت رومانيا الى الاسهام فى الوضع فى الشرق الاوسط ، ولكن ضمن حدود مؤتمرات دول الكتلة الشرقية المخصصة لمناقشة

الموقف « الانفرادى » الذى اتخذته رومانيا من أزمة الشرق الاوسط ، وبصورة خاصة موقف الامتناع عن ادانة العدوان الاسرائيلى ، أو قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع اسرائيل .

وفى ٦ سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، على وجه التحديد ، شاركت رومانيا لاول مرة بعد حرب يونيو ، فى توقيع بيان شيوعى جماعى ، وذلك على اثر الاجتماع الذى عقده المسئولون الاوربيون الشرقيون فى بلجراد فى ٤ سبتمبر لمناقشة وسائل مساعدة الدول العربية على تعويض الخسائر الاقتصادية التى نتجت عن الحرب مع اسرائيل . وقد حضر المؤتمر مسئولون على مستوى نواب رؤساء الوزارات من ثمانى دول شيوعية ، بينها الاتحاد السوفيتى ورومانيا . وقالت وكالة « اليونايتد برس » أن رومانيا ، التى قاطعت مؤتمرى قمة شيوعيين سابقين ، وافقت على الحضور بعد أن أكد لها المؤتمرون أن غاية المؤتمر وابحاثه تنحصر فى قضايا « المساعدة الاقتصادية » ولن يتطرق للقضايا « العسكرية أو السياسية » .

وبالرجوع الى الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧ [مؤسسة الدراسات الفلسطينية ببيروت) يتضح أن رومانيا شاركت فى ٢٠ ديسمبر للمرة الثانية فى مؤتمر وزراء خارجية دول الكتلة الشرقية فى وارسو لتنسيق سياسة الكتلة الشرقية تجاه النزاع العربى ـ الاسرائيلى . وتؤكد وكالة « اليونايتد برس » فى تعليق لها من وارسو على المؤتمر ، أن البيان الذى صدر عن المؤتمر فى ٢٢ ديسمبر ١٩٦٧ تحاشى وصم اسرائيل بالعدوان . فيما بدا انه تنازل من دول الكتلة الشرقية لرومانيا لقاء مشاركة رومانيا فى توقيع البيان .

وعلى أية حال ، فان الموقف السياسى المعلن لرومانيا ، انما هو موقف نظرى بحت ، أقرب شبها

بالمواقف المعلنة لكثير من الدول التى تعلن تأييدها لقرار مجلس الامن ، ولكن تتخذ مواقف عملية من أطراف النزاع تتفاوت طبقا لمصالحها وارتباطاتها · وفى هذا الصدد نجد أن المواقف العملية للسياسة الرومانية فى المنطقة قد كشفت عن اتجاهات متحيزة لاسرائيل ، اذا قورنت بمواقف بقية دول الكتلة الشرقية ، بل اذا قورنت بموقف دولة غربية عرفت بصداقتها السابقة لاسرائيل مثل فرنسا ·

وقد انعكس التقارب الرومانى الاسرائيلى أكثر ما يكون على العلاقات الاقتصادية بين البلدين · وردا على زيارة سابير لرومانيا فى ابريل ١٩٦٧ السابق الاشارة اليها ، قامت بعثة اقتصادية رومانية برئاسة وزير التجارة الخارجية بزيارة اسرائيل فى ديسمبر من نفس العام ·

ولمعرفة موقف اسرائيل تجاه استيراد البضائع من رومانيا بالنسبة للدول العربية يحسن الرجوع الى الجدول السابق (المذكور فى صفحة ١٣١) الذى يبين أهم الدول العربية المستوردة من رومانيا بالاضافة الى اسرائيل · (مصدر الجدول كتاب الجيب الاحصائى لجمهورية رومانيا الاشتراكية عام ١٩٦٨ — الصادر عن مجلس الاحصاء المركزى — وتم تحويل القيمة من العملة الرومانية « لى » الى الدولار) ·

ومن هذا الجدول يتضح ان أيا من الدول العربية يزيد مقدار ما تستورده من رومانيا على ما تستورده اسرائيل منها ، وأن اجمالى صادرات رومانيا الى الدول العربية الست المذكورة لا يسوغ مقارنة مع صادرات رومانيا الى اسرائيل نظرا لانه يبلغ نحو خمسة عشر ضعفا أو أكثر ·

كذلك يبين الجدول بوضوح أمرين رئيسيين :

أ ـ أن مستوى صادرات رومانيا الى الدول العربية يفوق مستوى صادراتها الى اسرائيل ، وهذا مما يدعم العلاقات التجارية ويساعد على تنميتها بين الدول العربية ورومانيا ·

ب ـ أن ما تخسره رومانيا ـ فى حالة عدم تصديرها لاسرائيل ـ يمكن أن يعوض بأكثر منه اذا رغبت فى زيادة مقدار صادراتها الى الدول العربية بنسبة ١٠ فى المائة حيث أن هذه النسبة تغطى ، بل وتزيد عن صادرات رومانيا الى اسرائيل ·

أما اذا انتقلنا الى الوجه الاخر من التجارة الخارجية الرومانية ، ونعنى بذلك واردات رومانيا ، فان الجدول التالى (المذكور فى هذه الصفحة) يبين أهم الدول العربية التى تستورد منها رومانيا مقارنة باسرائيل :

ومن هذا الجدول يتضح أن واردات رومانيا من الدول العربية يبلغ أكثر من عشرة أضعاف وارداتها من اسرائيل ، فيما عدا عام ١٩٦٧ حيث بدأت وارداتها من اسرائيل ، وصادراتها اليها تتزايد ·

وباستعراض وسائل تدعيم العلاقات الاقتصادية بين رومانيا واسرائيل ، يمكننا أن نلمس مدى الطفرة التى طفرتها هذه العلاقات حيث تبدو وكأنها ليست امتدادا للماضى ، اذ انتقلت الى مستويات اخرى غيرها ·

الدولة	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
ج ·ع·م·	١٤ر١	١٧ر٢	١٨ر٤	١٥ر٨
سوريا	٩٣ر٢	٩٩ر١	٨٠ر٢	٧٠ر٩
لبنان	٣١ر١	ر٩	١ر١	١ر٤
السودان	٢ر٥	١ر٦	ر٨	٣ر٩
العراق	ر٠٢	ر٢	—	ر٥
مجموع الدول العربية	١٤٠ر٩٢	١١٩ر٥	١٠٠ر٥	٩٢ر٥
اسرائيل	٢ر٨	١ر٩	٢ر٨	٤ر٧

واردات رومانيا من الدول العربية مقارنة باسرائيل
[القيمة بالمليون دولار]

وأهم وسائل تدعيم تلك العلاقات تتلخص فيما يلى :

١ – انشاء لجنة رومانية اسرائيلية مشتركة للشئون الاقتصادية برئاسة وزيرى التجارة فى كلا البلدين ، وتجتمع دوريا لمراجعة وتنفيذ الاتفاقات الاقتصادية المعقودة بينهما ·

٢ – عقد اتفاق تجارى واتفاق دفع فى فبراير عام ١٩٦٧ لمدة ثلاث سنوات ، نص على زيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين بحيث تصل قيمته الى ١٤ مليون دولار فى كلا الاتجاهين ، مع العمل على زيادته بمقدار ١٠ فى المائة عام ١٩٦٩ ، كما تضمن هذا الاتفاق أيضا قيام كل من الطرفين بتسويق منتجات الطرف الاخر فى سوق دولة ثالثة · ولعل هذا الاجراء الاخير يعنى أن الاتفاق ليس نابعا من مدى حاجة كل من الطرفين الى منتجات الطرف الثالث بالقدر الذى يعنى مدى رغبة كل من الطرفين فى تدعيم العلاقات الاقتصادية بينهما بأية طريقة ، حتى وان كان ذلك على حساب بعض الاتفاقيات التى قد يعقدها أى من الطرفين مع الدول الاخرى ·

٣ – عقد اتفاق تعاون اقتصادى (فنى وعلمى واقتصادى) وهو من أهم أعمال اللجنة المشتركة ، انشئت بموجبه مؤسسات مشتركة فى كل من البلدين ، ففى رومانيا نص على انشاء مؤسسات للصناعات الغذائية والكيماوية والدوائية والزراعية ، وفى اسرائيل مؤسسات كيماوية · كما نص فى الاتفاق على الاستعانة بالخبرة الاسرائيلية فى مجال الرى ·

٤ – عقد بروتوكول اضافى للاتفاق التجارى بتاريخ ٢٨ يونية ١٩٦٨ تضمن تنظيم العلاقات بين البلدين فى مجالات السياحة والنقل الجوى والزراعة وبعض المجالات الاعلامية الاخرى كالسينما وغيرها ·

وعلى أية حال ، فاننا اذا استعرضنا قائمتى السلع المقرر تبادلها فيما بين البلدين والواردة ضمن الاتفاقيات المشار اليها ، فسنتبين ما يلى :

أ – صادرات رومانيا الى اسرائيل : أهمها الجرارات والالات الزراعية والمعدات الصناعية والمطاط ومضخات البترول والاخشاب والصناديق الخشبية واللحوم والاسماك والسكر والفواكه المجففة ·

ب – صادرات اسرائيل لرومانيا : أهمها الفوسفات والالات الزراعية والجرارات والاجهزة الالكترونية والالات والمعدات للنقل وسيارات نقل ومنسوجات قطنية وصوفية وألياف صناعية وأنابيب صلب والومنيوم وزيت فول الصويا ·

ويتبين من قائمتى السلع الملحقة بالبروتوكول أن هناك افتراضا بزيادة مقدار التبادل طبقا للقيم المرصودة أمام كل سلعة بزيادة قدرها ١٠ فى المائة سنويا تقريبا ، كما أن هناك بعض السلع غير الالات قدر تبادلها بمقدار ٧ ملايين دولار فى عام ١٩٦٩ ، و ٨ر٨ مليون دولار فى عام ١٩٧٠ فى كلا الاتجاهين ·

ويتطرق بنا الحديث الى تناول مستقبل العلاقات بين رومانيا واسرائيل ، ومن البديهى أن مستقبل العلاقات بينهما يتوقف على نتيجة التفاعل بين أهم العوامل المؤثرة ، ومن بين هذه العوامل التى سبقت الاشارة اليها ، كفاءة الدبلوماسية الاسرائيلية التى استغلت بقية الظروف السائدة أفضل استغلال ، بينما نجد الموقف العربى كان أحيانا يتسم ببعض الانفعال · فازاء رفع التمثيل السياسى بين رومانيا واسرائيل الى درجة السفارة فى أغسطس ١٩٦٩ ، لم تجد الدبلوماسية العربية الا التعبير عن سياستها بالغضب ، فقطعت سوريا والعراق والسودان علاقاتها الدبلوماسية مع رومانيا ، واكتفت ج · ع · م بسحب سفيرها من بوخارست ·

بل لقد وصل الامر الى المستوى الشعبى ، اذ سمعنا أن الاتحاد الدولى للعمال العرب قد قطع علاقاته مع اتحاد العمال الرومانى : وبذلك كادت أن توصد جميع الابواب فى وجه أى حوار فعال مع رومانيا : فى وقت تكون فيه المعاملات الاقتصادية العربية مع رومانيا معنا وليست علينا : أى أن العلاقات الاقتصادية العربية مع رومانيا يمكن أن تتخذ سلاحا فعالا للضغط على رومانيا ، وذلك من واقع الحقائق التالية :



أ ـ أن التبادل التجارى بين رومانيا والدول العربية أكبر بكثير من التبادل التجارى بين اسرائيل ورومانيا ، وهذا يسبغ على الدول العربية قوة تفاوضية أكبر من اسرائيل .

ب ـ أن معظم السلع الاسرائيلية المصدرة الى رومانيا تتوفر مثيلاتها فى انتاج الدول العربية ، ويستند أمر منافسة اسرائيل فى رومانيا على كمية الانتاج العربى القابل للتصدير .

ج ـ أنه على الرغم من زيادة أواصر العلاقات التجارية بين رومانيا واسرائيل ، فان علاقة رومانيا مع الدول العربية فى هذا الشأن توحى بأن رومانيا ليست على استعداد للتضحية بالاسواق العربية . ومن ثم فيمكن للمقاطعة العربية والدبلوماسية العربية أن تستند على هذا العامل .

وعلينا ايضا ان ندرك تماما أن العلاقة بيننا وبين أى عضو فى المجتمع الدولى ليست صورة معكوسة للعلاقة بين هذا العضو واسرائيل ، فاذا تقلصت علاقاتها تمددت علاقاتنا ، واذا تمددت علاقاتها تقلصت علاقاتنا ، اذ يجب أن نستبعد هذا الفهم من تصورنا لامور السياسة الدولية .

كما يجب ألا نغالى فى تقدير قيمة الدور الذى تقوم به الجالية اليهودية فى رومانيا ، رغم فعاليته ، فى توجيه السياسة الخارجية ، والا كان هذا يعنى أن نقف عاجزين مكتوفى الايدى حتى يبت فى أمر هذه الجالية ، فاما ان ترحل أى تهاجر الى اسرائيل ، وهو أمر لا نرتضيه ، واما أن نستعدى عليها المجتمع الذى تعيش فيه ، وهو امر غير مقبول،لا سيما فى المجتمعات الاشتراكية التى تفتح أبواب الانتاج أمام جميع الاقليات الدينية ، والثقافية والعنصرية .

لهذا يتعين علينا ان نتحرك من هذا الفهم المدرك لطبيعة العوامل المعقدة التى تحكم العلاقات بين الامم ، اذ أن شأن هذه المبادرات الواعية أن تكسب دبلوماسيتنا الرسمية والشعبية مرونة كافية تكفل لها النجاح والتأثير على طول المدى فى حجم وطبيعة العلاقات التى تقيمها اسرائيل مع الاخرين .

ومن الملاحظ فى الاونه الاخيرة ان الدبلوماسية الرومانية قد زادت من حركتها فى اتجاه تنمية العلاقات مع الدول العربية وفى مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة . فقد زار القاهرة فى شهر مارس عام ١٩٧٠ وفدا اقتصاديا رومانيا ، وفى شهر مايوقدم وزير التجارة الخارجية الرومانية . علاوة على ان وفدا كبيرا برياسة رئيس الوزراء الرومانى حضر الى القاهرة فى اول اكتوبر للمشاركة فى تشييع جنازة القائد الرئيس جمال عبد الناصر . وفى أوائل ديسمبر زار الجمهورية العربية المتحدة مسيو ايليسو وزير الشباب الرومانى الذى عقد عدة اجتماعات مع المسئولين والقادة العرب . كل هذا يضاعف من مسئولية الديبلوماسية العربية لتنمية حركتها الايجابية استجابة للحقائق والظروف التى تحكم عالمنا المعاصر .

السيد عليوه



العنف والحركة الانفصالية فى كندا

استرعت الاحداث الاخيرة فى كندا انتباه العالم اجمع. فأخذ يتابع تطوراتها باهتمام ، وينظر فى ترقب الى ما سيتمخض عنها من نتائج . فكندا لم تكن مطلقا مسرحا للعنف كما فجرته حوادث اختطاف الدبلوماسى البريطانى (جيمس كروس) ثم [بيير لابورت] وزير العمل والهجرة فى اقليم كيبيك . وقد تدهورت الاوضاع الى أسوأ نتيجة رفض الحكومتين الفيدرالية والاقليمية فى كيبيك الاذعان لمطالب الجبهة المسئولة عن حوادث الاختطاف ، وهى « جبهة تحرير كيبيك » وقيام الاخيرة باعدام الوزير الكندى مع بقاء مصير الدبلوماسى البريطانى غامضا حتى كتابة هذا التقرير .

وقد اعادت هذه الاحداث الى الاذهان مرة أخرى الازمة التى تجتازها الوحدة القومية فى كندا ، نتيجة المطالب المتزايدة داخل اقليم كيبيك للانفصال عن الاتحاد . حيث جذبت هذه الازمة انتباه العالم عام ١٩٦٧ حينما أطلق الرئيس الفرنسى ديجول صيحته الشهيرة « عاشت كيبيك حرة ، عاش الكنديون الفرنسيون » وما أعقب ذلك من ازمة دبلوماسية حادة بين الدولتين ولا شك ان التطورات الاخيرة للاحداث وسمة العنف التى اصطبغت بها ، بالاضافة الى انها المرة الاولى التى تتعرض فيها احدى الدول الغربية لهذا الاسلوب فى فرض شروط سياسية من جانب الاقلية ، فى الوقت الذى تتعرض فيه كثير من الدول الغربية الاخرى لنفس الاختبار ، قد أضفت اهمية خاصة على الوضع فى اقليم كيبيك الذى تبلغ مساحته ٥٩٤٫٨٦٠ ميلا مربعا ، وهى تمثل أكبر الاقاليم من حيث المساحة ، تليها فى المرتبة ولاية انتاريو . كذلك يبلغ عدد سكان الاقليم ٥٫٧٤٤٫٠٠٠ نسمة ، اى أنها تحتل المرتبة التالية من حيث عدد السكان بعد اونتاريو التى يبلغ عدد سكانها ٦٫٨٩٥٫٠٠٠ نسمة . يضاف الى هذا ان اقليم كيبيك يحتل المرتبة الاولى فى توليد الطاقة الكهربائية من مساقط المياه ، حيث بلغ انتاجها فى عام ١٩٦٨ ١١٫٠٣٥ الف كيلوات ، بينما بلغ اجمالى انتاج كندا كلها ٣٤٫٩٦٢ الف كيلوات يضاف الى هذا انتاجها كميات ضخمة من التيتانيوم والاسباستوس والنحاس . كذلك توفر غابات كيبيك ٣٨ فى المائة من انتاج كندا من عجينة الورق .

فاقليم كيبيك ليس اقليما فقيرا ، ولكن تتركز مشكلته اساسا فى العلاقة بينه وبين الحكومة الفيدرالية . وبمعنى آخر العلاقة بين الكنديين الفرنسية الذين يمثلون الاقلية، والاغلبية الناطقة بالانجليزية ، فى ضوء الاتجاهات الانفصالية الاخذة فى النمو داخل الاقليم .

التنظيمات السياسية الانفصالية :

يرى الاتجاه الانفصالى : ان استقلال كيبيك يجب الا يكون سلاحا للمساومة يستخدم فى المفاوضات مع الحكومة الفيدرالية ، وانما هو هدف فى حد ذاته ، وغاية يسعى الى تحقيقها . وفى هذا معارضة للشعار الذى رفعه دانييل جونسون خلال حكمه وهو « المساواة » او الاستقلال » وكذلك لسياسة الثورة الهادئة .

وقد تبلور هذا الاتجاه فى عديد من التجمعات والتنظيمات السياسية ، سواء التى انشئت لاول مرة خلال السنوات الاولى من الستينات ، او التى انشقت على احزابها القومية اتفاقا مع نمو الاتجاه الانفصالى . وعلى الرغم من وحدة الغاية والهدف بين هذه الحركات ، الا ان طبيعة الاسلوب الذى ينتهج للوصول الى ذلك ، أدى الى انقسامهاالى جناحين رئيسيين :

اولا : جناح انفصالى متطرف ، يدعو الى استخدام العنف لتحقيق هدف الاستقلال التام عن كندا فى جميع صوره واشكاله .وان الكفاح من اجل تحرير كيبيك هو نفسه الدائر فى المناطق الاخرى من العالم ، فليس هناك خلاف بين هذا الكفاح والحركات التحررية فى فلسطين وفيتنام والقوة السوداء فى امريكا . ومن اهم التنظيمات السياسية التى تعكس هذا الاتجاه المتطرف

ا ــ جبهة تحرير كيبيك :

وهى الجبهة المسئولة عن تطورات الاحداث الاخيرة فى كندا وقد اعلنت فى العاشر من مايو ١٩٦٣ استخدامها للعنف كوسيلة لتحقيق الاستقلال والرد على عنف النظام القائم ، والاستغلال من جانب الحكومة الفيدرالية والمستعمرين الاجانب ممثلين فى البريطانيين والامريكيين . وترى الجبهة ان «الاستقلال الحقيقى سيكون جزءا من الثورة العالمية ،وان انتصارها يتطلب الحرب للنهاية ضد الاستعمار ، كما هو الحال فى فيتنام وجواتيمالا » . وتنصرف خطة عملها من واقع بياناتها المختلفة واعمالها الى أربع مراحل وهى :

اولا القيام بالمظاهرات والاضرابات للتعبير عن سوء الاوضاع الاقتصادية والسياسية فى المقاطعة . وقد تمثل هذا فىاضرابات عمال الموانىء عام ١٩٦٣ بمنتريال والذى انتهى بتوقيع اتفاق برفع اجرهم بمقدار ٥٦ سنتا فى الساعة ومدته ثلاث سنوات . وكذلك اضراب المدرسين فى مونتريال عام ١٩٦٧ الذى امتد الى جميع انحاء المقاطعة فشمل اثنى عشر الفا ، وكان اهم مطالبهم رفع الاجور ، واتاحة الفرص لهم لابداء آرائهم فيما يختص بأساليب التعليم والكتب المدرسيه .

كذلك كانت طبيعة المظاهرات التى انفجرت اثناء زيارة ترومبك للاقليم عام ١٩٦٩ .

ــ اما المرحلة الثانية، فهى تنصرف الى القيام بأعمال العنف والتخريب المنظم لجميع المؤسسات الفيدرالية والقوات المسلحة وكذلك المؤسسات الاقتصادية التابعة للناطقين بالانجليزيه ، وقد استمرت هذه الفترة حتى عام ١٩٦٩ وشهدت مونتريال خلالها العديد من الانفجارات وتم فى غضونها القاء القبض على عدد من اعضاء الجبهة .

ــ ويمثل الاختطاف السياسى المرحلة الثالثة. وقد احبطت للجبهة فى بداية عام ١٩٧٠ محاولتان للاختطاف الاولى شهر مارس وكانت تستهدف المبعوث التجارى الاسرائيلى . والثانية فى شهر يونيو وكانت تستهدف القنصل الامريكى . ثم نجحت فى حوادث الاختطاف الاخيرة . وقد وصفت الجبهة فى بيانها هذه المرحلة بأنها تعد انعكاسا ليأسها من التغيرات الضئيلة فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية فى المقاطعة . ولذا صممت على اتباع اسلوب أكثر ثورية للاسراع فى احداث هذه التغيرات ، بالاضافة الى استخدام سلاح « الاضراب والمظاهرات » .

وتنصرف المرحلةالرابعة الىالاغتيال السياسى للزعماء السياسيينفىكيبيك واوتاوا وقد اشارت الجبهة الى احتمال قيامها بهذا العمل اذا لم يفرج عن أربعة من زعماء الجبهة الذين تم اعتقالهم بمقتضى قوانين الطوارىء .

ويبلغ عدد الاعضاء العاملين فى الجبهة والمدربين على حمل السلاح وعمليات التخريب ما بين ١٣٠ ، ١٥٠ عضوا تنتظمهم اثنتان وعشرون خلية . من ذلك خلية التحرير التى قامت باختطاف الدبلوماسى البريطانى، والخلية الاخرى المسئولة عن اختطاف ومقتل وزير العمل فى كيبيك « بيير لابورت » والتى تعرف باسم خلية « شنييه » والى جانب الاعضاء العاملين هناك ٢٫٠٠٠ عضوفى الجبهة يؤيدون اتجاهها القوى اليسارى ولكنهم لا يشتركو فى عملياتها .

ب ــ جيش تحرير كيبيك : وقد اعلن تكوينه فى الرابع والعشرين من فبراير ١٩٦٤ ، وينتهج نفس

الاسلوب الخاص بجبهة التحرير والذى ينصرف الى اتباع العنف كوسيلة لتحقيق الاستقلال التام وبكافة أشكاله السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وقد اجتذبت هذه التجمعات والتنظيمات أعدادا متزايدة من الشباب المثقف والعمال خلال السنوات الاخيرة . ولذا تركزت الخلايا السرية حول جامعتى مونتريال وكيبيك ، الى جانب المعاهد الاكاديمية الاخرى ، وكذلك فى الاوساط العمالية وبخاصة الاتحادات النقابية . ولم يكن ذلك رغبة فى العنف بصفة أساسية ، وانما يعزى هذا التأييد بالدرجة الاولى الى اليأس من امكانية تغير الاوضاع الراهنة التى تتسم بالافتقار الى العدل والمساواة بين اقليم كيبيك والاقاليم الاخرى فى كندا . وأبسط مثال على ذلك احتفاظ الاقلية الانجليزية فى الاقليم بكافة حقوقها ، ان لم يكن بامتيازاتها ، بينما الاغلبية الكندية الفرنسية تعانى من ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض مستوى المعيشة بين الشباب - دون الخامسة والعشرين - الذى فتحت له مجالات التعليم العالى ، فتخرج ، ولم يجد مجالات العمل الكافية لاستيعابه فضلا عن ان الاقلية الفرنسية فى الاقاليم الاخرى تعانى من الغاء اللغة الفرنسية وكثير من ملامح ثقافتها القومية .

كذلك يجب النظر الى تأييد الشباب لهذه التنظيمات فى ضوء ثورة الشباب التى تفجرت عام ١٩٦٨ واجتاحت العالم أجمع . فذلك يفسر الارتباط والتعاطف بين كثير من الحركات اليسارية للشباب ، والاهداف التى تسعى الجبهة الى تحقيقها . ولا يفسر بالضرورة التعاطف مع الاساليب التى تنتهجها .

ثانيا : الجناح الانفصالى المعتدل

ويهدف هذا الجناح الى تحقيق استقلال كيبيك بدون عنف مع الدخول فى وحدة اقتصادية مع كندا . ولقد اضطر الى هذا الاتجاه فى مواجهة النمو المتزايد لنفوذ التنظيمات المتطرفة بين أوساط الشباب والعمال ، والى تطوير برامجه السياسية بما يتفق وتطورات الاتجاه الانفصالى . وقد صحبت عملية التطوير هذه العديد من عمليات الانشقاق والاندماج المتتالية خلال السنوات الاخيرة . واستطاع الاتجاه المعتدل أخيرا أن يوحد صفوفه ، وأن يوفق بين الاراء المختلفة داخله ، وعكست الانتخابات المحلية التى أجريت فى أبريل ١٩٧٠ أثر هذه التطورات .

الحـــزب	النسبة المئوية لأصوات ١٩٦٦	النسبة المئوية لأصوات ١٩٧٠
الأحـــرار	٤٧٫٤ %	٤٥ %
الاتحاد القومى	٤٨ %	٢٠ %
هيئة الائتمانيين	—	١١٫٥ %
حزب كيبيك	٨٫٧ %	٢٣ %

التطورات التى طرأت على مراكز الاحزاب المختلفة فى اقليم كيبيك فى انتخابات عامى ١٩٦٦ ، ١٩٧٠.

وقد ارتفعت نسبة الاصوات التى حصل عليها الاتجاه الانفصالى ممثلا فى حزبى كيبيك والمؤتمنين بمقدار ٢٠٫٨ فى المائة ، بينما انخفضت نسبة الاصوات التى حصل عليها الاتجاه الفيدرالى ممثلا فى حزبى الاحرار والاتحاد القومى من ٩٥٫٤ فى المائة الى ٦٥ فى المائة . وهذا ينقلنا الى استعراض الاتجاه الانفصالى المعتدل والتطورات التى شهدها ، مما نفصله فيما يلى :

١ - فى الخامس من سبتمبر ١٩٦٣ وقع انشقاق فى حزب الائتمان الاجتماعى القومى ، وانفصال جناحه فى كيبيك مكونا هيئة الائتمانيين. وقد أوضحت نتائج الانتخابات الاخيرة التى أجريت عام ١٩٧٠ مدى اتفاق الاتجاه الجديد الذى يمثله هذا الانشقاق ونمو الاتجاه الانفصالى بين الكنديين الفرنسيين . لا بالنظر الى أن زعيم الحزب القومى يدعم الاتجاه الفيدرالى . فقد حصل الحزب الجديد على ١١٫٥ فى المائة من اجمالى الاصوات ، بينما فشل الحزب القومى ولم يمثل فى مجلس العموم الاقليمى .



٢ ـ كذلك شهد حزب التجمع من أجل الاستقلال حركة انشقاق فى أغسطس ١٩٦٤ قام بها سبعة من أعضائه القياديين الذين قاموا بتكوين حزب التجمع القومى •

٣ ـ وفى أبريل عام ١٩٦٨ أعلن رينيه ليفيسك تكوين « اتحاد حركات الاستقلال » بعد استقالته من حزب الاحرار فى أكتوبر ١٩٦٧ نتيجة اختلافه مع الحزب حول ضرورة استقلال كيبيك •

وقد أعقبت هذه الانشقاقات سلسلة من الاندماجات بين عددمن الاحزاب ، مما كان له اكبر الاثر فى توحيد صفوف الاتجاه الانفصالى المعتدل • حيث اجتمعت وفود ثلاثة تنظيمات انفصالية هى حزب الاستقلال وحزب التجمع القومى والحزب الذى كونه رينيه ليفيسك مؤخرا ، في مونتريال خلال أغسطس عام ١٩٦٨ • وقرر حرب التجمع الذى يبلغ تعداده (١٢٫٠٠٠) وحزب « ليفيسك » الذى يبلغ تعداده [٧٫٠٠٠] الاندماج وتكوين حزب الكيبيك ، الامر الذى عارض حزب التجمع من أجل الاستقلال • الا انه خلال شهر أكتوبر من نفس العام تم اقتراع داخل الحزب الاخير لصالح الانضمام لحزب كيبيك ، وذلك بموافقة ٢٧٧ صوتا مقابل ٥٠ صوتا • واصبح بذلك حزب كيبيك يضم ثلاثة تنظيمات سياسية انفصالية واستطاع الوصول [لاول مرة فى تاريخ المقاطعة) الى المرتبة الثانية بعد حزب الاحرار ، مما دعم من موقف الاتجاه الانفصالى المعتدل داخليا من جانب الكنديين الفرنسيين ، وخارجيا من جانب المتعاطفين مع عدالة مطالب الاقليم الاقتصادية والاجتماعية •

الاقتصاد والثقافة خلف الحركة الانفصالية :

يعكس انفجار الاحداث الاخيرة فى كيبيك • التطور الذى لحق مفهوم القومية فيها • حيث تجاوز النطاق الثقافى اللغوى الى مفهوم القومية بمعناها الثقافى والاقتصادى والاجتماعى والسياسى • وقد صرح بذلك شارل جانون أحد زعماء الجبهة فى مجال مناقشته مع الاحزاب الانفصالية الاخرى حين قال : « ان القضية الان ليست مجرد الاستقلال السياسى ، ولكنه تحقيق الاستقلال الاقتصادى والاجتماعى كذلك » • ويتفق كثير من الكنديين الفرنسيين مع هذا التفسير لانه يعبر عن جوهر مشكلة كيبيك ، وان كانوا لا يتفقون مع الجبهة فى أسلوب العنف الذى تنتهجه • فوصف الجبهة « لبيير لابورت » بأنه وزيرالبطالة والادماج ، يبرز بصورة واضحة العوامل التى أدت الى ظهور الخلافات الفيدرالية الاقليمية على السطح بهذه الحدة •

ارتفاع نسبة البطالة :

تعانى كندا بصفة عامة وخلال السنوات الاخيرة من ارتفاع نسبة البطالة حيث كانت ٦ فى المائة فى يناير ١٩٦٥ وبلغت فى نفس الشهر فى عام ١٩٦٦ ـ ٥٫١ فى المائة أى انها آخذة منذ ذلك الحين فى التأرجح بين الارتفاع والانخفاض ، الا انها مع ذلك ، لم تقل اطلاقا عن ٤ فى المائة • وقد زاد من حدة مشكلة البطالة طبيعة الحلقة المفرغة التى تدور فيها الحكومة ، حيث أن رفع نسبة التوظف يقتضى المزيد من الانفاق العام الذى يؤدى مع تزايد الانفاق الخاص الى ارتفاع الاسعار ووقوع الاقتصاد الكندى فريسة للتضخم ، فتقوم الحكومة بالحد من انفاقها كما حدث فى أعوام ٦٥ ، ٦٨ ، ١٩٦٩ ، بالاضافة الى تجميد مستويات العمال على ما هى عليه • الى غير ذلك من الاجراءات الاقتصادية الكفيلة بكبح جماح التضخم •وتبدو مشكلةالبطالة فى كيبيك أكثر حدة منها فى كندا بصفة عامة ، حيث انها بلغت فى شهر يناير عامى ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ : ٨٫٢ فى المائة ، ٦٫٣ فى المائة على التوالى • بينما كانت النسبة فى اونتاريو ٣٫٨ فى المائة ، ٣٫٣ فى المائة على التوالى فى نفس الفترة المقارنة •

ويكمن السبب الاساسى لهذه المشكلة فى التغيرات التى طرأت على بنيان الطلب على القوى العاملة ، فقد اوضحت دراسة أجريت فى ١٧ صناعة رئيسية للفترة من عام ١٩٦٥ الى ١٩٧٠ ، ان نسبة الطلب على غير المؤهلين أو ذوى المؤهلات المتوسط انخفضت من ٦٤٫٨ فى المائة الى ٥٥٫١ فى المائة. بينما ارتفعت بالنسبة لخريجى المدارس العليا من ٢٦٫٩ فى المائة الى ٣٤ فى المائة ولخريجى الجامعات من ٤٫١ فى المائة الى ٥٫٥ فى المائة •

ولقد أدت هذه التغيرات فى بنيان الطلب الى وضوح مشكلة البطالة بين الاوساط العمالية بدرجة حادة ٠ وحتى بالنسبة لخريجى الجامعات فى كيبيك ، فانهم يواجهون نفس المشكلة ، نظرا لارتفاع عدد الخريجين نتيجة الثورة الهادئة واهتمامها بالنواحى الثقافية ٠ الا أن هذا التوسع لم يكن مقرونا بزيادة فى مجالات العمل المتاحة لعدم قدرة الاقتصاد فى الاقليم على خلق وظائف جديدة ٠ وهذا يوضح لنا المجال الخصب الذى تنمو فيه الاتجاهات الانفصالية المتطرفة ، وتجد جبهة التحرير مؤيديها والمتعاطفين معها .

انخفاض مستوى الدخل :

أشارت اللجنة الملكية المكونة لدراسة ازدواج الثقافة واللغة ، الى ان المساواة الرسمية بين اللغتين الفرنسية والانجليزية ستكون ذات أثر محدود ، اذا لم تكن مصحوبة بالمساواة الاقتصادية والاجتماعية ٠ وقد أوضح التعداد الشامل لعام ١٩٦١ ، ان متوسط دخل القوة العاملة البريطانية والتى تشكل ٤٤ فى المائة من أجمالى القوة العاملة فى كندا يبلغ ١١٠ فى المائة مقارنة بالمتوسط العام لكندا ، وهو ١٠٠ فى المائة. بينما القوى العاملة الفرنسية والتى تشكل ٢٨ فى المائة يصل متوسط دخلها الى ٨ر٨٥ فى المائة ، ويمثل هذا المتوسط ادنى متوسط باستثناء الايطاليين حيثيبلغ متوسط دخلهم ٨١ فى المائة .

وقد كان الوضع فى كيبيك أكثر حدةوسوءا ، حيث بلغ المتوسط بالنسبة للبريطانيين ١٤٠ فى المائة اما الفرنسيون فكان متوسط دخلهم ٧ر٩١ فى المائة يليهم الايطاليون ٦ر٨٢ فى المائة اى ان عمق الفجوة بين البريطانيين والفرنسيين تبلغ ما يقرب من ضعفى الفجوة بين الفرنسيين والايطاليين (والاخرون أدنى متوسط) ٠ كذلك أوضح الجزء الثالث من تقرير اللجنة الملكية المقدم فى عام ١٩٦٩ « طبقا لدراسة أجريت فى ست وثلاثين صناعة رئيسية للمقارنة بين مستوى المهايا واللغة عام ١٩٦٤ » ٠ ان نسبة البريطانيين الذين يحصلون على ٠٠٠ر١٤ دولار فما فوق تبلغ ٨٥ فى المائة من أجمالى القيمة ٠ بينما لا تتعدى نسبة الفرنسيين ١٥ فى المائة ٠ وتبلغ فى فئة المرتبات ما بين ٠٠٠ر٥ دولار الى ٠٠٠ر٨ دولار [٦٥ فى المائة بالنسبة للبريطانيين ٣٥ فى المائة بالنسبة للفرنسيين] .

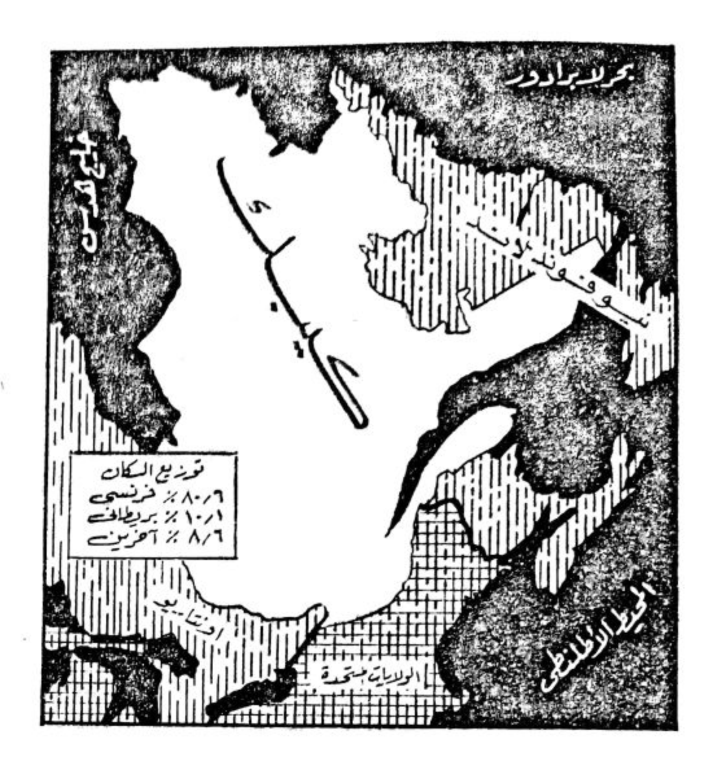
ارتفاع نسبة الاستثمارات الاجنبية

وقد أشارت اللجنة الملكية أيضا ، الى انه من أهم العوامل التى أدت الى وضوح مشكلة ازدواج الثقافة ، النفوذ الامريكى المتزايد فى جميع أنحاء العالم بصفة عامة ، وفى كندا بصفة خاصة ، والمتمثل فى زيادة رؤوس الاموال الامريكية ، والتطور الذى طرأ على التقدم العلمى والتكنولوجى . وأوضحت اللجنة أنه بينما استطاع المجتمع البريطانى فى كندا استيعاب هذا التغلغل المتزايد ، كان الوضع مختلفا بالنسبة للكنديين الفرنسيين ، حيث انه زاد من احساسهم بالانعزالية والاستغلال من جانب الاجانب ممثلين فى البريطانيين والامريكيين ٠ وطبقا لدراسة نشرتها اللجنة حول علاقة اللغة والقومية بالملكية فى كيبيك وكندا فى ٣٦ صناعة فى عام ١٩٦٤ تبين ما يلى :

اللغة والقومية	كيبيك	باقى كندا	الاجمالى
الفرنسية			
كندى	٦	—	٦
أجنبى	٣	—	٣
الانجليزية			
كندى	١٢	٤	١٦
بريطانى	٤	—	٤
أمريكى	٥	٢	٧
الاجمالى	٣٠	٦	٣٦

العلاقة بين اللغة والملكية فى ٣٦ صناعة رئيسية موزعة فى كندا وكيبيك ١٩٦٤

اى ان الكنديين لا يملكون سوى سدس هذه الصناعات فى كيبيك ، وأنهم لا يملكون شيئا منها فى باقى انحاء كندا . بينما تبلغ ملكية الناطقين بالانجليزية [كنديين وبريطانيين وامريكيين] أكثر من الثلثين فى كيبيك وباقى انحاء كندا .



وارتفاع نسبة الاستثمارات الاجنبية والامريكية بصفة خاصة ، كان يمكن الا يشكل عقبة أمام الكنديين الفرنسيين، اذا لم يكن شرط اتقان اللغة الانجليزية قائما بها حتى بالنسبة للعامل غير الفنى · وهنا نجد عامل اللغة والثقافة الفرنسية يلعب الدور الاساسى فى ازدياد الفجـوة بيـن الكنديين الناطقين بالفرنسية وباقى مواطنى كندا · وقد جاء فى احصاء آخر اجرته اللجنة الملكية حول ما هية اللغة التى يفضل التعامل بها فى العمل ووجهته الى الذين ينحدرون من أصـل فرنسى وآخرين من أصل بريطانى ثم الى الاجنـاس الاخرى · كان الوضع بالنسبة للغة الانجليزية ١٣٫٣ فى المائة ، ٩٨ فى المائة ، ٩٦٫٧ فى المائة على التوالى · بينما كان الوضع بالنسبة للغة الفرنسية ٣٢فى المائة، ١ر فى المائة، ٥رفى المائة على التوالى · وتوضح المقارنة بين النسب التى حصلت عليها اللغتان مدى التفاوت بينهما فى التعامل · ولذا اعلنت اللجنة فى ديسمبر ١٩٦٩ موافقتها بأغلبية تسعة أصوات فى مواجهة صوت واحد ، على ضرورة اعتبار اللغة الفرنسية لغة التعامل الاساسية فى المجال الاقتصادى بمقاطعة كيبيك · ولاشك ان تنفيذ هذه التوصية يحتاج الى فترة طويلة لما سيواجهه هذا التنفيذ من عقبات ·

ولا يقتصر شعور الكنديين الفرنسيين بالقلق ازاء النواحى الاقتصادية فقط ، وانما يمتد الى مجالات أخرى كانت تعد الاوضاع فيها طبيعية فى الماضى ، الا أنها اصبحت الان تشكل خطرا متزايدا يهدد القومية فى كيبيك ·

مشكلة اللغة : ويتضح ذلك مما يلى : الافتقار الى استخدام اللغة الفرنسية فى التعامل الرسمى وكذلك فى المجالات العامة حيث تسود الانجليزية ، اذ أنه على الرغم من القرار الصادر فى ٧ سبتمبر ١٩٦٩ الخاص باعتماد اللغتيـن الفـرنسية والانجليزية كلغتين رسميتين فى كندا · الا ان تغير الوضع القائم يحتاج الى فترة طويلة ·

تزايد عدد المهاجرين الى مونتريال : ويمارس هذا العامل دورا فعالا فى ازدياد مشكلة الكنديين الفرنسيين ، لان معظم المهاجرين ينحازون دائما الى جانب الكنديين الناطقين باللغة الانجليزية ، حيث المجالات الاقتصادية اوسع ، ومتوسط الدخل أعلى ، مقـارنا بالفرص المتـاحة للنـاطقين بالفرنسية · الى جانب ما يعنيه هذا الانحياز من تزايد الخوف على اللغة الفرنسية ·

انخفاض معدلات المواليد : يعانى الكنـديون الفرنسيون فى السنوات الاخيرة من انخفاض معدلات المواليد بينهم والتى كانت تعد من اعلى المعدلات فى أوروبا مما أدى الى أزدياد الخوف من اندثار القومية فى كيبيك ·

سلوك الحكومة الفيدرالية :

اصبحت الاتجاهات الانفصالية فى كيبيك من اهم العقبات الداخلية التى تواجه اى رئيس وزارة فيدرالى · فكيف يتسنى له ارضاء النـزعة الانفصالية فى نطاق الوحدة الوطنية لكندا ؟ وفى مواجهة هذا السؤال وجدت الحكومة الفيدرالية فى اوتاوا نفسها محكومة بعاملين اساسيين :

الاول : محاولة النهوض بمستوى الاقليم ، وذلك بالتخفيف من حدة المشاكل التى تسبب المطالب المتزايدة من جانب الكنديين الفرنسيين بالاستقلال عن الاتحاد الفيدرالى ·

الثانى ، تأكيد الوحدة الوطنية ، ورفض جميع الاتجاهات الانفصالية ، مع التشدد بصفة خاصة فى مواجهة الحركات الانفصالية المتطرفة مثل جبهة تحرير كيبيك وجيش تحرير كيبيك [وقد كان موقف السلطات الكندية تجاه اعضاء هذه التنظيمات احد العوامل الهامة فى تفجير الاحداث الاخيرة فى الاقليم) والتوفيق بين هذين العاملين ، حصرت الحكومة الفيدرالية مفهوم القومية فى كيبيك فى النطاق الثقافى اللغوى بصفة أساسية . ولم توجه الاهتمام الكافى الى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية • فقد دأبت فى جميع اللجان الرسمية وكذلك فى المؤتمرات الخاصة بتحديد العلاقات الاقليمية ـ الفيدرالية ، على قصر المشكلة على هذا الجانب فقط كذلك كان موقف حكومات المقاطعة ، حتى فى ظل العلاقات الوثيقة التى نشأت بين الاقليم وفرنسا •

ومن أهم النتائج التى تمخض عنها تكوين اللجنة الملكية لدراسة ازدواج الثقافة واللغة ، القانون الخاص باعتماد اللغتين الفرنسية والانجليزية لغتين رسميتين للبلاد . ويلاحظ فى هذا الصدد ، ان هذا القانون بمثابة تفسير صريح للقانون الاساسى الصادر عام ١٨٦٧ والذى نص على اعتبار اللغة الفرنسية لغة رسمية ، الى جانب اللغة الانجليزية على المستوى الفيدرالى ، الامر الذى تجاهلته الحكومة الفيدرالية نفسها وكذلك المقاطعات الاخرى على مر السنين • ويلاحظ من ناحية أخرى ان الحكومة لم تتخذ ، الى جانب هذا القانون ، اى قرارات او اجراءات أخرى جذرية تخفف من طبيعة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فى الاقليم • ومن أهمها ارتفاع نسبة البطالة بصورة أكثر حدة من قبل نتيجة السياسات الاقتصادية الخاصة بمواجهة التضخم ، الى جانب تزايد عدد الخريجين •

ومما يؤكد التزام الحكومة الفيدرالية بأسلوب احتواء القومية فى كيبيك داخل نطاق الوحدة الفيدرالية لكندا ، البيان الذى أصدرته الحكومة فى ٢٣ ابريل عام ١٩٦٥ وأدانت فيه اتفاقيات التعاون الثقافى بين فرنسا والاقليم . يضاف الى ذلك رد الفعل العنيف فى الاوساط السياسية الكندية تجاه التصريحات المتتالية من جانب الجنرال ديجول ، التى نادى فيها بسيادة كيبيك وضرورة قيام الحكومة الفيدرالية فى اوتاوا باعادة النظر فى دستورها ، بحيث تتيح للمقاطعة النهوض الى درجة دولة ذات سيادة • فقد علق ليستر بيرسون رئيس وزراء كندا على هذه التصريحات بأنها تعد تدخلا من جانب رئيس دولة اجنبية فى سياسات كندا الداخلية والخارجية • بل انها قطعت علاقاتها مع دولة جابون ، نظرا لان الاخيرة عاملت وفد اقليم كيبيك بصفته ممثلا لدولة ذات سيادة • وفى خلال مناقشة الجزء الثانى من تقرير اللجنة الملكية الذى اصدرته عام ١٨٦٨ واعتراض دانييل جونسون رئيس حكومة كيبيك فى ذلك الوقت على حصر المشكلة فى النواحى الثقافية ، وهو أمر ليس ذا صلة بالحاجة الملحة الى اجراء تغيرات اساسية فى العلاقات الحالية بين كيبيك والحكومة الفيدرالية ، نشبت أزمة حادة بين وزير العدل حينئذ بيير ترودو | رئيس الوزارة الحالى] ودانيل جونسون حيث وصف مطالب الاخير بانها تهدف الى تحطيم قواعد الاتحاد •

ومن العرض السابق للاتجاه الانفصالى باجنحته المعتدلة والمتطرفة والعوامل الاقتصادية والثقافية التى ادت الى انفجار الاحداث الاخيرة ، وكذلك سلوك الحكومة الفيدرالية تجاه اقليم كيبيك نجد ان الاتجاه الانفصالى المتطرف ، بقدر ما جذب الانتباه الى الضرورة الملحة لاتخاذ اجراءات حاسمة لتحسين ورفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى للكنديين الفرنسيين ، الا انه فى الوقت نفسه أدى الى ان يفقد الاتجاه المتطرف الكثير من العطف والتأييد ، كما انه أتاح الفرصة للحكومة الفيدرالية للقيام بعمليات اعتقال واسعة النطاق •• وقد عبر عن ذلك رينيه ليفيسك زعيم الاتجاه الانفصالى المعتدل بقوله «ان الاحداث التى قامت بها الجبهة كانت بمثابة هدية السماء لحكومة اوتاوا » وكان ذلك فى مجال تعليقه على فرض اجراءات الطوارىء • ولاشك ان الحكومة الفيدرالية تجد نفسها الان مطالبة بسرعة العمل على ازالة أسباب التذمر والشكوى داخل الاقليم والتى أدت الى حوادث العنف الاخيرة ، حيث لا يمكن استمرار العمل بقانون الطوارىء الى ما لا نهاية وبالتالى لابد من المواجهة الصريحة للمشاكل الراهنة فى كيبيك ، وان تحدد ، سياستها تجاه الاقليم فى ضوء واقع الاقليم الاقتصادى والاجتماعى ولا مراء فى ان ذلك سيتم فى ظل التعاون مع الاتجاه الانفصالى المعتدل •

نزيره الافندى

تقارير

الاحتكارات الدولية وزيادة أسعار البترول الليبى

يعد النجاح الذى حققته الثورة الليبية فى رفع أسعار بترولها ، من أهم الاحداث البترولية التى تشهدها بداية حقبة السبعينات •ذلك أنهذا النجاح له من النتائج ما يمكن أن يحدث آثاره العميقة والبعيدة فى صناعة البترول بصفة عامة ، وفىالوطن العربى بصفة خاصة •

ان أكثر من ٩٠ فى المائة من دخل ليبيا يعتمد على البترول ، وأى سنت زيادة فىأسعارالبترول تعنى أن الخزينة الليبية سوف يزداددخلها نصف سنت (على اعتبار أن الدخل يوزع مناصفة بين الحكومة والشركات) ، ومن ثم كانت قضية زيادة سعر البترول الليبى ــ وبالتالى زيادة الايرادات العامة للدولة ــ فى مقدمة القضايا التى أولتها الثورة الليبية اهتماماتها • والواقع أن البترول الليبى يملك من الميزات والمقومات ما كان يجعل سعره المعلن سعرا غير عادل • وكانت الثورة الليبية تجد تحت ايديها اوراقا كثيرة تؤكد حقها ومطالبها بزيادة سعر بترولها •

الاسباب التى تؤيد الحق الليبى

ان النظرة الى تحديد سعر أى بترول يمكن قياسها من خلال أربعة معايير عامة هى :

موقع المنطقة لهذا البترول ، ودرجة جودة البترول ، وكمية الكبريت الذى يحتويه ، ثم صورة الطلب العام للبترول •

وفى تطبيق ذلك على البترول الليبى يتضح :

١ ــ أنه فى موقع قد لا ينافس من حيث قربه الى اسواق أوربا الغربية المستهلكة الاولى ، خاصة فى ظل اغلاق قناة السويس ، واضطرار الناقلات التى تحمل بترول الخليج العربى الى الدوران حول رأس القارة الافريقية للوصول الى موانى الاستهلاك فى البحر الابيض المتوسط • وهذه المسافة التى تقطعها الناقلات تبلغ ١١ ألف ميل ، هذا بينما المسافة بين ليبيا واقصى ميناء فى أوربا الغربية لا يتجاوز ألف ميل •

٢ ــ أن درجة جودة البترول الليبى تضعه فى قمة أجود الخامات البترولية ، حيث أن نسبة المنتجات البترولية الخفيفة والمتوسطة التى يزداد عليها الطلب (البنزين والكيروسين والنافتا والسولار) موجودة بكثرة فى البترول الليبى •

٣ ــ انه فى ضوء الاهتمام العالمى فى الدول المتقدمة بنظافة الجو وخفض تلوثه من نواتج البترول المحترق (فى السيارات والمصانع) جعل الاقبال يزداد على البترول الذى يحوى نسبة كبريت أقل ، نظرا لما تؤدى اليه مخلفات الكبريت التى تخرج مع العادم المحترق من اضرار بالصحة • وفىأمريكا تمنع بعض الولاياتاستخدام المنتجات البترولية التى تزيد فيها نسبة الكبريت على ١ فى المائة ، ويضطرون لصرف مبالغ كبيرة لتخفيض الكبريت الزائد فى بعض الخامات •

وبترول ليبيا ، من هذه الناحية ، يتميز بأن نسبة الكبريت فيه تكاد تكون معدومة (أقل من نصف فى المائة) وهذا بلا شك يعطيه حقا آخر فى المطالبة بزيادة سعره •

٤ — أنه بجانب هذه الميزات الخاصة للبترول الليبى ، فان الطلب على البترول بوجه عام مرتفع نتيجة زيادة الاستهلاك سنويا بما لا يقل عن ٧ فى المائة خاصة وان استخدامات البترول لم تعد مقصورة فقط على آلات الاحتراق ، وانما أصبح له ميدان كبير فى مجال الصناعات البتروكيماوية التى لا غنى لحضارة العصر الحديث عنها .. وخلال سنوات قليلة سيدخل مجالا جديدا ، وهو استخدامه فى انتاج البروتين الغذائى .

لكل هذه الاسباب كانت حكومة الثورة الليبية مطمئنة الى عدالة مطالبها فى تغيير السعر الذى فرضته شركة اسو منذ عام ١٩٦١ وطبقته كل الشركات بعدها ، ولم تستجب أى شركة لمطالب الحكومات السابقة والتى كانت أقصى آمالها أن ترفع هذا السعر بمعدل ١٠ سنت للبرميل .

الاجراءات التى اتخذتها الثورة الليبية

فى العلاقات البترولية بين الدول والشركات ، لا يكفى الدول أن تكون صاحبة حق . فالشركات بتاريخها الاحتكارى الطويل ، لا تتنزل عن أى شىء بسهولة . وفى سبيل الوصول الى هدفها الاساسى فى زيادة السعر ، قامت الحكومة الليبية بمجموعة اجراءات هامة حققت من ناحية تحقيق رقابة الدولة على ثروتها الاساسية ، وفى نفس الوقت استخدمت كضغوط كتب لها النجاح فى النهاية فى وصول ليبيا الى ما وصلت اليه . وهذه الاجراءات شملت : اعادة مراجعة حسابات الشركات البترولية مراجعة سليمة . ورفض تحريك أى شحنة من شحنات الغاز المسال ، وهو مشروع كانت شركة أسو الامريكية قد أقامته — وصرفت عليه حوالى ٣٥٠ مليون دولار بقصد اسالة الغاز الطبيعى الذى يتم حرقه فى هواء ليبيا ، وشحنه الى الاسواق العالمية . لكن الحكومة الليبية اكتشفت أن السعر الذى ستبيع به غازها يقل كثيرا عن السعر العالمى ، ثم ظهرت الخديعة عندما تبين أن الشركة التى ستشترى الغاز هى شركة فرعية صاحبتها الام هى اسو نفسها . اى أن اسو تبيع لاسو . فرفضت الحكومة الليبية العملية وفضلت حرق غازها الى أن يتم التوصل الى تسوية عادلة .

فى نفس الوقت سحبت الحكومة من شركة أكسدينتال اشرافها على المشروع الزراعى فى واحة الكفرة ، وكانت الشركة بمقتضى امتيازها البترولى تتعهد بصرف ٥ فى المائة من ربحها على عمليات الزراعة فى واحة الكفرة . وقد قررت الثورة الليبية أن تحصل هى على الـ ٥ فى المائة من ربح الشركة الامريكية وتتولى بنفسها الاشراف على مشروعات الكفرة .

أيضا سحبت ليبيا من شركة شل عملية تصميم معمل جديد لتكرير البترول ، واسندته الى مؤسسة البترول المصرية التى قام خبراؤها بتصميم المعمل وطرح فعلا فى مناقصة عالمية لتنفيذه لحساب ليبيا .

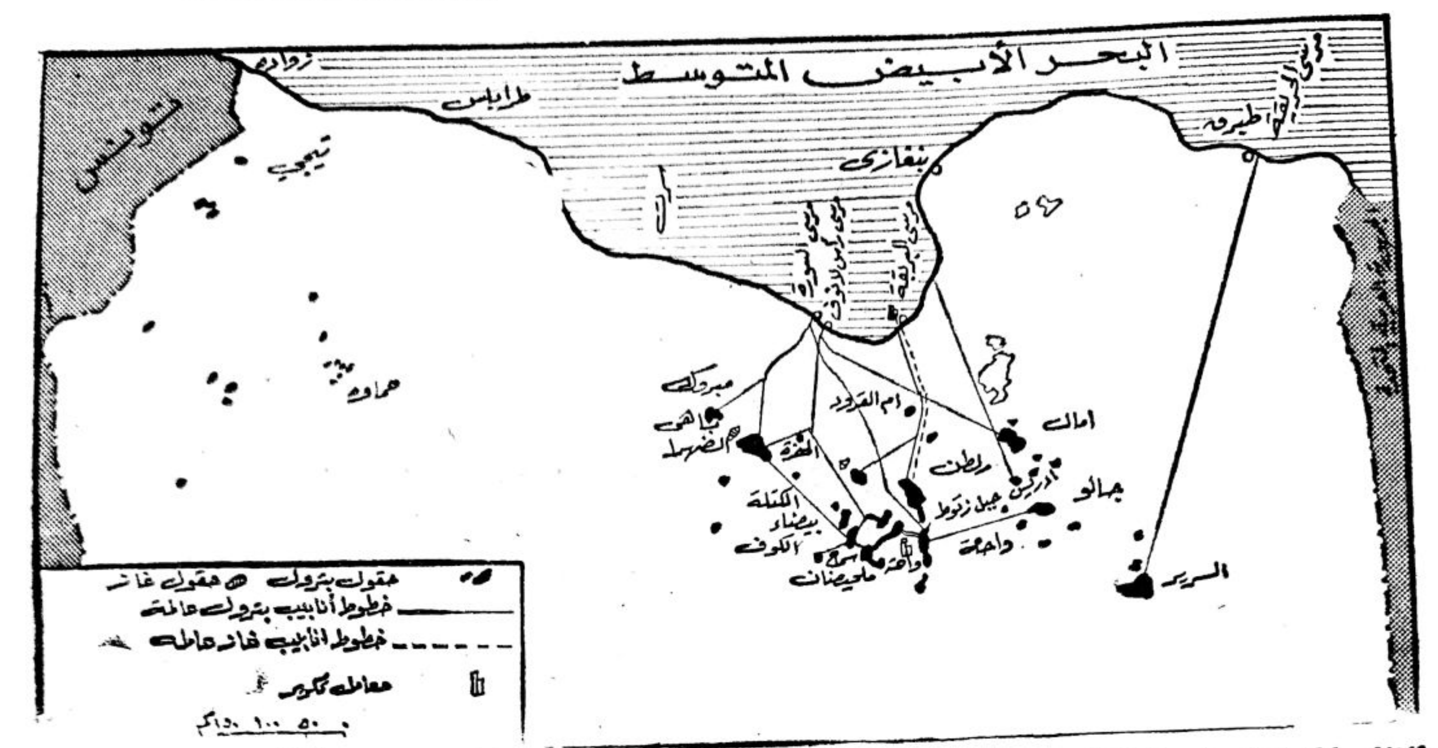
ثم بعد هذا أصدرت ليبيا قراراتها بتأميم ثلاث شركات لتوزيع المنتجات البترولية فى داخل البلاد ، مما مكنها من سيطرة القطاع الوطنى على هذه العملية الاستراتيجية ، بالاضافة الى حوالى ٦ ملايين دولار أرباح سنوية كسبتها من ذلك .

لكن أهم هذه الاجراءات كانت تلك الخاصة بتخفيض انتاج الشركات ، بعد أن وضح من ارقام الانتاج الزائدة ان ما يهم الشركات الاجنبية هو استنزاف الحقول الليبية باقصى سرعة تحقيقا لاكبر ربح ، ودون مراعاة للقواعد الفنية السليمة التى يجب أن تحكم عمليات الانتاج ، والا جاء معها الخطر المهدد لمستقبل الحقول .

وحماية لثروتها البترولية ، خفضت الحكومة الليبية انتاج الشركات بمعدل ٦٠٠ ألف برميل يوميا . وقد أحدث هذا التخفيض خللا فى سوق البترول العالمية ، ساعد عليه اغلاق خط التابلاين الذى كان ينقل نصف مليون برميل يوميا الى موانى البحر الابيض المتوسط. وحتى تعوض الشركات ذلك النقص المفاجىء فى بترول البحر الابيض ، اضطرت لاستئجار ناقلات جديدة ، مما رفع أسعار النقل بصورة لم يعرفها تاريخ البترول من قبل . وبدا الحديث فى كل أوربا عن بداية أزمة بترولية مروعة ، وشتاء بارد بسبب نقص الوقود اللازم للتدفئة .

وهكذا هدأت امواج الشركات البترولية ، وتكسرت هذه الامواج عند الشاطىء الليبى ، وكان الاستسلام بالحق الليبى العادل .

تقارير



الاثار المترتبة على زيادة سعر البترول الليبى

لقد رفعت ليبيا سعر بترولها بمعدل ٣٠ سنتا للبرميل الواحد ، فى الوقت الذى كانت الحكومات السابقة تتمنى ١٠ سنتا فقط ٠

وهذه الزيادة التى حققتها ليبيا هى أكبر زيادة يمكن الحصول عليها ، هذا اذا عرفنا أنه ابتداء من أول يناير القادم ستصبح الزيادة ٣٢ سنتا ، وفى عام ١٩٧٢ ترتفع الزيادة الى ٣٤ سنتا وهكذا حتى تصبح ٤٠ سنتا فى عام ١٩٧٥ ٠

واذا نظرنا الى معنى هذه الزيادة والاثار التى حققتها وستحققها ، يتضح ما يلى :

١ ــ ان هذه الزيادة هدمت دعوى الشركات المتكررة بأنها تعطى الدول المنتجة اقصى ما تستطيعه ، وان أى عطاء بعد ذلك سوف يكون خسارة للشركات. وقد ظلت الشركات تعزف على هذا النغم أكثر من ١٠ سنوات .

٢ ــ ان هذه الزيادة لا شك ستعكس زيادة فى بترول الخليج العربى كله ٠ وقد حدث بالفعل أن أعلنت شركات البترول زيادة سعر البترول العراقى والبترول السعودى (تسليم موانى البحر المتوسط) بمعدل ٢٠ سنتا للبرميل ٠ لكن الدول المنتجة الاخرى لن تسكت وستحقق قبل سنة زيادة فى اسعار بترولها ٠

٣ ــ ان هذه الزيادة سحقت دعوى أخرى كانت تترنم بها الشركات ، وهى أن العرض البترولى يزيد على الطلب ٠ ولقد أحدث انخفاض انتاج البترول الليبى وتوقف خط التابلاين صراخا عاليا فى الدول المستهلكة ، مع أن كل البترول المؤقت لا يتجاوز ٣ فى المائة فقط من حجم تجارة البترول فى العالم ٠

٤ ــ ان هذه الزيادة أكدت أهمية البترول العربى الذى لا غنى عنه ٠ ولو أن الشركات كانت ترى أنه يمكن الاستعاضة عن انتاج البترول الليبى بأى بديل آخر لما توانت عن استخدام هذا البديل ٠ وبالتالى فان الانتاج الزائد فى نيجيريا والاحتمالات القادمة فى بحر الشمال والاسكا لم تستطع أن تنافس البترول العربى ٠

٥ ــ ان هذه الزيادة ــ وقد تحققت فى فترة قصيرة نسبيا ــ قدمت دليلا أكيدا لشعوب المنطقة العربية، وهو ان الحق الذى تصر عليه وتستخدم كل الاساليب لتحقيقه ، حق لا يضيع ، ولا تحفظه الشركات فى ملفاتها كما تعودت فى كثير من القضايا البترولية فى بعض الدول العربية ٠

صلاح منتصر

مؤتمر عدم الانحياز فى لوساكا

عقد فى لوساكا فى الفترة من ٨ ـ ١٠ سبتمبر مؤتمر القمة الثالث لدول عدم الانحياز الذى يرمى الى تدعيم مبادىء عدم الانحياز ،وتأكيد الدعوة الى السلام والحرية والتنمية والتعاون الدولى ٠ وقد جاء عقد هذا المؤتمر بعد مرور ست سنوات على عقد المؤتمر الثانى لدول عدم الانحياز فى القاهرة ، ومرور سنتين ونصف منذ دعا الرئيس اليوغوسلافى تيتو لاول مرة الى الحاجة الى تنظيم لقاء بين الدول غير المنحازة فى ربيع سنة ١٩٦٨ ٠

ومنذ هذه الفترة شهد العالم مرحلة تميزت بملامح واضحة ومحددة ٠ فقد تركت الحرب الباردة المجال لصور أخرى من عدم الاستقرار السياسى ، تمثل بالنسبة للدول الصغرى خطورة أكبر على سلامها واستقلالها ٠ ولقد استبان أتجاه لدى القوتين العظميين الى التفاوض، وفى نفس الوقت عاصر العالم سلسلة من الازمات الخطيرة ، وانتشرت الحروب التى تبدو فى أخطر صورها فى جنوب شرقى آسيا فى الشرق الاوسط ، ولم يتم احراز تقدم فى حل بعض المشاكل الدولية الهامة مثل نزع السلاح والتنمية ٠٠ الخ ، كما لم تقم المنظمة الدولية بدور فعال فى المسرح الدولى ٠

وفى ضوء هذه الظروف ، تطلب الامر بالنسبة لدول عدم الانحياز ، عقد هذا المؤتمر لمتابعة التطورات الدولية ، ولتحديد برنامج عمل هذه الدول فى المدى القصير والطويل ٠ وقد استغرق الاعداد للمؤتمر الثالث لعدم الانحياز مدة أطول من تلك التى استغرقها الاعداد للمؤتمرين السابقين ، على أنه استطاع ان ينجز أعماله بشكل أسرع مما تم فيهما ، كما أنه كان لعقد المؤتمر أصداء عالمية واسعة ، وحظى باهتمام كبير بنتائجه ٠ ولعل هذا الاهتمام يفسره أنه قد عقد بالرغم من المحاولات التى بذلت فى السنين الاخيرة وفى اثناء الاعداد للمؤتمر لنشر عدم الثقة فى سياسة عدم الانحياز ، والتشكيك فى فعاليتها ، ومحاولة منع اللقاءات بين الدول غير المنحازة لرفضها التخلى عن استقلالها فى العمل وحرية سياستها بالنسبة للامور الدولية ٠ وقد تسلم المؤتمر رسائل عديدة من كل من شواين لاى وكوسيجين وبراندت والبابا بول السادس وغيرهم ٠

وقد سبقت انعقاد المؤتمر الكبير بلوساكا عدة اجتماعات تحضيرية للاعداد والتمهيد له ، بدأت باجتماع استشارى لممثلى بعض حكومات دول عدم الانحياز فى بلغراد فى يوليو ١٩٦٩ ٠

اجتماع بلغراد الاستشارى

(٨ ــ ١١ يوليو ١٩٦٩) :

عقد فى بلغراد عاصمة يوغوسلافيا فى الفترة من ٨ الى ١١ يوليو ١٩٦٩ ، اجتماع استشارى لممثلى بعض حكومات دول عدم الانحياز ، وذلك لبحث دور سياسة عدم الانحياز فى عالم اليوم وبصفة خاصة فى صدد مشاكل السلام والاستقلال والتنمية ، والنظر بعين الاعتبار الى امكانية تدعيم المشاورات والتعاون والانشطة المشتركة لدول عدم الانحياز فى شتى الميادين ٠ وقد اشترك فى الاجتماع ممثلون عن ٤١ دولة من دول عدم الانحياز، بالاضافة الى ست دول مثلها فى المؤتمر مراقبون وهى : الارجنتين ، اوروجواى ، البرازيل ، بوليفيا ، ترينيداد ، وتوباجو ، شيلى ، وفنزويلا ٠

وقد أظهرت مناقشات ذلك الاجتماع مدى اصرار دول عدم الانحياز على أن تكون عاملا فعالا فى حل المشكلات الدولية، اذ استقر رأى المجتمعين على أن الموقف الدولى الراهن تدعو حاله الى مضاعفة الجهود من قبل دول عدم الانحياز وكل القوى التى ترغب فى تأييد احترام الاستقلال والسيادة ،ونبذ التهديد بالقوة أو استخدامها فى حل المنازعات التى تنشب بين الدول المستقلة ، وتأييد حق كل شعب – مستقلا ودون أى تدخل خارجى – فى أن يقرر الطرق والوسائل الكفيلة بتنمية ثرواته، وتأييد تصفية الاستعمار ، وانهاء التمييز العنصرى، وتدعيم التنمية الاقتصادية وزيادة معدلاتها فى البلدان النامية ، وكذلك قيام العلاقات الدولية على أساس من المساواة والتعاون ٠

وقد انعقد الاتفاق فى اجتماع بلغراد الاستشارى على ما يلى :

– ضرورة اتخاذ مسلك أكثرنشاطا لدول عدم الانحياز على المسرح الدولى ، وضرورة تضافر جهودها فى نطاق الامم المتحدة ٠

– أن يعقد ، بعد الاعداد والترتيب الكافيين مؤتمر قمة يحضره رؤساء دول وحكومات عدم الانحياز ٠

– أن تدعى الدول المهتمة بسياسة عدم الانحياز والتى تعلن تمسكها بهذه السياسة ، وبصفة خاصة تلك الدول التى حصلت على استقلالها بعدمؤتمر القمة الثانى لدول عدم الانحياز الذى عقد فى القاهرة عام ١٩٦٤ ، وكل اعضاء منظمة الوحدة الافريقية ، أن تدعى تلك الدول الى الاجتماعات القادمة لدول عدم الانحياز بما يتفق والمبادىء والمعايير التى أرسيت فى مؤتمرى بلغراد والقاهرة ٠

اجتماع الوزراء بنيويورك

(٢٧ سبتمبر ١٩٦٩) :

تمشيا مع ما تم الاتفاق عليه فى اجتماع بلغراد الاستشارى ، اجتمع وزراءخارجية ورؤساءوفود دول عدم الانحياز بمقر الامم المتحدة بمدينة نيويورك فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٩ ، وذلك أثناء انعقاد الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة ٠

وقد اشترك فى ذلك الاجتماع ممثلو ٥٣ دولة من مجموعة عدم الانحياز ، بالاضافة الى مراقبين عن ست دول هى : الارجنتين ، البرازيل ، بوليفيا ، بيرو ، شيلى ،فنزويلا ٠

وتبادل المجتمعون وجهات النظر بشأن المسائل الاتية :

(ا) انشطة وتعاون دول عدم الانحياز أثناء الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة ٠

(ب) الاستعدادات للاحتفال بالعيد الخامس والعشرين لميلاد المنظمة الدولية ٠

(ج) مؤتمر القمة الثالث لدول عدم الانحياز

وأسفر اجتماع الوزراء بنيويورك عن القرارات التالية :

– الموافقة على مضاعفة المشاورات وبذل الجهود المتضافرة فى صدد توثيق التعاون المشترك بالنسبة للمسائل التى ترد فى جدول أعمال الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، والابقاء على الاتصالات والمشاورات بين الدول غير المنحازة مستمرة فى هذا الخصوص ٠ وقد أكد المجتمعون ضرورة أن يتسم الاحتفال بالعيد الخامس والعشرين لميلاد المنظمة الدولية بالعمل الواضح من قبل دول عدم الانحياز ، وقرر الوزراء تشكيل لجنة فرعية لهذا الغرض مكونة من رئيس (من اثيوبيا) وأعضاء يمثلون كلا من غانا ، والعراق ، ويوغوسلافيا ، وذلك لدراسة تلك المسألة وعرض ما يقترح بشأنها ٠

– الموافقة على عقد مؤتمر تحضيرى لممثلى دول عدم الانحياز فى أوائل عام ١٩٧٠ لبحث مسألة عقد مؤتمر القمة الثالث لدول عدم الانحياز ، والاعداد له ، وكذلك تبادل الاراء ووجهات النظر بشأن المسائل الاخرى موضع الاهتمام المشترك لديهم ٠

– قبول عرض جمهورية تانزانيا المتحدة استضافة المؤتمر التحضيرى فى عاصمتها دار السلام ٠

المؤتمر التحضيرى بدار السلام

(١٣ – ١٧ أبريل ١٩٧٠) :

بناء على الاتفاق الذى توصل اليه وزراء خارجية الدول غير المنحازة فى اجتماع نيويورك ، انعقد المؤتمر التحضيرى لدول عدم الانحياز فى دار السلام عاصمة تانزانيا بدعوة من حكومتها ، وذلك فى الفترة من ١٣ – ١٧ أبريل ١٩٧٠ ٠ وقد اشترك فى المؤتمر ممثلون عن ٥١ دولة من دول عدم الانحياز ، بالاضافة الى مراقبين عن كل من الارجنتين ، البرازيل ، بوليفيا ، بيرو ، ترينداد وتوباجو ، شيلى ، فنزويلا ، وكولومبيا ٠ كما حضر ممثل السكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية كمراقب ٠ وبالاضافة الى ذلك فقد استمع المؤتمر الى كلمات القاها ممثلون عن حركات التحرير الاتية : المؤتمر الوطنى لجنوب أفريقيا وحركة التحرير الوطنى لجزر الكومور ومنظمة تحرير فلسطين والاتحاد الوطنى الافريقى لزيمبابوى ، والاتحاد الشعبى الافريقى لزيمبابوى ٠

وقد دارت المناقشات فى مؤتمر دار السلام حول الموقف الدولى الراهن ودور دول عدم الانحياز فيه ، وأهمية الاستكفاء الاقتصادى والتعاون الاقتصادى بين تلك الدول ، وذلك من أجل تدعيم سياسة عدم الانحياز ٠ وجدير بالذكر أن الرئيس جوليوس نيريرى رئيس جمهورية تانزانيا قد دعا فى المؤتمر ، الدول غير المنحازة الى التطلع الى « تحالف اقتصادى » فيما بينها للافلات من قبضة الدول الكبرى ، وأوضح أنه لا ينبغى أن تقتصر مناقشات المؤتمر التحضيرى على موضوعات تصفية الاستعمار والعنصرية ونزع الاسلحة النووية ، وهى الموضوعات التى كانت تشكل النقاط الاساسية فى مشروع جدول الاعمال الذى كان على مؤتمر دار السلام أن يقترحه لمباحثات مؤتمر القمة ٠ كما ناقش المؤتمرون فى دار السلام تاريخ ومكان عقد مؤتمر القمة والاستعدادات اللازمة لعقده ٠

وقد أصدر المؤتمر التحضيرى القرارات التالية :

– وافق المؤتمرون بالاجماع ، ونيابة عن حكوماتهم ، على عقد المؤتمر الثالث لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز « بهدف ترقية وتدعيم مبادىء عدم الانحياز ، وتدعيم السلام والحرية والتنمية ، والتعاون الدولى » ٠

– وافق المؤتمرون كذلك على أن توجه الدعوة الى حضور المؤتمر من قبل الدولة المضيفة الى الدول على أساس معايير عدم الانحياز التى وضعت فى مؤتمرى بلغراد والقاهرة ٠

– قرر المؤتمر التحضيرى أن يعقد مؤتمر القمة بمدينة لوساكا قبل انعقاد الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة ببعض الوقت ، وأن تشكل لجنة تتكون من ممثلين عن كل من : اثيوبيا ، اندونيسيا ، بوروندى ، تانزانيا ، الجزائر ، ج ٠ ع ٠ م ، زامبيا ، السنغال ، السودان ، سيلان ، العراق ، غيانا ، ماليزيا المغرب ، الهند ، ويوغوسلافيا ٠ على أن تكون مهمة تلك اللجنة هى كفالة الاتصال والتنسيق مع الدول المضيفة بهدف انجاز الاستعدادات اللازمة فى حينها ، وان يجتمع وزراء خارجية الدول المشتركة فى المؤتمر قبيل عقده للاتفاق على ما يعرض على المؤتمر من موضوعات ٠

– كذلك اوصى مؤتمر دار السلام ، بأن يصدر رؤساء الدول والحكومات المشتركون فى المؤتمر بلوساكا اعلانا من أجل السلام والحرية والتنمية والتعاون وقيام العلاقات الدولية على أسس ديمقراطية ٠

– وأخيرا قرر المؤتمر احالة طلب الحكومة الثورية المؤقتة لفيتنام الجنوبية ، الاشتراك فى الاجتماعات التحضيرية واجتماعات القمة لدول عدم الانحياز ، الى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للبت فيه ، وقد جاء ذلك القرار نتيجة انقسام المؤتمر بشأن البت فى ذلك الطلب ، وتخاذل بعض الدول ورفضها الاعتراف بالحكومة الثورية المؤقتة لفيتنام الجنوبية أو حتى مجرد السماح لها



بالحضور امام اجتماع دار السلام للادلاء ببيان لها ٠

وفى ٢٦ يوليو بدأت فى لوساكا ـ بناء على مقررات مؤتمر دار السلام ـ اجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة للدول غير المنحازة ، واستمرت تلك الاجتماعات مدة ثلاثة أيام وضعت فيها الترتيبات النهائية الخاصة بعقد المؤتمر الكبير ، وكانت تلك اللجنة قد شكلت بقرار من مؤتمر دار السلام لكفالة الاتصال والتنسيق مع الدولة المضيفة ، بهدف انجاز الاستعدادات اللازمة لعقد المؤتمر فى حينه ٠

مؤتمر وزراء الخارجية بلوساكا

(٦ ـ ٧ سبتمبر ١٩٧٠) :

وفى ٦ سبتمبر بدأت فى لوساكا اجتماعات وزراء خارجية الدول المشتركة فى المؤتمر ، وذلك للاتفاق على جدول الاعمال الذى يبحثه المؤتمر ٠ وقد بدأ وزراء الخارجية أعمالهم بعد اتصالات جانبية واسعة لحل المشاكل الناشئة عن التدخل الامريكى فى كمبوديا وفيتنام ، وكان عليهم كذلك أن يقرروا ما اذا كان وزير خارجية حكومة لون نول فى كمبوديا هو الذى سيمثل كمبوديا فى المؤتمر او ممثل حكومة الاميرسيهانوك فى المنفى ، وقد استغرقت مناقشة تلك المسألة بالذات جانبا كبيرا من مناقشات وزراء الخارجية ٠

وقد قامت لجنة مؤلفة من ممثلى عشر دول باعداد جدول أعمال المؤتمر ، وقدم وفد زامبيا مشروع قرار يقضى بأن تؤيد الدول غير المنحازة وقف اطلاق النار فى الشرق الاوسط ، وبأن تطالب الدول الاعضاء فى الامم المتحدة ، وبصفة خاصة الدولتين العظميين ، بوقف شحنات الاسلحة للاطراف المتحاربة ٠ كما درس وزراء الخارجية مشروعات قرارات تتهم الولايات المتحدة بأنها تسببت فى آلام لا حد لها بسبب حرب فيتنام ، وتطالب بسحب القوات الامريكية من كل منطقة جنوب شرقى آسيا ٠

وامام الانقسام العميق الذى واجهه مؤتمر وزراء الخارجية بصدد مسألة تمثيل كمبوديا فى مؤتمر القمة ، اوصى وزراء الخارجية بأن يظل مقعد كمبوديا شاغرا ، أى لا يشغله ممثلو حكومة لون نول أو ممثل الاميرسيهانوك ، كما قرر المؤتمر أن تمثل حركات التحرير الافريقية بمراقبين ، على أن تختار كل منها ممثلا عنها لالقاء خطاب أمام المؤتمر ، كما وافق على حضور السيدة «نجوين تى بنه» وزيرة خارجية حكومة ثوار فيتنام الجنوبية كمراقب رسمى ، وسمح لها بأن تلقى خطابا أمام مؤتمر القمة ، ووافق وزراء الخارجية على نفس ذلك الوضع بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية ٠

انعقاد مؤتمر القمة :

وبعد أن اختتم وزراء الخارجية اجتماعاتهم التحضيرية ، بدأ فى صباح الثامن من سبتمبر مؤتمر القمة اجتماعاته ، وقد اشترك فى تلك الاجتماعات ممثلو ٥٤ دولة من دول عدم الانحياز هى : اثيوبيا ، الاردن ، جمهورية افريقيا الوسطى ، افغانستان ، اندونيسيا ، أوغندا ، بوتسوانا ، بوروندى ، تانزانيا ، توجو ، تونس ، جامايكا ، ج ٠ ع ٠ م ، داهومى ، رواندا ، زامبيا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلاند ، السودان ، سوريا ، سيراليون ، سيلان ، الصومال ، العراق ، جامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، قبرص ، الكاميرون ، كوبا ، جمهورية الكونغو الديمقراطية (كينشاسا) ، جمهورية الكونغو الشعبية (برازافيل) ، الكويت ، كينيا ، لاوس ، لبنان ، ليبيريا ، ليبيا ، ليسوتو ، مالاوى ، مالى ، ماليزيا ، المغرب ، موريتانيا ، موريشيوس ، نيبال ، نيجريا ، الهند ، اليمن ، اليمن الجنوبية الشعبية ، يوغوسلافا ٠

كما حضر المؤتمر مراقبون عن ثمانى دول هى : الارجنتين ، البرازيل ، بوليفيا ، بيرو ، ترينيداد وتوباجو ، شيلى ، فنزويلا ، وكولومبيا ٠

وبهذا فان لقاء لوساكا يعد أكبر لقاء لدول عدم الانحياز من حيث عدد الدول التى اشتركت فيه ، فلقد ضم اللقاء الاول الذى شهدته بلغراد عام ١٩٦١ لقاء بين ٢٥ دولة ، بالاضافة الى مراقبين

عن ثلاث دول هى : بـوليفيا ، البـرازيل ، والاكوادور • أما اللقـاء الثـانى الذى شـهدته القاهرة عام ١٩٦٤ فقد ضم ٤٧ دولة ، بالاضافة الى مراقبين عن ١٠ دول هى : الارجنتيـن ، أروجـــواى ، البـرازيل ، بوليفيـا ، ترينيـداد وتوباجو ، جامايكا ، شيلى ، فنزويلا ، فنلندا ، والمكسيك •

كذلك فان نظرة الى التوزيع الجغـرافى للدول المشتركة فى مؤتمر لوسـاكا بالمقارنة بمـؤتمرى بلغراد والقاهرة توضح ما يلى :

– أن عدد الدول الافريقية المشتركة فى مؤتمر لوساكا كان ٣٤ دولة ، بعد أن كان فى مؤتمر بلغراد ١١ دولة ثم ٢٩ دولة فى مؤتمر القاهرة •

– أن عدد الدول الاسيوية المشتركة فى مؤتمر لوساكا كان ١٦ دولة ، وهو نفس عدد الدول التى اشتركت فى مؤتمر القاهرة • أما مؤتمر بلغراد فكان عدد الدول الاسيوية المشتركة فيه هو ١٢ دولة •

– أن عدد الدول التى اشتركت فى المؤتمر من أمريكا اللاتينية كان ٣ دول بعد أن كان دولة واحدة فى كل من مؤتمرى بلغراد والقاهرة ، وهى كوبا •

– أن يوغوسلافيا هى الدولة الاوربية الوحيدة التى اشتركت فى مؤتمرات القمة الثلاثية لدول عدم الانحياز •

وقد بدأ مؤتمر لوساكا أعماله بأن انتخـب بالاجماع الدكتور كينيث كاوندا – رئيس الدولة المضيفة – رئيسا للمؤتمر ، كما أنتخب المؤتمر خمسة نواب للرئيس هم ممثلو : جمهورية افريقيا الوسـطى ، السـودان ، سـيلان ، الهنـد ، يوغوسلافيا •

المؤتمر والقضايا الدولية الراهنة :

تركزت مناقشات المؤتمر حول تدعيم التضـامن بين دول عدم الانحياز ، والاتفاق بينها على اتخاذ موقف موحد من القضايا الدولية ، خاصة داخل الامم المتحدة ، والتأكيد على الدور الذى ينبغى أن تلعبه دول عدم الانحياز فى المستقبل حتى تظل بعيدة عن تأثير القوى التى تحاول تمزيق وحدة مجموعة عدم الانحياز • وقد كان واحدا من أهم سمات المؤتمر ، ذلك الاتفاق فى الرأى بيـن المشتركين بصدد معظم القضايا التى عـرضت للبحث ، حتى لقد فاق ذلك كل التوقعات بشأن مدى نجاح المؤتمر ، حتى توقعات الدول غير المنحازة نفسها • ويلاحظ بالنسبة للمناقشـات أن جزءا كبيرا منها قد تركز حول مشاكل القارة الافريقية مثل موضوعات تصفية الاستعمار من القارة ، وسياسة التفرقة العنصرية والابارتيد •• وقد عكس ذلك قوة وحيوية افريقيا الحديثة التى بدأت تلعب دورا أكثر فعالية فى السياسة الدولية ، على أنه من الخطأ هنا تصور أن مجمـوعة الدول الافريقية فى المؤتمر قد ركزت اهتمامها علـى المشاكل الخاصة بالقارة فقط ، بل على العكس من ذلك نجد أن اهتمامها قد امتد الى مشاكل القارات الاخرى والى العالم ككل •

ويمكن أن نقسم القضـايا التى تناولها المؤتمر وأصدر قراراته بشأنها الى قسمين :

قضايا رئيسية : مثل تصـفية الاسـتعمار ، والقضاء على التفرقة العنصرية فى القـارة الافريقية ، الوضع المتفجر فى جنوب شرقى آسيا ، التنمية ، مشكلة الشرق الاوسط ، تدعيم الامم المتحدة ، تدعيم دور الدول غير المنحازة دوليا ، نزع السلاح •

قضايا فرعية : وقد وضحت فى قرارات المؤتمر بخصوص الوضع فى قبرص ، وادانة اعتقـال اسرائيل لاثنين من الجزائريين •

اولا : القضايا الرئيسية

١ – المؤتمر وقضـايا الاسـتعمار والتفـرقـة العنصرية :

استمع المؤتمرون الى مطالب حركات التحرير الافريقية التى حضرت المؤتمر والتى عبر عنها اجوستينو نيتو رئيس الحركة الشعبية لتحرير انجولا حن أعلن « أن الحرب لا تتواءم مع بطء

عن ثلاث دول هى : بوليفيا ، البرازيل ، والاكوادور . أما اللقاء الثانى الذى شهدته القاهرة عام ١٩٦٤ فقد ضم ٤٧ دولة ، بالاضافة الى مراقبين عن ١٠ دول هى : الارجنتين ، أروجواى ، البرازيل ، بوليفيا ، ترينيداد وتوباجو ، جامايكا ، شيلى ، فنزويلا ، فنلندا ، والمكسيك .

كذلك فان نظرة الى التوزيع الجغرافى للدول المشتركة فى مؤتمر لوساكا بالمقارنة بمؤتمرى بلغراد والقاهرة توضح ما يلى :

– أن عدد الدول الافريقية المشتركة فى مؤتمر لوساكا كان ٣٤ دولة ، بعد أن كان فى مؤتمر بلغراد ١١ دولة ثم ٢٩ دولة فى مؤتمر القاهرة .

– أن عدد الدول الاسيوية المشتركة فى مؤتمر لوساكا كان ١٦ دولة ، وهو نفس عدد الدول التى اشتركت فى مؤتمر القاهرة . أما مؤتمر بلغراد فكان عدد الدول الاسيوية المشتركة فيه هو ١٢ دولة .

– أن عدد الدول التى اشتركت فى المؤتمر من أمريكا اللاتينية كان ٣ دول بعد أن كان دولة واحدة فى كل من مؤتمرى بلغراد والقاهرة ، وهى كوبا .

– أن يوغوسلافيا هى الدولة الاوربية الوحيدة التى اشتركت فى مؤتمرات القمة الثلاثية لدول عدم الانحياز .

وقد بدأ مؤتمر لوساكا أعماله بأن انتخب بالاجماع الدكتور كينيث كاوندا – رئيس الدولة المضيفة – رئيسا للمؤتمر ، كما انتخب المؤتمر خمسة نواب للرئيس هم ممثلو : جمهورية افريقيا الوسطى ، السودان ، سيلان ، الهند ، يوغوسلافيا .

المؤتمر والقضايا الدولية الراهنة :

تركزت مناقشات المؤتمر حول تدعيم التضامن بين دول عدم الانحياز ، والاتفاق بينها على اتخاذ موقف موحد من القضايا الدولية ، خاصة داخل الامم المتحدة ، والتأكيد على الدور الذى ينبغى أن تلعبه دول عدم الانحياز فى المستقبل حتى تظل بعيدة عن تاثير القوى التى تحاول تمزيق وحدة مجموعة عدم الانحياز . وقد كان واحدا من أهم سمات المؤتمر ، ذلك الاتفاق فى الرأى بين المشتركين بصدد معظم القضايا التى عرضت للبحث ، حتى لقد فاق ذلك كل التوقعات بشأن مدى نجاح المؤتمر ، حتى توقعات الدول غير المنحازة نفسها . ويلاحظ بالنسبة للمناقشات أن جزءا كبيرا منها قد تركز حول مشاكل القارة الافريقية مثل موضوعات تصفية الاستعمار من القارة ، وسياسة التفرقة العنصرية والابارتيد .. وقد عكس ذلك قوة وحيوية افريقيا الحديثة التى بدأت تلعب دورا أكثر فعالية فى السياسة الدولية ، على أنه من الخطأ هنا تصور أن مجموعة الدول الافريقية فى المؤتمر قد ركزت اهتمامها على المشاكل الخاصة بالقارة فقط ، بل على العكس من ذلك نجد أن اهتمامها قد امتد الى مشاكل القارات الاخرى والى العالم ككل .

ويمكن أن نقسم القضايا التى تناولها المؤتمر وأصدر قراراته بشأنها الى قسمين :

قضايا رئيسية : مثل تصفية الاستعمار ، والقضاء على التفرقة العنصرية فى القارة الافريقية ، الوضع المتفجر فى جنوب شرقى آسيا ، التنمية ، مشكلة الشرق الاوسط ، تدعيم الامم المتحدة ، تدعيم دور الدول غير المنحازة دوليا ، نزع السلاح .

قضايا فرعية : وقد وضحت فى قرارات المؤتمر بخصوص الوضع فى قبرص ، وادانة اعتقال اسرائيل لاثنين من الجزائريين .

اولا : القضايا الرئيسية

١ – المؤتمر وقضايا الاستعمار والتفرقة العنصرية :

استمع المؤتمرون الى مطالب حركات التحرير الافريقية التى حضرت المؤتمر والتى عبر عنها اجوستينو نيتو رئيس الحركة الشعبية لتحرير انجولا حين أعلن « أن الحرب لا تتواءم مع بطء

الخطب الرنانة » • وطالب الدول غير المنحازة بالعمل الفورى لتدعيم حركات التحرير بما يتضمنه ذلك من مساعدات مالية وأسلحة ووسائل للنقل •
وقد حصلت حركات التحرير فى جنوب افريقيا وغيرها على تأييد غير مشروط فى المؤتمر ، بما فى ذلك تأييدها لطلب تقدمت به نيجيريا من أجل دفع اسهامات تعويضية عن طريق صندوق خاص تابع للامم المتحدة لمساعدة تلك الحركات • وقدم وفد غيانا الى حركات التحرير التى حضرت المؤتمر معونة مالية • ووجه المؤتمر نداء الى نقابات العمال فى جميع انحاء العالم لوقف عمليات نقل الاسلحة المرسلة الى جنوب افريقيا • كما تم تكليف الرئيس كاوندا - باعتباره رئيس المؤتمر - بالاتصال بدول منظمة حلف شمال الاطلنطى بالاضافة الى سويسرا والبرازيل واليابان ، لكى يطلب منها وقف كل المساعدات التى تقدمها تلك الدول الى الانظمة الاستعمارية والعنصرية فى الجزء الجنوبى من القارة الافريقية ، وخاصة مبيعاتها من الاسلحة الى تلك الانظمة • ومما يذكر أن هذا القرار الاخير كان تكرارا لقرار سبق أن اتخذه من قبل مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية الذى عقد فى أوائل سبتمبر ١٩٧٠ ، ولكن مؤتمر لوساكا أضاف كلا من الولايات المتحدة وايطاليا واليابان الى قائمة الدول التى تشملها تلك الاتصالات • وقد قام الرئيس كاوندا فى أعقاب المؤتمر بزيارة الى كل من روما وبون ولندن ونيويورك وباريس لذلك الغرض • ونجح كاوندا فى ٢١ اكتوبر ١٩٧٠ فى حمل فرنسا على اعلان وقف بيع أى نوع من الاسلحة أو المعدات العسكرية لحكومة جنوب افريقيا وأية حكومة أخرى تقف فى وجه حركات التحرير فى جنوب القارة • وبالاضافة الى هذا الموقف العام من تصفية الاستعمار والنضال ضد التفرقة العنصرية فى القارة ، فقد اتخذ المؤتمر المواقف التالية من كل قضية على حدة •

٢ - قضية جنوب افريقيا :

كانت مشكلة وجود واستمرار حكم الاقلية العنصرية البيضاء فى الجزء الجنوبى من القارة الافريقية ، المشكلة السياسية الرئيسية فى المؤتمر ، خاصة بالنسبة للوفود الافريقية ، بل ان تلك المشكلة كانت محور الاتفاق الرئيسى فى المؤتمر • وكان الاتجاه الرئيسى السائد فى المؤتمر بشأن هذه القضية يتلخص فى أن « نمو استثمارات الدول الغربية فى جنوب افريقيا وبيعها السلاح لحكومتها قد ضاعفا من قوة سياسة « الابارتيد » ومكنتها من مد نفوذها وتقوية قبضتها فى المنطقة » ، وأعلن الرئيس كاوندا أن رفض الدول الغربية القيام بدور فى الاجراءات الفعالة التى قصد بها انهاء السيطرة العنصرية والاستعمارية كان مسئولا عن تصاعد الصراع فى المنطقة ، « وذلك هو السبب فى كون استمرار بيع الاسلحة لجنوب افريقيا الخطأ الفاضح الذى ارتكبته الدول الغربية الكبرى فى صدد تلك المشكلة » •

بيد أن ذلك التيار الغالب فى المؤتمر نحو ادانة سياسة حكومة جنوب افريقيا والدول الغربية المؤيدة لها ، لم يحل دون شذوذ بعض دول عدم الانحياز التى تعتمد بصورة كبيرة على علاقاتها مع جنوب افريقيا بصفة خاصة - مثل ليسوتو وسوازيلاند - وتعبيرها رسميا عن تحفظاتها ازاء ما يتخذ من قرارات ضد حكومة جنوب افريقيا •

٣ - قضية المستعمرات البرتغالية (أنجولا ، موزمبيق ، غينيا ، بيساو) :

أدان المؤتمر السياسة الاستعمارية التى تتبعها البرتغال فى هذه الاقاليم مستخدمة فى ذلك أسلحة حلف الاطلنطى ، وأشار الى أن اتساع نشاط المصالح والاستثمارات الاجنبية فى هذه الاقاليم يدعم من وضع النظام الاستعمارى للبرتغال ويعوق تحقيق الامال المشروعة للسكان الافريقيين • وأشار المؤتمر الى رفض البرتغال الدائم تنفيذ قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن ، وأعلن تأييده الكامل لنضال شعوب هذه المناطق ، وطالب الدول بزيادة مساعداتها المادية والمعنوية لها ، كما طالب دول حلف شمال الاطلنطى بالكف عن أمداد البرتغال بأية مساعدات تمكنها من الاستمرار فى سياسة القهر والقمع ضد السكان الافريقيين ».

٤ - قضية ناميبيا :

أكد المؤتمر قرار الامم المتحدة بانهاء انتداب جنوب أفريقيا على أقليم جنوب غربى أفريقيا

(ناميبيا) ومسئوليتها المباشرة عن ادارة هذا الاقليم حتى يحصل على استقلاله• ومن ثم فان استمرار سيطرة جنوب أفريقيا على هذا الاقليم ، وكل الاعمال التى تقوم بها باسم ناميبيا ، تعد غير قانونية وباطلة • وأشار المؤتمر الى رفض جنوب افريقيا المستمر تنفيذ قرارات الامم المتحدة بخصوص هذا الموضوع ، وعزا ذلك الى استمرار القوى والمصالح الغربية فى تقديم معونتها الاقتصادية والعسكرية لهذه الحكومة • وطالب المؤتمر المنظمة الدولية بأن تتخذ خطوات للقيام بحملة عالمية بقصد تعريف العالم بناميبيا ، وتوضيح الاعمال الاجرامية وغير القانونية كحكومة جنوب افريقيا •

٥ ـ قضية زيمبابو ى:

أشار المؤتمر الى أن كل الاجراءات والتوصيات التى صدرت فى صدد هذا الموضوع قد فشلت فى انهاء الوضع فى زيمبابوى ، وأن بعض الدول لم تحترم التزاماتها الملقاة على عاتقها بمقتضى ميثاق الامم المتحدة فتوقف تعاملها مع زيمبابوى ، بل أنها زادت من نطاق هذا التعامل • وأكد المؤتمر أن تزايد المساعدات المقدمة من جنوب افريقيا والبرتغال للنظام غير الشرعى فى زيمبابوى يزيد الوضع سوءا ، خاصة مع وجود قوات جنوب افريقيا فى الاقليم • وادان المؤتمر سياسة حكومة المملكة المتحدة ـ باعتبارها حكومة الادارة • لامتناعها عن اتخاذ اجراءات فعالة ، بما فيها استعمال القوة ، لاسقاط النظام العنصرى غير الشرعى واستعادة حقوق شعب زيمبابوى ، ووجه المؤتمر نداء من أجل تطبيق نصوص اتفاقية جنيف على المناضلين فى سبيل الحرية الذين أخذوا كأسرى حرب •

٦ ـ قضية الشرق الاوسط :

تحدث فى المؤتمر عديد من رؤساء الوفود بحماس شديدعنمشكلة الشرق الاوسط ، ملقين اللوم على الولايات المتحدة الامريكية بسبب المتاعب التى تسود هذه المنطقة •وقد أجمع عدد كبير منهم على أن دول عدمالانحياز« لا يمكنها أن تتخذموقف اللامبالاة تجاه تطورات أزمة الشرق الاوسط ،لانه اذالم يتمايجاد حلهذه المرة أيضا للمشكلات الاساسية فى المنطقة ، فسوف تواجه الدول غير المنحازة بأخطار جديدة قد تؤدى الى عواقب وخيمة » • وقدندد الرئيس اليوغوسلافى تيتو بموقف اسرائيل من الازمة الراهنة ، وألقى أضواء مركزة علىمعنى انسحابها من الاتصالات مع السفير جونار يارنج ممثل السكرتير العام للامم المتحدةحتىقبل أن تبدأ بالفعل ، وأعلن « أننا اذا سمحنا للقوة بأن تصبح أمرا معترفا به ، فسوف نضع أنفسنا عندئذ فى موضع الخطر ، وسوف تصبح كل دولة غير منحازة ضحية للعدوان يوما ما • ولهذا فانه يجبعلينا أننعمل متحدين وأن نقاوم » •

وقد أوصى المؤتمر بالاجماع الامم المتحدة « باتخاذ التدابير الملائمة » ضد اسرائيل اذا استمرت فى تجاهل مجهودات الامم المتحدة الرامية الى أن يسود السلام القائم على العدل طبقا لقرار مجلس الامن الصادر فى نوفمبر ١٩٦٧ •

وقد تضمن القرار الخاص بالشرق الاوسط والصادر عن المؤتمر ما يلى :

(ا) تأكيد القرارات السابقة التى أصدرتها دول عدم الانحياز والتى لفتت فيها النظر الى خطورة الموقف فى الشرق الاوسط ، والى أن استمرار اسرائيل فى احتلالها لاراضى ثلاث دول من مجموعة عدم الانحياز ، وانتهاجها سياسة استخدام القوة السافرة ، والاحتفاظ بتلك الاراضى المحتلة كوسيلة للضغط من أجل فرض الحلول ، كل ذلك يشكل انتهاكا صريحا لمبادىء الامم المتحدة ، ويمثل تحديا خطيرا لمبادىء وأهداف عدم الانحياز ، وتهديدا واضحا للسلام •

(ب) تأكيد عدم جواز حيازة الاراضى بالقوة ، والمطالبة بالانسحاب الفورى من كل الاراضى التى احتلتها اسرائيل نتيجة لحرب يونيو ١٩٦٧ •

(ج) اعلان الاحترام الكامل للحقوق المشروعة لشعب فلسطين فى العودة الى أرضه ، وأن صيانة هذه الحقوق شرط أساسى لتحقيق السلام فى الشرق الاوسط ، وتأكيد ضرورة التمسك بتنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة باللاجئين •

(د) تأييد الجهود التى يبذلها الممثل الخاص للسكرتير العام للامم المتحدة من أجل تطبيق قرار مجلس الامن ٠

كما أصدر المؤتمر قرارا خاصا أدان فيه اعتداء اسرائيل على جنوب لبنان وطالب أعضاء المنظمة الدولية بالقيام بكل الجهود الضرورية واتخاذ الوسائل الكفيلة بمنع تكرار مثل هذه الاعتداءات ٠

٧ ـ الوضع فى جنوب شرقى آسيا :

أكد المؤتمر مسئولية الولايات المتحدة الامريكية المباشرة عن اتساع نطاق الحرب فى الهند الصينية ، وعن تلك الالام الرهيبة التى تعانيها شعوب هذه المنطقة ٠ وأشار الى النتائج الخطيرة الناجمة عن امتداد التدخل الاجنبى فى كمبوديا ، وهى الدولة التى استطاعت أن تحافظ بنجاح على استقلالها وسيادتها وحيادها رغم الظروف الدولية المعقدة ٠ وأعرب المؤتمر عن تأييده الكامل لنضال شعوب الهند الصينية من أجل الحرية والاستقلال ، وعن أمله فى أن تؤدى مباحثات باريس ـ بأسرع ما يمكن ـ الى تسوية دائمة تمكن شعب فيتنام من أن يقرر مصيره بنفسه ، كما تساعد على الوصول الى حل سلمى لمشاكل لاوس وكمبوديا ٠ وطالب المؤتمر بانسحاب مباشر وغير مشروط للقوات الاجنبية من فيتنام ٠

٨ ـ المؤتمر وتدعيم الاستكفاء والتنمية :

كان الرئيس التانزانى جوليوس نيريرى قد دعا فى المؤتمر التحضيرى بدار السلام ، الدول غير المنحازة الى نسيان « مشاكل القوة » و « الاحلاف العسكرية » ، وتحويل جهودها نحو تعميق التعاون الاقتصادى فيما بينها ، فذلك ما يمكن أن يضمن استقلال اللامنحازين تجاه التكتلات الدولية » ٠ وفعلا تضمن جدول أعمال المؤتمر مناقشة قضايا التعاون الثنائى والاقليمى بين دول عدم الانحياز ، التى هى فى ذات الوقت دول نامية ، بغية تحقيق الاستكفاء الاقتصادى فيما بينها ، وترقية برامج التنمية الاقتصادية فيها ٠ وقد ساد المؤتمر فى خصوص هذه المسألة تياران متعارضان : اولهما دعوة الرئيس التانزانى نيريرى الدول غير المنحازة الى ما أسماه « بالتجمع الاقتصادى » ، وثانيهما فريق ينادى بالاعتماد على الدول الغنية فى انجاز برامج التنمية ٠ وقد مثل هذا الفريق « لى كوان يو » رئيس وزراء سنغافورة ورئيس وفدها فى المؤتمر ، حين أعلن أنه بدون المهارات الفنية للدول الكبرى الغنية ،فان دول عدم الانحياز لن تستطيع بمفردها تحقيق التحول السريع الذى تبتغى احداثه فى الخارج ٠

وقد اشار قرار المؤتمر فى صدد تدعيم التنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادى بين دول عدم الانحياز الى عدة حقائق أهمها : ١ ـ أن الهوة بين الدول الفقيرة والدول الغنية تزداد اتساعا ٠ ٢ ـ أن نصيب الدول الفقيرة من التجارة العالمية قد انخفض من الثلث فى عام ١٩٥٠ الى حوالى السدس فى عام ١٩٦٩ ٠ ٣ ـ ان التدفقات المالية من الدول الغنية الى الدول الفقيرة قد انخفض حجمها اذا ما نظرنا اليها كنسبة من الدخل القومى الكلى للدول الغنية ، على حين زاد حجم ونسبة التدفقات المالية من الدول الفقيرة الى الدول الغنية (من أرباح وفوائد وأقساط القروض الاصلية) ٠ ٤ ـ ان اتساع الهوة العلمية والتكنولوجية بين الدول الغنية والدول الفقيرة قد خلق لدى الاخيرة الحاجة الى الحيلولة دون وقوعها فى شباك الاستعمار التكنولوجى ٠ ٥ ـ ان الاستثمارات المطلوبة لانجاز برامج التنمية فى الدول الفقيرة يمكن أن تتم اذا ما خفض الانفاق على سباق التسلح بين الدول الكبرى ٠ ٦ ـ ان عقد التنمية الثانى للامم المتحدة يتيح للبلدان الفقيرة فرصة جديدة لصياغة استراتيجية فعالة لتحقيق أهدافها الاقتصادية المشتركة ٠

وقدم المؤتمر عدة اقتراحات فى صدد طرق التعاون الممكنة بين الدول غير المنحازة فى مجال التنمية الاقتصادية ٠ وأهم تلك الاقتراحات ما يلى : ١ ـ اتباع مسلك مشترك تجاه الاستثمار الخاص من قبل البلدان الغنية ٠ ٢ ـ التخفيض التفضيلى للتعريفات بين البلدان الفقيرة حيثما تكون اقتصادياتها متكاملة ٠ ٣ ـ امكانية عقد اتفاقات طويلة الاجل لبيع وشراء المواد الخام بين البلدان النامية ٠ ٤ ـ تبادل الخبرات الفنية والمهارات المدربة والخدمات الفنية الاستشارية ٠ ٥ ـ التعاون على بناء هيكل جديد بدلا من النمط

الراهن لوسائل الاتصال والنقل والخدمات التجاريةبين الدول النامية ، ذلك الهيكل الذى وضع فى الماضى ليلائم حاجات الدول الاستعمارية ، حتى يسمح الهيكل الجديد للمواصلات والاتصال بمزيد من الاتصال بين الدول النامية • ومثال ذلك الطريق المقترحعبر الصحراء من شمال القارة الافريقية الى جنوبها •

كذلكقرر المؤتمر أن احتلال أجزاء من أقاليم دول غير منحازة نامية بوساطة المعتدين أو حكومات الاقلية ، يحرم هذه الجماعات من مواردها الطبيعية ويشكل عائقا فى طريق تنميتها •

٩ ـ تدعيم دور الامم المتحدة :

اتجهت المناقشات فى المؤتمر ، فى صدد تدعيم الامم المتحدة ، الى الاتفاق على وجوب تضامن دول عدم الانحياز فى العمل على تنفيذ نصوص ميثاق الامم المتحدة ، وفى مقدمتها منع التهديد باستخدام القوة ضد وحدة وسلامة اراضى الدول واستقلالها السياسى ، وكذلك تنفيذ نصوص الميثاق التى تكفل تنفيذ قرارات المنظمة الدولية ، وخاصة قرارات مجلس الامن •

وأكد المؤتمر ضرورة قيام الامم المتحدة بدور أكثر فاعلية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، على أن تعطى أولوية لمسائل التنمية ، كما طالب بضمان التمثيل الجغرافى العادل للدول فى تنظيمات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة •

وقرر المؤتمر أن يكون الدكتور كاوندا متحدثا باسم مجموعة عدم الانحياز فى الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة ، كما كلف كاوندا بالمطالبة بالموافقة على انضمام الصين الشعبية للامم المتحدة اذ أنها « الصين الوحيدة التى نعلم بوجودها » ، وقرر المؤتمر كذلك أن تطلب مجموعة عدم الانحياز من الامم المتحدة اعتبار المحيط الهندى « منطقة سلام » وعدم اقامة قواعد بحرية أو جوية أو برية فى هذه المنطقة • وقد سبق أن طلب ذلك مؤتمر القاهرة لدول عدم الانحياز عام ١٩٦٤ حين أوصى بجعل افريقيا وامريكا اللاتينية وكل محيطات العالم مناطق سلام » لا يجوز اقامة قواعد عسكرية بها أو وضع أسلحة نووية فيها •

١٠ ـ تدعيمدور الدول غير المنحازة :

أكد المؤتمر الحاجة الملحة لاستمرار وزيادة فعالية الدور الذى تلعبه دول عدم الانحياز فى المجتمع الدولى ، وطالب بتطبيق القرارات والتوجيهات الصادرة عن مؤتمرات الدول غير المنحازة • وأشار الى الحاجة لوجود جهاز لتنفيذ هذه القرارات ولمتابعة الاتصال بين دول عدم الانحياز ، بحيث يضمن استمرار التطور فى هذه الحركة العالمية • وعهد المؤتمر الى الرئيس كاوندا بمتابعة الاتصالات بين الدول غير المنحازة واستمرارها لمواجهة الظروف والاحداث المتتالية ، على أن المؤتمر لم ينشىء أى جهاز مالى يمكن أن يعتمد عليه كاوندا فى أدائه لمهمته •

١١ ـ نزع السلاح :

أكد المؤتمر ما سبق أن أعلن فى مؤتمرى بلجراد والقاهرة من أن نزع السلاح الشامل والعام تحت رقابة دولية فعالة يمثل الحاجة الضرورية والعاجلة للمجتمع الدولى فى الوقت الحالى • ورحب بتسمية فترة السبعينات « عقد نزع السلاح » • وأعلن عن تصميمه عن انجاح هذا العقد ، وأكد أن الدول غير المنحازة ستعمل فيما بينها ومع الدول التى تشاركها الرأى على وضع برنامج شامل لنزع السلاح • ورأى المؤتمر أنه قد يكون من المفيد عقد مؤتمر عالمى لنزع السلاح فى وقت ملائم يكون مفتوحا لمشاركة كل الدول • وأكد المؤتمر على الفوائد التى يمكن أن تترتب على استخدام الطاقة الذرية فى خدمة السلام ، خاصة بالنسبة للبلاد الاخذة فى النمو ، وطالب بأن يكون استخدام الفضاء الخارجى للاغراض السلمية • كما أصدر المؤتمر قرارا خاصا بأعماق البحار ، طالب فيه أن يكون استخدامها ايضا للاغراض السلمية فقط ، وأن يستفاد من التقدم العلمى الحديث فى تنمية ثروات وموارد البحار من أجل الانسانية كلها •

ثانيا : القضايا الفرعية

١ ـ القرار الخاص بقبرص : أكد المؤتمر أن مشكلة قبرص يجب أن تحل سلميا دون أى تدخل خارجى ، على أساس احترام سيادة قبرص واستقلالها ، والحفاظ على الحقوق المشروعة

للمجتمع القبرصى التركى طبقا للمبدأ الذى أعلن فى مؤتمر القاهرة عام ١٩٦٤ والمطابق لميثاق وقرارات الامم المتحدة •

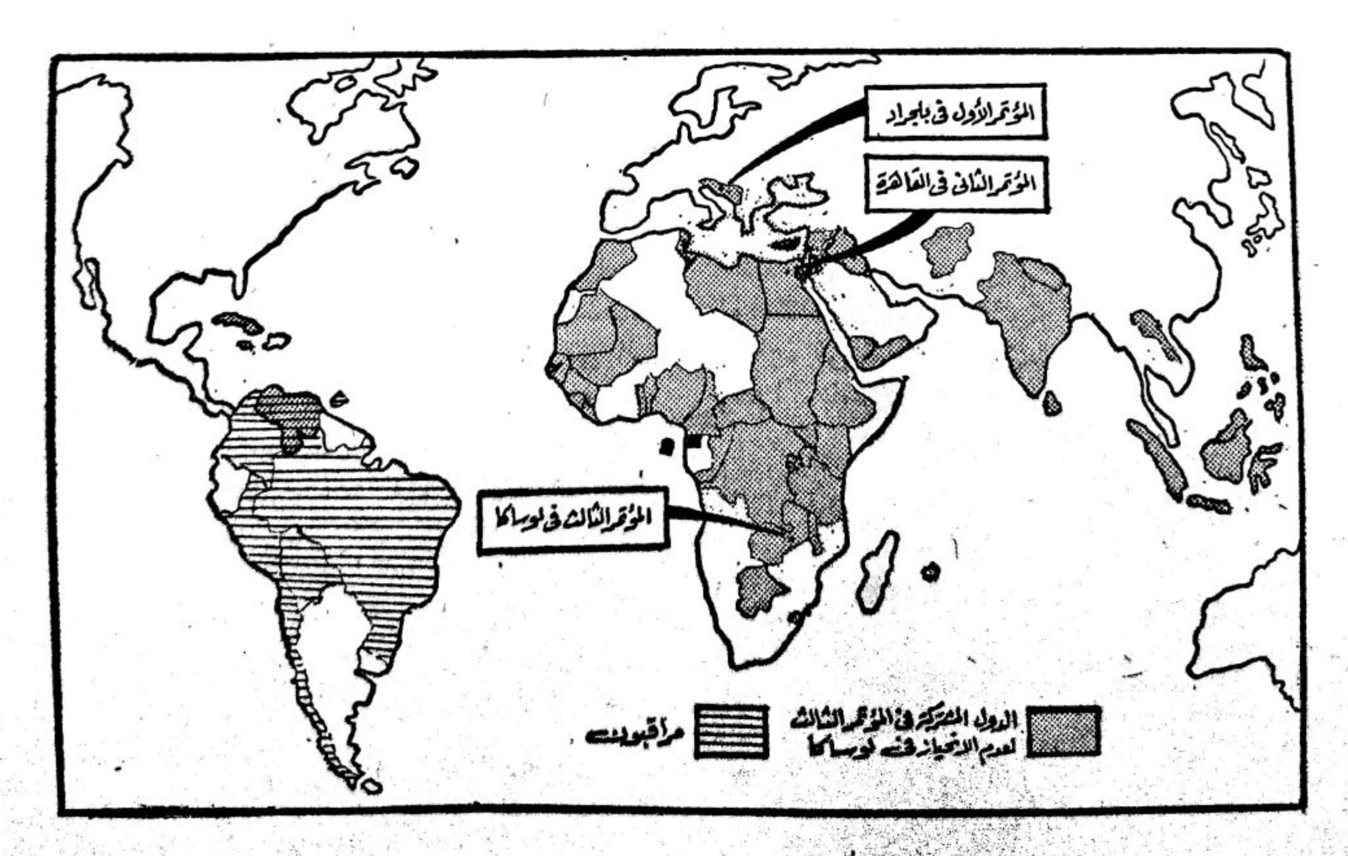
٢ ــ أدان المؤتمر اعتقال اسرائيل غير القانونى للمواطنين الجزائريين من جانب السلطات الاسرائيلة ، وأكد خطورة مثل هذا الوضع وانتهاكه للقواعد والاتفاقات الدولية ، وما يمكن ان يؤدى اليه ذلك من نتائج وخيمة • وأعلن مسئولية المملكة المتحدة باعتبار أن شركة الخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار تتبعها ، وأدان مطلب الجزائر فى اطلاق سراحهما •

تقييم المؤتمر فى الاطار الدولى المعاصر

١ ــ أعلن الاتحاد السوفيتى تأييده للمؤتمر ، وأكد مساندته لدول عدم الانحياز ، وأعلن أن مؤتمر لوساكا يمكن أن يسهم فى تنقية الجو الدولى ، وأن يساعد على حماية السلام فى العالم • كما أعلن الاتحاد السوفيتى مساندته « للاجراءات البناءة التى تتخذها حكومات الدول الاخرى بهدف انقاذ الانسانية من خطر قيام حرب عالمية جديدة » •

هذا بينما حاولت الصحافة الغربية التركيز على مناقشة الخلافات بين الدول غير المنحازة بشأن الشرق الاوسط وجنوب شرقى آسيا ، الى الحد الذى وصل ببعض الصحف الغربية الى الزعم بأن« عدم الانحياز قد ماتفى دار السلام وسوف يدفن فى لوساكا » ، واتهمت الصحافة الغربية حكومة زامبيا بانفاق أموالها القليلة « بغباء » على الاعداد للمؤتمر واستضافته •

٢ ــ بعد مؤتمر لوساكا أصبح من الممكن الحديث عن عدم الانحياز ، ليس فقط كتعبير عن ضمير البشرية ، ولكن أيضا كعامل مؤثر وأيجابى من خلال القوة المادية والسياسية لدوله • فقد أوضحت دول المؤتمر استعدادها لتنظيم طاقاتها المادية والبشرية والسياسية من خلال تعاون متبادل فى كل مجالات الحياة • ويمكن القول ان هذا الاتجاه قد جاء كرد فعل لفشل مؤتمرى التنمية والتجارة وعقد التنمية الاول فى الوفاء بالامال المعقودة عليهما ، سواء فى مجال التنمية أو نزع السلاح أو الامن • ولا يعنى هذا بأى حال من الاحوال تراجعا من دول عدم الانحياز عن مواقفها ، ولكنه تعديل لخط نشاطها فى المستقبل . وربماكانت كلمة الامبراطور هيلاسلاسى تعبيرا عن



هذا الامر حين قال « الان وقد أضحت الدول الكبرى ليست هى الغالبة بعد الان فان العالم قد تحول من مركز الخوف من التورط الى الرغبة فى انتهاج مسلك مستقل بصدد المسائل الهامة » ٠

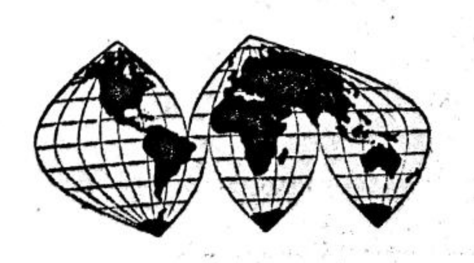
٣ ـ استطاع المؤتمر أن يتجاوز الاختلافات القائمة بين أعضائه ، وأن يحقق الاتفاق الكامل بينهم فى الرأى فى صدد معظم القضايا الرئيسية التى نوقشت فى المؤتمر ٠ وقد أكد هذه الحقيقة الرئيس كاوندا حين أشار الى أن أهم السمات المميزة لعدم الانحياز هى الوحدة فى الاختلاف ٠ وبين أن الدول غير المنحازة تختلف فيما بينها ، سواء فى نظمها الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو فى الخلفية الثقافية الموجودة فى مجتمعاتها ، وأكد على احترام الدول غير المنحازة لهذه الاختلافات ٠ وانها لا تنوى فرض ارادتها على أى دولة ٠ وأكد كاوندا كذلك أن ما تناضل الدول غير المنحازة لتحقيقه ، هو تكوين جبهة مشتركة لخلق جو من السلوك المستقل فى الشئون الدولية وتحقيق حرية حقيقية فى بلادها دون أى تدخل خارجى ٠

٤ ـ لا شك أن انعقاد المؤتمر فى لوساكا قد دعم موقف المناضلين فى روديسيا ضد حكومة الاقلية البيضاء ، وضد التفرقة والقهر العنصريين ٠ واذا كان المجتمع الدولى قد فشل حتى الان فى محاولة مواجهة حكومة روديسيا العنصرية وخرقها لكل القوانين والقرارات الدولية ، الا أن لقاء عدم الانحياز فى لوساكا كان بمثابة دفعة جديدة لقوى النضال فى مختلف انحاء روديسيا ٠ وقد برز الرئيس كينيث كاوندا رئيس جمهورية زامبيا كمتحدث فى الشئون الدولية بلسان أكثر من نصف شعوب العالم ، وبهذا انضم الزعيم الافريقى الى صفوف كبار زعماء العالم الثالث ، كذلك فان انعقاد المؤتمر فى لوساكا جاء نجاحا لزامبيا التى استطاعت ـ بمساعدة خاصة من يوغوسلافيا ـ أن ترتب كل الاستعدادات المطلوبة لعقد المؤتمر فى حينه ، بما فى ذلك بناء قاعة جديدة لعقده ٠

٥ ـ لم يقم المؤتمر أى جهاز دائم لمتابعة تنفيذ قراراته ، ولم يقترن قرار المؤتمر بتكليف الرئيس كاوندا بمتابعة تنفيذ قراراته بتحديد مصادر مالية أو خبرات يمكن أن يعتمد عليها الرئيس كاوندا فى ذلك ٠ ويبدو أن ذلك الامتناع عن اضفاء الطابع التنظيمى على مجموعة عدم الانحياز يتجنب حظر تعميق الخلافات بين دول المجموعة ٠ وجدير بالذكر أن مؤتمر بلغراد عام ١٩٦١ لم ينشىء هو الاخر أى جهاز دائم لمتابعة قراراته ، وانما أوصى بأن تجتمع دول عدم الانحياز فى شكل مؤتمر دولى ـ كلما عنت الحاجة الى ذلك ـ خصوصا فى مسائل التعاون الاقتصادى بين دول عدم الانحياز ٠ وقد أوضحت قرارات بلغراد أن العامل من وراء ذلك الامتناع هو « عدم رغبة الدول غير المنحازة فى تكوين كتلة ثالثة فضلا عن عدم قدرتها على ذلك » ٠

وأخيرا ، فعلى الرغم من أن العالم قد استطاع تجنب اشعال حرب عالمية ثالثة فى الفترة التى مضت منذ انعقاد مؤتمر بلغراد عام ١٩٦١ ، فان المبادىء الاساسية لحركة عدم الانحياز ما زالت صحيحة ٠ وعلى حد تعبير الرئيس كاوندا فى المؤتمر الكبير بلوساكا ، فاننا « ما زلنا فى حاجة الى الاستقلال ، والحرية ، والعدالة ، والسلام ، والتنمية الاقتصادية المتوازنة ، والعدل الاجتماعى ، وان الحاجة الى عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى ، والحاجة الى التعايش السلمى واتباع سياسات استقلالية ، واستئصال أسباب التوتر الدولى ، ونبذ استخدام القوة فى تسوية المنازعات الدولية ، كل ذلك يبقى أمرا أساسيا » ٠

عزة وهبى وفتحى عثمان



تقارير

الاقتصاد الدولى فى العام الأول من السبعينات

مما لا شك فيه أن التطورات التى تحدث فى الاقتصاد العالمى ككل ، وفى اقتصاديات دول العالم الرئيسية بصفة خاصة ، تكون لها أصداء سياسية واسعة . فكما أن الاقتصاد هو مرآة السياسة ، فالسياسة أيضا هى انعكاس للموقف الاقتصادى السائد ، وهى تعبير عن المصالح الاقتصادية للدولة قبل كل شىء ، ومن هنا فان تداخل وتشابك المصالح الاقتصادية بين دول العالم تكون له بالتالى نتائج سياسية واسعة النطاق ، ينعكس على النطاق المحلى والعالمى .. ولقد شهد عام ١٩٧٠ — باعتباره العام الاول فى عقد السبعينات — الكثير من التطورات الاقتصادية التى أحدثت أصداء سياسية واسعة النطاق .. فما هى أهم هذه التطورات الاقتصادية التى أحدثت أصداء سياسية واسعة النطاق .. فما هى أهم هذه التطورات الاقتصادية والاصداء السياسية التى أعقبتها ؟ ..

ذلك ما سنحاول أن نعرض له بالتحليل من خلال النقاط التالية :

أولا — تحليل أهم تطورات الاقتصاد العالمى

تميز الاقتصاد العالمى خلال عام ١٩٦٩ وأوائل عام ١٩٧٠ بوجود ضغوط تضخمية قوية فى نفس الوقت الذى حدثت فيه بعض التطورات التى أسهمت ولا شك فى تدعيم وتقوية نظام النقد الدولى . لقد أدى ارتفاع مستوى الطلب وما صاحبه من ضغوط الى ارتفاع الاسعار بدرجة كبيرة ، الامر الذى دفع الدول الصناعية الرئيسية الى استخدام المزيد من السياسات النقدية المقيدة ، لا سيما أن أسعار الفائدة قد ارتفعت أيضا الى مستويات غير عادية . وتعكس لنا هذه الظاهرة التى تحوى بعض التناقض ، ، مدى الحاجة نحو الاتفاق على سياسة مركزية مشتركة لتدعيم الاستقرار المالى فى اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى ، وبالذات فى الولايات المتحدة .

لقد كان من الواضح أن الضغوط التضخمية أصبحت أكثر حدة فى جميع الدول الصناعية خلال عام ١٩٦٩ ، فالولايات المتحدة مثلا استمر ارتفاع الاسعار فيها بمعدل مسرع بالرغم من السياسة التى سارت عليها نحو اجـراء تباطىء متعمد وتدريجى فى نمو اجمالى الناتج القومى الحقيقى بها Gnp

وبالمثل ارتفعت الاسعار بسرعة خلال عام ١٩٦٩ فى كل من كندا وفرنسا والمانيا وهولندة والمملكة المتحدة ، وفى عدد من الدول الاوربية الاخرى، الا أنه بالرغم من مشكلة التضخم هذه شهد عام ١٩٦٩ بعض التقدم فى مجال تحقيق توازن موازين المدفوعات فى العديد من الدول الاوربية وتحسين المركز الخارجى لها بشكل ملحوظ . ولقد حدث ذلك الامر فى أعقاب الازمات المالية المعروفة التى هزت أسواق النقد العالمية فى عام ١٩٦٩ نتيجة القوة النسبية للمارك الالمانى فى مواجهة الضعف النسبى لبعض العملات التى كان على رأسها الفرنك الفرنسى ، ثم حدثت التطورات المعروفة والتى كان من أهمها تخفيض الفرنك الفرنسى ورفع قيمة المارك الالمانى وتبنى الحكومة البريطانية لبرنامج مالى ونقدى أدى الى تحول ميزان المدفوعات البريطانى الى صالحها .

وبالرغم من أن مركز الحساب الخارجى

للولايات المتحدة لم يكن فى صورة مرضية عام ١٩٦٩ ، الا أن مركز الدولار الامريكى كان قويا فى أسواق العملات الاجنبيه ، بسبب القيود التى فرضت داخل السوق النقدية الامريكية » وما أدى الى ذلك من اجتذاب كميات كبيرة من رؤوس الاموال قصيرة الاجل من سوق الدولار الاوربى •

والى جانب التطورات السابقة ، كانت هناك ثلاثة تطورات على جانب كبير من الاهمية ، هى على التوالى :

١ ـ انشاء نظام حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولى • وهذا النظام الجديد يمثل تطورا تاريخيا هاما يهدف الى تحقيق نمو مناسب فى السيولة الدولية يكون خاضعا لرقابة واشراف المجتمع الدولى •

٢ ـ الموافقة على زيادة حصص الاعضاء فى صندوق النقد الدولى ، وبالتالى تحقيق زيادة فى مقدار السيولة الدولية المشروطة •

٣ ـ الاتفاق الذى تم بين صندوق النقد الدولى وجنوب أفريقيا حول مبيعاتها من الذهب للصندوق وما يتصل بذلك ، تحقيقا للتوازن المنشود فى سوق الذهب الدولى •

أما الربع الاول من عام ١٩٧٠ فقد كانت الظاهرة الواضحة فيه هى استمرار سرعة وانتشار التضخم فى الدول الصناعية الرئيسية ، حيث كان معدل الزيادة فى الاسعار أعلى من المعدل الذى ساد عام ١٩٦٩ ، كما أن زيادات الاجور قد تجاوزت بكثير الزيادة فى الانتاجية . وفى نفس الوقت ، فان معدل النمو الشامل لاجمالى الناتج القومى الحقيقى (Gnp) فى الدول الصناعية قد اظهر بعض التباطؤ ،وقد أرجع السبب فى هذا الى الانخفاض البسيط الذى حدث فى انتاج الولايات المتحدة و « تبطيء » معدل النمو الاقتصادى فى عدد من الدول الاخرى ، الى جانب الاثار التى احدثتها السياسات المالية المقيدة . ومع ذلك فقد شهد الربع الاول من عام ١٩٧٠ استمرار الفائض فى ميزان المدفوعات البريطانى وزيادة دعم وتقوية ميزان المدفوعات الفرنسى •

ثانيا : الانتاج العالمى ومؤشرات التجارة الدولية

قدرت الزيادة فى حجم الانتاج العالمى الكلى بحوالى ٥ر٥ فى المائة خلال الفترة من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٦٩ وذلك بالرغم من انخفاض معدل النمو فى الاقتصاد الامريكى الى اقل من ٣ فى المائة نتيجة الاثر الذى أحدثته السياسات المالية المقيدة التى سارت عليها الحكومة الامريكية للحد من الارتفاع الحلزونى فى الاسعار والنفقات • وقد زاد اجمالى الناتج القومى الحقيقى (Gnp) فى مجموعة الدول المتقدمة (مع استبعاد الولايات المتحدة) بنسبة ٧ فى المائة خلال عام ١٩٦٩ ويزيد هذا المعدل على المعدل الذى ساد خلال الستينات وقدر بـ ٥ر٥فى المائة بالنسبة لكل دولة على حدة فى المتوسط • ومما تجدر الاشارة اليه هنا أن معدل الزيادة فى اجمالى الناتج القومى الحقيقى (Gnp) للدول الاقل تقدما خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ كان يناظر المعدل الذى ساد فى الدول المتقدمة على أساس نصيب الفرد. ويعكس ذلك تطورا هاما لما كان سائدا خلال فترة الستينات بصفة عامة .

وقد استمرت الزيادات السريعة فى الاسعار والتكاليف فى الولايات المتحدة خلال عام ١٩٦٩ وذلك بالرغم من اتباع الحكومة لسياسة نقدية أكثر صرامة خلال ذلك العام ، ومع أنه قد تم تبطيء معدل الزيادة فى الطلب الكلى الى النقطة التى توقف عندها حجم الناتج القومى من الارتفاع فى الربع الاخير من عام ١٩٦٩ الا أن عملية تهدئة وتبريد الاقتصاد القومى لم تؤد الى علاج التضخم السائد بطريقة حاسمة .

وفى المملكة المتحدة ، فان سياسة التثبيت الاقتصادى قد انقضت أيضا مقدار النمو فى الانتاج الى نقطة أقل من طاقته ، فى نفس الوقت الذى أسرع فيه معدل الزيادة فى الاسعار •

وفى الدول الصناعية الاخرى فان معدل النمو فى الناتج القومى قدماثل أوجاوزمعدل العام الماضى العالى ، ففى ألمانيا وصل معدل النمو الاقتصادى الى ٨ فى المائة ويعتبر هذا المعدل ضعف المعدل الذى كان مقدرا فى الفترة الطويلة • وقد جاء تحقيق هذا المعدل كنتيجة لزيادة الطلب والانتاجية



بصورة فاقت كل التوقعات ، وفى فرنسا حقق الانتاج نموا بمعدلات عالية لم تكن متوقعة ، أما اليابان فهى تعتبر الدولة الوحيدة التى مرت بأطول فترة رواج شهدتها دولة بعد الحرب (منذ عام ١٩٦٥) واستمرت دون أن تظهر أى علامة على التباطؤ .

ويمكن النظر الى مشكلة التضخم وانتشارها بين الدول الصناعية على أنها سوف تؤدى الى اعاقة برامج تعبئة المدخرات القومية بين الدول النامية المتقدمة على السواء ، ما لم تتمكن هذه الدول من السيطرة على التضخم وتوجيهه وفق سياسة مرسومة .

ولقد بدا واضحا أن القوة والنمو اللذين حققهما الاقتصاد العالمى عام ١٩٦٩ قد انعكسا بوضوح فى نمو وتدفق التجارة العالمية ، حيث زادت قيمة الصادرات العالمية بمقدار ١٣ فى المائة عام ١٩٦٩ بالنسبة لعام ١٩٦٨ . وترجع هذه الزيادة الى حد بعيد الى الاسعار العالية التى سادت مؤخرا ، كما يعكس لنا هذا التطور مدى تأثير القوى التضخمية فى الدول الصناعية التى صادفت نموا غير عادى فى قيمة صادراتها العالمية . هذا وقد قدرت الزيادة فى حجم التجارة العالمية خلال نفس هذه الفترة بـ ١٠ فى المائة وهى نسبة تعد أعلى من النسبة التى سادت خلال سنوات عقد الستينات ، وقد أدى التوسع فى واردات الدول الصناعية الى تهيئة الفرصة لاحداث موجة انتعاش طويلة بالنسبة لصادرات الدول المنتجة للمواد الاولية ، مما أسهم فى الاسراع بمعدل نمو الدول الاقل تقدما خلال عام ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ .

ثالثا : أهم التطـورات الاقتصـادية

فى الدول الصـناعية الـكبرى :

فى اطار تحليلنا لاهم تطورات الاقتصاد العالمى ، سنتناول فيما يلى أهم التطـورات الاقتصادية فى الدول الصناعية الكبرى ، ليتسنى القاء نظرة ثاقبة على الصورة العامة للاقتصاد العالمى .

(أ) الولايات المتحدة : ـ كانت الملامح الرئيسية المميزة للاقتصاد الامريكى عام ١٩٦٩ وأوائل عام ١٩٧٠ وجود تلك القوى التضخمية وما سبقها من تبنى الحكومة الامريكية لبعض القيود المالية والنقدية بصورة أكثر قوة وصرامة من تلك القيود السابق تبنيها منذ منتصف عام ١٩٦٥ حتى منتصف عام ١٩٦٨ . وقد انعكس أثر كل من التضخم والسياسات المالية المقيدة على ميزان المدفوعات الامريكى والاقتصاد القومى ، وبدا ذلك واضحا فى الزيادات السعرية الكبيرة ، وزيادة تكلفة وحدة العمل على مدى العقدين الاخيرين .

وقد زاد اجمالى الناتج القومى الحقيقى Gnp وفق معدلات متدرجة فى تباطؤ خلال عام ١٩٦٩ ثم انخفض معدل الزيادة الى ٣ فى المائة فى الربع الاول من عام ١٩٧٠ وهكذا بدأ التبـاطؤ فى الاقتصاد الامريكى بصورة محسوسة ، أما معدل البطالة الفصلى (القابل للتعديل) فقد ارتفع الى معدل يبلغ متوسطه الشهرى ٨ر٤ فى المائة من اجمالى القوى العاملة .

وقد قامت الحكومة الامريكية باتخاذ الاجراءات التالية لعلاج الوضع المتأزم :

١ ـ فرض ضريبة على الدخل مقدارها ١٠ فى المائة اعتبارا من منتصف عام ١٩٦٨ .

٢ ـ وضع حد أقصى لنفقات الحكومة الفيدرالية فى ميزانية العام المالى المنتهى فى ٣٠ يونية ١٩٦٩ .

وقد أدى ذلك الى تحسين المركز المالى للميزانية الامريكية فحققت فائضا مقداره ٣ بلايين دولار عام ١٩٦٩ بعد أن كان هناك عجز مقداره ٢٥ بليون دولار عام ١٩٦٨

٣ ـ جاءت الميزانية الفيدرالية الامريكية لعام ١٩٧٠ محتوية على برامج وخطط غير توسعية .

وقد قام بنك الاحتياطى الفيدرالى الامريكى (الفيدرال ريزيرف سنتر) بعدة اجراءات تدخل فى نطاق مسئولياته للاسهام مع جهود الحكومة لتحسين موقف ميزان المدفوعات الامريكى الذى أظهر بعض التحسن فى عام ١٩٦٩ .

(ب) اليابان : ـ حقق الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات اليابانى فائضا قياسيا قدر

بحوالى ٣ر٢ بليون دولار عام ١٩٦٩ ، ومع أن السلطات الرسمية اليابانية قد قامت باتخاذ العديد من الاجراءات الهادفة الى مقابلة هذا الفائض عن طريق تنشيط تصدير رأس المال اليابانى وايجاد عجز فى صافى العمليات الرأسمالية ، الا أن الرصيد العام لميزان المدفوعات قد أظهر فائضا محسوسا خلال عامى ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ والربع الاول من عام ١٩٧٠ بالاضافة الىأن الاحتياطيات الدولية لليابان قد زادت بحدة وتضاعفت على مدى عامين حتى مارس ١٩٧٠ وتجاوز مقدارها ٤ بلايين دولار ، وقد تزايد الناتج الحقيقى بمعدل سنوى متوسط بلغ ١٣ فى المائة خلال الفترةمن عام ١٩٦٢ الى عام ١٩٦٩ ، وقد عكس دعم المركز الخارجى لليابان والنمو الاقتصادى غير العادى لاجمالىالناتج القومىعدة عوامل هامة، هى على التوالى :

١ ـ القوة التى تمتع بها الطلب العالمى والزيادة التى حققها فى كل مكان فى العالم . لاسيما فى الولايات المتحدة التى تعتبر ذا أهمية خاصة للصادرات اليابانية .

٢ ـ أن الطفو الذى حققته الصادرات اليابانية قد عكس الى حد بعيد مدى نجاح هذه الصادرات فى اقتحام أسواق جديدة .

٣ ـ النمو السريع فى الطاقة الانتاجية لصناعات التصدير والاستيراد اليابانية بعد فترة الركود التى سادت عام ١٩٦٥ وهذا النمو الذى تحقق فى الطاقة الانتاجية قد ساعد على حفظ أسعار الصادرات عند مستوى سعرى مستقر ، كما قوى ودعم من المركز التنافسى للسلع اليابانية فى الاسواق الدولية . وقد تبنت الحكومة اليابانية بعض السياسات الخاصة بميزان المدفوعات لتشجيع التدفق الصافى لرؤوس الاموال القصيرة الاجل والطويلة الاجل للخارج ، للتغلب على مشكلة الفائض المتزايد فى ميزان المدفوعات اليابانى .

(ج) انجلترا : ـ حقق ميزان المدفوعات البريطانى خلال الفترة من عام ١٩٦٨ ـ الى عام ١٩٦٩ تحولا لصالح انجلترا من عجز مقداره ٣ بلايين دولار الى فائض مقداره ٩ر بليون دولار . وقد حدث هذا التطور انعكاسا للثقة فى الجنيه الاسترلينى ، خاصة بعد خفض سعر الفرنك الفرنسى ورفع قيمة المارك الالمانى . والى جانب ذلك ، كانت هناك ثلاثة عوامل أسهمت فى هذا التحسن الذى طرأ على ميزان المدفوعات البريطانى وهى :

١ ـ النمو الكبير الذى حققته التجارة الدولية عامى ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ وما ترتب عليه من زيادة الطلب على الصادرات البريطانية بنسبة كبيرة .

٢ ـ تخفيض قيمة الاسترلينى فى نوفمبر ١٩٦٧ وما نجم عنه من حصول الصادرات البريطانية على ميزات اضافية .

٣ ـ تبنى الحكومة البريطانية بعض السياسات المالية والنقدية الفعالة فى عامى ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ للتحكم فى ادارة الطلب المحلى .

وهذه العوامل مجتمعة هى التى أدت الى خفض معدل الزيادة فى الواردات وتحسين الحساب الرأسمالى فى ميزان المدفوعات البريطانى ، وقد انتقل هذا التحسن بدوره الى الميزانية البريطانية عام ١٩٦٩ ، اذ بعد أن كان هناك عجز بلغ مقداره أكثر من ٣ر١ بليون جنيه استرلينى ، تحول هذا العجز الى فائض ، بلغ بليون جنيه استرلينى . وهذا التحسن يعادل حوالى ٥ر٤ فى المائة من اجمالى الناتج القومى (Gnp) . وقد أظهر ميزان المدفوعات البريطانى فائضا فى الربع الثانى من عام ١٩٦٩ ووصل معدله فى النصف الثانى من هذا العام الى ٥ر١ بليون دولار ، ثم حافظ على مستواه فى الربع الاول من عام ١٩٧٠ .

(د) فرنسا : ـ فى أغسطس عام ١٩٦٩ قامت الحكومة الفرنسية بتخفيض قيمة الفرنك الفرنسى بنسبة ١ر١١ فى المائة ووضعت برنامجا للتقشف تضمن الكثير من القيود المالية والنقدية ، وذلك فى أعقاب الاضطرابات التى قام بها العمال والطلبة عام ١٩٦٨ والهزة العنيفة التى تعرض لها الاقتصاد الفرنسى نتيجة لذلك . وعن طريق هذه الاجراءات الحازمة ، تمكنت الحكومة الفرنسية بصعوبة من استعادة مركز الاقتصاد الفرنسى المتدهور وتحسين موقف الميزان الخارجى الفرنسى فى أواخر عام ١٩٦٩ ثم الوصول الى حالة

تقارير

التوازن فى الربع الاول من عام ١٩٧٠ ، وقد كان من نتيجة ذلك أن عجز الميزانية الفرنسية الذى كان قد بلغ ٩ر٥ بليون فرنك فرنسى عام ١٩٦٨ تم تخفيضه الى ٥ر١ بليون فرنك عام ١٩٦٩ وهو تغيير يعادل ١ فى المائة من اجمالى الناتج القومى . وقد وضعت الحكومة الفرنسية برنامجا لاحقا بهدف القضاء على هذا العجز تماما عام ١٩٧٠ .

ويعتقد المراقبون الاقتصاديون أن التعديلات التى أجريت على هيكل الاقتصاد الفرنسى فى أعقاب تخفيض الفرنك قد تمت دون ما تضحيات كبيرة ، حيث استمر نمو اجمالى الناتج القومى خلال عام ١٩٦٩ بمعدل متباطىء بعض الشىء ، كما أن استمرار تحقيق نمو الانتاج بدرجة محسوسة قد ورد فى المشروعات الرسمية ١٩٧٠ .

(هـ) ألمانيا الغربية : — مع حلول عام ١٩٦٩ استطاع الاقتصاد الالمانى أن يحقق استعادته السريعه لمركزه بعدفترة الكساد التىصادفها عام ١٩٦٦ — ١٩٦٧ ، ولقد حقق ذلك الاقتصاد تقدمه بخطوات واسعة لم تكن متوقعة ، متميزا بطفو صادراته وزيادة الطلب على الاستثمارات المحلية فيه . أما البطالة فقد انخفض معدلها الى ١فى المائة من القوى العاملة ، ووصل الانتاج الى طاقته الكاملة ، ومع انتهاء عام ١٩٦٩ زادت الدخول المرتفعة الناجمة عن هذه القوى التوسعية بدرجة أسرع ، وأدت أيضا الى زيادة غير متوقعة فى نسب الاستهلاك الخاص . وقد ثارت فى ذلك الحين المشاكل الخاصة بالمضاربة على رفع قيمة المارك الالمانى نتيجة الفائض الكبير فى ميزان المدفوعات الالمانى وقوة المركز التنافسى للسلع الالمانية . وتصحيحا لهذا الوضع أصدرت الحكومة الالمانية قرارها الخاص برفع قيمة المارك الالمانى بمقدار ٣ر٩ فى المائة الى جانب بعض الاجراءات الاخرى الهادفة الى تصحيح وضع ميزان المدفوعات وتثبيت الاقتصاد الالمانى .

الا انه مع حلول عام ١٩٧٠ اصبح من الواضح ان اهداف التثبيت قد ضاعت بسبب الزيادات السريعة التى تحققت فى الاجور والاسعار بدرجة أكثر مما كان متوقعا . ولهذا فقد تبنت الحكومة الالمانية عددا آخر من الاجراءات لتثبيت الاسعار فى أعقاب رفع قيمة المارك الالمانى وتهدئة حمى النشاط الاقتصادى ، وفيما يتعلق بالاجور ، ركزت الحكومة جهودها على تحديد اطار مقبول يصلح للمساومة على الاجور ويحقق استقرار الاسعار عن طريق الاتفاق بين ممثلى اتحادات العمال وأصحاب الاعمال والحكومة .

رابعا : مؤشرات التجارة والنمو فى الدول النامية

(أ) مؤشرات التجارة : سجلت التجارة العالمية ارتفاعا من حيث القيمة بلغ ١٣ فى المائة خلال عام ١٩٦٩ وبهذا يكون هذا المعدل قد تجاوز معدلات النمو العالية التى سجلتها أرقام التجارة العالمية عامى ١٩٦٤ ، ١٩٦٨ . وفيما يتعلق بالدول المتقدمة فقد زادت صادراتها بنسبة ١٥ فى المائة فى الوقت الذى زادت فيه صادرات الدول النامية بنسبة ٩ فى المائة خلال عام ١٩٦٩ بالمقارنة لمعدل الزيادة عام ١٩٦٨ الذى بلغ ١٠ فى المائة .

وتشير أرقام التجارة العالمية الى أن اجمالى صادرات دول العالم (بما فيها الدول الاشتراكية ذات الاقتصاديات المخططة مركزيا) بلغت ٢٧٠ بليون دولار عام ١٩٦٩ ، منها ٤٨ بليون دولار تمثل صادرات الدول النامية . واذا استمرت هذه المؤشرات فى اتجاهها ، فان عام ١٩٧٠ سيكون ثالث عام على التوالى يتحقق فيه مثل هذا النجاح الملحوظ فى نمو تجارة صادرات الدول النامية . ويرجع هذا النمو الى المستويات العالية للنشاط الاقتصادى فى الدول المتقدمة الذى انعكس فى الاسعار العالية لكثير من السلع الاولية التى استخدمت عام ١٩٦٩ ، هذا وقد أشارت اللجنة الاقتصادية الاوربية التابعة للامم المتحدة فى تقرير لها صدر أخيرا الى أن التجارة العالمية قد نمت بأسرع مما كان متوقعا لها خلال النصف الاول من عام ١٩٧٠ بمعدل يتراوح بين ١٠ فى المائة ، ١١ فى المائة . وقد أرجعت اللجنة فى تقريرها أسباب هذا النمو السريع الى الزيادة الكبيرة فى واردات دول أوربا الشرقية ومجموعة دول استراليا ونيوزيلندة وجنوب افريقيا وصادرات أمريكا الشمالية .

وقد انخفض نصيب الدول النامية فى الصادرات العالمية انخفاضا طفيفا عام ١٩٦٩ من ٥ر١٨ فى المائة الى ٧ر١٧ فى المائة،وقدربحوالى أكثر من ٤٠ فى المائة من مجموع صادرات المنتجات الاولية ، ٦ فى المائة من مجموع صادرات المنتجات المصنعة . ولقد ظهر من تحليل اتجاهات التجارة العالمية خلال العقد الماضى أن التوسع فى صادرات الدول المتقدمة قد استوعبته الدول المتقدمة نفسها ، وأن التدفق التجارى للدول النامية يتزايد اتجاهه نحو الدول المتقدمة ، كذلك فان نسبة صادرات الدول النامية لمثيلاتها من الدول النامية الاخرى قد تناقصت بالتدريج . ويوضح التحليل أيضا أن الدول المتقدمة ذات اقتصاد السوق الحر تستورد حوالى ٧٥ فى المائة من صادرات الدول النامية ، وأن نسبة تجارة الدول النامية ممثلة بالصادرات الى الدول النامية الاخرى قد انخفضت (من ٥ر٢١ فى المائة خلال الفترة من عامى ١٩٦١ ــ ١٩٦٥ الى ٥ر١٩ فى المائة عام ١٩٦٩) . ويصدق هذا على آسيا وافريقيا بصفة خاصة ، حيث انخفضت تجارتهما الاقليمية من ٢٣ فى المائة ، ٧ فى المائة عام ١٩٦١ ــ ١٩٦٥ الى ٢٠ فى المائة ، ٦ فى المائة عام ١٩٦٩ (منتجات أولية ، مصنعة) . والاستثناء الوحيد هنا ينطبق على دول أمريكا اللاتينية التى زاد معدل النمو فى صادراتها للدول النامية الاخرى من ١٨ فى المائة الى ٢٠ فى المائة خلال نفس الفترة ، عاكسا بذلك نموا فى تجارة القارة الاقليمية من ٨ فى المائة الى ١٢ فى المائة . والى جانب الغاء الحواجز التجارية فى الدول المتقدمة ومنح الدول النامية تفضيلات خاصة بالنسبة لصادراتها المصنعة والنصف مصنعة للدول المتقدمة ، فان هناك طريقا آخر يمكن أن يسهم فى زيادة صادرات الدول ذات الدخل المنخفض ، وهو يتعلق بالتوسع فى التبادل التجارى بين الدول النامية نفسها . وقد أثبتت التجربة العملية أن اتفاقات التجارة الاقليمية تكون فرص النجاح أمامها أفضل فى حالة ما اذا كانت الدول الموقعة عليها متجاورة جغرافيا ومرتبطة بخطوط مواصلات جيدة ، وخير مثال لذلك منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية(LAFTA) والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى والسوق المشتركة لشرق افريقيا . وتلعب المنتجات المصنعة دورا رئيسيا فى التجارة الاقليمية الداخلية لهذه المناطق .

ولقد كان من أهم الاسباب التى أدت الى تدعيم التوسع التجارى للدول النامية العوامل التالية :

١ ــ استمرار ارتفاع أسعار الكاكاو على مدى السنوات الاربع السابقة ، وقد وصل سعر الكاكاو خلال عقد الستينات الى أعلى سعر له عام ١٩٦٩

٢ ــ المفاوضات الخاصة باتفاقية السكر الدولية المعقودة عام ١٩٦٨ والتى بدأ تنفيذها اعتبارا من يناير ١٩٦٩ .

٣ ــ زيادة أسعار البن ابتداء من الربع الاخير من عام ١٩٦٩ بعد الخسارة الفادحة التى صادفت المحصول فى البرازيل نتيجة الصقيع الذى غطى شجيراته

٤ ــ استعادة أسعار المطاط لمكانتها السابقة، والارتفاع الحاد فى أسعار المعادن غير الحديدية .

أما التحركات التى حدثت فى أسعار الخضروات الزيتية والحبوب الزيتية ، فقد كانت متنوعة ، حيث زادت بالنسبة لبعض منها وانخفضت بالنسبة لبعضها الاخر ، ثم عادت فى الارتفاع مرة أخرى خلال النصف الاول من عام ١٩٧٠ .

أما العوامل الاقتصادية التى ساعدت على تحقيق هذه الزيادات السعرية عام ١٩٦٩ ، فتتضمن بصفة عامة ارتفاع مستويات الاسعار فى الولايات المتحدة والتوسع الاقتصادى القوى فى أوربا واليابان . وبالرغم من ذلك ، فان الكثير من الدول النامية لم يستطع تحقيق الربح الملائم ، نظرا لان عددا كبيرا من سلعها الرئيسية استمر يواجه أسواقا ضعيفة ، كأسعار الارز مثلا انخفضت عن معدلاتها التى كانت مرتفعة بصورة غير عادية ، كذلك أسعار الصوف والالياف الصناعية فقد أصابها بعض الضعف ، أما أسعار الشاى والحديد الخام وخام المنجنيز فقد استمرت فى الانخفاض التدريجى على مدى عقد الستينات ، وتستثنى من ذلك أسعار القطن التى بالرغم من انخفاضها عام ١٩٦٨ فانها حافظت بصفة عامة على مستواها بدرجة طيبة .



وقد عكس سلوك الاسعار عام ١٩٦٩ استمرار التحسن التدريجى فى شروط التجارة للدول النامية ، وذلك على مدى السنوات التى اعقبت عام ١٩٦٢ . وبالطبع لم يكن هذا التحسن شاملا ، بل توقف على نوع السلع المنتجة ، فالدول المنتجة للسلع التى صادفت تحسنا كبيرا فى أسعارها (البن ــ الكاكاو ــ المعادن غير الحديدية) حققت تبادلا تجاريا لصالحها دول افريقيا وأمريكا اللاتينية ، بينما الدول التى انخفضت أسعار منتجاتها (مثل الشاى والحديد الخام والمنجنيز) صادفت انخفاضا فى شروط التبادل لغير صالحها (دول آسيا) .

(ب) مؤشرات النمو : ارتفع معدل النمو فى الدول النامية على أساس الاسعار الجارية بالدولار بدرجة أسرع فى عام ١٩٦٩ بالنسبة للمعدل الذى ساد عام ١٩٦٨ والاعوام السابقة ، سواء من حيث الزيادة العامة أو من حيث نصيب الفرد من هذه الزيادة ، أما النمو الذى تحقق على أساس الاسعار الثابتة ، فقد استمر انخفاض معدل الزيادة فيه نتيجة استمرار الارتفاع فى مستويات الاسعار .

وتشير التقديرات الاولية لعام ١٩٦٩ بالنسبة لـ ٧٤ دولة نامية ، الى أن متوسط معدل النمو فيها كان ٦ر٧ فى المائة . ويعتبر هذا المعدل أفضل من المعدل الذى ساد عام ١٩٦٨ ومقداره ٩ر٥ فى المائة ، والمعدل الذى ساد خلال السنوات من ١٩٦١ ــ ١٩٦٥ ومقداره ١ر٥ فى المائة . أما بالنسبة لمعدل النمو فى السكان ، فقد انخفض وحافظ على مستواه عند ٥ر٢ فى المائة سنويا ، وقد قدرت الزيادة فى دخل الفرد بـ ١ر٤ فى المائة فى عام ١٩٦٩ بالمقارنة لـ ٣ر٣ فى المائة فى العام السابق ، ٥ر٢ فى المائة فى الفترة من ١٩٦١ ــ ١٩٦٥ . ونظرا لان متوسط الارتفاع فى الاسعار قد قدر بصفة عامة بالنسبة للعالم بـ ٣ فى المائة ، فان التوسع الاقتصادى على أساس الاسعار الثابتة يحتمل أن يكون قد تراجع الى ٥ر٣ فى المائة ــ ٤ فى المائة بصفة عامة . وكما حدث فى الاعوام السابقة ، فان النمو لم يكن بدرجة واحدة فى كافة البلاد النامية فى عام ١٩٦٩ ، عاكسا بذلك حلقة واسعة من التغيرات السكانية والاقتصادية فى المناطق المختلفة .

وقد كان أعلى معدل نمو تحقق فى دول شرق آسيا بزيادة حادة مقدارها ١٠ فى المائة عام ١٩٦٩ بالمقارنة للمعدل الذى سجلته هذه الدول عام ١٩٦٨ ومقداره ٨ر٧ فى المائة والمعدل المتوسط السنوى الذى ساد فى هذه الدول خلال الفترة من ١٩٦١ ــ ١٩٦٥ ومقداره ٥ر٥ فى المائة . وبالرغم من المعدل المتوسط للنمو فى السكان (٧ر٢ فى المائة) ، فان شرق آسيا أظهر أيضا المعدل الاعلى فى زيادة مجمل الناتج المحلى dup على أساس نصيب الفرد (١ر٧ فى المائة) بالمقارنة لـ ٩ر٤ فى المائة فى عام ١٩٦٨ ، ٧ر٢ فى المائة وهو متوسط المعدل السنوى الذى ساد خلال الفترة من ١٩٦١ ــ ١٩٦٥ .

وقد حققت اقتصاديات دول الشرق الاوسط أيضا معدلا عاليا للنمو قدر بحوالى ٧ر٨ فى المائة بصفة عامة ، ٩ر٥ فى المائة بالنسبة للنمو فى نصيب الفرد وذلك على الرغم من أن هذين المعدلين يمثلان انخفاضا بالنسبة للعام السابق (٢ر٩ فى المائة ، ٣ر٦ فى المائة على التوالى) الا أنهما من جهة أخرى يمثلان تقدما اضافيا اذا قورنا بما ساد خلال الفترة من عام ١٩٦١ ــ ١٩٦٥ (٤ر٧ ، ٤ر٤ فى المائة) .

وفيما يتعلق باقتصاديات جنوب أوربا ، فقد استعادت مركزها بعد الانكماش الذى صادفها عام ١٩٦٧ ــ ١٩٦٨ حيث سجلت معدلا للنمو بلغ ٣ر٧ فى المائة فى عام ١٩٦٩ . ونظرا لان معدل زيادة السكان فى هذه المنطقة يعتبر أقل معدل بين الدول النامية (٥ر١ فى المائة) ، لهذا فقد نما دخل الفرد لديهم بمعدل ٥ر٧ فى المائة . ويعتبر ذلك معدلا عاليا نسبيا اذا قورن بالمعدلات الاخرى .

وفى المناطق النامية الاخرى ، كان معدل النمو الشامل بالنسبة لنصف الكرة الارضية الغربى ٦ر٤ فى المائة وجنوب اسيا ٦ر٣ فى المائة وافريقيا ٤ر١ فى المائة ونظرا لارتفاع معدل النمو السكانى فى نصف الكرة الغربى الى ٣ فى المائة فان زيادة نصيب الفرد من الدخل القومى قد تراجعت الى ٣ر٣ فى المائة وفى جنوب اسيا الى ٢ر٧ فى المائة وفى افريقيا الى ١ر٧ فى المائة ، هذا ولا زالت الصناعة والنشاط الصناعى هما اللذان يكونان

الجزء الاكبر من النمو ، وما زالت الزراعة تعتبر القطاع الاقتصادى الابطأ نموا [**انظر الجدول**]

خامسا : تطورات الاقتصاد العالمى

ونتائجها السياسية والاقتصادية :

شهد عام ١٩٧٠ العديد من النتائج السياسية والاقتصادية المترتبة على تطورات الاقتصـاد العالمى · ومن أهم هذه النتائج ما يلى :ــ

١ ــ انه ما من شك فى أن الفشل الذى صادفه الرئيس نيكسون فى حملته الانتخابية لتـأييد مرشحى الحزب الجمهورى يرجع أسـاسا الى الوضع الاقتصادى المتأزم فى الولايات المتحدة اذ فى الوقت الذى تعانى فيه البلاد من التضخم وارتفاع الاسعار ، فان معدلات البطالة لازالت فى ازدياد · ولهذا أعطى الناخب الامريكى صوته فى الحقيقة تعبيرا عن سخطه فى المحل الاول على سياسة نيكسون الاقتصادية ·

٢ ــ انه برغم كل التحليلات التى سيقت تبريرا لفوز حزب المحافظين فى الانتخابات البريطانية التى أجريت فى يونيه عام ١٩٧٠ · فان الحقيقة التى ينبغى الا تضيع فى زحمة هذه التبريرات ، هى أن المحافظين تقدموا للناخب البريطانى وعودا بالقضاء على التضخم واجراء المزيد من التخفيضات الضريبية · فـى نفس الوقت الذى أحدثت فيه سياسة حزب العمال الاقتصادية وما تضمنته من قيود مالية ونقدية أثرا سيئا على الناخب البريطانى الذى أعطى صوته للمحافظين ·

المؤشرات الاقتصـــادية للدول الناميــة والصناعية ·
متوسط المعدلات السنوية للنمو فى عامى ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ [نســبة مئوية]

	إجمالى الناتج المحلى GDP		الإنتاج الزراعى		الإنتاج الصناعى		السكان		نصيب الفرد من GDP		إجمالى الاستثمارات	
	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٩
الدول الناميـــة	٥ر٩	٦ر٧	٠ر٣	—	٩ر٢	—	٢ر٥	٢ر٥	٣ر٣	٤ر١	٥ر٩	—
افريقيا	٤ر٨	٤ر١	١ر٧	—	٨ر٩	—	٢ر٤	٢ر٤	٢ر٣	١ر٧	٣ر٧	—
جنوب اوروبا	٤ر٩	٧ر٣	-٢ر	—	٧ر٤	—	١ر٤	١ر٥	٣ر٤	٥ر٧	٥ر٨	—
شرق آسيا	٧ر٨	-١٠ر	٤ر٢	—	١٧ر٠	—	٢ر٨	٢ر٧	٤ر٩	٧ر١	١٩ر٥	—
الشرق الاوسط	٩ر٢	٨ر٧	٧ر٧	—	١٤ر٢	—	٢ر٧	٢ر٧	٦ر٣	٩ر	١٧ر٢	—
جنوب آسيا	٥ر٣	٦ر٣	٤ر٧	—	٣ر٥	—	٢ر٥	٢ر٥	٢ر٧	٢ر٧	١٠ر٥	—
نصف الكرة الغربى	٥ر٩	٦ر٤	٤ر	٤ر٤	٩ر٣	٧ر٧	-٣ر	-٣ر	٢ر٩	٣ر٣	٨ر٣	—
												—
الدول الصناعية	٥ر٤	٤ر٩	٢ر٧	—	٦ر٧	—	١ر٠	٠ر٩	٤ر٤	٤ر٠	٧ر١	—

* تقديرات ١٩٦٩ تقديرات مبدئية ــ المصدر التقرير السنوى للبنــك الدولى ١٩٧٠

الدول النامية التى يغطيها هذا الجدول : هى ٧٤ دولة ، يبلغ مجموع ناتجها المحلى ٩٦ ٪ من مجمل الناتج المحلى للدول النامية جميعا وهذه الدول هى : افريقيا : الجزائر ، انجولا ، الكاميرون ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، اثيوبيا ، جابون ، غانا ، ساحل العاج ، كينيا ، ليبيا ، مدغشقر ، مالاوى ، مالى ، موريشيوس ، المغرب ، النيجر ، نيجيريا ، روديسيا ، السنغال ، السودان ، تانزانيا ، توجو ، تونس ، اوغندا ، ج.ع.م ، فولتا العليا ، زامبيا .

جنوب آسيا : بورما ، سيلان ، الهند ، باكستان .

شرق آسيا : كمبوديا ، الصين الوطنية ، هونج كونج ، اندونيسيا ، كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، الفلبين ، سنغافوره ، تايلاند وفيتنام الجنوبية .

جنوب اوربا : قبرص ، اليونان ، البرتغال ، اسبانيا ، تركيا ، يوغوسلافيا

نصف الكرة الغربى : الارجنتين ، بوليفيا ، البرازيل ، شيلى ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الدومينكان ، اكوادور ، السلفادور ، جواتيمالا ، غيانا ، هندوراس ، جاميكا ، المكسـيك ، نيكاراجـوا ، بينما ، باراجـواى ، ترينداد وتوباجو ، اورجواى وفينزويلا .

الشرق الاوسط : ايران ، العراق ، اسرائيل ، الاردن ، لبنان ، سوريا .



٣ ـ أن قرار حزب المحافظين الخاص ببيع الاسلحة لجنوب افريقيا يرجع السبب الاساسى فيه الى الاعتبارات الاقتصادية ، وهى ولاشك تبلغ من القوة الدرجة التى تدفع بريطانيا الى الوقوف فى وجه الكومنولث ومعظم دول العالم · واهم هذه الاعتبارات هو دون ريب تدعيم موقف ميزان المدفوعات البريطانى والمحافظة على التحسن الذى طرأ عليه عام ١٩٧٠ ·

٤ ـ أن الوصول الى اتفاق دولى بشأن نظام لحقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولى من شأنه أن يوفر الاستقرار النسبى المنشود فى نظام النقد الدولى · ومما يؤكد ذلك أن عام ١٩٧٠ لم يشهد أزمات نقدية مماثلة لما حدث فى الاعوام السابقة ·

٥ ـ ان نجاح الدول النامية فى تحقيق معدل عال للتنمية يعكس بلا شك النمو الذى حققه القطاع الزراعى ، لاسيما بعد الاخذ باساليب « الثورة الخضراء » وما أعقب ذلك من زيادة انتاج هذا القطاع زيادة كبيرة ، لاسيما فى دول شرق آسيا ·

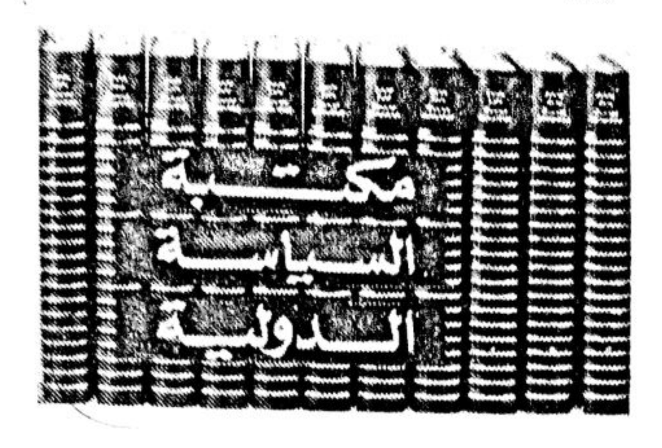
٦ ـ أن النمو الكبير فى اجمالى الناتج القومى اليابانى (Gnp) يعكس القدرة الفائقة للاقتصاد اليابانى والقوة التى يتمتع بها الين (عملة اليابان) · ولقد شهد عام ١٩٧١ تطورا ظاهرا فى الحرب الاقتصادية غير المعلنة بين أمريكا واليابان فى مجال المنسوجات والمصنوعات اليابانية · وسيشهد عام ١٩٧١ المزيد من جولات هذه الحرب ·

٧ ـ أن النمو الكبير الذى تحقق فى مجال التبادل التجارى بين الشرق والغرب ، لاسيما فيما يتعلق بواردات الكتلة الشرقية من دول أوربا الغربية ، كان ذا أثر بالغ فى زيادة معدل النمو فى التجارة العالمية · ولقد كان أبرز الملامح المميزة لهذا النمو ، الدور الكبير لالمانيا الغربية بعد وصول الحزب الاشتراكى للحكم فيها ·

عهدى عبد الملك



Scanned with CamScanner



الحــركة الوطنـية فى روديســيا

يتناول هذا الكتاب احدى القضايا المتميزة فى دول العالم الثالث والتى تنفرد بكثير من التعقيدات ، وهى قضية روديسيا الجنوبية او الحـــركة الوطنية الروديسية بجانبها المحلى والدولى. وقد أمضى المؤلف مســـر جون دبى بعض الوقت فى سالسبورى، حيث قام باعداد دراسة كاملة للحركة الوطنية فى روديسيا الجنوبية · ويقدم فى هذا الكتاب تاريخا مختصرا لاهم جوانب تلك الحركة الوطنية ، كما يحاول تقييم أهميتها محليا ودوليا ·

ويتضمن الكتاب تسعة فصول ، تتناول تطور النشاط الوطنى فى روديسيا منذ بدايته السلمية سنة ١٩٥٧ ، والصعوبات التى اعترضته فـى الداخل ، والخطط التى اعدها لتعبئة الحكومات والمنظمات الدولية للضغط على بريطانيا كى تتدخل وتحد من سيطرة الاقلية البيضاء . كما تنـــاول العلاقات الخارجية التى اقامتها الحركة الوطنية الروديسية مع العالم الخارجى ، مشيرا الى الدور الاعلامى والدعائى الذى قامت به المكاتب التى افتتحتها الحركة فى لندن سنة ١٩٥٩ ودار السلام سنة ١٩٦٢ ثم لوزاكا سنة ١٩٦٤ .

وقد أهتم المؤلف بابراز أساليب الدعاية المتعددة

□ JOHN DAY — INTERNATIONAL NATIONALISM — UNIVERSITY OF EXETER — LONDON — 1967 □

التى انبعتها الحركة ، ســواء كانت على شكل اتصالات مباشرة ونشرات وصحف ، او وفـود اعلامية متجولة · كما خصص فصلا كاملا للحديث عن جوشوانكومو ونشاطه الدولى من اجل القضية الوطنية الروديسية منذ عام ١٩٥٨ حتى عـام ١٩٦٣ · بعد عودته الى بلاده ، حيث تم اعتقاله · وفى النهاية يقدم المؤلف تقييما شاملا للنشاط الوطنى فى روديسيا بسلبياته وايجابياته ، ويركز علـى الجـانب الدولـى لنشـاط الوطنييـن الروديسيين ·

يرى الكاتب ان الجهود التى بذلها الوطنيون الروديسيون ، سواء داخل روديسيا أو علـى النطاق الدولى ، كانت ضخمة ، ولكنها لم تحقق سوى القليل ، اذ ان نشاطهم السياسى فى الداخل والخارج لم يؤد فى النهاية الى تصديع السلطة السياسية للاقلية البيضاء ، بل لم يحقق اكثر من كسب مساندة الرأى العام الافريقى بـالنسبة للداخل ، ومساندة بعض قطاعات الرأى العام العالمى بالنسبة للخارج ·

والواقع ان النشاط الخارجى للحـركة كان موجها أساسا الى الحكومة البريطانية لاقناعها بالتدخل والضغط على حكومة روديسيا كى تستجيب لمطالب الوطنيين · اما نشاط الحركة داخل روديسيا ، فقد كان يعد ، رغم ضآلة حجمه وتاثيره ، جزءا من المحاولة لاجراء ضغط مباشر على الحكومة البيضاء فى روديسيا · كما انه كان محاولة لخلق المناخ السياسى الملائم لمساعدة الحكومة البريطانية على القيام بعمل ما لصالح الحركة الوطنية · وبالتالى فهو يعد جزءا مكملا للنشاط الخارجى للحركة ·

ويحاول الكاتب عقد مقارنة بين نشاط الحركة فى الداخل والخارج، فيشير الى ان المناخ الدولى قد قدم للوطنيين الروديسييـن كثيـرا مـن التيسيرات · ورغم المثبطات والصعوبات التـى صادفتها الحركة فى الخارج ، الا انها تختلف تماما عن المصاعب والضغوط المباشرة التـى اعترضتها فى الداخل · ولذلك فان تأثير الحركة الوطنية على الحكومة البيضاء فى روديسيا كان ضئيلا للغاية ، اذ ان الاصلاحات الطفيفة التى وافقت عليها حكومة سير ادجار هوايتهيد سنة ١٩٦٢ لصالح الافريقيين ، مثل منحهم حق التمتع بالخدمات المدنية كالاوربيين ، واجراء تعديلات دستورية بحيث يسمح للافريقيين بالاشتراك فى المجلس التشريعى ـ هذه الاصلاحات رغم انها اصلاحات شكلية ، الا انها لم تتم نتيجة لضغط الحركة الوطنية ، بل نتيجة لتدخل بريطانيا ·

وقد اسفرت الانتخابات التى اجريت فى ديسمبر سنة ١٩٦٢ عن تولى ونستون فيلد مرشح حزب الجبهة الروديسية زمام السلطة · وقد ابدى هذا الحزب ، منذ توليه الحكم ، حرصه على تحقيق امرين رئيسيين :

اولا : العمل على تعديل الدستور بحيث تضعف فرص الافريقيين فى التأثير على النظام السياسى حتى لو اختاروا المشاركة فى الانتخابات بدلا من مقاطعتها ·

ثانيا : التعجيل بالحصول على الاستقلال عن بريطانيا ، سواء عن طريق المفاوضات او بدونها ·

وكانت الحكومة البريطانية قد أبدت استعدادها لمنح روديسيا الاستقلال فى حالة اقتناعها بأن تقدم الافريقيين سياسيا وتعليميا يأخذ مجراه بشكل ثابت · وقد أدى فشل الحكومتين البـريطانية والروديسية فى التوصل الى اتفاق بهذا الشأن ، الى اعلان روديسيا لاستقلالها من جانب واحد فى نوفمبر ١٩٦٥ · وقد أكد هذا الحدث الحقيقة التى كانت واضحة منذ زمن ، وهى ان الوطنييـن الروديسيين لم يحصلوا على أى مكسب من حكومة الاقلية البيضاء التى اعتبرتهم مجرد مهيجين غير مسئولين يهددون المجتمع المتحضر ·

واذا كانت الحركة الوطنية الروديسية قد عانت كثيرا من الصعوبات عندما حاولت ان تمارس بعض التأثير على سياسة الحكومة فى المسائل الدستورية ، فانها قد لاقت صعوبات اكثر فيما يتعلق بجهودها من أجل استقطاب الجمـاهير وتجنيدها للعمل الوطنى ·· فقد اثبتت الحكومة الروديسية فى هذا الميدان انها عدو لا يلين ، وبالفعل فقد واجهت الحركة الوطنية قوى الدولة الحديثة المزودة بأكفأ واحدث وسائل القمع ، مما جعل من العسير ، ان لم يكن من المحال بالنسبة للوطنيين ، ان يمارسوا نشاطا سياسيا فى داخل روديسيا ، اذ الغت الحكومة الروديسية الاحزاب الوطنية بحجة القضاء على احتمالات العنف · ففى فبراير ١٩٥٩ الغت الحكومة حزب المـؤتمر الوطنى ، وفى ديسـمبر ١٩٦١ الغت الحـزب الديموقراطى الوطنى ، وفى سبتمبر ١٩٦٢ تم حل حزب زابو ، ثم لحقه حزب زانو فى اغسطس

١٩٦٤ . وقد بادرت الحكومة الروديسية ، فور اعلان عدم شرعية هذه الاحزاب ، باعتقال قياداتها واعضائها البارزين . وتم اعتقال حوالى ٣٠٠ عضو فى فبراير ١٩٥٩ .

وفى اغسطس ١٩٦٤ تقرر تحديد اقامة جميع القادة . ومنذ ذلك الحين لم يعد هناك تنظيم سياسى أو حزب علنى يضم الوطنيين فى روديسيا ، اذ ان جميع القادة الوطنيين كانوا اما فى السجون واما فى الخارج . وحتى عندما كانت الحكومة تسمح للاحزاب الوطنية بالوجود الشرعى ، فان حياتها كانت دائما مؤقتة ، اذ ان تهديد الحكومة بايقافها كان سيفا مسلطا على رقاب الوطنيين . يضاف الى ذلك الوسائل الاخرى التى كانت تستخدمها الحكومة ضد الوطنيين لعرقلة نشاطهم السياسى . الحزب الديموقراطى الوطنى مثلا كان ممنوعا من عقد اجتماعاته فى المنازل وكان مسموحا بها فى المدن والاسواق فقط . وعندما عقد حزب زانو أول مؤتمر سنوى له فى مايو ١٩٦٤ عمدت الحكومة الى مراقبة الجلسات عن طريق رجال البوليس الذين حضروا الاجتماعات، وقاموا بتسجيل جميع خطب زعماء الحزب ، ومراجعتها جيدا خشية ان تتضمن شيئا يتنافى مع القوانين العديدة التى تتعلق بالنشاط السياسى فى روديسيا .

وقد اوضح الكاتب المحاولات التى بذلها الوطنيون الروديسيون من أجل التوصل الى استخدام اساليب جديدة للعمل السياسى لمواجهة الحكومة الروديسية بأمكانياتها الضخمة . وبعد اجراء مناقشات طويلة داخل تنظيمات الحركة الوطنية الروديسية ، توصلوا الى ادراك حقيقة هامة ، وهى استحالة تحقيق نجاح اكبر من النجاح الذى تحقق طبقا للتوزيع الحالى للامكانيات الوطنية فى الداخل . اذ ان تنظيم الجماهير بشكل اكثر حدة واتساعا اى على شكل مظاهرات ، قد يكلف الحكومة البيضاء الكثير ، ولكنه لا يضيف اية فائدة ايجابية لرصيد الحركة الوطنية . اما التخريب على نطاق واسع والثورة او الحرب الاهلية ، لو تم تنظيمهما جيدا ، فيمكن ان يقدما أفضل فرص النجاح سواء بطريق مباشر عن طريق اجبار الحكومة على الاستسلام ، او بطريق غير مباشر بخلق ظروف العنف والفوضى اللتين تمهدان بتدخل الامم المتحدة او بريطانيا . ولكن هذا الاحتمال كانت تعترضه عدة صعاب ابرزها ان الوطنيين فى روديسيا كانوا لا يثقون فى قدرتهم على تنظيم حملة واسعة النطاق ومنسقة لنشر العنف والفوضى . وكانوا يشكون فى احتمال مجازفة كثير من الافريقيين فى الاشتراك فى انجاحها ، فضلا عما تتميز به روديسيا كدولة بوليسية ذات امكانيات هائلة . من أجل هذه الاسباب ، اصبح القيام بالثورة داخل روديسيا أمرا مستبعدا على الاقل فى المرحلة الحالية ، واصبحت المشكلة بالنسبة للوطنيين الروديسيين هى كيفية استثمار طاقاتهم خارج البلاد وتجنيدها لخدمة القضية الوطنية . ولاشك ان النشاط الدولى للوطنيين الروديسيين قد صادف كثيرا من الصعاب ، كما أنه كان ذا اثر سلبى على الحركة الوطنية فى الداخل ، اذ اسفر عن غياب القادة الوطنيين وتبعثرهم فى عواصم متعددة ، مما ترتب عليه حرمان الحركة من قياداتها ، وتفاقم الخلافات بين القادة بسبب تباعدهم وتعذر الاتصال بعضهم بعضا .

وقد تعرض الكاتب لظاهرة غياب القادة فى الخارج وتأثيرها على الحركة الوطنية الروديسية ، فأشار الى غياب نكومو المتكرر فى الخارج . وكيف انه أدى الى حرمان الحركة الوطنية فى روديسيا من الرأس المفكر ، ومن أكثر مناضليها فاعلية اذ ان اختفاءه المفاجيء وعدم ظهوره الا قبل الغاء نشاط الحزب فى سبتمبر ١٩٦٢ . ثم احجامه الواضح عن العودة الى روديسيا ومواجهة الحكومة والوقوف امام قرارها بمنع نشاط الحزب . كل ذلك ادى الى زعزعة الثقة لدى كثير من الوطنيين فى روديسيا كما اسهم فى اثارة السخط داخل الحركة الوطنية ، مما أدى فى النهاية الى تصدع الحركة فى يوليو ١٩٦٣ ومازال هذا التصدع قائما دون ترميم حتى الان . ولاشك انه أدى الى تغير مكانة الحركة فى اعين العالم الخارجى ، كما اضعف دورها كقوة محاربة . يضاف الى كل ذلك ان الغاء اللجنة الخارجية لحزب زابو ، ونفى معظم اعضاء اللجنة التنفيذية للحزب فى ابريل ١٩٦٣ كان له أسوأ الاثار على كفاءة وحماس العناصر التى كانت تعد نفسها للاشتراك فى النشاط السرى للحزب . وقد اصيبت تلك العناصر بخيبة أمل شديدة نتيجة للانتصارات المتوالية التى احرزتها الحكومة على الحركة الوطنية فى روديسيا . كذلك الخلافات التى كانت تنشب بين قادة الحركة الوطنية ، وتعذر اتصالهم او تبادلهم الاراء ، مما أدى الى ترجيح كفة الخلاف على كفة المصالحة . فلو لم يتبعثر اعضاء اللجنة التنفيذية بين دار السلام وسالسبورى ولوزاكا ، ولو كانوا قد اجتمعوا بانتظام فى روديسيا فى الفترة من ابريل الى يوليو

سنة ١٩٦٣ لكان من الممكن احتواء هذه الخلافات داخل الحزب ٠

ولكن كل هذه السلبيات لا يجب ان تحجب عنا الجانب الاخر من الصورة ، اذ يجب ان تشير الى المكانة الرفيعة التى استطاع القادة الوطنيــون الروديسيون ان يحرزوها فى أعين انصارهم نتيجة للنشاط الاعلامى الضخم الذى قاموا به فى لندن ونيويورك وسائر العواصم العالمية ، رغم ان هذا النشاط لم يكن له نفس الصدى لدى الافريقيين داخل روديسيا ذاتها ٠٠ اذ انهم ينظرون الى القادة السياسيين الذين ينتقلون من مؤتمر الى آخر على أنهم يتمتعون بمزايا وخبرات عديدة تبيحها لهم كثرة اسفارهم ، وانهم يجب أن يفيدوا بهــا الحركة الوطنية ٠ ويرى الكاتب انه من الصعب تقييم الاثار التى ترتبت على وجود هؤلاء القادة فى الخارج ٠ وخاصة فيمــا يتعلــق بــالجوانب الايديولوجية للحركة. وان كان يرى ان العلاقات الدولية التى اقامتها الحركة الوطنية الروديسية قد اسهمت أساسا فى تدعيم المعتقدات والاراء التى تستند اليها تلك الحركة ٠

كانت بريطانيا من اكثر وأهم ميادين النشاط الخارجى بالنسبة للوطنيين الروديسيين ٠ ويرى الكاتب ان الجهود التى بذلها الوطنيون فى هذا الصدد من أجل اجبار بريطانيا على الاعتراف بالحركة الوطنية وتأييدها ، قد فشلت جميعها ٠ وقد بدأت هذه الجهود بمحاولة الاستفادة من تعاطف بعض الوزراء البريطانيين مع مطــالب الافريقيين فى الحصول على مزيد من السلطة السياسية فى روديسيا . ولكن كان يقابل هــذه الميزة جانب آخر سلبى ، وهو حساسية الحكومة البريطانية تجاه مطالب الاقلية البيضاء فــى روديسيا ، وهى التى يرتبط بها قطاع كبير من الرأى العام البريطانى ، حيث تربطهم صــلة القرابة ٠ وأكثر من ذلك فان الوطنيين فى روديسيا كانوا يفتقرون الى الخبرة فى التفاوض مع الوزراء البريطانيين الذين كانوا يتمتعون بكفاءات سياسية نادرة امثال بوتو ملر وزير العلاقات الكومنولث ، وهارولد ويلسون رئيس الوزراء البــريطانى السابق ـ كما ان الحكومة البريطانية كانت تحترم الاتفاقيات التى كانت تنص على ابعادها عــن التدخل فى شئون حكومة روديسيا التى كانت تملك السلطة الفعلية فى البلاد ٠ ولذلك لم تجازف أية حكومة بريطانية بالاقدام على مساعدة الوطنيين ضد حكومة روديسيا ٠ وقد كافح الحــزب الديمقراطى الوطنى من اجل التغلب على هذه العقبات ، ولكنه لم يستطع ان يحرز نصرا حاسما فى هذا الصدد ٠

ويأخذ الكاتب على الوطنيين الروديسيين وخاصة الحزب الديموقراطى الوطنى ، انه ارتكب خطأ تكتيكيا فادحا بقبوله الاقتراحات الدستورية التى وضعها مؤتمر سالسبورى سنة ١٩٦١ ثم رفضه اياها بعد ذلك ٠٠ ويرى الكاتب انه لو رفض نكومو وستيهولى قبول الـ ١٥ مقعدا المخصصة للافريقيين من الـ ٦٥ مقعدا فى المؤتمر، لكانوا قد ارغموا سانديز على تفهم مطالبهم والخضوع لهم اكثر من اجل التوصل الى تسوية ما ٠ ولا شك انهم لو لم يقبلوا التعاون مع المؤتمر لتمتعوا بشهرة واسعة بتصميمهم وارادتهم الحديدية ، مما كان سيعزز مكانتهم فى أية محادثات قادمة مع الحكومة البريطانية ٠ كما ان قادة الحزب الديمقــراطى الوطنى ظهروا امام الحكومة البريطانية بمظهر المنعزلين عن باقى قواعد الحزب ، بعد أن وافقوا على كثير من مواد الدستور التى لم يوافق عليها باقى اعضاء الحزب ٠ ويرى الكاتب ان اللحظة السيكولوجية التى كان من الممكن أن يؤثر فيها الحزب الديموقراطى الوطنى على الحكومــة البريطانية هى لحظة المناقشة الطويلة التى امضاها سانديز مع الوطنيين اثناء المؤتمر ذلك ان الحكومة البريطانية اعتبرت نفسها قد مارست آخر ضغوطها على حكومة روديسيا بل انها تجاوزت الوضع التقليدى باقناعها حكومة روديسيا بالاجتماع مع الوطنيين الذين يعتبرون فى نظرها خارجين على القانون ومهيجين ٠ وقد فشل قادة الحزب فى انتهاز هذه الفرصة واحراز أى كسب لصالح الحركة الوطنية ٠ كما ان مطالبة الوطنييــن للحكومة البريطانية بعقد مؤتمر دستورى جديد لم تلق أى استجابة ، خاصة وان نجاح حزب الجبهة الروديسية فى الانتخابات الاولى فى ظل الدستور الجديد جعلت احتمال عقد مؤتمر دستورى آخر امرا مستبعدا ٠ اذ انه من غير المعقول ان توافق الحكومة الجديدة التى تمثل الجناح اليمينى فى حزب الجبهة الروديسية على عقد مثل هذا المؤتمر الذى سيجبرها على تعديل النظام السياسى لصالح الافريقيين علاوة على أن الحكومة البريطانية لا يمكن ان تقدم على الموافقة على عقد مثل هذا المؤتمر بدون موافقة حكومة روديسيا ٠ ويلوم الكاتب الوطنيين الروديسيين مرة أخرى لانهم علقوا مثل هذا الامل على الحكومة البريطانية ٠ اذ كانوا يعتقدون ان علاقتهم بالحكومة البريطانية

مماثلة لعلاقات الوطنيين بها فى المستعمرات الاخرى . وقد اخطأوا فى ذلك ، فالحكومة البريطانية لا تعتبر نفسها صاحبة الحق والسلطة فى تغيير الاوضاع السياسية فى روديسيا مثلما كانت تملك نفس الصلاحيات فى روديسيا الشمالية مثلا فهى ليست طرفا مباشرا فى الصراع ضد الوطنيين . ولذلك فان تهديدات الوطنيين بنشر اعمال العنف لم تكن « تكتيكا » سليما من جانبهم لانتزاع أى كسب من الوزراء البريطانيين الذين لم يكن هناك ما يخشونه من مقاومة الوطنيين لحكومة روديسيا .

التأييد الخارجى للحركة الوطنية فى روديسيا .

لاشك أن الجولات التى قام بها نكومو فى الدول المتعاطفة مع قضية روديسيا خلال عامى ١٩٥٩ و ١٩٦٠ قد اسهمت الى حد بعيد فى توعية الرأى العالمى بحقيقة الاوضاع فى روديسيا كما ان الزيارات القليلة التى قام بها القادة الوطنيون الروديسيون للامم المتحدة قد أسفرت عن اكتساب بعض الاصدقاء الجدد . ولكن الكاتب يرى ان القادة الوطنيين الروديسيين قد بذلوا جهودا غير مطلوبة فى الامم المتحدة والمؤتمرات الدولية من أجل اصدار قرارات لادانة بريطانيا وحكومة روديسيا . اذ ان جميع الانتصارات التى احرزها نكومو ورفاقه فى هذا الصدد كانت انتصارات خاوية . فقد ظلت بريطانيا على تجاهلها وتعنتها ازاء القضية الوطنية فى روديسيا : ولم تكترث بالنقد العالمى الذى وجه اليها .

ويوجه الكاتب نقدا مريرا لسلوك الوطنيين الروديسيين فى الخارج ، مشيرا الى افتقارهم لكثير من المؤهلات التى تساعدهم على خدمة قضيتهم وانتزاع احترام الشعوب والحكومات وحتى نكومو نفسه كان يفتقر الى خطة عمل او نظرية سياسية تحدد سلوكه . كما اتهم الكاتب الوطنيين الروديسيين بعدم الفاعلية ، والبعد عن الحزم ، واستجداء المعونات بدون حاجة حقيقية لها ، وذلك اذا ما قورنوا بغيرهم من الوطنيين والثوار فى سائر الدول الافريقية .

ويشير الكاتب الى أن معونات الاصدقاء لم تمكن الحركة الوطنية الروديسية من انتزاع السلطة فى الداخل . وان كانت قد ساعدت فى الدعاية للحركة . ويسرد الكاتب المساعدات التى تلقتها الحركة الوطنية الروديسية من المنظمات الافريقية ، وخاصة لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية واوضح كيف ان فقر الدول الافريقية المستقلة قد حال دون تقديمها معونات عسكرية كافية للحركة الوطنية الروديسية ، كما ان ضعف هذه الدول عسكريا لم يمكنها من ارسال قوات لمساندة الاحزاب الوطنية فى روديسيا ، مثل حزب زابو ، فى مواجهة حكومة قوية مثل حكومة روديسيا الجنوبية . وقد استفادت الحركة الوطنية من المساعدات النقدية التى حصلت عليها من المتعاطفين والاصدقاء وخاصة اثناء توقف الاحزاب الوطنية عن النشاط ، وعدم تحصيل الاشتراكات من الاعضاء ، وكذلك فى تغطية نفقات مكاتبها الخارجية ونشاطها الدعائى والاعلامى .

ويعتبر التدريب العسكرى على حرب العصابات والحصول على الاسلحة الانجازان البارزان فى النشاط الدولى للحركة الوطنية الروديسية ، وذلك رغم فشل التجربة التى حاول القادة الوطنيون الروديسيون القيام بها من لوزاكا سنة ١٩٦٧ عندما حاولوا اعداد بعض حملات قليلة لحرب العصابات فى روديسيا . ولكن بعدهم عن مراكز الاتصال بقواعدهم الشعبية داخل روديسيا أدى الى فشل التجربة ، كما أن مجازفتهم بمحاولة نقل مراكزهم العسكرية الى الداخل كانت ستؤدى الى احتمال اسرهم ، والقضاء عليهم نهائيا ، وحرمان الحركة من جهودهم . ويرى الكاتب ان هذه التدريبات التى تلقاها الوطنيون فى الخارج لم تكن تغنيهم عن ضرورة وجود تعاون فعال من جانب الافريقيين العاطفين على الحركة والمقيمين داخل روديسيا ذاتها ، ولكن هؤلاء الاخيرين لم يستجيبوا لنداءات الحركة الوطنية ، بل اكتفوا بمجرد التعاطف السلبى خوفا على مصالحهم ووظائفهم . ويشبه الكاتب هذا الموقف بموقف الافريقيين فى جنوب افريقيا الذين رغم تعاطفهم مع الحركة الوطنية لم يستجيبوا لاى عمل ثورى بالانخراط فيه .

وفى النهاية يتساءل الكاتب عن دوافع الوطنيين الروديسيين التى تكمن وراء نشاطهم الدولى . وفى رأيه ان الدافع الاول هو ان القيود المفروضة عليهم داخل روديسيا من جانب الحكومة البيضاء قد دفعت قادتهم الى الاحساس بالحاجة الى القيام بدور ايجابى من اجل القضية فى أى مكان آخر ،

لاسيما ان الحركة لن تستطيع منع القادة الوطنيين من عقد المؤتمرات السياسية فى الخارج ، او القيام بدور دعائى من أجل قضيتهم فى الدول الاخرى ، وان كانت تستطيع منعهم من مغادرة روديسيا • ويستشهد الكاتب بنكومو الذى ظل فى الخارج حتى منتصف ١٩٦٣ وانه من اليسير الاستنتاج بأنه استفاد كثيرا من نشاطه الخارجى وتحركاته بين الدول ، سواء من الناحية السياسية او الادبية • اذ أن بقاءه فى داخل روديسيا رغم ما يتمتع به من زعامة وسط انصاره ، كان لا يخلو من تعقيدات تتمثل فى مطاردة السلطات له ، فضلا عن معاناته من التفرقة العنصرية • وكان نكومو يعتقد ان وجوده فى الخارج طليقا سيمكنه من خدمة القضية بشكل افضل ، كما كان يدرك تماما ان عودته الى روديسيا ستدفع الحكومة الى اساءة معاملته ، خاصة بعد الغاء حزب زابو •

وقد كان الامر كذلك بالنسبة لباقى زعماء الحركة الوطنية الروديسية الذين تركوا روديسيا اذ استقروا خارجها . فمنذ اغسطس ١٩٦٤ أصبحت السجون والمعتقلات هى المكان الطبيعى لاقامة القادة الوطنيين فى روديسيا • ولا شك ان هذا الخطر مازال يهدد الحركة الوطنية بالشلل • فالوطنيون المنفيون قد يكونون أكثر فائدة للحركة من الشهداء والمعتقلين •

عواطف عبد الرحمن

العالم الثالث .. مشكلات وتوقعات

□ Y. ZHUKOV AND OTHERS — THE THIRD WORLD — PROGRESS PUBLISHERS — MOSCOW 1970 □

يحتل العالم الثالث ، بقضاياه المتفجرة ومعاركه الضارية ، مكانة هامة فوق خريطة أحداث النصف الثانى من القرن العشرين . وليس أدل على ذلك من انه لايحرك اهتمام قطاعات متعاظمة من الساسة والراى العام فحسب ، وانما أصبح موضوعا خصبا للتفكير والدراسة من جانب عدد كبير من الدارسين والمفكرين فى العالم كله .

وها هنا ، يقدم هذا الكتاب دراسة جادة عن ثورة العالم الثالث فى اطار المرحلة الراهنة من حركات التحرر الوطنى • وتنبع أهمية هذا الكتاب من أنه يقدم رؤية اشتراكية لعدد من قضايا ومشكلات العالم الثالث ويستهدف مؤلفو الكتاب تقديم دراسة علمية موضوعية عن القوانين التى تحكم معركة التحرر الوطنى ، وكشف اتجاهات حركات التحرر الوطنى وتطورها فى المستقبل • ومن البديهى ، والامر كذلك ، أن يعنى الكتاب بدراسة ثورات العالم الثالث من عدة نواح

أساسيه ومتشابكة هى النواحى السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والايديولوجية .

حركة التحرر الوطنى

لعل أبرز سمة تميز عالمنا المعاصر هى تعاظم نمو حركات التحرر الوطنى ، وما يترتب على هذا من انهيار للنظام الاستعمارى العالمى . وحسبنا أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وفىخلال اثنى عشر عاما ، تحررت من نير الاستعمار سبع عشرة دولة آسيوية . وعندئذ اتجهت أنظار المستعمرين الى افريقيا باعتبارها « ذات أهمية فائقة للعالم الغربى ، ليس لانها تحتل مكانة استراتيجية هامة وتضم كميات وفيرة من المواد الخام فحسب ، بل لانها آخر الحدود . فلئن كان الكثير من آسيا قد ضاع منا ، فان افريقيا ما تزال باقية » . بيد أن ثورات التحرر الوطنى الافريقية سرعان ما قلبت أحلام المستعمرين رأسا على عقب ، ففى الفترة من عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٦٥ تحررت أربع وثلاثون دولة افريقية ..

وهكذا بدأ تعاظمنموحركات التحرر الوطنى فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . وهنا يؤكد الكاتب حقيقة تاريخية واجتماعية على جانب كبير من الاهمية ، عندما يذهب الى أن حركة التحرر الوطنى المعاصرة قد اكتسبت سمات جديدة ، سمات تميزها عن الثورات الديمقراطية البرجوازية التى قامت فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين . ولعل أبرز سمات ثورات التحرر الوطنى المعاصرة هذه ، هى :

١ ـ أنها اكتسبت شخصية عالمية ، اذ تضم ثلث سكان العالم تقريبا . كما أنها ليست موجهة ضد دولة استعمارية بعينها ، وانما ضد النظام الاستعمارى فى العالم كله .

٢ ـ أنها ساعدت على ظهور عدد كبير من الدول الجديدة المستقلة . ولئن كانت هذه الدول لم تتخلص من النظام الاقتصادى الاستعمارى كلية ، الا أنها لم تعد أعضاء فى النظام السياسى الاستعمارى . ذلك لانها تنهج سياسات معادية للاستعمار .

٣ ـ تصاعد أهمية العامل الاقتصادى والاجتماعى فى المرحلة الراهنة من حركات التحرر الوطنى ، لان هذه الحركات تدرك ادراكا واعيا أن تجاهل حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية من شأنه أضعاف الاستقلال وتمكين القوى الاستعمارية من توجيه ضربات قاصمة الىثورات التحرر الوطنى .

٤ ـ تلاحم ثورة التحرر الوطنى والثورة الاشتراكية ، لان ثمة اتفاقا بين أهداف الثورتين . فما دامت حركة التحرر الوطنى تستهدف تحقيق الحرية القومية ، فمن المنطقى أن تظهر فى النهاية ، العداء للرأسمالية ، باعتبارها النظام الاجتماعى الذى تمخض عنه الاضطهاد الاستعمارى .

٥ ـ تستخدم ثورات التحرر الوطنى المعاصرة اساليب و « تاكتيكات » مختلفة للوصول الى غاياتها واهدافها ، وذلك تبعا للظروف والاوضاع الخاصة لكل منها .

وبهذه السمات مجتمعة ، وبتأييد الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى ، استطاعت ثورات التحرر الوطنى أن تسقط النظام الاستعمارى التقليدى . فلم يعد هذا الاستعمار يحتل سوى ٤ فى المائة فقط من مساحة الكرة الارضية ، على حين كان يحتل ٧٢ فى المائة منها عام ١٩١٩ .

وهنا ، يبادر المؤلف الى التنبيه الى حقيقة هامة ، وهى أنه اذا كان النظام الاستعمارى القديم قد تقلصوتعرض للانهيار، الا أن فكرة الاستعمار ما زالت باقية . فقد ظهر الاستعمار الجديد ، ذلك الاستعمار الذى لا يتبع أسلوب الاحتلال العسكرى المباشر المعروف فى فرض سيطرته على البلاد المستعمرة ، وانما يعمل على توجيه تطور التغييرات الاجتماعية فى بلاد العالم الثالث بما يتفق مع أغراضه ومصالحه .

وهكذا ، فان الاستعمار الجديد هو القوة الاولى المعادية لحركات التحرر الوطنى . فهو لا يكف عن محاولة فرض سيطرته على البلاد المتحررة ، متبعا فى ذلك أساليب شتى منها : ١ ـ المعونة الاقتصادية والخبرة الفنية . ٢ ـ محاولة ضم هذه الدول الى الاحلاف الاستعمارية . ٣ ـ استخدام القوة السافرة لقمع حركات التحرر الوطنى وسحقها . ٤ ـ اقامة أنظمة « وطنية » عميلة متحالفة مع الاستعمار .

ومما لا شك فيه أن جوهر الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية للاستعمار الجديد انما يتمثل فى استعادة البلدان المتحررة الى حظيرة النظام الرأسمالى ، والحيلولة دون سيرها فى طريق النمو غير الرأسمالى . وهذا يعنى أن

الاستعمار الجديد يحول دون تحقيق هذه البلاد لاستقلالها الاقتصادى ، كى يتمكن من مواصلة استغلاله لها ٠

قضية الاستقلال الاقتصادى :

لئن كان الاستعمار يروم ابقاء دول العالم الثالث فى حالة تبعية اقتصادية له ، الا أن عددا كبيرا من هذه الدول تجاهد من أجل تحقيق استقلالها الاقتصادى ٠ وهنا تبرز أمامنا جسامة مشكلة تحقيق الاستقلال الاقتصادى ، ذلك أن العالم الثالث يعانى من مشكلة التخلف الاقتصادى ٠ ففى أوائل الستينات كان متوسط دخل الفرد فى البلاد المتحررة يبلغ ٨٣ دولارا فى السنة ، على حين كان يبلغ ١٠٣٧ دولارا فى البلاد المتقدمة ٠

وثمة نقطة هامة للغاية هنا ، وهى أن العالم الثالث لا يعانى من التخلف الصناعى فحسب ، بل يعانى من التخلف فى مجال الزراعة كذلك ٠ وليس أدل على ذلك من الانتاج الزراعى فى الهند بالنسبة الى انتاج الولايات المتحدة يبلغ ١ : ٢٥ ٠

وقياسا على ذلك ، فان تصفية التخلف الاقتصادى ، أى ازالة العوامل المسئولة عن ابقاء البلاد المتحررة فى حالة تبعية اقتصادية للنظام الاستعمارى ، تعتبر مشكلة صعبة للغاية ٠ فضلا عن أن الامر يستغرق وقتا طويلا للتغلب عليها ٠ وهنا تبرز أهمية « السياسة الاقتصادية » التى توجه عملية النمو الاقتصادى وتحدد معدله ٠ ذلك أن تجارب عدد كبير من الامم قد كشفت عن أن زيادة معدل النمو الاقتصادى يعتمد على انشاء قطاع عام قوى ٠ وأنه لن يمكن تحقيق أى تقدم اقتصادى ما لم تفرض القيود على رأس المال الخاص ٠ ومن ثم تبرز أهمية الاخذ بنظام التخطيط الاقتصادى فى البلاد الاخذة فى النمو ٠ ولكن ، لن يتسنى تحقيق أى تقدم واضح أو ملموس فى اقتصاديات العالم الثالث ، ما لم تطبق بلاده اصلاحات زراعية حاسمة ٠

المشكلة الزراعية :

وعند هذا الحد يهتم الكتاب بالحديث عن المشكلة الزراعية فى العالم الثالث ، باعتبارها أخطر المشاكل الملحة والعاجلة التى تواجه سكان هذه البلاد ٠ فمن الحقائق القاسية ان بلاد العالم الثالث تواجه نقصا خطيرا فى المواد الغذائية ، الامر الذى يعرض ملايين المواطنين فيها للمجاعة كل سنة ٠

وعلى الرغم من المساحات الشاسعة التى تزرع بالحبوب ، فان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية تستورد كميات هائلة من الحبوب لسد احتياجات سكانها المتزايدة . فمنذ منتصف الستينات حتى الان تستورد هذه البلاد ٢٥ مليون طن من الحبوب كل سنة ٠ ويتوقع الخبراء ان تصل احتياجات هذه البلاد الى ٣٠٠ مليون طن عام ١٩٨٠ ٠

والسؤال الان : كيف يمكن لهذه البلاد أن تزيد من انتاج الحبوب فيها ؟ لا سبيل الى ذلك الا بالاخذ بنظام التخطيط الاقتصادى القومى ٠ فقد دلت تجارب البلاد التى أخذت بنظام التخطيط أنها حققت زيادة ملموسة فى انتاج الحبوب ٠ بدليل أنه منذ أواخر الخمسينات وبداية الستينات زاد معدل الانتاج السنوى فى الحبوب فى تلك البلاد ٠

ولكن ، ثمة مشكلة هامة ، اذ ليس بخاف أن غالبية دول العالم الثالث تفشل فى تحقيق أهدافها الزراعية ٠ ولئن كان ذلك يرجع ، الى حد ما ، الى الطقس أو الفيضانات أو الافات الزراعية أو ما شابه ذلك ، الا أنه يدل أساسا على انخفاض مستوى التكنولوجية الزراعية فى هذه البلاد ، أو بعبارة أخرى ، يدل على التخلف الزراعى الشامل ٠

وهنا يتطرق الكاتب الى لب المشكلة الزراعية عندما يؤكد ضرورة اجراء تغييرات جادة فى نمط العلاقات الزراعية السائدة فى بلدان العالم الثالث ٠ ومن ثم ، فان الحاجة تدعو الى ادخال اصلاحات زراعية واجراء مراجعة ثورية لنظام العلاقات الزراعية التى نشأت فى ظل النظام الاستعمارى ٠ وفى الواقع ، لقد بدأ بالفعل مثل هذا التطور فى معظم بلاد العالم الثالث فى غضون العشرين سنة الماضية ٠

وينتقل الكتاب فيستعرض نماذج من الاصلاحات الزراعية التى شهدها العالم الثالث ، ويتوقف طويلا عند الاصلاح الزراعى فى الجمهورية العربية المتحدة ، ليؤكد أنه الاصلاح الزراعى الامثل فى العالم الثالث كله ٠ ذلك أن قوانين الاصلاح الزراعى استطاعت « أن تفسح الطريق لتحقيق تقدم حقيقى فى مجال الزراعة ٠ اذ أنها قضت على النظام الاقطاعى ٠ وهذا هو الفرق بين الاصلاح الزراعى فى الجمهورية العربية المتحدة والاصلاحات الزراعية فى بقية بلدان العالم الثالث » ٠ التى لم تتمكن رغم قوانين الاصلاح الزراعى من القضاء على النظام الاقطاعى بها ٠

وهنا يؤكد الكاتب أن الثورة المصرية لم تكتف بتقويض النظام الاقطاعى وتحرير الفلاح وتمليكه للارض ، بل انها عملت على أن يكون للفلاحين نشاط سياسى كبير، وأن يكون لهم ممثلون فى كافة الاجهزة الرسمية والشعبية ..

مبدأ التخطيط الإقتصادى :

بعد ذلك ينتقل الكاتب الى الحديث عن اهمية الاخذ بنظام التخطيط الاقتصادى أسلوبا لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فيؤكد أن مبدأ التخطيط قد أصبح شائعا فى الشرق والغرب على السواء .

أما بالنسبة للعالم الثالث ، فقد كان « التخطيط » أحد برامج النضال من أجل تحقيق الاستقلال . ولعل أصدق مثال على ذلك أن الهنود وضعوا عام ١٩٤٣ ، أى قبل تحقيق الاستقلال ، خطة اقتصادية عرفت باسم « خطة بومباى » وذلك لتطبيقها بعد الاستقلال .

ويرمى التخطيط الاقتصادى فى بلاد العالم الثالث الى أن تسيطر الدولة على جزء كبير من موارد الانتاج القومى، ثم تقوم الدولة، بعد ذلك، بتوجيه هذه الموارد تبعا لبرنامج التنمية القومية.

ومن ثم ، وحتى يتسنى للدولة أن تقوم بدورها هذا ، لابد من انشاء قطاع عام قوى . ولعل تأميم المشروعات الاجنبية من أبرز الاجراءات التى ترمى الى بناء ذلك القطاع العام . ولكن ثمة اجراءات أخرى لابد من اتخاذها لدعم القطاع العام اهمها (أ) انشاء مشروعات حكومية جديدة . (ب)تحويل ملكية الشركات الخاصة المحلية الىملكية الدولة . [جـ] منع رأس المال الخاص — المحلى والاجنبى — من العمل فى مجالات انتاج معينة .

وهنا يتطرق الكاتب الى ذكر بعض ثورات العالم الثالث التى حققت نجاحا ملحوظا فى مضمار التخطيط الاقتصادى والتنمية الاقتصادية . ومرة أخرى ، يستشهد الكاتب بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وخاصة بقوانين يوليو (الاشتراكية) التى صدرت عام ١٩٦١ . تلك القوانين التى حققت « سيطرة الدولة على ٩٥ فى المائة من المنشآت الصناعية والبنوك وشركات التأمين والمواصلات وشركات التصدير والاستيراد وتجارة الجملة . ومن ثم فقد اقتصر المشروع الخاص على تجارة القطاعى والصناعات الصغيرة والحرف » .

ثم يقول الكاتب : « لقد استغرق الامر من القوى الثورية فى الجمهورية العربية المتحدة ما يربو على عشر سنوات حتى تنفذ تدريجيا برنامجها الديمقراطى الثورى ، وتضع البلاد على طريق التنمية المؤدى الى الاشتراكية ».

دور الدولة فى العالم الثالث :

وهكذا ، تشير اصداء المعركة الاجتماعية التى تدور فى بلاد العالم الثالث الى أن ثمة مشكلة عويصة للغاية تفرض نفسها بالحاح على واقع هذا العالم ، الا وهى مشكلة اختيار طريق النمو .. مشكلة الاختيار بين طريق النمو الرأسمالى أو الاشتراكى .

وهنا يرى الكاتب أن الدول الجديدة فى آسيا وافريقيا تمر عبر فترة انتقال ، وأن هذا الانتقال سوف يكون ، على المدى البعيد ، انتقالا من الرأسمالية الى الاشتراكية .

بيد أن هذه الدول تنهج ابان مرحلة الانتقال طريقا للنمو اصطلح الكاتب على تسميته « بطريق النمو غير الرأسمالى » .. على أن هذه الفترة الانتقالية تتألف من مرحلتين أساسيتين هما : المرحلة الاولى ، وهى المرحلة التى تجتازها البلاد المتحررة الان ، وتعد مرحلة نمو وتكوين وتنظيم للطبقات الاجتماعية والقوى السياسية ، وكذلك مرحلة تكوين للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اللازمة لانجاز عملية اعادة التنظيم الاشتراكى للمجتمع . المرحلة الثانية ، وهى مرحلة البناء الاشتراكى الحقيقى .

وهنا ، يبرز الكاتب اهمية دور « الدولة » فى مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . ففى غضون مرحلة الانتقال هذه ، يتعين على الدولة أن تقوم بتوحيد كافة القوى المشتركة فى ثورة التحرر الوطنى . وكذلك القوى التى تناضل من أجل تحقيق التقدم الاجتماعى . وينبغى على الدولة أن تسترشد فى نشاطها بمعرفة عميقة بالظروف الاجتماعية الفريدة التى تسود البلاد الجديدة . ولعل أبرز هذه الظروف هى :

☐ أن الفلاحين هم العنصر الغالب فى الهيكل السكانى ، وعلى ذلك فان تأثيرهم يعتبر حاسما ، فى بعض الاحيان ، بالنسبة الى وضع السياسة القومية للدولة .

☐ أن التناقضات الحادة بين الرأسمالية الوطنية والاستعمار تدفع الرأسمالية الوطنية الى

المشاركة فى الجبهة المعادية للاستعمار ، ليس فى غضون فترة الكفاح من أجل الاستقلال فحسب ، بل عندما يجرى تنفيذ الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية كذلك ·

□ أن الطبقة العاملة ستنمو بمعدل أسرع من نمو الرأسمالية الوطنية ·

□ أن شرارة الروح القومية ستشتعل فى غضون هذه الفترة ، بحيث توحد كل العناصر الوطنية المعادية للاستعمار ·

وتأسيسا على ذلك ، ففى غضون فترة الانتقال هذه تصبح أهم وظيفة يتعين على الدولة أن تضطلع بها هى : تحقيق الاندماج بين الاهداف القومية و لاهداف الاجتماعية · كما يتعين على الدولة ألا تعبر عن مصالح طبقة بعينها ابان هذه الفترة ، بل تبذل قصارى جهدها لتضمن تعاون كافة القوى الوطنية والتقدمية وهى الفلاحون والعمال والرأسمالية الوطنية والمثقفون ··

ويرى الكاتب أن أبرز بلاد العالم الثالث التى قطعت شوطا كبيرا فى هذا الطريق هى : الجمهورية العربية المتحدة وبورما والجزائر وتنزانيا ·

القومية وثورات العالم الثالث :

ثمة سؤال هام هنا لا معدى من اثارته وهو : ما هى القوة الدافعة أو المحركة لثورات العالم الثالث ؟ ·· انها قوة « الشعور القومى » المناهض للاستعمار · ويبلور الكاتب هذا الرأى عندما يقول : « فى كثير من بلاد آسيا وافريقيا يحرك الشعور القومى النضال من أجل تحقيق التحرر القومى · ذلك أن مولد ونمو القومية فى البلاد الخاضعة لنير الاستعمار يعد تطورا منطقيا ، لان القومية احتجاج ضد الحكم الاجنبى ، وتشوق لتحقيق الحرية واستعادة الكرامة الوطنية · ومن ثم ففى البلاد الخاضعة للاستعمار ، تكتسب القومية سمات ايديولوجية تقدمية ، الامر الذى يوحد كافة القوى الاجتماعية للنضال ضد الاستعمار ، بغض النظر عن الولاءات الطبقية والسياسية » ·

وأخيرا ·· يقدم الكاتب وجهة نظر على جانب كبير من الاهمية عندما يقول انه فى المستعمرات لا تكون القومية بالضرورة برجوازية ، كما هى الحال فى أوربا الغربية وأمريكا الشمالية · ذلك أن حركات التحرر الوطنى تعمل على تحويل القومية الى حركة أيديولوجية عميقة وعريضة ومعادية للاستعمار وذات مضمون ديمقراطى تقدمى ، بحيث تحظى بتأييد الجماهير المناضلة ابان الصراع من أجل تحقيق الاستقلال ·

محمد عيسى

التأمين على الاستثمارات الأجنبية فى الدول العربية

□ DR. HOSNI BL GAMMAL — L' ASSURANCB DSS INVESTISS-MENTS ETRANGERS DANS LES PAYS SOUS — DEVELOPPES CONTRE LES RISQUES NON — COMMERCIAUX — (THESE DE DOCTORAT) NON PUBLIEE — PARIS — 1970 □

يتناول كاتب هذه الرسالة موضوعا يعد فى الواقع حجرزاوية الاستثمارات التى تتطلع الدول الغنية الى تحقيقها فى الدول النامية ، ذلك هو موضوع الاخطار غير التجارية التى تهدد فى كل لحظة رؤوس الاموال والممتلكات الاجنبية فى الدول النامية · وهى ناجمة عن قرارات سياسية مثل التاميمات او قيام ثورات وانقلابات تؤدى فى النهاية الى حرمان المستثمرين من الحصول على

ارباح استثماراتهم ، ان لم يصل الامر الى ضياع رؤوس الاموال نفسها .

وان تفشى هذه الاخطار غير التجارية فى العديد من الدول النامية قد جعل المستثمر اليوم يقف موقف المتردد فى المجازفة بأمواله . وبالتالى بدت ظاهرة جديدة فى الدول الغنية تشير الى الاتجاه الى عدم التوسع فى الاستثمارات ما دامت لا تجد ضمانات تامة للحفاظ على رؤوس اموالها والانتفاع بجهودها .

ولكن الحركة الصناعية فى الدول النامية من جهة أخرى تفرض عليها نوعا من الحماية الجمركية ، وفى الوقت نفسه لا تجد فى الاسواق الدولية أسعارا متساوية لمنتجاتها الاساسية،مما يؤدى الى تدهور الظروف التى تتم بها المبادلات .

لهذا كله ، يرى الكاتب ان الحل السليم الكفيل برفع جو التشكك والريب لدى الدول الغنية ، واعادة الثقة اللازمة لانشاء حوار مثمر بينها وبين الدول النامية ، وضمان تدفق رؤوس الاموال نحو هذه الاخيرة ، انما يتأتى بتأمين الاستثمارات الاجنبية فى الدول النامية ضد الاخطار غير التجارية ، سواء كان هذا التأمين من وضع نظام قومى أو اقليمى أو دولى . ذلك أن مثل هذا التأمين قد يبعد عن ذهن المستثمر الاجنبى مخاوفه من فقدانه رأسماله، كلما بدرمن حكومة الدولة التى يتحقق فيها الاستثمار اجراء سياسى أو تشريعى ، بل انه يضمن استرجاع قيمة هذا الرأسمال .

ويخصص الكاتب جزءا كبيرا من رسالته للعالم العربى الذى يضم ما يقرب من ١١١ مليون نسمة وينتمى الى العالم الثالث . بالاضافة الى انه يحتوى على امكانيات وموارد لا بأس بها لم تستغل بعد ، وهى قابلة للتنمية الاقتصادية السريعة . لهذا يرى الكاتب ان انشاء جهاز اقليمى للتأمين على الاستثمارات الاجنبية لابد ان يكون مجذيا لمجموع الدول العربية ، لانه سيتيح لها الانتفاع بمواردها الضخمة ، بعد ان تتدفق حركة رؤوس الاموال فى شتى الميادين . الاقتصادية . فلابد من ايجاد مركبات جديدة حتىتحل الثقةوالامن بالنسبة للاستثمارات الاجنبية ، خاصة وان مثل هذا التجديد يلائم حركة التطور فى التطبيق التكنيكى للتأمين على الاستثمارات الاجنبية .

اما موضوع التأمين نفسه ، فان الكاتب يبدأ بطرح نظام جديد يعتبره من افضل الوسائل لاعادة الثقة فى محيط الاستثمارات الاجنبية . فهو يطالب اولا رجال الاقتصاد والتشريع وغيرهم من المسئولين فى الدول النامية بالعمل دون ابطاء لايجاد تسوية نهائية للخلافات القائمة تجاه الاستثمارات الاجنبية ، وفى الوقت نفسه تقنين الاصطلاحات الفنية ، وتطوير القوانين الجارى العمل بها التى تخضع لها هذه الاستثمارات فى كل دولة نامية تستفيد منها . ولابد ايضا من ايجاد نظام يضمن اسعارا متساوية للمنتجات الاساسية لهذه الدول فى الاسواق الخارجية ، حتى يمكن الحد من تدهور الظروف التى تتم فيها المبادلات . وكذلك اعادة التوازن فى ميزان المدفوعات فى الدول النامية عامة ، وذلك عن طريق ابرام اتفاقيات تشمل شروطا اقل صرامة للقروض .

ولا تقتصر هذه الرسالة على النواحى الفنية فى التأمين ، بل تتناول ايضا الجهود التى بذلت حتى الان دون جدوى فىسبيلضمانتدفق رؤوسالاموال الى الدول النامية (العربية) . ويستعرض الكاتب حركة تطور التمويل وتاريخ الاستثمارات الاجنبية قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها وذلك فى ضوء ما اسهمت به الدول ذات الاقتصاد الحر والدول ذات الاقتصاد الموجه ، فيحلل هذا التطور ليبرهن على فشل الجهود التى بذلتها حتى اليوم وكذلك تلك التى قامت بها الامم المتحدة فى هذا المضمار خلال السنوات العشر الاولى من نشأتها .

ويتناول الكاتب بعد ذلك دراسة التنمية الاقتصادية فى الدول العربية مع ابراز كافة الاخطار التى تتعرض لها الاستثمارات الاجنبية فى هذه الدول ، فيوضح ان هذا المجهود يستلزم التركيز على التغيرات السياسية والاجتماعية التى طرأت على كافة دول العالم العربى فى القرن العشرين ، وما نتج عنها من تطور اقتصادى أثر اكتشافالبترول فىالشرقالاوسطالعربى،وكذاحركة رؤوس الاموال ومشاكل تمويل التنمية الاقتصادية فى هذه الدول .

ومن بين العوامل التى ادت الى الاقلال من تدفق رؤوس الاموال نحو العالم الثالث عامة ، والعالم العربى بصفة خاصة ، المشاكل القانونية المعقدة التى يواجهها اليوم المستثمر الاجنبى فى شكل ما

يسمى بممارسة حقوق السيادة القومية والحقوق الدستورية وسائر القوانين والمعاهدات والاتفاقات · واخيرا ـ وهو العامل الاساسى الذى يعانى منه المستثمر بصفة خاصة ـ عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى والتشريعى فى هذه الدول ، مما يضع الاستثمارات فى مهب الرياح السياسية · ويلاحظ الكاتب ان الدول العربية تتميز عن غيرها بتوالى القلاقل والثورات والثورات المضادة والحروب المحلية · كل هذا يميز الاخطار غير التجارية التى تهدد الاستثمارات فيها ولا تشكل عاملا طارئا مؤقتا ، بل لقد اصبحت بمثابة موقف سلبى دائم يستوجب الامر معالجته دون ابطاء ·

ولا تقتصر المسئولية فى هذه المشكلة على الدول النامية ، بل ان الدول المستثمرة وكذلك المنظمات الدولية تختص بنصيب ايضا منها · فان الاولى قلما غيرت من اساليبها فى المشاركة برؤوس اموالها فى الخارج ، اما المنظمات الدولية ـ السياسية والمالية ـ فهى حتى الان قد خصصت اكبر جزء من اعتماداتها المالية لنقارة الاوروبية ، بحجة اعادة بنائها ، متناسية بذلك العالم الثالث الذى يعانى اكثر من غيره من قلة الاستثمارات · وهو وضع لا يتسم بالعدل ، خاصة وان اوروبا قد تم الان اعادة بنائها ، لذلك كان حريا بهذه المنظمات ان تولى اهتماما اكبر بالدول النامية اكثر مما هو حاصل الان ·

وفى رأى الكاتب ان الحل لا يمكن ان يقتصر على التصريحات العامة العديدة التى تدلى بها مختلف اللجان التابعة للمنظمات الدولية والتى لا تستهدف سوى تهدئة النفوس ، بل يجب القيام بدراسة جدية لكل مشكلة على حدة ، بهدف ايجاد تسوية عملية ملائمة · اما مناقشة المشكلة بشكل عام ، كما يحدث فى المنابر الدولية ومن زاوية البر والاحسان ، فلن تؤدى الى نتيجة ما ·

ان التأمين ضد الاخطار غير التجارية هو اذن الحل الوحيد · ويرى الكاتب هنا ضرورة اتخاذ خطوات أولية ، منها العمل على تحسين العلاقات الدولية بين الدول الصناعية والدول النامية من حيث الاستثمارات ،وذلك بدعم المعونة والمعاونة التى يجب ان تحصل عليها دول العالم الثالث ، حتى لا تضطر هذه الاخيرة ، عن يأس ، الى الالتجاء الى التاميم ووضع اليد على الممتلكات الاجنبية بشتى الوسائل التى نشهدها اليوم ·

اما الخطوة التالية فهى مساعدة الدول النامية على تصريف صادراتها بأسعار مجزية ، ليتسنى لها الحصول على العملات اللازمة لاجراء تحويلات حصص رؤوس الاموال وكذا الارباح المحققة دون ارهاق لميزانيتها ، وحتى لا تضطر الى الالتجاء الى فرض قيود صارمة على التحويلات او الى تجميد « الحسابات لغير المقيمين » فى تلك البلاد ·

ومن جهة اخرى ، ينبغى العمل على التخفيف الى اقصى حد ممكن من حدة التأزم فى السياسة الدولية ، والاقلال بقدر الامكان من التدخل السياسى فى شئون الدول الاخرى ، حتى يمكن بذلك تفادى الاضرابات المدنية وحركات التمرد والثورات والثورات المضادة وشتى القلاقل والاضطرابات التى تؤدى عادة الى النيل من ممتلكات الاجانب فى الدول النامية ·

هنا فقط يمكن ان يصبح التأمين ضد الاخطار غير التجارية ، سواء كان على مستوى نظام قومى أو اقليمى أو دولى ـ علاجا فعالا ، لانه سيعوض المستثمر « نقديا ومباشرة » فى حالة حدوث كوارث ، وبالتالى قد يؤدى ذلك الى تنشيط حركة تدفق رؤوس الاموال من الدول الصناعية الى الدول النامية ·

وأخيرا يذكر الكاتب أن الدول العربية قد انتهت اليوم من وضع مشروع خاص بها ، يستهدف اقامة نظام للتأمين على المستوى الاقليمى ضد الاخطار غير التجارية ، يعده الكاتب نموذجا يمكن أن تقتدى به سائر دول العالم الثالث ، واسهاما عربيا مجديا فى سبيل بث الطمأنينة والثقة فى نفوس المستثمرين الاجانب ، ويأمل أن يؤدى هذا النظام الى زيادة فى نشاط التمويل الخارجى للدول العربية فى شتى الميادين والمجالات ·

ونحن اذ نهنىء السيد الدكتور حسنى الجمال الذى يعد من طلائع خبراء المال فى شرقنا العربى ، والذى استطاع فى هذه الرسالة أن يجمع بين تجربته المصرفية التى مارسها سنين طويلة فى المصارف المصرية وبين البحث العلمى الاصيل ·· نقول نحن اذ نهنئه بذلك ، نرجو أن يعد نفسه لترجمة هذه الرسالة الى اللغة العربية وطبعها ليتمكن القارىء العربى من الافادة بهذه المعلومات القيمة ·

نبية الاصفهانى

المؤلفات العربية السياسية

■■ د. الشافعى محمد بشير ـ المنظمات الدولية ـ الناشر منشأة المعارف ـ الاسكندرية ـ ١٩٧٠ ■■

منذ عشر سنوات ، كانت الكتب التى تتناول دراسة المنظمات الدولية دراسة قانونية وسياسية فى أضيق دائرة وأضيق حدود ، أما اليوم فلا تكاد تمضى فترة من الزمان حتى يظهر فى عالم الكتب بحث جديد عن ذلك الموضوع الخطير الذى هو المنظمات الدولية ، والذى أصبح فرعا خاصا من فروع العلم والمعرفة فى جامعاتنا وجامعات العالم ، وله خبراء وعلماء ومتخصصون •

وآخر ما وقع فى أيدينا من الكتب التى تتناول دراسة هذه المنظمات ، كتاب « المنظمات الدولية » الذى ألفه الدكتور الشافعى محمد بشير أستاذ القانون الدولى العام بكلية الحقوق بجامعة القاهرة ، ويقع فى أكثر من أربعمائة صفحة من الحجم الكبير •

والدكتور الشافعى قد قسم كتابه هذا الى أربعة فصول ، جعل موضوع الفصل الاول النظرية العامة للمنظمات الدولية ، وفيه يبحث الاسباب التى تدفع الدول الى انشاء المنظمات الدولية فيما بينها ، ويذكر من هذه الاسباب البحث عن الامن والسلام ، والرغبة فى التنمية الاقتصادية • ثم يتحدث عن العناصر الرئيسية الواجب توافرها لكى تقوم المنظمة الدولية على أسس صحيحة ـ وينتقل من هذا الى تقسيم المنظمات الدولية من حيث العضوية فيقول انها تكون عالمية واقليمية ، ومن حيث موضوع المنظمة فيقول انها تكون عامة ذات أهداف متعددة ، أو خاصة ذات أهداف فنية محدودة مثل منظمة الارصاد العالمية ، ومنظمة اتحاد العمل الدولى ، وهيئة اليونسكو •

ثم يتقدم بتقسيم خاص اتبعه فى كتابه فيقسمها الى منظمات دولية ذات طابع فيدرالى ، ومنظمات دولية توافقية ••

الفصل الثانى من الكتاب عنوانه « المنظمات الدولية ذات الطابع الفدرالى » ويعرض فيه للجماعات الاوروبية الثلاث وهى : جماعة الفحم والصلب ، والجماعة الاقتصادية ، واليوراتوم باعتبارها أعظم نموذج معاصر لهذا النوع من المنظمات • وتقع دراسته لهذه المنظمات فى أكثر من ثمانين صفحة ، يقدم فيها آخر التطورات التى تمت فيها كالاشارة الى الاتفاق التجارى الذى تم فى شهر فبراير سنة ١٩٧٠ بين السوق الاوروبية المشتركة ويوغسلافيا • ويشير فى هذا الفصل فى كل ما يذكر الى أحدث المراجع التى عول عليها •

والفصل الثالث من الكتاب عنوانه « المنظمات الدولية التوافقية » او « منظمات التوافق » ويتكلم فيه عن عصبة الامم فى سبع صفحات (من ١٥٧ الى ١٦٤) ثم ينتقل الى الحديث عن منظمة الامم المتحدة مشيرا الى اهدافها ومبادئها ، والى المعالم البارزة التى تتسم بها هذه المنظمة من نحو عالميتها ، وانها ليست أوربية ، وانها خاضعة لنفوذ الدول الكبرى •• وينتقل من هذا الى الحديث عن فروع الامم المتحدة مثل الجمعية العامة ، ومجلس الامن ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، ومجلس الوصاية ، ومحكمة العدل الدولية ، والامانة العامة ، ثم ينتقل بعد هذا الى الحديث عن أهم المنظمات التوافقية الاقليمية فيتكلم عن اتحاد أوربا الغربية (من صفحة ٢٣٨ ـ ٢٤٤) فحلف الاطلنطى ثم حلف وارسو ، فمجلس اوربا [من صفحة ٢٦٦ ـ ٢٨٤] ثم الجماعة الاوربية للتجارة الحرة (من صفحة ٢٨٥ ـ ٢٩٠) ، ويخصص بحثا لمنظمة الوحدة الافريقية (من صفحة ٢٩١ ـ ٣٠٦) وبحثا عن منظمة الدول الامريكية (من صفحة ٣٠٧ ـ ٣٢٦) ، وبحثا عن الكومنولث (من صفحة ٣٣١ ـ ٣٣٩) •

أما الفصل الرابع ، وهو الاخير فى الكتاب ، فان عنوانه « التنظيم الدولى العربى » (من صفحة ٣٤١ ـ ٤٠٨) ويتحدث فيه عن جامعة الدول العربية ، والعلاقات الدولية العربية ، والنظم الوحدوية التى انبثقت منها الوحدة بين سوريا ومصر ، والاتحاد بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن ، والاتحاد الهاشمى بين المملكة الاردنية والمملكة العراقية • كما يشير الى أهم المعاهدات التى أبرمت فى ظل جامعة الدول العربية بغية تدعيم العلاقات بين الدول العربية وبعضها بعضا •

يتبين من هذا العرض الموجز السريع أن المؤلف قد عالج جميع المنظمات الدولية ، سواء ماقام منها على الصعيد العالمى ، أو ما قام على الصعيد الاقليمى فى أوربا أو القارة الافريقية ، او القارة الامريكية ، أو الوطن العربى ، وذلك كله فى أسلوب علمى ممتع ، وتحليل قانونى سياسى رائع ، مما يجعل هذا الكتاب مرجعا علميا فيما يستعين به من يريد تتبع تطورات المنظمات الدولية الحديثة ، أو سياستها المتغيرة • ولكن هناك بعض ملاحظات لاتقلل من قيمته ، وقد يفيد ذكرها ، فمن ذلك :

عدم التوازن بين أجزاء الكتاب الاربعة ، وهذا ـ فى رأينا ـ يرجع الى اهتمامه بالمنظمات الاوربية أكثر من غيرها ، فقد استغرق الفصل الثانى من صفحة ٧١ ـ ١٥٤ وهو يتناول الجماعات الاوربية الثلاث ، ثم عاد

فتكلم عن منظمات اوربية اخرى فى الفصل الثالث مثل اتحاد أوربا الغربية ، وحلف الاطلنطى ، كما خصص دراسة لحلف وارسو وأخرى لمجلس أوربا ، وغيرهـا للجماعة الاوروبية للتجارة الحرة،فكأن المنظمات الاوروبية فى مجموعها قد استغرقت من الكتاب نحو ثلثه · وهذا فى ذاته ليس عيبا ، ولكن عيبه انه طال على حساب الايجاز فى الحديث عن المنظمات الاخرى ، بل واهمال ذكر بعض المنظمات اهمالا تاما ، فهو لم يعالج المنظمات الدولية الفنية كهيئة اليونسكو ، وهيئة الصحة العالمية ، وصندوق النقد الدولى ، وهيئة الطيران المدنى وغيرها من المنظمات الدولية · هذا مع أن بلادنا تشترك فى هذه المنظمات كلها ، ولها فيها مواقف سياسية هامة · كما ان تلك المنظمات قد اتخذت فى أكثر من مناسبة مواقف خاصة ببلادنا · ولا يجمل بالباحث فى المنظمات الدولية أن يغفل دراسة تلك المنظمات الدولية الفنية ·

كما يؤخذ عليه أيضا أنه أغفل التطورات الاخيرة فى بعض المنظمات الدولية مثل جامعة الدول العربية ، فلم يتحدث عن التطور الذى حدث بعد اجتماع مؤتمر الرؤساء وملوك الدول العربية ، ولم يتكلم عن التطورات التى حدثت بالنسبة لمنظمة الوحدة الافريقية ، فقد تحدث مثلا فى صفحة ٣٠٢ عن لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ، ولكنه لم يشر الى تكوينها ولا الى اجتماعها الاخير الذى انعقد فى ديسمبر سنة ١٩٦٧ ، كما انه لم يعرض شيئا عن أعمال اللجان المتخصصة · وهذه المنظمة الافريقية التى تشترك بلادنا فى عضويتها ، كان يجدر بالمؤلف أن يجعلها موضع اهتمام فى دراسته ·

وأخيرا نشير الى المراجع التى أوردها فى هامش بعض الصفحات ، ونرى أنه كان من الافضل أن ينهج طريقة موحدة لذكر هذه المراجع ، بأن يبدأ دراسة كل منظمة جديدة بذكر أهم المراجع التى اعتمد عليها أو التى يستطيع القارىء أن يلجأ اليها للحصول على مزيد من المعلومات ، وان كان قدلجأ الى هذا الاسلوب فى بعض الفصول دون الفصول الاخرى · واذ كان الكتـــاب موضوعا للقارىء العربى ، فكان قمينا بالمؤلف أن يذكر فى ذيل كل مبحث من مباحثه أو كل فصل مـن فصوله ، أهم المراجع التى كتبت باللغة العربية فى هذا الموضوع ، فهناك عشرات من الابحاث التى نشرت فى المجلة المصرية للقانون الدولى التى تصدر منذ نحو ربع قرن ، كما ان هناك عشرات من الابحـاث التى نشرت فى مجلة السياسة الدولية ، وكانت هذه وتلك تستحق من المؤلف ان يوجه نظر القارىء اليها · بيد ان هذه الملاحظات لاتنقص من قيمة الكتاب ولا من المجهود الذى بذله المؤلف فى اخراجه كتابا علميا نافعا ·

د· بطرس بطرس غالى

■■ التنمية الاقتصـــادية [الكتاب الثانى] دكتور محمد زكى شافعى — دار النهضة العربية ببيروت سنة ١٩٧٠ ■■

نشر الدكتور محمد زكى شافعى من قبل كتابا عن التنمية الاقتصادية تضمن دراسة عالم التخلف الاقتصادى وعقبات التنمية ، وفى هذا الكتاب يستكمل بحثه فى شئون التنمية الاقتصادية ، بتناول موضوع سياسات التنمية المتبعة التى تستهدف تحرير الاقتصاد القومى من براثن التخلف · وهى سياسات اقل ما يقال عنها انها لا تقتصر على المجال الاقتصادى ، بل تشمل مختلف مجالات الحياة الاجتماعية ويكتفى الكاتب بدراسة بعض السياسات الاقتصادية التى يراها ذات أهمية ارتكازية فى تحريك عجلات التنمية ، منها : التخطيط الاقتصادى والمصادر الداخلية والخارجية التى تمول حركة التنمية الاقتصادية ، ثم يعالج بعدها موضوع الاستقرار الاقتصادى الداخلى وسياسات التجارة الخـارجية ، وأخيرا يقيم مدى الجهود التى بذلت حتى الان فى مجال التعاون الاقتصادى الاقليمى ·

يبدأ الكاتب تحديد أهداف التخطيط الاقتصادىعلى أساس انه عملية عقلانية تستهدف — عن طريق تدخل الدولة — تحقيق التنمية · ومثل هذا التحديد يتطلب منه التمييز بين التخطيط الاشتراكى والتخطيط الليبرالى القائم على المبادأة الفـــردية ، وأخيرا التخطيط فى النظم الاقتصادية المختلفة · ويتم كل هذا مع اعتبار الفارق بين التخطيط فى الدول المتقدمة والتخطيط المتبع فى الدول المتخلفة ·

كذلك ثمة معالم جوهرية للتخطيط فى الدول المختلفـة تحددها الاساليب المتبعة : مثلا هل هو أسلوب تخطيط مشروع فمشروع ، أم أسلوب تخطيط جزئى ، أم هو أسلوب تخطيط شامل ؟ ثم يتناول الكاتب موضوع المصادر التى تمول التنمية الاقتصادية ، وهى مـن نوعين : المصادر الداخلية ، والمصادر الخارجية ·

ومن اهم الصعوبات التى تواجهها الدول المتخلفة لضمان المستوى المطلوب من الادخار الوطنى الذى عليه ان يمول أكبر نصيب من مشاريع التنمية (٨٠ فى المائة) ، تلك التى تتولد عن اتجاه الحكومات فى الدول المتخلفة الى كبح جماح الاستهلاك بقصد زيادة الادخار ، وهو عمل يعده الكاتب غير مجد ما لم يكن مصحوبا بالسياسات الكفيلة بتعبئة المدخرات المتاحة وتوجيهها الى وجوه الاستثمار المرغوبة · كذلك يحذر الكاتب من خطـر التضخم الناتج فى الدول المتخلفة عن الميل للتوسع فى الاستهلاك والاتجاه للارتفاع بمعدل التنمية بمايتجاوز الموارد الحقيقية المتاحة · أما من حيث الاغراء المتمثل فى الاعتماد على التضخم فى تمويل التنمية الاقتصادية بسبب انخفاض مستوى الادخار الاختيارى ، فان عدم كفاءة الاجهزة القائمة على جميع المدخرات وجمود الجهاز المالى يحدان من فعالية هذا الاعتماد فى تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ·

وفى ضوء هذه الاعتبارات ، يبدى الكاتب عـددا من الملاحظات فى مجال اتجاهات السياسة الاقتصادية يراها ضرورية لكى يحقق التخطيط اهدافه المنشودة ، وهى : اولا ، ان زيادة رءوس الاموال المتاحة للاستثمار تقتضى كبح جماح الاستهلاك · ثانيا ، ضرورة ضمان القوة الشرائية لبعض ادوات الادخار ، تشجيعا على اقتنائها والاحتفاظ بها (مثل سندات اليانصيب) وهى التى ستؤدى الى زيادة مدخرات القطاع العائلى ، كما ستقوم بدور أساسى فى تخفيض الضغط الصعودى علـى الاسعار · ثالثا ، ضرورة الاخذ بسياسة حازمة بصدد

الارتفاع بمستوى الانتاجية ، وخاصة فى الدول التى تحتل فيها أرباح القطاع العام مكانا جوهريا فى التنمية ، وبالتالى ينصح الكاتب بعدم الاعتماد على هذه الارباح فى تمويل ميزانية الخدمات · رابعا ، مراعاة عدم التهوين من أهمية الضرائب فى تمويل التنمية · خامسا ، ان التضخم كأداة لتمويل التنمية ان هو فى الواقع الا ضريبة خفية تفرض بسعر نسبى على كافة الدخول ·

ويرى الكاتب اهمية الدور الذى تقوم به الموارد الخارجية فى التنمية الاقتصادية فى الدول المتخلفة ، فهى التى تتيح لهذه الدول امكانية الحصول على الالات والمهمات والسلع الاستثمارية · كذلك يرى انه كلما زاد الاعتماد على رأس المال القومى ، كلما كان ذلك افضل للتنمية لما يكتنف الاقتراض الاجنبى من عوامل سياسية ومن اعباء السداد فى المستقبل · لهذا يحذر الكاتب من القاء الحبل على الغارب لانسياب رؤوس الاموال الاجنبية ، خاصة بعد أن ثبت أن هذه الاخيرة لم تسهم فى تصنيع البلاد المتخلفة بقدر ما اسهمت فى تزويد البلاد المتقدمة بالمواد الاولية : بالاضافة الى ما يؤدى اليه ذلك من تجميد تقسيم العمل الدولى لصالح الدول المتقدمة على حساب الدولة المتخلفة ·

ولا تخفى على الكاتب المشاكل التى يطرحها انسياب رؤوس الاموال من الدول الصناعية الى الدول المتخلفة · وفيما يخص رؤوس الاموال الطويلة الاجل ، تواجه تلك الدول مشكلة تقلب هذا الانسياب من عام الى أخر وكذا مشكلة القيود التى تفرض فى المعتاد على استخدام القروض ، بالاضافة الى تعاظم أعباء مديونية الدول المتخلفة · وفيما يخص المعاملات الثنائية الحكومية ، تطرح مشكلة تضاؤل الاهمية النسبية للمنح فى جملة التحويلات الحكومية الثنائية من بلاد اقتصاد السوق · أما القروض التى تمنحها المنظمات الدولية فيعدها الكاتب أسلم وسيلة لتمويل برامج التنمية فى الدول المتخلفة ، وان كانت ما زالت حتى اليوم تحتاج الى مزيد من الجهود لكى تقوم الدول الصناعية بمسئولياتها الانسانية تجاه الدول المتخلفة ·

وبعد أن استعرض الكاتب مختلف الموارد التى تمول التخطيط للتنمية ، طفق يبحث فى جوهر موضوع التنمية · وهو يلاحظ ان المشكلة الاساسية فى الدول المتخلفة تتحصل فى عدم استخدام المقدرة الانتاجية لاقصى درجة ممكنة ، ولكن فى ضيق القدرة الانتاجية للاقتصاد القومى الى حد قعوده عن توفير فرص العمل المنتج لعدد السكان المطرد الزيادة · وهنا يتطرق الكاتب لظاهرة البطالة البنيانية التى تتخذ صورة البطالة المقنعة للايدى العاملة فى القطاع الزراعى · أما الحل ، فيكمن فى رأيه ، فى زيادة عرض عوامل الانتاج الاخرى ، وذلك عن طريق توسيع استغلال الموارد الطبيعية ، وزيادة رصيد المجتمع من رؤوس الاموال المنتجة ·

أما الشرط الثانى الذى يراه اساسيا للاستقرار الاقتصادى الداخلى ، فهو ضرورة تحقيق درجة محمودة من استقرار الاسعار ، لكبح جماح التضخم الذى يمكن استخدامه فى تمويل الاستثمار ، ولكن لفترات قصيرة متقطعة ·

ويلخص الكاتب المشاكل التى تواجهها الدول المتخلفة فى محيط المبادلات الخارجية فيراها اولا فى التقلبات الواسعة التى تعانيها فى حصيلتها من الصادرات على المدى القصير · وثانيا فى ضيق نطاق الاسواق المتاحة لصادراتها من المنتجات الاولية والمصنوعة ، مما يؤدى – على المدى الطويل – الى تحرك معدل التبادل فى غير صالحها · لهذا ينادى الكاتب بضرورة اتاحة الفرصة أمام الدول المتخلفة لزيادة صادراتها الى اسواق الدول المتقدمة ، وباسعار مجزية مستقرة ، مع تنويع أبنية الصادرات والاجهزة الانتاجيه بها ، وتوسيع آفاق التبادل التجارى · وحتى يتم ذلك ، يجب أولا القضاء على القيود التى تفرضها الدول المتقدمة على انسياب العديد من المنتجات المصدرة من الدول المتخلفة ، ولن يتأتى هذا – فى نظر الكاتب – الا بارتفاع الدول المتقدمة الى مستوى المسئولية الملقاة على عاتقها فى تعزيز خطى التنمية بالدول المتخلفة · ولكن ما يؤسف له ان التعاون الدولى لم يتمخض الى اليوم عن نتائج مذكورة فى هذا المحال ·

وأخيرا يتناول الكاتب بالبحث الاتجاه الذى بدا منذ أعوام نحو توثيق آفاق التبادل التجارى بين الدول المتخلفة ، عن طريق أواصر التعاون الاقليمى بينها ، فيذكر العديد من الاسباب التى حدت بالكثير من الدول المتخلفة الى دعم هذا الاتجاه · ومن هذه الاسباب انه قد ثبت أن الدوافع الاقتصادية لا تكفى هنا لاحداث تكامل اقتصادى ، بل هناك اعتبارات سياسية وعاطفية واجتماعية ذات تأثير لايمكن اغفاله ·

ولكن ما من شك فى أن ايلاء الاعتبارات الاقتصادية مزيدا من الاهتمام ، هو الطريق السليم للتغلب على العقبات التى تعترض سبيل الدول المتخلفة الى النمو الاقتصادى السريع · ويركز الكاتب اهتمامه على ضرورة تحقيق وفورات الانتاج الكبير والمزيد من التخصص ، وعلى العمل على تقليل ماتتميز به حصيلة الصادرات من عدم الاستقرار ، مع زيادة قوة المساومة ، والارتفاع بمستوى الكفاءة الانتاجية تبعا لزيادة المنافسة · وأخيرا على ضرورة الارتفاع بمستوى التشغيل والانتاج ·

ولكن لا يغيب عن الذهن أن من شأن الانتماء الى أحد اشكال الاندماج الاقتصادى تقييد حرية العضو فى فرض القيود على الواردات أو فى تخفيض اسعار الصرف ، بحيث لابد من أن يكون تخفيض مستوى التشغيل والانتاج سبيله لاستعادة التوازن فى حالة تحقيق عجز فى ميزان المدفوعات · لهذا يقترح الكاتب انشاء هيئة مركزية تتمتع بكافة الصلاحيات التى تمكنها من رعاية مستوى النشاط الاقتصادى فى محيط البلاد الاعضاء ·

تلك هى بعض الافكار التى تضمنها الكتاب الثانى « للتنمية الاقتصادية » وهى تتصف بالتعمق والصدق والموضوعية ، وتعبر عن نفسها فى أسلوب سهل يوضح للقارىء بعض المشاكل التى تعانيها الدول المتخلفة · ومثل هذا المجهود العلمى له مكانته التى ينتظرها

الدارسون جميعا من الاستاذ الدكتور محمد زكي شافعي ، والتي يجدونها باستمرار في مؤلفاته وكتاباته المنوعة .

نبيه الاصفهاني

■■ د. ابراهيم طرخان — امبراطورية غانا الاسلامية — الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر — القاهرة — ١٩٧٠ ■■

يشير المؤلف في مقدمة الكتاب الى مظاهر وآثار الحضارة الاسلامية في منطقة غرب افريقيا ، وذلك من خلال استعراضه لتاريخ امبراطورية غانا الاسلامية . وهذا الكتاب رغم صغر حجمه قد استند الى عدد كبير من المراجع العربية والاجنبية ، كما انه يثير قضية هامة بالنسبة للمهتمين بالدراسات الافريقية ، وهي ضرورة اعادة كتابة التاريخ القومي الافريقي ، ليس من وجهة النظر الوطنية فحسب ، بل ومن اجل الرد على الافتراءات التاريخية التي الصقها كثير من المؤرخين الاوروبيين بالشعوب الافريقية ، من أنهم شعوب بلا حضارة ، وان قارتهم لم تشهد حضارات قبل قدوم الاوروبيين اليها .

وقد اعتمد المؤلف في بحثه على كثير من المراجع العربية ، وخاصة ماكتبه الرحالة والجغرافيون والمؤرخون العرب مثل ابن حوقل وابن بطوطة والبكري وابن خلدون كما استعان ببعض المراجع الاوروبية التي اتسمت بالانصاف . وقد حرص على أن يؤكد أن ما كتبه المؤرخون العرب عن هذه المنطقة يعد العمود الفقري الذي اعتمدت عليه اوربا في استقاء معلوماتها قبل بدء مرحلة الكشوف الاوروبية لافريقيا .

ويقدم لنا المؤلف تاريخ امبراطورية غانا ، على اعتبار انه اول حلقة من حلقات التاريخ القومي لغرب افريقيا . فهي تعد اول واقدم تجربة من تجارب الحكم الوطني في تلك البلاد . وقد دل ازدهارها وبقاؤها الى القرن الثالث عشر الميلادي على قدرة الافريقيين على وضع نظم لادارة وحكم بلادهم ، تفوق في وقتها ورقيها ما كان سائدا في كثير من الدول الاووبية في العصور الوسطى .

وقد وفق الكاتب في أن يعرض لنا تاريخ امبراطورية غانا في أربعة فصول ، تناول في الفصل الاول المراحل التاريخية المختلفة لهذه الامبراطورية منذ ظهورها في القرن التاسع الميلادي مع التركيز على تركيبها السكاني والجهاز الحاكم والخصائص التي تميزت بها عاصمتها كومبي صالح . وتناول في الفصل الثاني دخول الاسلام في غانا ودور المرابطين في نشره ، ثم قيام حكومة غانا الاسلامية . ويشير في هذا الفصل الى حقيقة تاريخية ، وهي أن المرابطين الذين قاموا بنشر الدعوة الاسلامية في القرن الحادي عشر في غرب افريقيا ، ليسوا هم الذين ادخلوا الاسلام في تلك البلاد لاول مرة بل من المرجح أن عددا كبيرا من سكان غانا قد اعتنق الاسلام ، كما أن مظاهر هذا الدين من الشعائر والمدارس والمساجد قد وجدت طريقها الى غانا قبل مجيء المرابطين .

اما الفصل الثالث فهو يهتم بالاشارة الى اختفاء امبراطورية غانا عن مسرح التاريخ السياسي في غرب افريقيا في مطلع القرن الثالث عشر الميلادي . وقد ارجع المؤلف هذا الانهيار الى عاملين : أولهما العامل الطبيعي وهو الجفاف التدريجي الذي حل بالمناطق الواقعة شمال نهر السنغال ، مما حمل الناس على الهجرة . والعامل الثاني يتعلق بالغزو الحربي لبلاد غانا من جانب المرابطين الذين استولوا على غانا في بداية القرن الحادي عشر ، مما ادى الى خروج بعض الممالك الخاضعة للامبراطورية واعلان استقلالها ، بحيث لم تعد سلطة ملوك غانا المسلمين نافذة الا في مناطق محدودة .

ويعد الفصل الرابع من امتع فصول الكتاب وأكثرها جدة ، فقد تناول فيه المؤلف النظم السياسية والاقتصادية والثقافية والبناء الاجتماعي والعلاقات الخارجية للامبراطورية القديمة . ونجح المؤلف في ابراز الاثار التي تركها الاسلام على تقاليد المنطقة ونظم الحكم فيها ، مثلا نجح الاسلام في القضاء على ظاهرة توريث العرش لابن الاخت ، فقد كانت هذه الظاهرة شائعة في غرب ووسط افريقيا . ومنذ ذلك الحين صار الملوك يورثون ابناءهم الذكور الحكم . كما اسهمت التعاليم الاسلامية في اضعاف العصبية القبلية ، وان لم تمحها تماما .. وأصبحت اللغة العربية لغة العبادة والثقافة والمعاملات التجارية والحكومية . وقد احتلت هذه اللغة في غانا وباقي دول غرب افريقيا نفس المكانة التي احتلتها اللغة اللاتينية في اوربا في العصور الوسطى .

وفي النهاية يفسر الكاتب سبب اتخاذ جمهورية غانا أسم الامبراطورية القديمة ، رغم ان اراضي امبراطورية غانا القديمة تبعد عن حدود جمهورية غانا الحالية بنحو الف ميل اذ تقوم حاليا في المساحات التي كانت تشغلها امبراطورية جمهوريتا مالي وموريتانا . ويرجع الكاتب بأن مرد ذلك الى أن سكان غانا الحاليين من قبائل الاشانتي ينتمون الى قبائل الاكان سكان الامبراطورية القديمة . بالاضافة الى انه من المحتمل ان جمهورية غانا قد زادت باعتبارها اول مستعمرة انجليزية ظفرت باستقلالها في غرب افريقيا في مارس ١٩٥٧ انها اجدر من غيرها بحمل اسم اول امبراطورية افريقية قامت في هذه المنطقة .

هذا وقد ارفق بالكتاب بعض الخرائط التوضيحية للامبراطورية القديمة ، وبعض اللوحات التي تشير الى آثار عاصمتها كومبي صالح .

عواطف عبد الرحمن



THE CATHOLIC

WORLD

مجـلة « كاثوليك ورلد » ـ عـدد سـبتمبر ١٩٧٠ ـ « الفلسطينيون .. لاجئون أم شعب ؟ » ـ بقلم : شريف بسيونى .

هذا المقال دفاع حار وذكى عن وجود الشعب الفلسطينى ، وهو امر لم يعترف به الراى العام العالمى الا بعد ان مضى ما يقرب من ربع قرن عانى الشعب الفلسطينى خلاله ما عانى من ويلات الحرب والدمار والبؤس . ويرى الكاتب ان التطورات التى تلت حرب يونيو ١٩٦٧ هى التى كشفت الستار امام العالم عن وجود نزاعين فى الشرق الاوسط : الاول هو الحرب الفلسطينية ، والثانى هو المواجهة الايديولوجية بين الصهيونية العالمية والقومية العربية : وهما وان كانا نزاعين لا يمكن الفصل بينهما ، الا ان لكل واحد منهماعناصره وابطاله واهدافه البعيدة . كذلك يرى الكاتب ان النزاع الثانى ـ وهو المواجهة ـ يتعدى حدود الشرق الاوسط ، ولكن ليس كما روجته الدعاية المعادية للعرب النشطة فى امريكا من ان الدول العربية وضعت نفسها كلية والى غير رجعة داخل دائرة نفوذ السوفيت ، بل لان الصهيونية التى وجدت فى العالم قبل ان يحدث اى تقارب بين العرب والسوفيت قد غرست جذورها وقواعدها فى قلب العالم الغربى الذى اخذ على عاتقه مناصرتها ومساندة صنيعتها اسرائيل دون اى تبصر . فلم يترك امام العرب سوى مجال واحد ، وهو التقارب الى الجانب الوحيد القادر والراغب ايضا فى مساندتهم فى قضيتهم العادلة . وهكذا يصل الكاتب الى هذه النتيجة . وهى ان الوجود السوفيتى فى الشرق الاوسط الذى بدا واضحا اليوم، ما هو الا النتيجة المباشرة ورد الفعل الوحيد لسياسة الاستقطاب الاسرائيلية التى نجحت فى جذب الولايات المتحدة الى جانبها كلية . ولكن الكاتب يرى ان هذا الاستقطاب المزدوج العربى الاسرائيلى ما زال قابلا للتعديل لو بادرت الولايات المتحدة باتخاذ خطوة فعالة لصالح العرب ، وتجاهلت الضغوط التى تفترضها على سياستها المجموعات الصهيونية والموالية لاسرائيل .

ثم يقدم الكاتب نبذة تاريخية عن المشكلة الفلسطينية ، فيعود بنا الى قديم العصور ليبرهن على أن اليهود والعرب فى فلسطين ـ اسوة بما كانت عليه الحال فى سائر انحاء الجزيرة العربية . كانوا دائما يحيون فى وفاق وأمن تام الى ان تدخلت بينهم الصهيونية . اما من حيث وضع فلسطين ، فقد كانت فى ظل الامة الاسلامية الى عهد الخلافة ، محتفظة بكيانها الذاتى وتقاليدها واداراتها المحلية ، اسوة بمصر . ولكن عندما انتقل مركز السلطة الى تركيا ، اختفت المساواة بين الاقاليم العربية ، وحل محلها الخضوع لسلطة الباب العالى . وعندما قامت الحرب العالمية الاولى ، رأت بريطانيا أنه من مصلحتها حث العرب على التمرد على السلطة العثمانية ،

لتشجعتهم على الكفاح فى سبيل الاستقلال ، وان كانت فى الواقع تترقب الفرصة التى ستسمح لها ولحلفائها باقتسام الوطن العربى فيما بينهم بعد اجلاء الترك عن الارض العربية .

وفى أوروبا ، كان اليهود بعد ان قاسوا من الاضطهاد الاوروبى مدة ١٣ قرنا قد ادركوا ان المجتمعات الاوروبيةيستحيل عليها استيعابهم . فقامت الحركة الصهيونية التى انشأها « هيرزل » فى عام ١٨٧٩ على ضرورة ايجاد مكان آخر لهم لتأسيس دولة يأوى اليها اليهود هربا من اضطهاد الاوروبيين لهم وجاء فى برنامج الحركة ان لليهود ملامح خاصة تميزهم عن سائر الاوروبيين ، وتجعل اذابتهم فى المجتمعات الاوروبية امرا مستحيلا . وهو برنامج يصفه الكاتب بانه « حل عنصرى لمشكلة عنصرية » .

وفى ١٩١٧ تم لويزمان وروتشيلد الحصول على وعد بلفور من بريطانيا « لانشاء وطن قومى يهودى فى فلسطين » على « ان لا يمس هذا العمل الحقوق المدنية والدينية والسياسية للسكان العرب » . ويصف الكاتب هذا الوعد بانه اتخذ من طرف بريطانيا . ولكنه كان تنفيذه يقع على عاتق العرب . وبالطبع رفض العرب الالتزام بالتعهد الذى اتخذته بريطانيا ، ولكنهم بالرغم من ذلك قبلوا هجرة اليهود الى ارض فلسطين ، على اساس ان هذه الهجرة لن تمس باى حال حقوقهم . وهكذا تم اتفاق بين فيصل ووايزمان فى ١٩١٩ فى هذا الشأن الى ان وضعت فلسطين تحت وصاية بريطانيا لحين حصولها على استقلالها .

ولم تكن فلسطين حتى ١٩١٧ تضم سوى اقلية ضئيلة من اليهود ، اذ ان مايقرب من ٩١ فى المائة من مجموع سكانها كانوا من المسيحين والمسلمين . وكان جميع السكان متساوين فى حقوقهم دون اى اعتبار لديانتهم . ولكن عندما بدأ تنفيذ وعد بلفور ، نزح الى فلسطين فى ١٩٢٢ ما يقرب من ١٢ر٥٠٠ يهودى سرعان ما استوعبتهم ونتيجةللضغوط السياسية التى فرضها الصهيونيون الاوروبيون والامريكيون ازداد عدد النازحين الى حد بدأ معه يختل التوازن بين المجموعات العرقية فى فلسطين . وفى منتصف الثلاثينات كان حجم الهجرة اليهوديةازيد من ان تستوعبه قدرة فلسطين . ولكنه مع هذا فيما بين ١٩٣٥ و ١٩٤٧ شهدت فلسطين ما يشبه الغزو اليهودى ، اذ بلغ عدد المهاجرين الهاربين من النازية ما يفوق ٤٠٠ر٠٠٠ قادمين من مختلف الدول الاوروبية . وهنا ادركت بريطانيا أن زمام الامور قد بدأ يفلت من يديها ، فحاولت جاهدة الحد من الهجرة ، ولكن بعد فوات الاوان . فقد بدأت حقوق العرب المدنية والدينية والسياسية تنتهك بطريقة سافرة .

ويحلل الكاتب الشعور الذى انتاب اوروبا وامريكا عقب انتهاء مجازر الحرب العالمية الثانية ، فيراه قائما على الشعور بالذنب والعطف فى آن واحد على اليهود ، وفى الوقت نفسه بقى شعور مستتر بالمعاداة للسامية واليهودية . فقد كانت نسبةاليهود التى لاقت ترحيبا بها فى اوروبا والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية نسبة ضئيلة لغاية لهذا كان اسهل على تلك الدول تلبية مطالب الصهيونية التى كانت تتطلع الى فلسطين . وتفتحت ابواب الهجرة من جديد امام اليهود الى فلسطين ، بعد ان اخذت الوكالة اليهودية والمجموعات الصهيونية الاخرى على عاتقها مهمة تنظيمها وهكذا تدفقت جموع الوافدين من اليهود على فلسطين فى ١٩٤٧ قادمين من اوروبا الغربية والشرقية ، بعد ان قاسوا على يد الاوروبيين ، فجاءوا ارض فلسطين وهم يطالبون الانسانية بدين عليها . كانوا يريدون وطنا وارضا وسلاما . ويلاحظ الكاتب هنا ان مثل هذا الدين لم يكن على الفلسطينيين ان يؤدوه . وامام تضارب الحقوق بين العرب واليهود ، حاولت الصهيونية ان تروج الاسطورة الكاذبة بأن فلسطين ارض بدون شعب ، وبان اليهود شعب بدون ارض ، وذلك فى وقت لم يكن يوجد قط ما يسمى « بالشعب اليهودى » . ولكن رسوخ هذه الاسطورة فى الاذهان هو الذى ادى فى نظر الكاتب الى قيام النزاع . ففى ١٩٤٨ـ١٩٤٩ طرد ٨٠٠ر٠٠٠ من الفلسطينيين من ديارهم وشردوا ، فكان البرهان امام العالم على ان فلسطين كانت شعبا . ولكنه فى ١٩٦٧ طرد وشرد ١ر٣٤٥ر٠٠٠ من الفلسطينيين ، فاصبحوا شعبا بدون ارض .

اما قيام دولة اسرائيل ، فان الكاتب يصفه بانه اعلان رسمى بوفاة الشعب الفلسطينى من جانب الاوروبيين والامريكيين الذين رأوا من الافضل ارضاء شعورهم بالذنب والعطف على اليهود ، وفى الوقت ذاته التخلص بهذا الشكل من مشكلة شعب لم يعد له مكان .

وكان طبيعيا ان يرى السكان العرب فى وجود اليهود الاوروبيين على ارضهم صورة جديدة للاستعمار الاوروبى ، خاصة وان هذا الوجود قد اتخذ فى فلسطين شكلا اشبه بالعنصرية اليهودية والتحيز ضد كل ما هو عربى لصالح النازحين اليهود الجدد ومن ثم كان لابد ان تتفجرالامور بين الجماعتين . وسادالعنف فى البلاد . فكان ان نفضت بريطانيا يديها من الامر وطرحت المشكلة على الامم المتحدة . وفى ٢٠ نوفمبر ١٩٤٧ صدر قرار مجلس الامن بتقسيم فلسطين ، وكان نصيب الدولة اليهودية ٥٨ فى المائة من مجموع مساحتها . وينتقد الكاتب هذا القرار ويصفه بانه يناقض احد المبادىء الاساسية التى تضمنها ميثاق الامم المتحدة وهو ضمان حق الشعوب فى تقرير مصيرها . وكان ان رفض الفلسطينيون التقسيم ، وبدأ القتال بمشاركة عدد من الدول العربية الاخرى ، وكانت النتيجة ان استولت اسرائيل على مزيد من ارض

فلسطين (٢٣ فى المائة) بالاضافة الى ما اقتطعته فى بادىء الامر لنفسها • وكانت الامم المتحدة قد بدأت تدرك مدى الظلم والجور الذى اصاب الفلسطينيين ، فاصدرت عام ١٩٤٨ القرار رقم ١٩٤ الذى يؤكد لهم الحق فى البقاء على الارض التى خصصت للدولة اليهودية، وكذا الحق فى الرجوع الى ديارهم او تعويضهم اذا اقتضى الامر ذلك •

وهكذا اعتبر الشعب الفلسطينى منذ عام ١٩٤٨ شعبا ميتا من الناحية القانونية ، ولم يعد سوى جماعات من اللاجئين تطرح مشكلة ايجاد مكان لها • ولم تعد اسرائيل فى شكل دولة تتعايش مع دولة عربية على ارض عربية ، بل تحولت الى مركز امامى للصهيونية العالمية ، حيث ظلت مقاليد الامور فى اسرائيل بين ايدى اليهود الذين هم من اصل اوروبى وممن لم يولدوا فى فلسطين • اما العرب فقد تحولت حياتهم الى سلسلة من البؤس واليأس والشقاء • والذين اثروا منهم البقاء فى اسرائيل اصبحوا مجرد مواطنين من الدرجة الثانية• وهكذا بدأ تشتيت الشعب الفلسطينى •

وبالرغم من جميع القرارات التى اصدرتها الامم المتحدة برجوعهم الى وطنهم فان اسرائيل لم تلتفت الى أى من هذه الطلبات وتجاهلتها • بيد ان جميع هذه المآسى لم تنجح فى القضاء على الشعب الفلسطينى الذى بقى يتطلع الى دياره وارضه من وراء الاسلاك الشائكة •

وكان الفلسطينيون يعتمدون على الدول العربية لمعاونتهم فى استرجاع حقوقهم المسلوبة ، ولكن حرب يونيو ١٩٦٧ اطاحت بجميع امالهم اذ بدأ لهم بعد ما يقرب من ٢٠ عاما (١٩٤٧ — ١٩٦٧) ان اسرائيل ستبقى دون ادماج الفلسطينيين • وفى ١٩٦٧ اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة القرار رقم ٢٤٢ الذى يطالب بانسحاب اسرائيل من الاراضى المحتلة قبل يونيو ١٩٦٧ ، وكذا ضرورة ايجاد تسوية لمشكلة اللاجئين • وكان رد الفلسطينيين على هذا القرار المطالبة بالحق فى انشاء دولة ، والشروع فى القتال فى سبيل تحقيق هذا الهدف •

وهنا فقط اعترف العالم بوجود الشعب الفلسطينى • ويروى الكاتب كيف بدأ يتهم الفلسطينيين بانهم مخربون ثم بالتدريج اخذ يصفهم بالمقاتلين فى سبيل الحرية • فقد بعث الشعب من جديد فى شكل وواقع جديد صدمت له اسرائيل ، فبادرت بفرض عقوبات جماعية ، وبنسف المنازل والاحياء والقرى • ولكن الجو كان قد بدأ يتحول نحوهم فى المجالات الدولية ، وفى ١٩٦٩ اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة لاول مرة قرارا ،يكرر تأكيد حقوق شعب فلسطين وهكذا لم يعد العالم ينظر اليهم على أنهم مهاجرون ، وانما اصبح يراهم على حقيقتهم : شعبا فرض وجوده بالقتال •

واليوم ما زال التفتت يسود صفوف الجيل الذى نزح الى اسرائيل ، ولكن جيل الصابرا • الذى ولد فى اسرائيل قد بدأ يرى اليوم ضرورة التعامل مع الشعب الفلسطينى وايجاد صورة ما للتعايش معه •

ان الحركة الفلسطينية من خلال منظمة « فتح » تقترح حلا سياسيا يرتكز على اعادة توحيد فلسطين فى شكل دولة علمانية ذات ضمانات يتمتع بها جميع مواطنيها فى مساواة تامة • ولكن مازال مناصرو الدولة الصهيونية الاسرائيلية حتى اليوم يرفضون هذا الاقتراح • ويلاحظ الكاتب ايضا ان الحركة الفلسطينية تضم ايضا منظمات اخرى ذات آراء مختلفة ، وانه من الصعب التكهن اليوم بما سيكون عليه الموقف الموحد الذى يمكن ان يتمخض عنه • ولكن من المؤكد انه يوجد كفاح فلسطينى قومى يستهدف اعادة تكوين وحدة قومية فلسطينية ، اما ما تبذله اسرائيل من التلويح بتفوقها العسكرى لكى تحصل على شرعية وجودها ، فهو مجهود عديم الفائدة •

ويرى الكاتب ان الطريق الوحيد امام اسرائيل هو ان تبادر اولا بالاعلان عن نيتها فى الانسحاب من الاراضى العربية المحتلة ، ثم تبادر بالاعلان عن رغبتها فى التفاوض مع ممثلى الشعب الفلسطينى فى سبيل ايجاد تسوية للمشكلة الفلسطينية ، وذلك على اساس اعادة تكوين ما كانت عليه فلسطين فى ١٩٤٧ فى شكل دولة علمانية • ويدعو الكاتب فى النهاية اسرائيل الى الاعتراف بحقوق الاخرين بدلا من فرض ما تراه حقها بالقوة ، والى محاولة اصلاح اخطائها التى تمادت فيها بحجة ضمان بقائها • وهنا ستدرك انها لا تحتاج الى القوة للبقاء • ولكن المأساة تكمن فى كل جانب يرى بقاءه مشروطا بالقضاء على الاخر • ويدعو الكاتب الى ضرورة ايقاف هذا التصاعد الدائرى • ومثل هذه المهمة تقع علىعاتق جميع الذين لا يقبلون حكم القوة بديلا لحكم القانون •

LE MONDE
diplomatique

مجلة ((لوموندبلوماتيك)) — عدد أكتوبر ١٩٧٠ — « الجنرال بوكاسا يتجه نحو الشرق » — بقلم : جيلبر كونت .

يعنى هذا المقال بابراز الفتور الذى انتاب أخيرا العلاقات بين افريقيا الوسطى وفرنسا ، مشيرا الى الاجراءات غير الودية التى اتخذتها حكومة بيديل بوكاسا ضد الموظفين والخبراء الفرنسيين الذين يشغلون وظائف متنوعة فى مختلف المجالات • وقد اتخذت هذه الاجراءات شكل الطرد من البلاد ، علاوة على المحصلات

التعسفية التى كثيرا ما قام بها البوليس ضد الفرنسين المقيمين فى العاصمة بانجى · كما يتناول الكاتب النتائج التى ترتبت على زيارة الرئيس بوكاسا لكل من الاتحاد السوفيتى ورومانيا فى يوليو الماضى ، ويحاول تحذير المسئولين الفرنسيين من ازدياد التقارب بين الجنرال بوكاسا والدول الاشتراكية، وذلك رغم انه يرى ان افريقيا الوسطى لا تشكل فى حد ذاتها سوى أهمية ثانوية فى افريقيا السوداء ، ولكن احتياطى اليورانيوم الموجودة والذى يقرر بنحو ١٠ آلاف طن قد يبرر الاهتمام بأمورها ·

ويبدأ الكاتب المقال بالاشارة الى حادث استبعاد مدير المركز الثقافى الفرنسى من افريقيا الوسطى فى أوائل الصيف الماضى ورد الفعل الذى أثاره لدى السفير الفرنسى · فقد أبدى أسفه للاتهام الذى وجهته حكومة الجنرال بوكاسا الى مدير المركز الثقافى ، وذكر ان الحكومة الفرنسية قد قررت تعيينه مديرا للمركز الثقافى فى لومى عاصمة النيجر كدليل على ثقتها الكاملة فى كفاءته واخلاصه · وقد حرص السفير الفرنسى على أن يشير فى الخطبة التى ألقاها فى حفل الاستقبال الذى أقيم بالسفارة الفرنسية بمناسبة ١٤ يوليو الى المساعدات العديدة التى قدمتها فرنسا لافريقيا الوسطى منذ الاستقلال · وقد أحدثت هذه الخطبة دويا لدى الرئيس بوكاسا الذى كان فى ذلك الوقت يقوم بزيارة لرومانيا تلبية لدعوة الرئيس شاوشيسكو ·

والواقع أن هذه الخطبة قد فجرت براكين الغضب لدى المسئولين الافريقيين الذين أعلنوا ان دولتهم لا تستجدى ، كما نددوا بالاهانة التى احس بها الافريقيون ازاء هذه الخطبة · وأعلن الرئيس بوكاسا فى خطبة ألقاها بمناسبة حفل تخرج دفعة من الضباط الجدد أنه لن يسمح بأن تلقى المعونات فى وجهه ، كما ان هناك مصلحة مشتركة بين دولته والدول التى يتلقى منها المعونات ويشير الكاتب الى حادث آخر أسهم بدوره فى تدهور العلاقات بين فرنسا وافريقيا الوسطى ، وهو اتفاقية التعاون التى وقعها الرئيس بوكاسا مع الاتحاد السوفيتى فى بداية يوليو الماضى ، وسياسة التقارب التى يتبعها مع رومانيا لدرجة انه اقترح استقبال المواطنين الرومانيين فى افريقيا الوسطى بدون جوازات سفر ، مما دفع وزير الخارجية الفرنسى الى طلب ايضاح للموقف عن طريق السفير الفرنسى · وقد اتسم رد الرئيس بوكاسا على طلب الايضاح بالبعد عن اللياقة ، اذ بدلا من الاعلان عن أن السفير الفرنسى شخصا غير مرغوب فيه ، قام الرئيس بوكاسا بسحب الموافقة على اقامته فى بانجى العاصمة ، مما دفع الحكومة الفرنسية الى استدعائه للتشاور ، ويبدو انه سوف لا يعود الى بانجى مرة أخرى ·

ويرى الكاتب ان هذا التقلب من جانب الرئيس بوكاسا ، وخاصة فيما يتعلق بهذا الخلاف ، سيكلفه كثيرا · ويحاول الكاتب أن يبرز هذه الصفة ، وهى صفة الغرابة والتقلب بالنسبة للرئيس بوكاسا ، مستشهدا أولا بالطريقة التى وصل بها الى السلطة فى أول يناير ١٩٦٦ على رأس انقلاب عسكرى ، وثانيا بالتغيرات التى طرأت على علاقاته الدولية خلال هذه الفترة · وفيما يتعلق بالجانب الاول ، فقد حاول الرئيس بوكاسا أن ينفرد بالسلطة من خلال التصفية الدموية · اما بالنسبة لعلاقاته الدولية ، فيشير الكاتب الى انه كان يدين فى البداية للجمهورية الخامسة ، والمعروف انه كان جنديا قديما فى الجيش الفرنسى ، كما انه كان يدين باحترام لا نظير له للجنرال ديجول · وقد قام باستبعاد الخبراء الصينيين من بلاده ، كما أعلن مساندته للدبلوماسية الموالية للولايات المتحدة التى كان ينتهجها الجنرال موبوتو فى الكونغو كنشاسا · وكان الجنرال بوكاسا يوضع فى تلك الفترة فى عداد الاشخاص المعادين لافريقيا الثورية · ثم يشير الكاتب الى التغير الذى طرأ فجأة على السياسة الخارجية لحكومة الجنرال بوكاسا ، فيذكر الخطبة التى ألقاها الجنرال بوكاسا فى أغسطس ١٩٦٩ بعد اقامة العلاقات الدبلوماسية مع كوريا الشمالية وأعلن فيها أن الاشتراكية العلمية هى الطريق الوحيد للخروج من دائرة التخلف وتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى لبلاده ، وان الحزب الحاكم سوف يتبنى هذه العقيدة رسميا فور عودته الى بلاده ·

ويرى الكاتب أن المسئول عن هذا التطور هو كوميوت توجومون وزير الخارجية فى افريقيا الوسطى ، اذ انه كان وثيق الصلة بالحزب الشيوعى الفرنسى عندما كان يتلقى دراسته القانونية فى باريس · وقد أشار عند عودته الى بلاده على الرئيس السابق دافيد داكو باقامة علاقات ودية مع بكين ·

ويفسر الكاتب هذا التحول من جانب افريقيا الوسطى عن فرنسا واتجاهها نحو الشرق ، فيشير الى العجز المالى الذى تعانيه والذى بلغ حوالى ٥ر٤ مليار فرنك ، وان الرئيس بوكاسا ما فتىء يردد القول بأنه ينوى قطع علاقاته مع منطقة الفرنك كى يتمكن من انشاء عملة وطنية خاصة · ويعلق الكاتب على ذلك بأن هذه التجربة ليست فى مصلحة افريقيا الوسطى فى ذلك الوقت بالذات ، خاصة وانها تعانى من تراكم الديون ، فضلا عن التزاماتها المالية تجاه أجهزة الدولة ·

ويبدى الكاتب دهشته لعدم تنبه الرئيس بومبيدو أو المسئولين الفرنسيين الى الخطورة التى تشير اليها علاقات افريقيا الوسطى مع دول الشرق · وان كان المسئولون الفرنسيون قد بدأوا يحسون بالقلق بعد الزيارة التى قام بها الرئيس بوكاسا لكل من موسكو وبوخارست حيث التقى بالزعماء السوفيت والرومانيين · وهنا بدأت فرنسا تطلب سرا من رومانيا توضيح نواياها تجاه افريقيا الوسطى ، باعتبارها جزءا من منطقة النفوذ

الفرنسى . وقد تضمن رد الحكومة الرومانية التظاهر بعدم الرغبة فى اقامة علاقات وطيدة مع افريقيا الوسطى ، خاصة وانها لا تعتزم تقديم المعونة الخاصة بمد خط حديدى يربط بانجى العاصمة بالبحر كما أعلن الرئيس بوكاسا فى يوليو الماضى . ومع ذلك فقد سافر الى بانجى وفد رومانى كبير فى سبتمبر الماضى ومكث أسبوعا حيث اجتمع بعدد كبير من المسئولين فى مختلف المرافق الحكومية .

ويرى الكاتب فى النهاية انه اذا انتظر خلفاء ديجول حتى تزداد الامور تأزما ، فانهم لن يتمكنوا من تجنب النتائج ، لاسيما أن افريقيا الوسطى هى ثانى دولة بعد الكونغو برازافيل تهرب من الاشراف الفرنسى وتتجه نحو الشرق .



مجلة ((افريكا كوارترلى)) ــ نيودلهى عدد يونيو ١٩٧٠ ــ ((الكفاح المسلح فى أنجولا وغينيا البرتغالية)) ــ بقلم : باتريك دافيدسون .

يعد كاتب هذا المقال من اشهر المتخصصين فى الشئون الافريقية ، وله عدة مؤلفات قيمة فى هذا الميدان ، ويشغل حاليا منصب استاذ كرسى الحكومات بجامعة مانشستر . وهو هنا يحاول القاء الضوء على وضع المستعمرات البرتغالية فى افريقيا ، خاصة وأن حركات التحرير المسلحة فى كل من انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو تواجه بستار متعمد من الصمت من جانب أجهزة الاعلام الاوروبية والامريكية .

ويشير الكاتب الى انه رغم ان هذه المرحلة من تاريخ العالم قد شهدت نهاية العصر الاستعمارى ، سواء الفرنسى أو البريطانى أو البلجيكى او الايطالى او الاسبانى ، فان الاستعمار البرتغالى لا يزال متمسكا بما يسمى (دوره الحضارى) فى أفريقيا . وذلك رغم أن البرتغال ذاتها تعانى من الامية (نصف سكانها اميون) ومعظم صناعاتها ومشروعاتها الحيوية مملوكة للاجانب ، هذا عدا انتشار البطالة فى الريف والمدن ، مما يدفع الكثيرين من أبنائها الى عبور أسبانيا الى مصانع السوق الاوربية المشتركة . ولا شك أن البرتغال تدفع ثمنا باهظا لهذا التمسك الاعمى ، خاصة اذا علمنا أن قواتها المسلحة فى أفريقيا تبلغ حوالى ١٠ فى المائة من عدد سكانها من الرجال ، بالاضافة الى أن ميزانيتها العسكرية تتراوح ما بين ٣٠ فى المائة ، ٤٠ فى المائة من الميزانية القومية . وعلى هذا الاساس تعد الحرب التى تخوضها البرتغال ضد الثوار الافريقيين من أطول وأكبر الحروب الاستعمارية التى شهدتها القارة ، فيما عدا حرب التحرير الجزائرية التى استمرت من ١٩٥٤ الى ١٩٦٢ . ويقارن الكاتب بن عدد القوات المسلحة البرتغالية والقوات الامريكية فى فيتنام الجنوبية بالنسبة لعدد سكان كل دولة منهما ، فيرى أن القوات البرتغالية تبلغ ٥ أضعاف حجم القوات الامريكية فى فيتنام . هذا عدا استخدام البرتغاليين للقوات الجوية والنابالم وأحدث الاساليب العسكرية فى تدمير القوى ومراكز التجمعات الافريقية ، ومع ذلك فان وضع القوات البرتغالية من الناحية العسكرية ما زال مجمدا عند حد معين ، سواء فى غينيا أو أجزاء كبيرة من أنجولا ، وكذلك شمال موزمبيق .

ويروى الكاتب جذور قصة النضال الافريقى ضد الاستعمار البرتغالى التى وان بدأت منذ زمن بعيد ، الا أنها لم تاخذ شكلها الواضح سوى فى أثناء الخمسينات التى شهدت تشكيل منظمة تحرير غينيا والرأس الاخضر (البسايجيك) فى سنة ١٩٥٦ ومنظمة مبالا (حركة تحرير انجولا) التى تكونت فى ديسمبر من نفس العام . وهنا يشير الكاتب الى فارق أساسى يميز المستعمرات البرتغالية عن باقى المستعمرات الفرنسية والبريطانية ، حيث كان مسموحا منذ عام ١٩٤٥ بانشاء احزاب وصحف وطنية وعقد اجتماعات ، وان كان ذلك لا يخلو من صعوبات . ولكن بالنسبة للمستعمارت البرتغالية ، فلم يكن مسموحا على الاطلاق بهذه الامور ، وكان يسود التفكير الخاص بأن البرتغال ستبقى الى الابد ، وأن مستعمراتها فى أفريقيا جزء لا يتجزأ من الوطن الام . ولذلك فقد ووجهت الحركة الوطنية الافريقية بحملة واسعة من الاعتقالات عندما حاولت أن تنتزع من السلطة البرتغالية المطلقة بعض الاصلاحات . وكان أمام الوطنيين اختيار أحد طريقين : اما الاستسلام ، واما مواصلة النضال مع استخدام تكتيك جديد . وقد اختار معظمهم الطريق الثانى ، واجتمعت منظمة البايجيك فى غينيا فى سبتمبر ١٩٥٩ وأعلنت الكفاح ضد البرتغاليين بجميع الوسائل . أما منظمة مبالا التى حرمت من قائدها أوجستينو نيتو الذى كان معتقلا ، فقد أعلنت الكفاح المسلح فى فبراير ١٩٦١ بشن هجوم على مركز بوليس فى لواندا العاصمة ، مما أدى الى انتشار الذعر والاضطراب ، وخاصة فى شمال أنجولا حيث تم ذبح عدة مئات من المستوطنين البرتغاليين . وقد كان رد الفعل البرتغالى عنيفا ، اذ دفع الوطنيون ثمنا لذلك حياة ٢٠ ألف أفريقى . ورغم ضيق المجال ، فان الكاتب يحاول تفسير الاسباب التى تكمن وراء هذه البداية غير المتوقعة فى أنجولا ، فيشير الى المذبحة التى وقعت فى شمال أنجولا وما تبعها من هروب الزعماء الوطنيين الى الكونغو كنشاسا حيث تبعهم عشرات الالاف من الفلاحين ، ومن ثم بقيت الوحدات المقاتلة

وحدها وجها لوجه مع القوات البرتغالية التى استطاعت ، باستخدام السلاح الجوى والقذائف والحرائق ، أن تستعيد سيطرتها على معظم الاقاليم . ثم تبع ذلك تشكيل منظمة أوبا بقيادة روبرتو هولدن التى كانت تستمد التأييد من قبائل الكونجو التى تعيش على الحدود بين أنجولا والكونغو وزعماء الكونغو مثل موبوتو وكازافوبو وقد قام هولدن بتشكيل حكومة منفى فى ليوبولدفيل . وفيما يتعلق بمنظمة مبالا التى كان يتزعمها نيتو ، فقد واصلت التدريب على حرب العصابات فى أدغال كابيندا على حدود الكونغو وأنجولا وذلك بعد هروب نيتو من البرتغال سنة ١٩٦٢ .

وقد نجحت قوات مبالا فى فتح جبهة جديدة لحرب العصابات عن طريق كاتانجا وزامبيا واستطاعت أن تقوم بعمليات ناجحة فى الاقليم الشرقى والوسط الشرقى فى سنة ١٩٦٧ .

ويحاول الكاتب تقييم الوضع العسكرى حاليا فى أنجولا ، فى ضوء تقارير وبيانات منظمة مبالا وبعض الصحفيين من جنوب افريقيا وبلاغات السلطات البرتغالية ، فيشير الى أن الاشتباكات بين قوات مبالا والقوات البرتغالية ما زالت قائمة فى هذه المناطق ، وأن قوات مبالا تستخدم تكتيكات حديثة فى القتال ، وتحاول تطوير أوضاعها الحالية . بينما تدعى الحكومة المؤقتة ومنظمة روبرتو هولدن أنها تحتفظ بجزء من المنطقة المحررة شرق نامبوا تجوتجو ، وان كان من الواضح أن استراتيجية هولدن تعتمد على الترقب والانتظار ، وأن نشاطه لم يعد له سوى بعض القيمة المحلية فقط .

ثم يتناول الكاتب الوضع فى غينيا بيساو ، فيشرح أسباب تأخر الكفاح المسلح هناك حتى يناير سنة ١٩٦٣ رغم أن منظمة البايجيك قد شكلت عام ١٩٥٦ ولكن النشاط الثورى لم يبدأ الا فى نهاية أغسطس ١٦٥٩ . وكان السبب المباشر لاشتعاله هو مذبحة بيساو التى قتلت فيها السلطات البرتغالية ٥٠ أفريقيا من عمال الشحن ، على أثر اضراب كانوا قد قاموا به . وهنا يربط الكاتب بين هذه المذبحة ومذبحة أنجولا سنة ١٩٦٠ ومذبحة موزمبيق سنة ١٩٦١ حيث يرى أنها تمثل نقطة تحول رئيسية فى تاريخ هذه البلاد . ويرجع السبب الاساسى لتأخر الكفاح المسلح فى غينيا الى الجهد الذى بذلته منظمة البايجيك تحت زعامة أميلكار كابرال ورفاقيه من أجل تحقيق استقلالهم وذلك خلال الاعوام ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢

— فقد بدأ النضال المسلح فى الغابات الجنوبية فى يناير ١٩٦٣ ثم امتد الى الشمال الغربى ثم الشمال الشرقى فى بداية ١٩٦٤ . وتم تطهير المناطق الريفية من البرتغاليين واتخذ منها الثوار مراكز لنشاطهم ويؤكد الكاتب من خلال زيارته لمناطق الكفاح المسلح فى غينيا أن منظمة البايجيك تسيطر على حوالى ثلثى المناطق الريفية فى غينيا . وفيما يختص بالمدن ، فقد أصبحت منطقة الامان بالنسبة للبرتغاليين تمتد من بيساو الى بانانا ، ومع ذلك فانهم يتعرضون فيها لهجمات الوطنيين . ويرى الكاتب أن الموقف العسكرى فى غينيا حاليا يتلخص فى أن البرتغاليين قد فقدوا الامل فى استعادة المبادرة العسكرية ، وبدأوا يرفعون شعارات الاصلاح ، حتى لقد أعلن الحاكم البرتغالى تشكيل حزب جديد أطلق عليه اسم (حزب العمل من أجل غينيا الافضل) .

ورغم اهتمام الكاتب الواضح بمتابعة تجارب الكفاح المسلح فى كل من غينيا وانجولا وموزمبيق ، فانه يولى تجربة غينيا اهتماما أكبر ، ويتعرض لشرح المضمون الفكرى لثورة غينيا بزعامة كابرال ، كما يشيد بعبقريته وبقدرته العظيمة على فهم وتحليل ظروف وامكانيات المجتمع الغينى ، كذلك يعتبره من أفضل العناصر الثورية التى أنجبتها أفريقيا . ويبرز الكاتب عبقرية كابرال التى تجلت فى قدرته على مزج الثورة الوطنية بالثورة الاجتماعية وتأكيده على أن الثورة الوطنية لابد أن تحمل حلولا حقيقية لمشكلات الحياة اليومية للناس فى الريف الغينى ومن هنا جاء اصرار منظمة البايجيك على أن يتم التغيير الاجتماعى فى حياة الناس فى المناطق المحررة فى نفس الوقت الذى لا يزال الكفاح المسلح دائرا لتحرير باقى المناطق ، ويسرد الكاتب الانجازات التى قامت بها المنظمة فى المناطق المحررة اذ افتتحت حوالى ١٥٠ مدرسة ، وأقامت ٦ مستشفيات وأكثر من مائة عيادة ، وزودت هؤلاء وأولئك بمجموعة من المدرسين والاطباء والممرضات الذين تم تدريبهم فى أوربا منذ عام ١٩٥٩ وجميعهم من غينيا أو الرأس الاخضر . كما أعادت المنظمة تنظيم اقتصاديات هذه المناطق على أسس جديدة سواء بالنسبةللتجارة الداخلية أو التصدير أو الاستيراد . ويعلق الكاتب على ذلك بان هذه التغييرات كان لها أعمق الاثر فى انضمام مزيد من الفلاحين الى الكفاح المسلح الذى أصبح مرتبطا بأهدافهم المباشرة وحياتهم اليومية . ومن هنا اكتسبت هذه الثورة طابعها المتميز ، سواء من الناحية الفكرية أو القومية .

ويفسر الكاتب سبب ذلك وهو أنها لا تدين بنجاحها الى الافكار المستوردة أو المتطوعين الاجانب ، بل أن ثوار غينيا قد حاربوا بوحى من تحليلهم الذاتى واستنتاجاتهم الخاصة لظروف وحقائق بلادهم ، فقد كانوا يحاربون الجيش البرتغالى المزود بأحدث الاسلحة مستندين الى القوة المعنوية ، وادراك الفلاحين لابعاد قضيتهم ، واستعدادهم للنضال والموت من أجل تحرير بلادهم .

وفى النهاية يؤكد الكاتب حقيقتين جوهريتين : أولاهما تتعلق بالعداء واللامبالاة اللتين يواجه بهما العالم حركة الكفاح المسلح فى المستعمرات البرتغالية ، بينما لا تزال تنهال على البرتغال مساعدات حلف الاطلنطى العسكرية والمساعدات الاقتصادية من منظمة التجارة

الحرة الاوربية ، عدا القروض والمنح من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية • علاوة على تحالف البرتغال الوثيق مع جنوب أفريقيا ، مما يضمن لها المساندة فى أماكن مختلفة • وهنا يكمن السر فى مقدرة البرتغال على مواصلة الحرب ضد شعوب أنجولا وغينيا وموزمبيق •

أما الحقيقة الثانية فهى لا ترتبط بالحقيقة الاولى ، وان كانت تتعلق بالسيطرة البيضاء على نصف القارة الجنوبى • فالنظام العنصرى فى جنوب أفريقيا يحاول السيطرة على جنوب ووسط القارة عن طريق مساندته لحكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا ، وتدعيم الوجود البرتغالى فى أنجولا وموزمبيق ، بالاضافة الى سيطرته على اقتصاديات المنطقة ، هادفا بذلك الى تحويل دول أفريقيا الجنوبية الى منطقة نفوذ بيضاء • ولا شك أن تحقيق هذا الهدف مرتهن باستمرار الوجود البرتغالى ، ومن هنا تتضح لنا القيمة الحقيقية لحركات التحرر الافريقية فى كل من غينيا وانجولا وموزمبيق ، اذ أن قيمتها لا تنحصر فقط فى النضال من أجل تحقيق التحرر السياسى لهذه المناطق ، ولكن أيضا النضال من أجل احداث تغييرات جذرية فى كيان هذه المجتمعات • وهذا يعد أعظم الاختبارات التى تواجه ذها الجزء من العالم الثالث •

THE MIDDLE EAST JOURNAL

مجلة «ميدل ايست جورنال» — واشنطن — مجلد ٢٤ — العدد الاول — شتاء ١٩٧٠ — « أزمة فى انتخابات تركيا (١٩٦٩) » — بقلم : مايكل ب • هايلاند

كاتب هذا المقال باحث فى جامعة هارفارد • وقد تخصص فى البحث الاكاديمى والحكومى عن تركيا ، حيث أقام مدة طويلة • وهو فى هذه الدراسة القصيرة يحاول ان يحلل النتائج التى اسفرت عنها انتخابات تركيا التى جرت فى ١٢ اكتوبر •

واول ما يلاحظه هايلاند على نتائج هذه الانتخابات ، هو انقسام الزعماء السياسين فى تركيا حول الاساليب والاولويات التى يجب ان تؤدى الى دعم سيادة البلاد ونمو اقتصادياتها • ويقارن بين الوضع الذى اسفرت عنه الانتخابات الاخيرة وذلك الذى كان فى الماضى ، فيرى ان الجهود التى كانت تبذل من قبل لتحقيق دعم السيادة الوطنية وكذا التنمية الاقتصادية كانت تؤدى الى دكتاتورية النخبة السياسية ، او الى أغلبية مستبدة. أما ما استجد فى انتخابات ١٩٦٩ فهو انتصار العناصر المعتدلة داخل الاحزاب الرئيسية • والسؤال المطروح هنا هل ستؤدى هذه الانتخابات الى انتهاج سبل وطرق معتدلة تختلف عن تلكالتى كان يلجأ اليها السياسيون فى الماضى ؟ يرى الكاتب ان مصير الديموقراطية التركية فى السبعينات يتوقف الى حد كبير على ابقاء هذا الاتجاه المعتدل فى الحكم •

ثم يتناول هايلاند تاريخ حزب الشعب الجمهورى الذى أسسه فى ١٩٢٣ كمال أتاتورك والذى لم يستطع الرجوع الى الحكم منذ ان تعددت الاحزاب فى ١٩٥٠ • فيرى انه خلال الفترة فيما بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٦٥ لم يحصل الحزب فى عام ١٩٦٥ سوى على نسبة ٢٨٫٧ فى المائة مجموع الاصوات • وعندما جرت فى تركيا انتخابات ١٩٦٩ كان الحزب يتزعمه اليسارى المعتدل بولنت اسيفيت الذى يرجع الفضل فى نجاحه داخل حزبه الى ما ادخله من صبغة شعبية واشتراكية ، كل هذا على امل ان يتوسع فى قاعدة الحزب عن طريق انضمام اكبر عدد ممكن من المزارعين والعمال اليه وقت الانتخابات • ولكن بالرغم من كل هذا ، كانت للحزب سمعة سيئة نتيجة اشتراكه فى الانقلاب العسكرى الذى حدث فى ١٩٦٠ كما كانت لا تزال لديه مشاكل عقيدية وتنظيمية • فمن الناحية العقيدية كانت ينقص الحزب وحدة فكرية ، اذ وصف بأنه يمثل « استبداد » لفئة المثقفين •

أما حزب العدل ، فيرى الكاتب تعقيدات اكبر فى وضعه الانتخابى • وهو التنظيم الذى يتزعمه رئيس الوزراء سليمان ديميرل الذى حاول دون جدوى ان يحتفظ بالاغلبية البرلمانية • وهنا ايضا يتوقف وجود الحزب المذكور وقيامه بدور ما الى حد كبير على اتخاذه اتجاها معتدلا • ويلاحظ انه منذ ان انشق حزب العدل عن الحزب الديموقراطى فى الستينات فمازال شبح التنظيم القديم يهدد كيان الحزب • ويذكر الكاتب هنا المناورات السياسية العديدة التى قام بها عصمت اينونو زعيم حزب الشعب الجمهورى فى العام الماضى عندما طالب باعادة الحقوق السياسية للديموقراطيين القدامى ، وذلك بهدف انتزاع الاغلبية البرلمانية من حزب العدل ، حتى ينتهى الامر بقيام حكومة تحالف يكون فيها لحزب الشعب الجمهورى نفوذ لا يستهان به •

ثم يتناول الكاتب بالتحليل وضع الاحزاب وقت الانتخابات الاخيرة ، فيرى ان الحزبين الرئيسيين كان عليهما ان يحصلا بأى ثمن على مكاسب كى يمكنهما تفادى سيطرة المجموعات المتطرفة ، وعلى أية حال ، فان نتائج الانتخابات قد أبرزت عدة عوامل استجدت على الاحزاب التركية بصفة عامة :

١ — فقد سجل كل من الحزبين الرئيسيين انخفاضا فى عدد الاصوات التى فاز بها ، ولكن بفضل التعديلات التى أجريت منذ عام ١٩٦٥ على النظام الانتخابى ، فقد تمكن الحزبان من الحصول على عدد اكبر من المقاعد داخل البرلمان التركى ، وذلك كله بالرغم من انخفاض نسبة

الاصوات التى كانت من نصيب كل منهما ·

٢ – كانت نسبة اشتراك الناخبين منخفضة (٦٤ر٤ فى المائة) · ويرجع السبب فى ذلك – من وجهة نظر الكاتب – الى عاملين : الاول عدم مبالاة الناخب نتيجة الشعور بالخيبة ، نحو الرجال الذين اولاهم ثقته فى الماضى · والثانى الدعوة التى قام بها جلال بيار مطالبا الاعضاء السابقين فى الحزب الجمهورى القديم بمقاطعة الانتخابات ، وبالتالى الى الامتناع عن التصويت لصالح حزب العدل · فقد امتنع ما يقرب من ٥ ملايين من الناخبين عن التصويت ، مما يوحى بعدم ثقتهم فى الديوقراطية البرلمانية القائمة · وثمة عوامل اخرى زادت من نسبة الممتنعين منها ، هطول الامطار يوم الانتخابات · بيد أن الاهم من ذلك كله ، اقتناع عدد كبير من الناخبين بفشل رجال السياسة فى تحقيق ما تعهدوا به فى الماضى وقت الحملات الانتخابية . وهنا يصف الكاتب الناخب التركى بانه قد اصبح « اكثر واقعية » مما كان عليه فى الماضى ·

اما فيمايختص بالاصوات التى آلت الى الاحزاب الاخرى ، فان ما يقرب من نصفها فاز بها حزبان جديدان على المسرح السياسى التركى وهما : حزب الوحدة وحزب الاعتماد ، فى حين لم يحصل حزب العمال ذو الاتجاهات الماركسية سوى على عدد ضئيل من الاصوات · ولكن فشل حزب العمال لا يعنى – فى نظر الكاتب – انه لم تعد توجد دعوات يسارية ذات فعالية ، بل يرجع الى الانقسامات والتناقضات التى شتت العناصر المتزعمة لهذا الحزب ، كما ان الطابع العقائدى الجامد الذى اتصف به الحزب قد منعه من التقدم باقتراحات وحلول مقنعة ·

ولا ينسى الكاتب تناول وضع المستقلين ، وهو التجمع الذى يمكن ان يكون الحزب الرابع فى تركيا ، لو لم يسارع بعض المستقلين بعد الانتخابات مباشرة بالقيام بما أسماه لعبة الكراسى الموسيقية ، والقائمة على الانضمام الى الاحزاب التنظيمية الاخرى ·

وقد فقد حزب الشعب الجمهورى ما يقرب من ٣ر١ فى المائة من عدد الاصوات ، ولكن يبدو ان زعيمه بولنت ايسفيت نجح فى الحصول على مساندة شعبية ، وان كان ذلك قد كلفه فقدان بعض الاصوات النابعة عن القيادات المثقفة التابعة للحزب · ولكن هذه العملية كان لها الفضل الاول فى احتفاظ الحزب بمكانته ، كما اكتسب مساندة شعبية فى بعض الدوائر الانتخابية التى كان مركزه فيها ضعيفا فى الماضى · وان كان الوقت لم يحن بعد للتأكد مما اذا كان سيحدث تحول حقيقى داخل حزب الشعب الجمهورى من حيث تراجع النخبة المثقفة أمام العناصر الشعبية فى عدة مناطق حضرية وقروية ·

ثم يبدى الكاتب رأيه فى انتخابات ١٩٦٩ فيرى انها اثبتت انه مازال ثمة أمل فى أن تحيا تركيا فى المستقبل داخل اطار ديمقراطى ودستورى ، ولكن على شريطة أن يصبح الحزب الشعبى الجمهورى تنظيما شعبيا بمعنى الكلمة فى مظهره وجوهره على حد سواء ·

اما فيما يختص بحزب العدل ، فان الكاتب يستخلص عدة ملاحظات من واقع نتائج انتخابات ١٩٦٩ : أولا ، انه بقى فى الحكم بالرغم من عدد الاصوات التى فقدها · وثانيا ، ان نتائج الانتخابات توحى بظهور وصعود الحزب المذكور على المسرح السياسى التركى فى شكل جديد · وثالثا ، بأن العناصر المعتدلة داخل الحزب اصبح لها نفوذ كبير داخل التنظيم الحزبى · وهذه بادرة طيبة فى نظر الكاتب · ·

وبالرغم من الجهود التى بذلها جلال بيار ، فقد كانت المساندة الشعبية التى حصل عليها حزب العدل فى ١٩٦٩ توازى ما يقرب من ضعف تلك التى حصل عليها الحزب المنافس (حزب الشعب الجمهورى) ، كما توازى ما حصلت عليه الاحزاب الاخرى مجتمعة · والواقع ان انتخابات ١٩٦٩ اثبتت أن حزب العدل قد أصبحت له شخصية مستقلة ، وان كان لا يزال يستمد قوته من المجموعات التقليدية ، ولكنه قد نجح على الاقل فى ان يجتذب اليه عناصر مختلفة جاءت ومعها وجهات نظر وأولويات جديدة · وقد نتج عن انضمام هذه العناصر الى حزب العدل ، انسحاب بعض العناصر المتطرفة التى انضمت فى العام الماضى الى تجمع « المستقلين » ، وبالتالى أصبحت المجموعة المعتدلة التى تحيط بالرئيس ديميرل ذات نفوذ لا يستهان به داخل الحزب ، وبخاصة بعد ان حصل هذا الاخير على الاغلبية البرلمانية اخيرا · هذا ويلاحظ الكاتب ان المشاكل التى يواجهها ديميرل لا تقتصر على حزب العدل وحده اذ أن هناك ترابطا بين ضمان مركز العناصر المعتدلة داخل الحزب وبين مدى النجاح الذى ستحققه حكومته من حيث المشاريع السياسية والاقتصادية خلال السبعينات وعلى مستوى وطنى ·

وفى ضوء هذه الملاحظات ، يصل الكاتب الى هذه النتيجة ، وهى ان انتخابات ١٩٦٩ تسجل قبل كل شىء فوز التيارات المعتدلة داخل الحزبين الرئيسيين ، وان مثل هذه الظاهرة الجديدة تحمل معها أملين : الاول انها تعطى للبلاد فترة من الاستقرار تلى فترة الاضطرابات التى اجتاحت تركيا مدة تسعة أعوام وأدت الى التفكك فى القوى السياسية · والثانى أنها تعطى مزيدا من الفرص للحكومة لمواصلة تنفيذ برامج التنمية على المستوى الوطنى وبطريقة أكثر فعالية ، كما سيتيح لها الفرصة لاقرار مزيد من العدل عما كانت عليه الحال من قبل · وعلى اى حال ، يبدو ان الميسرات التركيبية والتنظيمية والنفسية التى تتحرك بداخلها القوى السياسية والاجتماعية فى تركيا ، ستكون حاجزا منيعا أمام النشاط الثورى المتطرف ، كما

ستعمل على ابقاء العناصر المعتدلة داخل الحزبين فى وسط الحياة السياسية التركية ٠

ومما يزيد من استحالة تفوق العناصر الثورية فى تركيا تحول العسكريين عنهم ،مما يحد من امكانيات قيام انقلاب عسكرى آخر فى بداية السبعينات على الاقل ٠ ويرجع السبب فى نظر الكاتب الى ان مركز العسكريين فى الحكم اليوم قد اصبح أفضل مما كان عليه فى ١٩٦٠ ٠

ويركز الكاتب على أهمية وجود جهاز التخطيط الحكومى الذى يضم التكنوقراطيين والذى يرجع اليه البورقراطيون كلما بدت لهم مشكلة ادارية ٠ كما انه يدير الشئون الاقتصادية بحكمة وترشيد ، وبالتالى أصبح من السهل القاء تبعية فشل برنامج اقتصادى وضعه الحزب على التكنوقراطيين دون ان تمس سمعته ٠٠ ومن جهة أخرى ، فان جهاز التخطيط قد جعل الرجل السياسى أكثر استجابة لسلطة غير سلطة الناخب ٠ ويرى الكاتب ان مثل هذا الامر سيمنع حزب العدل من التورط فى الفوضى الاقتصادية كما حدث ذلك فى عهد حكومة مندريس ٠

وهكذا سجلت انتخابات ١٩٦٩ انتصار الخط المعتدل السياسى داخل الحزبين المتنافسين وكذلك تراجع النشاط الثورى داخل تركيا ٠ ومثل هذا الانتصار والتراجع يعدان فى نظر الكاتب خير ضمان ضد الفوضى الاقتصادية والتطرف السياسى ٠

ويختتم الكاتب مقاله بالقول بأن ثقل التجارب الماضية التى خاضتها تركيا قد يعطى لنا صورة متشائمة عن الفرصة التى يملكها الوسط فى الحياة فقد تكون المشاغل العويصة التى تواجهها البلاد أكبر مما يقدر على تحمله هذا الوسط الجديد ، ولكن على اى حال اذا اتيحت لتركيا الفرصة لمعالجة مشاكلها ، فان الوسط السياسى هو دون شك أول من سيتناول هذه المشاكل ، وتلك بادرة طيبة ٠

INDIAN & FOREIGN REVIEW

مجلة « الشئون الخارجية الهندية » ـ نيودلهى ـ « الهند وهيئة الامم المتحدة ـ بقلم : ك ٠ ه ٠ باتل ٠

يعنى هذا المقال بابراز الجوانب الايجابية والسلبية فى علاقة الهند بالامم المتحدة وقد ركز الكاتب على الجهود التى بذلتها الهند باعتبارها احدى الدول المؤسسة للمنظمة الدولية منذ ٢٤ اكتوبر ١٩٤٥ ، وذلك بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لانشائها ٠ وقد جاء استقلال الهند عقب انشاء المنظمة الدولية مباشرة ، مما جعل شعب الهند يأمل فى أن تتمكن المنظمة الوليدة من صيانة السلام العالمى وتدعيم استقلال الهند وتمكينها من تحقيق التنمية الاقتصادية العاجلة لمواردها ٠ ولكن ادى نشوب الحرب الباردة والتنافس الايديولوجى بين القوتين الرئيسيتين فى العالم الى مضاعفة حدة الانقسام بين اعضاء الامم المتحدة مما اضعف مقدرة المنظمة الدولية فيما يتعلق بالتعاون الدولى والسلام ٠ وقد أفضى ذلك الى اقتناع الهند بأن تحدد موقفها داخل الامم المتحدة طبقا لتقديرها الخاص ، وليس طبقا لموقف كتلة او اخرى ٠ وبدلا من الانحياز الى احدى الكتلتين ، ارادت الهند ان تقيم جسورا لسد الثغرة القائمة بين الكتلتين ، بغية تدعيم المنظمة الدولية وتمكينها من القيام بدورها كاملا ٠

وقد استشهد الكاتب بموقف الهند من القرار الذى اتخذه مجلس الامن أثناء أزمة كوريا فى الخمسينات ، وحرصها على تسوية النزاع بالمسائل السلمية ، على أساس ان نشوب اى حرب كبرى تشترك فيها الكتلتان ولو تحت شعار الامم المتحدة ، لابد أن تؤدى الى تمزيق المنظمة الدولية ٠ ومن اجل ذلك ، عارضت الهند القرار الذى يدين حكومة الصين الشعبية بالعدوان ، كما انها دعيت كى ترأس لجنة اعادة الاسرى التى تم تشكيلها سنة ١٩٥٤ والتى قامت باعادة ٢٢ ألف شخص الى بلادهم ٠ وقد اسهمت أيضا بـ ١٢٠٠ جندى فى قوة الطوارىء الدولية التى تقرر تشكيلها عقب العدوان الثلاثى على الجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٥٦ كذلك اسهمت الهند فى فريق الرقابة الدولية فى لبنان الذى تقرر تشكيله كى يقوم بمراقبة اى تسلل للاسلحة او الذخيرة عبر الحدود اللبنانية ٠

وأشار الكاتب الى الجهود التى بذلتها الهند فى الامم المتحدة لمساندة المساعى التى كانت ترمى الى المحافظة على الوحدة الاقليمية للكونغو منذ سنة ١٩٦٠ وما كان من اشتراك حوالى ٦ آلاف جندى من الهنود فى هذه العملية وبقائهم فى الكونغو حوالى عامين ونصف ٠

كما استعرض الكاتب موقف الامم المتحدة من مشكلة كشمير ، فأوضح كيف انها لم تضع فى اعتبارها اثناء توقيع معاهدة وقف اطلاق النار تحت اشراف مجلس الامن ، وضع الهند ، فبدلا من ان تطلب من باكستان اخلاء منطقة العدوان ، بدت وكأنها تحاول مساواة كلا الطرفين المعتدى والمعتدى عليه ٠ كما يبدو أن الامم المتحدة قد تجاهلت الملاحظة التى ابدتها بعثة ديكسون التى اوفدها مجلس الامن عام ١٩٥٠ ، وكانت قد ذكرت ان دخول القوات الباكستانية اراضى كشمير يتنافى مع قواعد القانون الدولى ٠ واوضح الكاتب كيف ان هذا الموقف من جانب الامم المتحدة ادى الى تضائل ثقة الشعب الهندى فى مقدرة الامم المتحدة على النظر الى المشكلات الدولية نظرة موضوعية غير مقيدة بالاعتبارات التى تفرضها سياسات القوى ٠ ورغم ذلك فقد بقيت الهند على اعتقادها بأنه يتحتم على الامم المتحدة ان تقوم بدور هام فى جميع المسائل الحيوية فى العالم ، بما فيها

مسائل الحرب والسلام • وهنا يشير الكاتب الى موقف الهند فى الدفاع عن قضايا الشعوب المضطهدة وقيادة حملات المعارضة ضد الاستعمار • ويدلل على ذلك باختيار الهند سنة ١٩٦١ عضوا فى لجنة الاربعة والعشرين للعمل من اجل تحرير المناطق المستعمرة كما يستشهد الكاتب بموقف الهند من حركات التحرر الوطنى وفى طليعتها الثورة الجزائرية ، والكفاح المسلح فى المستعمرات البرتغالية وروديسيا وجنوب غرب افريقيا ، والكفاح المسلح ضد الحكومة العنصرية البيضاء فى جنوب افريقيا ، لا سيما ان الهند كانت من اوائل الدول التى تبنت الدفاع عن قضية المساواة العنصرية فى جنوب افريقيا • وقد أدى فشل الامم المتحدة فى حل هذه المشكلة مع مشكلة جنوب غرب افريقيا ، رغم القرارات العديدة التى اصدرتها ، الى اهتزاز صورة المنظمة الدولية فى نظر كثير من الشعوب الافرو آسيوية •

وعرج الكاتب على الجهود التى بذلتها الهند فى موضوع نزع السلاح سواء داخل الامم المتحدة او فى لجنة نزع السلاح بجنيف ، فأبان أن الهند كانت فى مقدمة الدول التى وقعت على اتفاقية المنع الجزئى للتجارب النوية فى اغسطس ١٩٦٣ • ومع ذلك فقد كانت الهند تضع فى اعتبارها اتجاه الدول الكبرى الى احتكار القنابل النووية ، بالاضافة الى رفض فرنسا والصين الشعبية التوقيع على اتفاقية المنع الجزئى • ولكنها — أى الهند — كانت ومازالت تؤمن بامكان تعميم توقيع اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية •

كما ناقش الكاتب موقف الهند من قبول الصين الشعبية عضوا فى الامم المتحدة على أساس ان الحل الحقيقى لجميع المشكلات التى يعانى منها العالم يكمن فى ضرورة ان تصبح الامم المتحدة منظمة عالمية بالمعنى الشامل واستشهد الكاتب بمثلين للتدليل على أهمية قبول الصين الشعبية فى الامم المتحدة : اولهما المشكلات الحادة والمزمنة التى تعانى منها دول الهند الصينية بشكل عام وفيتنام على وجه الخصوص ، فقد كان من السهل حلها لو ان الصين الشعبية تتمتع بعضوية الامم المتحدة وثانيهما يتعلق بالاتفاقيات الدولية الخاصة بتبرع السلاح وكيف انها سوف تصبح غير كاملة ما لم تشترك الصين الشعبية فى توقيعها •

وبالاضافة الى الاسهام والجهود التى بذلتها الهند فى مجال النشاط السياسى للمنظمة الدولية ، يشير الكاتب الى دورها فى النشاط الاجتماعى والاقتصادى للمنظمة • فقد اسهمت فى أعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، كما استفادت من الخدمات التى تقوم بها الوكالات المتخصصة للامم المتحدة مثل منظمة الاغذية والزراعة (فاو) ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة الدولية • وتعلق الهند اهمية كبيرة على النشاط الذى تقوم به هذه الوكالات فى مجال التنمية ، على أساس ان ارساء التعاون والسلم الدولى مرتهن بحل مشكلات الفقر والبطالة والامية فى الدول النامية ، مما يساعد على سد الفجوة بينها وبين الدول الغنية •

ويرى الكاتب أنه رغم الدور البارز الذى تقوم به الامم المتحدة فى مجالات التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، فانه مازال امامها الكثير •

مثلا التوصية التى اتخذتها الامم المتحدة بشأن تخصيص ١ فى المائة من دخول الدول الغنية لمساعدة الدول النامية ، مازالت هذه التوصية بعيدة عن التحقق •

ولا شك ان من طبيعة الاشياء ان لا تكون الامم المتحدة منظمة كاملة ، ولكن هناك نموا متزايدا فى الدور الذى تقوم به لخدمة الشعوب • والهند وان كانت مقتنعة تماما بذلك ، الا أنها ترى ان هناك بعض المشكلات الدولية التى وصلت الى نقطة اللاعودة ، وانه من الممكن أن تقود العالم الى طريق حرب عالمية جديدة • ومن الواضح ان هناك بعض الدول الاعضاء فى المنظمة الدولية يعدون مسئولين عن عدم الفاعلية التى تتسم بها المنظمة وفى مقدورهم منح تلك المنظمة الفاعلية التى تمكنها من ارساء السلام والامن والرخاء فى العالم •

INTERNATIONAL AFFAIRS

مجلة « الشئون الدولية » — موسكو — العدد ٨ — أغسطس ١٩٧٠ — « ايطاليا ومشكلاتها الاوروبية » — بقلم : يوجوف •

يتناول الكاتب مشكلات ايطاليا بعد الحرب العالمية الثانية ، ويركز على الجانب الاوربى من السياسة الخارجية الايطالية الذى يرى انه يستحق الاهتمام والدراسة ، خاصة وان منطق التطور التاريخىلم يسمح لايطاليا بتجاهل المشكلات الاوربية وتأثيرها المباشر فى السياسة الدولية . واذا كان اتجاه الاحداث فى تاريخ ايطاليا الحديث والمعاصر يكشف لنا عن ان توازن القوى فى أوروبا والعالم كان يؤثر الى حد بعيد على تشكيل مصيرها ومصير سائر الدول الاوربية ، فانه من الصعب حاليا أن نبالغ فى أهمية توازن القوى فى العالم ، وخاصة فى اوربا • وبالنسبة لامن ايطاليا أو استقرارها الداخلى ، فان هذه الضمانات أصبحت مرتبطة تماما بمبادراتها ونشاطها فى الميدان الدول والاوربى • بالاضافة الى العوامل الاقتصادية التى تلعب دورا هاما فى تشكيل وتطور السياسة الخارجية الايطالية • فالمعروف ان المصالح الاقتصادية الايطالية تتركز بشكل أساسى فى اوربا • فهى تستورد كمية كبيرة من المواد الخام من دول اوربا الشرقية ، كما يتم تسويق معظم مصنوعاتها فى الاسواق الاوربية • ورغم ان ايطاليا كانت سنة ١٩٦٩ سابع دولة فى العالم من الناحية التجارية ، فانها لا تزال تواجه كثيرا من العراقيل أمام توسع تجارتها الخارجية ، وخاصة فى اوربا ، اذ ان عضويتها فى السوق الاوربية المشتركة يعوق نمو تجارتها مع

الدول الاشتراكية ، وكذلك مع باقى الدول الاوربية التى لا تتمتع بعضوية السوق ، وأيضا مع الدول النامية فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ٠

ويعرض الكاتب للاضطرابات السياسية التى شهدتها ايطاليا فى العام الماضى على اعتبار انها تركت آثارا واضحة على السياسة الخارجية الايطالية ، فيشير الى الازمة الوزارية الحادة التى تعرضت لها ايطاليا نتيجة لفشل يسار الوسط ، وانهيار التحالف بين الديمقراطيين المسيحيين والاشتراكيين والجمهوريين والمحاولات التى قام بها الجناح اليمينى أثناء الازمة لجذب البلاد نحو الاتجاه المحافظ بتكتيل العناصر التى تمثل اقصى اليمين وانصار حلف الاطلنطى ، مع محاولة تعبئة الشعب الايطالى باستخدام السلاح البالى وهو (الخطر الشيوعى) الذى ليس له وجود فى الوقت الحالى ٠ ولكن رغم الضغوط التى قام بها اليمين الايطالى تسانده القوى اليمينية فى الخارج ، فانه لم يحرز نجاحا ، اذ لم يتمكن من اقامة حكومة قوية ، كما لم يستطع ان يقضى على القوى الديموقراطية ٠ وقد أكدت نتائج الانتخابات البلدية التى جرت فى يوليو الماضى فشل اليمين واسفرت عن انتصار العناصر الديموقراطية ٠ وهنا يحاول الكاتب ان يبرز بعض المظاهر التى تؤكد اتجاه التعاطف والفهم المتزايد من جانب الحكومة الايطالية ازاء تعميق علاقات التعاون مع دول اوربا الشرقية ، فيشير الى علاقات ايطاليا مع دول الكتلة الشرقية فى المجالات الثقافية والتجارية ، وخاصة الاتحاد السوفيتى الذى وصلت حجم تجارتها معه الى ٥٠٠ مليون دولار ٠ كما زادت تجارة ايطاليا مع الدول الاشتراكية فى شرق اوربا فى الاشهر الاولى من عام ١٩٧٠ بنسبة ٢٥ فى المائة عن عام ١٩٦٩ ٠

ويشير الكاتب ايضا الى توقيع ايطاليا فى يناير ١٩٦٩ على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ٠ ويروى قصة الصراع الذى دار منذ ثلاثة اعوام لمنع انضمام ايطاليا الى هذه المعاهدة ، وذلك من جانب القوى - اليمينية فى الجيش والحكومة ، على على اساس ان هذه المعاهدة سوف تغيربشكل جذرى العلاقات الامريكية مع دول غرب أوربا ٠

ثم ينتقل الكاتب الى شرح ابعاد العلاقات الامريكية الايطالية فيشير الى انه بالرغم من ان ارتباط ايطاليا بحلف الاطلنطى يعد من أبرز ملامح سياستها الخارجية ، فان الازمة التى انتابت أخيرا السياسة الاطلسية بسبب الصراع بين السيطرة الامريكية والمصالح القومية لدول السياسة الايطالية ٠ وقد قام المسئولون الايطاليون بتوضيح وجهة نظرهم فيما آلت اليه العلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها الاوربيين ، وحاجتهم الى مزيد من المساواة ٠ وقد تم ذلك فى عام ١٩٦٩ أثناء زيارة نيكسون لروما والتى قام بها لمواجهة الاحساس العدائى المتزايد للولايات المتحدة وحلف الأطلنطى فى ايطاليا ٠

ونوه الكاتب بالمحاولات التى بذلها السفير الامريكى فى ايطاليا للتدخل فى الازمة الوزارية فى صيف العام الماضى ، وما أسفر عنه ذلك من اثارة السخط لدى قطاع كبير من الرأى العام الايطالى ، وخاصة بعد نشر الخطة التى اعدها حلف الاطلنطى ونشرتها صحيفة هامبورج يرتشسين والتى تهدف الى المساس بالسيادة القومية لايطاليا ٠ ويحاول الكاتب أن يبرز لنا من خلال هذه الامثلة مدى تجاهل الولايات المتحدة وقادتها فى حلف الاطلنطى لمصالح دول اوربا الغربية ، وما يترتب على ذلك من ردود فعل عدائية تقوم بها هذه الدول ردا على محاولات الولايات المتحدة للتقليل من مكانتها القومية ٠ وقد استشهد الكاتب ببعض كتابات صحفيين ايطاليين مع أقوال بعض الساسة والبرلمانيين ورجال الاقتصاد الايطاليين ، وكلها تشير الى الرغبة المتزايدة فى تأكيد حق ايطاليا فى الاحتفاظ بمكانتها القومية والاستقلال عن الولايات المتحدة ٠ كما استشهد الكاتب بالدور الذى قامت به ايطاليا للضغط على باقى دول حلف الاطلنطى لاثارة فكرة عقد مؤتمر للامن الاوربى الذى أقترحته دول اوربا الشرقية ، وذلك أثناء انعقاد جلسة الحلف فى ديسمبر ١٩٦٩ فى روما ، وكانت هذه اول مرة يطرح فيها هذا الموضوع فى الوثائق الرسمية للحلف ٠ كما أكد مسيو فانفانى وزير الخارجية الايطالى استعداد حكومته لاتخاذ الخطوات العملية اللازمة للاعداد لهذا المؤتمر ، وذلك فى البيان المشترك الذى صدر بمناسبة زيارته للاتحاد السوفيتى فى مايو ١٩٦٧ كذلك ادلى مارينو رومور رئيس الوزراء الايطالى عناية خاصة لمسائل الامن الاوربى ، وذلك فى الخطاب الذى القاه أمام البرلمان بعد تشكيل الوزارة مؤكدا استعداد ايطاليا الايجابى من أجل عقد هذا المؤتمر ٠

ويناقش الكاتب أهمية عقد هذا المؤتمر فيشير الى حقيقة اساسية ، وهى ان الدول الاوربية رغم تعدد انظمتها السياسية والاجتماعية واتجاهاتها العسكرية ، فان هناك نقط التقاء ومصالح مشتركة تجمعها ، ناتجة عن عديد من العوامل الجغرافية والتاريخية والحضارية والاقتصادية ٠ ويرى الكاتب ان حلف الاطلنطى هو العقبة الكأداء التى تحول دون خلق مزيد من التقارب والفهم بين الدول الاوربية كما ان السياسة الاطلسية تشكل تهديد للامن الاوربى ككل ، ولكل دولة اوربية بشكل خاص ٠ ويرد الكاتب على الرأى الذى يشترط لعقد هذا المؤتمر ضرورة أن يسبقه تحقيق مستوى معين من العلاقات الثنائية بين دول اوربا الشرقية واوربا الغربية ، فيشير الى ان العلاقات الثنائية بين بعض الدول الرأسمالية والاشتراكية فى اوربا قد وصلت بالفعل الى مستوى معين ، وأنها يجب أن تتجاوز هذه المرحلة رغم الانقسامات التى تزخريها اوربا ٠ كما يؤكد الكاتب أن تحقيق هذا الهدف لا يتوقف على مقاييس كمية ، بل مرهونا بالرغبة والقدرة على الوصول الى

حلول بناءة للمشكلات الاوربية فى المرحلة الراهنة ·

وفى النهاية يرى الكاتب ان ايطاليا تعتبر اول دولة عضو فى حلف الاطلنطى استجابت لنداء بودابست الذى اعلنته الدول الاشتراكية وتضمن اقتراح عقد مؤتمر للامن الاوربى · وقد اشار رئيس الوزراء الايطالى فى اجتماع حلف الاطلنطى فى روما فى مايو الماضى الى أهمية عقد هذا المؤتمر ، بأعتباره احدى الوسائل الرئيسية لضمان التخفيف من حدة التوتر فى القارة الاوربية · كما ان موقف ايطاليا هذا يختلف الى حد كبير عن موقف عدد كبير من أعضاء الحلف ، اذ كانوا يريدون دفن الفكرة تماما · ولذلك يؤكد الكاتب أنه ليس من قبيل المصادفة أن تفسر الصحافة الغربية اجتماع حلف الاطلنطى فى روما بأنه بسبب الموقف الذى تتخذه ايطاليا للتوسط من أجل توثيق العلاقات بين شرق اوربا وغربها ·

Review of
INTERNATIONAL
AFFAIRS

مجلة « الشئون الدولية » — بلجراد — عدد ٤٩٣ — ٢٠ أكتوبر ١٩٧٠ — « الحزب الاشتراكى السويدى بعد الانتخابات الاخيرة » — بقلم : بورا ميركوفيتش ·

يتناول الكاتب فى هذا المقال وضع اليسار المتمثل فى الحزب الاشتراكى الديمقراطى والحزب الشيوعى فى ضوء نتائج الانتخابات الاخيرة التى جرت فى السويد · فيرى انه وضع لا ترضى عنه الاشتراكية الديموقراطية الاوروبية التى اعتادت أن ترى فيما حققه الحزب الحاكم فى السويد نموذجا للتطبيق الناجح لمبادئها · ولكن الحزب الاشتراكى السويدى كاد أن يهزم فى الانتخابات الاخيرة ، اذ كان يكفى أن تحصل المعارضة البورجوازية على عدد قليل من المقاعد البرلمانية حتى تصبح الدول الاسكندنافية اليوم — وهى التى تعد مركز الديموقراطية الاشتراكية الاوروبية — دون حكومة اشتراكية ديموقراطية واحدة ·

ويلاحظ الكاتب أن الانتخابات السويدية الاخيرة قد جرت فى الوقت الذى كانت السويد فيه تستقبل معظم الزعماء الاشتراكيين الديمقراطيين فى أوروبا ، وعلى رأس هؤلاء ويلى برانت الذى قام بزيارة الى هذا البلد بمجرد الانتهاء من توقيع المعاهدة السوفيتية الالمانية · ويبدو أن هؤلاء الزعماء قد قدموا الى السويد بهدف مساندة زملائهم السويديين ودعم مركزهم وقت الانتخابات ، ولكن الهزيمة التى منى بها حزب العمال البريطانى وكذا الوضع المقلق الذى عليه الاشتراكيون الديمقراطيون الالمان ، كل هذا بالاضافة الى الوضع غير المستقر الذى بدا عليه الحزب السويدى، قد أدى الى أضعاف مركز الديمقراطيين الاشتراكيين فى أوروبا عامة ·

وقد فاز حزب الرئيس (أولاف بام) بنسبة ٤٦ فى المائة من مجموع الاصوات و بـ ١٦٦ مقعدا فى البرلمان السويدى ولكنه فى الوقت نفسه فقد الاغلبية المطلقة التى كان يتمتع بها من قبل · أما الحزب الشيوعى فقد حصل على ١٦ مقعدا وعلى ما يقرب من ٥ فى المائة من مجموع الاصوات ، فى حين لم يكن قد حصل فى انتخابات ١٩٦٨ سوى على ٣ فى المائة من مجموع الاصوات · أما الاحزاب البورجوازية فقد حصلت فى مجموعها على ١٦٧ مقعدا ، وبالتالى فان صعود الشيوعيين يمكن ان يعد لصالح الاشتراكيين الديموقراطيين أكثر من غيرهم ·

ثم يتناول الكاتب التطورات التى حدثت فى سياسة الاشتراكيين الديمقراطيين فيرى ان سياستهم الخارجية كانت خير سند لهم فى دعم مركزهم فخلال الاعوام الاخيرة كانوا قد تخلوا عن موقفهم التقليدى القائم على الترقب، واتخذوا موقفا يتسم بالحدة تجاه حرب فيتنام ، كما قاموا بفضح السياسة الامريكية والاستعمار والابارتايد والاستعمار التكنولوجى وهيمنة الدول الكبرى على العالم الخ ··· كل هذا كان بهدف اجتذاب الشباب السويدى اليهم ·

ولكنه يبدو أن الشئون الداخلية هى التى أضعفت مركز الاشتراكيين الديموقراطيين فى السويد ، وذلك بالرغم مما حققته هذه الدولة على يد الحزب الاشتراكى الديموقراطى من منجزات اشتراكية جعلت السويد تقف فى طليعة الدول ذات أعلى مستوى للحياة فى أوروبا (٢٣٠ر٣ دولار للفرد فى ١٩٦٨) ، كما أن لديها اليوم من انظمة للتأمينات الصحية والمعاشية وغيرها من المنجزات فى حقل الرخاء الاجتماعى ما يجعلها نموذجا للاشتراكية الديمقراطية فى أوروبا · وقد تم كل هذا على يد الاشتراكيين الديموقراطيين · ولكن ثمة اتجاهات الاقتصاد العالمى انعكست آثارها على السويد خلال الاعوام الاخيرة وأهمها الزيادة (٥ فى المائة) التى طرأت على تكاليف الحياة ، وكذلك الاتجاهات الى التضخم المالى وغيرها ·

ثم يذكر الكاتب المفاوضات التى ستجرى فى نهاية هذا العام بين ممثلى النقابات الموحدة وأرباب الاعمال بهدف الوصول الى اتفاق حول زيادة الاجور ، نيراها صعبة ، اذ أن النقابات تطالب بزيادة توازى ١٥ فى المائة وهى تبدو معقولة اذا قورنت بالزيادة العامة التى سجلتها الاحصاءات · ولكن مثل هذه الزيادة لو تم الاتفاق عليها فستؤدى حتما الى زيادة فى تكاليف انتاج السلع السويدية ، وبالتالى فى أسعارها فى الاسواق العالمية ، مما سيؤدى الى الحد من امكانيات التوسع فى الصادرات التى سوف تجد بدورها من حجم الاستثمارات ·

وينتقل الكاتب منذلك الى الاضرابات التى حدثت فى العام الماضى فى مناجم الحديد

بكيرونا ، فيلاحظ أن ظروف حياة العمال فى هذه المناجم جيدة للغاية ، كما أن أجورهم مرتفعة حتى بالقياس الى الاجور السويدية عامة . ولكن الجدير بالملاحظة هو أن العمال فى هذه المرة لم يكونوا يطالبون فقط بزيادة فى الاجور ، بل كانوا يطرحون وضعهم الاجتماعى ، فكان أن سجل الاشتراكيون الديموقراطيون هذه المطالب وجعلوها ضمن برنامجهم السياسى فى المؤتمر السنوى الاخير الذى تضمن أيضا المطالبة بمزيد من النفوذ للعاملين فى تقرير سياسات المؤسسة التى يعملون بها .

وعندما جرت الانتخابات فى ١٩٦٨ كان الشيوعيون يعانون من أحداث تشيكوسلوفاكية ، فكانت النتيجة أن حصل الحزب الاشتراكى الديموقراطى على معظم الاصوات اليسارية بفضل الظروف الدولية ، مما أتاح له الفوز مرة أخرى بالحكم .

على أن الانتخابات الاخيرة جرت فى ظروف دولية مستقرة ، وفى اطار التخفيف من حدة التوتر الدولى . فكانت النتيجة أن استرجع الشيوعيون المقاعد التى فقدوها لصالح الاشتراكيين الديمقراطيين فى ١٩٦٨ وعلى أية حال ، فان مثل هذه النتيجة تعد مشجعة ، فى نظر الكاتب ، اذ أنها تثبت على الاقل أن طاقة الجناح اليسارى فى مجموعه لم تقل بالرغم من كثرة الهجوم الشديد الذى تعرض له من قبل المعارضة البورجوازية .

وقد تدفع هذه النتيجة بالاشتراكيين الديمقراطيين الى عدم التخلى عن السياسة التى أعلنوها ، وذلك بالرغم من حصولهم فى الانتخابات الاخيرة على نتائج لايمكن أن تعدباهرة وحتى لا تؤدى الامور فى السويد الى اندلاع موجة من الاضرابات فتتدهور الاوضاع .

أما أسباب ضعف الحزب الاشتراكى الديموقراطى السويدى فيرجعها الكاتب الى فشله فى أن يحقق للبلاد كيانا من القوى القومية تناضل فى سبيل تحقيق أهداف الحزب ، ليس من وجهة النظر الحزبية الضيقة أو عن طريق تحالفات حزبية تسبق الانتخابات عادة ، ولكن فى شكل قوى تمثل أكثر من غيرها المصالح الوطنية . وهذا هو السبب الرئيسى الذى حث المعارضة البوروجازية اليوم على التهجم الديموقراطى قائلة انه لا يمثل أى زعامة على المستوى القومى . كما بدت فى الافق صعوبات اقتصادية .

وما حدث فى السويد لا يستبعد ـ فى نظر الكاتب ـ أن يتكرر فى بعض الدول الاخرى التى يسهم فى حكومتها حزب اشتراكى ديموقراطى .

THE POLITICAL QUARTERLY

مجلة «بوليتيكال كوارتيرلى» ـ عدديوليو ـ سبتمبر ١٩٧٠ ـ « المعضلة الكندية بين الفرنسية والانجليزية » ـ بقلم : ج . ر . ماللورى .

يعد ج . ر . ماللورى الاستاذ فى العلوم السياسية بجامعة سان جيل من المتخصصين فى شئون كندا ، مما يؤهله اكثر من غيره لتوضيح أهم معضلة تواجها كندا اليوم ، وهى المشكلة الكويبكية . وهو يرى ان للمشكلة جذورا تاريخية يرجع عهدها الى الغزو الذى قامت به بريطانيا عندما قامت قواتها بهجوم ناجح على مدينة كويبك المحصنة ، فاحتلت الاقليم ، وكان هذا بمثابة انهاء نفوذ فرنسا فى نصف شمال أمريكا . وفى عام ١٧٦٣ حلت بريطانيا محل فرنسا فى مهمة الاشراف على الاقاليم التى عرفت فى ذلك الوقت بفرنسا الجديدة ، وكان يقيم فى المستعمرة ما يقرب من ٦٠ ألف من الرعايا الفرنسين الذين هم أسلاف الكويبيكيين الفرنسيين الحاليين . ولكن انتقال كويبك الى بريطانيا لم يمنع هؤلاء الرعايا الفرنسيين من الحفاظ على ثقافتهم ولغتهم مدة قرنين . وما زال معظم السكان الذين هم من أصل فرنسى يقيمون اليوم فى اقليم كويبك الذى يقع بين نهر اوتاوا وخليج سانت لوران حيث يشكلون ٨٠ فى المائة من مجموع السكان ، وهم اليوم يسيطرون على الحكومة الاقليمية ، كما انلديهم عددا من الممثلينداخل البرلمان الكندى ، مما يؤهلهم لمعارضة كافة المقترحات المطروحة داخل هذه المنظمة .

ويتناول الكاتب وضع هؤلاء الكنديين الفرنسيين داخل اقليمهم ، فيذكر أولا قانون كويبك الذى صدر فى ١٧٧٤ والذى يخول لهم الحق فى استعمال لغتهم الاصلية داخل المحاكم والادارات الحكومية ، كما يضمن لهم تطبيق القانون المدنى الفرنسى ، وحق اقامة شعائرهم الدينية .

أما تاسيس المجتمع السياسى العصرى فى كندا ، فقد تم على أثر الثورة الامريكية ، ففى عام ١٧٩١ قسمت المستعمرة الى كندا الجنوبية ـ وهى الاقليم الذى يضم المعمرين من أصل فرنسى ـ وكندا الشمالية حيث يقيم المعمرون الناطقون بالانجليزية وهم من أصل بريطانى وأمريكى . وهكذا تم فى ذلك التاريخ الانفصال السياسى بين شعبى أمريكا الشمالية التابعة لبريطانيا .

وفى عام ١٨٣٠ قام المعمرون بحركة تمرد أهم ما اتسمت به أنها اتخذت فى الجنوب شكل صراع بين الاجناس . وكان رد فعل السلطات البريطانية أن أوصت بضم اقليم كويبك والاقليم الشمالى تحت حكومة واحدة ، وذلك على أمل أن يتم اندماج سياسى ، كان الهدف منه أن يؤدى على مر الاعوام الى أندثار اللغة والانظمة التى وضعها لنفسه المجتمع الفرنسى . ولكنه ثبت أن هذا الهدف كان يتجاهل قوة الجماعات الفرنسية على حقيقتها . فمنذ اللحظة التى بدأ فيها البرلمان الكندى يمارس نشاطه فى عام ١٨٤٠ ، بدا واضحا أن النظام الذى سيغلب لن يقوم على الاندماج بين الجماعتين ، بل يتجه الى

الفيدرالية ، واحتفاظ كل اقليم بكيانه ·

ويلاحظ الكاتب أنه فى القرن التاسع عشر كانت الجماعات الفرنسية تستمد قوتها من الكنيسة الكاثوليكية التى تضم النخبة المثقفة فى كندا الفرنسية والتى تعد فى الواقع واضعة ما سمى « باستراتيجية البقاء القومى » · وكانت لذلك الهدف تعتمد اساسا على الحفاظ على الطابع الريفى للمجتمع الفرنسى ، مع تأمين « عدم تلوثه بما تجلبه المدينة الانجلو ـ أمريكية القائمة على المادية » · وهكذا أنطوى المجتمع الفرنسى داخل اقليم كويبك وراء حصن الدين الكاثوليكى · وكان فى الوقت نفسه حريصا على عدم توغل العناصر الناطقة بالانجليزية داخل الاقليم حتى لا تكون فى يوم من الايام الاغلبية من سكان كويبك ·

وكان من أهم نتائج حفاظ المجتمع الفرنسى الكندى على كيانه الريفى ، عدم ظهور بورجوازية تجارية أو صناعية مدة طويلة · ثم ظهر تقسيم طبقى بين الاقلية البريطانية والاسكتلاندية التى كانت تتحكم فى أهم مرافق النشاط الاقتصادى ، وبين طبقة البروليتاريين والفلاحين الفرنسيين الكنديين · ومما حد أيضا من ظهور طبقة بورجوازية فرنسية فى كويبك ، النفوذ الذى كانت تتمتع به الكنيسة الكاثوليكية فيما يختص بنظام التعليم ، اذ كان معظم الشباب المثقف يوجه نحو الكنيسة والرهبنة ، ان لم يكن نحو المهن التقليدية ·

ثم يتناول الكاتب موقف الجماعات الناطقة بالانجليزية تجاه « الواقع الفرنسى » ، فيرى أنها كانت تعتقد مدة طويلة أن المشكلة ذات صبغة انتقالية ، وان تيار التقدم لن يلبث ان يحل المشكلة على مر الايام · ولكنها اليوم بدأت تدرك أن الانقسام السياسى بين الجماعتين يرجع أساسا الى الدين · وهكذا ظل التعايش بين الجماعتين يسوده عدم التفاهم المتبادل ، وما فتئت كل واحدة فى شبه عزلة عن الاخرى · ثم ظهر الاعتقاد بأنه يمكن بناء دولة عصرية فى كندا لو تم القضاء على الجذور الثقافية التى لدى هؤلاء « الاجانب » ، وعندئذ سوف يتم اندماجهم التام مع باقى الشعب الكندى ·

ولكن رد الفعل عند الجماعات الفرنسية كان العمل على دعم مركزها السياسى بهدف الحد بقدر الامكان من توغل تيار التصنيع داخل المجتمع الفرنسى الكندى ، أى أن الاتجاه الى العزلة كان قائما على الدفاع عن « الحقوق الاقليمية » وعلى رفض التعاون على المستوى الفيدرالى فى العديد من أوجه نشاط الدولة الحديثة ، وخاصة التعليم · وقد تزعم هذه السياسة الانعزالية الدفاعية « موريس دوبليسيس » اما الجامعات فقد تحولت الى مراكز معارضة من قبل المثقفين ضد هذه السياسة الانعزالية . كما أصبحت تنتج جيلا جديدا من العلماء الاجتماعيين تزعموا حركة نقابية وعمالية تناهض السياسة الاقليمية القائمة على محاباة أرباب الاعمال على حساب العمال · وفى ١٩٥٩ توفى دوبليسيس وماتت معه سياسة الركود ·

وبدا واضحا أن عزل كويبك عن مرحلة التصنيع التى شرعت فيها كندا بعد الحرب العالمية الثانية لم يعد ممكنا · وكانت النخبة المثقفة الجديدة قد أصبحت تتكون من عدد كبير من المهندسين والمديرين يعملون داخل الشركات الصناعية ، وقد أصبحوا الان يملكون نفوذا أكبر من الطبقات التقليدية ، وهكذا ظهر شعور جديد ومفهوم جديد لشخصية كندا الفرنسية ·

فقد كانت القومية القديمة ، كما ذكر من قبل ، ذات طابع دفاعى ، أما القومية الجديدة فهى تهدف الى تشييد مجتمع فرنسى عصرى ، ولم يعد يربط بين الاثنين سوى اللغة الفرنسية · ونمت هذه الطبقة المثقفة الجديدة التى ضمت العديد من المفكرين والصحفيين والمدرسين ورجال الاقتصاد ، حتى بدأت تقوم بدور رئيسى فى ادارة اقليم كويبك فى الستينات · وهى ترغب فى المشاركة فى ادارة شئون التعليم ، وأن تعمل على تنميته حتى يلحق بسائر الدول العصرية الصناعية · لهذا وضعت أولويات اجتماعية تحافظ على شخصية كويبك ، وهى تختلف فى أكثر من ناحية عن الاولويات التى وضعتها أوتاوا · وهنا بدأ التفكير الى اتخاذ موقف انفصالى على أساس أن حصول كويبك على استقلالها هو الحل الوحيد المقبول · اما الاسباب التى أدت الى هذا التفكير ، فمنها : الاستياء من رؤية العديد من دول العالم الثالث وقد حصلت على استقلالها بعد كفاح ضد الاستعمار ، مثل جابون وجمايكا ، فى حين لايعطى لكويبك الحق فى هذا الاستقلال · وأخذ هؤلاء المثقفون يعبرون عن مطالبهم فى اسلوب شبيه بذلك الذى تلجأ اليه الدول الصاعدة فى العالم الثالث التى تكافح ضد الاستعمار وتمزج بين الاشتراكية والقومية ·

وينتقل الكاتب بعد ذلك الى الاعتقاد بأن بقاء كندا الفرنسية مرتهن بالعامل الديموجرافى ، وهو الاعتقاد الذى ساد حتى منتصف القرن الحالى · فقد كان عدد كبير من القوميين الفرنسيين الكنديين يأملون فى أن تؤدى نسبة التزايد فى السكان الفرنسيين فى كويبك الى بقائهم فى شكل أقلية ذات أهمية فاصلة فى كندا الى أن يأتى اليوم الذى سيصبحون فيه الاغلبية · ولكن احصاءات عام ١٩٥١ بددت هذه الامال ، اذ ثبت أن نسبة تزايد المواليد فى الاسر الكندية الفرنسية قد هبطت نتيجة العوامل التى تتحكم فى الحياة الحضرية فى القرن العشرين · ومن جهة أخرى ثبت أيضا أن نسبة تزايد السكان فى صفوف الجماعات الناطقة بالانجليزية يدعمه سيل النازحين ، فى حين أن عدد النازحين من الفرنسيين الى كندا يكاد لا يذكر · وبالتالى فمن المنتظر أن يبقى الكنديون الفرنسيون فى نهاية هذا القرن أقلية فى مونتريال ، وربما أيضا فى الاقليم الفرنسى نفسه ، نتيجة

لضغط عوامل التكتل فى المدن ٠

ويبرز الكاتب عاملا آخر ساعد على الابقاء على الجماعات الفرنسية الكندية فى صورة جماعة كبيرةمميزة ، وهو العامل الناتج عن الضغوط التى تفرضها ظروف العمل ٠ اذ ما زالت الطبقة المتوسطة تعتقد اليوم اعتقادا راسخا بان المدنية والرخاء سيؤديان الى القضاء على الثقافة الفرنسية ٠ أما العمال الحضريون فان نفس المصير ينتظرهم ،نظرا لان كندا قد دخلت مرحلة ما بعد التصنيع ، كما أن اللغة الانجليزية هى لغة التعامل فى العمل داخل المحلات والمكاتب ٠ فان الكندى الفرنسى حتى وهو يقيم فى اقليمه كثيرا ما يضطر الى التعامل بالانجليزية عندما يزاول عمله ، وتجرى الاتصالات مع الرؤساء فى الاوساط التجارية بالانجليزية أيضا ، بل حتى فى صفوف النقابات ، يراعى اختيار الرؤساء الملمين باللغة الانجليزية ، وكذا الحال فيما يختص بالنقابات الدولية ٠

تلك هى الاسباب الاولية التى يراها الكاتب قد وضعت الاقليم الفرنسى فى مركز ضعيف ٠ وفى مستهل الستينات ، بدأت السلطات الكندية تهتم بادخال اللغة الفرنسية فى الادارات اسوة بالانجليزية ٠ ولكن لم يصدر قانون فى هذا الشأن سوى فى عام ١٩٦٩ وهو يجعل من اللغة الفرنسية احدى اللغتين الرسميتين اللتين يجرى التعامل بهما فى كافة نواحى نشاطالادارة والحكومةالفيدرالية، مما يدل على الرغبة الحكومية فى ايجاد قاعدة وفاق بين الجماعتين ، اعتقادا بأن الابقاء على النظام الفيدرالى يتطلب تساوى اللغتين فى التعامل ٠

ولكن ثمة صعوبات عديدة تعترض تطبيق هذا القانون ، منها أن الاقليات ذات أصل المانى أو اوكرانى أو غيرها قد تطالب أيضا بالشرعية فى التعامل بلغتها الاصلية فى المناطق التى تتكتل فيها اسوة باللغة الفرنسية ٠

ولكن الكاتب يلاحظ أنه فى الوقت الذى بدأت فيه الحكومة الفيدرالية تعترف لاول مرة فى تاريخها بوجود جنسين متعاونين ، اخذ الفرنسيون الكنديون فى مقاطعة كويبك يتجهون نحو نوع آخر من الانفصالية ٠ فقد أخذت فرنسا تلوح بورقة الفرنكوفونية ، فاستجابت لها الجماعات الناطقة بالفرنسية فى كندا ٠ وفى عام ١٩٦٧ قام الجنرال دى جول بزيارة الى كويبك ، فاستقبل استقبالا مليئا بالحماس ، وبدا أنه قد نجح فى اعادة جمع شمل الاسرة الفرنسية ٠ ومنذ تلك اللحظة ، اخذ المثقفون الكويبكيون ينهجون سياسة اقتصادية ذات صبغة توجيهية ، بهدف تحويل الاقليم الى دولة كندية فرنسية مرتبطة بالوطن الام فى فرنسا ٠

وحتى اليوم فما زالت الاحوال غير مستقرة بالنسبة الى الفيدرالية الكندية ، وان كانت الانتخابات التى جرت للبرلمان الاقليمى فى ٢٩ أبريل قد جلبت معها استقرارا مؤقتا فى الاوضاع ٠ ويعد الحزب الكويبيكى الحزب الانفصالى الاصلى بزعامة ،رينيه لينيك ، الذى يدعو الى سياسة الانفصال عن الفيدرالية ، تليها مفاوضات مع كندا البريطانية ٠ وكاد ان ينجح بعد حصوله على ٢٤ فى المائة من مجموع الاصوات و ٧ مقاعد ٠ ولكن حزب الكريديتست فيما بين الاحزاب الكندية الفرنسية ، وكانت النتيجة ان لم تفلح هذه الاخيرة فى تكوين جبهة ٠

ويلاحظ الكاتب أن معظم أعضاء الحزب الكويبيكى من الشباب ، خاصة وان سن الانتخاب فى كويبك يبدأ بالثامنة عشرة ، وهم يميلون الى الالتجاء الى العنف اكثر من الاساليب السلمية ٠ وعلى أية حال ، أن ما يبدو واضحا اليوم فى المجتمع الناطق بالفرنسية فى كندا انما هو الرغبة الملحة فى الحصول على كيان ثقافى ولغوى مميز٠ ومثل هذه القومية العريقة لاكثر قدرة من العامل الدينى على تحدى شرعية النظام السياسى القائم ، وبالتالى فهى أكثر ثورية فى تأثيراتها ٠ أما التوازن الحالى الناتج عن وجود رئيس وزارة من أصل فرنسى على رأس كندا فهو لن يدوم دون شك

INTERNATIONAL

AFFALRES

مجلة « الشئون الدولية » ــ المجلد ٤٦ ــ العدد الثالث ــ « العلاقات بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية » ــ بقلم : دافيد برونهيم ٠

يبدأ الكاتب مقاله مشيرا الى عدم وجود علاقات ودية ومتينة من جانب شعب الولايات المتحدة تجاه شعوب أمريكا اللاتينية ، اذ يرى أن العديد من رعايا الولايات المتحدة لا يعرفون سوى القليل عن أمريكا اللاتينية أو حتى لا يعرفون شيئا عنها مطلقا ٠ ويضيف ان المشاعر المؤيدة للولايات المتحدة التى نجدها فى دول بحر الكاريبى وأمريكا الوسطى والمكسيك ، تأخذ فى الضعف كلما اتجهنا جنوبا ، اذ تنظر بعض دول أمريكا اللاتينية الان الى الولايات المتحدة باعتبارها من الدول الاستعمارية ٠

ويعرض الكاتب العلاقات بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية التى يرى انها مرت بعدة مراحل :

ففى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية ، استخدمت الولايات المتحدة القوة العسكرية عدة مرات فى علاقتها مع دول امريكا اللاتينية ٠ فقد استولت على أكثر من نصف أراضى المكسيك ، وغزت دول هايتى ونيكاراجوا وجمهورية الدومينكان وكوبا ٠ وكان لهذا أثر سىء على دول أمريكا اللاتينية ٠

ومن الناحية الاقتصادية ، فقد انتاب دول أمريكا اللاتينية نوع من اليأس عندما اتجهت الولايات المتحدة بعد الحرب ، الى تعمير أوروبا الغربية ثم اليونان وتركيا

ثم آسيا ، دون الاهتمام بأمريكا اللاتينية مع انها انضمت الى الحلفاء فى هذه الحرب · أما فى الخمسينات ، فقد شعرت الولايات المتحدة بخطأ هذه السياسة ، وقد ظهر التغير فى عهد الرئيس ايزنهاور بفضل تأثير نائبه نيكسون · ومنذ ذلك الحين ، اتجهت الولايات المتحدة الى تقديم المساعدات الى دول أمريكا اللاتينية ·

وازداد هذا الاتجاه عمقا فى عهد كينيدى الذى وجه خطابا فى سنة ١٩٦١ أكد فيه ضرورة التعاون الاقتصادى والسياسى بين بلاده ودول أمريكا اللاتينية · وتم توقيع ميثاق بونت ديل ايست فى صيف ١٩٦١ فى أورجواى الذى حدد اهداف التحالف من اجل التقدم ·

وقد حاول الرئيس جونسون أن يواجه التزامات الولايات المتحدة بالنسبة لبرنامج التحالف من أجل التقدم وميثاق بونكت ديل است ، ولكن يبدو أن الجهود التى بذلتها الولايات المتحدة فى تلك الفترة لم تكن كافية ·

اما الرئيس نيكسون فقد اتبع سياسة التغاضى أو الاهمال برفق ، بالنسبة الى هذه الدول · وقد استغرقت ادارة نيكسون عشرة أشهر قبل أن يعلن الرئيس الامريكى عن سياسة بلاده تجاه أمريكا اللاتينية ، ما يدل على ضآلة الاهمية التى توليها الولايات المتحدة لامريكا اللاتينية ، كما ظل منصب السكرتير المساعد لشئون أمريكا اللاتينية شاغرا لمدة أربعة أشهر · وتأخر اعداد سياسة الولايات المتحدة تجاه أمريكا اللاتينية ريثما يقوم روكفلر برحلته الى تلك الدول · وقد قام بها فى يوليو ١٩٦٩ وقدم تقريره للرئيس فى أغسطس · ثم القى الرئيس خطابه المنتظر عن سياسته تجاه أمريكا اللاتينية فى أواخر أكتوبر ، وأورد الاضافات على تلك السياسة فى مؤتمره الصحفى الذى عقد فى نوفمبر ·

ويرى الكاتب انه بينما كانت الاحصاءات منذ عشر سنوات تشير الى مساعدات لدول أمريكا اللاتينية قدرها بليونى دولار ، منذ جاء تقرير روكفلر وسياسة الرئيس نيكسون خاليين من الاشارة الى أى قدر من المساعدات ، ولكن هذا الموقف سيتغير حتما عندما يقدم الرئيس نيكسون الى الكونجرس قائمة المساعدات الخارجية ·

وقد أبرز الرئيس نيكسون أهمية توسيع نطاق تجارة أمريكا اللاتينية حين قال ان ذلك لا يمكن أن يتم بدون الدول الاوروبية التى لابد أن تعامل دول أمريكا اللاتينية على اساس « شرط الدولة الاولى بالرعاية » ·

وفى رأى الكاتب ان هناك نقطة هامةتبينت فى تقرير روكفلر عن رحلته · ذلك انه شاهد الشيوعيين فى كل مكان ،ولذلك أكد ضرورة تقديم المساعدات العسكرية وجعلها فى متناول جميع الحكومات فى أمريكا اللاتينية بصرف النظر عن تركيبها السياسى · اما الرئيس نيكسون فلم يتحدث عن تهديد الشيوعية لامريكا اللاتينية أو عن برنامج للمساعدة العسكرية ·

ومن الناحية السياسية ، فقد رأى الرئيس نيكسون ان الولايات المتحدة لابد أن تتعامل مع حكومات ودول امريكا اللاتينية بصرف النظر عن كون الدولة ديمقراطية أو ديكتاتورية · وبالنسبة لسياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا ، فقد أكد الرئيس نيكسون ان هذه السياسة لم تتغير ·

ثم يتحدث الكاتب عن الاهمية العسكرية والاقتصادية والسياسية التى تمثلها أمريكا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة · ويرى ان دول أمريكا اللاتينية قليلة الاهمية من الجهة العسكرية ، لانها لا تستطيع أن تقوم بدور حيوى فى أى حرب تهدد أمن وسلامة الولايات المتحدة ·

اما من الناحية الاقتصادية ، فيعتقد الكاتب أن علاقات الولايات المتحدة مع غرب أوروبا واليابان وشرق اوروبا والاتحاد السوفيتى أكثر أهمية من علاقاتها الاقتصادية مع أمريكا اللاتينية ودول الكاريبى ·

ومن الناحية السياسية ، فان العالم ينظر الى امريكا اللاتينية على انها منطقة خاضعة لنفوذ الولايات المتحدة ، بينما يعتقد الكاتب ان هناك القليل فى أمريكا اللاتينية مما يثير اهتمام الولايات المتحدة ·ويستخلص الكاتب من هذا ان دول أمريكا اللاتينية مهمة بالنسبة للمعسكر الغربى من الناحية الايديولوجية والثقافية ، ولكن تتضاءل اهميتها اذا نظرنا اليها من ناحية تأثيرها على الامن القومى للولايات المتحدة ·

وينهى الكاتب مقاله مشيرا الى أن رسم سياسة الولايات المتحدة تجاه أمريكا اللاتينية لم يستأثر بالاهتمام الكامل من جانب الولايات المتحدة ، وانه لن يكون على رأس قائمة الاولويات بالنسبة لها ·

"Ecrits de Paris"

مجلة «ايكرى دى بارى» — عدد يونيو ١٩٧٠ — مشكلة التكتلات الصناعية الكبرى — بقلم : فريد أفتاليون ·

يتناول الكاتب فى هذا المقال ظاهرة التكتلات الصناعية التى نشاهدها فى أوروبا فى الوقت الحاضر ، والتى تنذر بأن تؤدى الى تكوين شبه احتكارات فى عدة قطاعات ، فيقوم بدراسة وجهة نظر الحكومات الاوروبية وتلك المعمول بها عبر الاطلنطى ، ويقارن بينها ، ثم يتناول بالبحث مختلف نماذج التكتلات الصناعية الناجمة عن اندماج مؤسسات كبرى ·

وجهة نظر الحكومات تجاه التكتلات الكبرى :

يستعرض الكاتب موقف حكومات بعض الدول الاوروبية الغربية ، مثل بريطانيا وفرنسا وايطاليا ، فيرى انها لم تكف منذ اعوام عن تشجيع ارباب الصناعة على التكتل داخل اطار

قومى ، وذلك بهدف الوصول الى ما يسمى « بالكتلة الحرجة » او « الحجم الدولى » . ومثل هذا التصرف نابع اساسا عن اعتبارات اهمها : الخوف من النفوذ الامريكى وتاثيره على اقتصاديات الدول الاوروبية المعنية ، وكذلك مراعاة اعتبارات قومية بحتة .

وهكذا نشأت فى بريطانيا مؤسسة « الانترناشيونال كومبيوتر » التى أصبحت المنتج البريطانى الوحيد للعقول الالكترونية ، ومؤسسة « بريتش ليلاند موتور كوربوريشن » العملاقة التى أصبحت تحتكر انتاج السيارات والمؤسسة الاحتكارية التى ضمت اخيرا « جنرال ايلكتريك » و « اسيوت اوتويشون » ، والمؤسسة الاحتكارية المؤممة « برتش ستيل » ، فيما يخص انتاج الصلب .

اما فى فرنسا ، فنجد فى حقلى الصناعات الالكترونية والمنشآت الكهربائية ، تكاملا مركبا موحدا تحت اسم س — ى — ل ، وفى حقل الصناعات الكيماوية برز رون — بولينك فى شكل عملاق دولى تبلغ مجموع معاملاته ١ر٢ مليارا من الدولارات ، بينما اندمج كل من « وندل — سيدلور واوزينور ليغطيا ثلثى السوق الفرنسية من حيث انتاج الصلب .

ونجد فى ايطاليا ان الحكومات ، بعد ان شجعت ارباب المؤسسات الكيماوية الكبرى على الاندماج داخل شركة موحدة هى مونيكاتينى ايديسون اثر تأميم مؤسسة ايدسون ، اخذت تحت هذا العملاق الجديد على التقارب من مجموعة « اينى » الحكومية .

والملاحظ فى الدول الثلاث ، ان الحكومة هى التى تقوم بالمبادأة ، ولهذا قلما تعدت هذه التكتلات الاطار القومى ، بل ان الاتجاه السائد هو — فى الواقع — منع قيام تجمعات رأسمالية ذات قوميات متعددة .

والواقع انه باستثناء بعض الحالات مثل « أجفا — جيفيرت » للفوتوغرافيا ، و « دنلوب — بيريللى » لا نجد امثلة لتكتلات ذات جنسيات متعددة ، اذ ان الاتجاه الرسمى فى فرنسا هو تشجيع التكتلات الوطنية . ولعل القارىء يذكر العاصفة التى قامت فى فرنسا عندما تم التقارب بين شركتى « سيتروين » و « فيات » ، وكذا رفض الحكومة مشاريع تكتل تقدمت بها « بتروفينا » ، وانتر » و « جومونت شنايدر » و « وستنجهاوس » ، وطلمبات جيفاروا . ت . ت .

ويذكر الكاتب هنا ما جاء فى المادة رقم ٨٦ من معاهدة روما التى لا تضع حدا لحجم المؤسسات وان كانت تحرم سوء استعمال « مراكز ذات نفوذ » داخل السوق ، فيرى انه حتى الان أنصب اهتمام السلطات فى بروكسيل على الاتفاق على الاسعار وعلى التمثيل ، ولكنها لم تولى اهتماما يذكر بالاحتكارات التى تتكون على مستوى قومى . ويتساءل الكاتب : هل تفتقر سلطات بروكسيل الى وسائل تسمح لها بالتصرف ضد القومية الاقتصادية التى تبديها بعض الدول الاعضاء فى السوق ، أو هل ترى ان مجرد فتح الحدود بين الدول وكذا وجود مؤسسات اجنبية منافسة — وخاصة امريكية فى اوروبا ، كفيلان وحدهما بضمان حرية التنافس . على أى حال ، فمن الواضح ان الحكومات هنا تملك من الامكانيات ما يسمح لها بدعم المؤسسات الوطنية من خلال « طلبيات » حكومية واعانات ، والمعارضة تجاه الاستثمارات الاجنبية الخ .

ويلاحظ الكاتب أن حق الرقابة الذى تمارسه الحكومة الفرنسية تجاه الاستثمارات الاجنبية الخ يتعارض مع حرية الحركة بالنسبة لرؤوس الاموال بين الدول الست — وهى التى تضمنتها معاهدة روما — كما لا يساير الاتفاقية المبرمة بين فرنسا والولايات المتحدة حول انشاء مؤسسات ، كذلك لا يتفق مع مبدأ احترام الملكية الخاصة الذى سجله الدستور الفرنسى .

والواقع ان الخطر الناجم عن الاحتكارات الوطنية فى نظر الكاتب ، ناتج عما يثيره حجمها واهميتها من مشاكل سياسية . فكلما بدت بوادر تقارب من لدن هذه المؤسسات مع زيل اجنبى تدخلت الحكومة واصبحت العملية من اختصاصها . فاذا كانت ادارة هذه الاحتكارات ليست لها نفس الكفاءة التى لدى شركات اصغر حجما ، تدخل اعضاء البرلمان والمسؤولون الاداريون التأميم .

ويقارن الكاتب بعد ذلك بين الوضع الاوروبى والوضع الامريكى ، فيرى ان أوروبا قد اكتشفت ، عن طريق تكتل مؤسساتها ، اهمية ضخامة حجم الوحدات الصناعية بالنسبة للنمو ، ولكنها لم تدرك بعد الاخطار التى وراء هذا التكتل . اما الامريكيون فهم على عكس ذلك ، دأبوا فى بادىء الامر على قضم نفوذ الاحتكارات فى قطاعى الصلب والبترول ، ثم أصبحوا اليوم أكثر حرصا على تفادى وجود مراكز نفوذ تسيطر على السوق . ولهذا الغرض ، سنوا قانون المكافحة ضد الاحتكارات ، كما اهتموا بضمان المنافسة الحرة بين المنتجين . ويمكن الاستعانة بمثل شركة « ديبون » ، لابراز الوسائل التى لجأت اليها الولايات المتحدة بهدف الحد من النمو المتكافىء بالنسبة للمؤسسات التى تنتمى الى قطاع معين ، فعلى اثر الحرب العالمية الاولى ، أجبرت شركة دى بون على الانقسام الى ثلاث شركات مستقلة هى : دى بون ، هير كويس ، اخس باودر . وكان الهدف من وراء هذا الاجراء ، منع هذه الشركة العملاقة من أن تحتكر لنفسها صناعة المفرقعات وفيما بعد اضطرت ايضا شركة ديبون التى كانت المنتجة الكبرى للسيلوفان ، الى خلق منافس لها ، وذلك بالتنازل لشركة « اولن » عن وسائلها التكنيكية ، حتى لا تنفرد بانتاج هذه السلعة . كذلك حتى لا تسيطر « دى بون » على صناعة « الورنيش » لتلميع السيارات ، اضطرت الى التنازل عن اسهمها لشركة « جنرال موتورز » ، واخيرا وبعد اربعين

عاما لم تجرؤ شركة دى بون على انشاء فروع لها خارج البلاد ، وبقى نموها محصورا داخل الولايات المتحدة .

ويذكر الكاتب أن اى اندماج بين شركات فى الولايات المتحدة يخضع لموافقة المساهمين وكذا وزارة العدل التى كثيرا ماترفض المشروع . اذا بدا لها ان التكتل المنشود ذو اتجاه رأسى ، كما ترفض ايضا التكتل ذا الاتجاه الافقى ، اذا كان سيتم بين شركات متنافسة . ويلاحظ الكاتب هنا ان مثل هذا التقييد فى تطبيق قانون مكافحة الاحتكارات ، قد دفع عددا من المؤسسات الى محاولة التوسع عن طريق التنويع فى الانتاج ، حتى لا تتهم بمحاولة الحصول على مركز نفوذ فى قطاع ما . ولكن هذا النوع الاخير من التكتلات لم يغب عن فطنة وزارة العدل التى بدأت اخيرا فى مكافحته .

وهكذا بينما نرى الحكومات الاوروبية تسلك سياسة موجهة تهدف الى اقامة مؤسسات ضخمة وفريدة – ان استدعى الامر ذلك – داخل اطار قومى ، نرى الحكومة الامريكية تسلك سياسة ليبرالية تعمل اساسا على احترام حرية المنافسة بين المنتجين . ولكن ثمة دولتين اتخذتا موقفا وسطا بين هاتين السياستين ونجحتا نجاحا باهرا فى التنمية الصناعية ونعنى بهما المانيا الفيدرالية واليابان . فقد بلغت المانيا الفيدرالية واليابان مستوى عاليا جدا من التكتل الصناعى عندما منيتا بالهزيمة عام ١٩٤٥ . ولهذا حرصت الدول الكبرى المحتلة ، على تفتيت هذا التكتل .

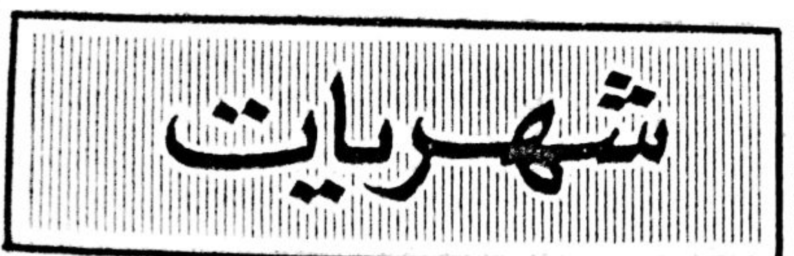
ومنذ هذا العهد ، تم الترشيد الصناعى فى المانيا الفيدرالية على احترام قوانين السوق ، فراعت هذه الدولة بصفة خاصة ضمان حرية الحركة لرؤوس الاموال ، وعدم تدخل الحكومة فى حركات التكتل التى بدت داخل قطاع الصناعات الخاصة ، كما شجعت بشتى الوسائل حركة استثمار رؤوس الاموال الاجنبية . وكانت النتيجة ان سيطرت رؤوس الاموال الاجنبية على قطاع البترول الالمانى ، كل ذلك دون ان يدفع الالمان سعرا أعلى من فرنسا لمنتجاتهم البترولية ، ودون ان يواجهوا اى تهديد بقطع امدادهم بالبترول الخام . بل ان العكس هو الذى حدث ، فقد استفاد رجال الصناعة الالمان من اعادة تقييم سعر المارك بالتوسع فى نشاطهم خارج البلاد . أما اليابان فان الدولة قد دأبت على تشجيع تكتل المنتجين الوطنيين ، الا انها لم تفتح ذراعيها للاستثمارات الاجنبية التى قلما سمح لها بانشاء فرع لها تغلب عليه مشاركة غير يابانية .

ومن الخطأ فى نظر الكاتب ، الاعتقاد بان المؤسسة المتكتلة التى تشرف على موارد تمويلها وطرق تصريف انتاجها ، تكون فى مركز افضل من تلك التى تستعين بالخارج لتمويل نفسها أو تخضع لرغبة عملائها . ومثال ذلك شركة « هوشست » ، غير المندمجة التى تواصل نموها ، مما يدل – فى رأى الكاتب – على أن التكتلات لا تشكل مزايا فقط . وما من شك فى انه من الاوفر الحصول على المواد الاولية – مثل البترول الخام – من الاسواق الحرة ، كما أن الاستثمارات التى تخصص لعملية التكتل ، من الممكن استخدامهافى مواصلة التخصص مثلا . ومن المعروف انه يتعين على كل مؤسسة أن تصل الى حجم معين حتى تتخطى عتبة العائد والربح المثمر ، ولكن يلاحظ ان هذه العتبة تختلف ايضا طبقا لدرجة التخصص الذى وصلت اليه المؤسسة . كما يلاحظ ايضا ان تكتل الانتاج فى مركز واحد ، قد يؤدى احيانا الى شلل فى النمو ، وذلك فى حالة قيام اضرابات مثلا أو حوادث طارئة .

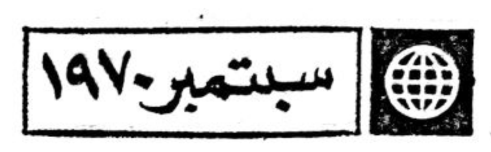
وفى فرنسا ، أجرى أخيرا بحث ثبت منه أن نسبة الارباح الممكن جنيها من استثمار ما ، تكون أكبر فى المؤسسات المتوسطة الاوروبية مما تكون عليه فى المؤسسات الكبرى . وقد تشمل التكتلات منتجات مختلفة ، أى قد تكون ذا اتجاه رأسى ، وهى فى ذلك قد تستهدف ضمان سوق واحدة لها . ولكن اذا حدث انكماش فى السوق سرعان ما تتدهور الاحوال بها . أيضا وكثيرا لا تاتى التكتلات الافقية بالنتائج المرجوة ، لانها ليست مندمجة بمعنى الكلمة بل مجمعة فقط . واحيانا عندما لا يسمح بالتكتل الافقى أو الرأسى ، نجد بعض المؤسسات تبحث عن التوسع بالتنويع خارج ميدان نشاطها الحقيقى ، وهو ما يحدث فى الولايات المتحدة .

وفى ضوء هذه الاعتبارات ، يصل الكاتب الى هذه النتيجة وهى ، ان معالجة مشكلة التكتلات الصناعية تخضع للنظرية الاقتصادية المتبعة والتقاليد الجارية فى كل دولة . ولكن بصفة عامة يمكن التأكيد بأن أنجح التكتلات هى تلك التى تمت نزولا على رغبة جميع المعنيين ، وان على السلطات فى هذه الحالة ان لا تتدخل أكثر من اللازم ، وان تكتفى بمراقبة هذه التكتلات سواء كانت قومية أو دولية ، حتى لا تمس مبدأ التنافس الحر . ومهما يكن من شىء ، فان التكتلات سواء كانت ذا اتجاه افقى أو رأسى أو قائمة على التنويع فى الانتاج ، يجب أن تخضع فقط للظروف المحيطة بها ولقانون السوق وضمان المنافسة الحرة بين المنتجين العالميين . ولكن كل ذلك يجب أن يتم فى النهاية لصالح المستهلك . وهنا ينصح الكاتب بالاستفادة من خبرة الامريكيين فى هذا الميدان للعمل على دعم المؤسسات الاوروبية . فمثلا اليس من الافضل بالنسبة لفرنسا ، الاندماج مع جنرال الكتريك لمنافسة وستنجهاوس فيما يخص المراكز النووية ، بدلا من انشاء شركة وطنية ؟ وفيما يخص العقول الالكترونيةاليس من الافضل التحالف مع « هونيويل » « اونيناك » او كونترول داتا لمنافسة أ – ب – م بدلا من انشاء مؤسسة وطنية مثل بلان كالكون ، تخطيطات للحسابات ، والخلاصة انه اذا كانت اوروبا تريد أن تتوسع ، وان تصل الى درجة أعلى من الانتاجية الصناعية فان عليها أولا ان تتخلى عن القومية الاقتصادية كمبدأ اساسى فى طريق التكتلات .









الاتحاد السوفيتي

٢٩ : تم توقيع اتفاق للتعاون العلمي بين الاتحاد السوفيتي والمانيا الغربية
انظر ايضا : فرنسا [١١] **الهند** [٢٢] .

اثيوبيا

١ — ٣ : عقد في اديس ابابا مؤتمر القمة الافريقي السابع وقد حضره ممثلو احدى واربعين دولة افريقية ، وناقشوا فيه المشاكل الافريقية العاجلة ، وخاصة مسألة الشرق الاوسط ، واستمرار تأييد بعض الدول للنظم العنصرية في جنوب افريقيا وروديسيا ، والاستعمار البرتغالي في انجولا وموزمبيق .
انظر ايضا : غيانا [٢٨] .

الاردن

٥ : قام وزير الخارجية بزيارة لبريطانيا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها .

١٦ : شكل الملك حسين وزارة جديدة كل اعضائها من العسكريين ، برئاسة الزعيم محمد داود لتحل محل الحكومة المدنية التي كان يترأسها السيد عبد المنعم الرفاعي الذي قدم استقالته . كما عين المشير حابس المجالي رئيسا لاركان القوات الاردنية المسلحة ، ووضع البلاد تحت حكمه المباشر ، وفرض الاحكام العرفية لوضع حد للنزاع الاهلي في البلاد .

٢٣ : وافقت الحكومة الاردنية والفدائيون الفلسطينيون على وقف جميع القتال .

٢٤ : قدم محمد داود رئيس الوزراء استقالته للملك حسين .

٢٦ : شكل احمد طوقان وزارة اردنية جديدة تضم عددا من الوزراء العسكريين والمدنيين .
انظر ايضا : تونس [٢٨] **ج.ع.م.** [٢٢] [٢٢ — ٢٨] [٢٧] **الكويت** [٢١] .

المانيا الاتحادية [الغربية]

٢٣ : قام وزير الخارجية بزيارة للولايات المتحدة ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها ، تناولت قضايا حلف الاطلسي وعلاقات المانيا الغربية بدول اوربا الشرقية والوضع في منطقة الشرق الاوسط
انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي [٢٩] .

اندونيسيا

٣ — ٧ : قام الرئيس سوهارتو بزيارة رسمية لهولندا والمانيا الغربية ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين في كلا البلدين .

ايران

١٠ : اعترفت ايران رسميا بالجمهورية العربية اليمنية .

ايطاليا

٢ — ٦ : قام وزير الخارجية بزيارة لتونس اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها .
انظر ايضا ج.ع.م. [٢٢ — ٢٦] **العراق** [٣ — ٤] **الولايات المتحدة** [٢٧] .

بلجيكا

١٠ — ١٥ ، قام رئيس الوزراء بزيارة لتركيا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها .

بلغاريا

٩ : احتفلت بلغاريا بالذكرى الثالثة والعشرين للثورة الاشتراكية .

تركيا

١ — ٦ : قام سليمان ديميريل رئيس مجلس الوزراء بزيارة رسمية ليوجوسلافيا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها ، تستهدف توسيع نطاق التعاون بينهما في المجال التجاري .

١٧ : قام رئيس اركان القوات المسلحة بزيارة لايران اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها .
انظر ايضا : بلجيكا [١٠ — ١٥] .

تونس

٢٨ : وصل الى الاردن رئيس الحكومة التونسية السيد الباهى الادغم على رأس لجنة من الدول العربية، مهمتها الاشراف على تنفيذ الاتفاق الذى تم توقيعه فى القاهرة لتسوية الوضع فى الاردن .
انظر ايضا : ايطاليا [٣ — ٦] **ج.ع.م.** [٢٢ — ٢٨] **ليبيا** [١٥] .

الجزائر

١٨ — ٢٢ : قام وزير الخارجية بزيارة لفرنسا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها ، تناولت تطور العلاقات بين البلدين فى جميع الميادين .
١٩ : قام الرئيس هوارى بومدين بزيارة للمغرب اجرى خلالها محادثات مع الملك الحسن تناولت تطورات الموقف فى الاردن .
انظر ايضا : موريتانيا [١٤ — ١٦] .

ج . ع . م .

٧ : تم تبادل التمثيل الدبلوماسى بين ج.ع.م. وجواتيمالا على مستوى السفارة .
١٦ — ٢٢ : قام محمود رياض وزير الخارجية بزيارة رسمية لاسبانيا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها حول الوضع فى الشرق الاوسط .
١٨ : التقى الرئيس جمال عبد الناصر بالعقيد معمر القذافى فى مدينة مرسى مطروح المصرية ، وبحث الزعيمان العربيان سويا الوضع فى الشرق الاوسط .
٢٢ : وصل الى عمان وفد مكون من اربعة اشخاص من قبل الرؤساء والملوك العرب المجتمعين فى القاهرة ، وقد ترأس الوفد اللواء جعفر نميرى رئيس جمهورية السودان، وذلك للاجتماع بالملك حسين وياسر عرفات .
٢٢ — ٢٦ : قام محمود رياض وزير الخارجية بزيارة لايطاليا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها تناولت الوضع فى الشرق الاوسط
٢٢ — ٢٨ : عقد فى القاهرة اجتماع لملوك ورؤساء وفود تسع دول عربية لمناقشة الاوضاع الجارية فى الاردن ، وانهاء العمليات العسكرية بين الجيش الاردنى والمقاومة الفلسطينية . وقد توصل المجتمعون الى اتفاق بين الاردن والمقاومة شمل العمليات العسكرية وسحب القوات الاردنية والفدائية من عمان ، وعودة الاوضاع فى الشمال الى ماكانت عليه ، وتشكيل لجنة عليا لمتابعة تنفيذ الاتفاق ، تضم لجنة عسكرية واخرى سياسية ولجنة للاغاثة . وقد وقع الاتفاق الملك فيصل والامير الصباح سالم الصباح والرئيس معمر القذافى والرئيس جعفر نميرى والملك حسين والرئيس سليمان فرنجيه والباهى الادغم رئيس وزراء تونس والسيد ياسر عرفات رئيس اللجنة المركزية للمقاومة الفلسطينية واحمد الشامى عضو المجلس الجمهورى اليمنى .
٢٧ : وافقت ج.ع.م. على رعاية مصالح ليبيا فى الاردن بعد قطع العلاقات بينهما .
٢٨ : توفى الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة
٢٩ : تولى السيد أنور السادات نائب رئيس الجمهورية رئاسة الجمهورية مؤقتا ، خلفا للرئيس الراحل جمال عبد الناصر .
انظر ايضا : سنغافوره [١٣ — ١٥] **الصومال** [٤ — ١٤] [١٥ — ١٦] **نيجيريا** [٤ — ٨] **المجر** [١] **موريتانيا** [٥ — ٨]

جمهورية اليمن

١ — ٤ : قام الرئيس محسن العينى بزيارة لليبيا حضر خلالها احتفالات ليبيا بذكرى ثورة سبتمبر .
انظر ايضا : ايران [١٠] **ج.ع.م.** [٢٢ — ٢٨]

رومانيا

٢٠ — ٢٥ : قام الرئيس شاو شيسكو بزيارة للنمسا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها . وصدر بيان مشترك اعرب فيه الجانبان عن القلق العميق لاستمرار تدهور الوضع فى الشرق الاوسط الذى ينطوى على ما يهدد سلامة الانسان ، كما وقعا اتفاقا تجاريا بينهما مدته خمس سنوات
انظر ايضا المغرب [٢٦] .

زامبيا

٨ — ١٠ : عقد فى لوساكا مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز الذى حضرته ٦٠ دولة . وقد اتخذ المؤتمر عددا من القرارات حول المشكلات العالمية ، كما اوصى بتوقيع عقوبات سياسية واقتصادية على اسرائيل ، اذا هى رفضت التخلى عن الاراضى العربية المحتلة ، واستنكر كذلك سياسة العزل العنصرى فى جنوب افريقيا ، وادان عددا من الدول الاخرى منها : بريطانيا وامريكا وفرنسا والمانيا الغربية لتعاونها مع جنوب افريقيا .
انظر ايضا : نيجيريا [١] **مالاوى** [١٥] .

سنغافوره

١٣ — ١٥ : قام لى كوان رئيس الوزراء بزيارة لـ ج.ع.م. اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها ، تناولت المشاكل العالمية والعلاقات بين البلدين .

السنغال

١١ : قام الرئيس سنجور بزيارة للمغرب اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها .

السويد

٢٠ : احتفظ الحزب الاشتراكى الديمقراطى فى السويد بالحكم بعد الانتخابات البرلمانية .

سيراليون

١٥ : اعلنت الاحكام العرفية فى سيراليون فى اعقاب المظاهرات ضد الحظر الذى فرضته الحكومة على الاجتماعات السياسية .

سيلان

١٤ — ١٧ : قام وزير الخارجية بزيارة للكويت اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها حول العلاقات بين البلدين .

١٤ — ١٩ : قامت السيدة باندرانيكه رئيسة الوزراء بزيارة رسمية لفرنسا اجرت خلالها مباحثات مع المسئولين بها .

شيلى

٥ : فاز فى انتخابات الرئاسة فى شيلى مرشح الجناح اليسارى السناتور سلفادور الليندى الذى يضم ائتلافه الحزب الشيوعى . ونظرا لعدم حصوله على الاغلبية المطلوبة تقرر طبقا للدستور ان يجرى الكونجرس اقتراعا سريا ليحدد فيه رئيس الجمهورية فى ٢٤ اكتوبر ١٩٧٠ .

الصومال

٤ — ١٤ : قام رئيس مجلس قيادة الثورة بزيارة لالمانيا الشرقية و ج . ع . م ، أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى كلا البلدين .

١٥ — ١٦ : قام نائب رئيس مجلس الثورة بزيارة لـ ج . ع . م ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها .

العراق

٣ — ٤ : قام الفريق حردان التكريتى نائب رئيس الجمهورية بزيارة لايطاليا ، أجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها .

١٣ : انضم العراق رسميا الى اتفاقيتى لاهاى للتسوية السلمية للمنازعات الدولية للسنتين ١٨٩٩ — ١٩٠٧ مع التحفظ الخاص تجاه اسرائيل الدولة القائمة على العدوان .

انظر أيضا : الهند [١٩]

غيانا

٢٨ : قام رئيس الوزراء بزيارة لاثيوبيا لمدة أربعة ايام ، أجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها .

فرنسا

١١ : تم توقيع اتفاق للتعاون العلمى والاقتصادى والفنى والتجارى بين فرنسا والاتحاد السوفيتى .

انظر أيضا : الجزائر [١٨ — ٢٢] **سيلان** [١٤ — ١٩]

فلسطين

٩ : قام رجال المقاومة العرب بقصف مستوطنة رامات هارشال فى الجليل الاعلى بالصواريخ .

١٦ — ٢١ : قامت جولدا مائير رئيسة وزراء اسرائيل بزيارة للولايات المتحدة ، اجرت خلالها محادثات مع المسئولين بها .

١٧ : وصل ابا ايبان وزير الخارجية الى لندن ، فى طريقه الى نيويورك ، واجرى خلالها محادثات مع المسئولين بلندن .

انظر ايضا : الاردن [٢٣] **ج.ع.م** [٢٢ — ٢٨]

فيتنام الجنوبية

٢٢ : قام كاوكى نائب رئيس فيتنام الجنوبية بزيارة لليابان ، أجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها .

كوريا الديمقراطية [الجنوبية]

٩ : احتفلت كوريا الديمقراطية بالذكرى السابعة والعشرين لتأسيس الجمهورية .

الكويت

١٥ : تم رفع التمثيل الدبلوماسى بين الكويت وسيلان الى درجة سفارة .

٢١ : قررت الحكومة الكويتية تجميد الدعم الذى تدفعه للاردن بموجب قرارات مؤتمر الخرطوم ، والبالغ ٢٠ مليون جنيه استرلينى سنويا بسبب الاضطرابات فى الاردن .

انظر ايضا : ج.ع.م [٢٢ — ٢٨] **سيلان** [١٤ — ١٧] [١٥]

لبنان

٢٣ : تولى السيد سليمان فرنجية الرئيس اللبنانى الجديد مهام منصبه .

انظر ايضا : ج.ع.م [٢٢ — ٢٨]

ليبيا

١ : احتفلت الحكومة الليبية بذكرى ثورة الفاتح من سبتمبر .

٦ : تم توقيع اتفاق بين ليبيا وسويسرا بشأن بيع البترول .

١٦ : أصدر مجلس قيادة الثورة فى ليبيا قرارا باعادة تشكيل الوزارة برئاسة العقيد معمر القذافى رئيس مجلس قيادة الثورة ، الذى احتفظ بوزارة الدفاع . وقد اصبح هناك نائبان لرئيس الوزراء .

١٩ : انسحبت ليبيا رسميا من اللجنة الاستشارية الدائمة لدول المغرب التى تتخذ مدينة تونس مقرا لها .

٢٦ : قررت الجمهورية العربية الليبية قطع جميع علاقاتها مع حكومة الاردن .

انظر أيضا : ج.ع.م [١٨ — ٢٢] [٢٧ — ٢٨] **اليمن** [١ — ٤]

نيجيريا

١ : اعادت حكومة نيجيريا علاقاتها الدبلوماسية مع تانزانيا وزامبيا وساحل العاج وجابون . وهذه الدول كانت قد اعترفت باقليم بيافرا الانفصالى ، الذى تمت تصفيته فى شرق نيجيريا .

٤ — ٨ : قام الرئيس يعقوب جوون بزيارة رسمية لـ ج . ع . م ، أجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها ، تناولت الموقف فى الشرق الاوسط ، والعلاقات بين البلدين . وصدر بيان مشترك أعرب فيه الجانبان عن تأييدهما ومساندتهما للحركات التحررية الافريقية ، وضرورة زيادة المساعدات لها ، وتدعيمهما من اجل تحرير كل أجزاء القارة الافريقية من الاستعمار . وأكد الجانبان ضرورة تنفيذ القرارات الصادرة من منظمة الوحدة الافريقية ، بخصوص جنوب افريقيا وزمبابوى والاقاليم الواقعة تحت الاحتلال البرتغالى فى افريقيا . كما أكدا مساندتهما الكاملة وغير المشروطة لشعوب انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وزمبابوى وناميبيا . وطالبا البرتغال بمنح الاستقلال للاراضى والاقاليم التى تحتلها ، ووقف كل حملات التنكيل والارهاب ضد المواطنين . وأدان الجانبان سياسة التمييز العنصرى التى تمارس ضد الشعب الافريقى فى جنوب افريقيا . واتفق الرئيسان أيضا على أهمية استمرار

الاتصالات والمشاورات بين البلدين تجاه القضايا المصرية التى تواجه القارة الافريقية وشعوبها . وتباحث الرئيسان حول الموقف فى الشرق الاوسط ، وطالبا بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضى العربية المحتلة الى خطوط يونيو سنة ١٩٦٧ ، وبالحقوق المشروعة لشعب فلسطين ، وفقا لقرارات الامم المتحدة . وقرر الرئيسان فى النهاية تدعيم الاتصالات والمباحثات بين البلدين ، وتبادل الوفود بينهما .

مالاوى

١٥ : قررت مالاى وزامبيا اقامة علاقات دبلوماسية بينهما .

مالى

٢٠ : احتفلت مالى بذكرى عيد استقلالها .

ماليزيا

٢٣ : شكل تون عبد الرزاق رئيس الوزراء الجديد حكومة جديدة فى ماليزيا ، تضم عشرين وزيرا . وتولى بنفسه وزارتى الخارجية والدفاع .

المجر

١ : صدر البيان المشترك بنتائج المحادثات التى أجراها الرئيس المجرى مع الرئيس جمال عبد الناصر ، أثناء زيارته التى بدأها يوم ٢٧ اغسطس ١٩٧٠ ، وقد اكد الرئيسان فى بيانهما ضرورة الانسحاب غير المشروط للقوات الاسرائيلية من كافة الاراضى العربية التى احتلتها بعد عدوان ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ ، والاحترام الكامل للحقوق المشروعة للشعب العربى الفلسطينى ، وتطبيق قرارات الامم المتحدة فى هذا الشأن ، والتى تشكل شرطا اوليا للتوصل الى السلام العادل فى هذه المنطقة . وأكدا كذلك ان سياسة اسرائيل التوسعية ، واهدارها لحقوق الشعب الفلسطينى ، تحول دون اقرار السلام فى المنطقة .

المغرب

٢٦ : تم توقيع اتفاقية للتبادل التجارى بين المغرب ورومانيا .

انظر أيضا : الجزائر [١٩] السنغال [١١] موريتانيا [١٤ — ١٦]

موريتانيا

٥ — ٨ : تام الرئيس مختار ولد داده بزيارة لـ ج . ع . م ، أجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها ، تناولت سياسة اسرائيل تجاه السلام فى الشرق الاوسط ، والقضايا الافريقية ، ومؤتمر عدم الانحياز .

١٤ — ١٦ : عقد فى موريتانيا مؤتمر قمة ثلاثى ، حضره رؤساء موريتانيا والجزائر وملك المغرب . وصدر بيان مشترك ، اشاروا فيه الى انشاء لجنة ثلاثية لمتابعة انهاء الاستعمار فى الصحراء الاسبانية ، وأكدوا ضرورة تقوية التعاون الاقتصادى بين دول المغرب العربى ومنظمة الدول المتاخمة للسنغال .

الهند

١٩ : تام نائب وزير الخارجية بزيارة للعراق ، أجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها .

٢٢ : تام الرئيس الهندى جير بزيارة للاتحاد السوفيتى ، استغرقت ١١ يوما ، أجرى خلالها محادثات مع الزعماء السوفييت ، حول المشاكل الدولية الراهنة والعلاقات بين البلدين .

الولايات المتحدة

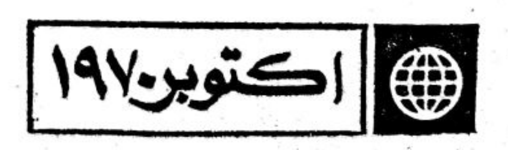
٢٧ : تام الرئيس الامريكى نيكسون بزيارة لايطاليا ، أجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها .

٣٠ : زار الرئيس نيكسون يوجوسلافيا ، حيث أجرى محادثات مع الرئيس تيتو .

انظر أيضا : المانيا الغربية [٢٣] اندونيسيا [٣ — ٧] فلسطين [١٦ — ٢١] [١٧]

اليونان

١٢ — ١٥ : تام رئيس الوزراء بزيارة لقبرص ، أجرى خلالها محادثات مع الرئيس مكاريوس .



الاتحاد السوفيتى :

١ — ٤ : حضر الى القاهرة وفد سوفيتى برئاسة اليكسى كوسيجين رئيس الوزراء ، للمشاركة فى تشييع جنازة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، وتد أجرى الوفد محادثات مع المسئولين فى القاهرة ، وصدر بيان مشترك عبر عن عزم الجانبين على المضى فى توطيد عرى الصداقة والتعاون بينهما .

١٢ — ٣٠ : شارك اندريه جروميكو وزير الخارجية السوفيتية فى احتفالات الذكرى الخامسة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة ، ثم قام بجولة زار خلالها تشيكوسلوفاكيا وبريطانيا والمانيا الغربية .

٢٠ : تم التوقيع بالاحرف الاولى على معاهدة صداقة وتعاون ومعونة متبادلة بين كل من الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا .

٢٠ — ٢١ : انعقد فى موسكو مؤتمر ممثلى الاحزاب الشيوعية والعمالية السبعة والعشرين للدول الاوربية . وقد تبادل

المشتركون فى هذا المؤتمر وجهات النظر حول المسائل المتعلقة بالامن الأوروبى .

٢٤ ــ ٣١ : قـام الرئيس نيكولاى بودجورنى بزيارة لايران .

انظر أيضا : فرنسا [٦] ، الهند [٥] ، الولايات المتحدة [١٧] ، [٢٣]

الاردن :

١٣ : تم توقيع الاتفاقية الشاملة بين الحكومة الاردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وقد وقعها الملك حسين وياسر عرفات والباهى الادغم .

١٧ ــ ١٨ : تجدد القتال بين قوات الجيش الاردنى وقوات المقاومة .

٢٢ : وقعت الحكومة الاردنية ومنظمات المقاومة الفلسطينية البروتوكول التنفيذى لاتفاق عمان ، الموقع فى ١٣ أكتوبر ، بوقف الاشتباكات بين الجانبين .

٢٨ : تم تكليف وصفى التل برئاسة الوزراء .

انظر أيضا : تونس [٢٨]

اكوادور :

٢٨ : أعلنت الاحكام العرفية ، وفرض حظر التجول مساء ، اثر اختطاف الجنرال سيزار روهن تشاندوفال قائد السلاح الجوى .

المانيا الديمقراطية :

١٣ : بدأت فى المانيا الديمقراطية المناورات العسكرية لحلف وارسو ، التى اشترك فيها دول الحلف السبع ، بما فى ذلك رومانيا .

صدر بيان مشترك عن المحادثات التى أجراها فالتر أولبريشت رئيس المانيا الديمقراطية ، مع المسئولين فى تشيكوسلوفاكيا ، اعرب البيان عن اهتمام الجانبين بمعاهدة عدم الاعتداء ، التى أبرمت بين موسكو وبون ، واعتبارها خطوة هامة نحو اعادة الموقف فى أوروبا الى مجراه الطبيعى ، والتمهيد لتسوية المشكلات المعلقة بين بون وبقية الدول الاشتراكية .

امارات الخليج العربى :

٢٨ : تأجل اجتماع حكام امارات الخليج العربى ، نتيجة فشل نواب حكام الامارات فى التوصل الى اتفاق خلال مؤتمرهم التحضيرى . وقد تركزت الخلافات على دستور الاتحاد وميزانيته ، وكيفية تمثيل الامارات فى المجلس التنفيذى ، ومجلس الوزراء ، والمجلس التأسيسى للاتحاد .

باكستان :

١٨ : قام الرئيس يحيى خان بزيارة للقاهرة ، قدم فيها العزاء لاسرة الزعيم الراحل عبد الناصر ، وأجرى محادثات مع الرئيس أنور السادات ، تناولت الموقف فى الشرق الاوسط بصفة خاصة ، وقد غادر الرئيس الباكستانى القاهرة الى نيويورك .

٢٦ : أجرى الرئيس الباكستانى محادثات مع الرئيس الفرنسى بومبيدو فى باريس ، فى طريق عودته من الامم المتحدة .

انظر أيضا : بولندا [٢٨]

بولندا :

٥ ــ ١٠ : قام نائب وزير الخارجية بزيارة لالمانيا الغربية ، أجرى خلالها محادثات حول اعداد مشروع معاهدة لتحسين العلاقات بين البلدين .

٢٨ : قام الرئيس ماريان سبيشالسكى بزيارة رسمية لباكستان ، هى الاولى من نوعها على هذا المستوى بين البلدين ، وتناولت المحادثات المشاكل الدولية ، والتعاون المشترك .

بوليفيا :

٦ : قاد الجنرال روجيليو ميراندا تمردا بالاشتراك مع ضباط حامية لاباز وأعلنوا عزل الجنرال الفريدو اوفاندو رئيس الجمهورية ، وتشكيل حكومة جديدة من ثلاثة جنرالات برئاسة ميراندو . ولم يلبث ان قام الجنرال « جون جوزيه توريس » باطاحة حكومة ميراندا بعد ١٢ ساعة ، وشكل حكومة ثورية ، لقيت التأييد من اتحادات الفلاحين والطلبة .

١٠ ــ ١١ : قام الرئيس البوليفى الجديد بتعيين وزارته الجديدة ، وأعلن ان حكومته تنوى تأميم الاستثمارات الاجنبية التى لا تتفق مع مصالح البلاد . وقال ان بوليفيا سوف تجعل مكانها بين دول عدم الانحياز فى العالم الثالث .

تانزانيا :

٢٩ : أجريت انتخابات الرئاسة ، وأعيد انتخاب الرئيس جوليوس نيريرى رئيسا ، كما تم انتخاب برلمان جديد .

تركيا :

٥ ــ ٩ : قام رئيس الوزراء التركى بزيارة لبلغاريا ، وقد صدر بيان مشترك عن الزيارة ، أكد ضرورة امتثال اسرائيل لقرار مجلس الامن ، وضرورة وضع حد للعدوان الامريكى فى فيتنام ، على أساس اتفاقيات جنيف ، الخاصة بالهند الصينية ، ومنح الشعب الفيتنامى حق تقرير المصير .

١٩ : قام الرئيس جودت سوناى بزيارة لالمانيا الغربية ، لدعم التعاون الاقتصادى والعسكرى بين البلدين .

انظر أيضا : الولايات المتحدة [١]

تونس :

٢٨ : غادر عمان الى تونس ، الباهى الادغم رئيس وزراء تونس ، ورئيس اللجنة العربية العليا لمتابعة تنفيذ اتفاق القاهرة بين حكومة الاردن والمقاومة الفلسطينية .

الجزائر :

٢١ : وجدت جثة كريم بلقاسم السياسى الجزائرى السابق مقتولا فى أحد فنادق فرانكفورت .

الجمهورية العربية المتحدة :

١ : تم تشييع جثمان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى موكب

رسمى وشعبى كبير ، يتقدمه عشرون من رؤساء الدول وتسعة رؤساء وزارات ، بالاضافة الى عدد كبير من ممثلى ملوك ورؤساء دول العالم ، ووفود شعبية من مختلف الدول .

٣ : أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وايران ، التى قطعت سنة ١٩٦٠ ، وذلك بتعيين سفيرين فى العاصمتين .

١٣ : غادر القاهرة الى نيويورك محمود رياض وزير الخارجية ، لحضور اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة ، وألقى خطابين فى ١٦ ، ٢٦ أكتوبر .

١٥ : تم الاستفتاء على ترشيح السيد أنور السادات رئيسا للجمهورية، وانتخب الشعب بأغلبية ٩٠,٠٤٪ من المشتركين فى الاستفتاء .

١٧ : أدى الرئيس أنور السادات ، أمام مجلس الامة ، اليمين الدستورية

١٨ : ألقى الرئيس أنور السادات بيانا الى الشعب ، أعرب فيه عن اعتزازه بنتيجة الاستفتاء ، وحدد الرئيس السادات واجبات المرحلة القادمة للعمل الوطنى ، قائلا : هناك العمل الكبير ، وهناك المعركة ، وهناك أمة عربية تناضل ، وهناك عالم بأسره ، فيه الاصدقاء والأعداء . وهناك بناء سوف نواصل اقامته وهناك تقدم سوف نواصل اللحاق به .. وهناك قضايا انسانية سوف نكون لها الحماية والسند .

١٨ : قبل الرئيس أنور السادات استقالة الاستاذ محمد حسنين هيكل وزير الارشاد القومى .

٢٠ : تم ترشيح الدكتور محمود فوزى رئيسا للوزراء ، وترشيح عبد المحسن أبو النور عضو اللجنة التنفيذية العليا ، أمينا عاما للاتحاد الاشتراكى العربى .

٢٣ : أصدرت وزارة الخارجية المصرية بيانا فى مناسبة ذكرى مرور ٢٥ سنة على انشاء الأمم المتحدة ، وقد دعت فيه المنظمة الدولية الى التمسك بقراراتها حتى لا تشجع الذين يحاولون تناسيها ، وتجاهل وجودها . وأكدت ج . ع . م ، ايمانها بمبادىء الأمم المتحدة ، والعمل على احترام وصيانة هذه المبادىء .

٢١ : أصدر الرئيس أنور السادات قرارا بتعيين السيدين حسين الشافعى وعلى صبرى ، نائبين لرئيس الجمهورية .

انظر أيضا : الاتحاد [١] ، باكستان [١٨] ، الهند [٢٦] الولايات المتحدة [١٧]

الجمهورية العربية الليبية :

٢٨ : قام الرائد عبد السلام جلود ، عضو مجلس الثورة ونائب رئيس الوزراء لقطاع الانتاج ، بزيارة للندن ، لاجراء محادثات تستهدف تنفيذ صفقة دبابات تشيفتين ، والغاء عقد شبكة الدفاع الجوى التى كانت قد عقدت قبل ثورة سبتمبر سنة ١٩٦٩ ، والتى كانت ليبيا قد دفعت ٥٠ مليون جنيه من قيمته التى تبلغ ١٥٠ مليون جنيه .

الجمهورية العربية اليمنية :

٧ ــ ٢٧ : قام محسن العينى رئيس الوزراء بجولة ، زار خلالها السعودية وايطاليا وفرنسا .. وتركزت المحادثات فى باريس حول اعادة العلاقات المقطوعة بين البلدين منذ عام ١٩٥٦ ، على اثر العدوان الثلاثى على مصر .

زامبيا :

٧ : أعلن الرئيس كاوندا ، اجراء تعديل حكومى ، يترك بمقتضاه نائب الرئيس كابويكوى منصبه

١٥ ــ ٢٢ : وصل كينيث كاوندا الى روما ، على رأس وفد منظمة الوحدة الافريقية ، مبتدئا جولته فى دول الغرب ، لاقناعها عن التخلى عن تأييدها لنظم الحكم العنصرية فى افريقيا .

وكان مؤتمر القمة الافريقى ، ثم مؤتمر عدم الانحياز ، اللذان عقدا فى شهر أغسطس ، قد قررا ارسال الوفد فى هذه المهمة .

وفى لندن ، صرح المسئولون البريطانيون ، أن كينيث كاوندا قد فشل فى اقناع الحكومة البريطانية بالعدول عن ارسال الاسلحة لجنوب افريقيا .

وفى باريس ، أبلغ الرئيس بومبيدو ، رئيس زامبيا ، انه أمر شخصيا بحظر بيع انواع الاسلحة الفرنسية لحكومة جنوب أفريقيا ، حتى لا تستخدم لقمع حركات التحرر الافريقية .

وفى نيويورك ، رفض نيكسون مقابلة منظمة الوحدة الافريقية ، برئاسة الرئيس كاوندا ، بحجة أن وقته لا يسمح بذلك ، والغى كاوندا زيارته التى كانت مقررة لواشنطن .

انظر أيضا : فرنسا [٢١]

سوريا :

٣٠ : عقد المؤتمر القومى لحزب البعث العربى دورة استثنائية ، لمناقشة التقرير المقدم اليه من القيادة القومية للحزب . وقد افتتح د . نور الدين الاتاسى المؤتمر ، بكلمة تحدث فيها عن أهمية انعقاد المؤتمر .

شيلى :

٢٣ : أعلن ادوارد فسراى رئيس الجمهورية ، حالة الطوارىء ، على اثر اصابة جنرال رينيه شنايدر ، القائد العام لجيش شيلى ، اثناء محاولة لاغتياله ، وقد مات متأثرا بجراحه بعد يومين من وقوع الحادث .

٢٤ : اختار مجلس النواب الستاتور سلفادور الليندى رئيسا للجمهورية ، بأغلبية على منافسه يورجى الساندرى ، لمدة ست سنوات .

٣١ : شكل رئيس الجمهورية المنتخب حكومته الجديدة .

الصين الشعبية :

١٣ : صدر فى كل من بكين واتاوا ، بيان رسمى ، أعلن تبادل العلاقات الدبلوماسية بين الصين الشعبية وكندا . وذكر البيان ان حكومة كندا اخذت علما بتأكيد الصين الشعبية ، بأن جزيرة فورموزا جزء لا يتجزأ من أراضى جمهورية الصين الشعبية .

هذا وقد غادر أوتاوا سفير حكومة فورموزا ، بعد علمه باعتراف كندا بالصين الشعبية .

العراق

١٥ : اعلن اعفاء الفريق طيار حردان عبد الغفار التكريتى من كل مناصبه العسكرية والمدنية واحالته

الى التقاعد وتعيينه سفيرا فى وزارة الخارجية . وقد اذيع القرار قبيل ساعات من انهاء زيارة الفريق حردان لاسبانيا التى بدات يوم ١٠ اكتوبر . وقد اعلن التجاء التكريتى لاجئا سياسيا فى الجزائر .

فرنسا

٦ — ١٣ : قام الرئيس جورج بومبيدو بزيارة رسمية للاتحاد السوفيتى اجرى خلالها محادثات مع الزعماء السوفيت ،وصدر البيان المشترك عن المحادثات اعرب الجانبان فيه عن أملهما فى ان تبدأ فى اقرب وقت اتصالات المبعوث الدولى يارنج بشأن الشرق الاوسط وان تؤدى هذه المشاورات الى اقرار سلام عادل ودائم على اساس قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . هذا وقد اتفق الطرفان على اجراء مشاورات ثنائية سياسية بصورة منتظمة بين وزيرى خارجية الدولتين .

٢١ : اعلن فى باريس ان الرئيس الفرنسى بومبيدو ابلغ كنيث كاوندا رئيس زامبيا اثناء زيارته لباريس ان فرنسا حظرت ارتسال الاسلحة الفرنسية التى تستخدم فى قمع الاضطرابات الداخلية الى جنوب افريقيا .

انظر ايضا : باكستان [٢٦]، الجمهورية العربية اليمنية [٧]، زامبيا [١٥] ، فيتنام الجنوبية [٨] .

فلسطين

٢٣ : غادر ابا ايبان وزير خارجية اسرائيل تل ابيب الى نيويورك لرئاسة الوفد الاسرائيلى فى مناقشات الجمعية العامة حول ازمة الشرق الاوسط .

٢٣ : وصل ياسر عرفات رئيس اللجنة المركزية لحركة المقاومة الفلسطينية الى بيروت واجتمع برئيس وزراء لبنان لبحث الصلاات اللبنانية الفلسطينية .

انظر ايضا : تركيا [٥] ، تونس [٢٨] ، الولايات المتحدة [٧] ، [٢٣] .

فيتنام الجنوبية

٨ : اختتم كاوكي نائب رئيس الجمهورية زيارته لباريس .

٢٦ : عبر ستة آلاف من قوات حكومة سايجون الى كمبوديا فى عملية عسكرية فى منطقة ستول .

انظر ايضا : تركيا [٥] .

كمبوديا

٢٨ : وزعت الحكومة الشرعية لكمبوديا التى يراسها الامير سيهانوك خريطة تبين المناطق التى تسيطر عليها قواتها سيطرة كاملة ، وتقدر بنحو ٦٠ ٪ من مساحة كمبوديا ، فضلا عن سيطرتها الجزئية على الاقاليم الغربية التى تضم ٢٥ ٪ من مساحة البلاد .

انظر ايضا : فيتنام الجنوبية [٢٦] .

كندا

١٠ : اعلنت سلطات البوليس ان رجلين مسلحين قاما باختطاف «بيير لابورت» وزير العمل والهجرة فى حكومة كويبك . وقد اذيع قبل عملية الاختطاف بيان على لسان وزير العدل فى كويبك وكان يتحدث باسم حكومة الاتحاد اعلن فيه رفض الحكومة الكندية لطلب جبهة تحرير كويبك بشأن الافراج عن ٢٣ من المعتقلين السياسيين مقابل الافراج عن الدبلوماسى البريطانى جيجس كروس الذى اختطفه اعضاء الجبهة يوم ٥ اكتوبر .

١٦ : اعلنت الحكومة حالة الحرب فى البلاد بعد استحكام الازمة بينها وبين جبهة تحرير كويبك .

١٨ : قامت جبهة تحرير كويبك باعدام بيير لابورت وزير العمل والهجرة الكندى وذلك بعد اسبوع من اختطافه .

انظر ايضا : الصين الشعبية [١٣] .

لبنان

٣ : قدم الرئيس رشيد كرامى استقالته لرئيس الجمهورية ، سليمان فرنجيه .

٥ : تم تكليف صائب سلام بتشكيل حكومة جديدة .

١٣ : تم تشكيل الوزارة الجديدة من ١٢ وزيرا من الشباب الاختصاصيين غير السياسيين . وهذه اول حكومة من نوعها يشهدها لبنان .

٢٣ : فازت الحكومة اللبنانية بثقة مجلس النواب بعد مناقشة بيان الحكومة

انظر ايضا : فلسطين [٢٣]

المغرب

١٢ : صدر مرسوم بتعيين د. يوسف بلعباس الترجى سفير المغرب فى الجزائر وزيرا للخارجية بدلا من السيد عبد الهادى بوطالب الذى عين رئيسا لمجلس النواب

المملكة المتحدة

٢٨ : اصدرت حكومة المحافظين كتابا ابيض اوصت فيه بدعم الوجود العسكرى البريطانى شرقى السويس وانشاء حلف دفاعى جديد يتكون من بريطانيا ونيوزيلنده وسنغافوره وماليزيا واستراليا . واعلنت الحكومة البريطانية انها قررت الاستجابة لمطالب الحكومة الامريكية بزيادة مساهمتها فى دعم قوة حلف شمال الاطلنطى كما قررت الحكومة الغاء قرار حكومة ويلسون السابقة بالتخلى عن حاملات الطائرات كسلاح هام فى البحرية وذلك للابقاء على نفوذ بريطانيا فيما وراء البحار .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى [١٢] ، ليبيا [٢٨] ، الولايات المتحدة [٢] .

النيجر

٣ : اعيد انتخاب ديورى هامانى رئيسا للجمهورية لفترة خمسة اعوام آخرى .

الهند

٢٠ : توقفت انديرا غاندى رئيسة وزراء الهند فى موسكو وهى فى طريقها الى نيويورك لحضور احتفالات الامم المتحدة وأجرت محادثات مع اليكسى كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتى .

٢٦ : قامت السيد انديرا غاندى بزيارة للقاهرة حيث قدمت العزاء لاسرة الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وأجرت محادثات مع الرئيس انور السادات .

الولايات المتحدة

١ : قام وزير الدفاع بزيارة لتركيا بشأن

التعاون فى المحافظة على حلف الاطلنطى وتدعيمه .

٢ : قام الرئيس الامريكى نيكسون بجولة فى اوربا زار خلالها ايطاليا ويوجوسلافيا واسبانيا وبريطانيا وايرلندا .

٧ : اقر الرئيس الامريكى نيكسون — بعد موافقة الكونجرس — قانون المبيعات العسكرية الامريكية للخارج ويعطى هذا القانون للرئيس الامريكى « سلطات مطلقة خالية من اية قيود لتزويد اسرائيل بأية اسلحة قد تحتاجها باستثناء الاسلحة الذرية » .

١٧ : عقد وزير الخارجية الامريكية اجتماعا مع وزير الخارجية السوفيتية فى نيويورك ولم يتوصل الوزيران الى تسوية الخلافات القائمة حول خرق ترتيبات وقف اطلاق النار فى جبهة قناة السويس .

٢٣ : اعلنت المصادر الرسمية فى البنتاجون ان الحكومة الامريكية قررت امداد اسرائيل بحوالى ٢٠٠ دبابة طراز [م — ٦٠] وهى احدث دبابات القتال فى الجيش الامريكى] و١٨ طائرة فانتوم ، وبطاريات مدفعية وعتاد حربى آخر .

٢٣ : القى الرئيس الامريكى نيكسون خطابا امام الجمعية العامة للامم المتحدة دعا فيه الاتحاد السوفيتى الى التعاون مع الولايات المتحدة للسير فى طريق جديد فى المنافسة السلمية فى العلاقات الدولية وللمساعدة فى تجنب نشوب الحرب بين الدول الصغيرة . واعرب نيكسون عن قلقه بسبب الموقف فى الشرق الاوسط وطالب بمد فترة وقف اطلاق النار التى تنتهى اصلا فى ٥ نوفمبر .

انظر ايضا : زامبيا [٥] ، اليابان [٢٦] .

اليابان

٢٦ : اجتمع الرئيس ايزاكو ساتو رئيس وزراء اليابان بالرئيس نيكسون اثناء حضور الرئيس اليابنى دورة الجمعية العامة للامم المتحدة .

٢٩ : اعيد انتخاب ايزاكو ساتو رئيس الوزراء للمرة الرابعة رئيسا للحزب الحر الديمقراطى باغلبية ٣٥٣ صوتا ضد ١١١ وبهذا يظل رئيسا للوزراء لمدة عامين اخرين

يوغوسلافيا

٦ — ٩ : قام الرئيس اليوجوسلافى تيتو بزيارة لبلجيكا ودعا البيان اليوجوسلافى البلجيكى المشترك الى تنفيذ قرار مجلس الامن الخاص بالشرق الاوسط والصادر فى نوفمبر ١٩٦٧ . واعلن الجانبان تأييدهما لفكرة عقد مؤتمر الامن الاوربى .

هذا وقد قام الرئيس اليوجوسلافى بجولة زار خلالها لوكسمبرج والمانيا الغربية وهولندا .

انظر ايضا : الولايات المتحدة [٢] .

نوفمبر ١٩٧٠

الاتحاد السوفيتى

٢٣ : تم استئناف العلاقات السوفيتية الصينية على مستوى السفراء بوصول السفير الصينى الجديد ليوهسين شوان الى موسكو ، وذلك بعد مرور ٤ سنوات على سحب الصين لسفيرها فى الاتحاد السوفيتى . هذا وقد كان السفير السوفيتى الجديد قد وصل الى بكين فى اوائل هذا الشهر .

٣٠ : وجه الاتحاد السوفيتى مذكرة احتجاج الى الدول الغربية الثلاث على قرار المجموعة البرلمانية المسيحية الديمقراطية فى المانيا الغربية لعقد اجتماعها فى برلين . وقد رفضت الدول الثلاث الاحتجاج

انظر : ج.ع.م. [١٢ — ١٤] ، الصين [٢٣] ، فرنسا [١٠] ، فنلندا [٢] .

اثيوبيا

١٥ : قام الامبراطور هيلا سلاسى بزيارة لايطاليا اجرى فيها محادثات مع المسئولين فى روما ، كما قابل البابا بولس السادس

الاردن

٧ : قدم الباهى الادغم رئيس اللجنة العربية العليا تقريرا آخر للرئيس انور السادات حول آخر تطورات الموقف فى الاردن . وقد سافر الادغم الى جدة فى نطاق جولة لابلاغ الملوك والرؤساء الذين وقعوا اتفاق القاهرة فى سبتمبر الماضى بسير تنفيذ الاتفاق ، حيث زار الكويت وبيروت ثم عمان لاستئناف مهمته

٩ : بدأ منذ منتصف الليل تنفيذ [بروتوكول] عمان الذى وقعه الملك حسين والسيد ياسر عرفات رئيس منظمة تحرير فلسطين يوم ١٣ اكتوبر سنة ١٩٧٠ لتنظيم علاقات السلطات الاردنية والمقاومة الفلسطينية . وهو يكمل اتفاق القاهرة المعقود فى شهر سبتمبر ١٩٧٠ الذى انهى الحرب التى استمرت ١١ يوما .

وبمقتضى هذا البروتوكول تنسحب قوات المقاومة من المدن والقرى ، وتنسحب قوات الجيش كذلك ، على ان تتولى قوات الاردن مسئوليات حفظ النظام تحت الادارة المدنية .

١٦ : عاد الى عمان الباهى الادغم رئيس اللجنة العربية لمتابعة اتفاق القاهرة بعد جولة قام بها فى عواصم عدة دول عربية ، اطلع فيها ملوك ورؤساء الدول العربية على مدى التقدم الذى تم احرازه فى تنفيذ اتفاقية القاهرة بين الفدائيين والحكومة الاردنية

انظر ايضا : فلسطين [١٤] .

المانيا الغربية

١٦ : اجتمع سفراء الدول الاربع الكبرى لاستئناف بحث الوضع فى برلين من ناحية مسالة حرية المرور الى برلين عبر اراضى المانيا الديمقراطية ، والوجود السياسى لالمانيا الغربية فى المدينة مثل عقد الجلسات الوزارية والبرلمانية ، الامر الذى يعده السوفييت والمانيا الديمقراطية غير مشروع ، وكذلك تمثيل برلين الغربية فى الخارج

١٨ : غادر وارسو فلترشيل وزير خارجية المانيا الغربية بعد ان وقع مع وزير خارجية بولندا بالاحرف الاولى على المعاهدة التى تم الاتفاق عليها بين الجانبين بعد مفاوضات استمرت ١٠ اشهر

٢٠ : اتفقت حكومتا المانيا الديمقراطية والمانيا الغربية على تبادل وجهات النظر بينهما فى عاصمة الاولى فى اواخر هذا الشهر حول المسائل التى اثيرت فى الخطاب الذى كان قد بعث به فيلى شتوف رئيس وزراء المانيا الديمقراطية الى فيلى برانت مستشار المانيا الغربية

٢٥ : قام وزير الخارجية بزيارة لبلجراد واجرى محادثات مع المسئولين فى يوجوسلافيا ، وصرح ان حكومة بون ستستمر فى منح الاولوية لتحقيق الوحدة الاوربية

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى [٣٠] ، بولندا [١٠٤]

ايطاليا

٦ : اعترفت ايطاليا رسميا بالصين الشعبية وقررت اقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها . وقد صدقت الحكومة الايطالية على الاتفاق الذى وقعته فى باريس الوفد الايطالى والصينى بعد ١٨ شهرا من المحادثات . هذا وقد اعلنت حكومة الصين الوطنية [فورموزا] انها ستقطع علاقاتها مع ايطاليا نتيجة لذلك

انظر ايضا اثيوبيا [١٥]

باكستان

١٠ ــ ١٤ : قام الرئيس يحيى خان بزيارة رسمية للصين الشعبية

البرازيل

١٥ : تم انتخاب ١٣ من اعضاء مجلس الشيوخ ، ٣٠٠ من اعضاء مجلس النواب فى البرلمان الاتحادى ، ٧١٠ من نواب الجمعيات التشريعية فى ٢٢ اقليما

بولندا

١ : نجا الرئيس البولندى ماريان سبيتشالسكى من الموت حين حاولت سيارة نقل ان تدهمه وتدهم صفا من كبار الشخصيات الذين اصطفوا لاستقباله فى مطار كراتشى خلال زيارة قصيرة قام بها لباكستان . وقد قتل فى الحادث زيجفريد فوليتاك نائب وزير خارجية بولندا وثلاثة آخرون ، بينهم شودرى محمد نظير نائب رئيس المخابرات الباكستانية ومصوران صحفيان ، كما اصيب عشرون شخصا بينهم اثنان فى حالة خطيرة . وقد قطع الرئيس سبيتشالسكى زيارته لباكستان ليعود بجثمان نائب وزير الخارجية ، واجرت الحكومة الباكستانية تحقيقا فى الحادث

١٤ : تم الاتفاق بين حكومتى بولندا والمانيا الغربية على اعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين . على ان توقع الدولتان معاهدة تعترف فيها المانيا الغربية بالحدود الغربية لبولندا المعروفة باسم حدود [الاودرنيس]

انظر ايضا : المانيا الغربية [١٨]

تنزانيا

٤ : اعيد انتخاب جوليوس نيريرى رئيسا لتنزانيا باغلبية ثلاثة ملايين و٤٦٦ الف صوت ضد ١٩٨٢٨ صوتا .

تونس

٢ : تم تعيين السيد الهادى نويرة رئيسا للوزراء بدلا من الباهى الادغم الذى يتفرغ لرئاسة اللجنة العربية العليا لمراقبة تنفيذ اتفاقية القاهرة بين الحكومة الاردنية والمقاومة الفلسطينية

٧ : اعلن الهادى نويرة رئيس وزراء تونس الجديد تشكيل وزارته ، ولم يشغل بورقيبة الابن ايا من المناصب الوزارية لاول مرة منذ استقلال تونس قبل ١٥ عاما ، واذيع ان ذلك يرجع الى مرضه

الجزائر

١٦ ــ ٢٨ : جرت فى باريس الجولة الثالثة من المحادثات المالية بين الوفد الجزائرى برئاسة عبدالعزيز بوتفليقة ، والوفد الفرنسى برئاسة وزير التنمية الصناعية والعلمية . وكانت هذه المفاوضات قد بدأت قبل ستة اسابيع . وتهدف هذه المحادثات الى تجديد التعاون بين البلدين ، وزيادة سعر البترول الجزائرى .

ج . ع . م .

٤ : اعلن محمود رياض وزير الخارجية ان حكومة ج.ع.م. ستمد فترة وقف اطلاق النار لثلاثة اشهر طبقا لتوصية الجمعية العامة للامم المتحدة التى تضمنها القرار الرسمى

٤ ــ ٨ : عقد فى القاهرة مؤتمر القمة الثلاثى للرؤساء : انور السادات وجعفر نميرى ومعمر القذافى . وقد تم الاتفاق بين الرؤساء الثلاثة على اقامة اتحاد فيما بين دولهم يكون نواة لامل الوحدة . ووقع الرؤساء اتفاقا آخر يشتمل على الخطوط السياسية التى تنتهجها دول ميثاق طرابلس فى العمل من أجل اقامة الاتحاد . ويتضمن الاتفاق خطط العمل فى الفترة الزمنية التى يجرى فيها التمهيد لاعلان الاتحاد الثلاثى . وقد تقرر تشكيل قيادة ثلاثية موحدة من الرؤساء الثلاثة ، وانشاء لجنة تخطيط عليا ومجلس للامن القومى ولجنة متابعة ولجان فرعية تتصل بقطاعات العمل المختلفة .

٨ : عقد الاتحاد الاشتراكى العربى مؤتمرا شعبيا تحدث فيه الرؤساء انور السادات وجعفر نميرى ومعمر القذافى وياسر عرفات فى ذكرى الاربعين للقائد الخالد جمال عبد الناصر . كما تحدث فى المؤتمر رؤساء الوفود الرسمية التى حضرت من مختلف الدول

العربية والافريقية للمشاركة فى هذه الذكرى

١٠ : بعث الرئيس انور السادات برسالة الى المؤتمر التاسع لمنظمةتضامن الشعوب الافريقية الاسيوية المنعقد فى طرابلس بالجمهورية العربية الليبية ، اكد فيها ان ج٠ع٠م٠ مستمرة فى بذل كل التأييد لقضايا الشعوب المكافحة فى سبيل حريتها والاستقلال والسلام

١٠ : اعلنت ج٠ع٠م٠ الحداد لمدة سبعة ايام لوفاة الزعيم الفرنسى شارل ديجول

١٢ — ١٣ : تم انتخاب الرئيس انور السادات رئيسا للاتحادالاشتراكى العربى ،والقى الرئيس السادات، بهذه المناسبة ، خطابا امام المؤتمر القومى العام فى بداية انعقاد دورته الخامسة ، حيث قدم تقريرا تفصيليا ووافيا عن تطورات الاحداثخلال الفترة التى مضت منذ انعقاد الدورة الرابعة للمؤتمر فى ٢٣ يوليو الماضى حتى اليوم . ثم القى الرئيسالسادات خطابا فى ختام اعمال المؤتمر تحدث فيه عن اعباء المرحلة القادمة

١٢ — ١٤ : قام د. محمود فوزى رئيس الوزراء بتمثيل مصر وليبيا والسودان فى التعزية فىديجول. وفى اثناء وجوده فى باريساجتمع الدكتور فوزىبرئيس وزراء فرنسا كذلك ببومبيدو رئيس الجمهورية، كما اجتمع ايضا بالرئيس السوفيتى بودجورنى

١٥ : كلف الرئيس انور السادات الدكتور محمود فوزى رئيسالوزراء باعادة تشكيل الوزارة .وقد قدم الدكتور محمود فوزىاستقالة وزارته وبدأ مشاوراته لتشكيلالوزارة الجديدة

١٨ : صدر قرار جمهورى بتشكيل الوزارة الجديدة برئاسة د. محمود فوزى، وقد ضمت الوزارة ٤ نوابلرئيس الوزراء و٢٧ وزيرا ونائب وزير منهم ٨ وزراء ونائب وزير جدد يدخلون الوزارة لاول مرة . وصدر البيان الخاص بالتكوين الحكومى الجديد لشرح اتجاهات هذا التكوين ، كما صدر قرار جمهورى بتشكيل مجلس الدفاع الوطنى برئاسة الرئيس انور السادات ويضم ١٠ اعضاء ، من بينهم نائبا رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وامين الاتحاد الاشتراكى

١٩ : افتتح الرئيس انور السادات الدورة الثالثة لمجلس الامة والقى خطابا حدد فيهاهداف العمل خلالالمرحلة المقبلة

٢٢ : صرح محمد فائق وزير الاعلام بأن ج٠ع٠م٠ تندد بالعدوان الاستعمارى على غينيا وتدينه ، وتعلن مساندتها الكاملة لشعب غينيا والرئيس احمد سيكوتورى، وتعتبر هذا العدوان عدوانا على افريقيا كلها ، واستمرارا لسياسة وخطة الاستعمار الذى يريد فرض سياسة القوة ضد مصالح الشعوب وحقها الطبيعى فى الاستقلال والحرية .

٢١ — ٢٢ : قام الفريق اول محمد فوزى وزير الحربية بزيارة لدمشقاجرى خلالها محادثات مع الفريق حافظ اسد رئيسالحكومة ووزير الدفاع السورى واللواء مصطفى طلاس رئيس الاركان السورى وكبار المسئولين السوريين

٢٥ : قدم الدكتور محمود فوزى رئيس الوزراء برنامج حكومته لمجلس الامة

٣٠ : امضى الرئيس انور السادات ثانى ايام العيد فى الجبهة ، والقى خطابا اعلن فيه اننا لن نقبل مد فترة وقف اطلاق النار الا فىحالة واحدة فقط ، وهى اذا كان هناك جدول زمنى للانسحاب محدد فعلا

انظر ايضا : الاردن [٧] ، سوريا [١٦] ، [٢٦]

الجمهورية العربية الليبية

٣ : غادر لندن الى طرابلس الرائد عبد السلام جلود عضو مجلس الثورة ونائب رئيس الوزراء بعد ان اجرىمحادثات حول المشكلات المتعلقة بصفقات الاسلحة بين ليبيا وبريطانيا ، وترك وفدا رسميا ليواصل المحادثات

٩ — ١١ :عقد فى طرابلس المؤتمر التاسع لمنظمة تضامن شعوب افريقيا وآسيا ، وصدر بيان ختامى للمؤتمر ندد بالامبريالية الامريكية وبدورها ودعمها للنظم الرجعية فى العالم وبمناهضتها للثورات التقدمية . والقىالرئيس القذافى كلمة فىالجلسة الختامية دعا فيها الى زيادة قوة التضامن بين شعوب العالم الثالث التى تخوض معارك ضارية ضدالعدوان الامريكى الاسرائيلى على الدول العربية والعدوان الامريكى على شعوب شرقى آسيا والتسلط العنصرى الهمجى على شعوب افريقيا

١٦ : قام الرئيس معمر القذافى بزيارة خاطفة لسوريا واجرى محادثات مع المسئولين فى دمشق . وقد اجتمع الرئيس القذافى بالرئيس انور السادات قبل سفره وبعد عودته . وقد قيم الرئيس القذافى الموقف فى سوريا ، واجرى الرئيسان السادات والقذافى اتصالا تليفونيا بالرئيسالسودانى جعفر نميرى لاحاطته علما بنتائج محادثات الرئيس الليبى فىدمشق

انظر ايضا ج٠ع٠م٠ [٤ — ٨] ، [١٠]

جمهورية اليمن الجنوبية

٢٦ : اعلن أن اليمن الجنوبية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية قد اتفقتا على اتخاذ بعض الخطوات التى تمهد للوحدة بين شطرى اليمن . وقد تم تشكيل لجان مشتركة لبحث ودراسة الخطوات الرئيسية التى يجب البدء بها كمدخل اساسى الى الوحدة ، وخاصة فى المجالات الاقتصادية

٣٠ : اصبحت اليمن الجنوبية الشعبية تعرف باسم « جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية »

رومانيا

١٨ : اعرب الرئيس الرومانى تشاوشيسكو والرئيس اليوجوسلافى تيتو فى محادثاتهما التى جرت فى بلغراد عن قلقهما لاستمرار تدهور ازمة الشرق الاوسط ، واعلنا ان قرار مجلسالامن الذىيطالب بانسحاب اسرائيل هو اساس معقول لتسوية الازمة سلميا ، كما اعلن الرئيسان ضرورة حل المشكلة الفلسطينية وفقا لرغبة وامانى الشعب الفلسطينى

زامبيا

١٠ : اعلن الرئيس كينيث كاوندا سلسلة واسعة من اجراءات التأميم

والاصلاح الاقتصادى شملت اقتصاد زامبيا

سنغافوره

٢٣ : توفى رئيس الجمهورية يوسف اسحق بنوبة قلبية

السودان

١٦ : اتخذ مجلس الثورة قرارا باعفاء ثلاثة وزراء جميعهم من اعضاء مجلس الثورة السودانية . والثلاثة هم : المقدم بابكر انور عثمان مساعد رئيس الوزراء للاقتصاد ووزير التخطيط ، والرائد فاروق عثمان حمدالله وزير الداخلية ، والرائد هاشم العطا مساعد رئيس الوزراء للقطاع الزراعى ووزير الثروة الحيوانية . وقال راديو أم درمان ان قرار الاعفاء اتخذ بتسبب صلات هؤلاء الثلاثةبعناصر مخربة امتد نشاطها الى داخل مجلس الثورة . وفى اليوم التالى تقرر احالة ١٣ ضابطا للاستيداع

انظر ايضا : ج.ع.م. [٤ — ٨]

سوريا

١١ : اعلن رسميا نبأ اختتام المؤتمر القومى العاشر لحزب البعث السورى ، ولكن لم تعلن مقرراته

١٣ : تحرك الجيش السورى بقيادة الفريق حافظ الاسد وزير الدفاع وقائد السلاح الجوىوتسلم السلطة فى سوريا

١٦ : اذيع بيان رسمى باعفاء حكومة د. نور الدين الاتاسى وتعيين قيادة قطرية جديدة لحزب البعث تتولىمهمتها مؤقتا ريثمايعقد مؤتمر لانتخاب القيادة القطرية . كما اعلن البيان تشكيلمجلس للشعب فى خلال ثلاثة اشهر من تشكيل حزب البعث والمنظمات الشعبية والنقابية وممثلى القوى التقدمية، وسيمنح هذا المجلس سلطات تشريعية ، الى جانب قيامه بوضع دستور دائم للجمهورية السورية. واعلن البيان ان القيادة الجديدة قررت ، فيما يتعلق بالعمل فى المجال العربى ، تحقيق خطوات وحدوية مع الدول العربية التقدمية وخاصةمع ج.ع.م واشار البيان الى عزم سوريا على ان تكون « الدولة الرابعة فى اتفاق القاهرة الخاص بالعمل لاتحاد دول ميثاق طرابلس »

١٨ : تولى الفريق حافظ الاسد رئاسة القيادة القطرية المؤقتة للحزب فى سوريا ، الى جانب رئاسة الوزارة.وقد اختير احمد الخطيب رئيسا للدولة

٢٠ : أتم الفريق حافظ الاسد مشاوراته لتاليف الوزارة السورية الجديدة التى تمثل الوحدة الوطنية ، وقد تألفت من ٢٦ وزيرا نصفهم من البعثيين ، والنصف الاخر من الوحدويين الاشتراكيين والعناصر التقدمية

٢٦ — ٢٧ : قام الفريق حافظ الاسد رئيس الحكومة السورية بزيارة للقاهرة واجرى محادثات سياسية مع المسئولين حول العلاقات بين البلدين والعمل العربى الموحد والموقف العربى بصفة عامة والموقف فى الجبهة الشرقية بالتحديد . وفى اعقاب المحادثات، اعلن انضمام سوريا الى اعلان القاهرة الذى صدر يوم ٨ نوفمبر ١٩٧٠ وبذلك اصبحت سوريا الدولة الرابعة فى العمل لاقامة اتحاد عربى

انظر ايضا : ج.ع.م. [٢١ — ٢٢] ، الجمهورية العربية الليبية [١٦]

سيلان

٢٢ : قررت الحكومة تأميم تجارة تصدير المطاط تأميما كاملا اعتبارا من بداية العام المقبل

شيلى

٣ : تولى الرئيس المنتخب د. سلفادور الليندى رسميا رئاسة الجمهورية للسنوات الست القادمة

١٣ : اعلنت حكومة شيلى قرارها باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع كوبا ، واعلن الرئيس الجديد ان العقوبات واجراءات الحصار التىتفرضها منظمة الدول الامريكية على كوبا غير قانونية وغير عادلة

١٧ : تم فى سنتياجو توقيع الاتفاق التجارى بين حكومة شيلى وكوريا الديمقراطية

الصين الشعبية

٢٣ : تم فى بكين توقيع اتفاق تجارى بين الاتحاد السوفيتى والصين

انظر ايضا : الاتحادالسوفيتى [٢٣] ، ايطاليا [٦] ، باكستان [١٠ — ١٤]

غينيا

٢٢ : اعلن راديو كوناكرى ان قوات المرتزقة الاجانب من الاوروبيين والافريقيين من غينيا البرتغالية زحفت فى الساعة الرابعة صباحا على كوناكرى فى محاولة للاطاحة بحكومة غينيا

ودعت غينيا مجلس الامن لاجتماع عاجل لمناقشة التدخل الاجنبى ، كما وجه سيكوتورى رسالة الى جميع رؤساء الدول الافريقية يخطرهم بتطورات الغزو

٢٥ — ٣٠ : وصلت الى كوناكرى لجنة تقصى الحقائق التابعة للامم المتحدة . واعرب الرئيس سيكوتورى عن اسفه لان مجلس الامن لم يستجب لطلب غينيا بارسال قوات طوارىء دولية لطرد الوجود الاستعمارى البرتغالى فى المياهالاقليمية لغينيا

٢٨ : تسللت قوات نظامية برتغالية من اراضى غينيا بيساوى الى الحدود الغينية فى منطقة كوندارا

انظر ايضا : ج.ع.م. [٢٢]

فرنسا

١٠ : اذاع الرئيس جورج بومبيدو بيانا الى الامة الفرنسية معلنا وفاة الزعيم الفرنسى شارل ديجول بعد ان دهمته ازمة قلبية مفاجئة

١٠ : اعلن مندوب فرنسا فى اللجنة السياسية الرئيسية فى الامم المتحدة ، عدم رضاء بلاده عن المباحثات التى تجريها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى للحد من انتشار الاسلحة الاستراتيجية فى هلسنكى . وقال ان الدولتين لا ترغبان حقيقة فى نزع اسلحتهما الذرية ، كما عارض مشروع معاهدة حظر وضع اسلحة ذرية فى اعماق المحيطات ، وايد حق الدول الساحلية فى استخدام مياهها الاقليمية فى اى نشاط عسكرى مشروع

١٢ : تم تشييع جثمان الزعيم الفرنسى شارل ديجول فى احتفال بسيط بعد اداء مراسم الصلاة عليه فى كنيسة مدينة « كولومبى لى دوزا ايجليزا »

انظر ايضا :الجزائر :[١٦]، ج٠ع٠م٠ [١٠]

الفلبين

١٤ : اعلنت رئاسة الجمهورية ان حكومة الفلبين تسعى للدخول فى مفاوضات جديدة مع الولايات المتحدة لاعادة النظر فى الاتفاقيات الخاصة بالقواعد العسكرية الامريكية فى اراضيها ، وذلك بهدف ان تزيل الولايات المتحدة من هذه القواعد كل ما من شأنه « احداث الانقسام فى الرأى العام الوطنى فيما يتعلق بالحفاظ على سيادة البلاد »

فلسطين

٢ : قامت جولدا مائير رئيسة وزراء اسرائيل بزيارة لكندا واجرت محادثات مع المسئولين فى اوتاوا بصدد الوضع فى الشرق الاوسط، ثم غادرت اوتاوا الى لندن

١٢ : اعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ان لجنتها المركزية قد اعادت انتخاب جورج حبشى امينا عاما للجبهة

١٤ : اعلنت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية فى بيان اذاعته ان حكومة الاردن لم تنفذ كثيرا من الالتزامات الاساسية التى نص عليها اتفاق القاهرة بشأن تسوية الموقف بين المقاومة والسلطات الاردنية.وقالت اللجنة ان الجانب الاردنى لم ينفذ النص الخاص بعودة قوات الجيش الاردنى الى قواعدها فى مواجهة العدو ومرابطة بعض هذه القوات حول عمان والمدن الاخرى

١٤ : تم ياسر عرفات رئيس اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية بزيارة لكل من ليبيا والجزائر والمغرب وتونس واجرى محادثات مع المسئولين فى عواصم هذه الدول

١٦ : اعلنت جولدا مائير فى الكنيست ان اسرائيل على استعداد لاستئناف اتصالاتها مع يارنج «اذا وجدت الظروف المناسبة» ؟ ولم تذكر مائير فى خطابها ما هى هذه الظروف ، ولا ما هى طبيعتها

٢٢ : اعلن مجلس الوزراء الاسرائيلى احد الشروط التى اتفق الرأى عليها داخل المجلس للعودة الى اتصالات يارنج ، فقد صرح متحدث اسرائيلى رسمى بان مجلس الوزراء وافق على ان العودة الى اتصالات يارنج متعلقة بقيام ظروف ملائمة ، وان احد هذه الشروط هو « تدعيم ومد وقف اطلاق النار فى جبهة القناة » .. وقد رفضت القاهرة شرط اسرائيل

٢٩ : فوض مجلس الوزراء الاسرائيلى موسى ديان وزير الدفاع تفويضا كاملا فى ان يجرى محادثات شاملة عسكرية وسياسية مع المسئولين الامريكيين اثناء زيارته لواشنطن

انظر ايضا : الاردن : [٧]، [٩] ، [١٦] ، المملكة المتحدة [٤] ، الولايات المتحدة [١٨] ، يوجوسلافيا [١٨].

فنلندا

٢ : بدأت فى هلسنكى المرحلة الثالثة لمباحثات الحد من الاسلحة النووية بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، وكانت المرحلة الاولى من المباحثات قد عقدت من ١٧ نوفمبر الى ٢٢ ديسمبر ١٩٦٨ والمرحلة الثانية فى فيينا فى الفترة ما بين ١٦ ابريل حتى ١٤ اغسطس ١٩٧٠.

فيتنام الجنوبية

٦ : قامت قوة من قوات حكومة فيتنام الجنوبية بغزو جديد لاراضى كمبوديا لمحاولة وقف تدفق الامدادات والتعزيزات الى الثوار الكمبوديين والى ثوار فيتنام الجنوبية

فيتنام الشمالية

٢٢ : اعلن المتحدث باسم وفد هانوى فى المحادثات الفيتنامية فى باريس ان الولايات المتحدة صعدت عملياتها العسكرية ضد بلاده بصورة خطيرة خلال العام الحالى

انظر ايضا : الولايات المتحدة [٢٢]

قبرص

٤ - ١٠ : قام الرئيس مكاريوس بزيارة لليابان مارا ببيروت فى طريق عودته الى بلاده

الكويت

١ ، ٤ : استعرض مجلس الوزراء الكويتى فى اجتماعه تطورات الموقف فى الخليج العربى ونتائج مؤتمر نواب حكام الامارات الذى عقد يومى ٢٦ ، ٢٧ اكتوبر ١٩٧٠ وانتهى دون التوصل الى أى اتفاق بسبب تمسك البحرين بوجهة نظرها التى تتعارض مع موقف بقية الامارات بالنسبة لمشروع انشاء اتحاد الامارات . ويتركز الخلاف حول نسبة التمثيل فى المجلس الاستشارى للاتحاد ،وكذلك حول مكان العاصمة

انظر ايضا : الاردن [٩].

لاوس

١٧ : تم اجتماع بين الامير سوك فونجال الممثل الشخصى للامير سوفانا فونج رئيس جبهة تحرير لاوس والامير سوفانا فوما رئيس الوزراء، وصدر بيان رسمى جاء فيه ان المحادثات دارت حول امكانية اجراء مفاوضات بين ممثل الجبهة والحكومة لانهاء الصدام فى لاوس والوصول الى حل وسط يرتضيه الطرفان

المملكة المتحدة

٤ : بحثا ادوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا وسيراليك دوجلاس هيوم وزير خارجيته ، مع جولدا مائير خلال محادثاتهما معها ازمة الشرق الاوسط وطرق التوصل الى حل سلمى والعودة الى اتصالات يارنج

٩ : اعلن متحدث بلسان وزارة الدفاع البريطانية انه تقرر ان تبدأ غدا [١٠ نوفمبر] مناورات مشتركة للبحرية الايرانية والامريكية والبريطانية فى خليج عمان

١١ : ابلغ وزير الدفاع البريطانى وزراء الدفاع فى الدول الاوربية الاعضاء

فى حلف الاطلنطى رفض بريطانيا زيادة مساهمتها المالية فى برنامج المجهود العسكرى الاوربى الذى سيعرضونه فى شهر ديسمبر القادم على ملفين ليرد وزير الدفاع الامريكى . ويراد بالبرنامج اصلا اعفاء امريكا من بعض اعبائها المالية والدفاعية فى القارة

١٦ : القى ادوارد هيث رئيس الوزراء البريطانى خطابا فى الحفل السنوى الذى يقيمه عمدة لندن ، اعلن فيه ان حكومته ستنفذ خططها التى لاقت انتقادا عالميا ببيع الاسلحة والسفن الحربية لجنوب افريقيا . واضاف ان بريطانيا ستفعل ذلك للدفاع عن المحيط الهندى والطرق البحرية حول رأس الرجاء الصالح

انظر ايضا : الاتحادالسوفيتى [٣٠] ، الجمهوريةالعربية الليبية [٣]

هوندوراس

١٧ : اعلن متحدث باسم القوات المسلحة انها قتلت وجرحت عددا كبيرا من المدنيين المسلحين والحرس الوطنى التابع لسلفادور فى معركة نشبت على طول الحدود بين البلدين

الولايات المتحدة الامريكية

٣ — ٤ : اجريت الانتخابات الامريكية فى ٤٣٥ دائرة لمجلس النواب و٣٥ دائرة لمناصب حكام الولايات ، واسفرت عن هزيمة للحزب الجمهورى . فقد احتفظ الديمقراطيون بالاغلبية فى مجلس الشيوخ والنواب ، واكتسحوا الجمهوريين فى مقاعد حكام الولايات

٦ : عقد الرئيس الامريكى نيكسون اجتماعا مع مجلس الامن القومى بحث فيه ازمة الشرق الوسط ومد وقف اطلاق النار . ورحب المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية بقرار وقف اطلاق النار ، وقال انه عمل اساسى لاستئناف الاتصالات مع يارنج

١٨ : عقد وليام روجرز وزير خارجية الامريكية وابا ايبان وزير خارجية اسرائيل اجتماعا فى واشنطن بحثا فيه ازمة الشرق الاوسط والعلاقات بين البلدين

٢٢ : عارضت حكومة الرئيس الامريكى نيكسون بشدة مطالب الكونجرس الامريكى المتزايدة بخفض عدد القوات الامريكية المرابطة فى اوروبا الغربية

٢٢ : اعلن وزير الدفاع الامريكى ان الغارات الامريكية على فيتنام الشمالية ستستمر كلما اقتضت الضرورة

٢٤ : وقعت الولايات المتحدة والمكسيك معاهدة لحل مشكلة الحدود بين البلدين . وكان الاتفاق على المعاهدة قد تم عندما اجتمع الرئيس الامريكى مع الرئيس المكسيكى جوستاندرياز اورداز فى اغسطس ١٩٧٠

انظر ايضا : الاتحادالسوفيتى [٣٠] ، فرنسا [١٠] ، الفلبين [١٤] ، فلسطين [٢٩] ، فنلندا [٢] ، فيتنام الشمالية [٢٢]

يوجوسلافيا

١٨ : القى الرئيس تيتو خطابا امام الجلسة المشتركة للبرلمان ، عرض فيه السياسة الخارجية لبلاده خلال العام الماضى . ودعا تيتو الى الاسراع فى ايجاد حل لازمة الشرق الاوسط ، مؤكدا مساندةيوجوسلافيا للدول العربية . واضاف ان الاتجاه المتعنت والعدوانى من جانب اسرائيل مازال يحول دون أى تقدم نحو ايجاد حل لهذه الازمة

انظر : المانيا الغربية [٢٥] ، رومانيا [١٨]



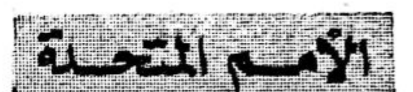
الأمم المتحدة

الوكالات المتخصصة

المنظمات الإقليمية

منظمات أخرى





تركز نشاط منظمة الامم المتحدة فى الاشهر الماضية حول اجتماعات الدورة ٢٥ للجمعية العامة ، وهى الدورة التى توافق احتفال المنظمة بالذكرى الخامسة والعشرين لانشائها • وقد انتهزت الدول الاعضاء مناسبة الاجتماعات التى كرستها الجمعية العامة على امتداد عشرة أيام لتلك الاحتفالات ، لتعبر عن الامال العريضة فى أن تقوم الامم المتحدة بدور أكثر ايجابية فى حل مشاكل المجتمع الدولى •

وتتصدر التنمية الاقتصادية قائمة هذه المشاكل ، الى جانب حفظ السلام الدولى والتفرقة العنصرية وتصفية الاستعمار • وقد أوضحت الدول النامية فى الامم المتحدة ، وقد اصبحت تمثل الغالبية العظمى التى تضم الان ١٢٧ دولة ، اهتمامها بأن تنهج الامم المتحدة نهجا اكثر ديمقراطية ، يمنح شعوب العالم الثالث فرصة التعبير الصريح عن وجهات نظرها من أعلى للنبر الدولى •

ولعل أهم ما شاهدته الدورة ٢٥ للجمعية العامة التصويت الذى جرى لقبول عضوية الصين الشعبية ، فلاول مرة منذ عشرين عاما حاولت خلالها الصين الانضمام الى الامم المتحدة ، نالت الصين الاغلبية المطلقة من الاصوات ، وان لم تحصل على اغلبية الثلثين المطلوبة ، على اعتبار ان عضويتها من المسائل الهامة •

وكان لمجلس الامن نشاطه فى هذه الفترة ، فقد بدأ اجتماعاته الدورية على مستوى وزراء خارجية الدول الاعضاء ، وبحث المسائل الخاصة بحفظ الامن الدولى وموضوع استقلال روديسيا الجنوبية • وقد رفضت بريطانيا هذا القرار مستخدمة حق الفيتو للمرة الخامسة فى تاريخ عضويتها فى الامم المتحدة •

وفى المجال الاقتصادى والاجتماعى ، بدأت الامم المتحدة برامج عقد التنمية الثانى ، رغم وجود بعض خلافات بين الدول الغنية حول الاستراتيجية الملائمة لتقديم العون الى الدول النامية •

وفيما يلى عرض لنشاط الامم المتحدة فى الشهور الثلاثة : سبتمبر واكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٧٠

الجمعية العامة :

الدورة ٢٥ : بدأت الدورة ٢٥ للجمعية العامة للامم المتحدة اجتماعاتها فى يوم ١٥ سبتمبر ١٩٧٠ بنيويورك • وانتخبت الجمعية العامة ادوارد هامبرو ، مندوب النرويج ، رئيسا للدورة ، كما انتخبت نواب الرئيس السبعة عشر ورؤساء اللجان الفرعية •

ونواب الرئيس هم ممثلو كل من البرازيل والصين الوطنية واكوادور وفرنسا والعراق وجاميكا وكينيا ومالطة وجزيرة موريس والنيبال والفلبين والسنغال وتشاد وجمهورية اوكرانيا السوفيتية والاتحاد السوفيتى وبريطانيا والولايات المتحدة •

وقدم أوثانت تقريره السنوى عن نشاط المنظمة معربا فيه عن بعض التفاؤل تجاه التحسن النسبى فى الموقف الدولى بعد انتهاء الحرب الاهلية فى نيجيريا وعقد معاهدة التعاون بين الاتحاد السوفيتى والمانيا الغربية • كما أبدى قلقه تجاه تدهور الوضع المالى للامم المتحدة •

وفى ١٨ سبتمبر وافقت الجمعية العامة على جدول أعمالها الذى تضمن ٩٨ بندا ، اضيف اليها فى يوم ٦ اكتوبر بندان آخران هما « خطف الطائرات » و « قبول الاعضاء الجدد » ٠ وفى أعقاب ذلك بدأت المناقشة العامة ، وقد قطعت فى يوم ٢٩ سبتمبر لتأبين الرئيس جمال عبد الناصر ، وانتهت المناقشة العامة فى يوم ٢ اكتوبر ٠

وفى ٦ اكتوبر انهت الجمعية العامة مناقشة تقرير لجنتها القانونية الذى يوصى باصدار اعلان خاص عن مبادىء القانون الدولى حول العلاقات الاخوية والتعاون بين الدول

وفى ١٣ اكتوبر وافقت الجمعية العامة بأغلبية ٨٦ صوتا ضد ٥ أصوات مع امتناع ١٥ دولة عن التصويت ، على البرنامج الذى أوصت به لجنة تصفية الاستعمار حول تطبيق الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة ، وذلك بمناسبة الاحتفال بمرور ١٠ سنوات على اصدار هذا الاعلان ، وكان ذلك فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ — وفى نفس اليوم وافقت الجمعية العامة بالاجماع على توصية مجلس الامن الصادرة فى ١٠ اكتوبر والخاصة بانضمام فيدجى الى الامم المتحدة (استقلت عن الحكم البريطانى فى ١٠ اكتوبر ١٩٧٠) ٠ واصبحت فيدجى العضو ١٢٧ فى الامم المتحدة ٠

وفى ختام الاحتفالات الخاصة بذكرى مرور ١٠ سنوات على اعلان تصفية الاستعمار والخاصة بالذكرى ٢٥ لانشاء المنظمة ، أصدرت الجمعية العامة ثلاثة اعلانات خاصة هى :

١ — اعلان خاص بمبادىء القانون الدولى المتعلقة بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول ٠

٢ — اعلان خاص باستراتيجية دولية للتنمية ضمن برامج عقد التنمية الثانى ٠

٣ — اعلان خاص بالذكرى الخامسة والعشرين لانشاء الامم المتحدة ٠

وفى ٢٦ اكتوبر عادت الجمعية العامة لمناقشة بنود جدول أعمالها ، فانتخبت الاعضاء الجدد فى مجلس الامن ، والاعضاء الجدد فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ٠ (انظر مجلس الامن والمجلس الاقتصادى والاجتماعى) ٠

وفى ٢٦ اكتوبر قدمت لجنة أوراق الاعتماد تقريرها ، وقررت قبول أوراق اعتماد جميع الدول الاعضاء ، وان كانت اللجنة قبلت أيضا مذكرة من حكومة الصومال بتاريخ ٢٣ اكتوبر تقترح اجراء مناقشة فورية لدى سلامة أوراق اعتماد الوفد الممثل لجمهورية جنوب افريقيا ٠

وفى ٢٦ اكتوبر ايضا بدأت الجمعية العامة ، بناء على طلب الجمهورية العربية المتحدة مناقشة « الموقف فى الشرق الاوسط » ٠

وفى اثناء المناقشة ، قدمت الدول الاعضاء ثلاثة مشاريع لقرارات بخصوص الموقف فى الشرق الاوسط ، فقدمت دول أمريكا اللاتينية مشروعا ، والولايات المتحدة مشروعا ثانيا ، والدول الافروآسيوية مشروعا ثالثا وحصل المشروع الافروآسيوى على أغلبية أصوات الجمعية العامة التى أصدرته يوم ٤ نوفمبر فى شكل قرار تعرب فيه الجمعية العامة عن قلقها ازاء خطورة الموقف فى الشرق الاوسط ، وتعبر عن أسفها لاستمرار احتلال اسرائيل للاراضى العربية ، وتؤكد عدم مشروعية ضم الاراضى بالقوة ، وتطلب من الدول المعنية ضرورة الاعتراف بحقوق شعب فلسطين ، والعمل على التطبيق الفورى للقرار ٢٤٢ الصادر من مجلس الامن فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ — وقد نال هذا القرار تأييد ٥٧ دولة — بينما رفضته ١٦ دولة ، وامتنعت ٣٩ دولة عن التصويت ٠ ولم يشترك عدد آخر من الدول فى التصويت ومنها سبع دول عربية (انظر ص ٢ الى ص ٦ هذا العدد) ٠

وفى يوم ١٠ نوفمبر أوقفت الجمعية العامة مناقشة موضوع أوراق اعتماد وفد جنوب افريقيا لتأبين الرئيس الفرنسى السابق شارل ديجول ٠

وفى ١٣ نوفمبر اتخذت الجمعية العامة قرارا بأغلبية ٦٠ صوتا ضد ٤٢ صوتا مع امتناع ١٢ دولة عن التصويت يقضى بعدم الموافقة على أوراق اعتماد وفد جنوب افريقيا ٠

وقد صدر هذا القرار بناء على تقرير لجنة مراجعة أوراق الاعتماد ، واستقر رأى الجمعية العامة فيما بعد على ان هذا القرار لا يحرم وفد جنوب افريقيا من الاشتراك فى أعمال الجمعية العامة والتصويت ٠

ثم وافقت الجمعية العامة على تقرير لجنة أوراق الاعتماد بأغلبية ٧١ صوتا ضد صوتين مع امتناع ٤٥ دولة عن التصويت ٠

وفى ٢٠ نوفمبر صوتت الجمعية العامة بشأن قبول الصين الشعبية عضوا فى الامم المتحدة ٠ وكانت نتيجة التصويت موافقة ٥١ صوتا على قبول الصين و ٤٩ صوتا بعدم الموافقة وامتنعت ٢٥ دولة عن التصويت ، ولم تحصل الصين الشعبية بذلك على أغلبية الثلثين المطلوبة ، حيث ان الجمعية العامة كانت قد اتخذت قرارا صدر بأغلبية ٦٦ صوتا فى مواجهة ٥٢ صوتا ، بناء على ما اقترحته الولايات المتحدة ، يقضى باعتبار عضوية الصين الشعبية مسألة هامة تحتاج لاغلبية الثلثين ، وقد امتنعت ٧ دول عن التصويت على هذا القرار ٠

وفى ٢٥ نوفمبر اتخذت الجمعية العامة قرارا بأغلبية ١٠٥ أصوات ضد لا شىء ، يدين عمليات خطف الطائرات المدنية ، ويطلب من الدول الاعضاء اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع تكرار مثل هذه الحوادث ومعاقبة مرتكبيها ٠

وفى أول ديسمبر أصدرت الجمعية العامة بأغلبية ٧١ صوتا ضد ١٢ صوتا مع امتناع ٢٨ دولة عن التصويت ، قرارا بشأن موضوع « أهمية الاعتراف الدولى بحق الشعوب فى تقرير مصيرها » ٠ وقد اكد هذا القرار أهمية الاعتراف بحقوق كل من شعب فلسطين العربى وشعب جنوب افريقيا فى تقرير المصير ٠

لجان الجمعية العامة : انتخبت الجمعية العامة فى بداية دورتها رؤساء لجانها الفرعية ، فاختارت كلا من اندريه اجيلار (فنزويلا) رئيسا للجنة السياسية ، وعبد السماح غوس (افغانستان) رئيسا للجنة السياسية الخاصة ، ووالتر حيفارا أرزى (بوليفيا) رئيسا للجنة الاقتصادية ، والانسة ماريا جروزا (رومانيا) رئيسة للجنة الاجتماعية ، وفرنون جونسون موانجا (زامبيا) رئيسا للجنة الوصايا ، وماكس وارشوف (كندا) رئيسا للجنة الادارية ٠

وفيما يلى أهم ما قامت به لجان الجمعية العامة :

اللجنة الاولى (السياسية) : انتخبت فى ٢١ سبتمبر عبد الرحيم أبو فرح (الصومال) نائبا لرئيسها وزدنك تشرنيك (تشيكوسلوفاكيا) مقررا ٠ وبدأت اللجنة أعمالها بدراسة

موضوع « تدعيم الامن الدولى » ، وانتهت من مناقشة هذا الموضوع فى ١٣ أكتوبر بعد أن قدم لها ثلاثة مشاريع مختلفة لقرار تتخذه الجمعية العامة للعمل على تدعيم الامن الدولى . وتقترح هذه المشاريع أن تتخذ الجمعية العامة قرارا يساعد على تدعيم الامن الدولى . وقد تقدم الاتحاد السوفيتى بالمشروع الاول ومعه ٧ دول اشتراكية ، وينص هذا المشروع على تبنى الجمعية العامة اعلانا عن الاجراءات الواجب اتخاذها لتدعيم الامن الدولى . وتقدمت بالمشروع الثانى كل من استراليا وبلجيكا وكندا وايطاليا واليابان ، متضمنا عددا من المبادىء تعيد الجمعية العامة تأكيدها . اما المشروع الثالث فقدمته ٢٣ دولة من دول أمريكا اللاتينية ، تقوم الجمعية العامة بناء عليه بالتذكير بأهداف ومبادىء الامم المتحدة وفى ١٢ اكتوبر تقدمت ٣٠ دولة أخرى بمشروع رابع تقترح فيه الجمعية العامة أن تلتزم الدول الاعضاء بعدد من المبادىء وردت فى ذلك المشروع .

وفى ٢٦ اكتوبر استأنفت اللجنة السياسية مناقشاتها حول المسألة الكورية . وقد نشب خلاف حول مدى امكان اشراك وفد من كوريا الشمالية فى مناقشة هذه المسألة ، وتقدمت ٢٧ دولة بمشروع قرار باقتراح دعوة شطرى كوريا لحضور المناقشة والاشتراك فيها ، بينما تقدمت ١٩ دولة أخرى بمشروع قرار يقضى بأن تدعو اللجنة ممثل كوريا الجنوبية بعد أن تعرب عن رغبتها فى دعوة ممثل كوريا الشمالية ، بشرط اعتراف حكومة هذه الاخيرة باختصاص منظمة الامم المتحدة ببحث المسألة الكورية .

اللجنة السياسية الخاصة :
انتخبت اللجنة لويس هيرو جمبردلا (اورجواى) نائبا لرئيسها ومحمد محجوبى (المغرب) مقررا لها . وبدأت اللجنة أعمالها بدراسة تقرير مقدم من اللجنة العلمية الخاصة للاشعاعات النوية . وفى ٢ اكتوبر وافقت اللجنة بالاجماع على مشروع قرار يطلب من الجمعية العامة الموافقة على تقرير اللجنة ودعوتها للاستمرار فى عملها .

ثم قامت اللجنة بعد ذلك بدراسة موضوع الابرتهيد ، وتبنت فى ٩ اكتوبر مشروع قرار حول فرض حظر تام على تصدير الأسلحة لجنوب افريقيا ، وحصل المشروع على أغلبية ٩٤ صوتا فى مواجهة صوتين وامتنعت ٧ دول عن التصويت - ويلاحظ أن ملاوى وقفت الى جانب البرتغال فعارضت القرار . وهذه أول مرة تتخذ فيها دولة افريقية وطنية مثل هذا الموقف عند التصويت على مشروع يدين سياسة الابرتهيد التى تتبعها جنوب افريقيا . وانتهت اللجنة الخاصة من مناقشة مسألة الابرتهيد فى ٢٨ اكتوبر .

اللجنة الثانية (الاقتصادية) :
انتخبت ادوارد بيل (ليبريا) نائبا لرئيسها ولينـدور فيـرسيلين (الفيلبين) مقررا لها . واستهلت اللجنة الاقتصادية أعمالها بمناقشة عقد التنمية الثانى . وقد أولت اللجنة هذا الموضوع أولوية خاصة بناء على توصية من المجلس الاقتصادى والاجتماعى . وفى ٥ اكتوبر وافقت اللجنة على مشروع تقدمت به مجموعة دول السبع والسبعين حول استراتيجية خاصة للتنمية فى العقد الثانى . وفى ٢١ اكتوبر بدأت اللجنة فى مناقشة تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى . وفى يوم ٢٦ اكتوبر أوصت اللجنة بانشاء مجموعة دولية خاصة تضم المتطوعين من الشباب للعمل فى مجال التنمية الاقتصادية ، كما وافقت اللجنة على مشروع قرار قدمه المجلس الاقتصادى والاجتماعى حول هذا الموضوع ، يضع أسس اختيار المتطوعين وانشاء صندوق خاص لمساندة نشاطهم .

اللجنة الثالثة (الاجتماعية) :
انتخبت اللجنة الاقتصادية السيدة اميليا باريش (كوستاريكا) نائبة لرئيستها والسيدة ايفا جونردانا (بلجيكا) مقررا لها ، ثم بدأت مناقشة جدول الاعمال لتحديد الاولويات . وقد بدأت فى بحث المسائل المعروضة عليها فى ٢٨ سبتمبر ، وأولاها خاصة بالشباب والتعليم فى اطار حقوق الانسان والحريات الاساسية .

وفى ١٤ اكتوبر وافقت اللجنة على مشروع قرار خاص بعقد مؤتمر ثان للشباب العالمى ، وكان أمام اللجنة مشروع قرار تقدمت به المملكة العربية السعودية حول التجنيد الاجبارى للشباب .

وانتقلت اللجنة من ذلك الى مناقشة التفرقة العنصرية وتصفية الاستعمار . وعرضت الدول الاعضاء أربعة مشاريع فى هذا الصدد :

١ - مشروع قرار تقدمت به ٢٠ دولة تطلب فيه من الجمعية العامة أن توجه نداء لمساندة الشعوب المكافحة ضد الاستعمار ماديا ومعنويا .

٢ - مشروع قرار تقدمت به ٩ دول تدين فيه الجمعية العامة التفرقة العنصرية .

٣ - مشروع قرار تقدمت به فنلندا تؤكد فيه الجمعية العامة اهمية تطبيق الاتفاقية الخاصة بانهاء جميع أشكال التفرقة العنصرية .

٤ - مشروع قرار تقدمت به ٩ دول تعترف بمقتضاه الجمعية العامة بحق جميع الشعوب التى تكافح ضد الاستعمار فى الحصول على مساعدات من الخارج ، بما فى ذلك المساعدات العسكرية والسلاح .

هذا وقد وافقت اللجنة الاجتماعية بأغلبية ٩٨ صوتا وامتناع ٤ دول عن التصويت ، على مشروع قرار يطالب شباب العالم بالوقوف ضد أى عمل عسكرى أو غير عسكرى ، يهدف الى القضاء على حركات تحرير الشعوب الخاضعة للاستعمار أو السيطرة العنصرية .

وفى يوم ٥ نوفمبر وافقت اللجنة بأغلبية ٧٥ صوتا ضد ١٢ صوتا ، مع امتناع ٢٢ دولة عن التصويت ، على مشروع قرار يقضى بأن تقطع كل دولة علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية والتجارية والعسكرية والاجتماعية مع الانظمة العنصرية مثل جنوب افريقيا .

اللجنة الرابعة (الوصاية) :
انتخت لجنة الوصاية فى ٢١ سبتمبر حسان صدرى (ايران) نائبا لرئيسها وهوراسيو سيفيل بورجا (اكوادور) مقررا لها . ولم تبدأ اللجنة أعمالها سوى فى ٥ اكتوبر مبتدئة بدراسة موضوع الاقاليم الخاضعة للاستعمار فى افريقيا الجنوبية ، وهى : ناميبيا وروديسيا الجنوبية والاقاليم الخاضعة للادارة البرتغالية .

وفى ١٨ نوفمبر اتخذت اللجنة قرارا بأغلبية ٩٠ صوتا فى مواجهة ١٠ أصوات وامتناع ١١ دولة عن التصويت ، بالموافقة على مشروع قرار مقدم الى الجمعية العامة بخصوص روديسيا الجنوبية ويتضمن هذا المشروع أن أية محاولة للمساومة حول مستقبل روديسيا الجنوبية ، وهى تخضع للحكم العنصرى ، يتنافى مع اعلان منح الاستقلال للشعوب والدول المستعمرة الذى أصدرته الامم

المتحدة فى عام ١٩٦٠ . كما يدين هذا المشروع بريطانيا لفشلها ورفضها اتخاذ التدابير اللازمة لانهاء تمرد الاقلية البيضاء فى اقليم روديسيا الجنوبية .

وفى ١٨ نوفمبر أيضا وافقت اللجنة على مشروع قرار خاص بتقديم العون الى شعب ناميبيا وتكوين صندوق خاص لهذا الغرض ، وأصدرت اللجنة مشروع القرار هذا بأغلبية ١٠١ صوت فى مواجهة صوتين ، وامتنعت ٧ دول عن التصويت .

وفى ١٨ نوفمبر كذلك ، وافقت اللجنة بأغلبية ٩٠ صوتا ضد ٧ أصوات مع امتناع ١٧ دولة عن التصويت ، على مشروع قرار يدين البرتغال لرفضها الخروج من الاراضى الافريقية التى تستعمرها ويدين الحرب الاستعمارية التى تخوضها البرتغال ضد الشعوب الافريقية

اللجنة الخامسة (الادارية) : انتخبت اللجنة الادارية جوزيف تاردوس (المجر) نائبا لرئيسها ومحمد مصطفى البرادعى [الجمهورية العربية المتحدة] مقررا لها .

وقد بدأت اعمالها يوم ٥ أكتوبر فاستمعت الى مشروع ميزانية عام ١٩٧١ الذى قدمه اوثانت السكرتير العام ، ثم شرعت فى مناقشة الميزانية بندا بندا .

وقد وافقت اللجنة على تخصيص مبلغ اضافى قدره ٧٣٥ ألف دولار لميزانية عام ١٩٧٠ . هذا وتقدر ميزانية الامم المتحدة لعام ١٩٧١ بحوالى ١٩٣ مليون دولار ، وكانت ميزانية العام السابق ١٦٨ مليون دولار فقط . والمعروف ان الامم المتحدة تعانى من عجز كبير فى الموارد المالية بالمقارنة بالاعباء الدولية التى تتحملها اداريا وفنيا .

اللجنة السادسة (القانونية) : انتخت اللجنة القانونية فى ٢١ سبتمبر بيت هين هوبان (هولند) نائبا لرئيسها وهيشاشى اوادا [اليابان] مقررا لها . واخذت فى ٢٣ سبتمبر فى بحث مسالة مبادىء القانون الدولى حول العلاقات الاخوية . والتعاون بين الدول الاعضاء . وقد وافقت اللجنة فى ٢٨ سبتمبر على توصية ترفع الى الجمعية العامة بشأن اصدارها اعلانا خاصا بهذا الموضوع .

ثم تولت اللجنة بعد ذلك بحث التقرير السنوى للجنة القانون الدولى . وفى ١٤ اكتوبر اتخذت قرارا ، يحال للجمعية العامة للموافقة عليه ، بشأن اجتماع لجنة القانون الدولى فى شكل دورة خاصة عام ١٩٧١ للانتهاء من موضوع العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية . وتولت اللجنة بعد ذلك مناقشة موضوع خطف الطائرات .

وبعد الموافقة على مشروع قرار تقدمت به ١٩ دولة حول استمرار لجنة القانون التجارى الدولى فى عملها ، بدأت اللجنة فى ٢٩ اكتوبر فى بحث دور محكمة العدل الدولية . وكانت ١٢ دولة قد تقدمت الى الجمعية العامة بطلب تكوين لجنة خاصة لدراسة العقبات التى تعوق ممارسة المحكمة لاعمالها .

اللجان الخاصة :

فى ٢٩ اكتبر ايضا تقدمت ٣٢ دولة بمشروع قرار حول استئناف اللجنة الخاصة لتعريف العدوان أعمالها .

نزع السلاح : أنهت لجنة مؤتمر نزع السلاح أعمال دورتها فى جنيف يوم ٣ سبتمبر . وكانت قد اجتمعت فى الفترة من ١٧ فبراير الى ٣٠ ابريل ، ثم عادت الى الاجتماع فى ١٦ يونيو لتكمل دورتها .

وقدمت اللجنة تقريرها الى الجمعية العامة حول نص مشروع معاهدة لمنع تخزين أو وضع أسلحة نووية أو أسلحة تدمير شامل فى أعماق البحار — واعربت اللجنة عن املها فى ان توافق الجمعية العامة على هذا المشروع وأن تطلب من الدول توقيع المعاهدة فى أسرع وقت . وستلتزم الدول الموقعة على هذه المعاهدة بالامتناع عن وضع اسلحة نوية أو اسلحة اخرى شاملة الدمار فى اعماق البحار خارج منطقة ملاصقة للحدود فى المياه الاقليمية ، تحدد بمسافة ١٢ ميلا .

وقد اوضحت اللجنة ، التى تضم ٢٦ عضوا ، انها استمرت فى مجهوداتها من أجل التوصل الى اتفاق حول حظر استخدام الاسلحة الكيمائية والبيولوجية .

تصفية الاستعمار : قررت اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار (لجنة الاربع والعشرين) ارجاء دورتها المشتركة مع لجنة الابرتهيد ومجلس ناميبيا الى حين الانتهاء من اعداد تلك الدورة المشتركة .

وبدأت لجنة تصفية الاستعمار فى ١٠ سبتمبر بحث مشروع قرار بشأن المعلومات المتعلقة بالاقاليم غير المستقلة . كما اخذت تدرس الحملة الاعلامية الخاصة بمجهودات الامم المتحدة فى مجال تصفية الاستعمار . وقررت اللجنة فى ١٨ سبتمبر دعوة السكرتيرة العام للامم المتحدة للاستمرار فى مجهوداته الدعائية حول تصفية الاستعمار ، واخطار اللجنة بالبرنامج الذى تضعه الادارة الاعلامية .

وفى ٢٥ سبتمبر تم تقديم مشروع من قبل مجموعة العمل الخاصة حول تطبيق اعلان تصفية الاستعمار . وقد وافقت اللجنة فى ٢ اكتوبر على برنامج عمل لتنفيذ الاعلان . الخاص بمنح الدول والشعوب الخاضعة للاستعمار استقلالها ، على ان يفرض هذا البرنامج على الجمعية العامة فى بداية دورتها الخاصة باحتفالات الذكرى ٢٥ لانشاء الامم المتحدة يوم ١٤ اكتوبر .

وفى ٧ اكتوبر وافقت اللجنة على أربعة تقارير عن جزر المحيط الهادى الخاضعة لنظام الوصاية أو الاستعمار .

(وقد وافقت الجمعية العامة فى ١٣ اكتوبر على البرنامج الذى وضعته اللجنة — انظر الجمعية العامة) .

وفى ٢٢ اكتوبر وافقت لجنة تصفية الاستعمار على تقرير لجنتها الفرعية الاولى حول نشاط المصالح الاقتصادية الاجنبية التى تحول دون تطبيق اعلان تصفية الاستعمار فى افريقيا الجنوبية . وقد أوصى هذا التقرير الجمعية العامة بادانة مشروع سد كابورا باسا الذى بدأت البرتغال بناءه فى موزمبيق فى أعلى نهر الزامبيزى .

وفى ٢٩ اكتوبر وافقت اللجنة على تقريرها الى الجمعية العامة عن اقاليم منطقة الكارايبى ، وعددها سبعة أقاليم .

التفرقة العنصرية : أعلنت اللجنة الخاصة للابرتهيد فى ٩ سبتمبر ادانتها لجنوب افريقيا التى تصر على اتباع سياسة عنصرية وتعارض مجهودات الامم المتحدة فى مجال القضاء على التفرقة العنصرية .

حفظ السلام : قدمت مجموعة العمل الخاصة تقريرها الى لجنة عمليات حفظ السلام فى ١٠ سبتمبر ، اذ اخفقت فى احراز أية نتيجة حول هذا الموضوع وفى ٢٨ سبتمبر وافقت اللجنة على التقرير الذى قدمته الى الجمعية العامة ، وأنهت اعمالها لعام ١٩٧٠ . ومما هو جدير بالذكر ان هذه اللجنة لم تحقق

تقدما يذكر فى أعمالها ·

اللجنة العلمية للاشعاعات النووية : عقدت هذه اللجنة دورتها العشرين فى جنيف فى الفترة من ٢١ سبتمبر الى ٢٨ سبتمبر ، ووافقت على تقريرها المقدم منها الى الجمعية العامة · وتدرس هذه اللجنة آثار الاشعاعات النووية على المحيط الانسانى والاخطار الناجمة عن تلك الاشعاعات ·

تعريف العدوان : انهت اللجنة الخاصة بتعريف العدوان دورتها الثالثة فى جنيف يوم ١٤ اغسطس دون انجاز عملها · وقد اصدرت اللجنة القانونية التابعة للجمعية العامة فى ٢٩ أكتوبر توصية بأن تستمر اللجنة الخاصة فى عملها · ومن المعلوم ان دورة جديدة ستبدأ فى أقرب فرصة ·

مجلس الامن :

– اجتمع مجلس الامن فى بداية شهر سبتمبر ، بناء على طلب لبنان، لبحث العدوان الاسرائيلى على الاراضى اللبنانية · واتخذ مجلس الامن فى يوم ٥ سبتمبر قرارا يدعو اسرائيل الى سحب قواتها فورا من الاراضى اللبنانية · وصدر هذا القرار بأغلبية ١٤ صوتا وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت · (قرار رقم ٢٨٥ – ١٩٧٠) ·

– وجه مجلس الامن يوم ٩ سبتمبر نداء الى جميع الاطراف المعنية لاطلاق سراح جميع ركاب وأطقم الطائرات المختطفة · ودعا المجلس جميع الدول الاعضاء لاتخاذ كافة الاجراءات القانونية الممكنة لمنع مزيد من حوادث تحويل مسار الطائرات المدنية بالعنف – وقد وافق المجلس على هذا القرار دون تصويت [قرار رقم ٢٨٦ – ١٩٧٠)

– عقد مجلس الامن يوم ٢١ اكتوبر أول اجتماعاته الدورية على مستوى الوزراء استنادا الى المادة ٢٨ من الميثاق ، لاستعراض الوضع الدولى ·

وقد اصدر المجلس بيانا عن هذه الجلسة المغلقة جاء فيه ان اعضاء المجلس تشاوروا حول المسائل التى تمس الامن الدولى ، وان الاعضاء اعربوا عن تمسكهم غير المشروط بضرورة التوصل الى حلول سلمية للنزاعات والازمات الدولية · واضاف البيان ان اعضاء المجلس تشاوروا حول ازمة الشرق الاوسط ، وانهم اعادوا تأكيد اهمية تطبيق القرار ٢٤٢ الصادر فى نوفمبر ١٩٦٧ لحل الازمة · وقد بحث المجلس عددا آخر من المسائل منها سياسة جنوب افريقيا وامكانيات تحسين اساليب العمل داخل المجلس ·

– انتخبت الجمعية العامة يوم ٢٦ أكتوبر اعضاء مجلس الامن الجدد ابتداء من يناير ١٩٧١ ، وهم : الارجنتين وايطاليا وبلجيكا والصومال واليابان · ويضم المجلس الان ، الى جانب الاعضاء الخمسة الدائمين كلا من بوروندى ونيكاراجوا وبولندا وسيراليون وسوريا ·

– رفض مجلس الامن فى ١٠ نوفمبر الموافقة على مشروع قرار افرو آسيوى يطلب من بريطانيا عدم منح الاستقلال لاقليم روديسيا الجنوبية دون انهاء حكم الاقلية البيضاء ، وقد جاء التصويت فى صالح القرار بأغلبية ١٢ صوتا وامتنعت دولتان عن التصويت (فرنسا والولايات المتحدة] واستخدمت بريطانيا حقها فى الاعتراض (الفيتو) ·

– اجتمع مجلس الامن يوم ٢٣ نوفمبر لبحث شكوى تقدمت بها حكومة غينيا بخصوص هجوم تعرضت له من البحر ، واتهمت الحكومة الغينية البرتغال بتدبير هذا الهجوم · وقد بعث الرئيس احمد سيكوتورى بكتاب الى اوثانت يطلب فيه تدخل قوات تابعة للامم المتحدة لمعاونة غينيا على رد العدوان ·

وقد تقدمت بعض الدول الافريقية بمشروع قرار الى المجلس يطلب وقف العدوان وارسال بعثة تقصى الى غينيا · ومالبث مجلس الامن ان أصدر قرارا بالاجماع يقضى بأرسال بعثة من خمسة مندوبين الى غينيا للتحقيق فى الشكوى التى تقدمت بها هذه الدولة الى مجلس الامن ·

وقد توجهت البعثة فعلا يوم ٢٥ نوفمبر الى غينيا للتحقيق فى الظروف التى وقع فيها العدوان ، وتقديم تقرير الى مجلس الامن ليتخذ من جانبه التدابير اللازمة فى هذا الشأن ·

المجلس الاقتصادى والاجتماعى

– فى نهاية الفترة الثانية من الدورة ٤٩ التى انعقدت فى جنيف من ٦ الى ٣١ يوليو اهتم المجلس الاقتصادى والاجتماعى بنشاط الامم المتحدة فى مجال التنمية وقد وجه المجلس عنايته لاعداد عقد التنمية الثانى الذى بدأته الامم المتحدة بعد أشهر من انتهاء تلك الدورة ، فى ٢٤ اكتوبر ١٩٧٠ ·

وقد بحث المجلس فى هذه الدورة بعض التعديلات الخاصة ببرنامج الامم المتحدة للتنمية واشتملت تلك التعديلات على اقامة برامج منفصلة للمعونة المقدمة الى الدول النامية والعمل على توثيق نشاط الامم المتحدة فى مجال التنمية لتتوائم مع كل دولة فى المدى البعيد ، وتوفير قسط أكبر من التنسيق بين عمل الجهات المختلفة فى الامم المتحدة ، **واخيرا توسيع اختصاصات المندوبين الدائمين** لبرنامج التنمية للامم المتحدة وتزويدهم بمزيد من السلطات لاتخاذ القرارات اللازمة دون تعقيدات ادارية ·

وفى ٢٨ يوليو وافق المجلس على مشروع قرار يقدم الى الدورة ٢٥ للجمعية العامة لتكوين جماعة من الشباب المتطوعين لخدمة اغراض التنمية · وكان المجلس قد اتخذ قبل ذلك ، وفى يوم ٢٣ يوليو على وجه التحديد قرارا يوصى فيه الجمعية العامة بانشاء صندوق لتقديم المعونة الى المناطق التى تقع ضحية لكارثة طبيعية ·

واتخذ المجلس ايضا عددا آخر من القرارات ، فأنشأ لجنة جديدة للموارد الطبيعية · وأصدر بعض التوصيات بشأن مؤتمر المحيط الانسانى الذى يعقد فى مدينة ستكهولم عام ١٩٧٢ ، كما طلب عقد دورة طارئة للجنة المخدرات فى شهر سبتمبر ·

هذا وقد وافق المجلس ايضا على تقرير لجنة تصفية الاستعمار ·

– انتخبت الجمعية العامة يوم ٢٧ اكتوبر أعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى الجدد وهم جمهورية الكونغو كينشاسا وهايتى والمجر ولبنان ومدغشقر وماليزيا ونيوزلندا والنيجر والولايات المتحدة · وتم انتخابهم لمدة ٣ سنوات بدلا من الارجنتين وبلغاريا وتشاد والهند وايرلندا واليابان وجمهورية الكونغو برازافيل وفولتا العليا ·

– **لجنة المخدرات** عقدت لجنة المخدرات دورة خاصة فى جنيف من ٢٨ سبتمبر الى ٢ اكتوبر بناء على طلب المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، لاتخاذ اجراءات فعالة لوقف التجارة غير المشروعة للمخدرات ولمكافحة الادمان – وقدمت الولايات المتحدة الامريكية اقتراحا بانشاء صندوق خاص لتمويل الرقابة على المواد والعقاقير

المخدرة . وقد وجه اوثانت ، السكرتير العام للامم المتحدة رسالة الى اللجنة أشار فيها الى تفاقم خطر ادمان المخدرات على الصعيد الدولى ، وطلب اتخاذ الارجاءات الفعالة للقضاء على تجارة هذه المواد الخطرة التى تجرى بصفة غير شرعية . وقد اتخذت اللجنة فعلاقرارا يوصى المجلس الاقتصادى والاجتماعىبانشاء الصندوق المشار اليه ، وصدر هذا القرار بأغلبية ١٨ صوتا ، وامتنعت ٥ دول عن التصويت . ويهدف هذا الصندوق الى تمويل الابحاث الخاصة بنشر المعلومات وجمع البيانات عن الادمان وآثاره المختلفة ، وتمويل برامج معونة فنية للاجهزة الوطنية التى تكافح الادمان . ويساعد الصندوق ايضا على التوسع فى الخدمات التى يقدمها قسم المخدرات التابع للامم المتحدة ويطلب القرار أيضا من السكرتير العام وضع برنامج لمكافحة الادمان فى المدى الطويل .

اللجنة الاقتصادية لافريقيا : نظمت اللجنة فى شهر أكتوبر الماضى فى اديس أبابا مؤتمرا اقليميا موضوعه تطبيق العلم والتكنولوجيا فى التنمية فى القارة الافريقية .

اللجنة الاقتصادية لاسيا والشرق الاقصى : أشرفت اللجنة على المؤتمرالاقليمى لتنمية الموارد المائية الذى بدأ فى ٢٧ سبتمبر فى مدينة بانجكوك . كما افتتح فى طوكيو يوم ٨ سبتمبر المؤتمر الثانى للتصنيع فى آسيا واستمر هذا المؤتمر حتى يوم ٢١ سبتمبر .

اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية : نظمت اللجنة اجتماعا خاصا فى مدينة سنتياجو فى الفترة من ٥ الى ٧ اكتوبر لبحث التقرير الذى أعده السيد بول بريبيش عن اقتصاديات أمريكا اللاتينية .

الامانة العامة :

السكرتير العام : عقد اوثانت فى ١٠ سبتمبر مؤتمره الصحفى الذى يسبق انعقاد الجمعية العامة ، وتحدث عن الوضع فى الشرق الاوسط وتحويل مسار الطائرات المدنية وتطورات الحرب فى فيتنام ، كما تناول اهم المسائل المدرجة فى جدول اعمال دورة الجمعية العامة .

– أصدر السكرتير العام أوثانت ورئيس دورة الجمعية العامة ادوارد هامبرو نداء فى ٢٤سبتمبر لصالح ضحايا أحداث الاردن ، ناشد فيه جميع الدول الاعضاء فى الامم المتحدة والوكالات المتخصصة تقديم العون العاجل للاردن .

– أصدر اوثانت فى ٣٠ سبتمبر نداء لحماية المراسلين الحربيين باعتبارهم اشخاصا مدنيين يعملون فى مناطق القتال ، لهم الحق فى الحماية ، احتراما لمبادىء حقوق الانسان .

– قدم اوثانت فى ٢ أكتوبر مذكرة الى الجمعية العامة ومعها تقرير مدير مكتب اغاثة اللاجئين الفلسطينيين . وقد أكد السكرتير العام فى مذكرته أهمية تقديم العون للاجئين الفلسطينيين فى الاردن .

الوكالات المتخصصة

اتسم نشاط الوكالات المتخصصة فى الاشهر الاخيرة بالاهتمام البالغ بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث بدأ فى أكتوبر الماضى عقد الامم المتحدة الثانى للتنمية ، وقد شغل هذا العقد جميع الوكالات المعنية بشئون التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى كرست أعمال اجتماعاتها الاخيرة لدراسة الدور الذى تسهم به فى برامج هذا العقد .

كما توجه الوكالات المتخصصة أيضا اهتمامها الى المشاكل الناجمة عن التقدم التكنولوجى . ومن أمثلة ذلك مشاكل تلوث المحيط الانسانى ، ومشكلة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

وفيما يلى عرض لنشاط الوكالات المتخصصة فى الاشهر الماضية :

اليونسكو :

– انعقد المؤتمر الحكومى الاول للسياسات الثقافية فى مدينة البندقية فى الفترة من ٢٤ أغسطس الى ٢ سبتمبر ١٩٧٠ باشراف منظمة اليونسكو . وقد ضم المؤتمر ٤٠٠ مندوب يمثلون ٨٥ دولة ، وانتهى الى أن التنمية الثقافية أصبحت مسئولية تقع على عاتق الحكومات ولا يمكن أن تنفرد بها المؤسسات الخاصة . وقد صدر التقرير النهائى عن أعمال المؤتمر يؤكد حقوق الفنان ويعترف بالمساواة التامة بين جميع الاتجاهات الحضارية الثقافية ، ويرفض وجود أى نوع من الامبريالية الثقافية . واهتم التقرير بتنمية الثقافة فى الدول والمناطق الفقيرة ، كما أكد ضرورة بذل مجهودات كافية للحفاظ على التراث الثقافى .

– عقد المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو دورته السادسة عشرة فى باريس فى الفترة من ١٢ الى ١٤ نوفمبر بحضور مندوبى ١٢٥ دولة ، وانتخب المؤتمر السيد أتيلو ديلورو مينى مندوب الارجنتين رئيسا للدورة . ويجتمع هذا المؤتمر مرة كل عامين ليتابع نشاط المنظمة . وقد بدأت الدورة بمناقشة التقرير الذى أعده رينيه ماهيو مدير عام اليونسكو .

هذا وقد تم انتخاب الدكتور عبد الوهاب البرلسى ، وزير التعليم العالى فى ج . ع . م . عضوا فى مجلس ادارة المنظمة .

منظمة الصحة العالمية :

– أعلنت منظمة الصحة العالمية فى ١٤ أغسطس الماضى بداية الاجراءات ضد تلوث المحيط الانسانى باقامة شبكة دولية لكشف التلوث . وقد اتفق على اقامة مركزين رئيسيين فى لندن وواشنطن ثم مراكز اقليمية فى موسكو وطوكيو والهند ، بالاضافة الى عدد من المعامل موزعة فى ٢٠ مركزا آخر فى العالم .

– أنشأت منظمة الصحة العالمية فى شهر أغسطس الماضى مركزا خاصا لتتبع انتشار وباء مرض الكوليرا – واعلنت المنظمة فى يوم ٢٤ اغسطس ان خبراءها توجهوا الى بعض مواقع انتشار هذا المرض للمعاونة على مواجهته .

– انعقدت الدورة ٢٠ للجنة الاقليمية لافريقيا بمدينة أكرا فى الفترة من ٩ الى ١٦ سبتمبر لدراسة نشاط المنظمة فى القارة الافريقية واستعراض متطلبات العمل هناك فى الفترة القادمة .

وقد قدم الدكتور الفريد كينوم المدير الاقليمى لمنظمة الصحة العالمية فى أفريقيا تقريره الى اللجنة بخصوص أعمال المكتب الاقليمى لافريقيا .

وقد وافقت اللجنة على ميزانية قدرها ١٦ مليون دولار لنشاطها الاقليمى فى أفريقيا عام ١٩٧٢ .

– أعلنت منظمة الصحة العالمية فى ٢ سبتمبر تعيين الدكتور هلفدان ماهلر (الدانمارك) نائبا لمديرها العام .

– عقدت اللجنة الاقليمية لاوروبا دورتها العشرين فى مالطة من ٢٢ الى ٢٦ سبتمبر وناقشت نشاط المكتب الاقليمى لاوروبا فى الفترة

القادمة • وكان الاهتمام موجها بصفة أساسية الى المشاريع الطويلة الاجل لخدمة الصحة العامة •

منظمة العمل الدولية :

– أعلن مكتب العمل الدولي في أول أغسطس الماضي تعيين بافيل استابنكو (جمهورية روسيا البيضاء السوفيتية) نائبا لمديرها العام ، وقد تولى منصبه في ١٥ سبتمبر •

– اتخذ مكتب العمل قرارا بتأجيل عدد كبير من الاجتماعات والندوات المقررة للمساعدة على المحافظة على ميزانية منظمة العمل الدولية •

– عقدت اللجنة الاستشارية الاسيوية لمنظمة العمل الدولية اجتماعاتها في باندونج في الفترة من ١٤ الى ٢٥ سبتبمر • وكان أهم المواضيع المعروضة أمامها مشكلة البطالة في الدول الاسيوية التي تواجه صعوبات كبيرة في هذا المجال ، وان كانت هناك مجهودات كبيرة قد تمت للتغلب على هذه المشكلة ، وبدأت تظهر نتائج ايجابية طفيفة •

– عقد في جنيف من ١٤ الى ٣١ أكتوبر المؤتمر الدولي البحري للعمل • وهذه هي الدورة السادسة لهذا المؤتمر الذي ضم ممثلي الحكومات الاعضاء في المنظمة والهيئات البحرية • كما أن هذه أول دورة تعقد منذ عام١٩٥٨ وقد وجهت أعمالها الى مراجعة قوانين العمل في البحار وادخال التعديلات التي تتفق مع آخر تطورات المجال البحري •

وقد اتخذ المؤتمر ثماني توصيات وقرارات هامة هي :

١ – توصية بأن تأخذ الدول المختلفة في الاعتبار ، العمال البحريين عند وضع الخطط القومية للعمل •

٢ – توصية خاصة بتكوين البحارة والتعاون الدولي في هذا المجال •

٣ – مراجعة التوصية رقم ١٠٨ لعام ١٩٥٨ الخاصة بالحد الادنى لاجور البحارة •

٤ – اتفاقية خاصة بتحديد مواصفات سكن البحارة على السفن •

٥ – توصية بتكييف جو مساكن أطقم السفن الجديدة التي تزيد حمولتها عن الف طن فيما عدا السفن التي تعمل في المناطق المعتدلة حيث التكييف البارد غير ضروري •

٦ – توصية بخصوص الضوضاء الزائدة والضارة •

٧ – اتفاقية خاصة باقلال الحوادث التي تتعرض اليها أطقم السفن •

٨ – توصية بتكوين شبكة من المكاتب الاستشارية والفنادق التي يمكن أن تخدم أطقم السفن في الدول الاجنبية ، وتوصية بالسماح لزوجات البحارة بالاشتراك في بعض الاحوال في الرحلات مع أزواجهن ، وانشاء تسهيلات ترفيهية ورياضية لاطقم السفن •

هيئة الاغذية والزراعة :

– عقدت هيئة الاغذية والزراعة ، بالاشتراك مع مكتب العمل الدولي ومنظمة اليونسكو ، مؤتمرا دوليا للتعليم والتكوين الزراعي بمدينة كوبنهاجن في الفترة من ٢٨ يوليو الى ٨ أغسطس • وقد حاولت المنظمات الثلاث وضع برنامج مشترك في هذا المجال ، رأس المؤتمر السيد محمد نور من السودان •

– عقدت لجنة الافات التابعة لهيئة الاغذية والزراعة اجتماعات في روما من ٢٠ الى ٢٥ يوليو لبحث المقاومة الزائدة التي تظهرها الافات حيال المواد المبيدة • والمشكلة تتمثل في أن ازدياد مقاومة الافات يضطر المزارعين الى استخدام مواد كيماوية أكثر تركيزا ، مما يزيد من تلوث المحيط لانساني •

– انعقد في مدينة كوبنهاجن من ٢٤ الى ٣١ أغسطس مؤتمر خاص بنشر التدريب الفني الخاص بانتاج الالبان في الدول النامية •

– نشرت هيئة الاغذية والزراعة في أول اكتوبر تقريرها السنوي عن الموقف الدولي للغذاء والزراعة لعام ١٩٦٩ • وجاء في التقرير أن انتاج عام ١٩٦٩ الزراعي لم يشهد زيادة بالنسبة للعام السابق ، وذلك لان الدول الغنية خفضت انتاجها من بعض المواد بسبب الفائض الذي لا تستطيع تصريفه • أما في منطقة الشرق الاقصى فكان معدل الزيادة مرتفعا نسبيا حيث بلغ ٤ في المائة ، بينما شهد الانتاج في الدول المتقدمة انخفاضا يتراوح بين ١ في المائة و ٣ في المائة •

وجاء في التقرير أن انتاج القمح في العالم عام ١٩٦٩ انخفض بنسبة ٦ في المائة عن العام السابق ، وهذا بصفة عامة ، حيث تتفاوت النسبة حسب المناطق المختلفة • أما انتاج الارز فقد وصل الى رقم قياسي جديد ، اذ بلغ ٢٠٠ مليون طن • كذلك زاد انتاج الشعير بنسبة ٥ في المائة •

– انعقدت الدورة السابعة للمؤتمر الاقليمي الاوروبي لهيئة الاغذية والزراعة في مدينة بودابست في الفترة من ٢١ الى ٢٥ سبتمبر ورأس الدورة وزير زراعة المجر •

– وعقد المؤتمر الاقليمي للشرق الاوسط دورته العاشرة في اسلام اباد في الفترة من ١٢ الى ٢٢ سبتمبر بحضور مندوبي ١٦ دولة – وقد بحثت في هذه الدورة بصفة اساسية العوائق التي تواجه التنمية الزراعية في المنطقة •

– وفي مدينة الجزائر عقد المؤتمر الاقليمي لافريقيا في الفترة من ٢٥ سبتمبر الى ٣ اكتوبر كما عقد المؤتمر الاقليمي لامريكا اللاتينية في مدينة كراكاس في المدة من ١٣ الى ٢٠ أكتوبر •

الوكالة الدولية للطاقة النووية :

– وافق مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة النووية في ٢٩ يوليو على أول تقرير من لجنة الضمانات المكلفة ببحث الضمانات التي تقدم الى الدول غير النووية التي وقعت على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية والخاص بالتأكد من تنفيذ بعض الاجراءات المتعلقة بالمعاهدة • وقد اشتمل التقرير على توصية من لجنة الضمانات بالعمل بعدد من المبادىء والاجراءات التي يجب ان يتضمنها الاتفاق الذي توقعه الدولة التي لا تملك السلاح النووي مع الوكالة الدولية للطاقة النووية بخصوص الالتزام بنصوص معاهدة حظر انتشار السلاح النووي •

– عقد المؤتمر العام لوكالة الطاقة النووية دورته ١٤ في فيينا من ٢٢ الى ٢٨ سبتمبر برئاسة فيكرام مرابهاي – وبحث المؤتمر تطبيق معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية التي بدأ سريانها بعد ان صدقت عليها ستون دولة • واعتمد المؤتمر ميزانية الوكالة لعام ١٩٧١ وتقدر بمبلغ ١٣٫٧ مليون دولار ، بزيادة نسبتها ١٠ في المائة عن ميزانية عام ١٩٧٠ •

– اشرفت الوكالة على المؤتمر الذي عقد في مدينة أيكس انبروفيس في فرنسا من ٧ الى ١١ سبتمبر

الماضى لدراسة التطورات التى تمت فى مجال التخلص من المواد المشعة الفائضة من استخدام الذرة للاغراض السلمية ٠

منظمة الطيران المدنى الدولية :

– اعلنت منظمة الطيران المدنى فى ٣١ يوليو تعيين السيد أسعد قطيت من لبنان سكرتيرا عاما للمنظمة لفترة ثلاث سنوات ابتداء من أول اغسطس ١٩٧٠ ، وذلك خلفا للسيد ب ٠ توايت من هولندا ٠

– عقد مجلس المنظمة دورة خاصة فى ١٨ سبتمبر بناء على طلب الولايات المتحدة لبحث موضوع تحويل مسار الطائرات المدنية بالعنف ، وتقدمت كل من الولايات المتحدة وكندا ببعض الاقتراحات فى هذا الموضوع ، وقد أجل المجلس أعماله لاتاحة الفرصة للاعضاء كى يتشاوروا مع حكوماتهم ٠

وفى أول اكتوبر وافق المجلس على الاقتراحين الامريكى والكندى ، وأساسهما توقيع عقوبات على الدول التى تخالف نص المادة ١١ من اتفاقية طوكيو التى تنص على ضرورة قيام الدولة التى تهبط فيها طائرة مختطفة بالافراج فورا عن الركاب وطاقم الطائرة هذا وقد تم تحويل الاقتراحات الى اللجنة القانونية المجتمعة فى لندن ٠

– أصبح الاتحاد السوفيتى فى ١٤ نوفمبر عضوا فى منظمة الطيران المدنى الدولية ٠ وقد وقع الاتحاد السوفيتى اتفاقية شيكاجو التى انشئت بمقتضاها المنظمة ، والاتحاد السوفيتى هو العضو ١٢٠ فى المنظمة ٠

المنظمة الاستشارية

للملاحة البحرية :

– اصدرت المنظمة الاستشارية للملاحة البحرية فى أول سبتمبر كتابا دوليا لارشادات الانقاذ البحرى ، ويحتوى هذا الكتاب على ارشادات وتعليمات تتبع فى حالات الطوارىء وفى حالات الانقاذ والبحث عن الغرقى أو السفن المستغيثة ٠ والهدف من اصداره معاونة قباطنة السفن التجارية فى حالة الاستغاثة أو فى حالة القيام بعملية انقاذ بحرى ٠

الاتحاد الدولى للمواصلات

السلكية واللاسلكية :

– اجتمعت اللجنة الاقليمية لاوروبا وحوض البحر المتوسط التابعة للاتحاد الدولى للمواصلات فى مدينة وارسو من ١٤ الى ٢٣ سبتمبر لوضع خطة عامة لاحتياجات شبكة المواصلات الدولية فى أوربا وحوض البحر المتوسط فى المدى القصير ، حتى عام ١٩٧٤ وايضا فى المدى البعيد حتى عام ١٩٧٨ – وقد اشترك فى اجتماعات اللجنة مندوبون عن الدول الاوروبية ودول حوض البحر المتوسط ، بالاضافة الى ممثلين من الهيئات الخاصة المعنية بشبكة المواصلات ٠

– عقد فى مدينة وارسو أيضا الاجتماع الاول للمجموعة الاقليمية الاوروبية للتعريفة الدولية ٠ وهدف هذه المجموعة تحديد تعريفة موحدة لاوروبا ، ووضع المبادىء الاساسية لتحديد الاسعار فى المنطقة ٠ ونشير الى أن اللجنة الاستشارية الدولية للتلغراف والتليفون ، وهى هيئة من الهيئات الدائمة للاتحاد ، كانت قد اتخذت قرارا فى آخر اجتماع لها بتكوين هذه المجموعة ، وأيضا مجموعات مماثلة لافريقيا وامريكا اللاتينية وآسيا وجزر المحيط الهادى واستراليا ونيوزلندا ٠

المنظمة الدولية للارصاد الجوية :

عقدت اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية للارصاد الجوية اجتماع دورتها الـ ٢٢ فى ٨ أكتوبر فى مدينة جنيف ٠ وبحثت اللجنة تقارير اللجان المختلفة المكونة للمنظمة ، كما استعرضت برامج العمل لعام ١٩٧١ هذا وبحثت اللجنة كذلك مشروع ميزانية عام ١٩٧١ بالاضافة الى مقترحات مقدمة من سكرتير عام المنظمة حول ميزانية وبرنامج العمل للفترة ١٩٧٢ – ١٩٧٥ ٠

اتحاد البريد العالمى :

احتفل الاتحاد العالمى للبريد فى يوم ٩ اكتوبر ولاول مرة باليوم الدولى للبريد ، ويوافق هذا اليوم تاريخ انشاء الاتحاد العام للبريد فى عام ١٨٧٤ ، وهو المنظمة الدولية التى سبقت الاتحاد العالمى للبريد ٠

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية :

– نشرت لجنة النقل البحرى التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تقريرها السنوى السادس عشر الذى يعرض لتطورات النقل البحرى فى عام ١٩٦٩ وبداية عام ١٩٧٠ وقد أشار التقرير الى أهمية الناقلات البترولية الضخمة للنقل البحرى ، وتمثل هذه الناقلات التى تزيد حمولتها عن مائتى الف طن حوالى ١٠ فى المائة من الاسطول الدولى لناقلات البترول ٠

– عقدت لجنة المعونة للتنمية دورتها السنوية فى مدينة طوكيو فى ١٤ و ١٥ سبتمبر الماضى ٠ واستعرضت اللجنة المشاكل المختلفة التى تواجه تقديم المعونة الاقتصادية الى الدول النامية ، وركزت اهتمامها على نسبة الواحدفى المائة من اجمالى الدخل القومى ٠ وهى النسبة التى على الدول المتقدمة أن تدفعها لمعونة الدول النامية ولم تحقق هذه النسبة سوى ست دول منها المانيا الاتحادية وبلجيكا وفرنسا وايطاليا ٠

وتشكل الدول الاعضاء فى لجنة المعونة للتنمية نسبة ٩٥ فى المائة من الدول التى تقدم المعونة للدول النامية ، ولذلك فان هذه الدورة كانت لها اهمية خاصة حيث اجتمعت فى الفترة التى بدأت فيها الجمعية العامة للامم المتحدة دورتها ٢٥ وهى الدورة التى تحدد الخطط والبرامج التى تطبق فى خلال عقد الامم المتحدة الثانى للتنمية الذى بدأ فى أكتوبر ١٩٧٠ – وقد اهتمت اللجنة بالمعونة الحكومية ، واعتبرت انها تلائم ظروف التنمية وتتمشى مع الاحتياجات الفعلية للدول النامية ٠ وفى الواقع ان الدول الاعضاء فى منظمة التعاون والتنمية لاتسهم كلهابنفس النسبة من المعونة الحكومية ، فبينما تسهم حكومة فرنسا مثلا بنسبة ٦٩ر فى المائة من اجمالى دخلها القومى لا تسهم الحكومة السويسرية مثلا سوى بنسبة ١٦ر٠ فى المائة من اجمالى دخلها القومى ٠

وقد اعلنت عدة دول عدم استطاعتها تحقيق الاهداف المنشودة فى هذه الفترة ، ووافقت على عقد

سلسلة من المشاورات فى هذا المجال ·

ومن جانب آخر ناقشت اللجنة فى نفس الاجتماع موضوع المعونة المشروطة (فرض الدول الغنية على الدول النامية أن تستخدم معونتها لشراء السلع من الدول المانحة] وترى لجنة المعونة للتنمية ان هذا الاسلوب لا يناسب احتياجات التنمية ويشكل عقبة أمام كثير من الدول النامية فىالانتفاع منالمعونة التى تحصل عليها هذا ومن المعروف ان الذى يدفع الدول المتقدمة الى اتباع هذا الاسلوب هو محاولة القضاء على الاختلال فى ميزان مدفوعاتها الخارجية المترتب على منح المساعدات المالية · ورأت اللجنة أن هناك اسلوبين للتغلب على هذه المشكلة الاول ، ويعتمد على تقديم المعونة الحكومية عن طريق المنظمات الدولية وقد توصلت اللجنة الىضرورة العمل على زيادة قيمة ما تقدمه الدول المتقدمة الى المنظمات الدولية فى مجال المعونة الاقتصادية والفنية أما الاسلوب الثانىفيقوم على أساس عدم ارتباط المعونةالثنائيةبأيةشروط ·وكان هناك نقاش حاد حول تطبيق هذا الاسلوب الثانى ، وقد أعلنت اغلبية الدول عن استعدادها للتنازل عن الشروط التى تربط ما تقدمه من معونة ثنائية ، كما اعربت عن استعدادها للدخول فى اتفاقية خاصة بذلك ، الا ان مجموعة اخرى من الدول لم توافق على ذلك لما قد يفرض عليها من متطلبات لا تستطيع تحملها فى المدى القصير ·

ـ قرر مجلس منظمة التعاون والتنمية فى ٢٠ أكتوبر الموافقة على منح تركيا تسهيلات ائتمانية فىشكل قروض قيمتها ١١٥ مليون دولار · عن طريق الصندوق الاوروبى ضمن نطاق اتفاقية النقد الاوروبية ·

الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) :

ـ نشرت منظمة الجات فى ١٥ سبتمبر دراستها السنوية عن التجارة الدولية · وتشمل هذه الدراسة تطور التجارة فى عام ١٩٦٩ ، وجاء فيها ان تلك السنة شهدت زيادة كبيرة فى المبادلات الدولية ، فقد زادت قيمة الصادرات بنسبة ١٤ فى المائة ، فبلغت ٢٧٢ مليار دولار · كما جاء فى تلك الدراسة ان حجم المبادلات الدولية زاد بنسبة ٨ فى المائة عن العام السابق · ويستشف من هذه الدراسة ان التجارة الدولية فى عام ١٩٧٠ ستتأثر الى حد كبير بالاتجاهات التضخمية ، وانه اذا اخذ فى الاعتبار ان نسبة الزيادة فى الاسعار تتراوح ما بين ٣ فى المائة و٤ فى المائة فان قيمة الصادرات الدولية ستزيد عام ١٩٧٠ بنسبة ١٠ فى المائة عن عام ١٩٦٩ ·

ـ اجتمع مجلس الجات يوم ٣٠ سبتمبر وبحث عددا من المسائل الهامة المتعلقة بالتجارة الدولية ، ومنها موقف حكومة الولايات المتحدة والاجراءات الجمركية الوقائية التى تريد فرضها على الواردات ·

صندوق النقد الدولى :

ـ نشر صندوق النقد الدولى تقريره السنوى فى يوم ٧ سبتمبر الماضى ، ويتضمن هذا التقرير الفترة من ١٩٦٩ الى ١٩٧٠ ـ وقد نوه التقرير بتأكد سيطرة الاتجاهات التضخمية على الاقتصاد الدولى خلال عام ١٩٦٩ وبداية عام ١٩٧٠ · واكد التقرير كذلك ضرورة العمل على وقف التضخم والعودة الى التوازن النقدى فى الدول الصناعية ، وبصفة خاصة الولايات المتحدة · وعرض التقرير لنشاط صندوق النقد الدولى فى الفترة السابقة ، كما أشار الى الاجراءات التى تم اتخاذها فى المجال النقدى الدولى لمحاربة الاتجاهات التضخمية ·

ـ وافق صندوق النقد الدولى فى ١٢ اغسطس على فتح حساب قصير الاجل لصالح نيكاراجوا قيمته ١٤ مليون دولار ، كما وافق فى ١٤ اغسطس على قرض قصير الاجل قيمته ٩٠ مليون دولار لتونس ·

ـ قرر صندوق النقد الدولى فى يوم ١٦ سبتمبر شراء كمية كبيرة من عملات ١٢ دولة ، بقيمة اجمالية ٣٢٥ مليون دولار · ويحصل الصندوق على هذه العملات مقابل بيع كميات من الذهب المخزون لديه ، فيما عدا مبلغ ٦٧ر٥ مليون دولار يحصل عليها من ثلاث دول فى مقابل منحها حقوق خاصة للسحب ·

البنك الدولى للانشاء والتعمير :

البنك الدولى وصندوق النقد الدولى : عقد المؤتمر السنوى لمحافظى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى دورته ٢٥ فى مدينة كوبنهاجن من ٢١ الى ٢٥ سبتمبر ـ وبحث المحافظون تقريرى البنك الدولى والصندوق الدولى ، كما استعرضوا الخطوط العامة لسياسات دولهم فى المجال النقدى · واكد المحافظون فى الخطب التى القوها أمام المؤتمر ضرورة محاربة التضخم القائم فى الدول الغنية · وطلب بييربول شفتزمير ، مدير صندوق النقد الدولى ، من الولايات المتحدة ان تغطى عجزها من نصيبها فى صندوق النقد الدولى · وقد قرر المحافظون العودة الى مشروع نظام التأمينات على الاستثمارات الخاصة فى دول العالم الثالث ·

التقرير السنوى للبنك الدولى :
نشر البنك الدولى للانشاء والتعمير فى ١٠ سبتمبر تقريره السنوى عن الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ · وجاء فى التقرير ان البنك الدولى قدم ٦٩ قرضا الى ٣٩ دولة قيمتها ١ر٥٨٠ مليار دولار ، وأن منظمة التنمية الدولية قدمت ٥٦ قرضا الى ٣٣دولة دولة قيمتها ٦٠٦ ملايين دولار · أما مؤسسة التمويل الدولية التمويل الدولية فقامت ب ٢٩ عملية استثمارية فى ١٩ دولة قيمتها الاجمالية ١١٢ مليون دولار · وهذه أول مرة تزيد فيها القروض المقدمة من مجموعة البنك الدولى عن ٢ مليار دولار ·

المجموعة الاستشارية لتايلاند :
اجتمعت المجموعة الاستشارية لدراسة التنمية الاقتصادية فى تايلاند فى باريس فى ٢٩ و٣٠ سبتمبر · وقد تكونت هذه المجموعة عام ١٩٦٦ تحت أشراف البنك الدولى للانشاء والتعمير · وبحث فى هذا الاجتماع موضوع برامج خطة التنمية الثالثة فى تايلاند ، وستعقد المجموعة اجتماعها القادم فى نهاية عام ١٩٧١ ·

المجموعة الاستشارية للفلبين :
عقدت اجتماعها فى باريس فى ١و٢ اكتوبر لاول مرة لانها مازالت فى طور التكوين والدول التى حضرت هذه الاجتماعات هى : المانيا الاتحادية واستراليا وكندا واسبانيا والولايات المتحدة وفرنسا والهند واليابان ونيوزلندا وهولندا وبريطانيا وسويسرا ، وذلك بالاضافة الى مندوبين عن صندوق النقد الدولى وبرنامج الامم المتحدة للتنمية وبنك التنمية الاسيوى ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ·

مؤتمر الامم المتحدة للتجـــارة والتنمية :

ـ عقد مجلس الامم المتحـدة للتجارة والتنميـة ، الذى يشكل الجهاز التنفيذى للمؤتمر ، دورته العاشرة فى جنيف فى الفترة من ٢٦ اغسطس الى ٢٤ سبتمبر برئاسة بيير اتيليو فورتهوم من بلجيكا • ووضع المجلس الخطوط العريضة للتنمية فى مجال النقل البحرى خلال عقد الامم المتحدة الثانى للتنمية • وتهدف توصيات المجلس فى هذا المجال الى خفض انفـاق الدول النامية على الخدمات البحـرية بالعملات الصعبة •

ـ قرر مؤتمر التجارة والتنمية تكوين مجموعة مـن ممثلـى الحكومات تختص بنقل المعلومات الفنية • وتكون مهمة هذه المجموعة دراسة دور مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية فى نقل المعلومات الفنية الى الدول النامية وستتكون هذه المجموعة من ٤٥ عضوا يتم انتخابهم فى شهر مارس القادم •

ـ عقدت لجنة التفضيلات التابعة لمؤتمر التجارة والتنمية اجتماعاتها فى جنيف فى الفترة من ٢١ سبتمبر الى ١٢ اكتوبر وبحثت موضوع اقامة نظام للتفضيلات فى عـام ١٩٧١ •

منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية :

اشترك خبراء من ١٤ دولة فى دورة تدريبية أقيمت فى مدينة فيينا فى الفترة من ١٤ سبتمبر الى ٢٧ نوفمبر تحت اشراف منظمة الامم المتحـدة للتنميـة الصـناعية ، بالتعاون مع السلطات النمساوية • وهدف الدورة تزويد هؤلاء الخبراء بالمعلومات الفنية عن تصنيع المواد البلاستيك •

المنظمات الاقليمية

العـالم العربى

واقتصر نشاط جـامعة الدول العربية والمنظمات الدولية العربية غير الحكومية على اقل القليل ، بعد أن وقفت الامة العربية كلها أمام فجيعة وفاة الرئيس جمال عبد الناصر وهو يكافح من اجل وحدة الامة العربية •

وقد سيطرت ثلاثة احداث رئيسية على الفترة التى نتولى دراستها هنا ، وهذه الاحداث هى :

١ ـ وفاة الرئيس جمال عبد الناصر •

٢ ـ احداث الاردن بين الحكومة والمقاومة الفلسطينية •

٣ ـ توقيع كل من مصر وليبيا والسـودان على ميثـاق طرابلس وانضمام سوريا الى الميثاق •

جامعة الدول العربية :

مجلس الجامعة : تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية فى ٢ سبتمبر بطلب الى الامانة العامة للجامعة العربية لعقد اجتماع طارىء لمجلس الجامعة لبحث تطورات الازمة فى الاردن ، وايدت الجمهورية العربية المتحدة هذا الطلب • وفى يوم ٣ سبتمبر وجهت الامانة العـامة الدعوة الى الحكومات العربية لعقد اجتماع طارىء لمجلس الجامعة • وبعث السيد عبد الخالق حسونة ، الامين العام للجامعة العـربية ، برسالة الى الملك حسين وبرسالة مماثلة الى السيد ياسر عرفات بشأن اجتماع المجلس •

وعقد المجلس جلسته الطـارئة مساء يوم ٥ سبتمبر ١٩٧٠ بمقر الجامعة العربية فى القاهرة ، وعقد أيضا اجتماعا ثانيا يوم ٦ سبتمبر فى محاولة للتوصل الى حل لازمة الاردن • وكانت جميع جلسـات المجلس مغلقة حضرتها ١٤ دولة عربية ، منها تونس التى تحضر اجتماعات المجلس لاول مرة منذ عامين •

وقد اتخذ المجلس فى ٦ سبتمبر قرارا بتشكيل لجنة رباعية لمعالجة الموقف فى الاردن •

ولكن الاجتماع لم يتوصل الى حل فعال •

الدورة الجديدة : عقد مجلس الجامعة العربية دورته العـادية الثانية لعام ١٩٧٠ فى الفترة من ١٢ الى ١٥ سبتمبر • وتضمن جدول أعمال الدورة ٣٨ موضوعا أهمها : الموقف بيـن الاردن ومنظمات المقاومة الفلسطينيـة ، والموقف العـربى والدولـى ، والترشيحات لمناصب الامـم المتحدة ، وجدول أعمال الدورة ٢٥ للجمعية العامة للامم المتحـدة ، والاخطار المالية التى تتعرض لها وكالـة غـوث اللاجئيـن الفلسطينيين • وقد رأس الدورة السيد عمر السقاف وزير الدولة للشئون الخارجية فى المملكة العربية السعودية •

وقد بدأت الدورة بكلمة من مندوب العراق عبد الله السامرائى الذى رأس الدورة السـابقة للمجلس ، سلم بعدها الرئاسة للسيد عمر السقاف ، ثم تحدث الرئيس الجديد للدورة فالسيد عبد الخالق حسونة • وبعد ذلك بدأ المجلس جلساته المغلقة ، وانهى اعمال دورته باجتماع أخير صباح يوم ١٥ سبتمبر •

وفى مساء ١٥ سبتمبر عقد مجلس الجامعة جلسة خـاصة برئاسة السفير طاهر رضوان رئيس الوفد السعودى للاستماع الى تقرير من الامين المساعد للجامعة العربية سليم اليافى الذى كان عضوا فى اللجنة الرباعية التى شكلها المجلس لبحث الازمة القائمة فى الاردن •

مؤتمر المحامين العرب :

انعقد المؤتمر الحـادى عشر للمحامين العرب فى بداية شـهر سبتمبر الماضى بمدينة الجزائر ، وناقش التقارير والابحاث المقدمة من مختلف النقـابات العربيـة للمحـامين

السياحة والنقل الجوى :

عقد فى بيروت يوم ٢٦ اكتوبر اجتماع عاجل لاجهزة السياحة والنقل الجوى العربى لمواجهة الاجـراء الذى اتخذته منظمة وكالات السفر الامريكية لمقاطعة ست دول عربية سياحيا والدول الست هى : الجزائر والاردن ولبنان وليبيـا وسوريا والعراق •

مركز التنمية الصناعية :

اجتمع مؤتمر مركز التنمية الصناعية للدول العربية فى الاسبوع الثالث من شهر نوفمبر ، وأصدر عددا من القرارات والتوصيات أهمهـا : توصية بـانشاء معهـد نـوعى متخصص للصناعات الهندسية بالعراق ، ومعهد آخر لصـناعة البتروكيماويات والاسمدة فى احدى الدول العربية ، وذلك كبداية لانشاء عدد من المعاهد المتخصصة فـى العالم العربى •

وكان المؤتمر قد انهى أعماله يوم

٢٤ سبتمبر ، وأعلن الدكتور عزت سلامه المدير العام للمركز القرارات التى توصل اليها المؤتمر ، ومنها :

ـ عقد مؤتمر للقوى العاملة فى الدول العربية بمدينة دمشق فى شهر يوليو القادم ·

ـ عقد المؤتمر القادم للمركز فى الكويت فى شهر أكتوبر عام ١٩٧١ ·

ـ الاستفادة باتفاقات المعونةالتى يعقدها المركز مع المنظمات الدولية والعربية فى تبادل الخبرات الصناعية ·

ـ الموافقة على القيام بدراسه للتعرف علىالاسلوب الامثل لتوثيق وفحص براءات الاختراع المقدمة للبلاد العربية ، واعداد مشروع نموذجى موحد لها ·

وقد أوصى المؤتمر الدول العربية المنضمة لاتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ، بأن توقع على معاهدة واشنطن قبل آخر ديسمبر ١٩٧٠ ليتسنى للدول العربية الاستفادة من المزايا التى تقررها هذه المعاهدة ·

القارة الافريقية

منظمة الوحدة الافريقية :

مؤتمر رؤساء الدول والحكومات

ونقلا لما جاء فى العدد الاخير من مجلة السياسة الدولية ، عقد مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية دورته العادية السابعة فى أديس ابابا فى الفترة من اول الى ٣ سبتمبر برئاسة الامبراطور هيلاسلاسى · وبدأ المؤتمر اعماله باعلان عودة العلاقات الدبلوماسية بين نيجيريا واربع دول افريقية كانت قد قطعت العلاقات الدبلوماسية بينها على اثر اعتراف هذه الدول الاربع (وهى ساحل العاج والجابون وتانزانيا وجامبيا) باقليم بيافرا المنشق ·

وقد حضر أوثانت ، سكرتير عام منظمة الامم المتحدة ، افتتاح أعمال المؤتمر ، والقى كلمة امام الحاضرين ركز فيها على الموقف المتدهور فى جنوب القارة الافريقية ·

وتبنى رؤساء الدول قرارايدين كلا من فرنسا وبريطانيا والمانيا الاتحادية لقيامها ببيع الاسلحة الى جمهورية جنوب افريقيا · كما اتخذ المؤتمر قرارا بطلب سحب جميع القوات الاجنبية من الاراضى العربية المحتلة ، وأعلنالقرار تضامن الدول الافريقية مع الجمهورية العربية المتحدة ، وطالب بالتطبيق الكامل وغير المشروط لقرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ·

ووافق المؤتمر بالاجماع على مشروع تقدمت به الجزائر ، يطلب من اسرائيل الافراج فورا عن المواطنين الجزائريين الذين احتجزا فى مطار تل أبيب ·

وقرر المؤتمر عقد دورته القادمه فى مدينة كامبالا فى يونيو١٩٧١ ·

«منظمة الاوكام»

فى يوم ٦ اكتوبر نشرت منظمة دول افريقيا ومالاجاش وموريشيوس تقريرها عن تطور صادرات الدول الاعضاء فى الفترة من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٦٨ · وجاء فى التقرير أن الدول الاعضاء قامت فى عام ١٩٦٥ بتصدير ٦ر١١ مليون طن من المنتجات ، وانها قامت فى عام ١٩٦٨ بتصدير ١٦ مليون طن ، أى بزيادة تصل الى حوالى ٤١ فى المائة ، الا أن الزيادة فى القيمة بلغت فقط ٣٠ فى المائة نتيجة لتدهور اسعار هذه المنتجات ·

بنك التنمية الافريقى :

عقد مجلس محافظى بنك التنمية الافريقى دورته السنوية السادسة فى مدينة فورت لامى فى الفترة من ٢٤ الى ٢٩ أغسطس · ونشر البنك بهذه المناسبة تقرير اعماله فى عام ١٩٦٩ وتقريرا آخر عن نشاطه فى الفترة من أول يناير حتى اخر يوليو عام ١٩٧٠ · واتخذ مجلس المحافظين قرارا بتعيين السيد عبد الوهاب من تونس رئيسا للبنك خلفا للسيد مأمون بحيرى الذى استقال فى شهر فبراير ١٩٧٠ · ووافق المجلس على قبول عضوية جمهورية افريقيا الوسطى ، فأصبح عدد الدول الاعضاء فى المجلس ثلاثين دولة ·

وفى فورت لامى اجتمع ايضا مجلس ادارة بنك التنمية الافريقى من ١٨ الى ٢٩ أغسطس · ووافق على تقديم قرض قيمته ٣ ملايين دولار الى حكومة أوغندا تستخدم فى مشاريع لد شبكة للمياه والمجارى ·

قارة آسيا

بنك التنمية الاسيوى :

ـ فى يوم ١٥ يوليوقدمت حكومة هولندا مبلغا قدره ١ر١ مليون دولار (٤ ملايين فلوران) اسهاما منها فى تدعيم موارد بنك التنمية الاسيوى · على ان يخصص هذا المبلغ لتقديم القروض الىالدول الاسيوية فى مختلف المشاريع · كذلك وضعت الحكومة الهندية مبلغ ٢٠٠ الف روبية تحت تصرف البنك على ان تخصص ايضا لصندوق المعونة الفنية ·

ـ وافق بنك التنمية الاسيوى فى شهر يوليو على الاستجابة لطلب الحكومة الاندونيسية لتمويل الجانب الفنى لدراسة تحسين الشبكة الكهربائية فى غرب سومطره وتتكلف هذه الدراسة ١٨٥ الف دولار · كما وافق البنك علىارسال خبير فنى الى الفلبين مختص بالثروة الحيوانية ·

ـ وقعت فرنسا فى٢٢ يوليو على وثائق التصديق ، وأصبحت بذلك عضوا فى بنك التنمية الاسيوى الذى تشترك فيه برأسمال قدره ٢٥ مليون دولار · وبذلك بلغ رأسمال البنك ١٠٠٤ ملايين دولار ·

ـ وافق بنك التنمية الاسيوى فى ٢٥ أغسطس على قرض قيمته ١٢ر٢ مليون دولار لباكستان لتمويل مشروع لزراعة الارز فى باكستان الغربية · وتبلغ الفائدة السنوية على هذا القرض نسبة ٥ر٧ فى المائة ويمتد على فترة ١٨ عاما ·

ـ قدم البنك فى ٤ سبتمبر قرضا قيمته ٣١ر٨ مليون دولار الى شركة للانشاءات فى سنغافورة للاسهام فى الحصول على العملات الصعبة اللازمة لتوسيع أرصفة الميناء · ويمتد سداد القرض على ٢٥ عاما ، بفائدة ٥ر٧ فى المائة ·

ـ وافق البنك فى ١٠ سبتمبر على برنامج للمعونة الفنية لفيتنام الجنوبية ، يرسل بمقتضاه البنك الى فيتنام خبراء لدراسة نظام ائتمانى فى المناطق الريفية لتمويل المشاريع الزراعية ·

ـ وافق البنك فى ٢٢ سبتمبر على تمويل برنامج للتنمية الزراعية قيمته ٤ر٤ مليون دولار فى ولاية ترنجانو بماليزيا · وقد قسم التمويل على قرضين : الاول قيمته ٩٠٠ الف دولار وفائدته ٥ر٧ فى المائة يسدد على فترة ١٥ عاما ،

والاخر قيمته ٥ر٣ مليون دولار بفائدة ٥ر٣ فى المائة يسدد على فترة ٢٥ عاما

المنظمة الاسيوية للانتاج :

عقد مجلس محافظى المنظمة الاسيوية للانتاج اجتماعاته فى مدينة طوكيو من ١٠ الى ١٤ اغسطس وكرس دورته لوضع ميزانية عام ١٩٧١ وللاعداد للمؤتمر الاسيوى للانتاج الذى بدأ أعماله عقب انتهاء اجتماعات المجلس • وهذه هى الدورة ١٢ للمجلس الذى قرر أن تزيد الدول الاعضاء حصصهافى المنظمة بنسبة ٢٥ فى المائة ابتداء من عام ١٩٧١ • هذا وقد وضع المجلس برنامج نشاطه لعام ١٩٧١ •

القــارة الاوربية

مجلس اوروبا :

عقدت اللجنـة الاوروبية لحقوق الانسـان دورتهـا فـى مـدينة سترازبورج فى نهاية شهر يوليو ، وبحثت ٣٥ طلبا مقدما اليها من مواطنين من اصل كيني واوغندى ضد بريطانيا ، على أساس رفض السلطات البريطانية السماح لهم بالاقامة الدائمة فىبريطانيا أو حتى الدخول الى أراضيها ، رغم أنهم يحملون الجنسية البريطانية وان كانوا من أصل أفريقى أو أسيوى • وقد اعلنت اللجنة فى ١٠ أكتوبر عن قبولها ٢٥ دعوى من الدعاوى الخمسة والثلاثين • وبدأت فعلا فى النظر فيها •

- عقدت الجمعية الاستشارية لمجلس اوروبا دورة الخريف فى سترازبورج من ١٨ الى ٢٥ سبتمبر ، بعد أن عقدت اجتماعا مشتركا مع البرلمان الاوروبى يوم ١٧ سبتمبر • وناقشت الجمعية فى هذه الدورة تطور العلاقات بين شرق وغرب أوروبا بعد عقد المعاهدة الالمانية السوفيتية ، كما ناقشت الوضع فى الشرق الاوسط ، وأصدرت قرارا فى هذا الشأن يطلب من الدول المعنية العمل على تطبيق قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ • وقد ادانت الجمعية بشدة أعمال خطف الطائرات • وطلبت من الدول الاعضاء اتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف استمرار هذه الحوادث •

اتحاد غرب اوروبا :

اجتمع مجلس وزراء اتحاد غرب اوروبا فى روما يوم ١٤ سبتمبر ، وتناولت أعماله العلاقات بين الشرق والغرب بعد التوقيع على المعاهدة الالمانية السوفيتية والموقف السائد فى منطقة البحر المتوسط ، وبصفة خاصة الشرق الاوسط • كما بحث المجلس تطورات الوضع فى منطقة جنوب شرق آسيا ، وتناول مجلس وزراء الاتحاد أيضا موضوع حماية البعثات الدبلوماسية والقنصلية من أعمال العنف التى تجرى ضدها فى بعض الدول ، وذلك الى جانب موضوع خطف الطائرات ، اذ أن هذا الموضوع الاخير بدأ يشكل خطرا حقيقيا على حركة النقل الجوى •

الجماعة الاوروبية :

[أ] البرلمان الاوروبى : عقد البرلمان الاوروبي في يومى ١٥ و١٦ سبتمبر ، أول دورة له بعد الصيف فى ستـــرازبورج ، وأصـــدر ٤ قرارات :

- قـرار بخصـوص تـوفير اعتمادات اضافية لميزانية عـام ١٩٧٠ •

- قرار بخصوص انشاء منصب نائب رئيس ثالث فـى بنـك الاستثمارات الاوروبى •

- قرار بخصوص ادخال بعض التعديلات الفنية على اتفـاقية المشاركة بين الجماعة الاوروبيـة وتونس •

- قرار بخصوص أعمال العنف التى تهدد سـلامة المـواصلات الجوية •

وقد عقد البرلمان الاوروبى دورة اخـرى فى الفترة من ٦ الى ٨ أكتوبر ، وبحث بعض المشـاكل المتعلقة بالجماعة الاوروبية ، ومنها انشاء صندوق اجتماعي ، والوحدة السياسية بين الدول الست •

(ب) السوق المشتركة :

استمرت مجهودات الدول الست فى سبيل ايجاد مزيد من التنسيق فى مختلف المجالات بين الدول الاعضاء في السوق المشتركة ، وبخاصة فى المجالين الاجتماعي والنقـدى • كذلك استمرت المحادثات بين السوق وبريطانيا التى تسعى الى الانضمام اليها ، ولكن لا تزال هناك بعض العقبات التى ينبغي التغلب عليها للدخول فى المرحلة النهائية من المفاوضات • وفيما يلى نشـاط هيئات السوق المختلفة :

الشئون الاجتماعية : عقد وزراء الشئون الاجتماعية اجتماعاتهم فى نهاية شهر يوليو وتوصلوا الى اتفاق عام بشأن تجديد الصندوق الاجتمـــاعـــى الاوروبـــى واختصاصات هذا الصندوق الجديد التى تختلف كثيرا عمـــا كان للصندوق القديم مـن مهـام • وسيستمر عمل الصندوق القـديم ريثما يبدأ عمل الصندوق الجديد •

الشئون المالية : اجتمع وزراء مالية الدول الست فى لوكسمبرج يوم ١٠ سبتمبر وبحثوا بصـفة أساسية موضوع تنسيق موقفهم فى اجتماع الجمعية العامة لصندوق النقد الدولى • واتفق الوزراء على أن تمثل كل دولة على حدة فى الجمعية العامة للصندوق ، على أن يكون هناك تناسق بين تصريحات المندوبين الستة •

الشئون الاقتصادية والنقدية : بدأت لجنة ويرنير التى كلفها مجلس وزراء السوق بدراسة ضروريات تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية بين الدول الست ، أعمالها فى شهر يونيو الماضى ، وعقدت آخر اجتماع لها قبل الصيف فى ٢٧ يوليو ، ثم عادت الى العمل لتضع تقريرها النهائى • وقد عرضت هذا التقرير على مجلس وزراء الاقتصاد فى ٢٦ أكتوبر • ويتضمن التقرير دراسة للخطوات المختلفة اللازمة لتحقيق الوحدة النقدية والاقتصـادية ، وآثار ذلك على كل دولة فى الجماعة الاوروبية • وقد أشار التقرير الى أن البدء فى تنفيـذ الوحـدة الاقتصادية والنقدية يحتاج أولا الى ادخال تغييرات على الهيئـات الاقتصادية والنقدية القائمة الان على مستوى الجماعة الاوروبية ، واقترح التقرير البدء بانشاء مركز خاص لاتخاذ القرارات المشتركة فى المجال الاقتصادى ، وأوصى أيضا بانشاء لجنة مشتركة بين ممثلى البنوك المركزية للدول الست •

المفاوضات مـع بـريطانيا : توصلت المحادثات بين السـوق المشتركة وبريطانيا فى ٢٢ يوليو ١٩٧٠ الى وضع برنامج عمل خاص بما تتناوله المفاوضات بينهما فى كل مرحلة ، وتم توزيع العمل الذى يتـولاه المنـدوبون الاصـليون والمندوبون المناوبون • ومن الملاحظ أن الاتفاق ليس كامـلا بيـن الطرفين ، اذ تسعى دول الجماعة الاوروبية الى ابقاء المحادثات على

مستوى السياسة العامة ، بينما تريد بريطانيا ان تبدأ المحادثات فى مرحلة المناقشة المتخصصة لكل مجال من المجالات ، وأن تدعم المحادثات بأرقام وأبحاث دقيقة لمتطلبات السوق ومتطلبات بريطانيا فى كل مجال .

وقد انتقلت المفاوضات فى ١٦ سبتمبر الى مستوى المندوبين المناوبين ، وتركزت حول دراسة الاتحاد الجمركى ومرحلة التحول والسياسة الزراعية وتمويل مصروفات الجماعة الاوروبية • ولا تزال المباحثات جارية دون الوصل الى اى نتائج حاسمة •

السوق المشتركة والتعاون الدولى : بدأت يوم ٢٢ يوليو مرحلة جديدة فى التعاون بين تركيا والسوق المشتركة ، وذلك بعد خمس سنوات من بدء انتساب تركيا الى السوق ، وكانت هذه الفترة بمثابة فترة للتجربة • وقد عقد السيد احسان صبرى وزير خارجية تركيا اجتماعا فى بروكسيل يوم ٢٢ يوليو مع وفد الجماعة الاوروبية لبحث الترتيبات اللازمة فى المرحلة القادمة • كما جرت يومى ١٧ و١٨ سبتمبر مفاوضات بين الجماعة الاوروبية واليابان حول عقد اتفاقية خاصة بينهما • ويبدو أن هناك صعوبات بالغة تعترض هذه المفاوضات التى غالبا ما ستمتد لفترة طويلة من الوقت •

المفاوضات مع الدول الاخرى : قدمت الدول الاوروبية المرشحة للانضمام الى الجماعة الاوروبية ، غير بريطانيا ، وهى : الدانمارك والنرويج وايرلندا ، طلبا الى الجماعة الاوروبية بضرورة الاسراع فى الدخول فى مفاوضات معها ، بدلا من التركيز على المباحثات الجارية مع بريطانيا • وقد بدأت المفاوضات فعلا مع ايرلندا تدخل فى صورتها الجدية يوم ٢٠ اكتوبر •

(ج)منظمة الفحم والصلب :

لا يزال انخفاض الطلب على الفحم يثير اهتمام الهيئات التابعة لنظمة الفحم والصلب التى تدرس كيفية تقديم دعم مالى يعوض الكساد الذى يشهده انتاج الفحم الاوروبى • ومن المعروف ان انخفاض الطلب على الفحم بسبب استخدام انواع أخرى من المواد المحركة يهدد العمال المتخصصين فى مناجم استخراج الفحم • وهناك مشروع لانشاء صندوق دعم خاص يستطيع ان يساند هؤلاء العمال ريثما يتم ايجاد حل فعلى لمشكلتهم •

أما بالنسبة لقطاع الصلب الاوروبى ، وهو لا يعانى من احتمال الكساد ، فقد عادت معدلات الطلب الى مستوى طبيعى بعد الزيادة الكبيرة التى شهدها الشتاء الماضى • فمنذ نهاية الصيف ، تأكدت الاتجاهات نحو اعتدال الطلب ، واستقر ذلك فى الخريف تماما •

حلف الاطلنطى :

عقدت لجنة التحديات للمجتمع المعاصر اجتماعاتها فى بروكسيل فى ١٩ و٢٠ اكتوبر ، وبحثت تطور الدراسات التى تقوم بها بعض الدول الاعضاء فى مجال الصعوبات والاخطار التى تنتج عن التقدم الحضارى المعاصر • وتقوم بعض الدول بدراسة عدد من المشاريع تكون بمثابة تجربة رائدة فى مجال دراسة التحديات التى تواجه المجتمع الانسانى المعاصر ، مثل زيادة استخدام المخدرات والحوادث التى تقع لوسائل المواصلات والكوارث الطبيعية •

وقد اعلن حلف الاطلنطى فى شهر اكتوبر ان الجنرال الجوى جوهانس شتاينهوف من ألمانيا الاتحادية سيتولى رئاسة اللجنة العسكرية للحلف فى ابريل ١٩٧١ • ويرأس هذه اللجنة حاليا السير نيجل هندسون البريطانى الذى تولى رئاسة اللجنة فى اكتوبر عام ١٩٦٨ •

حلف وارسو :

عقد رؤساء حكومات ووزراء خارجية دول حلف وارسو اجتماعا فى موسكو يوم ٢٠ أغسطس عقب التوقيع على المعاهدة الالمانية السوفييتية • وصدر بيان عن هذا الاجتماع أعرب فيه المجتمعون عن ارتياحهم البالغلتوقيع هذه المعاهدة التى تعتبر خطوة هامة نحو تحسين الموقف الاوروبى ، وتطوير العلاقات بين جميع الدول الاوروبية الى الافضل ، وفق مبادىء المساواة والتعايش السلمى • وجاء فى البيان كذلك ان رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية تبادلوا وجهات النظر حول عدد آخر من المشاكل الدولية •

القارة الامريكية

منظمة الدول الامريكية :

عقدت لجنة التنمية والتحالف دورتها ٢١ فى مدينة واشنطن فى ٣ سبتمبر الماضى ، واستعرضت القرارات التى صدرت عن الدورة الاولى للجمعية العامة للمنظمة فى المجال الاقتصادى ، ثم قامت بدراسة اتجاهات أسواق رؤوس الاموال فى دول أمريكا اللاتينية ومشاكل الديون الخارجية فى هذه الدول • وفى نهاية الدورة صدر تقرير عن تطورات اقتصاد دول أمريكا اللاتينية فى عام ١٩٦٩ •

واجتمعت اللجنة الخاصة للمشاورات التجارية فى واشنطن من ١٥ الى ١٨ سبتمبر ، حيث ناقشت التنازلات الجمركية التى تعتزم الحكومة الامريكية تقديمها بالنسبة لصادرات دول المنظمة الاخرى الى الولايات المتحدة • وكان الغرض الاساسى من هذه الاجتماعات اتاحة الفرصة لممثلى دول أمريكا اللاتينية للتعرف على وجهة نظر الحكومة الامريكية فى هذا الموضوع

وعقدت اللجنة الامريكية للتربية والعلوم والثقافة أول دورة لها بعد بدء سريان الميثاق الجديد فى الفترة من ١٠ الى ١٧ سبتمبر فى مدينة فينا ديلمار بشيلى •

ووافقت اللجنة القانونية الامريكية فى شهر اكتوبر الماضى على نص مبدئى لمشروع مكون من ١٤ مادة عن الارهاب وخطف الدبلوماسيين والعقوبات الواجب تطبيقها على مرتكبى هذه الاعمال ويقترح المشروع اعتبارهذه الاعمال فى نطاق القانون المدنى ، بحيث يحرم مرتكبوها من حق الالتجاء الى الجهات الاجنبية • وستعقد اللجنة دورة غير عادية فى ١٤ فبراير ١٩٧١ لبحث مشروع قانون بشأن معاملة افراد العصابات الاجانب الذين يقاتلون فى أراضى الدول الاعضاء فى المنظمة •

مجموعة الانديز :

عقد وزراء خارجية دول مجموعة الانديز دورة عادية فى ٣ أغسطس لدراسة مشروع انشاء لجنة اقتصادية واجتماعية للمجموعة ، تتولى مهمة استشارية بالنسبة للشئون الاقتصادية والمشاكل المتعلقة باختصاصات الفروع المختلفة لاتفاقية مجموعة الانديز •

ـ اتخذت اللجنة التنفيذية للمجموعة يوم ١٠ سبتمبر فى مدينة ليما قرارا بخصوص الخطوط العريضة لاتفاقية الاستثمارات فى دول المجموعة •

– عقدت لجنة مجموعة الانديز دورة غير عادية فى مدينة ليما من ١٢ الى ١٧ اكتوبر ، واشتركت فنزويلا فى هذه الدورة بصفة « مراقب » ٠ وقد تناولت اللجنة دراسة قائمة الاستثناءات فى المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية التى يوافق عليها لكل دولة لاعفائها من التزامات الاتفاقية ٠ كذلك بحثت اللجنة عددا آخر من المواضيع المتعلقة بالتعريفة الجمركية بين الدول الاعضاء ، وموضوع انضمام الاكوادور الى اتفاقية المنتجات البتروكيماوية ٠

منظمات أخرى

الصليب الاحمر :

قام مندوب اللجنة الدولية للصليب الاحمر لاول مرة يوم ٩ يوليو بزيارة أسرى برتغاليين لدى حكومة ثوار انجولا فى معسكر فى الكونغو كينشاسا ٠

– أعلنت اللجنة الدولية للصليب الاحمر فى ١٣ أغسطس عن اقامة مكتب اقليمى لشرق افريقيا مقره مدينة أديس أبابا ٠ ويباشر مهام هذا المكتب مندوبون من هيئة الصليب الاحمر الدولى للاضطلاع بما يوكل اليهم من أعمال فى المنطقة الواقعة فى نطاق مكتبهم ٠ وكانت هيئة الصليب الدولى قد فتحت مكتبا مماثلا لغرب افريقيا يوم ٨ مايو ١٩٧٠ فى مدينة ياوندى عاصمة الكاميرون ٠

– ارسلت هيئة الصليب الاحمر بعثة طبية الى الاردن فى ١٨ سبتمبر للاسهام فى عمليات الاغاثة بعد الاصطدامات التى جرت هناك بين الجيش والمقاومة ٠ وكانت هيئة الصليب الاحمر الدولية قد تدخلت لاطلاق سراح ركاب الطائرات المختطفة فى الاردن ٠

مجموعة دول عدم الانحياز :

المؤتمر الثالث لرؤساء الدول والحكومات : اجتمع فى مدينة لوساكا عاصمة جمهورية زامبيا المؤتمر الثالث لرؤساء دول وحكومات مجموعة عدم الانحياز ، وذلك باشتراك رؤساء دول وحكومات ووزراء خارجية ٥٣ دولة من آسيا وافريقيا واوروبا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى ٠ وقد عقد المؤتمر جلساته من ٨ الى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٧٠ ، وكان قد سبقه اجتماع تحضيرى اشترك فيه وزراء ومندوبو الدول المشتركة ٠ وفى هذا الاجتماع التحضيرى الذى بدأ يوم ٦ سبتمبر ودام يومين ، تم وضع مشروع جدول أعمال المؤتمر ٠

وافتتح الدكتور كينيث كاوندا أعمال المؤتمر يوم ٨ سبتمبر بكلمة ألقاها على العدد الكبير من رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية المجتمعين ، وقد اشترك الرئيس اليوغسلافى جوزيف بروز تيتو فى أعمال المؤتمر ، كما اشترك أيضا امبراطور اثيوبيا هيلاسلاسى والاسقف مكاريوس والسيدة بندرانيكا رئيسة وزراء سيلان والجنرال سوهارتو رئيس جمهورية اندونيسيا ومختار ولد داده رئيس جمهورية موريتانيا ٠ وراس السيد محمود رياض ، وزير الخارجية وفد الجمهورية العربية المتحدة ٠

واشتركت ٩ دول من أمريكا اللاتينية وآسيا فى أعمال المؤتمر بصفة مراقبين ، وهذه الدول هى : الارجنتين وبربادوس وبوليفيا والبرازيل وشيلى وكولومبيا وبيرو وفنزويلا وفيتنام الجنوبية ٠

وفى بداية الجلسات ، وافق المؤتمر على جدول أعماله الذى يضم عددا كبيرا من المسائل التى يمكن جمعها تحت البنود الستة الاتية :

١ – وضع ميثاق للسلام الدولى والاستقلال والتنمية والتعاون الدولى ، ومناقشة تطورات الموقف الدولى ٠

٢ – الحفاظ على الامن الدولى وتدعيم السلام العالمى ، بما فى ذلك بحث دور دول عدم الانحياز فى هذا المجال ٠ وتدعيم الامم المتحدة ، ومشاكل نزع السلاح ، والاحلاف العسكرية ، والقواعد العسكرية الاجنبية ٠

٣ – الحفاظ على الاستقلال الوطنى وسيادة الدول المختلفة باعتناق مبادىء المساواة بين جميع الدول ، وعدم التدخل فى شئون الدول الاخرى ٠ ويشمل ذلك تحرير الدول الخاضعة للاستعمار ، والقضاء على جميع اشكال التفرقة العنصرية ، والقضاء على ظاهرة الاستعمار الجديد ، والحفاظ على استقلال الدول غير المنحازة ، وتدعيم هذا الاستقلال ٠

٤ – التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادى ، ويشمل ذلك العلاقات الثنائية والاقليمية بين دول عدم الانحياز والدول النامية ، وسياسة المعونة للدول النامية ، وبرامج عقد الامم المتحدة الثانى للتنمية ٠

٥ – تدعيم التعاون بين دول عدم الانحياز ٠

٦ – مسائل أخرى مختلفة ٠

وقد انهى المؤتمر أعماله فى ١٠ سبتمبر بعد اصدار قرارات أهمها : قرار يدعو الامم المتحدة الى اتخاذ الاجراءات الملائمة ضد اسرائيل اذا استمرت فى تجاهل جهود الامم المتحدة الرامية الى اقامة سلام عادل فى الشرق الاوسط طبقا لقرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ ٠ وأصدر المؤتمر أيضا قرارا خاصا بتدعيم مجهودات الامم المتحدة لحفظ السلام ٠ واعلانا خاصا بالسلام والاستقلال والتنمية ٠

هذا وقام الرئيس كينيث كاوندا على رأس وفد يمثل مجموعة دول عدم الانحياز برحلة الى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة فى شهر أكتوبر ٠ واجتمع بعدد من رؤساء الدول والحكومات الاوروبية لتبادل الرأى حول ضرورة قطع هذه الدول معونتها الى جمهورية جنوب افريقيا

المؤتمر الدولى للدين والسلام :

اجتمع فى اليابان مؤتمر دولى للدين والسلام فى الفترة ما بين ١٦ و٢٢ اكتوبر بهدف تنظيم تعاون بين مختلف الاديان فى عملها فى سبيل السلام الدولى ٠ واشترك فى هذا المؤتمر عدد كبير من رجال الدين المسيحى والاسلامى واليهودى والبوذى والهندوكى ٠ كما اشتركت عدة دول عربية وآسيوية ، وارسل الاتحاد السوفيتى وفدا كبيرا يتكون من مسيحيين ومسلمين ولم تشترك من الدول العربية سوى لبنان ، كما لم تشترك جمهورية الصين الشعبية ٠

وقد انقسم المؤتمر الى لجان ثلاث هى : لجنة التنمية ، ولجنة نزع السلاح ، ولجنة حقوق الانسان ٠ وكانت الروح السائدة هى روح استنكار العنف والتخلف والتمييز العنصرى ٠

وقد اصدر المؤتمر عددا من التوصيات منها : توصية بشأن الوضع فى الشرق الاوسط عبر فيها المؤتمر عن قلقه العميق للموقف فى الشرق الاوسط ونادى بايجاد حل سلمى فورا للازمة عن طريق قيام تطبيق قرار مجلس الامن الصادر فى نوفمبر ١٩٦٧ ●



معاهدة الصداقة بين بلجيكا والكونغو الديمقراطية [٢٩ يونيو ١٩٧٠]

أن جلالة ملك بلجيكا ورئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية ، رغبة منهما فى تقوية روابط السلام والصداقة التقليدية بين بلديهما ، وفى توطيد علاقات اوثق بين الشعبين ، ومع الاخذ فى الاعتبار ان الصداقة والمساعدة المتبادلة التى تاريت بين البلدين فى الماضى فى سبيل سعادتهما المشتركة لابد ان تتبدى فى علاقات خاصة تربط الحكومتين المستقلتين مع احتفاظهما بسيادتهما ، قد اتفقا على توقيع معاهدة صداقة تتضمن نصوصها ما يلى :

المادة الاولى : الطرفان المتعاقدان يبرمان بينهما معاهدة عامة للصداقة ، يؤكدان فيهما تعاونهما المتبادل وابداء المشورة فيما يختص بالموضوعات ذات الصالح المشترك ، وذلك لتحقيق غاياتهما المشتركة فى احسن صورة وهى الاستقرار والعلاقات الودية بين مملكة بلجيكة وجمهورية الكونغو الديمقراطية .

المادة الثانية : يتفق الطرفان المتعاقدان على ان يبحثان سويا اسس علاقاتهما الثنائية التى تكون مبادؤها او صورها مدونة او ستدون فى اتفاقات منفصلة .

المادة الثالثة : تأكيدا للفاعلية التامة للتعاون المنصوص عليه فى المادة الاولى ، فان حكومتى الطرفين المتعاقدين تتفقان بصفة خاصة على تطور التعاون الفنى والعلمى بين البلدين وفقا لخطة توضع فى اتفاقية منفصلة .

المادة الرابعة : تطبيقا للمادة الاولى ، فان حكومتى الطرفين المتعاقدين وممثليهما سيتشاورون ويتبادلون الاراء بصفة منتظمة بشروط يتم الاتفاق عليهما بين الحكومتين .

المادة الخامسة : يتم التصديق على المعاهدة الحالية بتبادل جهات التصديق عليها فى كلا البلدين -

ويبدأ العمل بالمعاهدة الحالية بعد شهر من تاريخ تبادل سلطات التصديق عليها .

تسرى هذه المعاهدة لمدة غير محددة ، ولكل من الطرفين المتعاقدين الحق فى فسخها عن طريق اعلان مسبق فى يوم محدد .

بناء على ذلك ، فان المفوضين من قبل الحكومتين قد وقعا هذه المعاهدة ووضعوا اختامهم عليها بعد التأكيد من استيفاء الشكل القانونى للسلطة المخولة لهم .

موقع فى كينشاسا فى ٢٩ يونيو سنة ١٩٧٠ من اصلين باللغة الفرنسية .

عن مملكة بلجيكا

ر. شيفن

عن جمهورية الكونغو الديمقراطية

ج. ش. اوميا دى لوتيت .

المعاهدة الألمانية السوفيتية [١٢ أغسطس ١٩٧٠]

مقدمة :
ان الاطراف المتعاقدة حرصا منها على الاسهام فى دعم السلام والامن فى أوروبا والعالم ، وايمانا منها بأن التعاون السلمى بين الدول القائم على أهداف ومبادىء ميثاق الامم المتحدة يوائم الامانى العميقة لدى الشعوب والمصالح العامة للسلام .

وادراكا منها بأن الترتيبات التى وضعت وحققت فى الماضى ، وخاصة منها ابرام اتفاقية ١٣ سبتمبر ١٩٥٥ حول انشاء علاقات دبلوماسية قد أوجدت الظروف المناسبة لاتخاذ خطوات جديدة فى سبيل تنمية ودعم علاقاتهما المتبادلة .

ورغبة منها فى التعبير فى صورة تعاقدية عن عزم كل منهما على تحسين التعاون بينهما والتوسع فيه بما فيه العلاقات الاقتصادية وكذا الروابط العلمية والفنية والثقافية لصالح الدولتين .

قد تم الاتفاق على ما يلى :

المادة الاولى : ان الجمهورية الفيدرالية الالمانية والاتحاد السوفيتى يعتبران أن الهدف الاكبر لسياستهما هو الحفاظ على السلام الدولى وتحقيق التخفيف من حدة التوتر فى النهاية .

ويعبران عن نيتهما فى تشجيع تسوية الاوضاع فى أوروبا ، وتنمية العلاقات السلمية بين جميع الدول الاوروبية ، ويتخذان كنقطة بداية للوصول الى هذا الهدف ، الوضع الموجود بالفعل فى المجال الاوروبى

المادة الثانية : ان الجمهورية الفيدرالية الالمانية والاتحاد السوفيتى فيما يخص علاقاتهما المتبادلة وكذلك فيما يخص مسائل حماية الامن الاوروبى والدول سيستلهمان الاهداف والمبادىء التى سجلها ميثاق الامم المتحدة . وبالتالى فانهما سيلجآن فى تسوية الخلافات القائمة بينهما الى الوسائل السلمية فقط . كما يتعهدان بعدم الالتجاء الى التهديد بالقوة او بتطبيقها ، وذلك اعمالا لما جاء فى المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة بشأن المسائل التى تخص الامن فى أوروبا والامن الدولى ، وكذلك فيما يخص العلاقات المتبادلة بينهما .

المادة الثالثة : وطبقا للاهداف والمبادىء المذكورة عاليه ، فان الجمهورية الفيدرالية الالمانية والاتحاد السوفيتى متفقان على المفهوم بأن السلام فى اوروبا لايمكن حمايته الا بشرط أن لايمس أحد الحدود الراهنة .

ويتعهدان باحترام وحدة تراب جميع الدول فى أوروبا دون أى استثناء ، وكما تبدو داخل حدودها اليوم .

ويعلنان بأنه ليست لديهما اى مطالب اقليمية تجاه أى أحد ، ولن يثيرا أيا من هذه المطالب فى المستقبل .

ويعتبران اليوم وفى المستقبل حدود جميع الدول فى أوروبا مقدسة كما رسمت يوم التوقيع على المعاهدة بما فى ذلك خط أودرنيس الذى يشكل خط الحدود الغربية لبولنده وخط الحدود الفاصل بين الجمهورية الفيدرالية والجمهورية الديمقراطية الالمانية .

المادة الرابعة : لا تمس هذه المعاهدة المبرمة بين الجمهورية الفيدرالية الالمانية والاتحاد السوفيتى ، المعاهدات والاتفاقات الثنائية والمتعددة الاطراف التى أبرمت فيما قبل بين الطرفين .

المادة الخامسة : تعرض هذه المعاهدة للتصديق ، ويجرى العمل بها ابتداء من تاريخ تبادل وسائل التصديق الذى يجب أن يحدث فى :

وثائق

سيسلم المستشار ويلى براندت الى السيد كوسيجين الرسالة الاتية :

الى السيد الوزير المحترم

الحاقا للمعاهدة المبرمة بين الجمهورية الفيدرالية الالمانية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، تتشرف الجمهورية الفيدرالية الالمانية بالاعلان بأن هذه المعاهدة لا تتعارض مع الاهداف السياسية التى تسعى اليها الجمهورية الفيدرالية الالمانية والتى تهدف الى اقرار حالة سلام فى أوروبا ، يسترجع بمقتضاها الشعب الالمانى وحدته عن طريق ممارسته حق تقرير مصيره بحرية .

وتفضلوا يا سيدى الوزير بقبول فائق الاحترام والتقدير .

مذكرة من الحكومة الفيدرالية الالمانية الى الدول الغربية الثلاث

الحاقا للتوقيع على المعاهدة المبرمة بين الجمهورية الفيدرالية الالمانية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، تتشرف الحكومة الفيدرالية الالمانية بابلاغ الاتى :

ان وزير الشئون الخارجية الفيدرالى قد عرض موقف الجمهورية الفيدرالية للمفاوضات فيما يتعلق بحقوق الدول الاربع الكبرى على مجموع ألمانيا وبرلين وبمسئولياتها .

ونظرا لعدم وجود معاهدة سلام فان الطرفين المتعاقدين قد اتفقا على أن لا تمس المعاهدة المقدر لها الوجود ، حقوق ومسئوليات الجمهورية الفرنسية والملكة المتحدة وايرلندة الشمالية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والولايات المتحدة الامريكية .

وان وزير الشئون الخارجية الفيدرالى قد أعلن داخل هذا الاطار ان مسألة حقوق الدول الاربع الكبرى ليست لها علاقة بالمعاهدة التى يزمع كل من الجمهورية الفيدرالية الالمانية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ابرامها ، وانها لن تمس من طرف هذه الاخيرة .

وان وزير الشئون الخارجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية قد أعلن داخل هذا الاطار :
ان موضوع حقوق الدول الاربع الكبرى لم يكن محل مفاوضات مع الجمهورية الفيدرالية الالمانية . وان الحكومة السوفيتية قد رأت عدم طرح هذه المسألة . ان مسألة حقوق الدول الاربع الكبرى لم تمس أيضا من طرف المعاهدة التى يزمع كل من الاتحاد السوفيتى والجمهورية الفيدرالية ابرامها . وهذا هو موقف الحكومة السوفيتية تجاه هذا الموضوع .

البروتوكول الفرنسى السوفيتى [١٣ أكتوبر ١٩٧٠]

« رئيس جمهورية فرنسا ورئيس مجلس السوفييت الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية .

اذ يؤكدان نصوص وروح بيان ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٦ الموقع سويا من رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس مجلس السوفييت الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية اثناء زيارة الجنرال ديجول للاتحاد السوفيتى ، « واذ تدفعهما رغبتهما المشتركة فى الاسهام لاستتباب السلام فى جميع انحاء العالم ، وشعورهما بالمسئوليات التى تقع على عاتق فرنسا والاتحاد السوفيتى كأعضاء دائمين فى مجلس الامن التابع لمنظمة الامم المتحدة » ، « واذ يخلصان للمسئوليات التى تتحملها البلدان فى اوربا فى اعقاب الحرب العالمية الثانية » ، « واذ يأملان ، تمشيا مع الصداقة التقليدية القائمة بين البلدين وبين الشعبين ، فى زيادة الروابط الخاصة التى قامت بينهما منذ سنة ١٩٦٦ فى المجالات الاقتصادية والعلمية والفنية والثقافية » .

واذ يصبوان على منح دفعة جديدة لتعاونهما السياسى ، قد اتفقا على ما يأتى :

١ — فى حالة نشوء مواقف قد تخلق ، فى رأى الطرفين ، تهديدا للسلام أو خرقا له ، قد تؤدى الى ازمة دولية ، فأن حكومتى فرنسا والاتحاد السوفيتى يجريان دون تأخير اتصالات للتشاور فى كل اوجه هذه المواقف وفى الاستعدادات التى تسمح بمواجهتها .

٢ — ان فرنسا والاتحاد السوفيتى سيوسعان ويعمقان مشاورتهما السياسية بالنسبة للمشاكل الدولية الهامة التى تمثل مصلحة مشتركة ، وتلك المشاورات ستختص بتطور الموقف فى اوربا والعمل على تهدئته والتعاون والامن فى القارة ، وكذلك الموقف فى جميع مناطق العالم التى يكون الامن الدولى فيها مهددا ، وكذا قضايا الصالح المشترك التى تكون موضوع مباحثات دولية متعددة الجوانب ، وخاصة القضايا التى تبحثها منظمة الامم المتحدة ، وكذلك كل المشاكل الاخرى التى يرى الطرفان انها تستحق تبادل وجهات النظر بشأنها .

٣ — الاجراءات التى سبقت لا تؤثر على الاتفاقات المنعقدة سابقا بين الموقعين والدول الاخرى ولا تكون موجهة ضد اى منهما .

٤ — المشاورات السياسية سيكون لها طابع زمنى . ووزراء الخارجية او الممثلون المعينون خاصة لهذا الغرض سيتقابلون كلما دعت الحال ، وذلك مرتين فى العام بصفة مبدئية .

وقع فى موسكو
فى ١٣ اكتوبر سنة ١٩٧٠

المعاهدة البولندية الألمانية [٢٠ نوفمبر ١٩٧٠]

ان الجمهورية الالمانية الفيدرالية والجمهورية الشعبية البولندية ،

— نظرا لمرور اكثر من خمسة وعشرين عاما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية التى كانت بولنده ضحيتها الاولى والتى كانت السبب فى تحمل شعوب أوروبا ويلات كبرى .

— وادراكا منهما بأن جيلا قد شب ونما داخل البلدين ، وهو يستوجب ضمان مستقبل سلمى له ،

— واملا منهما فى اقامة قواعد دائمة للتعايش السلمى وفى تنمية علاقات طبيعية وطيبة بينهما ،

— وعملا منهما على دعم السلام والامن فى أوروبا ،

— وادراكا منهما بأن الشرط الاساسى للسلام يكمن فى عدم

المساس بالحدود القائمة بينهما ، وفي احترام وحدة تراب وكذا سيادة جميع الدول في أوروبا كما تبدو داخل حدودها الحالية .

قد اتفقتا على مايلي :

المادة الاولى — تم الاتفاق بين الجمهورية الفيدرالية الالمانية والجمهورية الشعبية البولندية على اعتبار خط الحدود القائم ، وكما تحدد رسمه في الباب التاسع من اتفاقيات بوتسدام في ٢ أغسطس ١٩٤٥ مكونا الحدود الغربية لدولة جمهورية بولنده (يبدأ الخط من البلطيق في الغرب من « سوينميوندى » ويوازى « الاودر » حتى فرع « لوريتزر نيس » ثم يلي مجرى هذا الاخير حتى الحدود التشيكوسلوفاكية] .

وتؤكد الجمهورية الفيدرالية وبولنده أن حدود البلدين غير قابلة لاى انتهاك لا في الحاضر ولا في المستقبل ، كما تلتزم كل واحدة منهما بالتزام وحدة تراب الدولة الاخرى دون أى قيد ولا شرط .

وتؤكد الدولتان أنه ليس لديهما اى مطالب اقليمية تجاه الاخرى . وانهما لن تبديا مثل هذه المطالب في المستقبل .

المادة الثانية — ان الجمهورية الفيدرالية الالمانية والجمهورية الشعبية البولندية ستستلهمان في علاقتهما المتبادلة ، وكذا فيما يخص المسائل التى تتعلق بحماية الامن في أوروبا الاهداف والمبادىء التى سجلها ميثاق الامم المتحدة .

وبالتالى ، وطبقا للمادتين الاولى والثانية من ميثاق الامم المتحدة ، فان الدولتين ستعملان على تسوية النزاعات بينهما بالوسائل السلمية دون غيرها ، كما ستمتنعان عن الالتجاء الى التهديد باستعمال القوة أو عن استعمال القوة فيما يخص المسائل التى تتعلق بالامن الاوروبى والدولى وكذا فيما يخص علاقاتهما المتبادلة .

المادة الثالثة — ان الجمهورية الفيدرالية الالمانية والجمهورية الشعبية البولندية ستتخذان خطوات اخرى في سبيل استكمال اعادة العلاقات المتبادلة بينهما الى مجراها الطبيعى طبقا للاساس الذى تضمنته هذه المعاهدة .

وان الجانبين يتفقان على أن العمل على التوسع في التعاون بينهما في مجال العلاقات الاقتصادية ، والعلمية ، الفنية ، والثقافية لهو من مصلحتهما المشتركة .

المادة الرابعة — هذه المعاهدة لاتمس ماتضمنته المعاهدات والاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الاطراف التى أبرمت من قبل بين الجانبين المتعاقدين .

المادة الخامسة — هذه المعاهدة مطروحة للتصديق عليها وسيجرى العمل بها في التاريخ الذى سيتم فيه تبادل ادوات التصديق الذى سيجرى في بون .

وارسو — ٢٠ نوفمبر ١٩٧٠



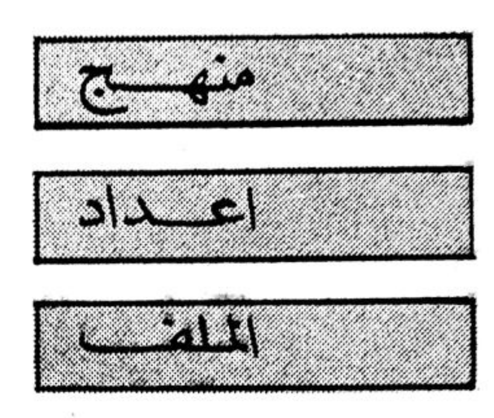
عبد الناصر ٠٠ والقضايا الدولية

صفحة

قام باعداد الملف :

د. بطرس بطرس غالى
د. عبد الملك عودة
احمد يوسف القرعى
احمد يوسف احمد
كمال المنوفى
نازلى معوض احمد
ودودة بدران
عزة وهبى

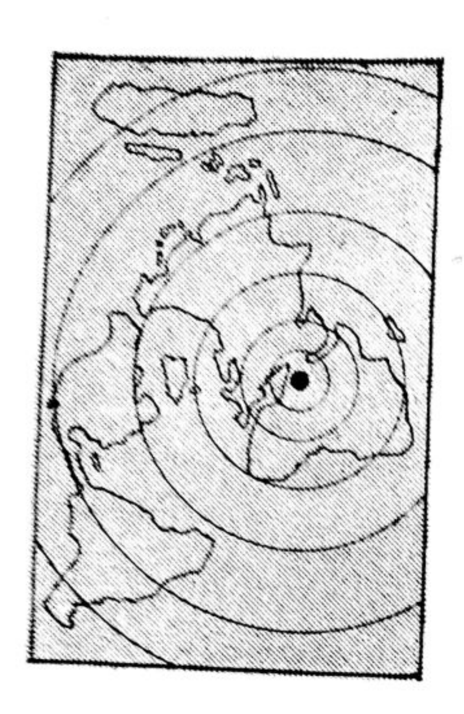
عبد الناصر .. والقضايا الدولية



ان وضع ملف عن دور الرئيس عبدالناصر فى السياسة الدولية عامة ، والسياسة الخارجية العربية خاصة لايعدو كونه مجرد محاولة لتسجيل مدى اسهام الرئيس الخالد الذكر في تحرير الوطن العربى ، والقارة الافريقية ، والعالم الثالث من الاستعمار ،والتخلف ، والتجزئة ، ثم ما منحه لهؤلاء جميعا من صوت مسموع فى المحافل الدولية لتستطيع أن تخاطب الدول الكبرى مخاطبة الند للند فى حوار مثمر قائم على المساواة من اجل تحقيق السلام والامن الدوليين .

ولقد عهدت مجلة السياسة الدولية الى مجموعة من الباحثين باستخراج المقتطفات ذات الدلالات من خطب الرئيس وبياناته وتصريحاته التى صدرت عنه خلال فترة حياته مما بعد الثورة حتى ساعة انتقاله الى الرفيق الاعلى .
وقد اضطلعت هيئة الاستعلامات بجمع كل البيانات فى خمسة مجلدات تقع فى أكثر من ثلاثة آلاف صفحة من الحجم الكبير ، غير أن ما اشتملت عليه تقف عند يونية سنة ١٩٦٦ أما الفترة الباقية فلم تصدر عنها مجموعة حتى الان .

ولقد تم الاتفاق على تقسيم ما استقر عليه الباحثون الذين عهدت اليهم المجلة باستخراجه من آلاف الصفحات الى عشرة أقسام ، جعلنا عنوان القسم الاول « عبد الناصر والسياسة الدولية » ضمناه ما أوضحه الرئيس الراحل من اهمية السياسة الدولية بالنسبة لبلادنا .ودور هذه السياسة فى امكان تعزيز سياستنا الداخلية . والقسم الثانى جعلنا عنوانه « عبد الناصر والوطن العربى » سجلنا فيه ما يدور حول ابراز عروبة مصر ، وحول الوحدة العربية ، وحركات التحرر فى الوطن العربى . والقسم الثالث جعلنا عنوانه : «عبد الناصر والقضية الفلسطينية » وافراد قسم خاص لهذه القضية يعنى اننا نعتبرها اهم قضية تصدى لها الوطن العربى . والقسم الرابع عنوانه « عبد الناصر والوحدة الافريقية » ضمناه دور الرئيس الراحل فى اقامة

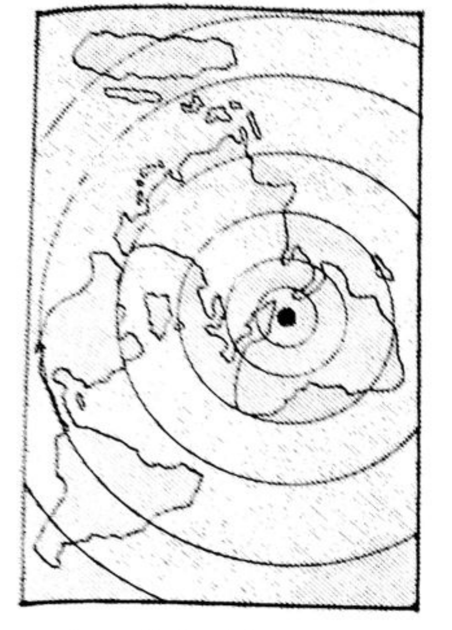


تلك الوحدة وتوطيد اركانها . والقسم الخامس عنوانه « عبد الناصر وسياسة عدم الانحياز » أوضحنا فيـــه كيف قام الرئيس بدور جوهرى فى اخراج هذه السياسة الى حيز الوجود ثم تثبيتها على الصعيد الدولى . والقسم السادس عنـوانه : « عبـد النـاصر والـدائرة الاسلامية » باعتبار أن هذا العالم قـائم على الرابطة الروحية التى عمل الرئيس على تعزيزها بين نحو خمسمائة مليون مســلم . والقسم الســابع عنــوانه« عبد الناصر والتضامن الافروآسيوى» لايضاح ما كان للرئيس من أثر فى تدعيم الروابط والاواصر بين هاتين القارتين . والقسم الثامن عنوانه « عبد النــاصر والامم المتحدة » أبرزنا فيه آراءه حول المنظمات الدولية ومهمتها فى العمــل على حفظ السلام والامن فى العالم ، وفى تنشيط التعاون الاقتصادى بين الامم ،وواجبها نحو معالجة قضية التخلف ، تلك القضية الهامة التى افردنا لها القسم التاسع وجعلنا عنوانه : « عبد الناصر والدول النامية » . أما القسم العاشر والاخير فعنوانه « عبــد الناصر ونزع السلاح » أبنا فيه ما قاله الرئيس حول ما يمكن أن ينشأ عن نزع السلاح من اثر قوى فى تيسير معالجة التخلف فى العالم .

والمقتطفات التى وقع عليها الاختيار لنقدمها للقارىء من بين آلاف الصفحات كما اسلفنا . انما نقدمها على ســبيل المثـال ، ويســتطيع باحثون آخرون أن يقدموا مقتطفات اخرى ، لان مجــال القول فى آثار جمال عبد الناصر واسع يتسع لمئات ومئات من البحوث .

ولقــد عنينــا بايراد هــذا البحث وتبويبه على هذا النحو ، لكى نقدم مادة علمية فى هذا الموضوع للباحثين ليتمكن من شاء منهم اعداد الدراسات العلمية التى نرى أن الوطن العربى فى أشد الحاجة اليها ، ولتســتطيع الاجيــال القادمة أن تعرف حقيقـــة الدور الذى اضطلع به جمال عبد الناصر فى تحرير أمته ، والعالم الذي تنتمى اليه .

عبد الناصر.. والسياسة الدولية



تحطيما لاسوار العزلة التى فرضت حول مصر قبل عام ١٩٥٢ ، حدد عبد الناصر دور مصر الايجابى فى الشئون الدولية موضحا بجلاء طبيعة هذا الدور وابعاده وأهدافه · ولعل من أهم السمات التى تميز أصالة هذا الدور - كما يتضح من الفقرات التالية - هى :

أولا - التفهم الكامل لكيان مصر الجغرافى على خريطة المعمورة ودورها التاريخى والحضارى عبر العصور المختلفة · وثانيا - الارتباط الشامل لسياستنا الخارجية بسياستنا الداخلية باعتبار الاولى انعكاسا امينا وصادقا للعمل الوطنى فى الداخل · وثالثا - الالتزام بالمبادىء الكبرى · ومن ثم فلا عجب ان تكون القاهرة فى ظل مصر الثورة احدى العواصم الفعالة فى توجيه الاحداث الدولية ، وان يكون عبد الناصر احد اقطاب العالم الذين صنعوا مسار تاريخ العصر

■ « ·· ما هو دورنا الايجابى فى هذا العالم المضطرب ، واين هو المكان الذى يجب أن نقوم فيه بهذا الدور ؟ · » ·

« ان ظروف التاريخ مليئة بالابطال الذين صنعوا لانفسهم أدوار بطولة مجيدة قاموا بها فى ظروف حاسمة على مسرحه · وان ظروف التاريخ أيضا مليئة بأدوار البطولة المجيدة التى لم تجد بعد الابطال الذين يقومون بها على مسرحه ،ولست أدرى لماذا يخيل الى دائما أن فى هذه المنطقة التى نعيش فيها دورا هاما على وجهه يبحث عن البطل الذى يقوم به ، ثم لست أدرى لماذا يخيل الى ان هذا الدور الذى ارهقه التجوال فى المنطقة الواسعة الممتدة فى كل مكان حولنا ، قد استقر به المطاف متعبا منهوك القوى على حدود بلادنا يشير الينا أن نتحرك وأن ننهض بالدور ونرتدى ملابسه فان أحدا غيرنا لا يستطيع القيام به · وأبادر هنا فاقول أن الدور ليس دور زعامة · انما هو دور تفاعل وتجاوب مع كل هذه العوامل ، يكون من شأنه تفجير الطاقة الهائلة الكامنة فى كل اتجاه من الاتجاهات المحيطة بها ، ويكون من شأنه تجربه لخلق قوة كبيرة فى هذه المنطقة ترفع من شأن نفسها وتقوم بدور ايجابى فى بناء مستقبل البشر » ·

من كتاب فلسفة الثورة [عام ١٩٥٤]

■ « ما كان اشتغال مصر باصلاحاتها الاجتماعية والاقتصادية ليعوقها عن القيام بالتزاماتها الدولية فى مثل هذا الظرف العصيب الذى تجتازه البلاد · ان مصر التى ظلت امدا طويلا خاضعة للسيطرة الاجنبية تقف الان وقفة المدافع عن الحرية والرفاهية للشعوب ، كلما سنحت الفرصة لذلك ، وتأييد مبدأ تقرير المصير لكافة الشعوب · وهذا اظهر ما تتسم به سياستنا الخارجية ، ولطالما ايدت مصر الجهود التى تبذل فى سبيل نصرة الشعوب المختلفة لتحقيق ما لها من حقوق ومصالح مشروعة طبقا لنصوص ميثاق هيئة الامم » ·

من خطاب الرئيس فى مؤتمر باندونج [١٩ ابريل ١٩٥٥]

■ « ان السياسة الخارجية لشعب الجمهورية العربية المتحدة هى انعكاس أمين وصادق لعمله الوطنى ·

ان أى سياسة خارجية لاى وطن من الاوطان لا تكون انعكاسا امينا وصادقا لعمله الوطنى ، تصبح ادعاء يكشف نفسه بنفسه وتصبح نفاقا واتجارا بالشعارات ·

والسياسة الخارجية لشعب الجمهورية العربية المتحدة انعكاس أمين وصادق لعمله الوطنى ، تمتد فى ثلاثة خطوط حفرت مجراها عميقا ومستقيما بنضال شعب باسل صمد لكل أنواع الضغط وانتصر عليها ·

ان الخطوط الثلاثة العميقة فى السياسة الخارجية للجمهورية العربية تعبيرا عن كل مبادئها الوطنية هى :

الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل ، وكشفه فى جميع اقنعته ، ومحاربته فى كل أوكاره ·

والعمل من أجل السلام ، لان جو السلام واحتمالاته هو الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطنى ·

ثم التعاون الدولى من اجل الرخاء، فان الرخاء المشترك لجميع الشعوب لم يعد قابلا للتجزئة · كما انه اصبح فى حاجة الى التعاون الجماعى لتوفيره ·

ان شعب الجمهورية العربية المتحدة فى حربه ضد الاستعمار ضرب مثلا حيا ما زال أسطورة فى تاريخ نضال الشعوب ·

ان شعبنا كشف الاستعمار العثمانى وقاومه برغم التحايل عليه بأستار الخلافة الاسلامية ·

ثم قاوم شعبنا الغزو الفرنسى حتى ارغم المغامر الذى دوخ اوربا كلها على ان يرحل بالليل عبر البحر الابيض الى فرنسا ·

ثم صمد لمؤامرات الاستعمار العالمى واحتكاراته الدولية التى استعملت أسرة محمد على ·

وتدافعت موجاته الثورية واحدة اثر الاخرى حتى جرفت أمامها ، بعد سنوات طويلة من التضحيات النبيلة ، كل الحواجز التى أقامها الاستعمار على أرضه لحماية وجوده لقد واجه شعبنا ثلاث امبراطوريات هى : الامبراطورية العثمانية والفرنسية والبريطانية وقاوم غزوها لبلاده وانتصر عليها ·

لقد كانت تلك كلها هى الركائز التى ثبت الاستعمار عليها وجوده فوق أرضنا ، وبانقضاض شعبنا عليها وتدميرها فان الوجود الاستعمارى فقد حلقات اتصاله بارض الوطن الطاهرة · ومن ثم كانت الخطوة الباقية هى ارغام قواته على الرحيل وراء البحر بعد أن طوت أعلامها وابتلعت كبرياءها ·

ان شعبنا بعد عشرات السنين من الاستعمار فاز بارغام القوى العدوانية على الجلاء مرتين فى عام واحدهو عام ١٩٥٦ الفاصل فى نضالنا الوطنى ٠

ان الاستعمار الذى جلا عن أرضنا ، طبقا لاتفاق تم تنفيذه فى يونيه سنة ١٩٥٦ ، ما لبث ان عاد فى اكتوبر من نفس العام متصورا أنه قادر على اخضاع ارادة شعبنا واذلاله واجباره علــى الركوع خضــوعا لارادة المستعمرين ٠

ان شعبنا الذى عقد العزم على حماية اســتقلاله ، ورفض كل الحيــل الاستعمارية التى حاولت ان تجره الى مناطق النفوذ ، وقاد مقاومة هائلة فى الشرق الاوسط كلهضد حلف بغداد حتى اسقط ، لم يتردد فى مواجهة العدوان المسلح الثلاثى الذى أقدمت عليه اثنتان من دول العالم الكبرى زحفتا عليه من القاعدة الاستعمارية التى خلقتهــا المؤامرات الرامية الى ارهاب الامة العربية وتمزيقها وهى اسرائيل ٠

ان الاستعمار الذى ما زال متمسكا بأهدافه غير أسلوبه ٠ ان شعبنا كان بالمرصاد لكل محاولات التنكر والتخفى وواصل مطاردته لها وتجميع قـوى الشعوب ضدها ٠

ان اصرار شعبنا على محــاربة الاحلاف العسكرية التى تريد ان تجر الشعوب رغمارادتها الى فلك الاستعمار كان صوتا عاليا بالحق ارتفع فى جميع المجالات منها ومحذرا ٠

ان اصرار شعبنا على تصــفية العدوان الاسرائيلى على جزء من الوطن الفلسطينى هو تصميم على تصفية جيب من أخطر جيوب المقاومة الاستعمارية ضد نضال الشعوب ٠ وليس تعقب سياستنا للتسلل الاسرائيلى فى افريقيا غير محاولة لحصر انتشار سرطــان استعمارى مدمر ٠

ان اصرار شعبنا على مقاومة التمييز العنصرى هو ادراكسليمللمغزىالحقيقى لسياسة التمييــز العنصرى ٠٠ ان الاستعمار فى واقع امره هو سيطرة تتعرضلهاالشعوب من الاجنبى ، بقصد تمكينه من استغلال ثرواتها وجهدها ٠ وليس التمييز العنصرى الا لونا من الوان استغلال ثــروات الشـعوب وجهدها ٠ فان التمييز بين الناس على أساس اللون هو تمهيد للتفرقة بين قيمة جهودهم ٠ ان الرق كان الصورة الاولى من صور الاستعمار ٠والذينمازالوا يباشرون اساليبه يرتكبون جريمة لا يقتصر أثرها على ضحاياهم وانمــا يلحقون الاذى بالضمير الانسانى كله وبما أحرزه من انتصارات ٠

ان شعبنا لم يدخر جهدافى سعيه نحو السلام ٠

ان السعى نحو السلام قاد خطى شعبنا الى مراكز دولية اصبح لها الان من قوة الاشعاع ما يضىء الطريق نحو السلام ٠

ان شعبنا الذى ساهم بكل اخلاص فى اعمال مؤتمر باندونج وانجــاحه ، والذى شارك فى اعمال الامم المتحدة وحاول عن طريق هذه الاداة الدولية العظيمة دفع الخطر عن السلام ، اثبت شجاعة فى الايمان بالسلام ٠

ان صدق دعوته لسلام ينبع من حاجته الماسة اليه ٠ ان السلام هو الضمان الاكيد لقدرته على الاستمرار فى معركته المقدسة من أجل التطوير ٠ ان العمل من أجل السلام هو الذى سلح شعبنا بشعار عدم الانحياز والحياد الايجابى ٠ ان ارتفاع هذا الشعار اليوم على قارات كثيرة من العالم هو تحية عظيمة لاخلاص شعبنا فى خدمة السلام ٠ ان الدعوة الاولى لاول مؤتمر لدول عدم الانحياز ، هذه الدعوة التى صدرت من القاهرة ولقيت استجابة رائعة لدى الكثير من الشعوب ، كانت فى نفس الوقت تقديرا انسانيا للمنهج الذى سلكناه فى خدمة السلام بعد ايماننا به واخلاصنا له ٠٠

ان التعاون الدولى من أجل الرخاء المشترك لشعوب العالم هو امتــداد طبيعى للحرب ضد الاستعمار ، ضد الاستغلال ٠٠ ان التعاونالدولى من اجل الرخاء يصل بالسياسة الخارجية للجمهورية العربية الى الهدف النهائى الذى تسعى اليه سياستها الخارجية انعكاسا لنضالها الوطنى ٠

ان شعبنا يمد يده لجميع الشعوب والامم العاملة من أجل السلام العالمى والرخاء الانسانى ٠

ان المعارك الدولية التى خــاضها شعبنا انما كانت معارك دفاعية خاضها قتالا عن حقوقه المشروعة وحقوق الامة العربية التى يشعر بانتمائه الحيوى اليها انتماء الجزء الى الكل ٠

ولقد رفع شعبنا ، حتى فى أحلك ظروف المعارك القاسية التى ارغم على خوضها ، شعاره الخالد « السلام لا الاستسلام » ٠ ايماءة واضحة الى أنه يقبل التعاون الدولى ولكنه يقــاوم السيطرة ٠

ان شعبنا يؤمن ان الرخاء لا يتجزء وان التعاون الدولى من أجل الرخاء هو اقوى ضمانات السلام العالمى ٠

ان السلام لا يمكن ان يستقر فى عالم تتفاوت فيه مستويات الشعوب تفاوتا مخيفا ، ان السلام لا يمكن أن يستقر على حافة الهوة السحيقة التى تفصل بين الامم المتقدمة والامم التى فرض عليها التخلف ٠

ان الصدام المحقق بين التخلــف والتقدم هو الخطر الثانى الذى يهدد السلام العالمى بعد الخطر الاول الذى يكمن فى نشوب حرب ذرية مفاجئة ٠٠

واذا كان شعبنا يؤمن بوحدةعربية، فهو يؤمن بجامعة افريقية ، ويؤمن بتضــامن اســيوى افــريقى ، ويؤمن بتجمع من اجــل الســلام يضم جهود الذين ترتبط مصالحهم به ، ويؤمن برباط روحى وثيق يشده الى العالم الاسلامى، ويؤمن بانتمائه الى الامم المتحدة وبولائه لميثــاقها الذى استخلصته الام الشعوب فى محنــة حربين عالميتين تخللتهما فترة من الهدنة المسلحة ٠

ان الايمان بهذا كله لا يتعارض مع بعضه ولا يتصادم ، وانما هى حلقات سلسلة واحدة ٠

ان شعبنا شعب عربى ومصيره يرتبط بوحدة مصيرة الامة العربية ٠ان شعبنا يعيش على الباب الشمالى الشرقــى لافريقيا المناضلة وهو لا يستطيع أن يعيش فى عزلة عن تطورها السياسى والاجتماعى والاقتصادى ٠ ان شعبنا ينتمى الى القارتين اللتين تدور فيهما الان أعظم معارك التحرير الوطنى ، وهو ابرز سمات القرن العشرين ٠ ان شعبنا يعتقد فى السلام كمبدأ ويعتقد فيه كضرورة حيوية ، ومن ثم لا يتوانى عن العمل من أجله مع جميع الذين يشاركونه نفس الاعتقاد ٠ ان شعبنا يعتقد فى رسالة الاديان ، وهو يعيش فى المنطقة التى هبطت عليها رسالات السماء ٠ ان شعبنا يعيش ويناضل من اجل المبادىء الانسانية السامية التى كتبتها الشعوب بدمائها فى ميثاق الامم المتحدة ٠ ان فقرات كثيرة فى هذا الميثاق قد كتبت بدمـــاء شعبنــا ودماء غيــره من الشــعوب ٠ ان شعبنا قد عقد العزم على أن يعيد صنع الحياة على أرضه بالحرية والحق ، بالكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام ٠ وان شعبنا يملكمنايمانه بالله وايمانه بنفسه ما يمكنه من فرض ارادته على الحياة ليصوغها من جديد وفــق امانيه ٠

مــن ميثاق العمــل الوطنى « الباب العاشر » [٢١ مايو ١٩٦٢]

■ « بيقولوا ان احنا مهتميــن بالسياسة الخارجية اكثر من اهتمامنا بالسياسة الداخلية ويمكن فيه ناس كثير منكم سمعوا هذا الكلام ٠بيقولوا بنلتفتكثيرقوى للسياسة الخارجيةبس لــو نفرغ جــزء مــن وقتنا للسياسة الداخلية ٠ وبدى اقول ان سياستنا الخارجية هى فى خدمة سيــاستنا الداخلية وبدون سياستنا الخارجية لا يمكن ان احنا نستطيع أن نبنى البناء الداخلى وقارنوابيننــا وبيــن البــلاد

الاخرى · فيه بلاد داخلة فى تحالفات بتخضع وبتقبل الشروط وبتعيش زى ما احنا كنا عايشين قبل سنة ١٩٥٢ وتاخد شوية معونات ولا يكون لها أى كلمة فى الشئون العالمية وليس لها الا انها تسمع أوامر وتنفذ هذه الاوامر · بلاد اتبعت سياسة سلبية طبعا داخليا لم تستطع ابدا ان تطور نفسها العالم اللى احنا عايشين فيه لا يستطيع انسان ولا تستطيع دولة أن تعيش داخل حدودها وتعزل نفسها عن الدول · قيمتنا فى العالم على قد عملنا الداخلى وعملنا فى الداخل يكبر بقدر تأثيرنا فى الشئون الدولية والشئون العالمية · اذن هذا العالم اللى بنعيش فيه كل شعب ووضع كل شعب يتحدد فيه بأسهام هذا الشعب فى قضايا العالم المعاصرة · بدون اتصالاتنا الخارجية بدون عملنا الخارجى ماكناش نقدر ننفذ خطة التنمية ماكناش نقدر نحصل على قروض · كنا نضطر لان نطور أنفسنا فى حدود قدراتنا » ·

من بيان الرئيس امام مجلس الامن [١٢ نوفمبر ١٩٦٤]

■ « حين اتطلع هذه السنوات العشر التى مضت فان معالم الطريق الذى اجتازته علاقاتنا الى هنا تبدو أمامى واضحة ·

وفى مجال علاقاتنا المباشرة فلقد اجتزنا طريقا طويلا منذ رفضنا ان تكون ارضنا مستقرا للقواعد الاجنبية التى كان يراد لها ان تحاصر بلادكم وتهددها الى تعاونكم معنا فى كسر احتكار السلاح · الى مساندتكم لنا فى العدوان على السويس التى كان النصر فيها نقطة تحول بارزة عملت بنهاية الاستعمار وعجلت فى اللحظة نفسها بيوم الحرية الكبير فى افريقيا الى التعاون بيننا فى التصنيع خلال خطتنا الاولى وخطتنا للسنوات الخمس الثانية الى التعاون فى بناء السد العالى الضخم فى اسوان ·· الى التعاون فى استصلاح الاراضى لتطوير الزراعة ·

فى مجال عملنا الدولى المشترك فلقد اجتزنا هنا ايضا «طريقا» طويلا سرناه معا ونحن نناضل ضد الاستعمار فى كل صوره ونبذل اصدق الجهود من اجل السلام حتى لا تقع الحرب بخطأ التهور او بخطأ الحساب ونساعد بقدر ما تتيح لنا جهودنا حركات شعوب عديدة فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية لتحصل على حقوقها المشروعة فى اختيار سبيلها الى تطورها الحسن والمشروع سياسيا واجتماعيا ·

وعلى هذه الطرق وعلى غيرها من مجالات التعاون فلقد مرت علاقاتنا بتجارب عديدة واتفقت اراؤنا احيانا واختلفت · ولكن الاتفاق والخلاف كلاهما كما يحدث فى الصداقات الاصيلة لم يكن لها من اثر الا تعزيز الفهم المشترك القائم على الاحترام المتبادل وكان ذلك فى حد ذاته نموذجا لنوع جديد من العلاقات الدولية نبه شعوبا كثيرة الى انه فى مقدورها ان ترفع راسها وان تساهم فى حركة عالمها وتقدمه بكل كرامة وامانة » ·

من كلمة الرئيس فى موسكو [١٧ اغسطس ١٩٦٩]

■ « بل انى لاذهب الى ابعد من حدود افريقيا وآسيا لاقول بأن الحركة الشاملة للامة العربية لا تجرى فى كوكب آخر غير هذه الارض وبالتالى فنحن جزء من عالمنا ونحن قوة من قواه الفاعلة والمؤثرة ان كل ما يجرى من حولنا يعنينا ويتصل بنا ونحن نعيش فى عالم ملىء بأسباب التفجر ولا نملك أن نحصر اهتمامنا على ما يجرى فوق ارضنا وحتى لو قلنا بذلك فليس هناك من صمام يصد عنا ردود فعل الاحداث العالمية وعواقبها ·

ونحن لا نستطيع ولا نلمك هنا ان نتجاهل الصدام الدامى والمؤسف بالنسبة لنا جميعا بين الهند وباكستان كذلك لا نستطيع ولا نملك هنا أن نتجاهل مايجرى فى فيتنام ومشاكل نزع السلاح ومشاكل التنمية والتجارة ، كلها مشاكل تؤثر علينا مباشرة ولا نستطيع ولا نملك أيضا أن نقابلها بالتجاهل نحن جزء من هذا العالم ولانستطيع ولانملك ان ننساه لاننا لا نستطيع ولا نملك ان نتحمل نسيانه لنا وهو ما نتعرض له فعلا اذا ما جازفنا وحبسنا أنفسنا فى قماقم مختومة » ·

من خطاب الرئيس فى مؤتمر القمة العربى الثالث بالدار البيضاء [١٣ سبتمبر ١٩٦٥]

■ « لعل أبرز ما يمكن أن نلمحه من خلال تطورات الحوادث فى الفترة الاخيرة هو ان هناك نوعا مما يمكن أن نسميه المد الاستعمارى الرجعى يحاول أن يغطى كل حركة التحرر الوطنى لمضمونها السياسى والاجتماعى ويحاول أن يفرق نضال وآمال شعوب عديدة فى اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ويفرض عليها مايتعارض مع المبادىء والافكار التى نبعت من تجاربها النضالية ومن ممارستها الذاتية للتطوير والانطلاق، ولقد شهدنا فى القارات الثلاث : اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ظواهر تدعو للتعلق فلقد نشطت عناصر الثورة المضادة كما انتكست احتمالات كانت تبشر بأمل كبير وفى نفس الوقت نشطت سياسات القوة بغير رادع وتوالت غارات الاستعمار الجديد بغير مقاومة كافية وفعالة ·

وهذه امور تستوجب كلها النظر وتدعو جميع المخلصين لقضية التحرير ان يلتقوا معا ويفكروا معا ثم يواجهوا المسئولية ·

وليس من شك أن هناك أسبابا متعددة يمكن أن ترجع اليها هذه الظواهر · لقد حدث خلل كبير فى موازين القوى السياسية والعسكرية والفكرية فى العالم كما وقعت خلافات حادة وصلت الى مرحلة الانقسام والصدام بين قوى اخرى تنتمى الى العالم النامى ·

كما برزت خلال تجارب التطوير مشاكل بعضها بحكم ظروف الطبيعة وبعضها بحكم الضغوط الصناعية ومهما يكن من هذه الاسباب وغيرها فان المسئولية التاريخية تفرض علينا الان الا نكتفى بتحليل الاسباب وتفصيلها وانما هى تطرح علينا السؤال الهام · ما الذى يجب علينا ان نفعله لكى نهزم هذا المد الرجعى الاستعمارى ونستعين لحركات التحرير السياسية والاجتماعية زمام المبادءة · ومهما كانت الاسباب التى يمكن ان نرد مانشهده من ظواهر خطيرة فانه لا شىء يسبق فى الاهمية ضرورة العمل الايجابى ·

وفى الحقيقة ان قسطا هاما يقع الان على الشعوب التى اختارت لنفسها موقف الاستقلال السياسى والاقتصادى وتمكنت بهما من ممارسة دور دولى أثبت بعدم الانحياز تأثيره الفعال الايجابى واستقطب الاحلام الجياشة لدى شعوب كثيرة تطلب السلام القائم على العمل ثم صنع من ذلك تيارا دافقا غلابا حقق اهدافه برغم المصاعب فى عديد من الظروف » ·

من كلمة الرئيس فى استقبال الرئيس تيتو [٢ مايو ١٩٦٦]

■ « ·· لربما كانت الميزة البارزة فى السياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة هى وضوحها : ايمان لا يتزعزع بالسلام القائم على العدل ، نضال لايهاون من اجل تصفية الاستعمار القديم والجديد والقواعد العسكرية والاحتكارات الاقتصادية المفروضة بالغصب ضد موارد الشعوب عمل من أجل التعايش السلمى بداية لطريق السلام والحظو بعده الى مكان نزع السلاح حتى لا تبقى البشرية تحت رحمة التكديس النووى او الانتشار النووى وليمكن بعد ذلك توجيه هذه الطاقة الهائلة لخدمة الحياة بدلا من مناصبتها العداء ، جهد لا يتوقف من اجل تعديل احوال التجارة الخارجية بحيث لاتجد اغلبية العالم أنها مستغلة او منهوبة بواسطة الاقلية المتقدمة فيه ،شجب للتمييز العنصرى الذى هو بديل الرق فى العصر الحديث خداعا للضمير الانسانى وتمويها عليه ، تمسك فى هذا كله بعدم الانحياز سواء فى ظروف يحكمها

وجود كتلتين او ظـــروف تتعـــدد فيهـــا المراكز ، ان عـدم الانحياز فى حقيقته هـو الاختفـــاظ بحرية الوقوف مع المبادىء ورفض توقيـــع الصكوك على بياض باعتبارات التبعية او المالاة ، ولن نطور بسبب تغييرات الموقف الدولى أسلوب ممارسة سياسة عدم الانحياز فان اساسها المبـدئى قائم لا يتغير ·

وفى تلخيص بسيط وسريع فـان سياستنا كما يلى : صداقة مع الكل واذا وقع الخلاف فهو على أساس من المبادىءوايجابية فىالحركة تنبذالتوقف عن ايمان بأن السلام لا يتجزأ والحرية لا تتجزأ والرخاء لا يتجزأ · ثم ادراك لحقيقة أن مجتمع الدول ــ كما حدث من قبل لمجتمع الافراد ــ يحتاج فيه الكل الى الواحد بقدر مايحتاج الواحد الى الكل ·

ان هذا الشعب يمكن بالمبادىء ان يعوض ما ينقصه فى الموارد التى تجعله فى وزن القوى الكبرى فى عالمه ، انه لا يدعى ما ليس له ، ولا يتطفل على ما يتعدى قدراته ولا يتعلق بالمواكب من ذيلها ، واذا كان لا يملك الموارد التى تصنع له طبيعيا دورا كبيرا ، فانه يملك المبادىء الكبرى ويملك عزم وضعها للتطبيق ويحتل بالعمق بديلا منالحجم رقعة مؤثرة فى توجيه الحوادث ·

واذا عدت العواصم الفعالة فـى التوجيه فان القاهرة ــ فى اى ميعار ــ واحـدة منهـا بـالواقع الفعلـى والحسى » · ·

من خطاب الرئيس فى مجلس الامة [٢٥ نوفمبر ١٩٦٥]

■ « ان عملنا السياسى فى المجال الدولى قد اضطلع بمسئوليات جسام ·

ولقد قبلنا قرار مجلس الامن سنة ١٩٦٧ برغم اسباب القصور فيه عن اعتقاد بانه اذا كانت هناك وسيلة سياسية لازالة آثار العدوان فان هذه الوسيلة يجب ان تأخذ حقها كاملا ··

·· وقد اصبح موقفنا واضحا امام العالم ، يشير اليه سجل تعاوننا المخلص مع السفير جونار يارنج مبعوث السكرتير العام للامم المتحدة ، المكلف بتنفيذ قرار مجلس الامن ·

وقد كان من اثر هذا الموقف ، ان حدثت تحولات واسعة المدى دعمت موقف القوى المعـادية لـلاستعمار والساعية للسلام والحريصة على الاستقلال الوطنى لكلالشعوب والراغبة عن صدق فى نظام جديد للعلاقات الدولية ·· » ·

من خطاب الرئيس فى مجلس الامة [٢٠ يناير ١٩٦٩]

عبد الناصر.. والوطن العربي

ايمـانـا بمفهــوم الامـة العـــربية الواحدة ، نادى عبد الناصر بالقومية العربية كمبدأ ، والوحدة العـــربية كهدف من أهداف النضال العربى ، واكد عروبة مصر كحقيقة طبيعية ثابتة ومسئولية تاريخية ·

ومنجزات عبد الناصر فى ميدان العروبة عديدة يصـعب حصرهـا والكلمات التى نقتطفها من خطبـه وأحاديثه تلقى الضوء على أهم هذه المنجزات ، وفى مقـدمتها أولا ــ العمل على تصفية الاستعمار مـن الوطن العربى وثانيا ــ المشاركة فىالتجـارب الوحدوية واهمها تجربة الوحدة المصرية السورية ، وآخرها اتحاد دول طرابلس ، مع الحرص عـلى اعطاء الوحدة العربية مفهوما علميا ، ومحتوى اجتماعيا تقوم على أساسه وثالثا ــ وضع صيغ العمل العربى المشترك وفقـا لتطـورات الاحداث فى الوطن العربى ، ومن أهم هذه الصيغ مبادرة عبد النـاصر بالدعوة الى عقد مؤتمرات القمـــة العربية ·

وعلى امتداد الوطن العربى من الخليج الى المحيط ، مارست مصر بقيادة عبد الناصر دورها الطليعى من أجل القومية والوحدة العربية ·

■ « ان مصر لتناصر الشعب المراكشى فى جهاده المقدس ولن تقف مكتوفة الايدى امام هذا العدوان ·· وعلى الشعب المراكشى ان يصمد أمام هذا العدوان ويقاومه ، فقد جاء الوقت الذى يجب على الشعب ان يعمل لينال حريته واستقلاله ، ومصر لن تغفل عن هذه القضية وستقوم بالتشاور مع باقى الدول العربية فى الموقف الموحد الذى ستتخذه فى هذا الشأن » ·

من حديث صحفى للرئيس [٢٢ اغسطس ١٩٥٤]

■ « ان مصر ·· لتقطع على نفسها عهد ·· انها ما قامت الا لتحرير مصر والسودان ، ودعم اتصالاتها مع الشعوب العربية لتحقيق التعاون الفعال بينها فى شتى الميادين وتعزيز ميثاق



جامعة الدول العربية ليكون اداة لخدمة شعوبها المشتركة » ·

من خطاب الرئيس فى افتتاح المؤتمر العربى الاسلامى [٢٦ اغسطس ١٩٥٣]

■ « أيمكن ان نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا ، وان هذه الدائرة منا ونحن منها امتزج تاريخنا بتـاريخها ، وارتبطت مصـالحنا بمصالحها · حقيقة وفعلا لا مجرد كلام ؟ ··· »

« وما من شك فى أن الدائرة العربية هى من أهم هذه الدوائر وأوثقهـا ارتباطا بنا · فلقد امتزجت معنـا بالتاريخ وعانينا معها نفس المحن ، وعشنا نفس الازمات ، وحين وقعنا

تحت سنابك خيل الغزاة كانوا معنا تحت نفس السنابك . وامتزجت هذه الدوائر معنا أيضا بالدين ، فنقلت مراكز الاشعاع الدينى . فى حدود عواصمها ، من مكة الى الكوفة ثم الى القاهرة . ثم جمعها الجوار فى اطار ربطته كل هذه العوامل التاريخية والمادية والروحية » ...

« ... ما دامت المنطقة واحدة . وأحوالها واحدة ومشاكلها واحدة ومستقبلها واحد والعدو واحد مهما يحاول أن يضع على وجهه من اقنعة مختلفة ـ فلماذا تتشتت جهودنا ؟

ثم زادتنى تجربة ما بعد ثورة ٢٣ يوليو ايمانا بهذا الكفاح الواحد وضرورته .

فقد بدأت خبايا الصورة تتكشف . والظلام الذى كان يحيط بتفاصيلها ينقشع .

واعترف انى كنت بدأت أرى العقبات الكبرى التى تسد الطريق الى الكفاح الواحد ، ولكنى بدأت أؤمن بأن هذه العقبات نفسها ينبغى أن تزول لانها من صنع ذلك العدو الواحد نفسه .

ولقد بدأت أخيرا فى اتصالات سياسيه من اجل توحيد الكفاح مهما تكن وسيلته ، وخرجت بعد شهر من هذه الاتصالات بنتيجة هامة ، هى أن العقبة الاولى فى طريقنا هى « الشك » ، وكان واضحا أن بذور هذا الشك قد بذرها فى نفوسنا ذلك العدو الواحد نفسه ، لكى يحول بيننا وبين الكفاح الواحد ... »

« ولست أريد أن أهون من أمر العقبات التى تحول بيننا وبين توحيد الكفاح . فلا شك أن بعضها معقد تمتد أصوله الى طبيعة البيئة وظروف شعوبها التاريخية والجغرافية ، ولكن المؤكد انه يمكن مع شىء من المرونة القائمة على بعد النظر ، لا على الترابط . ايجاد الخط الذى يستطيع الجميع أن يقفوا فيه ، بلا تحرج . وبلا عنت ، لمواجهة الكفاح الواحد .

ولست أشك دقيقة فى أن كفاحنا الواحد يمكن أن يعود علينا وعلى شعوبنا بكل الذى نريده لها ونتمناه .

ولسوف أظل دائما أقول أننا أقوياء ولكن الكارثة الكبرى ، اننا لا ندرى مدى قوتنا !

اننا نخطىء فى تعريف القوة ، فليست القوة أن تصرخ بصوت عال انما القوة أن تتصرف ايجابيا بكل ما تملك من مقوماتها .

وحين أحاول أن أحلل عناصر قوتنا لا أجد مفرا من أضع ثلاثة مصادر بارزة من مصادرها يجب أن تكون أول ما يدخل فى الحساب .

أول هذه المصادر أننا مجموعة من الشعوب المتجاورة ، المترابطة بكل رباط مادى ومعنوى يمكن أن يربط مجموعة من الشعوب . وان لشعوبنا خصائص ومقومات وحضارة انبعثت فى جوها الاديان السماوية المقدسة الثلاثة ، ولا يمكن قط اغفالها فى محاولة بناء عالم مستقر يسوده السلام . هذا هو المصدر الاول . أما المصدر الثانى :

فهو أرضنا ومكانها على خريطة العالم ، ذلك الموقع الاستراتيجى الهام الذى يعتبر بحق ملتقى طرق العالم ومعبر تجارته وممر جيوشه .

يبقى المصدر الثالث : وهو البترول الذى يعتبر عصب الحضارة المادية ، والذى تستحيل كل أدواتها ـ المصانع الهائلة الكبيرة لكافة أنواع الانتاج ، وسائل المواصلات فى البر والبحر والجو ، أسلحة الحرب سواء فى ذلك الطائرات المحلقة فوق الضباب أو الغواصة المتسترة تحت أطباق الموج ـ تستحيل كلها قطعا من الحديد يعلوها الصدأ لا تنبعث منها حركة .. أو حياة ...

هذا عن الدائرة الاولى التى لا مفر من أن ندور عليها وأن نحاول الحركة فيها بكل طاقتنا ، وهى الدائرة العربية » .

من كتاب فلسفة الثورة [عام ١٩٥٤]

■ « ان هدف حكومة الثورة أن يكون العرب أمة متحدة يتعاون ابناؤها فى الخير المشترك وهى تؤمن بأن الموضع الذى يحتله العرب بين قارات العالم ، وخدماتهم العظيمة للحضارة ، ومواردهم الاقتصاديةالقيمة واتصالهم بالشرق الاسلامى ، وبالشرق كله ، يرشحهم لمكانة كبيرة ، تتيح لهم التأثير على شئون العالم » ...

« ان الشعوب العربية جمعاء اسرة واحدة متصلة ومترابطة ومتحابة كقبضة اليد الواحدة ، وانها تهدف جميعا الى الحرية والى تحقيق العدالة الاجتماعية والى صور رفيعة من التقدم » ...

« تؤمن الثورة بان عبء الدفاع عن البلاد العربية يقع أول ما يقع على العرب ، وهم جديرون بالقيام به » .

من خطاب الرئيس فى عيد الثورة [٢٢ يوليو ١٩٥٤]

■ « اننا كدولة عانت سنوات طويلة من الاحتلال والاستعمار لا يمكننا الا أن نشعر بالعطف نحو كل شعب يحارب فى سبيل حريته واستقلاله .

اننا نكره أية سيطرة علينا ، سواء أكانت هذه السيطرة بريطانية أو شيوعية أم غيرهما .

ان الولايات المتحدة بمساعدتها الاستعمار فى بلادنا وغيرها ، فقدت جانبا كبيرا من سمعتها كدولة مدافعة عن حريات الشعوب واستقلالها » .

من حديث صحفى للرئيس [٢٤ يوليو ١٩٥٤]

■ « يسعدنا أن نكون بينكم ، فعواطفكم نحونا تربط الشمال بالجنوب . وقد اردنا أن نتحد سويا ، لقد قالوا : ان السودان يريد تقرير مصيره ، وكان ردنا عليهم اننا نترك للسودان حق تقرير المصير فانه واصل الى حريته » .

من خطاب الرئيس فى نادى السودان بالمنصورة [٩ ابريل ١٩٥٣]

■ « ان ما يمس بلدا عربيا تتأثر به سائر البلاد العربية الاخرى ومن ثم فان الحوادث تتوالى فى شمال أفريقيا ولا يمكن أن تقع دون أن تهتم بشأنها البلاد الاخرى وخاصة الدول العربية التى تستخدم الصحافة والاذاعة فى التعقيب عليها واستنكارها ...

فمصر لا يسعها أن تقف غير مكترثة بهذه المشكلة وللدرجة التى وصلت اليها الحال فى شمال أفريقيا »

« ان قضايا شمال أفريقيا ستلاقى كل تأييد من البلاد العربية الى أن تفوز تلك الشعوب بحقها المشروع الذى تطالب به » .

من حديث الرئيس لمجلة فورين افيرز الامريكية [١٩ ديسمبر ١٩٥٤]

■ ان مصر كانت تؤمن دائما بأن الدفاع عن المنطقة العربيه يجب أن يعتمد على الدول العربية نفسها وأننا فى تنظيم الدفاع ضد أى خطر خارجى يجب الا ننسى الاخطار التى تنجم عن اقامة سيطرة أجنبية بشكل أو بآخر وقد ينجم عنها التقييد الكامل بالنسبة للسياسة الخارجية وبالنسبة للسياسة الداخلية » .

من حديث الرئيس فى الكلية الحربية [٢٨ مارس ١٩٥٥]

■ « سياستنا الا نفصل مصر عن المنطقة العربية .. لقد آن الاوان لكى تكون هناك استراتيجية واضحة يتفق عليها العرب جميعا والاستراتيجية المصرية واضحة وعلى أساسها تقوم سياستنا الخارجية وهذا الاساس ليس من قبس العواطف ، ولكن مصلحتنا والمصالح المشتركة بيننا وبين العرب » .

من حديث صحفى للرئيس [٣٠ مايو ١٩٥٦]

■ « قيام الاتحاد بين جمهورية مصر وسوريا انما هو تحقيق للمادة الاولى من دستور جمهورية مصر التى تنص على أن مصر دولة عربية مستقلة ، وأن الشعب المصرى جزء من

الامة العربية ·· ولا شك أن قيام اتحاد بين سوريا ومصر يعتبر خطوة أساسية فى ذلك · نسأل الله أن يوفقنا لاقامة وحدة عربية تضم الدول العربية وتتيح للقومية العربية أن تقوم بدورها الفعال فى المجال الدولى » ·

من تصريح الرئيس لوكالة انباء الشرق الاوسط [٦ يوليو ١٩٥٦]

■ « نظرا لايمان الرؤساء الثلاثة بأن السيطرة والاستعمار يتسببان بالاضرار بالحاكمين والمحكومين معا ، فانهم يعبرون عن ايمانهم برغبة الشعب الجزائرى فى نيل استقلاله وأيد المؤتمر المفاوضات التى تهدف الى حل سلمى لمشكلة الجزائر على أنه يجب الا يقف هذا فى طريق الانحراف بتحقيق حرية الجزائر وايجاد حل عادل وسلمى وبخاصة وقف أعمال العنف · وبهذا خرجنا من المؤتمر بتاييد لوجهة النظر العربية » ·

من خطاب الرئيس فى عيد الثورة [٢٦ يوليو ١٩٥٦]

■ « اتخذت القومية العربية طابعها كضرورة استراتيجية وذلك لضمان سلامة الوطن العربى،وكمذهب سياسى . يمكننا من الحصول على صداقة العالم أجمع وان نقوم بدور ايجابى فعال فى خدمة الانسانية ، لا أن نكون عبيدا ننفذ ما يصدر الينا من أوامر» ·

من حديث صحفى للرئيس [اول ابريل ١٩٥٧]

■ « عندما تكون المعركة فى الجزائر نعتقد أن الواجب الرئيسى علينا أن نسند اخواننا فى الجزائر لانهم منا . ومن دمنا ، جزء من قوميتنا وان اخواننا فى الجزائر لا يطالبون الا بحقهم فى الحرية والحياة وحق تقرير المصير الذى قررته الامم المتحدة والذى أعلنته الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية ·

من خطاب الرئيس فى عيد الثورة [٢٦ يوليو ١٩٥٧]

■ « قررت كل من مصر وسوريا أن تتحدا ، وهذه هى ارادة الشعبين السورى والمصرى وقد تلى ذلك خطوات ، فالباب مفتوح لاى بلد عربى يرغب فى الانضمام الى هذين البلدين المتحدين ، على أن هذا الانضمام ينبغى أنيكون طبقالارادة الشعوب ولانظمتها الدستورية » ·

من حديث الرئيس لوفد الصحفيين الامريكيين [٢٧ يناير ١٩٥٨]

الوحدة العربية :

■ « اذا كان العالم قد عاش فى عصر النهضة ، ثم عاش بعد ذلك فى عصر الفضاء فاننا نعيش اليوم ،فى عصر الوحدة العربية » ·

من خطاب الرئيس بدمشق [٢٥ فبراير ١٩٥٨]

■ « ان الوحدة العربية هى وحدة القلوب ووحدة المشاعر ووحدة النفوس ، فقد وحدت الاصوات بين الامة العربية ··· ووحد بينها الكفاح ضد الاستعمار وضد أعوان الاستعمار ·· وحد بينها الكفاح من أجل الحصول على السلاح ··· وحد بينها الكفاح من أجل ،تثبيت دعائم الحريه والمساواة ··· فالامة العربية قد اتحدت فعلا ·· اتحدت قلبا وقالبا » ·

من خطاب الرئيس بدمشق فى الوفد اللبنانى [٢٦ فبراير ١٩٥٨]

■ « مرت القومية العربية بمراحل متعددة · اذ بدأت تجابه الضغط والسيطرة الاجنبية وكانت تحاول دائما أن تتحرر من السيطرة الاجنبية لتكون لها مشيئتها الخاصة وارادتها الحرة · ولكن السيطرة والاستعمار كانا دائما يعملان كل ما فى وسعهما ·· بكل الطرق ·· وبكل الوسائل للقضاء على يقظة القومية العربية · ثم تطورت القومية العربية من مرحلة الجمود الى مرحلة كفاح الاستعمار · كافحت وقاتلت واستطاعت أن تنهى سيطرة الاستعمار وأن تنتقل الى مرحلة ثالثة هى التى تراها اليوم فقد أخذت القومية العربية المباداة بعد ان كانت المباداة والتصرف وقفا على الاستعمار وعلى السيطرة الاجنبية ·

اليوم تتطور القومية العربية لتعبر مرحلة من تاريخها هى مرحلة الوحدة · هذه المرحلة التى سيذكرها التاريخ دائما على انها كانت من الاحداث الهامة ··الأحداث الكبيرة · الاحداث الخارقة · »

من خطاب الرئيس [٢٦ فبراير ١٩٥٨]

■ « بعد عودتى من سورية سألنى احد الاجانب:أى دولة ستضمونها بعد هذا ؟ ··· طبعا هذا السؤال يدل على عدم فهم كلى للقضية التى نتكلم فيها اليوم وأرجو ان يقرءوا الكلام الذى نقوله الان ·· ان هذا التجاهل لكل القضايا التاريخية وكل قضايا الوحدة ·· طبعا ، اننا لا نضم ابدا · ان العملية ليست عملية ضم دولة الى دولة ·· ومصر ماضمت سورية ، سورية ما ضمت مصر · ولكن منطق الضم هذا انماتعرفه الدول الاستعمارية التى كانت تضم الهند وسنغافورة والدول الاسيوية والافريقية منطق الضم لا نفهمه ·· كنا من زمن بعيد نتحد لنضرب الذين كانوا يريدون ان يضمونا الى امبراطويتهم ·

من خطاب الرئيس عقب عودته من دمشق [٢٠ مارس ١٩٥٨]

■ « ان القومية العربية تعنى فى رأيى امور كثيرة · فهى قبل كل شىء قوة روحية واقعة ، وتضامن اختيارى بين الشعوب العربية فى كل مكان يستند الى تراث مشترك · بين العرب اجمعين ، فى اللغة ، الثقافة والتاريخ · ان القومية العربية شعور منبعث من القلب · انها شعور داخلى لا يمكن فرضه على الغير من الخارج ، انها منبعثة · من ماضى العرب ولكنها تستطيع ان تعود عليهم اليوم فى حاضرهم بفوائد كبيرة اذتستطيع الدول العربية ان تنمو وتكبر وتقوى عن جدارة بفضل تضامنها عسكريا وتعاونها معا اقتصاديا وثقافيا ·

ومن اهم ما تعنيه القومية العربية « الاستقلال » ومعنى هذا القضاء على الكيان الاجتماعى الاستعمارى الذى ورثناه خلال سيطرة العثمانيين علينا أولا ، ثم سيطرة الانجليز والفرنسيين ، ان الاستقلال يعنى أن نكون أحرارا فىاتخاذ ما نريد اتخاذه من قرارات وان نكون احرارا فى أن نبقى خارج دوائر النفوذ الاجنبى ·· »

من حديث للرئيس فى مجلة لايف الامريكية [١٤ يوليو ١٩٥٩]

■ « اننا نؤمن ان الوحدة العربية ضرورية لصالح الشعوب العربية بل نؤمن كذلك أنها التعبير الاصيل عن أمانى العرب ولكننا لا نستطيع ان نحدد الشكل الذى يمكن أن يعبر به الاحساس بضرورة الوحدة عن نفسه · هل يكون هذا التعبير فى شكل وحدة دستورية كاملة ، أو يكون فى شكل اتحاد ، أو يكون فى شكل تضامن وتعاون على نحو ما ينبغى أن يكون فى ميثاق جامعة الدول العربية ، تلك كلها أسئلة نعتقد أن الشعوب العربية باجماعها الكامل هى التى تملك الاجابة عليها » ·

من حديث الرئيس الى كبير مراسلى الاذاعة الكندية [٨ فبراير ١٩٦٠]

■ «كان الاستعمارفىالماضى يقسم العالم العربى الى دول وامارات ، ويحاول ان يفرق بين ابناء الأمة العربية وبين كل شعب عربى فى كل دولة عربية ، ولكن هذا لم ينجح لان الحدود التى خططوها لم تمنع التقاء الارواح، ولم تمنع التقاء القلوب ولم تمنع التقاء الامة العربية كلها على طريق الكفاح من

أجل القومية العربية ومن أجل الوحدة العربية . »

« وقد قلنا فى الماضى اننا نسعى الى الوحدة العربية مع أى بلد عربى يريد أن يتحد معنا لاننا دعاة وحدة ودعاة شعب عربى واحد وأمة عربية واحدة اننا أعلناها فى الماضى ونعلنها اليوم أيها الاخوة المواطنون . ولكننا قلنا أننا لا نريد أن نفرض الوحدة أو نفرض الاتحاد ، لان الوحدة لا تفرض والاتحاد لا يفرض .. ان الوحدة أو الاتحاد أما تنبثق من الشعب العربى فى أى بلد عربى واذا أجمع أى بلد عربى على الوحدة أو الاتحاد فاننا نمد له يدنا لنتحد .

من خطاب الرئيس فى اللاذقية [١٤ فبراير ١٩٦٠]

■ « ان فكرة القومية العربية كانت أعظم القوى المحركة للاحداث فى بلادنا وهى فى ذلك تستند على دعامتين : وحدة الضمير المتمثلة فى وحدة اللغة ولا أدل على ذلك من أن جميع الدساتير الحديثة فى كل الدول العربية تتضمن فى المادة الاولى من موادها أننا جميعا أجزاء من الامة العربية .. »

من خطاب الرئيس فى برلمان الهند [٣٠ مارس ١٩٦٠]

■ « انه ليشرفنا ان نكون دعاة وحدة عربية شاملة تستمد مقوماتها وجودها من الطبيعة ذاتها ولسنا فى حاجة الى أن نعد الاسانيد والحجج التى تجعل من هذه الوحدة غاية حتمية لابد أن يصل اليها كفاحنا من أجل القوة وانما يعنينا أن نؤكد حقيقتين حاسمتين أولاهما أن الأمة العربية برغم الحدود المصطنعة عاشت تاريخا واحدا والثانية أن الأمة العربية برغم اختلاف الغزاة احتفظت بلغة واحدة .. واذا كان تاريخ أى أمة هو صانع ضميرها .. فان لغة أية أمة هى صانعة فكرها فاذا كان للعرب وحدة الضمير ووحدة الفكر فمعنى ذلك بوضوح هو أن العرب أمة واحدة ..

■ « .. هكذا نحدد عملنا من أجل الوحدة بمبادىء تصونه وتحفظه .. أولا : أن يكون الاختيار الحر المستقل طريق أى شعب من شعوب الامة العربية ثانيا : أن يكون هذا الشعب العربى قد استكمل مقومات وحدته الوطنية داخل حدوده القائمة قبل أن يدخل فى ارتباط أوسع مدى من هذه الحدود . ثالثا : أن يكون هذا الشعب قد عقد اجماعه على طلب الوحدة وثبت من يقينه رغبته فيها » .

من خطاب الرئيس فى المؤتمر العام للاتحاد القومى بتاريخ [٩ يونيو ١٩٦٠]

■ « نحن نؤيد الجزائر لتنال حريتها نؤيدها بكل شىء ونؤيد ايضا عدن وجنوب الجزيرة وكل جزء محتل من أجزاء الامة العربية واننا اليوم – ايها الاخوة المواطنون – حينما نرى اخوتنا فى الجزائر بعدست سنوات من الثورة لازالوا يؤمنون بحريتهم ولازالوا بعد ان بذلوا اكثر من مليون نفس فى سبيل حرية بلادهم لازالوا على قوتهم ولازالوا على صلابتهم .. نعلن اننا نؤيدهم بكل شىء نؤيدهم التأييد المعنوى والتأييد المادى . »

من خطاب الرئيس فى [١٩ اكتوبر ١٩٦٠]

■ « ومن الواضح أن الوهم اللى كانت فرنسا بتعتقده أن الجزائر فرنسية انتهى وانا شفت فى التليفزيون فى القاهرة شعب الجزائر فى الجزائر وفى وهران بيحارب ويقاتل .. شفت اطفال عشر سنين ماسكينهم جنود فرنسا ماشيين وراهم بالمدافع الرشاشة ومخلينهم حطين ايديهم على رأسهم .. اذا كانوا الاولاد اللى عندهم عشر سنين بيرهبوا جيش فرنسا يبقى الامل فى الاستقلال والحرية امل كبير .

من خطاب الرئيس فى عيد النصر [٢٣ ديسمبر ١٩٦٠]

■ « اننا نتجه فى هذه الساعات بكل تأييدنا المادى والمعنوى فى غير ما حدود وبدون ما تحفظات لنضعها فى نصرة الجانب الجزائرى فى هذه المفاوضات واثقين أن نتيجتها لابد أن تكون على مستوى التضحيات النبيلة والاعمال الشامخة للشعب الحر الذى واصل النضال المسلح أكثر من سبع سنوات لا فى وجه فرنسا وحدها وانما فى وجه حلف الاطلنطى كله الذى كدست أسلحته ومعداته لقهر شعب الجزائر وعجزت أمام ارادته بل استطاعت هذه الارادة الحرة أن تقهر أسلحة حلف الاطلنطى وأن ترغمها على الاعتراف بشرعية مطلب الشعب الجزائرى فى حريته الكاملة وسيادته المطلقة على أراضيه وعلى مصيره » .

من خطاب الرئيس فى افتتاح مؤتمر الشعوب الافريقية [٢٥ مارس ١٩٦١]

■ « ان الوحدة العربية كما تفهمها الجماهير العربية تمتد على جبهة عريضة تبدأ من التضامن العربى وتصل الى الوحدة الدستورية . والعرب هم العرب سواء كانوا يعيشون داخل حدود دولة واحدة أو دولتين أو ست دول أو عشر .. انهم أمة واحدة بصرف النظر عن كل خطوط الحدود . ولقد كان ذلك ايمانى منذ بداية حياتى وكنا نرى الدول العربية تختلف ولكن التقاءها كان يحدث فى أقل من لمح البصر اذا ما واجهت اعداها اى خطر .. ذلك أن الشعوب العربية كلها تهرع اليها وتقف بجانبها » .

من حديث الرئيس مع مندوب تليفزيون هامبورج [١٣ اغسطس ١٩٦١]

■ «لاشك ان الامة العربية متحدة انها امة واحدة برغم تعدد دولها ولقد ينشأ بالطبع سوء التفاهم أحيانا بين الحكومات ولكن الوحدة هى الاصل وسرعان ما تتجلى لتثبت أصالتها وهناك المثال الاخير فى بنزرت عندما واجهت العدوان الفرنسى كذلك هناك وحدة الامة العربية فى تأييدها لشعب الجزائر على انى أضيف أن سوء التفاهم بين الحكومات كله دائما نتيجة للنفوذ الاجنبى فى الماضى ونتيجة لبقايا هذا النفوذ فى الحاضر .

من حديث الرئيس الى التليفزيون الامريكى [كولومبيا] [٢٦ اغسطس ١٩٦١]

■ « أن شعب الجمهورية العربية المتحدة ليشعر بارتباطه الكامل مع الشعب الجزائرى ويؤمن ايمانا لا يزعزع بأن النصر فى النهاية سوف يكون للشعوب الحرة وحدها ... أن شعب الجمهورية العربية المتحدة يساند بكل طاقته المادية والمعنوية كفاح الشعب الجزائرى الحر حتى يصل هذا الكفاح الى نهايته المنتصرة المتكافئة على التضحيات التى بذلها الشعب العربى فى الجزائر ، لكى يحطم قيود الاستعمار والاستغلال ولتعزيز حريته السياسية والاجتماعية وتوكيدها .

من برقية الرئيس الى رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة [١٢ نوفمبر ١٩٦١]

■ « هناك من يتكلمون اليوم عن وحدة الصف العربى سنين طويلة نسمع الناس تتكلم عن وحدة الصف العربى لاى هدف ؟ هل وحدة الصف العربى لخدمة الاستعمار وأهداف الاستعمار أو وحدة الصف العربى لخدمة أهداف الامة العربية وتحقيقها ؟ وحدة الهدف هى أهم من وحدة الصف نحن نطالب بوحدة الهدف وكلنا ننظر الى الشعارات والنداءات التى تنادى بوحدة الصف بنوع من الشك ونوع من الريبة لان وحدة الصف مع الاختلاف فى الهدف انما تسوق الامة العربية كلها الى الخطر .

من خطاب الرئيس فى عيد الوحدة [٢٢ فبراير ١٩٦٢]

■ « والوحدة العربية هى أهم ما يشغل بالنا ، ومن الواضح أن الوحدة السياسية التامة لايمكن فرضها وانما هى فى الفكرة وأول ما يمهد لهذا الاجماع هو وحدة فى الفكر ولهذا فان أول ما نحاول ايجاده هو وحدة فى

التفكير بين الشعوب العربية حتى يمكن تحقيق الوحدة فيما بعد بـالارادة التلقائية عند أبناء هذه الشعوب » .

من حديث الرئيس الى صحيفة الصنداى تايمز [يونيو ١٩٦٢]

■ « ان مسئولية الجمهورية العربية المتحدة فى صنع التقدم وفى دعمه وحمايته تمتد لتشمل الامة العربية كلها .

ان الامة العربية لم تعد فى حاجة الى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها . لقد جاوزت الوحدة هذه المرحلة واصبحت حقيقة الوجود العربى ذاته . يكفى أن الامة العربية تملك وحدة اللغة التى تضع وحدة الفكر والعقل . ويكفى أن الامة العربية تملك وحدة التاريخ التى تصنع وحدة الضمير والوجدان . ويكفى أن الامة العربية تملك وحدة الامل التى تصنع وحدة المستقبل والمصير .....

.... والعمل العربى فى هذه المرحلة يحتاج الى كل خبرة الامة العربية مع تاريخها الطويل المجيد ، ويحتاج الى حكمتها العميقة بقدر حاجته الى ثوريتها وارادتها على التغيير الحاسم .

ان الوحدة لا يمكن بل ولا ينبغى أن تكون فرضا ، فان الاهداف العظيمة للامم يجب أن تتكافأ أساليبها شرفا مع غاياتها . ومن ثم فان القسر بأى وسيلة من الوسائل عمل مضاد للوحدة . انه ليس عملا غير اخلاقى فحسب ، وانما هو خطر على الوحدة الوطنية داخل كل شعب من الشعوب العربية ، ومن ثم بالتالى فهو خطر على وحدة الامة العربية فى تطورها الشامل .

وليست الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها ، لكن الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الاشكال والمراحل وصولا الى الهدف الاخير .

ان أى حكومة وطنية فى العالم العربى ، تمثل ارادة شعبها ونضاله فى اطار من الاستقلال الوطنى ، هى خطوة نحو الوحدة من حيث انها ترفع كل سبب للتناقض بينها وبين الامال النهائية فى الوحدة .

ان أى وحدة جزئية فى العالم العربى ، تمثل ارادة شعبين أو أكثر من شعوب الامة العربية ، هى خطوة وحدوية متقدمة ، تقرب من يوم الوحدة الشاملة ، وتمهد لها ، وتمد جذورها فى أعماق الارض العربية .

ان مثل هذه الظروف تمهد الطريق للدعوة الى الوحدة الشاملة .

واذا كانت الجمهورية العربية المتحدة ترى فى رسالتها العمل من أجل الوحدة الشاملة ، فان الوصول الى هذا الهدف ليساعد عليه وضوح الوسائل التى لابد من تحديدها تحديدا قاطعا وملزما فى هذه المرحلة من النضال العربى .

ان الدعوة السلمية هى المقدمة . والتطبيق العلمى لكل ما تتضمنه الدعوة من مفاهيم تقدمية للوحدة هو الخطوة الثانية للوصول الى نتيجة محققة .

ان استعجال مراحل التطور نحو الوحدة يترك من خلفه ـ كما أثبتت التجارب ـ فجوات اقتصادية واجتماعية تستغلها العناصر المعادية للوحدة كى تطعنها من الخلف .

ان تطور العمل الوحدوى نحو هدفه النهائى الشامل يجب ان تصحبه بكل وسيلة جهود عملية لملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة من اختلاف مراحل التطور بين شعوب الامة العربية ، هذا الاختلاف الذى فرضته قوى العزلة الرجعية والاستعمارية .

ان جهودا عظيمة وواعية يجب أن تتجه أيضا الى فتح الطريق أمام التيارات الفكرية الجديدة حتى تستطيع أن تحدث آثرها فى محاولات التمزيق ، وتتغلب على بقايا التشتت الفكرى الذى أحدثه ضغط ظروف القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين وما تركته دسائسه ومناوراته من رواسب تحجب الرؤية الصافية فى بعض الظروف .

والجمهورية العربية المتحدة ، وهى تؤمن بانها جزء من الامة العربية ، لابد لها أن تنقل دعوتها والمبادىء التى تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربى . ولا ينبغى الوقوف لحظة أمام الحجة البالية القديمة التى قد تعتبر ذلك تدخلا منها فى شئون غيرها .

وفى هذا المجال ، فان الجمهورية العربية المتحدة لابد لها أن تحرص على ان لا تصبح طرفا فى المنازعات الحزبية المحلية فى أى بلد عربى . ان ذلك أمر يضع دعوة الوحدة ومبادئها فى اقل من مكانها الصحيح .

..... واذا كانت الجامعة العربية غير قادرة على أن تحمل الشوط العربى الى غايته العظيمة البعيدة ، فانها تقدر على السير به خطوات .

ان الشعوب تريد املها كاملا . والجامعة العربية ـ بحكم كونها جامعة للحكومات لا تقدر أن تصل الى ابعد من الممكن . ان الممكن خطوة فى طريق المطلوب الشامل . ان تحقيق الجزء مساهمة فى تقريب يوم الكل . لهذا فان الجامعة العربية تستحق كل التأييد ، على أن لايكون هناك تحت أى ظرف من الظروف وهم تحميلها اكثر من طاقتها العملية التى تحدها ظروف قيامها وطبيعته . ان الجامعة العربية قادرة على تنسيق الوان ضرورية من النشاط العربى فى المرحلة الحاضرة ، لكنها فى نفس الوقت ، تحت أى ستار وفى مواجهة أى ادعاء ، لا يجب أن تتخذ وسيلة لتجميد الحاضر كله وضرب المستقبل به .

من ميثاق العمل الوطنى « الباب التاسع » [٢١ مايو ١٩٦٢]

■ « ونحن لم نكن نتكلم فى الماضى أبدا عن مساندتنا لثورة الجزائر ، بل كانت صحف فرنسا ورؤساء وزارات فرنسا هم الذين يتكلمون عن مساندتنا . لم نأخذ من هذه المساندة قضية للاستهلاك المحلى أو قضية للكسب الرخيص . كنا نقول اننا نؤيد شعب الجزائر واننا نؤيد ثورة الجزائر ولكننا لم نقل أبدا اننا قدمنا مساعدة على هذا الشكل أو على شكل آخر لاننا كنا نعلم أن أى كلام على هذه المساعدات قد يكون ضد صالح قضية الجزائر .

وأنا حينما أقول نحن فلا أعنى نفسى حينما اقول انا لم نقصر فلا أعنى نفسى وانما أعنى شعب الجمهورية العربية المتحدة وأستطيع أن أقول أن الامة العربية عليها لم تقصر .

ان النضال العربى كله من أجل الحرية خلال السنوات الاخيرة كان يمكن تلخيصه فى كلمتين : فلسطين والجزائر . قضيتين ليستا بعيدتين ، هما قضية التحرير العربى الواحد » .

من خطاب الرئيس فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية [٢ يوليو ١٩٦٢]

■ « معركتنا فى اليمن النهاردة تأييدا للشعب اليمنى هو تثبيت لاستقلالنا . هى تدعيم لانتصاراتنا ، هى تثبيت لانتصارات الامة العربية كلها ، هى دفع للامة العربية كلها حتى ترفع عن رأسها السيطرة القديمة ومناطق النفوذ وحتى تتجه الى مستقبل خالص لها من ارادتها ومن نفسها ومن روحها مستقبل تشعر فيه انها تحررت وحررت قوتها الذاتية ، وبهذا نشعر أننا نزداد قوة » .

من خطاب الرئيس فى المؤتمر الشعبى فى أسوان [٩ يناير ١٩٦٣]

■ « لاول مرة يذهب جيش كامل الى أرض بعيدة لا غازيا ولا طامعا ولا مستعمرا ، لاول مرة يذهب جيش أمة صغيرة آلاف الاميال بعيدا عن وطنه فى منطقة يحيط بها من كل جانب نفوذ القوى الاستعمارية ومصالحها الحساسة ، لاول مرة منذ أحدث

التوازن الذرى الرهيب اثر فى الحد من قدرة اى بلد على التحرك عسكريا أيا كانت قوته وأيا كانت ما يواجهه من التحديات ، تحرك جيش عبر البحار الممتدة ، لكن قوتكم كانت فى طبيعة مهمتكم ، فلانكم جيش للمبادىء ومن أجلها لم يرهبكم نفوذ الاستعمار ومصالحه الحساسة من حول أرض معركتكم ولا استطاع التوازن الذرى الرهيب أن يعرقل حركتكم النشيطة البارعة وكل مقاييس العلوم العسكرية على أن هذه الظروف اقتضت أن تحاط حركتكم خصوصا فى بدايتها الاولى بسرية كاملة أفادت عملكم وان حرمت أمتكم من الخروج لوداعكم ٠

من خطاب الرئيس فى استقبال القوات العربية العائدة من اليمن [٢٠ مايو ١٩٦٣]

■ « احنا بنؤيد أحرار عدن وأحرار الجنوب المحتل بكل قوتنا وان كل امكانياتنا امكانيات الجمهورية العربية المتحدة ستستخدم للتخلص من الاستعمار البريطانى فى هذه المنطقة لان انجلترا ليس لها حق بأى حال من الاحوال أنها تقعد فى عدن وتقعد فى أى منطقة من المحميات أو الولايات اللى بيقولوا انها تحت ولايتهم نتيجة معاهدات منذ القرن الماضى » ٠

من خطاب الرئيس فى عيد النصر [٢٣ ديسمبر ١٩٦٣]

■ « ان الشكل النهائى للوحدة العربية تصنعه ارادة شعوب الامة العربية الواحدة والاطار الدستورى للوحدة هو مجرد شكل يختلف باختلاف مراحل التطور ، وارادة الشعوب كما قلت هى التى تقرره ، ان الشعب السورى مثلا سنة ١٩٥٨ ارادها وحدة اندماجية كاملة والشعب فى اليمن اختار الشكل الكونفيدرالى وهى مسالة متعلقة بمراحل التطور وبنظرة كل شعب عربى اليها من خلال المرحلة التى بلغها تطوره ٠ أما مسالة الامبراطورية تحت حكم عبد الناصر فهذه دعاية اعداء الوحدة ٠ ان عبد الناصر قد يعيش بضع سنين لكن الوحدة باقية الى الابد ٠ ان دعوة الوحدة العربية ليست من اختراعى ، لقد كانت قبلى وستبقى بعدى » ٠

« ان الوحدة بين الشعوب العربية امر يختلف تماما عن الكومنولث البريطانى ، ان الوحدة هى حركة شعوب أمة واحدة تسعى الى تحقيق ذاتها ، وهذا وضع يختلف عن العلاقات بين دول الكومنولث البريطانى ، من هنا تبدو اهمية وحدة السياسة الخارجية فلا يمكن ان نتصور مثلا كيف يمكن أن تقوم وحدة بين بلد منضم الى الشرق وبلد منضم الى الغرب ٠ واما النظام السياسى الداخلى لكل شعب فتقريره من حقه وحده على ضوء ظروفه السياسية والاجتماعية » ٠

« الوحدة العربية ليست حركة عنصرية وانما هى حركة امة واحدة عاشت نفس التاريخ وتعيش نفس النضال وتتجه الى نفس المصير ٠ وفيما يتعلق بالقوميات الاخرى التى تعيش فى النطاق الجغرافى للعالم العربى كالشعب الكردى كما تقول فلعلك تذكر أن الاكراد عاشوا دائما مع العرب على طول التاريخ ٠ بل لقد كان الاكراد فى بعض مراحل التاريخ هم قادة وحدة الشعوب العربية كما حدث فى حالة صلاح الدين ٠ اذا كنت تتكلم عن اليهود فهناك يهود فى كل بلد عربى بغير تمييز بسبب العقيدة ٠ وأما اسرائيل فشىء يختلف » ٠

« ينبغى الفصل فصلا كاملا بين عدة أمور ٠ ينبغى الفصل بين الوحدة العربية كتيار تاريخى قديم ومستمر وبين أى فرد يتحمل فى لحظة من اللحظات مسئولية العمل من أجلها ٠ ان دعوة الوحدة العربية بدأت من قبل جمال عبد الناصر وستبقى بعد جمال عبد الناصر » ٠

من حديث الرئيس لصحيفة الاويزرفر البريطانية [٥ يوليو ١٩٦٤]

■ « بصرف النظر عن الانفصال فان الوحدة مع سوريا أكدت امكانية الوحدة واكدت سلامة الحتمية التاريخية بالوحدة وضروراتها وأكدت أن الامة العربية امة واحدة ، وان الوحدة ليست كلام انشائى ، مش كلام انشا يقال ويرتفع ولكن الوحدة ممكن ان تتحقق » ٠

« ان الوحدة هى عمل كبير جدا يجب أن يواجه تحديات كبيرة جدا لانه يمكن الاستعمار أن يقبل بالوحدة ولا يمكن الصهيونية أن تقبل الوحدة ولا يمكن للرجعية ولا الاقطاع ولا الانتهازية أن تقبل بالوحدة ، لان الوحدة اصبح محتواها محتوى قوى وفى نفس الوقت محتوى اجتماعى » ٠

من بيان الرئيس فى مجلس الامة [١٢ نوفمبر ١٩٦٤]

■ « القوى المعادية للتقدم فى العالم العربى كلها تعادى الوحدة خصوصا بعد ان منحها النضال العربى والجماهيرى مضمونا اجتماعيا ٠ الوحدة تلتقى مع العدالة الاجتماعية الوحدة تلتقى مع الاشتراكية ولهذا فان القوى المعادية للتقدم ـ الرجعية فى العالم العربى ـ تعادى الوحدة لان الوحدة معناها انهيار الرجعية » ٠

من خطاب الرئيس فى عيد الوحدة [٢١ فبراير ١٩٦٥]

■ « لقد قلت ان الجامعة العربية هى شكل من أشكال العمل العربى ٠ له ظروفه وله حدوده ورغم ضيق هذه الحدود بسبب طبيعة الاوضاع ٠ والتناقضات التى تحكم الجامعة ٠ الا انه لم يكن من مصلحتنا أن نمزق الجامعة بل كان لابد أن نأخذ منها كل ماتستطيع أن تثمره من مكاسب على صعيد العالم العربى ٠

وحين وجدنا انفسنا فى نهاية عام ١٩٦٢ أمام وضع جديد كان لابد أن نفكر باسلوب عمل جديد لقد كانت هناك قرارات اتخذتها الدول العربية فى نطاق الجامعة منذ عام ١٩٦٠ أهمها تحويل روافد نهر الاردن وانشاء قيادة عربية تستطيع توحيد العمل بين الجيوش العربية ولكن هذه القرارات ظلت دون تنفيذ حتى عام ١٩٦٣ ٠

ولقد أحسست أن متابعة العمل العربى بالطريق العادى ضمن الجامعة لن يصل بنا الى أهدافنا وكان لابد من طريق آخر نتوجه نحوه تعزيزا لقدرات العمل العربى وتنمية لها ٠ وهكذا أعلنت فى ديسمبر ١٩٦٣ الدعوة الى مؤتمر ملوك ورؤساء فلقد كان هذا المؤتمر فى رأيى المسلك الثانى من مسالك العمل العربى بعد الجمود الذى انتهت اليه الجامعة ٠

وكنت أعتقد أن العمل العربى الموحد المنبثق عن سياسة القمة يمكن أن يسير بنا خطوة جديدة فى طريق تحقيق هدفنا المرحلى وهو : تعزيز الدفاع العربى فى سوريا ولبنان والاردن كى نتمكن من تحويل الروافد العربية لنهر الاردن ونكتسب القدرة على الحركة الحرة فى الارض العربية المحيطة باسرائيل ٠

وحين دعوت الى مؤتمر القمة كنت أعرف أن للعمل الموحد خطوة متقدمة على الجامعة العربية ، الا أنه لم يخطر فى بالى بالمؤتمرات أنه يمكن أن تتحرر فلسطين وتستعاد حقوق شعبها كاملة ٠ بل كنت وما أزال أؤمن أن العمل الثورى هو سبيلنا الى استعادة فلسطين ٠

من حديث الرئيس الى جريدة المحرر اللبنانية [٧ يونيو ١٩٦٥]

■ « ان وجود مصر فى الوضع الاكثر ملاءمة لاستخدام قواها المادية والمعنوية هو أمر لا غنى عنه للنضال العربى العام ، كما اثبتت لى وقائع الحوادث فى المثلث العربى الضخم ما بين بغداد والجزائر وصنعاء ».

ان وجود مصر ضعيفة ضعف للنضال العربي كله ٠

ووجود مصر مغلولة شلل للنضال العربي كله ٠

وليست هذه حقيقة جديدة وانما هي استقراء التاريخ والطبيعة ، ولعل ذلك من وجهة نظر السياسة الاستعمارية بين الاسباب التي قصدها الذين مهدوا للعدوان الاسرائيلي بين أسبابهم في هذه المؤامرة أن يعزلوا مصر وراء حاجز الصحراء في سيناء عن الشرق العربي كله ليمنعوا اتصالها به وليسهل على اسرائيل أن تواجه جبهات عربية ممزقة ومتباعدة وليسهل عليهم بدورهم أن يتعاملوا مع عالم عربي مشطور في منتصفه ان تأكيد الذات العربية لمصر وجه ضربة قوية ضد المخطط الاستعماري ٠٠ والامل معلق باحتمالات الثورة العربية لتصفية هذا المخطط الاستعماري تماما وأن تقتلع من الارض العربية جذوره الخبيثة » ٠٠٠

« ان الثورة هي الطريق الصحيح لوحدة الهدف العربي وهي الحالة الوحيدة التي تتمكن فيها شعوب الامة العربية من أن تفرض ارادتها على أرضها ٠

ولابد أن أقول أمانة للمرحلة أن وحدة الهدف ما زالت بعيدة ٠

وفي وقت من الاوقات فان العمل المصري نبذ تماما فكرة وحدة الصف وأدرك عقمها ، فان وحدة الصف معناها الحرص على الاجماع وذلك معناه الرضا بالامر الواقع وقبول تحكم أضعف الاطراف في كل الاطراف ٠

وفي الواقع فان النضال العربي نفسه هو الذي أسقط مرحلة وحدة الصف في ظرف ما تلا السويس من احداث ، وذلك حين استبان تماما الطابع الثوري سياسيا واجتماعيا للثورة المصرية ، وجرت أعنف عملية استقطاب بين الشعوب العربية ٠

ولقد تحملت الثورة المصرية على أساس من وحدة الهدف مسئوليات ضخمة في سوريا وفي الجزائر وفي العراق وفي اليمن وغيرها على طول العالم العربي وعرضه » ٠٠٠

« ان صيغة وحدة العمل العربي في ذاتها صيغة صعبة ، ولو لم تكن ضغوط الظروف على ما هي عليه من القوة والدقة لما أمكن لهذه الصيغة أن تعيش اياما هذا اذا كانت قد ظهرت الى الوجود على الاطلاق ٠

ولقد كان أملها الوحيد في البقاء هو أن تدرك جميع الاطراف العربية أنها لمرحلة معينة من تطورها تواجه خطرا يهددها باكثر من أي تهديد متصور من جراء اختلاف النظرات الاجتماعية ٠٠

٠٠٠ ولقد كان موقفنا منذ اللحظة الاولى هو تأييد ثورة الشعب اليمني معنويا وترك الشعب لمسئولياته التي قرر تحملها ، لكن الشعب اليمني ما لبث أن تعرض لكل القوى المعادية للثورة العربية بل للتقدم العربي وهي الاستعمار والرجعية ، وبعد الايام الاولى لمفاجأة الثورة فان الارض اليمنية بدأت تتعرض لغارات من وراء الحدود اتخذت شكل الغزو الخارجي وقررت حكومة الثورة اليمنية أن تطلب معونة الجمهورية العربية المتحدة ولم يكن هناك مجال للتردد ٠

ان السماح بضرب ثورة عربية بقوة السلاح الاجنبي كان سابقة خطيرة واذا تركت بغير مواجهة فان كل الامال العربية سوف تستباح وتنتهك ٠

ولقد ادت القوات العربية التي عملت في اليمن دورا وطنيا وقوميا وثوريا بأعلى درجة من الكفاءة والاخلاص ٠ ولقد اعلت في المقام الاول شرف الانسان العربي وكرامته ، واعطت بطريقة مجسدة معنى حقيقيا لوحدة المصير العربي ، كما أثبتت عمليا للاستعمار - مصدر العدوان الاصلي ضد الثورة اليمنية - انه لم يعد يمتلك حرية التصرف ضد الشعوب العربية كما تعود في عصور القرصنة والقهر المسلح ومن حسن الحظ أن القوى الثورية في الجنوب العربي المحتل وفي عدن وجدت فرصتها وواجبها في نفس الوقت فتدخلت بكفاح بطولي ضد الاستعمار وضعه على الفور في موقع الدفاع عن نفسه ، وبانشغال الاستعمار في الدفاع عن نفسه في المعركة الثورية ضده في الجنوب المحتل فان الثورة اليمنية لم يبق أمامها لكي تفرغ الى اعادة بناء وطنها بعد التخلف الطويل وبعد تخريب الحرب غير الموقف القلق على حدودها مع المملكة العربية السعودية ٠

ولقد كان أمر عودة القوات المصرية من اليمن أمرا مطروحا للبحث وكان الشيء الوحيد الذي نريد أن نتأكد منه هو أن الشعب اليمني سوف يترك حرا في التصرف بمكاسبه الوطنية ٠

ان الجمهورية العربية المتحدة لم تكن تبغي مطلبا او مطمعا في اليمن وانما ذهبت قواتها في اليمن للمشاركة في الدفاع عنه ، وقد تأكد أن التجربة التي خاضها الشعب اليمني ومهما يكن من أمر التفاصيل قد ابرزت قوى وبلورت افكارا لم يعد من السهل قمعها او اخضاعها ٠

من خطاب الرئيس في مجلس الامة [٢٥ نوفمبر ١٩٦٥]

■ « مؤتمر القمة لم يكن هدفه القضاء على كل التناقضات الموجودة في العالم العربي ، وقد كان هدفه الاساسي هو وحدة العمل العربي من أجل قضية فلسطين ٠ انا اعتقد أن مؤتمر القمة نجح في تحقيق هذا الهدف ٠٠

من حديث الرئيس للصحفيين العراقيين [٢١ فبراير ١٩٦٦]

■ « ان ما أرغب فيه قبل كل شيء هو أن تنال كل دولة عربية استقلالها الكامل والا يكون للشرق أو للغرب أي نفوذ عليها وأن مثل هذا الاستقلال الكامل سيساعد الدول العربية على الوصول الى اتفاق فيما بينها حول قيام اتحاد فيدرالي أو كنفدرالي وأن تحقق اهدافها عن طريق الجامعة العربية » ٠

من حديث الرئيس الى تليفزيون هيئة الاذاعة البريطانية [٨ مايو ١٩٦٦]

■ « ونحن بعد أن قامت الثورة طلب الينا من أمريكا أن احنا نعمل في داخل حدودنا ومالناش دعوة بالعرب في أي مكان وأمريكا تساعدنا ولكنا رفضنا لاننا نؤمن بأن الامة العربية أمة واحدة وأن ما يحدث في أي بلد عربي يؤثر على الامة العربية كلها وانه اذا سقطت أي دولة عربية تحت النفوذ الاستعماري فلابد أن تسقط باقي الامة العربية وعلى هذا اتبعنا السياسة العربية واعتبرنا انفسنا جزءا من الامة العربية ولم نقبل التهديد ولم نقبل الترغيب ولم نقبل أي شيء في سبيل أن نتخلى عن مبادئنا ونحن نؤمن أن في هذا فائدة لمصر وفائدة للامة العربية كلها » ٠

من حديث الرئيس في المؤتمر الثاني لاتحاد الصحفيين العرب [فبراير ١٩٦٧]

■ « ان تجربة الوحدة بين مصر وسوريا في مثل هذا اليوم قبل تسع سنوات علمتنا الكثير علمت أن الوحدة ممكنة فلقد تحققت بالفعل في سنة ١٩٥٨ فغيرت خريطة الشرق الاوسط بغير ارادة الذين تحكموا طويلا في الشرق الاوسط علمتنا أن الوحدة لها قدرة هائلة علي توفير الحماية لشعوبنا فان الشعب السوري الذي أخذ المبادأة لتحقيقها أن يواجه في سنة ١٩٥٧ خطر التطويق والعدوان خطر حلف بغداد فاذا الوحدة بعد تحقيقها في سنة ١٩٥٨ تتمكن بتفاعل الشعب العراقي واصالته الثورية من اسقاط حلف بغداد من بغداد نفسها ٠

من خطاب الرئيس في عيد الوحدة [٢٣ فبراير ١٩٦٧]

■ « لقد ابلغنا الملك فيصل اننا نؤيد كل خطواته في الدفاع عن عروبة الخليج عن استقلال الخليج وسوف نعمل كل ما وسعنا في ذلك الصدد

بغير ان تلهينا المشكلة الكبرى التى تواجهها معنا عن وحدة المصير العربى وعن كل آمال الحرية والطموح القومى لامتنا العربية » ٠

من خطاب الرئيس فى مؤتمر العمال [٣ مارس ١٩٦٨]

■ « أمل الوحدة العربية يشعر به كل واحد ولكنه يرتبط بالاوضاع الطبقية فى العالم العربى يرتبط بالرواسب التى تركتها التجزئة ٠٠ يرتبط بالدور الذى تقوم به اسرائيل يرتبط بالتركة التى ورثناها نتيجة قرون طويلة من الحكم الاستعمارى ٠٠ رفع الوحدة العربية كشعار عملية سهلة ولكن أمل الوحدة العربية للجماهير العربية فيه الكثير من التفصيلات والكثير من التعقيدات » ٠

من حديث الرئيس فى المثقفين فى جامعة القاهرة [٢٥ ابريل ١٩٦٨]

الوطن العربى ٠

■ « وبكل اسف اقول : نحن العرب ٠٠ الامة العربية كلها ٠٠ المائة مليون ٠٠٠ لم تحشد قواها حتى الان ٠٠ نحن هنا فى مصر وفى البلاد العربية التى تحيط باسرائيل نعمل كل جهدنا ٠ ولكن المائة مليون عربى ٠٠ الامة العربية كلها ٠٠ لم تحشد قواها حتى الان ٠٠

٠٠ نريد ان نحشد الامة العربية كلها لتكون هناك جبهة شرقية من جميع الدول العربية فى الشرق وجبهة غربية من جميع الدول العربية الموجودة فى الغرب » ٠

من خطاب الرئيس بحلوان [اول مايو ١٩٦٩]

■ « ٠٠ ان تلاحم الثورات فى السودان وليبيا ومصر والاتفاق الذى تم فى طرابلس ليس الا خطوة على طريق الكفاح المشترك وطريق العمل المشترك » ٠

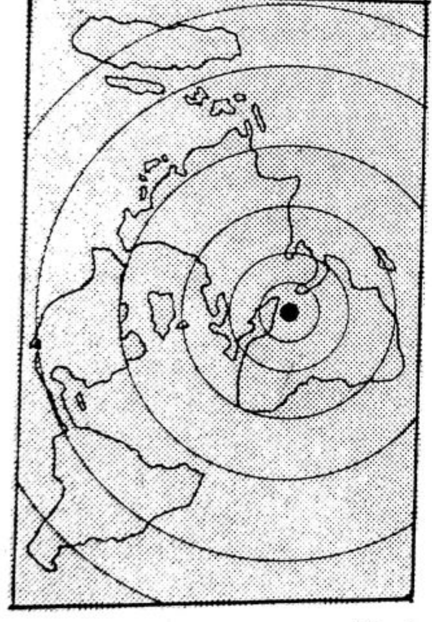
من خطاب الرئيس فى الخرطوم [اول يناير ١٩٧٠]

■ « ان الامة العربية ليس امامها الا ان تخوض معركتها ، والى آخر المدى ، ومهما كانت التضحيات ٠٠ والامة العربية تتخذ هذا الموقف ، عارفة بابعاده ، ومقدرة لمخاطره ٠٠ ومدركة فى كل الاحوال انها تملك المقومات اللازمة والوسائل الكافية لمتطلبات التحرير وسوف تتعلم من كل ساعة من ساعات الازمة أكثر وأعمق مما تتعلمه فى سنة من سنوات الرخاء ٠٠ ذلك لا غنى عنه ولا بديل له لانه طريق الامة العربية الوحيد الى الحياة ٠٠ والى شرف الحياة » ٠

من خطاب الرئيس امام المؤتمر الدولى للبرلمانيين [٢ فبراير ١٩٧٠]

عبد الناصر.. والقضية الفلسطينية

استجابة للمسئولية التاريخية الملقاة على مصر الثورة تجاه تحرير فلسطين ، لبى عبد الناصر نداء الواجب القومى وكرس فكره وجهده للقضية الفلسطينية بتعقيداتها التاريخية وابعادها المختلفة ٠ ومن مواقف عبد الناصر الحاسمة فى هذا الصدد نذكر اولا ـ اعطاء القضية بعدا دوليا لكسب الرأى العام العالمى الى جانب حقوق شعب فلسطين وكشف حقيقة الكيان الاستعمارى الاسرائيلى ويبدو هذا واضحا فى كلمات عبد الناصر وخطبه امام الامم المتحدة والمؤتمرات والمحافل الدولية المختلفة وثانيا ـ اعطاء القضية طابعها القومى باعتبار المعركة بين الامة العربية واسرائيل ٠ وثالثا ـ رفض الاستسلام وانصاف الحلول والمساومات التى راجت فى ميدان العمل الفلسطينى ورابعا ـ تقديم العون المادى والمعنوى بغير حدود وبغير تحفظات وبغير شروط لحركة المقاومة الفلسطينية ، باعتبارها حركة شرعية ايجابية لتحرير فلسطين ويشاء القدر ان يسقط عبد الناصر شهيدا فى ميدان العمل الفلسطينى ، وهو يعمل على حفظ حق وحرية المقاومة الفلسطينية فى العمل من أجل التحرير ٠



■ « لن تعقد صلحا مع اسرائيل الا بعد ان تقوم اسرائيل باحترام قرارات هيئة الامم المتحدة وتنفيذها وبعد ان تحترم شروط الهدنة التى تنقضها كل يوم » ٠

من حديث صحفى للرئيس [٢٢ اغسطس ١٩٥٣]

■ « انا أشعر شعورا عميقا ان المأساة التى حلت بنا جميعا فى فلسطين ، لم تكن الا نتيجة للطمأنينة التى نزلت على نفوسنا بعد الخطب المنمقة والاجتماعات الحاشدة ٠

فنحن الامم العربية السبب فى ضياع فلسطين وقادتنا هم السبب الرئيسى فى ذلك ٠٠ »

من خطاب الرئيس بنادى فلسطين بالاسكندرية [١٣ ديسمبر ١٩٥٣]

■ « وانا اذكر فيما يتعلق بنفسى ان طلائع الوعى العربى بدأت تتسلل الى تفكيرى وأنا طالب فى المدرسة الثانوية أخرج مع زملائى فى أضراب عام فى الثانى من شهر نوفمبر من كل سنة احتجاجا على وعد بلفور الذى منحته بريطانيا لليهود ومنحتهم به وطنا قوميا فى فلسطين ، اغتصبه ظلما من أصحابه الشرعيين ٠

وحين كنت أسأل نفسى فى ذلك الوقت ، لماذا أخرج فى حماسة ولماذا

اغضب لهذه الأرض التى لم أرها ؟ لم اكن أجد فى نفسى ســوى اصداء العاطفة ·

ثم بدأ نوع من الفهم يخالج تفكيرى حول هذا الموضوع لما اصبحت طالبا فى الكلية الحربية أدرس تاريخ حملات فلسطين وأدرس بصفة عامة تاريخ المنطقة وظروفها التى جعلت منها فى القـرن الاخير فريسة سهلة تتخطفها انياب مجموعة من الوحوش الجائعة· ثم بدأ الفهم يتضح وتنكشف الاعمدة التى تتركز عليها حقائقه لما بدأت أدرس وانا طالب فى كلية اركان الحربحملة فلسطين ومشاكل البحـر المتـوسط بالتفصيل ·

ولما بدأت أزمة فلسطين كنت مقتنعا فى أعماقى بأن القتال فى فلسطين ليس قتالا فى أرض غريبة · وهو ليس انسياقا وراء عاطفة وانما هو واجب يحتمه الدفاع عن النفس ·

· · · ·

· · · ·

· · · ·

وكنت مؤمنا أن الذى يحدث لفلسطين كان يمكن ان يحدث - ومازال احتمال حدوثه قائما - لاى بلد فى هذه المنطقة مادام مستسلما للعوامل والعناصر والقوى التى تحكمه الان ·

ولما انتهى الحصـــار وانتهت المعارك فى فلسطين وعدت الى الوطن كانت المنطقة كلها فى تصورى قد اصبحت كلا واحدا · وأيدت الحوادث التى جرت بعد ذلك هذا الاعتقاد فى نفسى ·

كنت اتابع تطورات الموقف فيها فاجد اصداء يتجاوب بعضها مع بعض ·

كان الحادث يقع فى القاهرة فيقع مثيل له فى دمشق غدا ، وفى بيروت وفى عمان ، وفى بغداد ، وغيرها ·

وكان ذلك كله طبيعيا مع الصورة التى رسمتها التجارب فى نفسى · منطقة واحدة ، ونفس الظروف ، نفس العوامل ·· بل نفس القوى المتالبة عليها جميعا ·

وكان واضحا ان الاستعمار هو أبرز هذه القوى حتى اسرائيل نفسها ، لم تكن الا أثرا من أثار الأستعمار فلولا أن فلسطين وقعت تحت الانتداب البريطانى لما استطاعت الصهيونية ان تجد العون على تحقيق فكرة الوطن القومى فى فلسطين · ولظلت هذه الفكرة خيالا مجنونا ليس له أى أمل فى واقع ·

من كتاب فلســفة الثورة [١٩٥٤]

■ « لقد قطعت اسرائيل كل طرق المواصلات البرية بين مصر والدول العربية شرقى السويس · ونحن نعتقد انه ينبغى لمصر وللبلاد العربية ان تحصل على هذه المواصلات البـرية الحيوية لتجارتها ورخائها ومشروعاتها الدفاعية ·· لست ارى حلا عاجلا لهذا الموقف ، الا اذا ارغم الرأى العام العالمى او الضغط الدولى اسرائيل على ان تتخلى عن هذه المنطقة التى لمتنلها بناء على مشروع التقسيم او وفقا لاى شرط فى أى وقت · »

من حـديث الرئيس لوكالة يونايتد برس [١٣ سـبتمبر ١٩٥٤]

● « ان فلسطين ضاعت قوميتها ويجب ان ندافع عن هذا الخطر الذى يهددنا جميعا ، يجب ان نحس بها ونؤمن بها ، والا سرنا نحو طريق الفناء ، يجب ان تتكتل الجهود فى سبيل القومية العربية العزيزة · »

من كلمة الرئيس فى وفـد الشـباب السـورى واللبنانى [٢٦ فبراير ١٩٥٥]

■ « ان اسرائيل لاتمثل للمصريين ولاتمثل للعرب ولا تمثل للكتلـة الاسيوية الافريقية ولا تمثل للضـمير العالمى ، عدوا حربيا او عسكريا ضدها فحسب ·· تمثل الضغط الاجنبى على العرب ، تمثل السعى فى تفريقمهمتهم واشاعة الفرقة فيهم والحيلولة بينهم وبينانيجتمعوا ويتفقوا ويستفيدوا من تراث بلادهم · »

من خطاب الرئيس فى عيد الثورة [٢٣ يوليو ١٩٥٥]

● « لقد خلقت اسرائيل ولم يكن الهدفمنخلق إسرائيل الا القضاء على القومية العربية وخلق قومية جديدة بين ارجاء الوطن العربى · ولكننا نشعر اليوم بأن اسرائيل ليست الا اداة للعدوان وليست الا وسيلة من وسائل تحقيق اهداف الأستعمار ·

لهذا لابد أن نتحد ·· ولابد ان ننادى دائما بالقومية العربية ، فان القومية العربية هى درعنا الواقىضد اسرائيل وضد اطماع المستعمرين · »

من خطاب الرئيس بدمشـق (١٤ فبراير ١٩٥٧)

■ « واسرائيل لازالت تمثل تهديدا ضد الشعب العربى فى كل بلد عربى ولازالت مؤامراتها مستمرة فىكلوقت ضد مصر وسوريا ولبنان والاردن وضد كل البلاد العربية ولا يمكن الا ان تكون تهديدا وخطرا لماذا ؟ لانها عبارة عن جسم دخيل بيننا يريد ان يفرضنفسه ويريد ان يفـرض وجـوده وكل ما « يتروق » الاحوال فى هذه المنطقة تبقــى تــلاقى اسرائيـل طلعت وراحت « مفرقعة » ازمة او مشكلة لتخلق توتر دولى لتسبب فى عزلةالدول العربية او وقيعة الدول العربية مع الدول الاسيوية والدول الافريقية » ·

« ان اسرائيل تتسلل الى افريقيا ثم الى أسيا تحت اسم المعونات العادية او المعونات الفنية ·

واسرائيل فى هذا لا تتسلل ببراءة ولكنها عبارة عن رأس رمح الاستعمار او اســـتعمار متخـف تحـت شكل جديد ·· اذا استقلت دولوخرج الاستعمار على طول يخرج من هنا ويبعث اسرائيل لتسيطر على الثورات فى هذه البلاد وتسلل اسرائيل فى اسيا وافريقيا ليس الا بداية الاسـتعمار الاقتصادى لهذه البلاد ثم ليس أيضا الا من أجل تفرقة التضامن الاسيوى - الافريقى ·· »

من خطاب الرئيس فى عيد الثورة [٢٢ يوليو ١٩٥٩]

■ « قامت اسرائيل فى قلب الوطن العربى قامت لتفصل العرب ·· عرب آسيا عن عرب افريقيا · ولتقضى على القومية العربية فى فلسطين · كمقدمة للقضاء على العرب وعلى قوميتهم فى المنطقة الممتدة من النيل الى الفرات · وهذا ليس حدثـا او تخمينـــا او استنتاجا ولكنه قيل بواسطة قـادة اسرائيل » ·

من خطاب الرئيس بأبى قير [٥ اغسطس ١٩٥٩]

■ « كانت مأساة فلسطين نصرا كبيرا للعرب لانها أشعلت نار القومية العربية التىكانوا يعملون دائما على ان تخبو وعلى ان تنتهى وكانت مأساة فلسطين هى الشعلة التى أثارت الضمير العربى فىكل بلد عربى ·»

من خطاب الرئيس فى عيد النصر [٢٣ ديسمبر ١٩٥٩]

■ « لقد أعلنا موقفنابشأن الملاحة فى قناة السويس ·· واصرارنا على منعبواخر اسرائيل وبضائعها من المرور فى القنال لا يعتبر جزءا من مشكلة حرية الملاحة بل هو جزء من المشكلة الفلسطينية ومنذ سنة ١٩٤٨ حتى الان أصدرت الاممعدة قرارات بشأن الموقف بين العرب واسرائيل وقد رفضـت اسرائيلالقيام بالتزاماتها وتنفيذ أى من هذه القرارات فلم تقبل اعادة اللاجئين الى اوطانهم كما لم تعوضهم عـن ممتلكاتهم · لقد حرم اللاجئون من وطنهم ومن ممتلكاتهم ولكن اسرائيل اغفلت ذلك واخذت تطالب بالمرور فى قناة السويس ولم تقتصر اسرائيل على اغفال امر اللاجئين بل انها اعلنت انها لن توافقعلىقرارات الامم المتحدة ولن تقوم بتنفيذها واذن فنحن نعتقد ان المسألة ليست مسألة حرية المرور فى

القناة وانما هى المشكلة الفلسطينية برمتها .

من حديث الرئيس الى الصحفيين الالمان [٢٦ فبراير ١٩٦٠]

■ « ولقد كان هناك دائماحاجز يحول باستمرار دون قيامعلاقات افضل بين بلدينا ، هذا الحاجز هو تاييدكم لاسرائيل ضد الدول العربية . انكم تعرفون أن موضوع اسرائيل من الموضوعات الرئيسية فى كفاح الشعوب العربية ، وهو موضوع تنظر اليه الجمهورية العربية المتحدة نظرة جد واهتماموتقدر مسئولياتها فى العمل من أجلاسترداد حقوق مليون عربى حرموا وطنهم وأملاكهم ومستقبلهم ، بل حرموا كل شىء الايمانهم فى استرداد حقوقهم » .

■ « ان الامر هو أساسا حقوق عرب فلسطين ، أما السلاح فليس الا ظاهرة سطحية من مظاهر المشكلة .. ولايمكن ان يكون هناك حل الا ان يحصل عرب فلسطين على حقوقهم . انهم مليون من البشر طردوا من اراضيهم وكانت هناك قرارات للامم المتحدة بشأن عودتهم الى اراضيهم وبشأن تعويضهم وكان هناك قرار باقامة لجنة توفيق من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا تتولى وضع قرارات الامم المتحدة موضع التنفيذ ولقد عقدت هذه اللجنة اجتماعا فى لوزان سنة ١٩٤٩ وحضرت الدول العربية هذا الاجتماع كما حضرته اسرائيل .. وبعد يومين قبلت اسرائيل عضوا فى الامم المتحدة . ومنذ ذلك الوقت اعتبرت ان اللجنة حققت اغراضها بالنسبة لها فامتنعت عن حضور اجتماعاتها ومازالت حقوق شعب فلسطين معلقة فى ضمير الامم المتحدة حتى اليوم » .

من حديث الرئيس مع الصحفيين الامريكيين [٢١ مارس ١٩٦٠]

■ « ان مسالة مرور السفن الاسرائيلية بقناة السويس تعد جزءا من المشكلة الفلسطينية ويرجع تاريخها الى ١٩٤٨ وقد عرضت هذه المشكلة على الامم المتحدة وعلى مجلس الامن واتخذت عدة قرارات بشأنها ومن هذه القرارات قرار يقضى بوجوب عودة اللاجئين العرب الى ديارهم ودفع التعويضات لهم عما حل بهم من خسائر بعد ان طردوا من بلادهم وحرموا من ممتلكاتهم ومن كل شىء فى وطنهم فلسطين .. ولكن ماذا حدث بعد هذه القرارات لقد رفضت اسرائيل تنفيذ اى منها واعلنت انها لن تسمح لاى عربى من عرب فلسطين بالعودة ، اما العرب فقد اصروا على ضرورة تنفيذ هذه القرارات التى اصدرتها الامم المتحدة . ولكن اسرائيل لم تكتف فقط برفض كل قرارات الامم المتحدة بل طالبت ايضا باستخدام خليج العقبة مع أن مياهه مياه اقليمية عربية حقا وطالبت باستخدام قناة السويس » .

من حديث الرئيس عن أزمة الباخرة كليوباترة الى الصحفيين الاجانب [٢٥ ابريل ١٩٦٠]

■ « وانا اسال الشعب الامريكى واسال ايضامجلس الشيوخ الامريكىالذى يتكلم عن الحرية .. اذا اعتدت دولة اجنبية على امريكا واذا احتلت دولة اجنبية جزءا من امريكا بالقوة كما حصل فى فلسطين لان اسرائيل احتلت جزءا من ارضنا بالقوة . هل تسمح امريكا لسفن هذه الدولة المعتدية بأن تمر فى قناة بنما مع فارق واحد هو أن قناة السويس هى قناة عربية فى أرض عربية » .

من خطاب الرئيس فى يوم انتصار العمال العرب [٧ مايو ١٩٦٠]

■ « علينا أن نذكر دائما وجود اسرائيل وأن ندرك دائما ان اسرائيل ليست امامنا وحدها وانما اسرائيل رأس جسر للاستعمار ومركز أمامى لاطماع الصهيونية العالمية فى وطننا .. وعلينا أن ندرك ان استعادة حقوق شعب فلسطين ليس مجرد امنية قومية وانما هى ضرورة حيوية لسلامة الامة العربية كلها وهو الطريق الوحيد لقهر الخطط الصهيونية واحلامها التوسعية » .

من خطاب الرئيس فى المؤتمر العام للاتحاد القومى [٩ يوليو ١٩٦٠]

■ « ان كل ما نعمله اليوم هو جزء فى معركة فلسطين اذا تحررنا من الاستعمار فاننا نخطو خطوة فىتحرير فلسطين واذا تحررنا من اعوان الاستعمار فاننا نخطو خطوة أخرى فىسبيلتحريرفلسطين واذا قويناجيشنا وصنعنا الاسلحة فاننا نخطو خطوة اخرى فى سبيل تحرير فلسطين واذا صنعنا الطائرات النفاثة والدبابات فانا نخطو خطوة اخرى فى سبيل تحرير فلسطين . هذه أيها الاخوة هى الدروس التى تعلمناها سنة ١٩٤٨ لاننا فقدنا فلسطين سنة ١٩٤٨ بدون قتال . فقدناها بفعل الاستعمار وبفعل الخيانة والتحكم واحتكار السلاح » .

من خطاب الرئيس فىمهرجان الشباب [١٩ اكتوبر ١٩٦٠]

■ « وثائق الامم المتحدة وتقارير وسيط الهدنة الدولية فى فلسطين ولجانها تستطيع أن تثبت لك أن القوات الاسرائيلية لم تستطع احتلال ما احتلته من الاراضى خلال المعارك وانما العجيب ان ذلك كله تم فى خلال الهدنة ولقد كان ما فعله العرب فى ذلك الوقت انهم احسنوا الظن بالامم المتحدة وتصوروها قوة قادرة على فرض العدل خصوصا اذا كان العدل أساسا هو كلمتها وقرارها ولقد ظن العرب ان الجانب الاسرائيلى سوف يعاقب على خرقه لاحكام الهدنة الدولية وان ما تسلل اليه من الارض تحت ستار الهدنة سوف يعاد الى مكانه الاصلى ومن سوء الحظ اننا عوقبنا فيما بعد على أن نظرتنا الى الامم المتحدة كانت نظرة مثالية تنبع من الثقة » .

■ « ان قضية فلسطين وما تفرع منها من مشاكل هى بجانب كونها من القضايا الرئيسية التى تمس السلام العالمى مباشرة فى عصرنا فهى فى الوقتنفسهذات اتصال وثيق بالعلاقات مابين شعبينا واحب ان اضيفاننىلا اربط احتمالات التفاهم بينا بضرورة التقاء وجهات نظرنا فى هذه المشكلة على نحو كامل من التطابق وانما الذى اقولههوانه من الامور الحيوية فى هذا الصدد ان تكون لدى كل منا صورة واضحة للحقيقة بقدر ما يمكن انيبدو منها انسانيا من وراء ضباب الزمان ودخان الازمات » .

■ « لقد اعطى منلايملك وعدا لمن لا يستحق ثم استطاع الاثنان « من لا يملك » و « من لا يستحق » بالقوة والخديعة أن يسلبا صاحب الحق الشرعى حقه فيما يملكه وفيما يستحقه .. تلك هى الصورة الحقيقية لوعد بلفور الذى قطعته بريطانيا على نفسها واعطت فيه من ارض لاتملكها وانما يملكها الشعب العربى الفلسطينى - عهدا باقامة وطن قومى يهودى فى فلسطين وعلى المستوى الفردى - يا سيادة الرئيس فضلا عن المستوى الدولى فان الصورة على هذا النحو تشكل قضية نصب واضحة تستطيع اى محكمة عادية أن تحكم بالادانة على المسئولين عنها » .

■ « ان الخطر الاسرائيلى لا يمثل مجرد ما تم حتى الان من عدوان على الحق العربى وانما هو يمتد الى المستقبل العربى ويهدده بأفدح الاخطار . واذا ما لاحظتم استمرار الهجرة اليهودية الى اسرائيل وتشجيعها وفتح الابواب امامها رأيتم معنا ان هذه الهجرة تصنع ضغطا داخل اسرائيل لابد له ان ينفجروتتجه الى التوسع . ولعل ذلك هو التفسير المنطقى للتحالف القوى بين اسرائيل

وبين مصالح الاستعمار في منطقتنا » .

من خطاب الرئيس الى الرئيس الامريكي جون كيندي [١١ مايو ١٩٦١]

■ « ان اصرار شعبنا على قضية العدوان الاسرائيلي على جزء من الوطن العربي الفلسطيني هو تصميم على تصفية جيب من أخطر جيوب المقاومة الاستعمارية ضد نضال الشعوب . وليس تعقب سياستنا للتسلل الاسرائيلي في افريقيا غير محاولة لحصر انتشار سرطان استعماري مدمر » .

من ميثاق العمل الوطني — الباب العاشر — [٢١ مايو ١٩٦٢]

■ « ليست قضية فلسطين قضية عنصرية أو دينية وانما استرداد حرية شعب واستعادة حقه المشروع في الحياة بكرامة على أرضه . ولن يتحقق هذا بالنداءات والشعارات وانما بالعمل الذي من أجله ومن أجله وحده اجتمع مؤتمر القمة الاول والثاني ومن أجله تحركت الطاقات والامكانيات ومن اجله ايضا ايها الاخوة يقع على عاتقنا واجب التوعية توعية الشعوب جميعها بطبيعة القضية وحقيقتها حتى لا تخدعهم الدعايات الصهيونية وتزيف عليهم الحقائق » .

من رسالة الرئيس الى منظمة الطلبة العرب بالولايات المتحدة الامريكية [٢٣ اغسطس ١٩٦٤]

■ « حين نقرر دخول الحرب لمواجهة الخطر الاسرائيلي فانه يتعين علينا ان نرى بوضوح ابعاد المعركة وافاقها وان ندرك اننا نحتاج فيها الى أكثر مما يكفي مواجهة اسرائيل وحدها وانما نحتاج الى القوة القادرة على التصدي لمن وراء اسرائيل أو على الاقل لاصابتهم بالشلل ويتصل بذلك على الفور ان مشكلة اسرائيل ليست هي مشكلة فلسطين وانما هي — بعد فلسطين — ابعد اثرا وخطرا . ان اسرائيل خطر توسعي حقيقي يخطط لدولة أكبر من حدود الدولة الحالية يعمل ليوم تتحول فيه الشعوب العربية — بين الفرات والنيل — الى فلول من اللاجئين . من هنا فان المحارب المصري او العراقي او السوري لا يحمل السلاح دفاعا عن أسرته المصرية أو السورية أو العراقية . امة عربية واحدة تواجه نفس المعركة لانها تواجه نفس الخطر ويهددها نفس المصير اذا لانت يوما في تصميمها أو هانت وهان عليها التاريخ والمستقبل وضاعت من يدها فرصة الحاضر استعدادا وتأهبا » .

من بيان الرئيس في مجلس الامة [٢٥ مارس ١٩٦٤]

■ « في رأيي ان مؤتمر القمة قد اثمر بداية للعمل العربي الموحد في نطاق الاهداف المرسومة لقد حصلت حركة على صعيد العمل الفلسطيني . قبل ثلاث سنوات كانت القضية الفلسطينية قد وصلت الى مرحلة مؤسفة ، لم يكن هناك عمل من أجل فلسطين ، بل لم يكن هناك حتى حديث عن فلسطين . وبعد مؤتمر القمة الاول دبت الحياة من جديد في القضية الفلسطينية . فهناك الان اجتماعات تعقد من اجل فلسطين . وقرارات تتخذ حول قضية فلسطين ، وخطوات تنفذ في نطاق العمل من أجل فلسطين » .

من حديث الرئيس لجريدة المحرر اللبنانية [٧ يونيو ١٩٦٥]

■ « لايوجد احد يملك الحق اويقدر على منع الفلسطينيين من الكفاح من اجل استعادة وطنهم وحقهم فيه . وهدف مؤتمرات القمة هو رفع مستوى الجيوش العربية وتحقيق قدرتها الدفاعية ، ومن الناحية الاخرى خلق قيادة موحدة لتنسيق الجهود للقوات المسلحة للدول العربية ولتعبئة وتنظيم الفلسطينيين ثوريا في تنظيم ثوري هو منظمة تحرير فلسطين .

من حديث الرئيس الى روبرت ستيفن المندوب الدبلوماسي لجريدة الاوبزفر البريطانية [١٥ فبراير ١٩٦٧]

■ « حققت وحدة العمل فعلا من خلال مؤتمرات القمة حاجات حققت منظمة التحرير الفلسطينية.. حققت جيش التحرير الفلسطيني.. حققت الكيان الفلسطيني لاول مرة رغم محاولات امريكا المستمرة في تصفية قضية فلسطين بتصفية الشعب الفلسطيني لاول مرة يحقق الشعب الفلسطيني انتصاره منذ كارثة ٤٨ .

من خطاب الرئيس في الاحتفال بالذكرى التاسعة لوحدة مصر وسوريا [٢٣ فبراير ١٩٦٧]

■ « الحقيقة نحن في قوانا لانمثل المائة مليون عربي لم نحشد القوى العربية فيه مبالغة أما نقول أن مائة مليون عربي ضد اثنين مليون اسرائيلي دي عبر لازم ناخذها والهزيمة التي حاقت بالامة العربية هي بواسطة اسرائيل ومن هم وراء اسرائيل في الحرب . المال والنواحي الاقتصادية هي اللي بتمكن من الحصول على السلاح واسرائيل حصلت على السلاح مجانا .

من حديث الرئيس في المؤتمر الثاني لاتحاد الصحفيين العرب [فبراير ١٩٦٧]

■ « يجب ان نجمع الامة العربية . ونجمع قدرات الامة العربية تجميع حقيقي . لغاية النهاردة لم تجمع قدرات الامة العربية . هل على انا لوحدي ان أدخل المعركة في المستقبل ؟ لا .. هذه معركة الامة العربية كلها . كل واحد يجب أن يساهم بما يستطيع أن يساهم به زي الرجل اللي بعت خمسة دولارات فالدول العربية تستطيع ان تساهم بعسكري ، بندقية بطيارة بجنيه بأي شيء وبكده نستطيع فعلا ان نجمع ارادة الامة العربية لاننساق الى الهزيمة والاستسلام .

من حديث الرئيس في المؤتمر الثاني لاتحاد الصحفيين العرب [فبراير ١٩٦٧]

■ « نحن نريد فعلا ان احنا نحل أمورنا ، نحل مشاكلنا مشكلة فلسطين مشاكل احتلال الاراضي العربية بدون حرب اذا كان هذا ممكن . ولكن احنا بنقول كدة بالرغم اللي حصل يوم ٥ يونيو نحن لا نخاف من الحرب ولا نخاف اليهود والامة العربية تاريخها تاريخ طويل وتاريخ نضالها طويل مات فيها الالاف المؤلفة في كل زمن وفي كل وقت من الاوقات العصيبة لم تبخل بالموت ابدا ولم تبخل بالتضحيات ولم تبخل بالفداء .

من حديث الرئيس في المؤتمر الثاني لاتحاد الصحفيين العرب [فبراير ١٩٦٧]

■ « ان الموضوع اليوم ليس هو موضوع العقبة ولاهو موضوع مضيق تيران ولا هو موضوع قوة الطوارىء الدولية .. ان الامر هو حقوق شعب فلسطين هو العدوان الذي تم في فلسطين سنة ٤٨ بمساعدة بريطانيا وبمساعدة امريكا . هو طرد العرب من فلسطين واغتصاب حقوقهم وسلب أموالهم هو التنكر لكل قرارات الامم المتحدة التي كانت في صالح شعب فلسطين » .

من خطاب الرئيس في مجلس الامة [٣٠ مايو ١٩٦٧]

■ « ان حركة المقاومة الفلسطينية التي قامت بعد نكسة يونيو هي حركة ايجابية وهي حركة شرعية كما كانت كل هذه الحركات التي قامت في أثناء الحرب العالمية الثانية . ان ج . ع . م على استعداد كامل لتأييد وتسليح حركة المقاومة الفلسطينية لان هذه الحركة ليست الا جزء من المعركة

المصيرية معركة مصير الامة العربية كلها » .

من خطاب الرئيس للمحامين العرب [١٠ ابريل ١٩٦٨]

■ « نحن نعلم أن المبدأ القائل بأن ما أخذ بالقوة لا يمكن أن يسترد بغير القوة مبدأ سليم وصحيح فى كل الظروف لكننا حاولنا باخلاص وما زلنا نحاول باخلاص فى ظل قواعد لا نحيد عنها ولا ننحرف . هذه القواعد واضحة وهى ثابتة فى سياسة ج . ع . م . لا مفاوضة مع اسرائيل ، لا صلح مع اسرائيل ، لا اعتراف باسرائيل ، لا صفقات على حساب الارض الفلسطينية أو الشعب الفلسطينى . هذه هى الاسس التى سرنا عليها بالنسبة لحل أزمة الشرق الاوسط بالطريق السلمى » .

من خطاب الرئيس فى افتتاح المؤتمر القومى العام [٢٤يوليو ١٩٦٨]

■ « ... انه من المحتم على أن اقول انه كان فى امكان العمل العربى المشترك من الناحية السياسية أن يقوم باكثر مما قام به . وان يقدم لمعركة المصير اسهاما أوفى مما قدمه فعلا .

ان العمل العربى السياسى كان بغير شك اقل مما قدرناه .. ولكنه .. هذا العمل أكثر مما قدر الذين دأبوا على التشكيك فى صحة ايمان الامة العربية بوحدتها وبنضالها الواحد ومستقبلها الواحد .

من خطاب الرئيس فى مجلس الامة [٢٠ يناير ١٩٦٩]

● « ان الجمهورية العربية المتحدة تقدم لمقاومة الفلسطينية كل عون مادى ومعنوى بغير حدود وبغير تحفظات وبغير شروط . ان الجمهورية العربية المتحدة تتمنى توحيد عمل المقاومة الفلسطينية ولكنها تعتبر - وتلك تجربة مستفادة من حركات تحرير وطنية كبرى شاركت واسهمت ج . ع . م فى مساندتها ودعمها . ان عملية التوحيد يجب ان تتم بالجهد السياسى لقوى الشعب الفلسطينى وحدها بغير ضغط من الخارج او احراج من أى نوع ؟ ان ج . ع . م تعارض بطريقة قاطعة اية محاولة لفرض اية وصاية على منظمات المقاومة لان مثل هذه الوصاية لن تؤدى الا الى تعويق انطلاق المقاومة ومن ثم اعتراض طريق نموها الطبيعى .

واخيرا فان ج . ع . م تقدر موقف منظمات المقاومة فى رفضها لقرار مجلس الامن الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ الذى قبلت به ج . ع . م نفسها . لقد كان من حق منظمات المقاومة الفلسطينية ان ترفض هذا القرار . ان هذا القرار قد يكون كافيا لمواجهة ازالة آثار العدوان الذى تم فى يونيو ١٩٦٧ لكن هذا القرار ليس كافيا بالنسبة للمصير الفلسطينى . ونحن نرفض كل تفسير لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يحصرها فى اطار الاحسان والشعور الانسانى . ان قضية اللاجئين ليست على هذا المستوى وحده ولن تكون كذلك لانها قضية شعب وقضية وطن . ولست اجد فى هذا الموقف من ج . ع . م تناقضا مع قبول قرار مجلس الامن الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ بل على العكس فان هذا الموقف يزيل التناقض بين قرار مجلس الامن وبين الحق التاريخى والطبيعى والحتمى للشعب الفلسطينى ..

« ان الامة العربية كلها يجب ان تعلم وتلك عبرة ايجابية من دروس معركة ٥ يونيو أن القضية ليست قضية شعب فلسطين وحده وانما القضية تمتد بعد ذلك الى اوسع وابعد ، ان العدو الصهيونى يسعى فعلا الى تحقيق هدفه التوسعى بين النيل والفرات وبالتالى فان مشاركة بقية شعوب الامة العربية فى هذا الصدام بين القومية العربية والعنصرية الصهيونية ليس مجرد عاطفة حيال الشعب الفلسطينى وأنما هو دفاع عن النفس فى اى وطن عربى » .

من خطاب الرئيس فى المجلس الوطنى الفلسطينى [٢ فبراير ١٩٦٩]

■ « انا منذ بداية الازمة وفى أعقاب النكسة مباشرة أعلنا بطريقة قاطعة مبادىء لا نحيد عنها ولا نملك أن نحيد عنها والا كنا نستسلم للعدو فى الحقيقة .

لا مفاوضات مع العدو ولا صلح ولا تفريط فى شبر واحد من الارض العربية التى تعرضت لعدوان يونيو ١٩٦٧ ، لا مساومات على الارض الفلسطينية لانها ملك شعب فلسطين » .

من خطاب الرئيس فى المؤتمر القومى العام [٢٧ مارس ١٩٦٩]

■ « ان القدس العربية مقدسة بالنسبة للعرب مسلمين ومسيحيين على حد سواء ، والكلام عن التدويل يحمل مخاطر ان العناصر الصهيونية سوف تستطيع بأموالها ونفوذها أن تشترى الارض وتحولها تماما الى مدينة يهودية وذلك ماحدث من قبل فى فلسطين فانه بعد الحرب العالمية الاولى لم يزد عدد اليهود فى فلسطين عن ٧ فى المائة من سكانها لكنهم اشتروا الارض وجلبوا المهاجرين واعملوا الارهاب وحدث ما نعرفه جميعا ان القدس العربية يجب ان تكون عربية وبغير ذلك لن يكون هناك سلام » .

من حديث الرئيس لمجلة تايم الامريكية [١٢ مايو ١٩٦٩]

■ « ان المقاومة الفلسطينية وهذا ما يجب أن يعرفه الكل ويلتزم به ايمانا ويقينا جاءت لتبقى . وسوف تبقى حتى تعيد تأسيس وطنها الفلسطينى وحتى تتأكد ممارسة هذا الوطن لدوره ضمن النضال الشامل لامته العربية ، ولم يعد فى مقدور احد أن يقمع المقاومة الفلسطينية فضلا عن أن يحاول تصفيتها ، ولم يعد فى مقدور أحد أن يعيد مشكلة اللاجئين الى سيرتها الاولى التى طال الادعاء بها كمشكلة لاجئين أو كمجرد قضية انسانية . القضية بالدرجة الاولى اصبحت قضية شعب له وطن والقضية بالدرجة الاولى أصبحت قضية وطن له شعب .

من خطاب الرئيس فى مجلس الامة [٦ نوفمبر ١٩٦٩]

■ « ... لقد تغيرت الظروف تغييرا حاسما منذ التقينا فى الخرطوم سنة ١٩٦٧ . والظروف الجديدة التى تفرضها حتمية المعركة تتطلب توجيها آخر ومشاركة أكثر قربا لانه ليس بيننا من هو بعيد عن المعركة . واذا كانت دول خط المواجهة تتحمل مسئولية خاصة فهذه المسئولية الخط الاول ولكن الامتداد العربى الواسع والطاقات العربية الهائلة هى السند الاساسى لهذا الخط » .. « وذلك نفس حال العدو فان مجتمع الحامية العسكرية المتقدمة فى اسرائيل ليس الا خطا أول يستند على قوى هائلة ويستمد منها ما هو ضرورى وهذه القوى تتمثل فى الصهيونية العالمية والاستعمار العالمى ولنتذكر أن العدو لا يختص واحدا منا بخطره وانما خطره على الكل لان مطامعه فى الكل واذا التركيز على واحد منا قبل غيره هو مسألة أولويات يختارها العدو لاسباب الملائمة » ...

« .. لم يعد فى مقدور احد أن يقمع المقاومة الفلسطينية فضلا عن أن يحاول تصفيتها لم يعد فى مقدور أحد أن يعيد مشكلة اللاجئين الى سيرتها الاولى التى طال الادعاء بها كمشكلة لاجئين او كمجرد قضية انسانية القضية بالدرجة الاولى أصبحت قضية شعب له وطن .

.. ان الامور لم تعد تحتمل انصاف حلول ولا بات شىء يجدى اكثر من الوضوح والمصارحة .. فقد أن لكل طرف عربى ان يتحمل مسئوليته وان لكل طرف عربى أن يرفع يده ويدخل فى الحساب أو يسقط فى كل حساب : آن للامة العربية وهى تسير على طريق

المعركة أن تتسلح بقوة الوحدة ووحدة القوة » .

من خطاب الرئيس فى مجلس الامة [٦ نوفمبر ١٩٦٩]

■ « ان الولايات المتحدة الامريكية وسياستها تتحمل المسئولية الكبرى فيما يجرى الان على أرض الشرق الاوسط ، وما سوف يجرى فيه مستقبلا ، ان الولايات المتحدة الامريكية هى التى تعطى للعنف الارهابى ادواته التى يمارس بها دوره المجرم : وهى التى تسانده سياسيا ودعائيا ، ان اسرائيل لم تكن بحاجة الى السلاح بعد يونيو ١٩٦٧ ، كان جيشها قويا . وكان جيشها معتديا وفى الوقت ذاته فقد كنا نحن فى أمس الحاجة الى أى سلاح ، بعد يونيو سنة ١٩٦٧ كان سلاحنا حطاما وكنا فى حاجة الى ما ندافع به عن النفس أولا ثم ما ندافع به عن الارض المغتصبة ثانيا . ومع ذلك فان السلاح الامريكى ظل يتدفق على اسرائيل وتحت دعوى أن العرب يحصلون على السلاح من الاتحاد السوفيتى ولقد كنا على استعداد لقبول هذا المنطق لو انه جاء بعد تصفية آثار العدوان وبعد انسحاب قوات الاحتلال تطبيقا لقرار مجلس الامن فى نوفمبر سنة ١٩٦٧ أما أن يحدث ذلك التدفق فى السلاح الامريكى على اسرائيل بينما هى تحتل كل فلسطين واجزاء من أراضى ثلاث دول عربية مستقلة فذلك ما لا نستطيع تفسيره الا على انه انحياز بالكامل لاسرائيل ضد كل المبادىء والا على انه تشجيع للمعتدى على استمرار عدوانه والا على انه عداء للامة العربية على طول الخط .

من خطاب الرئيس امام مؤتمر البرلمانيين الدولى [٢ فبراير ١٩٧٠]

■ « لايمكن أن نتحدث عن وقف اطلاق النار دون أن نتحدث عن الانسحاب ونحن نقول انه اذا كان هناك قرار يتضمن وقف اطلاق النار والانسحاب فاننا سنقبله ولكننا لايمكن ان نقبل وقف اطلاق النار وحده لان هذا هو هدف الاسرائيليين . انهم يريدون أن يغيروا اوضاع كل هذه المناطق المحتلة انهم يقيمون مستعمرات فى الضفة الغربية للاردن ، كذلك فانهم يبنون مستعمرات فى المرتفعات السورية وحتى قرب شرم الشيخ ، وهذا هو السبب فى انهم يريدون وقف اطلاق النار حتى يتمكنوا من بناء المستعمرات للتوسع حتى لا تكون هناك مقاومة من أى نوع تتعرض لمخططاتهم .

من حديث الرئيس الى جريدة نيويورك تايمز الامريكية [١٥ فبراير ١٩٧٠]

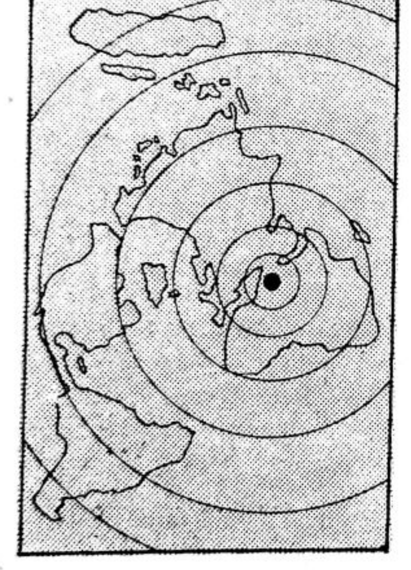
عبد الناصر.. والوحدة الأفريقية

ادراكا لانتماء مصر الطبيعى الى افريقيا ، أسبغ عبد الناصر على مصر شخصيتها الافريقية التى حاول المستعمرون تشويه معالمها وقطع الوشائج التى تربط شعب مصر بشعوب القارة . وفى كتاب فلسفة الثورة أعطى عبد الناصر اول تصور مصرى كامل لمفهوم افريقيا كقارة تجمع شعوبها عوامل ارتباط . ليس هذا فحسب ، بل ربط عبد الناصر قدر مصر الثورة بأقدار الكفاح على امتداد طول القارة وعرضها ، واوضح مسئوليتنا فى المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة فى القارة الافريقية ولقد ساند عبد الناصر حركة التحرير الافريقى بنفس القوة التى ساند بها حركة التحرير العربى ، ومن ثم لم تكن مصر الثورة بمعزل عن ثورة الاستقلال التى اجتاحت افريقيا منذ عام ١٩٥٧ .

وفى مجال العمل الوحدوى ، قام عبد الناصر بدور فعال فى الجهود الكبرى التى أدت الى اعداد وتنظيم الاجتماع التاريخى للقادة الافريقيين فى أديس ابابا فى مايو عام ١٩٦٣ مما ساعد على مولد منظمة الوحدة الافريقية كما رأس اول مؤتمر لرؤساء الدول والحكومات الافريقية الذى انعقد فى القاهرة ذلك المؤتمر الذى وضع الاسس التنفيذية الاولى لمنظمة الوحدة الافريقية ومنحها الوسائل العملية لتحقيق الوحدة الافريقية .

■ « أيمكن أن نتجاهل أن هناك قارة افريقية شاء لنا القدر أن نكون فيها ، وشاء ايضا أن يكون فيها اليوم صراع مروع حول مستقبلها ، وهو صراع سوف تكون آثاره لنا أو علينا سواء أردنا أو لم نرد ؟

فاذا اتجهت بعد ذلك الى الدائرة الثانية ، وهى دائرة القارة الافريقية قلت دون أستفاضة ودون اسهاب . اننا لن نستطيع بحال من الاحوال ـ حتى لو اردنا ـ أن نقف بمعزل عن الصراع الدائر المخيف الذى يدور اليوم فى أعماق افريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الافريقيين .



لا نستطيع لسبب هام وبديهى هو أننا فى افريقيا .

ولسوف تظل شعوب القارة تتطلع الينا ، نحن الذين نحرس الباب الشمالى للقارة ، والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجى كله .

ولن نستطيع بحال من الاحوال أن نتخلى عن مسؤليتنا فى المعاونة بكل ما نستطيع على نشر الوعى والحضارة فى أعماق الغابة العذراء .

ويبقى بعد ذلك سبب هام ، هو أن النيل شريان الحياة لوطننا يستمد ماءه من قلب افريقيا .

ويبقى ايضا أن السودان ـ الشقيق الحبيب ـ تمتد حدوده الى أعماق

افريقيا ويرتبط بصلات الجوار مع المناطق الحساسة فى وسطها .

والمؤكد أن افريقيا الان مسرح لفوران عجيب مثير ، وأن الرجل الابيض الذى يمثل عدة دول أوروبية يحاول الان اعادة تقسيم خريطتها ، ولن نستطيع بحال من الاحوال أن نقف أمام الذى يجرى فى افريقيا ونتصور أنه لا يمسنا ولا يعنينا » .

من كتاب فلسفة الثورة [عام ١٩٥٤]

■ « هناك شرط آخر لقيام السلم العالمى .. وهو احترام الدول لالتزاماتها الدولية . فمبقتضى ميثاق الامم المتحدة واعلان حقوق الانسان لم تعد معاونة الدول لبعض الافراد أو لجماعة تعتنق مبدأ معينا سواء أكان هذا تفرقة عنصرية ام سموا مستندا على انتماء الى أصل عريق ، مسألة داخلية بل أصبحت مسألة دولية تهم العالم أجمع . والتمييز فى أية صورة لا يعد اخلالا بالالتزام الدولى انما هو أمر يخل بالعلاقات الودية بين الدول » .

من خطاب الرئيس فى مؤتمر باندونج [١٩ ابريل ١٩٥٥]

■ « .. ولكننا اعلنا اننا نؤيد استقلال افريقيا بل نعمل على استقلال افريقيا .. فى سبتمبر الماضى عام ١٩٥٨ رفضت غينيا ان تنضم لفرنسا وأعلنت استقلالها فكانت أول برقية أرسلت لرئيسها سيكوتورى منى » .

من خطاب الرئيس فى المؤتمر التعاونى [٢٦ نوفمبر ١٩٥٨]

■ « أعلنا أيضا أننا نعمل من أجل تحرير افريقية وتخليصها من سيطرة الاستعمار والسيطرة الاجنبية .. ثم أعلنا أنه لا يمكن بأى حال من الاحوال ان يحكم ٢٠٠ مليون افريقى ٥ مليون وان يكون فى افريقيا ٢٠٠ مليون تحت سيطرة ٥ مليون .. ، ٢٠٠ مليون محرومين من حريتهم ومحرومين من استقلالهم ومحرومين من ثرواتهم ومحرومين من حقهم فى الحياة ، بل أكثر من ذلك يقاسون من التفرقة العنصرية . أعلنا ذلك لاننا كنا نشعر ان علينا مسئولية بعد أن حققنا استقلالنا ، وبعد أن حققنا حريتنا أن نعمل من أجل تأييد جميع الحريات ومن أجل جميع الشعوب التى تعمل من أجل استقلالها » .

من خطاب الرئيس فى عيد الثورة السابع [٢٢ يوليو ١٩٥٩]

■ « .. فمنذ خمس سنوات كانت هناك خمس دول مستقلة فى افريقيا واليوم هناك عشر دول استقلت فى افريقيا وفى سنة ١٩٦٢ ستكون فى افريقيا عشرون دولة مستقلة . اننا ننظر الى المستقبل ونشعر أن دعوة الحرية قد انتصرت وحينما كنت أزور دولتين من دول آسيا كنت اشعر بشعب اسيا ينظر الى التفرقة العنصرية فى افريقيا بغضب ويعلن غضبته عالية وأن لابد أن تنتهى التفرقة العنصرية ولابد أن ينتهى الارهاب العنصرى » .

من خطاب الرئيس عند عودته من زيارته للهند وباكستان [١٦ ابريل ١٩٦٠]

■ « فان هذا المؤتمر كانت له دلالات أخرى فان اجتماع دول افريقيا الحرة فى نفس الوقت الذى ملكت فيه حرية الرأى وتحققت أن هناك وحدة تربط كافة شعوبها جميعا . فقد انهارت بهذا المؤتمر العوبة الاستعمار فى تقسيم القارة ودمجها بالصحراء الافريقية الكبرى الى افريقيا .. غربية بالشمال والى افريقيا سوداء فى الغرب والجنوب .. وتاكد فى هذه الاجتماعات أن الصحراء الكبرى كانت جسرا ولم تكن فاصلا » .

من خطاب الرئيس فى مؤتمر اقطاب افريقيا بالدار البيضاء [٧ يناير ١٩٦١]

■ « .. نجد نقطتين هامتين فى تجربة الكونغو عندهما بدأ الخطأ الذى وقع فيه الكفاح الافريقى .. ومنهما كان التحول الذى استطاع اعداء الحرية باستغلاله أن يحرموا شعب الكونجو حتى الان نتيجة تضحياته وبالتالى أن يحرموا قضية الحرية الافريقية من نصر فى الكونجو يدعم موقفها ويسنده . النقطة الاولى أن الكثيرين بيننا تصوروا أن الاستعمار قد انتهى من افريقيا وانه تخلى عن مطامعه وبدأ يطوى اعلامه استعدادا للرحيل هذا بينما كان الاستعمار عازما على البقاء مصمما على أن يحتفظ فى يده بكل الاسلاب التى حرم منها اصحابها الحقيقيين . والنقطة الثانية أن دول الاستعمار وحدتها مطامعها فى موقف واحد متساند مترابط أمامنا فان الحق الذى نناصره لم ينجح فى أن يجمعنا على موقف واحد نصمد فيه ونعلم أن سلامة هذا الموقف هو سلامتنا جميعا وسلامة الحرية .

■ « وهل التفرقة العنصرية فى حقيقتها الا قناع من أقنعة الاستعمار ؟ هل التفريق بين البشر بين على أساس اللون غير محاولة للتفريق فى المشاركة العامة فى الحكم غير محاولة للتفريق فى الخدمات غير محاولة للتفريق فى الاجور .. ؟ ان الاستعمار لكى يكفل استغلال الطبيعة لابد أن يستغل البشر بذلك لا تكون مشكلة التفرقة العنصرية فى حقيقة أمرها بعيدة عن مشكلة الاراضى الافريقية وبعيدة عن مشكلة المناجم الافريقية انما تصبح مشكلة الفرد الافريقى هى مشكلة الثروة الافريقية كلاهما سخرة فى خدمة الاستغلال الذى هو المعنى الاقتصادى للاستعمار » .

« لقد كان مؤتمر الدار البيضاء بين عدد من الدول الافريقية المستقلة أبرز هذه الخطى على الطريق الصحيح . ولقد كان اجتماع هذا المؤتمر رمزا على ايمان القارة بوحدتها الطبيعية وبضرورة وحدة كفاحها تبعا لذلك وبحتمية وحدة مصيرها فى نهاية الامر ولقد تجلى ذلك الايمان فيما صدر من هذا المؤتمر من ميثاق لافريقيا . كذلك فان من أبرز ما تجلى فى هذا المؤتمر هو التنبيه الى الدور المدمر الذى يقوم به الاستعمار فى القارة سواء بجيوشه أو بقواعده الظاهرة كالقواعد العسكرية أو بقواعده المستترة المتمثلة فى التسلل الاسرائيلى الذى دمغه مؤتمر الدار البيضاء بوصفه نموذجا لاساليب الاستعمار الجديد وأداة فى يده » .

من خطاب الرئيس فى افتتاح مؤتمر الشعوب الافريقية [٢٥ مارس ١٩٦١]

■ « أستطيع أن أرى داخل القارة اتجاهات كثيرة الى الوحدة فان الاستعمار فرق الشعب الواحد الى دول متعددة وأعتقد أن شعوب هذه الدول سوف تصر على الوحدة لانها تجد نفسها بلدانا صغيرة ممزقة ذات اقتصاد ضعيف للغاية لا تستطيع معه أن تصون الاستقلال السياسى أو الاستقلال الاقتصادى . ولكنهم بالوحدة فيما بينهم يستطيعون تجميع قواهم ليصبحوا مستقلين وأقوياء سياسيا واقتصاديا . ولذلك أعتقد أن الوحدة فى افريقيا ستكون هدف كثير من البلدان فى مناطق مختلفة لابد أن تتجمع فيها الشعوب التى مزقتها المصالح الاستعمارية . سوف نسمع اذن فى افريقيا تعبير الوحدة وعلينا أن نتصور أنه فى معناه ومقاصده يشمل التضامن والتعاون والاخوة » .

من حديث الرئيس مع مندوب تليفزيون هامبورج [١٣ اغسطس ١٩٦١]

■ « تحت اعلام الاستقلال الملونة التى ارتفعت فوق عدد من البلدان حاول الاستعمار أن يسلب الحرية مضمونها الحقيقى وأن يجعل من الاستقلال الوليد مجرد مظهر وشكل خارجى لا يعكس أى حقيقة أصيلة وفى حمى الاستعمار وفى القارة الافريقية بالذات ازدادت سياسة التفرقة العنصرية امعانا فى استغلال الانسان للانسان وفى الواقع أن منطق التمييز العنصرى هو ذاته منطق

الاستعمار فليست التفرقة بين البشر فى اللون الا مقدمةللتفرقة العنصرية امعانا فى استغلال الانسان للانسان وفى الواقع أن منطق التمييز نهاية الاستعمار سوف يشهد فى الوقت ذاته نهاية التفرقة العنصرية .

من خطاب الرئيس فى مؤتمر اقطاب الدول غير المنحازة ببلغراد (١ سبتمبر ١٩٦١)

■ « ان معركة التحرر من الاستعمار مستمرة والاستعمار يغير وجهه ويبدو فى صورة جديدة فهو يعطى الاستقلال للدول ثم يعود فيحتفظ لنفسه بمناطق نفوذ فى الميدان الاقتصادى لاستغلال موارد البلاد الطبيعية وهذا هو الاستعمار بصورته الجديدة أنه يدفع بعض الدول لاعطاء معونات اقتصادية للدول الافريقية فمثلا تحصل اسرائيل من الدول الغربية على ٣٥٠ مليون دولار سنويا واسرائيل تعطى بدورها المعونات لدول افريقيا ؛ اسرائيل هى الوسيط أو السمسار الذى يتسلم المعونة من الدول الاستعمارية ليعطيها للدول الافريقية واسرائيل فى هذا تعمل لصالح الاستعمار » .

من حديث الرئيس لرئيس تحرير جريدة ريفولوسيون الكوبية [١٩ يناير ١٩٦٢]

■ « فى يوم افريقيا المناضلة يتجه شعبنا الى هذه القارة العظيمة بفكره وأمله . لقد وقف شعبنا على مر تاريخ طويل ، هنا على مدخل القارة يؤدى فى اصرار ووعى رسالته الحافلة بالمسئولية والمحبة .. على باب القارة الشمالى الشرقى وقف شعبنا بكل قدرته يحاول أن يصد عن افريقيا ويحاول أن يحميها ..

وعلى مدخلها حاول شعبنا ان تكون أرضه جسرا للحضارات والثقافات تمر عليه الى الافاق البعيدة المترامية وراء أرضه وفى هذه الحقبة من الزمان . هذه الحقبة التى يمكن ان تسمى بجدارة حقبة افريقيا ، فان شعبنا ما زال يؤدى رسالته التاريخية تجاه غيره من شعوب القارة الافريقية .

انه معها فى معركتها الباسلة من أجل الحرية السياسية والحرية الاقتصادية لازالة قواعد الاستعمار ولازالة احتكارات الاستغلال .

انه معها فى معركتها ضد التفرقة العنصرية التى هى فى الواقع مظهر من مظاهر الاستعمار والاستغلال .

انه معها فى مواجهة مسئوليات الغد التى تتطلع اليهافريقيا لتؤكد شخصيتها تصنع مصيرها ولتعوض فيه التخلف الذى أرغمت عليه قرونا طويلة من الزمان ولتفجر طاقات التقدم الانسانى فى جميع المجالات ولتطور حياتها الى غد تشرق فيه الشمس على كل ركن من القارة التى أرادوا يوما أن يفرضوا عليها اسم القارة المظلمة وما كان الظلام الا منهم هؤلاء الذين حاولوا ان يطفئوا أنوار الحرية وأنوار الامل فى افريقيا » .

من خطاب الرئيس بمناسبة يوم افريقيا [١٥ ابريل ١٩٦٢]

■ « اذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية ، فهو يؤمن بجامعة أفريقية ويؤمن بتضامن أسيوى افريقى ويؤمن بتجمع من اجل السلام يضم جهود الذين ترتبط مصالحهم به ، ويؤمن برباط روحى وثيق يشده الى العالم الاسلامى ، ويؤمن بانتمائه الى الامم المتحدة وبولائه لميثاقها الذى استخلصته آلام الشعوب فى محنة حربين عالميتين تخللتهما فترة من الهدنة المسلحة .

ان الايمان بهذا كله لا يتعارض مع بعضه ولا يتصادم ، وانما هى حلقات سلسلة واحدة .

ان شعبنا شعب عربى ومصيره يرتبط بوحدة مصير الامة العربية .

ان شعبنا يعيش على الباب الشمالى الشرقى لافريقيا المناضلة وهو لا يستطيع أن يعيش فى عزلة عن تطورها السياسى والاجتماعى والاقتصادى .

ان شعبنا ينتمى الى القارتين اللتين تدور فيهما الان أعظم معارك التحرير الوطنى ، وهو ابرز سمات القرن العشرين ... » .

من ميثاق العمل الوطنى [٢١ مايو ١٩٦٢]

■ « أمكن تحقيق تعاون كامل فى السياسة الخارجية لقوى الدار البيضاء وتجلى هذا التعاون فى حكومة الامم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية ، وفضلا عن الاثر الايجابى الذى أحدثه هذا التعاون مباشرة فيما اهتم به من قضايا الحرية والسلام فلقد ساعد بطريق غير مباشر على تأكيد الشخصية الافريقية وعلى تعزيز قدرة الحركات التحريرية فى افريقيا ، اذ أصبحت هذه الحركات الوطنية تعرف أن لها دول ميثاق الدار البيضاء حليفا وسندا » .

« ان أمامنا فى افريقيا مشاكل خطيرة ومعقدة ما زال هناك ما يقرب من خمسين مليونا فى افريقيا يعيشون تحت سيطرة الاستعمار وقواعده العسكرية . ما زالت هناك ثروات افريقية ليست لها حدود . مغتصبة من أصحابها نهبا للمستوطنين أو لشركات الاحتكارات الاجنبية . وما زالت هناك فى افريقيا مخالفات تمثل الشعوب الخارجة على القانون والحق ، من دعاة التمييز العنصرى كحكومة جنوب افريقيا ، ومن دعاة الانفصال كحكومة كاتنجا ، ومن أدوات التسلل الاستعمارى كاسرائيل .

وما زالت هناك فوق هذا كله وبعده مشاكل التخلف الطويل الذى أرغمت عليه شعوب القارة الذى يواجهها اليوم كانهسد منيعيتعين عليها اقتحامهبرغم كل التضحيات لكى تصل الى الافاق المترامية بالامال الواسعة للنصف الثانى من القرن العشرين .

واذا كان من واجبنا ان نبذل كل التضحيات لمغالبة التخلف ، فانه من حقنا فى نفس الوقت أن نطلب له جهود كثيرين غيرنا لا يملكون وحدهم احتكار الرخاء بل هم لا يقدرون لان العالم لا يستطيع أن يعيش بسلام وبعض سكانه من الاغنياء وأغلبيتهم من المحرومين » .

من خطاب الرئيس فى اجتماع اللجنة الاقتصادية لدول ميثاق الدار البيضاء [١٥ يونيو ١٩٦٢]

■ « ان شعب الجمهورية العربية المتحدة الذى أتيحت له الفرصة لتحرير ارادته والتعبير عن مشيئته ليشعر بمسئوليته تجاه حركة النضال الوطنى فى افريقيا ضد السيطرة السياسية والاقتصادية وهو يقدم فى سبيل ذلك المعونة الخالصة والتأكيد الكامل . ولقد خاض شعب ج . ع . م . معارك مريرة مع الاستعمار ليس فقط من أجل حريته ورفاهيته ، ولكن من أجل تحرير اخوانه فى البشرية من التسلط والاستغلال والاحتكار ، ولن تنتهى هذه المعارك الا بتحرر الشعوب الافريقية من كل سيطرة واستغلال واحتكار . فلا زالت التفرقة العنصرية تمارس فى قلب القارة على أبشع الصور وأحفلها بالخزى والعار ، ولا زال الاستعمار مغتصبا للاوطان من أصحابها الاصليين ومغتصبا لثرواتها وخيراتها .

واذا كانت الدول المستقلة المتكررة قد أظهرت ترابطا واضحا فيما بينها للدفاع عن مصالحها ومطامعها ، فعلى الشعوب المتطلعة للحرية التى تشترك فى وحدة المصيرووحدة المستقبل أنتترابط وتتعاون حتى تواجه ذلك الحلف الاستغلالى وتستطيع التخلص من آثار الماضى ومن التخلف ومن التسلط .

وانه لمن بواعث الامل أن نرى جهودا تبذل لتجميع ارادة الشعوب الافريقية لتحقيق التعاون فيما بينها وتنسيق جهودها من أجل حريتها ورخائها . وان شعبنا الذى يؤمن بجامعة افريقية تكون اساسا لتعاون الدول الافريقية وتضامنها كله ثقة فى أن يحقق اجتماع

قادة افريقيا المرتقب آمال شعوب افريقيا فى وحدتها ورخائها » .

من رسالة الرئيس فى يوم افريقيا [١٦ ابريل ١٩٦٣]

■ « ان مجرد انعقاد هذا المؤتمر دليل ـ كما قلت ـ على وجود ارادة افريقية حرة واحدة ، فنحن لم نصل الى هنا صدفة ولا وصلنا بسرعة . وانما جئنا من طرق عدة واستغرق مجيئنا محاولات تمكنت أخيرا من تحقيق نفسها لانها تصدر عن نداء للوحدة غلاب لا نستطيع مقاومته ولا استطاع غيرنا أن يصدنا عنه . يؤكد ذلك أن جميع التنظيمات أو التجمعات التى قامت فى السابق لمواجهة مراحل سبقت من تطور العمل الافريقى فى ظروفه وملابساته المتنوعة قد أدركت أن الوقت حان لتلاقيها معا وبغير تحفظات لكى نكون من لقائنا ارادة افريقيا الحرة الواحدة . ويؤكد ذلك أن جميع التقسيمات التقليدية التى حاول الاستعمار فرضها على القارة وتمزيقها الى شمال الصحراء وجنوب الصحراء . الى افريقيا بيضاء وسوداء وسمراء . الى شرق وغرب . الى افريقيا ناطقة بالفرنسية . وأخرى ناطقة بالانجليزية قد انهارت جميعا وجرفتها الحقيقة الافريقية الاصيلة . ولم يبق على أرض افريقيا غير لغة واحدة هى لغة المصير المشترك مهما اختلفت أساليب التعبير » .

« لتكن جامعة افريقية ... ليكن أى شىء ولكن لابد أن يكون شيئا حقيقيا ولنعهد اليه بما نشاء من حكم ونحدد موعدا نهائيا لتصفية الاستعمار لنضع مشروعات للتعاون الثقافى والعلمى . لنبدأ فى تنسيق تعاوننا الاقتصادى نحو سوق افريقية مشتركة . كل ذلك وغيره ينتظر جهودنا .. لكن كله يحتاج الى العقل المنظم والاعصاب المحركة . ونتذكر دائما فى اى تنظيم نقيمه ان يكون عقلا واعصابا للارادة الافريقية . لن يتم بناء الوحدة الافريقية بين يوم وليلة وانما هو سوف يستلهم دائما أمانيها ويرسم خطط تحقيقها بما تملكه من امكانيات ويتابع تنفيذها اليقظة الساهرة وهو فى هذا لا يعبر عن وحدتها فحسب ، بل وانما هو يزيد من عمق احساسها بالوحدة ، اى أنه ينبع من امل الوحدة ويضاعف تلقائيا فى فاعليتها لممارسة التجربة الحية » .

من خطاب الرئيس فى مؤتمر القمة الافريقى باديس ابابا [٢٤ مايو ١٩٦٣]

■ « ان تحرير اقتصاديات الشعوب الافريقية ودفعها فى الطريق السليم الى الاهداف القومية من أجل رفاهية الافريقيين يستلزم قيام تنسيق اقتصادى كامل وتعاون بناء يدعم التضامن السياسى الصادق ويزيد من فاعلية الاجماع الافريقى على التخلص نهائيا من الاستعمار ومن النفوذ الاستعمارى .

والى جانب ذلك يجب أن تلتقى ثقافات الشعوب الافريقية عند طابعها الافريقى المميز لتكون بدورها فى خدمة العمل الافريقى الموحد من أجل حياة أفضل » .

« اننا أيها السادة كما أكد ميثاقنا ، نؤمن بجامعة افريقية هى الرابطة الوثيقة بين شعوبنا وبين مصالحها المشتركة ومن جهادها المشترك من أجل استعادة حقوقها المغتصبة وبناء مستقبلها المشترك وانا نؤكد كما أعلنت الجمهورية العربية المتحدة فى مؤتمر أديس أبابا فى شهر مايو الماضى ، وجود ارادة افريقية حرة هى فى الوقت نفسه ارادة افريقية واحدة ، وان تحرير هذه الارادة وتوحيد هذه الارادة معناها أن يتوافر العمل المخلص ليتحقق لافريقيا كل أملها الافريقى فى الحرية والكرامة وليتحقق لافريقيا كل أملها الانسانى فى السلام القائم على العدل » .

« ان الحقيقة الكبرى فى الصراع القائم بيننا وبين قوى الاستعمار والرجعية هى أننا نعمل الان من أجل هدف واضح تمام الوضوح هو تصفية الاستعمار تصفية نهائية والقضاء على التفرقة العنصرية واتاحة الفرصة أمام تحرير الارادة الافريقية تحريرا كاملا لا تقيده أية قيود لينطلق مجتازا جميع العقبات نحو اقامة حياة الحرية والرفاهية فى ربوع القارة الافريقية كلها ومعنى تصفية الاستعمار كما أجمعت عليها شعوب القارة الافريقية هو القضاء على جميع جذوره ورواسبه واقامة الاوضاع الاقتصادية السليمة التى تحصن قارتنا من عودة الاستعمار اليها فى أية صورة من الصور » .

من رسالة الرئيس فى يوم افريقيا [١٧ سبتمبر ١٩٦٣]

■ « لا أرى أبدا اى تعارض بين وحدة العرب ووحدة افريقيا . وكما قلنا ان الوحدة تشمل مجالا كبيرا من وحدة الهدف الى الوحدة الدستورية . وأنا غير متصور انه تقوم اليوم فى افريقيا وحدة دستورية تجمع جميع الدول الافريقية لان على الدول الافريقية أولا واجبا ان تتعارف مع بعضها البعض فى نفس الوقت تقوم وحدة هدف أو تتكون جامعة افريقية كما حدث فى قرارات مؤتمر اديس أبابا بأن يجتمع رؤساء الدول كل سنة ونحن نعتبر هذه خطوة فى الوحدة . وأنا أعتبر أن العمل من أجل الوحدة الافريقية وأنا أتكلم هنا باعتبارى رئيس الجمهورية أن العمل من أجل الوحدة العربية لا يتعارض أبدا مع العمل من أجل الوحدة الافريقية » . .....

أعتقد أن كل اتحاد فيدرالى هو خطوة فى سبيل اتحاد افريقيا كلها طالما هناك وحدة فى الهدف وطالما لا تقوم هذه الاتحادات لمخاصمة الاتحادات الاخرى بل متعاونة معها وفقا لميثاق أديس أبابا » .

من تصريحات الرئيس فى المؤتمر الصحفى الدولى الثالث [اول اكتوبر ١٩٦٣]

■ ان ارادة الحياة فى القارة الافريقية أكدت قوتها وعمقها حين ارتضت الدعوة الى الحرية بمحاولة استكشاف الشخصية الافريقية والانطلاق الى العمل الافريقى الواحد الذى عبر عن نفسه خيرا بميثاق الوحدة الافريقية . ميثاق أديس أبابا الذى أعلن فى شهر مايو الماضى من عاصمة أثيوبيا بحضور رؤساء الدول الافريقية المستقلة .

ولقد كانت مثل هذه النتيجة تبدو منذ سنين قليلة نوعا من مغالبة المستحيل وأن الوصول اليها رغم ذلك دليلا على سلامة الطريق وصحة الهدف وقبل ذلك كله شاهد على الحيوية الخلاقة لهذه القارة العظيمة . وانه لما يستحق النظر أن مصر العربية حتى من قبل أن يتحقق جلاء قوات الاحتلال عن أراضيها استطاعت بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن تعلن انتمائها الطبيعى الى افريقيا وأن تربط قدرها بأقدار الكفاح فى قلب القارة وتمكنت من أن تسجل ذلك فى الخطوة الفكرية الاولى لنهاجها الثورى .

ولما حققت نصرها التاريخى فى السويس كانت واعية لاثار ذلك النصر على النظام الاستعمارى كله فى القارة ، وكانت تدرك انها تتحمل من مسئولية المستقبل الافريقى نصيبها الذى يجب أن تقوم به ، ولم تكن مصر فى ذلك وحدها وانما كانت هناك شعوب أخرى ملء القارة تقدمت هى الاخرى الى مسئولية المستقبل الافريقى ، ولم تتغافل عنه فى الظروف الصعبة التى تحركت فيها لنيل حريتها الوطنية أو تحقيق وحدتها القومية . ولقد كان

التقدم الى مسئولية المستقبل الافريقي هو الذى قاد مصر الى الدار البيضاء ثم الى اجتماع افريقيا فى أديس أبابا · لقاء مع كل الذين تقدموا بشجاعة وشرف الى مسئـولية المسـتقبل الافريقي » ·

من خطاب الرئيس فى مؤتمر وزراء العمل الافريقيين (١٠ ديسمبر ١٩٦٣)

■ « ان شعبنا يدرك أن قضية الحرية لا تتجزأ وان قضية الرخاء لا تتجزأ كذلك فان نضال شعوب آسيا وافريقيا لا يجرى فى عزلة عن نضال الامة العربية ، وكذلك فان مسئولية تطوير القارة الافريقية بالذات بعد تحريرها يتطلب جهودا ضخمة حتى لا يتسلل الاستعمار عائدا اليها تحت ضغط التخلف أو وراء واجهات مضللة كالواجهة الاسرائيلية التى يحاول الاستعمار أن يستعملها بنشاط فى افريقيا » ·

من خطاب الرئيس فى حفل تكريم الرئيس السوفيتى [٩ مايو ١٩٦٤]

■ « ···فهناك الاستعمار الذى لم يقض عليه القضاء الكامل النهائى فى كل أجزاء القارة والذى مازال يعاند بشراسة فى بعض هذه الاجـزاء · وهناك الاضطهاد العنصرى والتفرقة التى تمارسها حكومة جنوب أفريقيا فى أبشع صورة عرفتها الانسانية تزج بابطال الحرية فى السجون وتجرى المحاكمات غير الانسانية وتصدر أحكام الاعدام ضد المكافحين فى سبيل الحرية وهناك عمليات اغتصاب أراضى الشعوب وتحريمها على أصحابها الشرعيين واباحتها لمستوطنين جاءوا من بعيد وهناك مشاكل التخلف الذى ارغمنا عليه قرونا طويلة » ·····

« فى هذا اليوم ــ يوم افـريقيا المناضلة نتجه الى هذه القارة العظيمة بقلوب ملؤها الامل ففي مثل هذا اليوم منذ عام مضي تجمعت الارادة الافريقية الحرة والتقت كلمة الشعوب الافريقية كلها فى مشهد تاريخى لا ينسى عندما اجتمع قادة افريقيا فى أديس أبابا وأعلنوا مولد ميثاق الوحدة الافريقية الذي ارسي اسس الوحدة والتضامن والتعاون بين الدول الافريقية ووضعوا خطة العمل التي تستطيع بها قارتنا أن تواجه أخطر مراحل نضالها » ·

من رسالة الرئيس في يوم افريقيا [مايو ١٩٦٤]

■ « وليس ينبغي ونحن نطلب المزيد لهذه المنظمة ان نقلل ما انجزته بالفعل

لقد قامت وكان كثيرون يتوقعون أو يتمنون لها ألا تقوم · وتحركت وكان كثيرون يتصورون انها سوف توضع فى التبريد العميق لتجميدها · واثـرت ايجابيا فى الاحداث على أرض القارة وليس بيننا من ينسى ما قامت به فى النزاع بين الجزائر والمغرب ، أو بين اثيوبيا والصومال · فى هذه الظروف قدمت المنظمة جهودا افريقية وحلولا افريقية لمشاكل افريقية لكننا نطلب أكثر لان التحديات تتكاثر » ·····

« ان الخطوة الايجابية الاولى نحو الوحدة الافريقية هى وحدة الفكر ولا تتحقق وحدة الفكر الا باللقاء المباشر على أعرض الجبهات » ·····

« أقول لكم بغير مـواربة أن الجمهورية العربية المتحدة فى هـذا الاجتماع يهمها الوصـول الى روح الوحدة الافريقية قبل الوصـول الى دستورها وبروح الوحدة نصل الى حقيقة الوحدة ، وبنصوص الدساتير قد نجد أنفسنا أمام واجهة ينقصها البعد الثالث أمام عنوان مازال يبحث عن موضوعه » ·····

« نستطيع وصل الروابط النضالية والجسور العريضة التى تمتد بين قارتنا وبين آسيا ، التى حملت معنا بجدارة أعباء حركة التحرير الوطنى أعظم الثورات المعاصرة كذلك مع أمريكا اللاتينية التى تـدق الثـورة الان أبوابها » ·

مـن خطـاب الرئيس فـى الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة الافريقي بالقاهرة [١٧ يوليو ١٩٦٤]

■ « ان مؤتمركم كان أيضا اشارة الى آسيا والى أمريكا اللاتينية بتضامن كفاح الشـعوب الحـرة والمطـالبة بالحرية ، وبعد آسيا وأمريكا اللاتينية فلقدكان المؤتمر يدامحدودة الى قارات العالم كلها وشعوبها ايمانا بـوحدة حركة التقدم العالمى الشامل ، وادراكا للحقيقة التي لا يمكن اغفالها وهى أن الشواطىء الافريقية ليست اسوار عزلة تصد تأثيرات ما يجرى عليها بالنسبة للعـالم الواسـع وراء البحـار والمحيطات » ·

من خطاب الرئيس فى الجلسة الختامية لمؤتمر القمة الافريقى بالقاهرة [٢١ يوليو ١٩٦٤]

■ « يجب أن نتذكر أن ستا من الدول العربية موجودة فى افريقيا ، لذلك فأن لنا مصالح متبادلة الدول العـربية والدول الافريقية مستمدة من الوجود الجغرافى ذاته وليس هناك تناقض بين العلاقات مع الدول الافريقية لان كلا من العرب والافريقيين يعملـون لنفس الهدف » ·

مـن حـديث الرئيس الى التليفزيون الالمانى [اول اكتوبر ١٩٦٤]

■ « ان مستقبل قارتنا كله يتوقف على اصرارنا على خلق الفعالية لمنظمتنا الافريقية ودفع الروح الى قراراتها وستجابهناصعاب كثيرةوتضحيات أكثر ولكن الانتصار فى صراع الزمن اليوم سيكون لمن يريدالبقاء ، اننا نـريد البقـاء ·· البقـاء لشـعوبنا ·· لمبادئنا ·· للحرية الحقيقية فى كل أرجاء القارة لكى يصبح هذا التضامن وحدة حقيقية · وحدة فى رسـالة البشرية كما أراد الله لها أن تكون » ·

من خطاب الرئيس فى حفل اسـتقبال الرئيس موديبا كيتا [٣١ اكتوبر ١٩٦٥]

■ « فى الحقيقة لابد ان نطارد اسرائيل فىأفريقيا اسرائيل الدولة اللى عايشة على الاعانة بتاخد اعانة مليون دولار أو مليون ونصف دولار بتأخد أموال من الدول الاستعمارية علشان تروح تديها قروض فى افريقيا علشان تجمع حولها أكبر عدد من الدول فى هيئة الامم المتحدة وعلشان فى نفس الوقت تكون وسيلة من وسـائل الاستعمار الجديد فى افريقيا » ·

من بيان الرئيس فى افتتاح دورة مجلس الامة [١٢ نوفمبر ١٩٦٤]

■ « واذا كنا اليوم فى مثال آخر نشغل أنفسنا بما يجرى فى الكونغو فليس ذلك عطفا على كفاح شعبه الباسل وحده · وانما ادراك لحقيقة جغرافية تقول بأن حدود الكنغو ملاصقة لحدود السودان ولحقيقة نضالية أخرى هى أن الكونغو المستقل فى قلب القارة الافريقية سوف يرفض ان تتحول اراضيه الى قاعدة لتهديد شعوب القارة كلهـا واخضاعها للارهاب الاستعمارى » ·

من بيان الرئيس فى مجلس الامة [٢٠ يناير ١٩٦٥]

■ « ان الاستعمار مازال يريد بالطريق المباشر أو بالطريق غير المباشر ان يحتفظ باليد العليا فى القـارة الافريقيه ، وهو يحاول اسـتغلال التناقضات الطبيعية في القارة ومشاكل

ما بعد الاستقلال لكى يسلب شعوب القارة المضمون الحقيقى لكل الانتصارات التى احرزتها ضد الاستعمار فى شكله التقليدى القديم ويحاول نهب الثورات بالتفرقة العنصرية وبالارهاب المسلح بالمؤمرات المتوالية أن يفرض عليهانفس الاستغلال القديم لكن باساليب متطورة وحديثة » ٠

من كلمة الرئيس فى بلجراد [٣ سبتمبر ١٩٦٥]

■ « اذا كنا اليوم نجتمع فى اطار عربى فانى أود ان أؤكد أن مجالات النضال متشابكة وبالتالى فان الارتباط المصيرى بينها مؤكد ، واننا لنشعر أنه من بين محاولات الاستعمار المتواصلة ضدنا ، هو ايقاع الانفصال بين مجالات نضالنا ، ولسوف يزداد التركيز على لعبة الانفصال ، كما نرى البوادر مما يجرى الان فى السودان من مؤامرة لاحكام الفرقة بين الشمال والجنوب ، تلك مسالة لابد أن نتنبه لها وأن نصمم على وضعها فى مكانها الصحيح ٠ ان خمسا من الدول العربية تملأ الشمال الافريقى كله ، ولا ينبغى ان نسمح مهما كان الثمن للطامعين بأن يقسموا القارات على هوى مطامعهم لكى يسودوا ويحكموا ولكى يمهدوا الارض لسيطرتهم ولتسلل أدواتهم الاستعمارية وبينها اسرائيل ٠ »

من كلمة الرئيس فى الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة العربى الثالث بالدار البيضاء [١٣ سبتمبر ١٩٦٥]

■ « ان مشكلة روديسيا ليست بعيدة عنا ، بل لربما كنا نحن أقرب اخواننا الافريقيين الى فهم طبيعتها فهى فى صميم الامر تكرار لمؤامرة اسرائيل أقلية غريبة تدعى لنفسها عنصريا حقا فى وطن شعب آخر ٠

وتحت ظل الاستعمار تتقدم لتمسك بمفاتيح الثورة الوطنية والسلطة الفعلية ، ثم تفرض بالقوة سيطرتها الى حد اعلان استقلال مزعوم ويتظاهر الاستعمار بعدم الرضا مع أنه يملك فرصته التغيير ووسائله ولكنه فى الواقع شريك نفس المخطط العدوانى مهما تظاهر ومهما كان التنويع فى توزيع الادوار ، ويعلل فى تظاهر بالعجز امام الظلم بوجود دستور وهو الذى لا يتردد أمام العدل فى تمزيق الدساتير وفرض قمعه الارهابى كما رأينا فى عدن ٠

هى مؤامرة اسرائيل بحذافيرها وملامحها البشعة تتكرر فى قلب القارة ولكن الى متى أمام اليقظة الافريقية وأمام التحفز الثورى الافريقى وأمام التجمع الافريقى الذى يملك المستقبل فى افريقيا بغير نزاع ٠ »

من خطاب الرئيس فى افتتاح دورة مجلس الامة [٢٥ نوفمبر ١٩٦٥]

■ « الدول الافريقية المتحررة تواجه الان مشاكل ومهام متعددة ولكن من الواجب التغلب على جميع الصعوبات ٠ ومن هنا فان الوحدة والعمل المنسق للشعوب والدول تلعب دورا هائلا ٠٠ معنى ذلك انه – من ناحية – لا يزال هناك انقسام يسعى الاستعمار الى توسيع هوته ، ومن الناحية الاخرى هناك كفاح الشعوب من أجل وحدتها والنجاح الملحوظ الذى حققه هذا الكفاح ٠ »

« تبرز على وجه الخصوص اهمية نضال الشعوب الافريقية من أجل وحدة بلادها ٠ واعتقد ان منظمة الوحدة الافريقية تقوم بجهد كبير من أجل هذه الغاية ونحن نؤيد قراراتها وخطواتها بكل ما نملك من وسائل ، وتنفيذا لهذه القرارات قطعنا علاقاتنا مع بريطانيا التى أثارت سياستها تجاه روديسيا سخطا لجميع الشعوب الافريقية ٠ »

من حديث للرئيس الى جريدة ازفستيا السوفيتية [٨ فبراير ١٩٦٦]

■ « وفوق ذلك تطورات الامور فى أوطاننا جميعا تعطينا أملا متزايدا فى استعادة زمام المبادرة مرة أخرى لافريقيا وحين نرى على سبيل المثال أن تنزانيا تواجه المد الاستعمارى الذى يحاول أن يطغى على القارة بالاقدام على خطوة جريئة فى مجال التحول الاجتماعى كتلك الخطوة التى يعبر عنها اعلان اروشا – فاننا نثق أن مقدرة افريقيا على التقدم أقوى من كل العراقيل التى وضعها أعداء التقدم فى افريقيا ٠ والامثلة مع تنزانيا متعددة : الصمود العظيم لشعب غينيا رغم كل الهجمات الضاربة عليه ٠٠ الاشعاع التحررى المتصل من أرض الجزائر ٠ الايجابية المقتدرة لشعب موريتانيا ٠ »

« ولقد تعرض النضال الافريقى لنكسات مؤلمة نذكرها جميعا وكان مصدرها فى كل الاحوال يكاد ان يكون واحدا وهو تحالف بقايا الاستعمار القديم مع عناصر الاستعمار الجديد الزاحفة مع مراكز التمييز العنصرى المستغل التى حفرت خنادقها فى جنوب القارة واستحكمت فيها ٠

« انه – كما قلت – اجتماع عمل موحد فى قضية تعتبر من اخطر ما واجه قارتنا الافريقية ٠٠ وأعنى به الموقف الذى اتخذناه جميعا من مشكلة روديسيا التى لم تحقق تقدما نستطيع تسجيله حتى الان ٠٠ وأكاد أقول انها تعرضت لمضاعفات تقتضى منا فكرا جديدا خصوصا مع التحالف الذى يزداد ظهورا كل يوم فى سياسة أطرافه ٠٠ وهم الاستعمار البريطانى ونظام الاقلية المغتصبة فى روديسيا ومصالح الاستعمار الجديد ونظام الاستغلال البرتغالى وحكومة التمييز العنصرى فى جنوب افريقيا ٠ وان كان الانصاف يقتضى أن نشير الى أن الجهود الافريقية قد أفادت فى تعبئة الرأى العام العالمى وايقاظ وعيه لعدالة مطالب شعب زيمبابوى ٠٠ وان لم يكن ضروريا الان أن يستفيد هذا الشعب بنضاله فى الداخل من هذه التعبئة العالمية ٠

من خطاب الرئيس فى مؤتمر القمة الافريقى الخامس [٥ ابريل ١٩٦٧]

■ « ان شعب الجمهورية العربية المتحدة ليتطلع الى اجتماعكم الذى تبدأونه اليوم بكثير من الرجاء والامل لاننا نرى فى كل تفاهم يتحقق وفى كل تضامن اخوى يقوم فوق رقعة من ارض قارتنا العظيمة دفعة قوية لها على طريق النضال من أجل الحرية والرفاهية ، وبقدر ما تقدم الشعوب الافريقية لبعضها من التفاهم والتضامن وتوحيد الجهود بقدر ما يصبح قريبا ذلك اليوم الذى تفرض فيه هذه القارة ارادتها على أرضها وتطهرها من الغاصبين والمستعمرين » ٠

من برقية الرئيس الى مؤتمر رؤساء شرق ووسط افريقيا [١٣ اغسطس ١٩٦٨]

■ « ... هناك ايضا موقف الدول الافريقية وهذا الموقف احس به المبعوثين اللى ذهبوا الى الدول الافريقية ويمكن بعد مؤتمر الجزائر وفى مؤتمر الجزائر فى السنة اللى فاتت كان هناك تأييد كامل من الدول الافريقية لقضيتنا العربية ولازال هذا التأييد يستمر يوم عن يوم

من خطاب الرئيس فى عيد الثورة [٢٣ يوليو ١٩٦٩]

عبد الناصر.. وسياسة عدم الانحياز



عملا من أجل السلام ·· وحفاظا على استقلال مصر ودول العـالم الثالث ، شارك عبد النـاصر بجهود ايجابية مباشرة فى ايجاد التدابيـر الكفيلة بتجنـب اخطـار ظـاهرة الاستقطاب الدولى · ويبدو من كلمات عبد الناصر المنتقاة دوره البارز فى تجنب الانـزلاق الى منـاطق النفوذ الاجنبية ومحاربته الاحلاف الدخيلة ثم تبنى سياسـة التعـايش السـلمى والاسهام فى وضع مبادىء ومعـالم واتجاهات سياسة الحيـاد الايجابى وعدم الانحياز ·

■ « هناك سياسة من شأنها أن تعزل بعض الدول العربية فى منطقة الشرق الاوسط ، وعلى كل فان هذا الميثاق سيكون غير ذى فائدة بغير اكمال حلقاته ، والدول العربية فى هذه المنطقة لن تشترك فى أى حلف أو ميثاق يؤثر فـى كيـان جـامعة الدول العربية » ·

مـن تصريح للرئيس [١٩ ابريل ١٩٥٤]

■ « رفضـنا الدعـوة الى الاحلاف ·· لان أى تحالف مع الدول الكبرى يعنى السيطرة ، وطلبنا من الدول العربية التضامن تحت لـواء الدفاع المشترك ·· لان هذه الاحلاف هى أحلاف الذئب والحمل ولابد أن يأكل الذئب الحمل » ·

من خطاب الرئيس [٩ يوليو ١٩٥٥]

■ « ان بلادنا لن تقبل اية التزامات عسكرية جديدة ، والواقع انه ليس هناك من سبب يحملنا على الانضمام الى هذا المعسكر أو ذاك ، وأن جوابى لمن يسألنى عما اذا كنت افضل الولايات المتحدة أو روسيا هو انى افضل مصر ، فمصلحة بلادنا وحدها يجب أن تملى علينا خطتنا » ·

من حديث صحفى لصحيفة ليموند (٣ اغسطس ١٩٥٥)

■ « ان مصر تعترف بحق الدفاع الجماعى ، دون اشراك الدول الكبرى ، وهذا لان الدول الكبرى اذا اشتركت فى أى ميثاق فانها تكون صاحبة الامر الاول فيه ، أما بقية الدول فلن تكون الا منفذة لسياسة تملى عليها من هذه الدول · وبذلك تضيع شخصية الدول الصـغرى فـى شـخصية الدول الكبرى » ·

من حـديث صحفى للرئيس [٢٢ اكتوبر ١٩٥٥]

■ « اننى لا أقاوم المصـالح البريطانية أو الاجنبية ، وانما أحارب السيطرة وما يسمونه منطقة النفوذ · فلن نقبل أن نكون منطقة نفوذ لاحد ·· اننا نوجه كل اهتمامنا الى البـلاد العربية ونعارض انضمام أية دولـة عربية الى أية منظمة دفاعية لا تنبثق من داخل الدول العربية ··· » ·

من حديث الرئيس لصحيفة الاوبزيرفر البريطـانية [٢٦ مارس ١٩٥٦]

■ « نحن قررنا سياستنا ، وقلنا وليست من لـنـدن ··· ولا مـن ان سياستنا من القاهرة ··· من مصر واشنطن ، ولا من موسكو ··· لسنا منحـازين لمعسكر مـن المعسكرات وسياستنا هى سياسة عدم الانحياز وسياستنا هى سياسة المعاونة فى اقامة سلام دائم ، لكى ننتج ونبنى بلدنا ونعمل ··· » ·

من خطاب للرئيس [أول يونيو ١٩٥٦]

■ « وقفنا من الحرب الباردة التى اعترضت طريق التعاون الدولى خلال الحقبة الاخيرة موقفا ايجابيا موضوعيا يقوم على الامتناع عن اتخاذ سياسة من شأنها توسيع الهوة بين المعسكرين ·· فكانت سياسة عدم الانحياز وسيلتنا فى ذلك ، وبالرغم مما تعرضت لـه هـذه السياسة من نقد واستياء ··· فاننا قد تمسكنا بسياسة عدم الانحياز ايمانا منا بأنها أدعى الى توفير الجو المناسب لحفظ السلام الدولى » ·

من خطاب للرئيس فى بلجراد [١٣ يوليو ١٩٥٦]

■ « ان مشروع أيزنهاور ينص على ضرورة الارتباط بسياسة الولايـات المتحدة ، ولقد أعلنت مصر سياستها وهى سياسة عدم الانحياز لاى معسكر من المعسكرات ، وعدم قبول أية معونة مشروطة بشروط ، ولهذا رفضـنا المشروع ولا فائدة من اقتراح أيـة تغيرات به مادام يقضى أصلا علـى الدولة التى تقبله بأن تتبع سياسة الولايات المتحدة ·

من تصريح صـحفى للرئيس [١٧ اغسطس ١٩٥٧]

■ « ان السياسة التى تنادى بها مصر هى سياسة الحياد الايجابى ، ومصر لا تسير فى طريق الشيوعية ، ان أساس التعاون بين مصر وبين الدول الشيوعية هو الصفقات الاقتصـادية والاتفاقات الدولية » ·

من حديث صـحفى للرئيس (٢٧ يناير ١٩٥٨)

■ « ان مصر تتبع سياسة عـدم الانحياز سياسة الحياد الايجابى لكى توسع معسكر السلام ، لان العالم اذا انقسم الى معسكرين وأصبحت دول العالم منقسمة ، جزء منها مع هذا المعسكر وجزء مع المعسكر الاخر ، لابد أن تقوم حرب » ·

من خطاب الرئيس فى عيد النصر (٢٣ ديسمبر ١٩٥٧)

■ « اننا نعتبر أن فكرة عدم الانحياز وعدم الاشتراك فى حلف دفاعى مع دولة كبرى مقاومة لسيطرة الدول الكبرى .. نحن اذا تحدثنا عن الدفاع والمعاهدات نفرق بين عقد معاهدة دفاع مع دولة كبرى وبين انبثاق هذا الدفاع من المنطقة نفسها ، ذلك لانه اذا ما انبثق الدفاع من المنطقة نفسها فهو يخدم عندئذ مصالح جميع دول المنطقة دون فرض أى سيطرة من الخارج » .

من حديث صحفى للرئيس (٢٧ يناير ١٩٥٨)

■ « لماذا وقفنا ضد حلف بغداد ؟ .. لا لان اسمه حلف بغداد .. نحن كنا نحب أن يكون حلف بغداد حلفا للعرب ، منبثقا من صميم العرب ، لصالح العرب .. من عند العرب .. وكنا أول ناس نرحب بحلف بغداد .. ونرحب باسم بغداد ، احنا نعتز بالعراق ونعتز بشعب العراق .. ولكننا قاومنا حلف بغداد وحاربنا حلف بغداد لانه كان يمثل فى هذه المنطقة النفوذ الاجنبى .. ووضع هذه المنطقة تحت السيطرة الاجنبية .

من خطاب الرئيس [٢٦ فبراير ١٩٥٨]

■ « كانت هناك بعض الاراء تقول اننا كدول عربية وكدول صغرى لن نستطيع مطلقا أن نعيش فى أمان ولن نستطيع أن نحقق الحرية ولن نستطيع أن نتخلص من السيطرة الاجنبية ، لاننا لابد أن نقع تحت سيطرة أجنبية أخرى . ولابد لنا من دولة كبرى نعتمد عليها لكى تحمينا .. كان الذين يعقدون الاحلاف والمعاهدات يبشرون بهذه الفكرة ... وكانوا يتناسون أن هذا الحلف وهذه المعاهدة ليست الا نوعا من أنواع العدوان لان المعاهدة أو الحلف الذى ينتج عنه احتلال وسيطرة أجنبية لا يمكن بأى حال من الاحوال أن يحمى الوطن ويحمى سلامة الوطن ... » .

من خطاب الرئيس عقب عودته من دمشق [٢٠ مارس ١٩٥٨]

■ « فاذا أعلنا سياسة الحياد الايجابى ، فانما نعنى أننا ننحاز للشعب واننا نتضامن مع الشعب وأن قوتنا هى الشعب . وأننا لا نحتاج للغرب ليحمينا ، ولا نحتاج للشرق ليملى علينا الاوامر ، ولكننا نعتمد على الشعب لنلبى مشيئته . ونقيم ارادته بين ربوع هذه المنطقة الحرية والمساواة ..

لقد قام بعض الناس فى ربوع الوطن العربى وأعلنوا أنهم لا يفهمون ولا يعقلون ما هى سياسة الحياد الايجابى . وما هى سياسة عدم الانحياز وأن أية دولة من الدول لابد أن تكون تحت سيطرة الشرق أو الغرب انى أقول لهم بأسمكم أنتم الشعب : ان سياسة عدم الانحياز هى الاعتماد على الشعب ، هى تلبية لرغبة الشعب .. ان سياسة عدم الانحياز هى أخذ الاوامر من الشعب لا من لندن أو واشنطن ولا من أية دولة من الدول ولا من أى مكتب من المكاتب » .

من خطاب الرئيس فى دمشق [٩ مارس ١٩٥٨]

■ « الحياد الايجابى يعنى أننا لا ننحاز ولا نتحيز فى سياستنا أو فى أحكامنا وانما تكون سياستنا مبنية على مقتضيات الامور . ثم على ما يمليه علينا ضميرنا وبهذا نستطيع أن نعلن رأينا مؤيدا لحرية ولحق الشعوب فى تقرير المصير » .

من خطاب الرئيس بالاسكندرية [١٠ اغسطس ١٩٥٩]

■ « ان الارتباط بكتلة من الكتل لنا نحن الدول الصغرى يجعلنا ذيلا لا طاقة لنا ، ولا كلمة لنا ، ولا حرية لنا ، ولكن السياسة المستقلة التى تبنى على عدم الانحياز والحياد الايجابى انما تجعل من بلادنا قوة كبرى لها حكمتها الحرة المستقلة وتجعل من بلادنا بلادا تلاقى الاحترام من جميع أنحاء العالم لانها لن تكون ذيلا لدولة عظمى ولكنها تعبر عن المبادىء المنبثقة عن العدالة والحرية والاستقلال » .

من خطاب الرئيس أثناء زيارة الرئيس نكروما [٢١ يونيو ١٩٥٨]

■ « ان سياسة الحياد الايجابى تحمى الاستقلال ، واذا وجد الاستقلال فان راية القومية العربية فى جميع أجزاء العالم العربى تبقى راية عالية خفاقة ولا يمكن أن يكون هناك خلاف عربى ولا يمكن أبدا أن نقول كل يوم والثانى تعالوا نصالح بعض تعالوا نعمل على وحدة الصف العربى » .

من خطاب الرئيس فى عيد الثورة [٢٢ يوليو ١٩٥٩]

■ « نعتبر الحرب الباردة تؤثر علينا وأننا الدول الصغيرة اللى هى ميدان الحرب الباردة وأننا الدول الصغيرة التى تقاسى من الحرب الباردة ونحن حينما نأمل أن تنتهى الحرب الباردة أو نتمنى أن تنتهى الحرب الباردة وتخفض الاسلحة فى العالم وتصرف الاموال التى تصرف على الجيوش ، من أجل الانسانية ومن أجل مساعدة الدول المتخلفة نرحب بأى تقارب بين المعسكر الشرقى والمعسكر الغربى على ألا يكون هذا التقارب على حساب الدول الصغرى » .

من خطاب الرئيس فى المحلة الكبرى [٨ اغسطس ١٩٥٩]

■ « ان الدول الجديدة فى افريقيا التى قطعت شوطا بعيدا فى كفاحها الوطنى السياسى ، من أجل الحصول على الاستقلال سوف تتجه الان الى ناحية التطوير .. وهى تشعر أن الزمن يسبقها .. وانها على هذا الاساس مطالبة بجهود مضاعفة من أجل تحقيق أمانى شعوبها فى الرفاهية .. والسياسة المستقلة غير المنحازة هى طريقها الوحيد للحصول على وسائل العمل السريع من جميع المصادر .. »

من حديث صحفى مصور للاذاعة الكندية [٨ فبراير ١٩٦٠]

■ « اننا أعلنا هذه السياسة فى الماضى وصممنا على تنفيذها وسرنا عليها لم يرهبنا التهديد ولم يرهبنا الضغط ولم يرهبنا الحصار واننا اليوم أيها الاخوة نجنى ثمار الثبات الذى ثبتناه فى تصميمنا على سياستنا ، اننا أعلنا للعالم أجمع أن سياستنا سياسة مستقلة مبنية على عدم الانحياز والحياد الايجابى واعلنا ان سياستنا فى المجال الدولى انما تنبع من ضميرنا واعلنا اننا نعمل من اجل السلام المبنى على العدل واعلنا أننا نقوى أنفسنا لنحافظ على السلام على حدودنا وبين أرجاء وطننا .. » .

من خطاب الرئيس فى اللاذقية [١٤ فبراير ١٩٦٠]

■ « ان عقد أى حلف انما يتعارض ومبادئنا التى أعلناها عام ١٩٥٥ لاننا نشعر أن هذه الاحلاف تعتبر بمثابة اعداد حقيقى للحرب ونحن نريد أن نشارك فى قضية السلام ولقد كانت الاحلاف فى هذه المنطقة بالنسبة لنا هى الباب الذى حاولوا أن يفرضوا علينا السير فيه وأن ندخل منه الى مناطق النفوذ ولكننا رفضنا ولتأخذوا مثلا لذلك ما قاله ايدن فى ابريل عام ١٩٥٥ فى مجلس العموم البريطانى ، لقد قال « اننا متأكدون الان بعد عقد حلف بغداد أن لنا صوتا قويا فى الشرق الاوسط » .

من حديث الرئيس مع الصحفيين الامريكيين [٢١ مارس ١٩٦٠]

■ وان على شعوبنا التى لا مطمع لها فى تحكم أو سيطرة أن تكون دائما ضمير الانسانية الحرة وحارسة السلام الحقيقى .

واذا كانت شعوبنا التى تمسكت بعدم الانحياز فى المجال الدولى وصممت عليه باعتباره طريقا الى السلام قد ساهمت بذلك فى منع قيام الحرب التى كان يبدو فى كثير من الازمات أن العالم على شفا هاويتها فان شعوبنا اليوم بعد أن تحقق بعض أملها مطالبة بتكريس جهود أكبر لتكون صورة السلام الجديدة صورة أصيلة لا زيف فيها ولا تزوير .

من خطاب الرئيس فى برلمان الهند [٣٠ مارس ١٩٦٠]

■ « واذا خيرت ـ أيها الاخوة المواطنن ـ بين أن يكون معى القنابل الذرية أو هذه القوى المعنوية التى تمتلىء بالايمان والتصميم لاخترت القوى المعنوية التى تتمثل فى ارادة هذا الشعب والتى تتمثل أيضا فى ارادة الشعوب الصديقة .. لان الذى يملك القنبلة الذرية لا يستطيع أن يحمى نفسه من الدمار .. أما الذى يملك القوى المعنوية فانه يستطيع بفضل هذه القوى المعنوية متضامنا مع القوى المعنوية الاخرى فى جميع بلاد العالم أن يمثل ضمير العالم الحى .. ضمير العالم الحر » .

من خطاب الرئيس عند عودته من زيارته للهند وباكستان [١٦ ابريل ١٩٦٠]

■ « اننا ضد الاحلاف العسكرية لاننا نشعر أن أية منظمة عسكرية تشترك فيها دولة كبيرة ستمكن هذه الدولة من فرض سيطرتها على الدول الصغرى وخاصة أن الدول الصغرى لا تستطيع بأى حال أن تتعاون مع الدول الكبرى فى مثل هذه المنظمات أو الاحلاف .

كذلك فاننا لا نؤمن بأن التكتلات العسكرية هى الطريق الصحيح لصيانة السلام » .

من حديث الرئيس عن ازمة الباخرة كليوباترة الى الصحفيين الاجانب [٢٥ ابريل ١٩٦٠]

■ « الدول التى تنادى بالحياد الايجابى وتنادى بعدم الانحياز بتعمل على منع اتساع الكتل العسكرية لاننا نؤمن أن اتساع الكتل العسكرية انما يعنى الحرب . اذا انقسم العالم كله الى معسكرين وتربص كل معسكر بالاخر فلابد من أن تكون هناك حرب حتى يستطيع أى من المعسكرين أن يفرض ارادته ؛ أما اذا كان فى هذا العالم الذى نعيش فيه دول مستقلة آثرت أن تتبع سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز .. فاننا بهذا نستطيع أن نخفف من حدة التوتر الدولى ..... » .

من خطاب الرئيس عقب عودته من نيويورك [١٠ اكتوبر ١٩٦٠]

■ « ففى مؤتمر باندونج أعلنا اننا نؤمن بالحياد الايجابى وعدم الانحياز ثم اتفقنا على أن نعمل من أجل تقرير مبادىء السلام ثم اتفقنا على أن نعمل من أجل تقرير مبادىء الحرية وتقرير المصير . وكان هذا العامل من عوامل التضامن الاسيوى الافريقى فقد كنا نعمل ومعنا دول آسيوية أفريقية حرة اشتركت فى مؤتمر باندونج وبفضل هذا التضامن استطعنا أن نخرج من مؤتمر باندونج بمقررات واضحة تمثل ما تتمناه الانسانية وما تتمناه شعوب العالم سواء فى افريقيا او آسيا أو أمريكا اللاتينية أو فى جميع الانحاء التى لازالت تكافح من أجل حريتها ومن أجل استقلالها » .

من خطاب الرئيس فى استقبال ملك افغانستان [٢٦ اكتوبر ١٩٦٠]

■ « ما معنى عدم الانحياز ؟ يعنى أن نقول سياستنا التى تنبع من ضميرنا سواء غضبت الدول الكبرى أو لم تغضب : رأينا بنقوله .. لم يتغير ما نقتنع به لنرضى دولة من الدول .. هذه هى سياسة عدم الانحياز ودعونا الى مؤتمر لعدم الانحياز وسيعقد فى أول سبتمبر فى بلجراد لرؤساء الدول التى تتبع هذه السياسة . فى سنة ١٩٥٥ كانت الدول التى تتبع سياسة عدم الانحياز تعد على أصابع اليد الواحدة أقل من أربع خمس دول .. اليوم فيه ثلاثين دولة تتبع سياسة الحياد وعدم الانحياز . ولكننا بهذا لانمثل كتلة .. لاننا ضد سياسة الكتل .. وضد سياسة الكتل العسكرية ولكن نمثل ضمير العالم الضمير الذى يقف ضد الاستعمار » .....

« نحن نعتقد أن مؤتمر عدم الانحياز الذى سيمثل ضمير العالم وروحه المعنوية سيستطيع أن يخفف من حدة التوتر الدولى بين الكتلتين المتصارعتين .. سيستطيع أن يساعد فى حل المشاكل المستعصية سيستطيع أن يعلن رأيه بوضوح فى كل مشكلة من المشاكل وفى كل مسألة من المسائل على اساس من الاستقلال الحقيقى فى السياسة وعلى اساس من الحرية الكاملة فى اعلان ما تقتنع به الدول غير المنحازة » .

من خطاب الرئيس فى عيد الثورة [٢٢ يوليو ١٩٦١]

■ « وفقا لفهمى يوجد هناك فارق بين عدم الانحياز والحياد . فالحياد تعبير يستخدم أثناء الحروب فقط .. أما عدم الانحياز فشىء آخر فعدم الانحياز يعنى أنه ينبغى أن نقرر سياستنا وفقا لما نعتقده لا وفقا لما يرضى هذه الدولة أو تلك .. واذا كانت هناك مشكلة مثلا فاننا نتخذ قرارا بشأنها وفقا لفهمنا وطبقا لوعينا لتفاصيلها ولوجه الحق فيها . هذا الوضع هو ما ينبغى أن نتخذه ازاء المشكلات ولن نغير هذا الوضع بالمرة لارضاء الولايات المتحدة او الاتحاد السوفيتى وسنصر على هذا الموقف . وهذا هو عدم الانحياز وهو يعنى أن سياستنا ليست مرتبطة بسياسة أى من البلدان الاخرى أو الدول الكبرى . » .

من حديث الرئيس مع مندوب التليفزيون فى هامبورج [١٣ اغسطس ١٩٦١]

■ « لا توجد قوة قادرة على خدمة السلام مثل مجموعة الدول التى تتبع سياسة عدم الانحياز فان هذه الدول التى تعيش مشاكل عالمها لا تنعزل عنها أو تنفصل والتى لا تخضع فى مواقفها من هذه المشاكل لضغط كتلة من الكتل تحدد لها مواقعها وترسم لها اتجاه خطاها والتى تصدر فى كل ما تراه بشأن هذه المشاكل عن دافع السلام القائم على العدل بصرف النظر عن أى اعتبار آخر هذه المجموعة من الدول أقدر على أن تضع فى خدمة السلام بنزاهة وتجرد كل طاقاتها المادية والمعنوية » .

« لا ينبغى أن يكون فى طريقة عمل هذا المؤتمر ولا فيما يصل اليه من قرارات ولا فيما يتركه بعد ذلك من آثار على الرأى العام العالمى ما يمكن أن يوحى من قريب أو من بعيد بأن الدول الملتزمة بسياسة عدم الانحياز تصنع بنشاطها كتلة دولية ثالثة . اننا نعيش فى عالم يعانى من الصراع بين الكتلتين ولا نتصور أن تدخل الحلبة كتلة ثالثة تزيد من حدة هذا الصراع بدلا من أن تخفف وطاته ان أبرز ما يجمعنا هو التحرر من اى قيد سوى ما تفرضه المبادىء ورغبة كل منا بقدر طاقته أن نخدم هذه المبادىء . والحافز الذى جمعنا اليوم هنا بالذات هو الحافز الذى لا يمكن بغير توفره أن تتاح الحياة لاى مبدأ من المبادىء وأعنى به حافز السلام » .

« ان التوتر الدولى الذى تعكسه الحرب الباردة بين الكتلتين هو نتيجة واضحة لعدم الايمان الكافى بضرورة التعايش السلمى والتعايش السلمى لا يمكن ان يكون هدنة مسلحة وانما

التعايش السلمى بمفهوم حقيقى هو التعاون الخلاق المثمر بين كافة الدول وبين كافة الانظمة الاجتماعية لتستطيع جميعا ان تثبت جدارتها فى خدمة الانسان الحر ثم تكون بينها التفاعل القادر على دفع التطوير المستمر لشعوب العالم جميعا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا » .

من خطاب الرئيس فى مؤتمر اقطاب الدول غير المنحازة ببلجراد [١ سبتمبر ١٩٦١]

■ « ان مؤتمر بلجراد يدعو كل الدول لحل مشاكلها بالوسائل السلمية ويجب ان نحسب حساب القوى الادبية لدول مؤتمر بلجراد لانها انعكاس للرأى العام العالمى ولانها صدى للضمير العالمى للشعوب ان أى انسان لا يستطيع أن ينكر أهمية هذه القوة فهذه القوة بالذات وقفت معنا وساعدتنا عندما وقع العدوان على مصر وساعدت كفاح الشعوب من أجل تحقيق حريتها وهى انعكاس لانتصار هذه الشعوب فى معركتنا ضد الاستعمار ويحق لكل دولة اختيار النظام الذى تراه مناسبا لها » .

من حديث صحفى للرئيس [١٩ يناير ١٩٦٢]

■ « ان شعبنا الذى عقد العزم على حماية استقلاله ، ورفض كل الحيل الاستعمارية التى حاولت ان تجره الى مناطق النفوذ ، وقاد مقاومة هائلة فى الشرق الاوسط كله ضد حلف بغدادحتى أسقط ، لم يتردد فى مواجهة العدوان المسلح الثلاثى » .

من ميثاق العمل الوطنى — الباب العاشر [٢١ مايو ١٩٦٢]

■ « ان العمل من أجل السلام هو الذى سلح شعبنا بشعار عدم الانحياز والحياد الايجابى . ان ارتفاع هذا الشعار اليوم على قارات كثيرة من العالم هو تحية عظيمة لاخلاص شعبنا فى خدمة السلام . ان الدعوة الاولى لاول مؤتمر لدول عدم الانحياز ، هذه الدعوة التى صدرت من القاهرة ولقيت استجابة رائعة لدى الكثير من الشعوب كانت فى نفس الوقت تقديرا انسانيا للمنهج الذى سلكناه فى خدمة السلام بعد ايماننا به واخلاصنا له .. » .

من ميثاق العمل الوطنى — الباب العاشر — [٢١ مايو ١٩٦٢]

■ « اعتقد ان موقفنا من الشئون الدولية قد ازداد اليوم جلاء ، فقد ظلت بريطانيا وامريكاسنوات طوالا تميلان الى الاعتقاد بأن كل من ليس على استعداد للدخول فى الكتلة الغربية فهو بالضرورة يعطف على الشيوعية وكانتا — لفترة طويلة تجدان عسرا فى الاعتقاد بان الحياد الصادق ممكن .

وانى لاعتقد ان هذا الموقف لابد ان يتغير وان صدق الامم غير المنحازة وقيمة عدم انحيازها الحقيقية فى عالم منشق الى معسكرين لابد ان يصبحا الان موضع تقدير ولست أعتقد ان عدم الانحياز للشرق او للغرب ممكن فحسب بل اعتقد انه لازم لزوما جوهريا .

وليس معنى الحياد الصادق البقاء على الحياد فى كل أمر هام ينشأ فمن المحال ان نقتل ضمير أمة من الامم . وانما معنى الحياد الصادق الحكم على كل مسألة بحسب حقيقتها والتعبير عن الرأى دون التقيد بقيود الارتباط أو الاحلاف » .

من حديث الرئيس الى صحيفة الصنداى تايمز [يونيو ١٩٦٢]

■ « على الدول المحايدة ان تقوم أيضا بدور رئيسى فى تأييدها للخطوات الناجحة كما أيدت خطوة توقيع اتفاقية الحظر الجزئى للتجارب الذرية .. وفى رأيى أنه يتعين على الدول المحايدة ان توثق العلاقات بينها وأن تتبادل الرأى ولكن هذا لا يعنى بأى حال من الاحوال ان نكون كتلة من الدول المحايدة لان الدول غير المنحازة لوكرنت كتلة تكون قد نقضت أساسا فكرتها فى عدم الانحياز » .

« سياسة الحياد الايجابى هى أيضا سياسة قائمة على احترام حيادنا . ولكن نفرض أن معسكر هاجمنا هل نقول لن نحاربه لاننا حياد ايجابى . ينتهى فورا بالنسبة للدول التى تهاجمنا سياستنا تجاهها كحياد ايجابى ويصبح علينا ان نرد العدوان ونستخدم حقنا المشروع فى الدفاع عن بلدنا .. »

« ان الخطوة الاخيرة وهى توقيع اتفاقية المنع الجزئى من التجارب الذرية تعتبر خطوة هامة واساسية من اجل تخفيف حدة التوتر العالمى ونحن نعتقد أن حدة التوتر العالمى مبنية على التناقض بين النظامين الاقتصادى والراسمالى والشيوعى وهناك آراء اعلنت أنه يجب أن يكون هذا التناقض عن طريق التنافس الاقتصادى ولا يكون عن طريق الحرب . الخطوات العاجلة التى نعتقد انه من الضرورى اتخاذها لتخفيف حدة التوتر العالمى هى زيادة الالتقاءات والاتصالات بين رؤساء الدول فى المعسكرين وفى رأيى ان اى اجتماع قد يساعد على التفاهم اكثر من التقارير وتبادل الرسائل . وهذه الاجتماعات تساعد قاعدة الدول على التعرف ببعضهم البعض وعلى فهم ما يجول برؤوس كل منهم . وجزء كبير جدا من التوتر القائم فى العالم قائم على أساس من الحاجة الى الفهم ومن الشك وعدم الثقة ومن الواجب أن تتوفر الهمة من اجل ازالة الشكوك وعدم الثقة .

واعتقد ان الدول المحايدة والدول غير الملتزمة تستطيع ان تقوم بعمل رئيسى ودور رئيسى فى هذا الموضوع . كما تقوم به الدول غير المنحازة فى مؤتمر جنيف لنزع السلاح » .

من تصريحات الرئيس فى المؤتمر الصحفى الدولى الثالث [اول اكتوبر ١٩٦٣]

■ « ان سياستنا دائما كانت ولا تزال ضد وجود القواعد الاجنبية ان القواعد العسكرية الاجنبية كما اثبتت التجارب ليست مسألة مواصلات ، ولكنها سياسة مناطق وادوات سيطرة على الشعوب التى تقع هذه القواعد فى أراضيها ، وتهديد للشعوب المجاورة لها » .

من حديث الرئيس لجريدة الاوبزرفر البريطانية [٥ يوليو ١٩٦٤]

■ « يجب ان يزول الاستعمار :

« ... ان الاستعمار بجميع أشكاله وانواعه القديم والحديث — الظاهر والخفى يجب ان يزول . ان الاستعمار كما نفهم وباعتباره سيطرة بلد على بلد آخر واستغلاله بارهاب القوة أو بالمعاهدات والامتيازات التى لا تستطيع ان تعيش بغير ارهاب اصبح مهينا لعصرنا ومسببا لانفجارات خطيرة لا يمكن وقفها أو تقليل تأثيرها بأية عمليات صناعية لا تقتلع الشر من جذوره .

وتحت عنوان الاستعمار فاننا نضع فروعا كثيرة :

نضع سياسة القمع المسلح ، كما نرى فى المستعمرات البرتغالية وفى الجنوب العربى المحتل وفى عدن وفى عمان .

نضع سياسة الاحلاف والقواعد العسكرية كما نرى فى معظم قارات العالم .

نضع سياسة الاستيلاء على أرض الشعوب وطردها بالقوة وبتأييد الاستعمار كما نرى فى فلسطين .

نضع سياسة التمييز والتفرقة العنصرية كما نرى فى جنوبى افريقيا .

ان اكثر الوسائل واحدثها امعانا فى التخفى والتستر لم تعد قادرة على أن ترغم الشعوب على الرضا بالسيطرة الاجنبية سياسية كانت او عسكرية او اقتصادية او ثقافية » .

« ..... من الضرورى بالنسبة لنا اولا ان نحدد بعض المفاهيم عن سياسة عدم الانحياز نؤكد بذلك مرة أخرى ما قاله كل منا من قبل فى مختلف المناسبات .

المفهوم الاول : ان سياسة عدم الانحياز ليست تجارة فى الصراع بين الكتلتين تستهدف الحصول على أكبر قدر من المزايا من كل منها . بدليل اننا وجهنا أكبر جهودنا لازالة هذا الصراع والتنبيه الى مخاطره والعمل ايجابيا لتلافيه

المفهوم الثانى : ان سياسة عدم الانحياز ليست سلبية تريد ان تنأى بنفسها عن مشاكل عالمها بدليل اننا حاولنا ارتياد جميع مشاكل عصرنا وخرجنا من ذلك بحلول طرحناها فى وجه سياسة الكتل .. ولقد كان كل ما ألزمنا انفسنا به هو أن نصدر فى كل موقف نتخذه عن نظرة امينة لا يقيدها التزام مسبق الا بالمبادىء التى ارتضتها الشعوب فى أغلى وثيقة توصلت اليها بتضحياتها وهى ميثاق الامم المتحدة . السلام القائم على العدل .

واذن نخرج من هذين المفهومين بعدة حقائق :

١ - ان سياسة عدم الانحياز ليست تجارة حرب باردة .

٢ - ان التغيرات فى أوضاع الكتل الدولية لا تؤثر فى سياسة عدم الانحياز وانما يبقى لهذه السياسة تعبيرها عن ضمير الانسانية الملتزم بميثاق الامم المتحدة سواء كانت هناك كتلتان او ثلاث أو أربع

٣ - ان موقف عدم الانحياز هو فى صورته النهائية ، تجميع من اجل السلام القائم على العدل » .

من خطاب الرئيس أمام المؤتمر الثانى لدول عدم الانحياز بالقاهرة [٥ اكتوبر ١٩٦٤]

■ « لقد كان دائما هدف الدول غير المنحازة هو تجنب الحرب وفى بلجراد ارسلنا بعثتين الى موسكو وواشنطن لمناشدة الطرفين أن يتجنبوا حدة التوتر وان يجدوا اساليب للتفاهم اذا كان هناك تقارب فهو تعبير عما نريده من تجنب العالم ويلات صدام نووى بين القوى الكبرى ان هدف عدم الانحياز ان لا نجعل العالم مقسما الى كتل .. ودول عدم الانحياز لها قوة معنوية كبيرة يمكن أن تساهم فى خدمة قضية السلام » .

من حديث الرئيس لجريدة الاوبزرفر البريطانية [١٥ فبراير ١٩٦٧]

■ « لم يحاول الاتحاد السوفيتى ان يملى علينا أى شرط من الشروط وفى تعاملنا معه باستمرار لم يحاول انه يملى اى شرط من الشروط . حتى لما اختلفنا احنا اختلفنا مع الاتحاد السوفيتى فى سنة ١٩٥٩ وكانت هناك اتفاقية السد العالى للمرحلة الاولى والتصنيع - اتفاقية التصنيع الاولى واتفاقية صفقة السلاح ومع هذا الخلاف يمكن اللى وصل الى حد أنه كان خلاف واضح على الجرايد لم يحدث ان بذلت محاولة ضغط او صدرت من الاتحاد السوفيتى كلمة تهديد ده الحقيقة ، الامانة تقتضينى ان انا اقول هذا الموضوع فيه نقطة اخرى عنصر الاسطول الروسى وظهوره فى البحر الابيض انا باقول ان دول المنطقة - الدول المتحررة فى المنطقة كلها ترحب بظهور الاسطول السوفيتى فى البحر الابيض المتوسط كعنصر موازنة للاسطول الامريكى السادس الذى أراد أن يجعل من البحر الابيض بحيرة امريكية - الاسطول السوفيتى لم يهددنا والاسطول السادس هو احتياطى استراتيجى لاسرائيل على حد قول رئيس وزراء اسرائيل نفسه - يوم يخرج الاسطول الامريكى من البحر الابيض ساعتها يمكن للذين يتساءلون عن خطر وجود الاسطول السوفيتى أن يتكلموا أو أن يسمع لهم » .

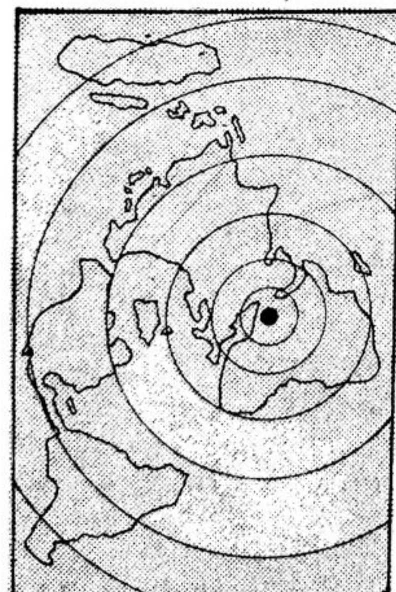
من خطاب الرئيس امام المؤتمر القومى العام [٢٤ يوليو ١٩٦٨]

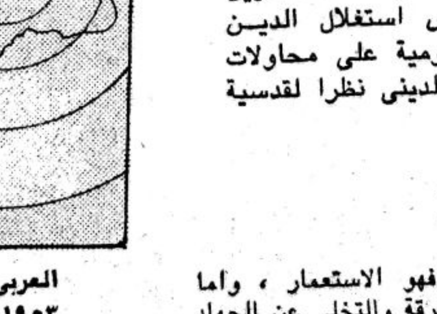
■ « عندنا موقف دول عدم الانحياز وهذا الموقف تجلى فى الاجتماع الاخير فى بلغراد . هذا الموقف كان التأييد الكامل للدول العربية والاستنكار للموقف الاسرائيلى المبنى على الغرور والمبنى على العدوان » .

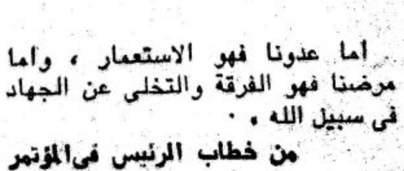
من خطاب الرئيس أمام المؤتمر القومى العام (٢٤ يوليو ١٩٦٩]

عبد الناصر.. والدائرة الإسلامية

مؤازرة للعالم الاسلامى الذى تربطنا واياه عقيدة واحدة وروابط تاريخية عربية حرص عبد الناصر على ابرز علاقات مصر الوطيدة بهذا العالم ومن اهم ما تميزت به هذه العلاقة انها اولا امتداد لدور مصر الطليعى فى العصور الاسلامية وفى هذا الصدد يذكر عبد الناصر ماتحملته مصر الاسلامية من اجل الدفاع عن الاسلام والمسلمين ورد جحافل المستعمرين وحفظ التراث الاسلامى وثانيا - ان عبد الناصر رفض استغلال الدين الاسلامى فى أى شكل من الاشكال وقاد حملات هجومية على محاولات قيام الاحلاف الاسلامية المشبوهة وثالثا التسامح الدينى نظرا لقدسية الاديان السماوية الثلاثة .







■ « يجب ان نعرف ان العالم العربى والعالم الاسلامى يقفان اليوم امام عدو واحد ويتهاويان امام مرض واحد . أما عدونا فهو الاستعمار ، واما مرضنا فهو الفرقة والتخلى عن الجهاد فى سبيل الله » .

من خطاب الرئيس فى المؤتمر العربى الاسلامى [٢٦ اغسطس ١٩٥٣]

■ « أيمكن ان نتجاهل ان هناك عالما اسلاميا تجمعنا واياه روابط لا

تقربها العقيدة الدينية فحسب ، وانما تشدها حقائق التاريخ ؟

. . . . .

وليس عبثا أن الحضارة الاسلامية والتراث الاسلامى -الذى أغار عليه المغول الذين اكتسحوا عواصم الاسلام القديمة - تراجع الى مصر وأوى اليها فحمته مصر وانقذته عندما ردت غزو المغول على اعقابه فى عين جالوت .

. . . . .

ثم تبقى الدائرة الثالثة . الدائرة التى تمتد عبر قارات المحيطات ، والتى قلت انها دائرة اخوان العقيدة الذين يتجهون معنا أيا كان مكانهم تحت الشمس الى قبلة واحدة ، وتهمس شفاههم الخاشعة بنفس الصلوات .

ولقد ازداد ايمانى بمدى الفاعلية الايجابية التى يمكن أن تترتب على تقوية الرباط الاسلامى بين جميع المسلمين أيام ذهبت مع البعثة المصرية الى المملكة العربية لتقديم العزاء فى وفاة عاهلها الراحل الكبير » .

. . . . .

من كتاب فلسفة الثورة [١٩٥٤]

■ « حان الوقت الذى يجدر فيه بمصر وفرنسا ان تفهم كل منهما الاخرى فيما يتعلق بمشكلات شمال افريقية . ان شمال افريقيا جزء من العالم الاسلامى ، وهو عالمنا ، ومهما تكن أوجه الخلاف فان علينا دورا لا مهرب منه فى افريقية .. » .

من حديث الرئيس لصحيفة بارى بريس [٦ اغسطس ١٩٥٥]

■ « ان كل الشعوب تريد ان تعيش حرة مستقلة والمسألة ليست مسألة دين بل مسألة انسانية وتعطش الى الحرية والاستقلال ، فالمسلم انسان قبل ان يكون مسلما ، والامر كذلك بالنسبة لكل الاديان » .

من حديث صحفى للرئيس [١٢ اغسطس ١٩٥٦]

■ « ان الشعوب الاسلامية مدعوة اليوم الى المساهمة بنصيب وافر فى خدمة المبادىء العليا السامية التى نريد لها أن تسود عالمنا . وان امنا لتجد من عقائدها حوافز تدفعها الى العمل مع غيرها من الامم التى تسعى خلال عقائدها الخاصة الى نفس المثل العليا التى ارادها الله للعالم الذى خلقه وابدعه واراد له الخير واراد له السلام واراد له الهدى .

من كلمة الرئيس فى علماء المسلمين بالهند [٣٠ مارس ١٩٦٠]

■ « بالنسبة للروابط الاسلامية احنا طبعا أشرنا فى الميثاق الى الاسلام والى الروابط الاسلامية ، أشير الى هذا من أول يوم من أيام الثورة فى كتاب فلسفة الثورة . ولكن بعد كده بعض من الدول الاسلامية دخلت فى مواثيق وانحازت الى الغرب وبدأنا نسمع الكلام عن الحلف الاسلامى .

وبدأنا نشعر أن هناك محاولات لاستغلال الدين الاسلامى من أجل سياسة الانحياز التى تتنافى مع سياستنا ..

.- ان هذا يتنافى كلية مع الاسلام ، الاسلام الذى ينادى بالحرية وينادى بأن نكون أحرارا واسيادا لانفسنا والا نكون مناطق نفوذ لاى دولة اخرى ..

أما عن طريق الروابط الروحية فاحنا بندعو الى هذه الروابط الروحية بكل الوسائل فى جميع المجتمعات ومع كل الدول الاسلامية ، سنسير فى طريق ارسال البعثات ، ارسال بعثات من الازهر وارسال مدرسين من الازهر ، وبنصرف فى هذا مبالغ طائلة ، ونرجو أن تكون هذه الروابط الروحية من اجل الاسلام ومن أجل المنفعة الاسلامية ونرفض أن يكون العمل تحت اسم الاسلام يجر الى الاحلاف او الى الانحياز للغرب بطريق الخديعة تحت اسم الحلف الاسلامى أو تحت الرابطة الاسلامية أو تحت أى اسم من الاسماء لان سياستنا هى سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز » .

من خطاب الرئيس فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية [٢٨ مايو ١٩٦٢]

■ « ان الدور الذى يؤديه الاسلام دور قائم وفعال . ولقد تسالنى لماذا تبدو علاقاتنا بالهند اقوى منها بايران المسلمة . واقول لك ان الخلاف بين الحكومة المصرية والحكومة الايرانية لا يمكن ان يعوق أو يحجب العلاقة بين الشعب المسلم فى مصر والشعب المسلم فى ايران . ان العلاقات الدولية بظروفها الموضوعية لها أحكامها . لكن ذلك لا يناقض ولا يتعارض مع تعاطف الشعوب التى تعتنق نفس الدين » .

من حديث صحفى للرئيس [٥ يوليو ١٩٦٤]

■ « ان الجماهير المسلمة من جماهير الامة العربية وهى الاغلبية العظمى على الارض العربية تعتز كل الاعتزاز بدينها وتتشرف بالانتساب اليه وتتمسك برسالته مؤمنة وبحق انها دعوة انسانية ومساواة اسلام ، لكن الاستعمار والرجعية بعد أن فقدوا كل غطاء سياسى لمطامعهما لم يجدا فى النهاية وقبل الانحدار الحاسم غير غطاء الدين على أمل التضليل به والخداع ولكن الجماهير العربية خبرت فضح التضليل وتمرست بأساليب كشف الخداع ومن هنا فهى تدرك أن ذلك الحلف الاسلامى المقترح ليس الا اسما جديدا بواجهات جديدة لحلف بغداد القديم » .

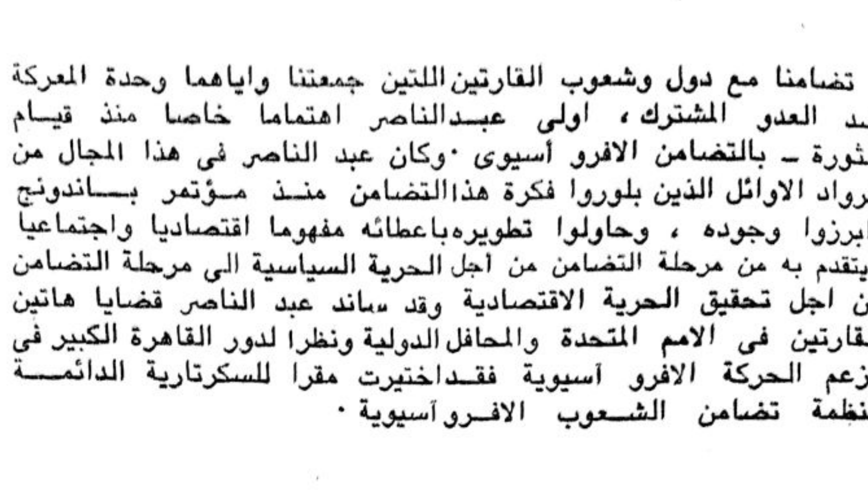
من كلمة الرئيس فى حفل تكريم رئيس الوزراء السوفيتى [١٠ مايو ١٩٦٦]

■ « كتابى الذى نشر فى مستهل الثورة ذكرت فيه فكرة المؤتمر الاسلامى وحاولنا عندئذ عقد هذا المؤتمر الاسلامى ولكن حدث فى عام ١٩٥٥ ان انشىء حلف بغداد وانضمت طبعا ايران والباكستان وتركيا الى الحلف مع العراق وبهذا لم يعد هناك اى احتمال لقيام مؤتمر اسلامى لان هذه البلاد انتهجت سياسة منحازة للغرب » .

من حديث الرئيس للتليفزيون البريطانى [٨ مايو ١٩٦٦]

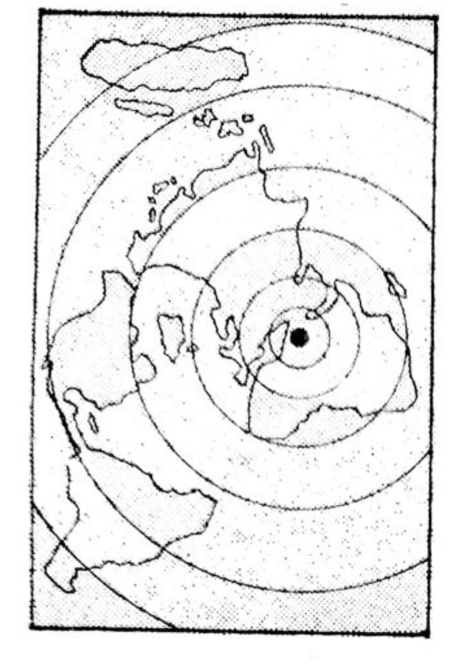
■ « لقد حث القرآن فى كثير من اياته على التجمع وعلى الاتحاد ، وعلى التضامن فى سبيل رد البغى والعدوان .. وان هذه لخطوة من خطوات التضامن .. فعلى الامة العربية وعلى الشعوب الاسلامية واجب كبير هو تعبئة الرأى العام فى البلاد الاسلامية ، وتعبئة الرأى العام فى جميع انحاء العالم .. وفى نفس الوقت تعريف المسيحيين وتحذيرهم من الخطر اليهودى الصهيونى ، لان اسرائيل لم تفرق بين المسلم والمسيحى حينما احتلت الارض فى فلسطين ولكنها طردت المسلمين كما طردت المسيحيين . وعندنا الان اكثر من مليون لاجىء فلسطينى بينهم المسلم وبينهم المسيحى » .

من حديث الرئيس الى علماء المسلمين [٦ مارس ١٩٧٠]



عبد الناصر.. والتضامن الأفرو آسيوى

تضامنا مع دول وشعوب القارتين اللتين جمعتنا واياهما وحدة المعركة ضد العدو المشترك، اولى عبد الناصر اهتماما خاصا منذ قيام الثورة ـ بالتضامن الافرو أسيوى ·وكان عبد الناصر فى هذا المجال من الرواد الاوائل الذين بلوروا فكرة هذا التضامن منذ مؤتمر باندونج وابرزوا وجوده ، وحاولوا تطويره باعطائه مفهوما اقتصاديا واجتماعيا يتقدم به من مرحلة التضامن من اجل الحرية السياسية الى مرحلة التضامن من اجل تحقيق الحرية الاقتصادية وقد ساند عبد الناصر قضايا هاتين القارتين فى الامم المتحدة والمحافل الدولية ونظرا لدور القاهرة الكبير فى تزعم الحركة الافرو آسيوية فقد اختيرت مقرا للسكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الافرو آسيوية ·



■ « ان حكومة الثورة لتغتبط أعظم الاغتباط لما تراه من توثيق العلاقات بين العرب وباقى أعضاء الكتلة الاسيوية الافريقية ، واطراد نجاح هذه الكتلة ، وظهور آثارها فى ينكر أن هذه الكتلة عامل كبير من عوامل الاستقرار ، وعنصر خطير من عناصر السلام الدولى ·

من خطاب الرئيس فى عيد الثورة [٢٢ يوليو ١٩٥٤]

■ « ان ايماننا بعظيم امكانيات بلادنا وهى تعمل متعاونة فى سبيل عزة البشرية كرامتها ، ليقوى ويشتد اذا نظرنا الى ما أصبح معروفا باسم « الكتلة الاسيوية الافريقية » · وقد اثبتت الاحداث ان التعاون بين أعضاء هذه الكتلة من اقوى العوامل على تقدم الشعوب المختلفة وحماية حقوقها ·

« لقد اجتمعنا فى هذا المؤتمر ممثلين للدول الاسيوية والافريقية ، وثمة تشابه يسترعى النظر ، بين الظروف القائمة فى بلاد القارتين وهو تشابه من شأنه أن يوحد بيننا ··· تواجهنا الان مشاكل النهوض الاقتصادى والتطور الاجتماعى والسياسى ، فليس بعجيب اذن أن تقرب هذه الامور بعضنا من بعض فنشعر بشعور واحد ، وهو ما يبدو جليا فى وجهات نظرنا نحو السلم العالمى والعدالة الدولية » ·

باندونج [١٩ ابريل ١٩٥٥]

من خطاب الرئيس فى مؤتمر

■ « ان الكتلة الاسيوية ستطيع قوة عاملة على الاستقرار والسلام المجال الدولى ، ولا يستطيع منصف أن الدولى ، فان ضخامة الشعوب المكونة لها وموقعها العظيم بين المعسكرات الهائلة المادية · وتراثها الروحى الباهر ، حقائق لم يعد فى المجال الدولى من يستطيع انكارها ·· لذلك كان حتما أن تأخذ مصر مكانها بين هذه الكتلة ··· ان قيام الكتلة الاسيوية الافريقية واطراد نجاح هذه الكتلة وظهور آثارها فى المجال الدولى عامل كبير من عوامل الاستقرار ··· فهى كتلة بريئة من الاغراض الاستعمارية لا تهدف الا الى تحقيق ما ينص عليه ميثاق الامم المتحدة من احترام » ·

من خطاب الرئيس فى عيد الثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٥]

■ « انى انتهز هذه الفرصة لاشيد بالدور الكبير الذى قامت به الشعوب الإسيوية والافريقية لمؤازرة مصر فى وقت الاعتداء الثلاثى عليها ، فلقد كان صوت هذه الشعوب له القوة بحيث استطاع أن يكسب المعركة وانتصر الضمير العالمى حين استيقظت شعوب آسيا وأفريقيا لتحقيق السلام » ·

من حديث الرئيس فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الافروآسيوى [٢٥ اكتوبر ١٩٥٧]

■ « ان الجيل الحاضر تقع على عاتقه أعظم المسئوليات فى تاريخه ··· ان مهمتنا ليست قاصرة على تحقيق استقلالنا القومى ، ولكنها تشمل أيضا تحقيق الانتعاش الاقتصادى بأوفر سرعة ، فان ذلك من شأنه ان يكمل الاستقلال ويدعمه · ويمكن الشعوب الاسيوية الافريقية من أن تحمل نصيبها العادل من المسئولية ازاء العالم كله

من برقية الرئيس الى مؤتمر الشعوب الافريقية الاسيوية فى كوناكرى (١٢ ابريل ١٩٦٠)

■ « هذا هو التضامن الذى نريده وهذا هو التضامن الذى يمثل القوى الكبيرة التى تتغلب على القوى الذرية والاسلحة التى تدمر البلاد · هذه هى القوى المعنوية التى نستطيع بها أن نعلم أو أن نفرض على العالم المبادىء الحرة والمبادىء الابية التى بها نستطيع أن نثبت للعالم أن مبادىء الحرية التى ننادى بها لابد أن تنتشر · واننا اذا دافعنا عن حريتنا فاننا ندافع عن حرية باقى الشعوب ·· فاذا دافعنا عن حرية الشعوب الاخرى فاننا ندافع عن حريتنا ·

من خطاب الرئيس عند عودته من زيارته للهند وباكستان [١٦ ابريل ١٩٦٠]

■ « من أبرز خطوات ثورتنا الوطنية أيها الاخوة هو الاهتمام الذى أولته شعوبنا لقضية التضامن الافريقى الاسيوى فلقد كانت شعوبنا من الرواد الاول لبلورة فكرة هذا التضامن وابراز وجوده ثم كانت من رواد العمل لتدعيم روح باندونج وذلك بجهودها فى مناصرة الحرية وبالاستعداد الدائم لكل عمل يتجه الى تطوير الحياة فى القارتين العظيمتين · وكان الامل كبيرا أن تتمكن هذه الدول الصاعدة ـ ونظرتها الى المسائل متقاربة متشابهة ظروفها سواء فى ماضى كفاحها أو فى مستقبل تطلعها الى حياة أفضل من أن تقوم بدور ايجابى من أجل السلام وذلك بأن تحاول مع غيرها من دول العالم غير المتحيزة أن تخلق تيارا عاما يكون بمثابة الضمير الذى يواجه المشاكل بميزان متحرر ويصدر فيها رأيه المنزه عن الهوى والغرض » ·

من خطاب الرئيس فى المؤتمر

العام للاتحاد القومى [٩ يوليو ١٩٦٠]

■ « وفى باندونج على سبيل المثال استطاعت طلائع التحرر فى آسيا وافريقيا أن تحشد ضد الاستعمار وضد ادواته قوى شعبية ضخمة واذا كنا نعتبر معركة السويس نقطة تحول فى تحرير القارة الافريقية فلقد كان النداء للتحرر الافريقى صادرا من باندونج ولقد واجه مؤتمر باندونج ادوات الاستعمار كما واجه سيدها الذى تعمل من أجله ·· وكان أوضح دليل أن اسرائيل كأداة بارزة من هذه الادوات قد منعت من حضور مؤتمر باندونج رغم انها تدعى نفسها قطعة من آسيا فلقد كان الاجتماع وراء أسوار العزل باعتبارها مصدر عدوى وباعتبارها ظاهرة من ظواهر الداء الاستعمارى الدول الافريقية والاسيوسية المشتركة وعرضا من اعراضه » ·

من خطاب الرئيس فى مجلس الامة [٢٤ يناير ١٩٦١]

■ « من بواعث الامل أن استطاعت الدول الافريقية والاسيوية المشتركة فى عضوية الكومنولث البريطانى على ان ترغم حكومة جنوب افريقيا على الخروج من عضوية الكومنولث الامر الذى ساعد كثيرا على القاء أضواء أكثر على مشكلة التمييز العنصرى واستطاع تكتيل رأى عام عالمى له وزنه واثره على حكومة جنوب افريقيا التى تسير فى طريق يتنافى مع كل المبادىء التى قدسها ودافع عنها واستشهد من اجلها البشر منذ اقدم عصور التاريخ » ·

من خطاب الرئيس فى افتتاح مؤتمر الشعوب الافريقية [٢٥ مارس ١٩٦١]

■ « جاء اليوم ممثلو شعوب القارات الثلاث يجتمعون فى مؤتمر واحد ومن اجل عمل واحد وتضمهم أهداف واحدة كلها مكرسة من اجل الشعوب ·· ومن أجل رفاهية البشرية وكرامة الانسان ومن أجل اقرار العدالة فى العلاقات الدولية واعطاء كل ذى حق حقه بلا قهر ولا قسر ·· من أجل انهاء التسابق الجنونى على وسائل الدمار والخراب ·· من أجل تكريس الجهود والاموال لتتخطى الشعوب المحرومة كل الحواجز التى اقامها الاستعمار فى وجهها ولتعويض ما نهبه من أرزاقها وخيراتها » ·

من رسالة الرئيس الى مؤتمر تضامن شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية فى هافانا [٤ يناير ١٩٦٦]

■ « ·· ان رسالة التضامن ما زال أمامها طريق طويل من العمل الشاق المتواصل فى معركة التحرر الاقتصادى واعادة البناء الاجتماعى فلم يكن تحطيم يد الاستعمار بواسطة الشعوب المتحررة غاية فى حد ذاته بل هو اطلاق للقوى البناءة الخلاقة فى آسيا وافريقيا لكى تضع القارتين فى مكانهما المتميز الذى قادتا فيه العالم كله عبر التاريخ الى آفاق النور وقمم الحضارة · لقد فعل التضامن كثيرا من أجل تحقيق العدالة والاستقلال وسيفعل أكثر من أجل المعاونة فى البناء والتنمية ومن أجل تحقيق العدالة والمساواة للشعوب واقرار السلام فى العالم أجمع » ·

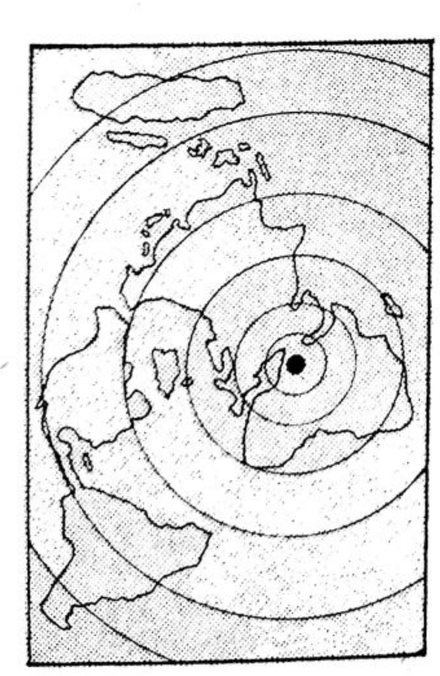
من رسالة الرئيس الى منظمة التضامن فى عيدها العاشر [٢٩ ديسمبر ١٩٦٧]

■ « وهناك موقف الدول الافريقية ، وهذا الموقف أصحابه المبعوثون اللى ذهبوا الى الدول الافريقية ومن بعد مؤتمر الجزائر وفى مؤتمر الجزائر فى السنة اللى فاتت كان هناك تأييد كامل من الدول الافريقية لقضيتنا ولا يزال هذا التأييد ينمو يوما بعد يوم · كذلك موقف الدول الاسيوية بالنسبة لقضية الشرق الاوسط وخصوصا الدول الصديقة فى آسيا ·· » ·

من خطاب الرئيس فى المؤتمر القومى العام [٢٣ يوليو ١٩٦٩]

عبد الناصر.. والأمم المتحدة

التزاما بالمبادىء الانسانية السامية التى كتبتها الشعوب بدمائها فى ميثاق الامم المتحدة ، اعلن عبد الناصر ولاء مصر لهذا الميثاق الذى استخلصته آلام الشعوب فى محنة حربين عالميتين تخللتهما فترة من الهدنة المسلحة · كما اعلن احترامه لقرارات الامم المتحدة الصادرة من أجل اقرار السلام القائم على العدل · وفى الوقت نفسه وقف عبد الناصر موقفا جسورا امام محاولات استغلال الامم المتحدة فى خدمة الاستعمار محذرا من عواقب تناسى الامم المتحدة لميثاقها ومبادئها · وفى أروقة الامم المتحدة استطاع عبد الناصر ان يحرز عدة انتصارات لمصر وللوطن العربى وللقارة الافريقية بل وشارك ايجابيا مع قادة العالم فى وضع صيغة ملائمة لمبدأ تصفية الاستعمار بغية استتباب السلام والامن الدوليين ·



■ « المبدأ الثانى الذى تقوم عليه سياستنا الخارجية هو الايمان بالنظام الدولى الذى رسمه ميثاق هيئة الامم المتحدة واعتقادنا ان الوقوف الى جانب هذا الميثاق ودعوة الدول الى التزامه واحترامه هو السبيل المضمون للمحافظة على السلام العالمى والاستقرار والرخاء بين الشعوب · » ·

« اننا نفرق بين هيئة الامم كمنظمة

وبين ميثاقها بأيمان وعقيدة واننا لانخلط بين مامنينا به منخيبة امل على يدى هذه الهيئة وبين المبادىء والاسس التى رسمها هذا الميثاق العظيم ٠ »

من خطاب الرئيس فى عيد الثورة [٢٣ يوليو ١٩٥٥]

■ «لئن تكن الهيئة قد نجحت فى تسوية بعض المشاكل ٠٠ فعالجت كثيرا من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ، فانها لا تزال متعثرة الخطى فى معالجتها لكثير من المشاكل كمشكلة فلسطين ، ومشكلة شمال افريقيا ، ومشكلة التسلح الاهوج ٠٠ ومشكلة القنبلة الذرية ٠ »

من خطاب الرئيس فى الذكرى العاشرة لانشاء الامم المتحدة [٢٤ اكتوبر ١٩٥٥]

■ « لم يكن اللقاء فى باندونج مجرد لقاء ساسة وزعماء فحسب ٠٠ انما عنى المؤتمر بأن يرسم الطريق الى الامانى ويحدد مراحلها ٠٠ فطالب بفتح باب العضوية فى الامم المتحدة لجميع الدول التى تنطبق عليها شروط العضوية ٠٠ ووضحت اهمية مؤتمر باندونج فى مجال الامم المتحدة وأصبحت دولها تمثل قوة عاملة على ترجيح كفة السلام ٠ »

من خطاب الرئيس فىذكرى يوم باندونج [١٨ ابريل ١٩٥٦]

■ « ننظر الى مؤتمر الاقطاب الذى سيعقد بعد أيام قلائل بأمل ورجاء ٠٠ الامل فى ان يكون السلام سلام مبنى على الحق وعلى العدل فلا يمكن لسلام ان يدوم اذا لم يكن السلام مبنيا على الحق أو على العدل لانه يكون كالذى يعبأ فيه الجهود لحرب أخرى ٠ ولكن السلام المبنى على الحق وعلى العدل هو السلام الذى نطلبه والذى نرى فيه أمل البشرية كلها ٠ »

من حديث الرئيس الى زعماء الاتحاد الدولى للعمال العرب [١٢ مايو ١٩٦٠]

■ « هذا الشعب يسعى دائما الى السلام لانه يشعر بأن السلام هو السبيل الذى مكننا أن نبنى وطننا وأن نعوض ما فاتنا ولهذا فاننا نؤمن بأن علينا مسئوليات تجاه السلام العالمى وأن علينا أن نقوم بدورنا فى المحافظة على هذا السلام على أساس من العدل وان توثيق العلاقات بين بلدينا انما يعبر عن عامل أساسى فى سياستنا وهذا العمل من أجل ارساء السلام القائم على العدل واننا حينما نعمل على توثيق روابط التضامن الافريقى الاسيوى فاننا نهدف ايضا الى تحقيق السلام القائم على العدل ٠ »

من كلمة الرئيس التى القاها فى مأدبة العشاء التى اقامها الرئيس الباكستانى [١١ نوفمبر ١٩٦٠]

■ « كلمة الاملفى مزيدمن المشاركة العالمية فى الامم المتحدة بحيث تكون أبوابها مفتوحة أمام جميع الشعوب دون تحيز أو تعصب ودون عوائق أو عقبات بحيث يكون المنبر العالمى هو الصدى الحقيقى لامانى هذه الشعوب والميزان الدقيق لاحساسها بمسئولياتها كاعضاء فى المجتمع الدولى ٠ هكذا فانى انتهز هذه الفرصة لاكرر مطالبة الجمهورية العربية المتحدة بضرورة فتح باب الامم المتحدة أمام الصين الشعبية ٠ وان شعبنا لا يرى ولا يتصور أن يبقى هذا الباب موصدا أمام ربع سكان الكرة الارضية ٠ »

« اننى اسمح لنفسى تأكيدا لايمان شعبنا بمبادىء الامم المتحدة أن اعلن هنا أمامكم أنه ليست هناك مشكلة تتعلق بوطننا الجمهورية العربية المتحدة أو تتعلق بأمتنا العربية أو تتعلق بالقارتين اللتين تمتد بينهما حدودنا ، أفريقيا وآسيا أو تتعلق بماهو خارج ذلك من القضايا العالمية الا ونحن على استعداد كامل لانقبل فيها ميثاق الامم المتحدة ومبادئهاوقرارات الاممالمتحدة وأحكامها ، قضاء عادلا فيها برضاء طيب ونية حسنة ٠ »

من خطاب الرئيس امام الجمعية العامة للامم المتحدة [٢٧ سبتمبر ١٩٦٠]

« ان الدول الكبرى لا تملك وحدها كلمة السلام أو الحرب وانما الجنس البشر ى كله مستمدا الحق من تضحيات شعوبه على اختلافها من أجل صنع الحضارة ودفع التطور ومن تطلع شعوبه كلها الى الامن هو الذى يملك الكلمة العليا هكذا فاننا فيما يتعلق بالسلام ننحاز الى جانب السلام وضد الحرب واذا كان من تحفظ واحد على هذا الموقف القائم علىالعدل دونتفرقة ودون تمييز ٠ »

« اننا نحس فى بعض الاحيان ان ثمة محاولة من بعض الدول الكبرىالى اعتبار الامم المتحدة اداة لها فىالحرب الباردة وذلك ـ لو كان هذا الاحساس ينطبق على الواقع ـ وهم ينبغى العدول عنه ٠ أن الامم المتحدة لنا جميعا وبنا جميعا ومن أجلنا جميعا لا هى لدولة دون دولة ولا هى لكتلة ضد كتلة ولا هى لحساب معسكر على حساب معسكر آخر ٠٠ صوتها دائما للحق والحق هو الحرية ، والحرية هى الطريق الى السلام ٠

من خطاب الرئيس أمام الجمعية العامة للامم المتحدة [٢٧ سبتمبر ١٩٦٠]

■ « سنة ١٩٥٦ كلنا حمدنا للامم المتحدة الموقف اللى وقفته ضد العدوان وكنا بنعتبر ان هذا يمثل نقطة تحول بالنسبة للامم المتحدة التى تنظر اليها الدول الصغرى بأمل كبير ٠٠ ولكن خاب هذا الامل حينما تولت الامم المتحدة المسئولية فى الكونغو أصبحت الامم المتحدة فى هذا العمل مطية للدول الاستعمارية تنفيذ سياسة الاستعمار الذى يريد أن يقضى على الحكم الوطنى ويجعل من باتريس لومومبا أمثولة لافريقيا كلها ٠ »

« الامم المتحدة أصبحت أداة فى يد الدول الاستعمارية واذا اصبحت وسيلة ينفذ بها لسياسة الاستعمار فستنظر اليها الشعوب كما تنظر الى الدول الاستعمارية وبكل أسف الامم المتحدة فى الكونغو خانت مبادئها من اجل حقوق الانسان ٠٠ الامم المتحدة فى الكونغو خانت الامم المتحدة المتحدة وتنكرت لها وانا اعتبر أن دول الاستعمار مسئولة عن هذا وانا اعتبر ايضا أن سكرتارية الامم المتحدة مسئولة عن هذا ٠٠ حينما كنت أزور فى نيويورك فى شهر سبتمبر قلنا أن الامم المتحدة نجحت ٠٠ قلنا ان احنا عاوزين نحافظ على الامم المتحدة وتحافظ على هيبتها ولكن احداث الكونغو تعطى الدليل على أن التنظيم الادارى فى الامم المتحدة يحتاج الى تغيير لان سكرتارية الامم المتحدة اذا خضعت للاستعمار اصبح الاستعمار بيمثل القوة التى تتبع الامم المتحدة وبهذا تسير الامم المتحدة فى طريق الانهيار ٠ »

من خطاب الرئيس فى عيد النصر الرابع [٢٣ ديسمبر ١٩٦٠]

■ « لماذا ذهبنا نحضر الجمعية العامة للامم المتحدة ، احنا بعد ان تحررنا من الاستعمار وبعد أن اعلنا سياستنا الحرةالمستقلة وبعد ان صممنا على أن نتبع سياسة الحياد الايجابى وبعد أن أعلنا القومية العربية واقمنا الجمهورية العربية المتحدة أننا بعد هذا كله أيها الاخوة لابد لنا أن نعمل فى المجال الدولى ولا نترك المجال الدولى للدول الكبرى التى تملك الاسلحة الذرية ٠٠ والصواريخ فان العالم اليوم فيه من القوى ما ينافس القنابل الذرية والصواريخ هذه القوى أيها الاخوة هى

القوة المعنوية التى تتمثل فيكم والتى تتمثل فى الشعوب الحرة » .

من خطاب الرئيس عقب عودته من نيويورك [١٠ اكتوبر ١٩٦٠]

■ «أكدت ايمان شعبنا بالامم المتحدة باعتبارها طريق التطور الدولى السلمى وطالبت باستمرار تدعيم وجودها على أساسين .. الاساس الاول ، توسيع نطاقها لتضمن المزيد من المشاركة العالمية وليكون بابها مفتوحا أمام جميع الشعوب دون تحيز أو تعصب ، وخصصت بالذكر هنا ضرورة ازالة جميع العقبات فى وجه اشتراك الصين الشعبية فى أعمالها . والاساس الثانى توكيد احترامها جنبا الى جنب مع توسيع نطاقها بحيث لا تصبح أداة فى يد دولة أو كتلة وبحيث لا تكون ميدانا لمناورات الحرب الباردة وانما تكون كما أرادتها الشعوب التى وضعت ميثاقها ، تعبيرا عن تصميمها الاكيد على السلم القائم على العدل » .

من خطاب الرئيس فى مجلس الامة عن رحلته الى الامم المتحدة [١٢ اكتوبر ١٩٦٠]

■ «نرى أن الامم المتحدة أداة كبرى يجب أن تؤدى دورها فى خدمة الكفاح من أجل الحرية وفى خدمة التطوير الاقتصادى والاجتماعى وان استخلاص الامم المتحدة من بين براثن المناورات الاستعمارية معركة هامة يتعين على الشعوب الافريقية والشعوب المتطلعة الى الحرية أن تخوضها وانه يتعين علينا أن نجد الوسائل الكفيلة بحماية الامم المتحدة كأداة فى خدمة السلام الدولى القائم على العدل من كل تربص بها حتى تستطيع هذه الاداة بدورها أن تحقق الغرض المرجو منها .

من خطاب الرئيس فى مجلس الامة [٢٤ يناير ١٩٦١]

■ « اننا نتجه فى سياستنا الدولية ـ أيها الاخوة ـ الى تدعيم الامم المتحدة وجعلها أساسا للسلام .. الامم المتحدة اتعملت سنة ١٩٤٥ اليوم الدول المستقلة تضاعفت .. اليوم الشعوب بتحاول كلها أن تتحرر وأن تستقل .. الحرية متطلعة فى جميع أنحاء العالم .. آسيا كلها تحررت .. افريقيا كلها تحررت .. والباقى فى سبيله الى الحرية .. اذن لابد أن تشكل الامم المتحدة نفسها حتى تتوافق مع العصر الحالى ومع الزمن الموجودين فيه » .

من خطاب الرئيس فى عيد الثورة [٢٢ يوليو ١٩٦١]

■ « لابد أن يمتد التغيير البناء الى الجهاز الادارى للامم المتحدة ذاتها باعتباره أداة تنفيذ لارادتها كذلك لابد أن يمتد التغيير الى توزيع القوة فى مراكزها المختلفة ولست اتصور ان تبقى مناطق فى العالم دون تمثيل فى مجلس الامن كما لا أتصور أن يبقى بلد كالصين الشعبية بعيدا عن نطاق الامم المتحدة فى حين أن ربع سكان الارض يعيشون داخل حدوده . ولابد للامم المتحدة بعد ذلك من ان تمارس دورها الذى كانت تحكم به الشعوب التى اقامتها وأن تكون مجالا للعمل من اجل السلام ومن أجل التقدم » .

من خطاب الرئيس فى مؤتمر اقطاب الدول غير المنحازة ببلغراد (١ سبتمبر ١٩٦١)

■ « ان شعبنا الذى ساهم بكل اخلاص فى أعمال مؤتمر باندونج وانجاحه ، والذى شارك فى أعمال الامم المتحدة وحاول عن طريق هذه الاداة الدولية العظيمة دفع الخطر عن السلام ، أثبت شجاعة فى الايمان بالسلام » .

« لقد تكلم من باندونج ، مع غيره من دول آسيا وافريقيا ، نفس اللغة التى تكلم بها أمام الكبار الاقوياء فى الامم المتحدة » . . . .

« ان شعبنا يعيش ويناضل من أجل المبادىء الانسانية السامية التى كتبتها الشعوب بدمائها فى ميثاق الامم المتحدة . ان فقرات كثيرة فى هذا الميثاق قد كتبت بدماء شعبنا ودماء غيره من الشعوب » .

من ميثاق العمل الوطنى ـ الباب العاشر ـ [٢١ مايو ١٩٦٢]

■ « ان الانسانية الان لا تقابل خطر الانفجار الذرى وحده وانما تقابل خطر الانفجار السكانى والزيادة السريعة فى عدد سكان العالم . ولا سبيل لها للبناء والتقدم الا بالايمان بأن البشر جميعا أفراد أسرة كبيرة تمثل الامم المتحدة منها العقل والقلب ومن هذا الايمان ينبثق التعاون بين الدول جميعا من أجل مستقبل الانسانية . هذا المستقبل الذى تقل فيه الفروق بين المستويات وتتعاون الدول كل بقدر ما تستطيع فى مجالات العلم والتكنولوجيا ليكون التقدم حقا للانسانية كلها .

ان السلام لا يمكن أن يستقر فى عالم تتفاوت فيه مستويات الشعوب تفاوتا خطيرا . ان التحدى المخيف الذى ينتظر الامم التى لم تستكمل نموها والذى تسببه الاكتشافات العلمية الهائلة التى تساعد على مضاعفة الفوارق ما بين التقدم والتخلف لن يمكن التغلب عليه الا بتعبئة جميع الطاقات المعنوية والمادية لهذه الدول والبعد عن الجهود الفردية العفوية وبتجميع المدخرات الوطنية ووضع تخطيط شامل لعملية الانتاج » .

من رسالة الرئيس الى مؤتمر العلوم الدولى بجنيف [٤ فبراير ١٩٦٤]

■ « ان ميثاق الامم المتحدة يجب ان يستوعب الحقائق الجديدة التى صنعتها حصيلة اكثر من عشرين عاما مضت منذ وضعها خصوصا وان هذه الفترة كانت فترة ثورية حافلة .

ويجب ان تتطور هذه المنظمة العظيمة الى مستوى الامال التى انشاتها ولابد ان يكف الجميع عن النزول بها وتحويلها الى مجرد أداة لخدمة سياسة القوى . ان الامم المتحدة لابد أن تتسع لامال جميع الشعوب الطامحة الى الحرية والتقدم . ولابد أن تتسع الامم المتحدة لوجود جميع الشعوب فلا يحال دون شعب كشعب الصين ـ يصل تعداده الى ثلث تعداد العالم ـ ومكانه الشرعى الامم المتحدة ولابد أن تتسع الامم المتحدة للعدل مع السلام فان السلام بغير العدل لا يعيش وتوهم امكان تجاهل العدل اكتفاء بالامر الواقع حتى وان قام على الظلم هو وهم خطير لا يزلزل معنى العدل وحده وانما يزلزل بعده معنى السلام » .

« ١ ـ ان السلام ليس مجرد الامتناع عن استخدام القوة ، وانما هو أيضا وكنص المادة ٥٥ من ميثاق الامم المتحدة (تهيئة دواعى الاستقرار والرفاهية والسلام لقيام علاقات سليمة وودية بين الامم مبنية على احترام القاعدة التى تقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها) .

٢ ـ ان تحقيق الشروط والاحوال اللازمة للسلام هو أمر يهم جميع الدول ويعززه اشتراكها جميعا فى المسئولية .

٣ ـ ان السعى الى تلافى استخدام القوة فى العلاقات الدولية لا يتحقق بمجرد الالتزام بايجاد حل لكل مشكلة من المشاكل على حدة وبمعزل عن غيرها وانما يتحقق بوجود مفهوم حقيقى للسلام يقيم بنيانه على العدل ، ان العدل وحده يصنع السلام الدائم ، وأما القوة فلا تستطيع أن تفرض لبعض الوقت على موقف معين ولكنها حتى مع الامر الواقع الذى نقيمه أبعد ما تكون عن معنى السلام واستمراره .

٤ ـ ان السلام لا يستقر اذا استند على تجميد الاوضاع الظالمة وان احترام الدول لالتزاماتها التعاهدية معناه احترام المعاهدات الصريحة التى عقدت بحرية واختيار والتى لا تخالف ميثاق

الامم المتحدة • ومن ثم يجب أن يكون التزام الدولبتنفيذ تعهداتها مرتبطا بما ورد فى المادة ١٠٣ من الميثاق التى تنص على « انه اذا تعارضت الالتزامات التى يرتبط بها أعضاء الامم المتحدة وفقا لاحكام هذا الميثاق مع اى التزام دولى آخر يرتبطون به والعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق » •

٥ ـ ان التعاون بين الدول والتفاهم بين الشعوب لا يمكن أن يتحققا بصورة فعالة وأكيدة الا اذا تلاشت الفوارق فى مستويات الحياة للشعوب المختلفة والا اذا تأكدت لها جميعا حقوقها المتساوية •

اذا كنا ندرك أن العمل من أجل التقدم هو أولا وأخيرا مسئولية الذين يطلبونه وعملهم الدائم لبلوغه فان من حقهم ألا توضع العراقيل فى طريقهم بوسائل الضغط أو بوسائل المناورة ولابد أن يدرك الجميع من ناحية أخرى ان السلام فى جوهره هو شركة فى الرخاء على اتساع العالم كله » •

من خطاب الرئيس فى افتتاح المؤتمر الثانى الدولى عدم الانحياز [٥ اكتوبر ١٩٦٤]

■ « ..... ان وضع الامم المتحدة هو من الاوضاع التى تشغل بالنا وكانت موضع بحث مستفيض هنا فى الجمهورية العربية المتحدة •

واريد ان اوضح هنا بأن امتناعنا مازال كاملا بانه ليس هناك بديل للامم المتحدة وانه مع تلسيمنا الكامل بقصور لامم المتحدة عن مواجهة بعض مسئوليات العصر المتغير ، فان الحل يكمن فى استكمال التصور ولا يكمن فى تجميد هذه المنظمةالتى استطاعت طوال سنين دقيقة حساسة مائجة بتيارات الحرب الباردة أن تفرض فوق سياسة القوة بعض الاحترام لمبادىء القانون وأن تكبح وتشد انفلاتات كان يمكن لو انها تركت بغير مراجعة ان تقرب العالم فى فوضى لا حدود لها •

واذا كنا نطالب بتعديل الميثاق ليتمشى مع التغييرات الثورية التى طرأت على العالم خلال العشرين سنة الماضية واذا كنا نلح فى المطالبة بفتح أبواب الامم المتحدة للصين الشعبية لتأخذ وضعها الطبيعى والشرعى فاننا نصدر فى ذلك عن رغبة أكيدة فى جعل الامم المتحدة كثر كفاءة ومقدرة » •

من كلمة الرئيس اثناء زيارة الرئيس تيتو [٢٧ ابريل ١٩٦٥]

■ « نحن أبناء هذا الجيل نشعر أن من حقنا أن نفخر أمام الاجيال القادمة ، فقد انشانا اليونسكو ليجمع بيننا على رغم خلافاتنا .. وهو الاساس الذى تقوم عليه قاعدة أصيلة ومتينة للتفاهم الدولى • وتؤمن الجمهورية العربية المتحدة بان اليونسكو يستطيع ان يقوم بعمل حاسم من أجل ارساء دعائم معنوية راسخة يقوم عليها السلام الدولى الذى نصبو اليه • وحسبه فى ذلك أن يتعجل مشروعه العظيم لاعادة كتابه تاريخ الانسان على وجهه الصحيح مستندا فى ذلك الى الحقائق التاريخية والوثائق القومية » •

من رسالة الرئيس الى هيئة اليونكسو بمناسبة مرور ٢٠ عاما على انشائها فى [٤ نوفمبر ١٩٦٦]

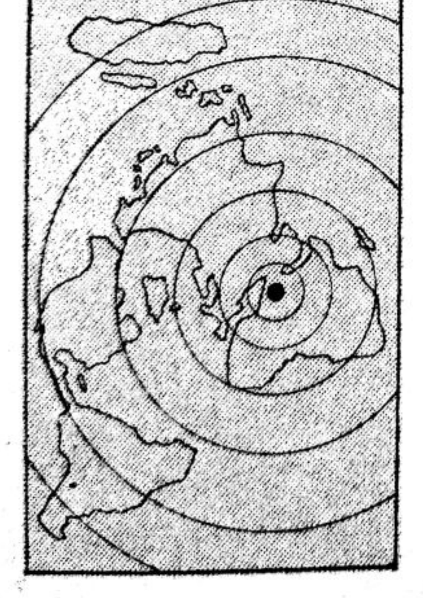
■ « بعد سنة ١٩٦٧ كانت هناك قرارات .. قرارات فى الامم المتحدة لايقاف القتال .. ولاول مرة فى الامم المتحدة يصدر قرار بايقاف القتال ولا يصدر قرار بالانسحاب ، ثم بعد هذا صدر قرار من مجلس الامن يعبر عن ارادة المجتمع الدولى فى نوفمبر سنة ١٩٦٧ يطالب بالانسحاب من الارض المحتلة ومع هذا فقد تحدت اسرائيل هذا القرار » •

من خطاب الرئيس فى المؤتمر القومىالعام [٢٣يوليو١٩٦٩]

عبد الناصر.. والدول النامية

تعبيرا عن توافر السمات المشتركةللدول النامية التى تعانى من قضية التخلف ، وقف عبد الناصر أمام مؤتمر القاهرة للدول النامية (٩ ـ ١٨ يوليو) يقول : «ان فى العالم كثيرين يفكرون كما نفكر، تعنيهم نفس المشاكل وتواجههم نفس التحديات ،وانهم يجدون فى أعماقهم أنبل القوى الدافعة الى اقتحام المستقبل مهما بدا الطريق امامهم شاقا وطويلا » •

وعلى المستوى الدولى ، قاد عبد الناصر معركة الدفاع عن حقوق الدول النامية فى تحطيم التخلف وتحقيق التقدم والمحافظة على ثرواتها ومواردها الاولية ، مطالبا بمراجعة عقود الامتيازات القديمة التى تسلم ثروات بلاد كثيرة الى بلاد غيرها بدون ثمن عادل • مؤكدا أن المساعدات الاقتصادية التى تقدمها الدول الغنية الى الدول النامية ليست هبة ولكنها ضريبة واجبة الاداء • واكثر من هذا ، فلقد وضع عبد الناصر مبدأ « التعاون الدولى من أجل الرخاء » كأحد الخطوط الرئيسية فى سياستنا الخارجية •



■ « وكان مما يشجع تفانينا فى العمل من أجل السلام ان هذا السلام وان كانت ضرورته للبشرية كلها لا تحتاج الى جدل فان استقراره بالنسبة لنا يحمل قيمة حيوية خاصة ذلك انه فى جو السلام وحده تستطيع الدول التى لم تستكمل نموها الاقتصادى ان تباشر تطورها موجهة اليه كل جهودها حتى تستطيع أن تعيش فى القرن العشرين على مستوى الحياة اللائق بالقرن العشرين » •

« كذلك كان انتصارا لثورتنا

الوطنية أن نرى هذا الضغط العالمى الذى يوجه ضد اجراء التجارب على الاسلحة النووية فضلا عن استعمالها فى حرب مدمرة .. كذلك كان انتصارا لثورتنا الوطنية أن نرى بوادر وعى عالمى لمشاكل الدول التى تتطلع الى تطوير نفسها استجابة لنداء الشعوب الاسيوية الافريقية بأن السلام لا يمكن أن يستقر مع وجود تفاوت مخيف بين مستويات المعيشة فى الدول التى استكملت حظها من النمو بين مستوياتها فى الدول التى مازالت تتطلع بعد الى هذا الامل » .

من خطاب الرئيس فى المؤتمر العام للاتحاد القومى [٩ يوليو ١٩٦٠]

■ « ليس هناك شعوب متخلفة وشعوب متقدمة وانما هناك شعوب واتتها الفرصة للتعليم وشعوب أخرى حرمت هذه الفرصة بالقوة والضغط شعوب انطلقت الى التجربة وتفاعلت معها وشعوب بينها وبين أن تجرب قدرتها أو تكتشف ملكاتها » .

من خطاب الرئيس أمام الجمعية العامة للامم المتحدة [٢٧ سبتمبر ١٩٦٠]

■ « ان مشاكلنا متشابهة فهى جميعا تنبع من نفس الاصل وتمتد من نفس الجذور .. انها مشاكل البلاد التى تعرضت طويلا للقهر الاجنبى وقاست تحته ألوانا من الاستغلال تركت آثارها طويلا حتى بعد أن استطاعت يقظة شعوبنا الكبرى أن تثور على هذا القهر وأن تحرر ارادتها لكى تحرر حياتها .

وكانت أخطر الاثار التى تبقت لنا هى مشاكل التخلف الذى أرغمنا عليه وبالتالى قصورنا عن متابعة التقدم العلمى والفنى الامر الذى وضع على كاهلنا عبئين فى وقت واحد هما : تعويض التخلف الطويل وملاحقة التقدم السريع » .

من رد الرئيس على خطاب الرئيس أونو — رئيس جمهورية بورما [٢٨ ديسمبر ١٩٦١]

■ « ان مصادر الثروة الطبيعية والمعدنية فى الدول النامية مازالت تحتفظ بالكثير من أسرارها وان العمل العلمى والتكنولوجى وحده هو القادر على أن يجعل الارض تبوح بهذه الاسرار وأن التطوير الوطنى لهذه الدول يقبل كل المعونات غير المشروطة التى تساعده على تحقيق اهدافه . وهذه الشعوب النامية فى نظرتها التقدمية الواعية تعتبر ان هذا التعاون واجب على الدول السابقة فى التقدم نحو الدول التى مازالت تناضل للوصول اليه وتبارك قرار الامم المتحدة باعتبار هذا العقد الذى نعيشه عقد التنمية » .

من رسالة الرئيس الى مؤتمر العلوم الدولى بجنيف [٤ فبراير ١٩٦٢]

■ « ان شعبنا يؤمن ان الرخاء لا يتجزأ وأن التعاون الدولى من اجل الرخاء هو اقوى ضمانات السلام العالمى . ان السلام لا يمكن ان يستقر فى عالم تتفاوت فيه مستويات الشعوب تفاوتا مخيفا ، ان السلام لا يمكن أن يستقر على حافة الهوة السحيقة التى تفصل بين الامم المتقدمة والامم التى فرض عليها التخلف . ان الصدام المحقق بين التخلف والتقدم هو الخطر الثانى الذى يهدد السلام العالمى بعد الخطر الاول الذى يكمن فى نشوب حرب ذرية مفاجئة » .

من ميثاق العمل الوطنى — الباب العاشر — [٢١ مايو ١٩٦٢]

■ « للجمهورية العربية المتحدة نظرة فى مسألة المعونات الخارجية تراها حقا للشعوب المختلفة على الذين سبقوها فى التقدم . حقا يستند الى التكافل الانسانى والى تدعيم السلام . بل ان الجمهورية العربية المتحدة ترى هذه المعونات فريضة واجبة الاداء على الدول الكبرى ذات التاريخ الاستعمارى قبل غيرها تعويضا عن النهب الذى تعرضت له وما زالت تتعرض له شعوب عديدة فى افريقيا وآسيا نزحت ثرواتها نزحا منظما ليكون الرخاء حكرا لغيرها ويبقى لها احتكار الفقر » .

من خطاب الرئيس فى مؤتمر القمة الافريقى بأديس أبابا [٢٤ مايو ١٩٦٣]

■ « لقد آن الاوان لكى يدرك السابقون الى التقدم أن تعاونهم مع الذين يحاولون بلوغه ليست شروط تحكم ولا هى منة احسان ذلك كله ليس ضروريا لنا فحسب بل هو ضرورى للاخرين أيضا لانه ضرورى للسلام » .

من خطاب الرئيس أمام المؤتمر الثانى لدول عدم الانحياز [٥ اكتوبر ١٩٦٤]

■ « اننا لنؤمن بأن التعاون الدولى من أجل الرخاء المشترك لشعوب العالم ضد الاستعمار وضد الاستغلال هو استطراد منطقى للعمل من أجل السلام لتوفير الجو الامثل للتطوير واذا كانت شعوب أفريقيا أثبتت للعالم صلابتها باصالتها فى معارك التحرير والاستقلال فانها ستقابل معارك البناء بنفس هذه العزيمة والتصميم حتى تحقق استقلالها الاقتصادى وتدعم استقلالها السياسى » .

من رسالة الرئيس فى يوم افريقيا [مايو ١٩٦٤]

■ « نستطيع أن نطرح قضية التنمية على اهتمام العالم بالقدر الذى تستحقه ولقد اثبتت لنا تجربة مؤتمر التجارة فى جنيف أن تعاوننا معا يستطيع ان يفتح امامنا الابواب المغلقة ويستطيع أن يضع امام السابقين الى التقدم الحقيقة التى لا مهرب منها ، وهى أن رخاء العالم لا يتجزأ وأن الرخاء لا ينفصل عن السلام » .

من خطاب الرئيس فى مؤتمر القمة الافريقى [١٧ يوليو ١٩٦٤]

■ « ان الفوارق المؤلمة فى مستويات معيشة الشعوب لن يكون من شأنها الا وضع العالم على فوهة بركان لا يهدأ ولا يستقر ولا ينام . ان هناك فوارق مروعة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ويضاعف من الاحساس بهذه الفوارق أن شعوب الدول المتخلفة ترى وهى على حق فيما تراه — أن رخاء غيرها قد أخذ منها بوسائل النهب الاستعمار المروعة .

نحن هنا فى الجمهورية العربية المتحدة وكثيرون معكم اذا لم نقل معظمكم نواجه هذه المأساة التى تعرضت لها قرونا طويلة نزحت فيها ثرواتنا الوطنية المدخرة واستنزفت ببشاعة منظمة . واذا كنا نرتفع بمشاعرنا وأمالنا عن الحقد فاننا نرى أن أبسط مقتضيات العدل تحتم أن يلقى الساعون الى التقدم تعاونا أصيلا من جانب السابقين الى هذا التقدم .

ان مطلب العدل الاجتماعى هو القوة المحركة للحوادث الان فى كل وطن واحد . وهنا المطلب مطلب العدل يوشك أن يؤدى نفس الدور فى مجتمع العدل . فى عالم يتحول برغم اتساعه الى كيان واحد تلاشت فيه المسافات بفضل التقدم الثورى فى وسائل المواصلات ولا نريد أن ينتهى تقسيم العالم الى كتلة غربية وكتلة شرقية لتقوم تقسيمات أخرى أكبر واخطر . كتلة من الفقراء وكتلة من الاغنياء . كتلة من المتقدمين وكتلة من المتخلفين . كتلة فى الشمال من الكرة الارضية من حقها الرخاء وكتلة فى الجنوب ليس لها غير الحرمان . كتلة من البيض وكتلة من الملونين .

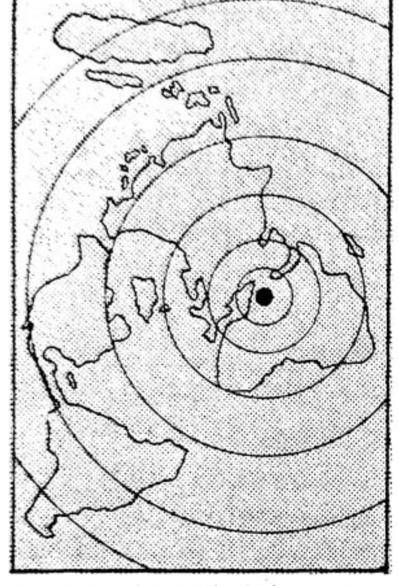
لا يستطيع الفقر والغنى أن يعيشا بسلام جنبا الى جنب ·· ولا يستطيع التقدم والتخلف أن يعيشا بسلام جنبا الى جنب » ·

من خطاب الرئيس فى المؤتمر الثانى لدول عدم الانحياز [٥ اكتوبر ١٩٦٤]

■ « كما أشير الى الاوضاع الظالمة فى التجارة الدولية التى تخلق بالتقدم التكنولوجى تناقضا خطيرا يهدد مجتمع الامم بانقسام وصراع حاد بين الاغنياء والفقراء ·· خصوصا اذا كان البعض يتصورون ان فى استطاعتهم بناء رخائهم على حساب الاخرين واقامة الرفاهية فى أوطانهم بثمن تحويل أوطانهم الى مجرد مخازن للمواد الخام اللازمة ادخرت منذ بدء الخليقة لمجرد تشغيل مصانعهم الحديثة » ·

من خطاب الرئيس فى مؤتمر القمة الافريقى الخامس [ابريل ١٩٦٧]

عبد الناصر.. ونزع السلاح



انقاذا للبشرية من ويلات الحروب المدمرة ، وتوفيرا لبلايين الاموال التى تعتمد للانفاق على التسلح وابتكار الاسلحة المدمرة ، ضم عبد الناصر صوته الى أصوات المنادين بنزع السلاح · ولم يكن موقف عبد الناصر من هذه القضية موقفا سلبيا ، فقد أوضح الهدف الانسانى العظيم من نزع السلاح ، بتوجيه هذه الاموال الطائلة الى الشعوب النامية من أجل رخاء الانسان فى كل مكان · وكانت مبادرة مصر الى توقيع اتفاقية الحظر الجزئى للتجارب الذرية (التى لم توقعها اسرائيل حتى الان) ·· واشتراك مصر مع غيرها من الدول **غير المنحازة فى مباحثات جنيف لنزع** السلاح ·· من الخطوات الايجابية التى تبرز موقف عبد الناصر من هذه **القضية الخطيرة .**

■ « ·· قلنا أننا نطالب بنزع السلاح · ونطالب بأن تحول هذه الاموال الى الشعوب المختلفة ليس كهبة أو كاحسان ، ولكن كقروض وكنوع من التعاون الانسانى ترفع قيمة الانسان والا فان الانسانية ستقاسى من أهوال التكتلات العسكرية وتقاسى من أهوال الحروب » ·

من خطاب الرئيس فى رشيد [٢٨ يوليو ١٩٥٩]

■ « يجب أن يكون هناك اتفاق بين الدول التى تمتلك الاسلحة الذرية على وقف جميع التجارب الذرية والامتناع عنها · كذلك يجب أن يكون هناك اتفاق على تدمير جميع الاسلحة الذرية المكدسة فى مخازنها الان ويجب ان يتم هذا الاتفاق بين جميع الدول عن طريق الامم المتحدة ·· يجب عند عقد أى اتفاق ان يشمل أيضا اطلاق الاسلحة الذرية الى الفضاء الخارجى » ·

من حديث الرئيس مع الصحفيين الامريكيين [٢١ مارس ١٩٦٠]

■ « اننا اليوم نعلن للعالم أجمع أننا نريد لهذا العالم السلام ولكن لابد أن يكون سلاما مبنيا على العدل واذا كانت الدول الكبرى تبحث نزع السلاح فاننا نؤيد نزع السلاح ولكننا نرى أيضا أنه لابد من نزع الكراهية ونزع الحقد والشك والخوف · لابد أن تنتزع كل هذه النوازع لكى يحل السلام بين ارجاء هذا العالم المبنى على العدل » ·

من خطاب الرئيس عند عودته من زيارته للهند وباكستان [١٦ ابريل ١٩٦٠]

■ « اننا نعود فنكرر ان مواجهة المشكلة فى اطار الامم المتحدة لا ينفى عن الدول الكبرى نصيبها الاكبر فى المسئولية · ذلك أن مشكلة نزع السلاح تتصل باعتبارات علمية وفنية بالغة التعقيد وأن الدول الكبرى التى استطاعت بامكانياتها ان تصل الى التفوق العلمى والفنى الذى مكنها من صنع الاسلحة النووية لاقدر من غيرها بحكم هذه الامكانيات على أن تجد الوسائل الفعالة لازالة الخطر الذى يهدد العالم وتحويل الطاقة النووية من مجال التدمير لكى تصبح طاقة محركة للتقدم » ·

من خطاب الرئيس امام الجمعية العامة للامم المتحدة [٢٧ سبتمبر ١٩٦٠]

■ « رأينا الاستعمار يمضى فى لعبته الخطرة من أجل استمرار السيطرة الى حد اباحة الاسرار الذرية لقواعد العدوان التى اقامها على أرض الشعوب وهكذا فبينما العالم المحب للسلام يسعى فى تطلعه الى أمله نحو نزع عام للسلاح ونحو استخدام سلمى للطاقة النووية اذا بفرنسا لا تكتفى بتجاربها الذرية على صحراء الجزائر ·· وانما هى تنقل احتمالات الخطر الى الارض المقدسة على مقربة من مهد المسيح رسول السلام فى الارض وداعية المحبة بين البشر » ·

من خطاب الرئيس فى افتتاح مؤتمر الشعوب الافريقية [٢٥ مارس ١٩٦١]

■ « ·· اما نزع السلاح فلم يزد ما حققه عن أن يكون محادثات طويلة مضنية لم تصل الى شىء يمكن الركون اليه أو الاعتماد عليه كذلك مما يدعو الى عميق الاسف أنه فى هذا الجو المشبع بالقلق وجدت حكومة الاتحاد السوفيتى نفسها فى موقف رأت فيه من وجهة نظرها أن تعود الى اجراء التجارب الذرية وقد كان هذا القرار صدمة لى بقدر ما هو صدمة للرأى

العام العالمى على أنه مهما كان من دوافع الحكومة السوفيتية الى هذا القرار فان أهم ما فيه هو دلالته الواضحة على التدهور الخطير فى الموقف الدولى ومن المؤلم ان السباق فى التسلح لم يقتصر على الولايات المتحدة وعلى الاتحاد السوفيتى وحدهما وانما وجدنا دولا أخرى تمعن تحديا للرأى العام العالمى فى اجراء التجارب الذرية كفرنسا وتجريها فى أرض شعوب ترفض أن تكون أوطانها ميدانا لمثل هذه التجارب » ·

من خطاب الرئيس فى مؤتمر اقطاب الدول غير المنحازة ببلغراد (١ سبتمبر ١٩٦١)

« ·· ان شعبنا الذى شارك فى الجهود الانسانية العظيمة المكرسة لتحريم التجارب الذرية ، وشارك ايجابيا فى العمل من أجل نزع السلاح ، انما كان يصدر عن ايمان مطلق بالسلام ·· لانه يؤمن ايمانا مطلقا بالحياة » ·

من ميثاق العمل الوطنى — الباب العاشر — [٢١ مايو ١٩٦٢]

■ « منذ أيام وقعت اتفاقية حظر التجارب الذرية بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وكان لهذا رنة التفاؤل فى جميع انحاء العالم وقد رحبنا بهذه الخطوة كخطوة أولى فى سبيل انهاء الحرب الباردة وفى سبيل نزع السلاح امبارح قرأت تصريح للرئيس نهرو بيدعو دول العالم أجمع أن تشترك فى التوقيع على هذه الاتفاقية ونحن هنا فى ج · ع · م ونحن نعمل من أجل السلام ونحن نعمل من أجل انهاء الحرب الباردة نؤيد الرئيس نهرو فى دعوته لجميع دول العالم للتوقيع على هذه الاتفاقية فقد يمكننا هذا أو يمكن البشر من أن يعيشوا مطمئنين · على ان تكون الخطوة الاخرى فى الاتفاق هى تدمير الاسلحة الذرية جميعها ثم نزع السلاح وتحويل الاموال التى تصرف على الاسلحة الذرية وتحويل الاموال التى تصرف على السلاح من أجل الرفاهية ومن أجل تطور الشعوب » ·

من خطاب الرئيس فى عيد الثورة [٢٨ يوليو ١٩٦٣]

■ « سياستنا العامة هى مبنية على منع التجارب الذرية ثم تدمير الاسلحة الذرية ومنع استخدام الاسلحة الذرية ثم السير من أجل نزع السلاح ونحن كدولة من ضمن دول مؤتمر جينيف لنزع السلاح نتبنى هذه السياسة · وقد أعلنا موقفنا من اقتراح السوفيت بشأن اعلان منطقة البحر الابيض المتوسط منطقة مجردة من الاسلحة الذرية وقلنا أن هذا الاقتراح يتمشى مع ما نؤمن به ولو بصفة جزئية · اننا نطالب بتحريم استخدام الاسلحة الذرية استخداما كاملا » ·

من تصريحات الرئيس فى المؤتمر الصحفى الثالث [أول اكتوبر ١٩٦٣]

■ « وبالنسبة لسباق السلاح فنحن لا نؤمن بأى حديث عن نزع السلاح أو تحديدة فى منطقة الشرق الاوسط لقد علمتنا التجارب خصوصا سنة ١٩٤٨ ان اسرائيل سوف تحصل دائما على ما تريده من سلاح · وفى سنة ١٩٤٨ فرضت الامم المتحدة حظرا على تصدير الاسلحة الى الشرق الاوسط ولم نكن نحن قادرين حتى على شراء المدافع الصغيرة · وكانت اسرائيل تحصل على الدبابات والطيارات · وبالنسبة للاسلحة الذرية فان موقفنا ضد التسلح الذرى معروف · نحن دائما ضد الاسلحة الذرية ولسنا نحن الذين نهدد باستعمالها ولكن الاخرين هم الذين يفعلون ذلك فان لديهم الفاعل الذى قد يمكنهم من انتاج القنابل الذرية » ·

من حديث الرئيس الى المحرر السياسى لجريدة الاوبزرفر البريطانية [٥ يوليو ١٩٦٤]

■ « ان توقيع معاهدة موسكو لتحريم التجارب الذرية فى العام الماضى والتى كانت الجمهورية العربية المتحدة من أسبق الدول التى وافقت عليها قد منحت البشرية مستقبلا أكثر اشراقا وأملا ولن تدخر أى جهود ايجابية فى سبيل الوصول الى تحقيق التحريم الكامل للتجارب الذرية أو استخدام الاسلحة النووية · ان الطاقة الذرية من أجل الحرب ليست هدفنا ولكن الطاقة الذرية فى خدمة الرخاء قادرة على ان تصنع المعجزات فى معركة التطوير والتقدم الانسانى » ·

من رسالة الرئيس الى المؤتمر الدولى الثالث للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية [٣١ اغسطس ١٩٦٤]

■ « ان نزع السلاح كاملا ونهائيا يمكن بعد ذلك كله أن يتحقق وراء خطوات مكنت له ومهدت لارضه ·

ولقد كان من أبرز ما تحقق كنتيجة لمؤتمر بلجراد ان الدول غير المنحازة دخلت طرفا فى محادثات نزع السلاح وزادت نفسها معرفة بأبعاد المشكلة ومن ثم زادت قدرة على المساهمة فى الوصول الى حل لها ·

ان نزع السلاح كان حلما طالما راود امال البشرية التى اكتوت بمحن الحروب وويلاتها ولكن تطور السلاح الان لايجعل منه مجرد حروب أو ويلات وانما يجعله بابا الى الدمار والخراب على صورة لم تخطر من قبل على عقل بشر وفوق ذلك فان الاستثمارات الخيالية التى يستلزمها التسليح الحديث تستطيع أن تكون اكبر قوة دافعة لخطط التنمية » ·

من خطاب الرئيس فى افتتاح مؤتمر عدم الانحياز الثانى بالقاهرة [٥ اكتوبر ١٩٦٤]

■ « من اجل صالح السلام العالمى ورفاهية البشر يجب أن تصر دول العالم على عدم السماح بالتجارب الذرية وامتلاك الاسلحة الذرية · ان الجمهورية العربية المتحدة تؤيد بكل قوة على الحريات المناهضة للتسلح الذرى التى تسعى الى توفير السلام والرخاء لشعوب جميع الدول ··· ان الثمن الذى دفعه شعبا هيروشيما وناجازاكى منذ ٢٠ عاما هو بمثابة رمز يضىء الطريق نحو تحقيق السلام العالمى » ·

من رسالة الرئيس لمؤتمر تحريم القنابل الذرية [١٢ اغسطس ١٩٦٥]

■ « اننا نرى ظاهرة انتشار الاسلحة النووية تستشرى — ولقد كان احتكار الاسلحة النووية خطرا ولكن الانتشار لا يقل خطرا عن الاحتكار ·

لقد كان الاحتكار مسئولا عن سياسة تقسيم العالم الى كتلتين متعارضتين والانتشار يفكك الكتل ، لكنه لا ينهى التقسيم انما يحوله الى تمزق يزيد من احتمالات التعرض للمغامرات الطائشة ، بل ان القوة النووية بامكانياتها الرهيبة قد تقع نتيجة للانتشار فى أيد تدرك أن بقاء وجودها هو عملية ضد الحقائق التاريخية والجغرافية ومن ثم لا تتورع عن حماقة مجنونة يائسة ·

ومن ثم فان نزع السلاح يفرض نفسه باعتباره التأمين الضرورى والوحيد ضد أى انفجارات مفاجئة ولكن الطريق الى نزع السلاح ما زال طويلا تملاه الشكوك والمخاوف وخطط العدوان والسيطرة وسياسات القوة وتحكيم النار ،حيث كان ينبغى أن تحكم المبادىء

من كلمة الرئيس فى الترحيب بالرئيس تيتو [٢٧ ابريل ١٩٦٥]

Scanned with CamScanner



صدر
المجلد
الخامس
من مجلة
السياسة الدولية
السياسة الدولية
السياسة الدولية
تضم الأعداد ١٥، ١٦، ١٧، ١٨ الصادرة عام ١٩٦٩
مرجع علمى للعاملين فى الحقل السياسى والسلك الدبلوماسى
وأجهزة الإعلام
مزود بفهرس تحليلى أبجدى لموضوعات المجلة وأسماء
الإعلام والمعاهدات والاتفاقات الدولية
تجليد فاخر
يطلب من قسم
الاشتراكات بجريدة
الأهرام
شارع الجلاء
ومن المكتبات الكبرى